

مَوْسُوعَةٌ  
شُرُوحُ الْمَوْطِئَاتِ

لِلْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ  
المتوفى سنة ١٧٩ هـ

الْمُهَيِّدِ وَالْأَسْتِدْكَارِ

لِلْإِمَامِ عُمَرَ بْنِ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الزَّيْتِ  
المتوفى سنة ٤٦٢ هـ

الْقَبَائِسُ

لِلْإِمَامِ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقُرَيْشِيِّ الْأَلَيْكِيِّ  
المتوفى سنة ٥٤٢ هـ

بِتَحْقِيقِ

الدكتور عبد الله بن عبد الجحس التركي

بالتعاون مع

مركز بحوث البحوث والدراسات العربية والإسلامية

الدكتور / عبد السند حسن يمامة

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

القاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

مَوْسُوعَةٌ  
شُرُوحُ الْمَوْطِئِ

Made searchable using ScribeTools.com



## كتاب وقوت الصلاة

### وقوت الصلاة

التمهيد

القبس

ذَكَرُ ابْتِدَائِهِ : اختلفت مقاصد المؤلفين على ستة أنحاء ؛ فمنهم من بدأ بالوحي<sup>(١)</sup> ، ومنهم من بدأ بالإيمان<sup>(٢)</sup> ، ومنهم من بدأ بالاستنجاء<sup>(٣)</sup> ، ومنهم من بدأ بالوضوء<sup>(٤)</sup> ، ومنهم من بدأ بالصلاة<sup>(٥)</sup> ، ومنهم من بدأ بالوقوت<sup>(٦)</sup> ، وهو أشعدهم في الإصابتة ؛ لأن الوحي والإيمان علم عظيم منفرد بنفسه ، إن ذكر منه قليلاً لم يُغنيه في المقصود ، وإن ذكر كثيراً ضُرف عما تصدى له .

وأما من بدأ بغير ذلك فإنه لا يُلزم الاستنجاء ولا الوضوء ولا الصلاة إلا عند دخول الوقت ، ولذلك قال مُحققو علمائنا رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ : إنه ليس في الشريعة نُقلٌ يُجزئ عن فرض<sup>(٧)</sup> إلا الوضوء<sup>(٦)</sup> قبل الوقت .

وسمعتُ الشاشي<sup>(٧)</sup> بمدينة السلام<sup>(٨)</sup> يقول : إن الوضوء واجب عليه في وقت

(١) كالبخارى .

(٢) كمسلم .

(٣) كأبي داود .

(٤) كالترمذي .

(٥) كالسرخسي .

(٦) كمالك .

(٦ - ٦) سقط من : م .

(٧) محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر أبو بكر الشاشي ، رئيس الشافعية بالعراق في عصره ، له كتاب «الستظهير» ، وهو «حلية العلماء» ، توفي سنة سبع وخمسمائة . سير أعلام النبلاء ٣٩٣/١٩ ، وطبقات الشافعية ٧٠/٦ .

(٨) مدينة السلام : هي بغداد ، وسميت بذلك لأن دجلة يقال لها : وادي السلام . معجم البلدان



الموطأ

التمهيد

القيس

الإسناد : ذكر مالك رضي الله عنه حديث صلاة جبريل مُعدداً على خمس ،

= ابن ثلاث عشرة سنة ، وولد سنة ست وعشرين من الهجرة . قال مصعب الزيري : بشر عبد الله ابن الزبير بأخيه عروة بن الزبير مقدمه من إفريقية ، وذلك سنة ست وعشرين من الهجرة . واستصفر حين خرجوا يوم الجمل ، فرد من الطريق هو وأبو بكر بن عبد الرحمن . ومات عروة سنة أربع ، أو خمس وتسعين ، وهو ابن تسع وستين سنة . وقيل : بل مات عروة سنة إحدى ومائة . حكى هذه الجملة الواقدي ، ومصعب الزيري ، ويحيى بن معين . ذكر الحلواني قال : حدثنا أبو أسامة ، قال : حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، قال : استصفرنا يوم الجمل ، فرددت أنا وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . قال : وحدثنا أحمد بن صالح ، قال : حدثنا ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، قال : وجدت عروة بن الزبير بحرا لا تكدره الدلاء . قال : وحدثنا عبد الله بن صالح ، قال : حدثني الليث ، قال : قلت ليحيى بن سعيد : إن ابن شهاب قال : وجدت عروة بحرا لا تكدره الدلاء . فقال يحيى : أما أعلمهم بالسنن وأفضية عمر بن الخطاب فابن المسيب ، وأما أكثرهم حديثا فعروة بن الزبير . قال : وحدثنا سليمان بن حرب ، قال : حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، قال : تزوج عروة ، فأرادوه على أن يفطر ، فأبى ، وكان يسرد الصوم ، فأرادوه على الخلق ، فأبى ، فلما نام خلقوه وهو نائم . قال أيوب : وكان عروة إذا دخل أرضه ، قال : ما شاء الله ، لا قوة إلا بالله . وروينا أن عروة قدم على الوليد بن عبد الملك في الشام ، فأصابته الأكلة في رجله ، فقطعها وهو عند الوليد ، ولم يتحرك ، ولا نطق ، ولم يشعر الوليد بها حين قطعت ، حتى كويت ، فوجد رائحة الكى ، وبقي بعد ذلك ثمانى سنين . واحتفر بالمدينة بئرا ، يقال لها : بئر عروة . ليس بالمدينة بئر أعذب منها . وذكر عباس ، عن ابن معين ، قال : حدثني الأصمعي ، قال : أخبرني مالك ، عن الزهري ، قال : سألت ابن صغير عن شيء من الفقه - وكنت أتعلم منه النسب - فقال : ألك بذا حاجة ؟ عليك بهذا الشيخ . وأشار إلى سعيد ابن المسيب ، فجالسته سبع سنين ، لا أحسب أن علما غيره ، ثم تحولت إلى عروة بن الزبير ، ففجرت به بحرا . وروينا عن ابن شهاب أيضا أنه قال : كنت أطلب العلم من ثلاثة ؛ سعيد بن المسيب ، وكان أفقه الناس ، وعروة بن الزبير ، وكان بحرا لا تكدره الدلاء ، وكنت لا تشاء أن =

الموطأ بهذا أُمِرَتْ . فقال عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : اعْلَمْ ما تُحَدِّثُ بِهِ يا عُرْوَةَ ، أوْ إِنَّ جِبْرِيلَ هو الذى أقام لرسولِ اللَّهِ ﷺ وَوَقَّتِ الصَّلَاةَ ؟ قال عُرْوَةُ : كذلك كان بَشِيرُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ

التمهيد فدخل عليه أبو مسعود الأنصارى ، فقال : ما هذا يا مغيرة ؟ أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلى ، فصلى رسول الله ﷺ ، ثم صلى ، فصلى

القبس وفى مسلم أنه مُعَدَّدٌ على عشرٍ ، وذكره رضى الله عنه مُجْمَلًا . وكذلك ذكره مسلم

= تجد عند عبيد الله طريقة من علم لا تجدها عند غيره إلا وجدتها . وذكر ابن بكير ، عن الليث ابن سعد ، عن جعفر بن ربيعة ، قال : قلت لعراك بن مالك : من أفتقه أهل المدينة ؟ فقال : أما أفتقهم فقها ، وأعلمهم بقضايا رسول الله ﷺ ، وقضايا أبى بكر وعمر وعثمان ، وأعلمهم بما مضى عليه الناس ، فسعيد بن المسيب ، وأما أغزرهم حديثا فعروة ، ولا تشاء أن تفجر من عبيد الله بحرا إلا فجرته . وحدثنى خلف بن القاسم ، قال : حدثنا ابن المفسر ، قال : حدثنا أحمد بن على ، قال : حدثنا القواريرى ، قال : حدثنا يوسف بن الماجشون قال : حدثنا ابن شهاب ، قال : كنت إذا حدثنى عروة ، ثم حدثتنى عمرة ، زاد ذلك عندى صدقا حديث عروة بحديث عمرة ، فلما تبحرتهما إذا عروة بحر لا ينزف . وحدثنا خلف بن قاسم ، قال : حدثنا ابن المفسر ، قال : حدثنا أحمد بن على ، قال : حدثنا أحمد بن عيسى ، قال : حدثنا ابن وهب ، قال : حدثنى يحيى ابن أيوب ، عن هشام بن عروة ، قال : كان أبى يقول : سلونى إذا خلوت . وكان يعجب من حفظى ، والله ما تعلمنا منه جزءا من ألفى جزء من حديثه . قال هشام : وما سمعت أحدا من أهل الأهواء يذكر أبى إلا بخير . قال أبو عمر : خرج عروة من المدينة ، وترك سكنائها ، فعوتب فى ذلك ، فذكر ما ذكرناه عنه فى كتاب « بيان العلم » . قال الواقدى : توفى فى أمواله بمجاج بناحية الفرع ، ودفن هناك . وقال غيره : توفى بقصره بالعقيق . وقال عبيد الله بن نعيم : توفى على ابن الحسين ، وسعيد بن المسيب ، وأبو بكر بن عبد الرحمن ، وعروة بن الزبير سنة أربع وتسعين . قال الواقدى : فكان يقال : سنة الفقهاء . وكان عالما ، عابدا ، يسرد الصوم ، حافظا ، حريصا على نشر العلم . تهذيب الكمال ٩١/٢٠ ، وسير أعلام النبلاء ٤٢١/٤ .

الأَنْصَارِيُّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ . قَالَ عُرْوَةُ : وَلَقَدْ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ الْمَوَاطِنُ  
زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي [٢] الْعَصْرَ  
وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ .

رسولُ اللهِ ﷺ ، ثم صلَّى ، فصلَّى رسولُ اللهِ ﷺ ، ثم صلَّى ، فصلَّى  
رسولُ اللهِ ﷺ ، ثم صلَّى ، فصلَّى رسولُ اللهِ ﷺ ، ثم قال : بهذا  
أمرت . فقال عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ : اعلم ما تُحدِّثُ به يا عُروَةُ ، أو إنَّ  
جبريلَ هو الذي أقامَ لرسولِ اللهِ ﷺ وقتَ الصلاة ؟ قال عروَةُ : كذلك  
كانَ بشيرُ بنُ أبي مسعودِ الأنصاريُّ يُحدِّثُ عن أبيهِ . قال عُروَةُ : ولقد  
حدَّثتني عائشةُ زوجُ النبيِّ ﷺ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ  
وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ <sup>(١)</sup> .

وغيره ، وزوي من طريقِ ابنِ عباسٍ وغيره مفسِّراً : « أمتي جبريلُ عندَ البيتِ  
مرَّتين » . الحديثُ إلى آخره <sup>(٣)</sup> .

وفيه نكتةٌ بديعةٌ أغفلها علماؤنا رضي الله عنهم ؛ وذلك قوله ﷺ : « فصلَّى بي  
الظُّهْرَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ » . معناه : ابتداءً <sup>(٤)</sup> ، وكذلك في جميعِ الصلواتِ . و : « فصلَّى بي

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (١) . وأخرجه أحمد ٣٧/٣٩ (٢٢٣٥٣) ، والدارمي (١٢٢٣) ،  
والبخاري (٥٢١) ، ومسلم (٦١٠) من طريق مالك به .

(٢) بعده في د ، م : « باب » .

(٣) سيأتي تخريجه في ص ١١٥ .

(٤) في ج ، م : « ابتداء » .

هكذا روى هذا الحديث عن مالك جماعة الرواة عنه فيما بلغنى . وظاهره مساقه في رواية مالك يدل على الانقطاع ؛ لقوله : أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يوماً ، فدخل عليه عروة . ولم يذكر فيه سماعاً لابن شهاب من عروة ، ولا سماعاً لعروة من بشير بن أبي مسعود . وهذه اللفظة - أعني « أن » - عند جماعة من أهل العلم بالحديث محمولة على الانقطاع ، حتى يتبين السماع واللقاء . ومنهم من لا يلتفت إليها ، ويحمل الأمر على المعروف من مجالسة بعضهم بعضاً ، ومشاهدة بعضهم لبعض ، وأخذهم بعضهم عن بعض ، فإن كان ذلك معروفاً لم يسأل عن هذه اللفظة ، وكان الحديث عنده على الاتصال . وهذا يشبه أن يكون مذهب مالك ؛ لأنه في « مؤطئه » لا يفرق بين شيء من ذلك .

وهذا الحديث متصل عند أهل العلم ، مسند صحيح ؛ لوجوه ، منها ، أن مجالسة بعض المذكورين فيه لبعض معلومة مشهورة . ومنها ، أن هذه القصة قد صحح شهود ابن شهاب لما جرى فيها بين عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير بالمدينة ، وذلك في أيام إمارة عمر عليها لعبد الملك<sup>(١)</sup> وابنه

القبس  
بني الظهر في اليوم الثاني . . معناه : فرغ ، في<sup>(٢)</sup> جميع الصلوات ، وبذلك يحدد<sup>(٣)</sup> الأول من الأوقات والآخِر .

(١) عبد الملك بن مروان بن الحكم أبو الوليد الأموي ، الخليفة الفقيه ، كان قبل الخلافة عبداً ناسكاً بالمدينة اشتهر بغزارة علمه ، وكان من رجال الدهر ودهاة الرجال ، وكان الحجاج من ذنوبه ، توفي في شوال سنة ست وثمانين عن نيف وستين سنة . سير أعلام النبلاء ٤/٢٤٦ .

(٢) في ج ، م : « من » .

(٣) في د : « يتحرر » .

الوليد<sup>(١)</sup> . وهذا محفوظٌ من رواية الثقات لهذا الحديث عن ابن شهاب . ونحن نذكر الروايات في ذلك عن ابن شهاب ؛ ليبيّن<sup>(٢)</sup> لك ما ذكرنا ، ثم نذكر الآثار في إمامة جبريل ؛ ليستدلّ على المراد من معنى الحديث ، فإنّ العلم يُفسّرُ بعضه بعضاً ، ويفتح بعضه بعضاً ، ثم نقصدُ للقول<sup>(٣)</sup> فيما يوجبُه الحديثُ على ذلك من المعاني . وبالله العونُ لا شريكَ له .

تُوفّي عمرُ بنُ عبد العزيزِ بنِ مروانِ بنِ الحكمِ رحمه اللهُ سنةَ إحدى ومائة ، في رجب ، لخمسِ ليالٍ يقيّنُ منه ، بجمص ، ودُفنَ بديرِ سمعانَ من جمص ، وهو يومَ مات ابنُ تسعٍ وثلاثينَ سنةً وثلاثةَ أشهرٍ . وكانت خلافتُه سنتينِ وخمسةَ أشهرٍ وأربعةَ أيّامٍ .

ومَن ذكرَ مشاهدةَ ابنِ شهابٍ للقصةِ عندَ عمرَ بنِ عبد العزيزِ معِ عروةَ بنِ الزبيرِ في هذا الحديثِ من أصحابِ ابنِ شهابٍ - معمرٌ ، والليثُ بنُ سعيدٍ ، وشعيبُ بنُ أبي حمزة<sup>(٤)</sup> ، وابنُ جريجٍ .

فأمّا روايةَ الليثِ ، فحدّثنا عبدُ الرَّحمنِ بنُ يحيى ، قال : حدّثنا أحمدُ بنُ سعيدٍ ، قال : حدّثنا محمدُ بنُ زبّانٍ ، قال : حدّثنا محمدُ بنُ رُمحٍ ، قال : حدّثنا

(١) الوليد بن عبد الملك بن مروان أبو العباس الخليفة الأمويّ الدمشقي ، الذي أنشأ جامع بني أمية ، كان قليل العلم ، نهتمت في البناء ، أنشأ مسجد رسول الله ﷺ وزخرفه ، ورزق فتوحات في دولته ، توفّي سنة ست وتسعين . سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٤٧ .

(٢) في م : « لنيين » .

(٣) في ق : « القول » .

(٤) أخرجه البخاري (٤٠٠٧) ، والبيهقي ١ / ٤٤١ ، والخطيب في المدرج ٢ / ٦٦٢ من طريق شعيب



وصلى الناس معه . حتى عدَّ خمسَ صلواتٍ ، فقال له عمرُ : انظرْ ما تقولُ يا عروةُ ، أو إنَّ جبريلَ هو سنُّ<sup>(١)</sup> وقتَ الصَّلَاةِ ؟ فقال له عروةُ : كذلك حدَّثني بشيرُ بنُ أبي مسعودٍ . قال : فما زال عمرُ يعتليهم وقتَ الصَّلَاةِ بعلامةٍ حتى فارق الدنيا<sup>(٢)</sup> .

قال عبدُ الرزاقِ<sup>(٣)</sup> : وأخبرنا ابنُ جريجٍ ، قال : حدَّثني ابنُ شهابٍ ، أنَّه سمِعَ عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ يسألُ عروةَ بنَ الزبيرِ ، فقال عروةُ بنُ الزبيرِ : مَسَى المغيرةُ بنُ شعبةٍ بصلَاةِ العَصْرِ وهو على الكوفةِ ، فدخل عليه أبو مسعودِ الأنصاريُّ ، فقال له : ما هذا يا مغيرةُ ؟ أمَّا واللهِ لقد علمتُ ، لقد نزلَ جبريلُ فصلِّي ، فصلِّي رسولُ اللهِ ﷺ<sup>(٤)</sup> ، فصلِّي الناسُ خمسَ مراتٍ يقولُهُ . ثم قال : هكذا أمرتُ . فقال عمرُ لعروة : اعلم ما تقولُ<sup>(٥)</sup> ، أو إنَّ جبريلَ هو أقامَ وقتَ الصلاةِ ؟ فقال عروةُ : كذلك كان بشيرُ بنُ أبي مسعودٍ يُحدِّثُ عن أبيه .

وبهذا الإسنادِ عندنا مُصنَّفُ عبدِ الرزاقِ ، ولنا - والحمدُ لله - فيه إسنادانِ غيرُ هذا ، مذكورانِ في موضعيهما ، فقد بان بما ذكرنا من روايةِ الثقاتِ عن ابنِ

(١) في م : « بين » .

(٢) عبد الرزاق (٢٠٤٤) ، ومن طريقه أحمد ٣١٧/٢٨ (١٧٠٧٩) ، وأبو عوانة (١٠٠١) ، والطبراني ١٧/٢٥٦ ، ٢٥٧ (٧١١) ، والخطيب في المدرج ٦٦٣/٢ .

(٣) عبد الرزاق (٢٠٤٥) ، ومن طريقه الطبراني ١٧/٢٥٧ (٧١٢) ، والخطيب في المدرج ٦٥٩/٢ . وأخرجه أبو عوانة (١٠٠٢) من طريق ابن جريج به .

(٤) في ق : « صلى الله عليهما » .

(٥ - ٥) في الأصل ، م : « معه ثم نزل فصلِّي فصلِّي رسول الله ﷺ وصلى الناس معه حتى عد خمس صلوات فقال له عمر انظر ما تقول يا عروة » .



« . حتى عَدَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ ، قَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : أَتَقِي اللَّهَ يَا عَرُوءُ ، وَانظُرْ مَا تَقُولُ . فَقَالَ عَرُوءُ : أَخْبَرَنِيهِ بِشَيْرِ بْنِ أَبِي مَسْعُودٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ <sup>(١)</sup> .

فهذا يوضح ما ذكرنا من أنه إنما صلى به الصلوات الخمس مرة واحدة ، وهو ظاهر الحديث ، إلا أن في رواية ابن أبي ذئب وأسامة بن زيد الليثي عن ابن شهاب في هذا الحديث ، ما يدل على أنه صلى به مرتين في يومين ، على نحو ما ذكر غير ابن شهاب في حديث إمامة جبريل .

فأما رواية ابن أبي ذئب له ، فإن ابن أبي ذئب ذكره في « موطئه » ، عن ابن شهاب ، أنه سمع عروة بن الزبير ، يحدث عمر بن عبد العزيز ، عن ابن أبي مسعود الأنصاري ، أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة ، فدخل عليه أبو مسعود ، فقال : ألم تعلم أن جبريل نزل على محمد ﷺ فصلي ، وصلي ، وصلي ، وصلي ، وصلي ، ثم صلي ، ثم صلي ، ثم صلي ، ثم صلي ، ثم صلي ، ثم قال : هكذا أمرت ؟ <sup>(٢)</sup>

أخبرنا بـ « موطأ ابن أبي ذئب » إجازة أبو عمر يوسف بن محمد بن عمرو بن الإستجعي ، قال حدثنا أبو الطاهر محمد بن جعفر بن أحمد بن إبراهيم السعدي ، قال : حدثنا أبو زكريا يحيى بن أيوب بن بادي العلاف ، قال : حدثنا

(١) الحميدي (٤٥١) - ومن طريقه الطبراني ٢٥٨/١٧ (٧١٤) - وأخرجه الشافعي ١/ ٧١ ، وابن أبي شيبة ١/ ٣١٩ ، وأبو عوانة (٩٩٨) ، والطبراني ٢٥٨/١٧ (٧١٤) ، والبيهقي ١/ ٣٦٣ من طريق سفيان به .

(٢) ذكره ابن رجب في فتح الباري ٤/ ١٦٤ عن ابن أبي ذئب .

أحمد بن صالح المصري ، قال : حدثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ، قال :  
حدثني محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب . فذكره .

وأما حديث أسامة بن زيد عن ابن شهاب في ذلك ، فأخبرني عبد الله بن  
محمد بن عبد المؤمن ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال :  
حدثنا محمد بن سلمة<sup>(١)</sup> المرادي ، قال : حدثنا ابن وهب ، عن أسامة بن زيد  
الليثي ، أن ابن شهاب أخبره ، أن عمر بن عبد العزيز كان قاعداً على المنبر ، فأخّر  
العصر شيئاً ، فقال له عروة بن الزبير : أما إن جبريل عليه السلام قد أخبر محمدًا  
ﷺ بوقت الصلاة . فقال له عمر : اعلم ما تقول . فقال عروة : سمعت بشير بن  
أبي مسعود يقول : سمعت أبا مسعود الأنصاري يقول : سمعت رسول الله ﷺ  
يقول : « نزل جبريل عليه السلام فأخبرني بوقت الصلاة ، فصليت معه ، ثم  
صليت معه ، ثم صليت معه ، ثم صليت معه ، ثم صليت معه » . يحسب  
بأصابعه<sup>(٢)</sup> خمس صلوات ، فرأيت رسول الله ﷺ صلى الظهر حين نزول  
الشمس ، وربما أخرها حين يشتد الحر ، ورأيتهُ يُصلي العصر والشمس مرتفعة  
بيضاً قبل أن تدخلها الصفرة ، فينصرف<sup>(٣)</sup> الرجل من الصلاة فيأتي ذا الحليفة  
قبل غروب الشمس ، ويصلي المغرب حين تسقط الشمس ، ويصلي العشاء حين  
يشود الأفق ، وربما أخرها حتى يجتمع الناس ، وصلى الصبح مرة بغلس ، ثم  
صلى مرة أخرى فأسفر بها ، ثم كانت صلاته بعد ذلك التعليل حتى مات ، لم

(١) في م : « سلامة » .

(٢) في م : « بأصبعه » .

(٣) في ق ، م : « ينصرف » .

يُعَدُّ بَعْدُ إِلَى أَنْ يُسْفِرَ<sup>(١)</sup> .

قال أبو داود: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الرَّهْرِيِّ مَعْمَرٌ، وَمَالِكٌ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَغَيْرُهُمْ، لَمْ يَذْكُرُوا الْوَقْتَ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، لَمْ يُفَسِّرُوهُ. وَكَذَلِكَ أَيْضًا رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي مَرْزُوقٍ، عَنِ عُرْوَةَ، نَحْوَ رِوَايَةِ مَعْمَرٍ وَأَصْحَابِهِ، إِلَّا أَنَّ حَبِيبًا لَمْ يَذْكُرْ بَشِيرًا.

قال أبو عمر: هَذَا كَلَامُ أَبِي دَاوُدَ، وَلَمْ يَسْتَقِ فِي كِتَابِهِ رِوَايَةَ مَعْمَرٍ، وَلَا مَنْ ذَكَرَ مَعَهُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ رِوَايَةَ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ هَذِهِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ وَحَدَّاهَا، مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ وَهَبٍ، ثُمَّ أَرَدَ فَهِيَ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ كَلَامِهِ. وَصَدَقَ فِيمَا حَكَى، إِلَّا أَنَّ حَدِيثَ أُسَامَةَ لَيْسَ فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ مِنْ تَكَرُّرِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ<sup>(٢)</sup>. وَكَذَلِكَ رِوَايَةُ مَعْمَرٍ، وَمَالِكٍ، وَاللَّيْثِ، وَمَنْ تَابَعَهُمْ؛ ظَاهِرُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَلَيْسَ فِيهَا مَا يُقْطَعُ بِهِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ. وَقَدْ ذَكَرْنَا رِوَايَةَ مَعْمَرٍ، وَمَالِكٍ، وَاللَّيْثِ، وَغَيْرِهِمْ، فِي كِتَابِنَا هَذَا؛ لِيَقِفَ النَّاطِرُ فِيهِ عَلَى سِيَاقِهِمْ لِلْحَدِيثِ، وَاخْتِلَافِ أَلْفَاظِهِمْ فِيهِ، فَلَيْسَ الْخَيْرُ كَالْمَعَانِيَةِ.

وقد رَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ هَذَا الْحَدِيثَ، بِمِثْلِ رِوَايَةِ ابْنِ وَهَبٍ عَنِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ سِوَاءً<sup>(٣)</sup>.

(١) أبو داود (٣٩٤). وأخرجه ابن خزيمة (٣٥٢)، وابن المنذر في الأوسط (١٠٦٦)، وابن حبان (١٤٤٩) من طريق ابن وهب به.

(٢) سقط من: م.

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١٩٨٧)، والطحاوي في شرح المعاني ١/١٥٤=

وقال محمد بن يحيى الذهلي: في رواية أبي بكر بن حزم<sup>(١)</sup> عن عروة بن الزبير ما يقوى رواية أسامة؛ لأن رواية أبي بكر بن حزم<sup>(٢)</sup> شبيهة برواية أسامة أنه صلى الوقتين، وإن كان لم يسنده عنه إلا أيوب بن عتبة، فقد روى معناه عنه مرسلًا يحيى بن سعيد وغيره من الثقات.

قال أبو عمر: قد روى هذا الحديث جماعة عن<sup>(٣)</sup> عروة بن الزبير، منهم هشام ابن عروة، وحبیب بن أبي مرزوق، وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وغيرهم. فأما رواية هشام بن عروة عن أبيه لهذا الحديث، فحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا شريح بن الثعمان، قال: حدثنا فليح، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: أخرج عمر بن عبد العزيز الصلاة يومًا، فدخلت عليه، فقلت: إن المغيرة بن شعبه أخرج الصلاة يومًا، فدخل عليه أبو مسعود. فذكر الحديث، وقال فيه: كذلك سمعت بشير بن أبي مسعود يحدث عن أبيه. قال: ولقد حدثتني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرتها لم تظهر<sup>(٤)</sup>.

قال أحمد بن زهير: وحدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، أن المغيرة بن شعبه كان يؤخر

= ١٧٦، ١٨٨، ١٩١، والطبراني ٢٥٩/١٧ (٧١٦)، وفي الأوسط (٨٦٩٤) من طريق الليث به.

(١ - ١) ليس في: الأصل.

(٢ - ٢) في ق: «بن شهاب».

(٣) ذكره الدارقطني في العلل ١٨٦/٦ عن فليح به، وأخرجه سعيد بن منصور - كما في فتح

الباري ٦/٢ - من طريق هشام به.



قال أبو عمر: قد أحسن حبيب بن أبي مرزوق في سياقة هذا الحديث على ما ساقه أصحاب ابن شهاب في الخمس صلوات، لوقت واحد، مرة واحدة، إلا أنه قال فيه: عن عروة، حدثني أبو مسعود. والحفاظ يقولون: عن عروة، عن بشير بن أبي مسعود، عن أبيه. وبشير هذا ولد على عهد رسول الله ﷺ، وأبوه أبو مسعود الأنصاري، اسمه عقبه بن عمرو، يُعرف بالبدري لأنه كان يسكن بدرًا. واختلّف في شهوده بدرًا. وقد ذكرناه في كتابنا في «الصحابة»<sup>(١)</sup> بما يُغنى عن ذكره ههنا.

وأما رواية أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، فيمثل رواية ابن أبي ذئب وأسامه بن زيد عن ابن شهاب، في أنه صلى الصلوات الخمس مرتين مرتين لوقتتين. وحديثه أين في ذلك وأوضح، وفيه ما يضارع<sup>(٢)</sup> قول حبيب بن أبي مرزوق، عن عروة، عن أبي مسعود.

حدثنا خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن خالد، وأخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثني أحمد بن إبراهيم بن جامع السكري<sup>(٣)</sup>، قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، قال: حدثنا أحمد بن يونس، قال: حدثنا أيوب بن عتبة، قال: حدثنا أبو بكر بن حزم، أن عروة بن الزبير كان يُحدث عمر بن عبد العزيز وهو يومئذ أمير المدينة في زمن

(١) الاستيعاب ٣/ ١٠٧٤.

(٢) في م: «يعارض».

(٣ - ٣) في النسخ: «إبراهيم بن جامع». وأشار ناسخ «ق» إلى صوابه في الحاشية، وينظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٤.

الحجاج والوليد بن عبد الملك ، وكان ذلك زماناً يُؤخرون فيه الصلاة ، فحدثت عروة عمر ، قال : حدثني أبو مسعود الأنصاري ، أو بشير بن أبي مسعود - قال : كلاهما قد صحب النبي ﷺ - أن جبريل جاء إلى النبي ﷺ حين ذلكت الشمس - قال أيوب : فقلت : وما دلوكها ؟ قال : حين زالت - قال : فقال : يا محمد ، صل الظهر . قال : فصلي . قال : ثم جاءه حين كان ظل كل شيء مثله ، فقال : يا محمد ، صل العصر . قال : فصلي . قال : ثم أتاه حين غربت الشمس ، فقال : يا محمد ، صل المغرب . قال : فصلي . قال : ثم جاءه حين غاب الشفق ، فقال : يا محمد ، صل العشاء . قال : فصلي . قال : ثم أتاه حين انشق الفجر ، فقال : يا محمد ، صل الصبح . قال : فصلي <sup>(١)</sup> . ثم أتاه الغد حين كان ظل كل شيء مثله ، فقال : يا محمد ، صل الظهر . قال : فصلي . قال : ثم أتاه حين كان ظل كل شيء مثليه ، فقال : يا محمد ، صل العصر . قال : فصلي . قال : ثم أتاه حين غربت الشمس ، فقال : يا محمد ، صل المغرب . قال : فصلي . قال : ثم أتاه حين ذهب ساعة من الليل ، فقال : يا محمد ، صل العشاء . قال : فصلي <sup>(٢)</sup> . ثم أتاه حين أضاء الفجر وأسفر ، فقال : يا محمد ، صل الصبح . قال : فصلي . قال : ثم قال : ما بين هذين وقت . يعني أمس واليوم . قال عمر لعروة : أجبريل أتاه ؟ قال : نعم <sup>(٣)</sup> .

(١) ليس في : الأصل ، وبعده في ق : « قال » .

(٢) بعده في م : « قال » .

(٣) أخرجه الطبراني ٢٦٠/١٧ (٧١٨) - ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٢٢٠) عن علي بن عبد العزيز به .

ففى هذا الحديث، وفى هذه الرواية عن عروة، بيان واضح أن صلاة جبريل بالنبى ﷺ فى حين تعليمه له الصلاة فى أول وقت فرضها، كانت فى يومين لوقتين لكل صلاة،<sup>(١)</sup> حاشا المغرب، فلها وقت واحد<sup>(٢)</sup>.

وكذلك رواه معمر، عن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبىه، أن جبريل نزل فصلّى. فذكر مثله سواء، إلا أنه مُرسَل<sup>(٣)</sup>.

وكذلك رواه الثورى، عن عبد الله بن أبى بكر ويحيى بن سعيد جميعاً، عن أبى بكر بن حزم مثله سواء، أن جبريل صلى الصلوات الخمس بالنبى ﷺ مرتين فى يومين لوقتين<sup>(٤)</sup>.

ومراسيل مثل هؤلاء عند مالك حجة، وهو خلاف ظاهر حديث «الموطأ»، وحديث هؤلاء بالصواب أولى؛ لأنهم زادوا وأوضحوا وفسروا ما أجمله غيرهم وأهمله.

ويشهد لصحة ما جاءوا به رواية ابن أبى ذئب ومن تابعه عن ابن شهاب، وعامة الأحاديث فى إمامة جبريل على ذلك جاءت

(١ - ١) ليس فى : الأصل .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢٠٣٢) عن معمر به .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٢٠٣٣) عن الثورى به .

مُفسَّرَةٌ لَوْ قَتَيْنَ، ومعلومٌ أنَّ حديثَ أبي مسعودٍ من روايةِ ابنِ شهابٍ التمهيد  
وغیره فی إمامةِ جبریلَ وردَ، فِروايَةٌ من زادٍ وأتمَّ وفسَّرَ أولى من روايةٍ  
من أجملَ وقصَّرَ.

وقد رُوِيَتْ إمامةُ جبریلَ بالنبيِّ ﷺ من حديثِ ابنِ عباسٍ، وحديثِ جابرٍ،  
وأبي سعيدٍ الخُدريِّ، على نحوِ ما ذكرنا.

فأمَّا حديثُ ابنِ عباسٍ، فحدَّثناهُ عبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ، قال: حدَّثنا  
قاسمُ بنُ أصبغٍ، قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ زهيرٍ بنِ حربٍ، قال: حدَّثنا  
أبو نُعيمٍ الفضلُ بنُ دُكينٍ، قال: حدَّثنا سفيانُ الثوريُّ، عن <sup>(١)</sup> عبدِ الرَّحمنِ بنِ  
الحارثِ <sup>(١)</sup> بنِ عيَّاشِ بنِ أبي ربيعةَ، عن حَكيمِ <sup>(٢)</sup> بنِ حَكيمِ <sup>(٢)</sup> بنِ عَبَّادٍ، عن  
نافعِ <sup>(٣)</sup> بنِ جُبَيْرِ، عن ابنِ عباسٍ، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «أمَّنِي جبريلُ  
عندَ البيتِ مرتينِ؛ فصلَّى بي الظهرَ حينَ زالتِ الشمسُ على مثلِ قدرِ الشُّراكِ،  
ثمَّ صلَّى بي العصرَ حينَ كانَ كلُّ شَيْءٍ قدَرَ ظِلِّهِ، ثمَّ صلَّى بي المغربَ حينَ أفطرَ  
الصَّائمُ، ثمَّ صلَّى بي العشاءَ حينَ غابَ الشَّفَقُ، ثمَّ صلَّى بي الفجرَ <sup>(٤)</sup> حينَ حرَّمَ  
الطَّعامَ والشُّرابَ على الصَّائمِ، ثمَّ صلَّى بي الظهرَ من الغدِ حينَ كانَ كلُّ شَيْءٍ  
قدَرَ ظِلِّهِ، ثمَّ صلَّى بي العصرَ حينَ كانَ كلُّ شَيْءٍ مثلى ظِلِّهِ، ثمَّ صلَّى بي  
المغربَ حينَ أفطرَ الصَّائمُ؛ لوقتِ واحدٍ، ثمَّ صلَّى بي العشاءَ حينَ ذهبَ ثلثُ

(١ - ١) في الأصل: «الحارث»، وفي م: «عبد الرحمن الحارث».

(٢ - ٢) سقط من: م. وينظر تهذيب الكمال ١٩٣/٧.

(٣) بعده في الأصل: «عن». وينظر تهذيب الكمال ٢٩٩/٢٧٢.

(٤) بعده في النسخ: «من الغد». والمثبت من مصادر التخریج.

اللَّيْلِ ، ثُمَّ صَلَّى بِي الْفَجْرِ - قَالَ أَبُو نَعِيمٍ : لَا أَدْرِي مَا قَالَ فِي الْفَجْرِ - ثُمَّ التَفَّتْ إِلَيَّ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، هَذَا وَقْتُكَ وَوَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَكَ <sup>(١)</sup> .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : لَا يُوجَدُ هَذَا اللَّفْظُ : « وَوَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَكَ » . إِلَّا فِي هَذَا الْإِسْنَادِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، عَنْ سَفِيَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عِيَّاشِ بْنِ أَبِي رِبِيعَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي حَكِيمُ بْنُ حَكِيمٍ بْنِ عِبَادِ بْنِ حُنَيْفٍ ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ . ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ : « ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ أُسْفِرَ ، ثُمَّ التَفَّتْ إِلَيَّ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ . وَذَكَرَ مِثْلَهُ <sup>(٢)</sup> .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زَهَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعْدُ <sup>(٤)</sup> بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ <sup>(٥)</sup> الْحَارِثِ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ

(١) أخرجه أحمد ٢٠٤/٥ (٣٠٨٢) ، وأبو يعلى (٢٧٥٠) ، وابن الجارود (١٥٠) ، والطبراني (١٠٧٥٢) من طريق أبي نعيم به ، وأخرجه عبد الرزاق (٢٠٢٨) ، وأحمد ٢٠٢/٥ (٣٠٨١) ، وعبد بن حميد (٧٠٢ - منتخب) ، وأبو داود (٣٩٣) ، وابن خزيمة (٣٢٥) من طريق سفيان به .  
(٢) في الأصل : « عن » .

(٣) ابن أبي شيبة ٣١٧/١ ، ٢٥٣/١٤ . وأخرجه أحمد ٣٤٤/٥ (٣٣٢٢) ، وابن خزيمة (٣٢٥) ، والبيهقي ٣٧٢/١ من طريق وكيع به .

(٤) في الأصل : « سعيد » . وينظر تهذيب الكمال ٢٨٥/١٠ ، ٢٨٦ .

(٥) بعده في الأصل : « أبي » ، ومكانها بياض في : ق . وينظر تهذيب الكمال ٣٧/١٧ .

حكيم ، عن نافع بن مجبير ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أمني جبريلُ عند البيتِ مرتين » . فذكر الحديث ، وقال في آخره : « ثم صلى الصبح حين أسفرَ جداً » . ثم ذكر مثله ، وزاد : « الوقتُ فيما بين هذين الوقتين » <sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : تكلم بعض الناس في إسنادِ حديثِ ابنِ عباسٍ هذا بكلامٍ لا وجهَ له ، ورواؤه <sup>(٢)</sup> كلُّهم <sup>(٣)</sup> معزوفو النسب ، مشهورون <sup>(٤)</sup> بالعلم ، وقد خرَّجه أبو داود وغيره .

وذكر عبدُ الرزاق <sup>(٥)</sup> عن الثوريِّ وابنِ أبي سبرة ، عن عبد الرحمن بن الحارثٍ بإسناده مثلَ روايةِ وكيعٍ وأبي نُعيم .

وذكره عبدُ الرزاقٍ أيضًا <sup>(٥)</sup> ، عن العمريِّ ، عن عمر بن نافع بن مجبير بن مطيع ، عن أبيه ، عن ابنِ عباسٍ مثله .

وأما حديثُ جابر ، فحدَّثناه عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدَّثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدَّثنا أحمد بن زهير ، قال : حدَّثنا أحمد بن الحجاج ، وحدَّثنا محمد بن إبراهيم ، قال : حدَّثنا محمد بن معاوية ، قال : حدَّثنا أحمد بن شعيب ، قال : حدَّثنا شويذ بن نصر ، قال : حدَّثنا ابنُ المبارك ، قال : أخبرني حسين بن علي بن حسين ، قال : أخبرني وهب بن كيسان ، قال : حدَّثنا جابر

(١) أخرجه الترمذى (١٤٩) ، والطحاوى في شرح المعاني ١/١٤٧ ، والطبراني (١٠٧٥٤) من طريق ابن أبي الزناد به .

(٢) في م : « هو والله » .

(٣ - ٣) في ق : « معروف النسب مشهور » .

(٤) عبد الرزاق (٢٠٢٨) .

(٥) عبد الرزاق (٢٠٢٩) .

ابن عبد الله ، قال : جاء جبريل إلى النبي ﷺ حين مالت الشمس ، فقال : قُم يا محمد فصل الظهر . فصلى الظهر حين مالت الشمس ، ثم مكث حتى إذا كان فيء الرجل مثله جاءه للعصر ، فقال : يا محمد ، قُم فصل العصر . فصلأها ، فمكث حتى إذا غابت الشمس جاء فقال : قُم فصل المغرب . فقام فصلأها حين غابت الشمس ، ثم مكث حتى إذا غاب الشفق جاءه ، فقال : قُم فصل العشاء . فقام فصلأها ، ثم جاءه حين سَطَعَ الفجرُ بالصبح ، فقال : يا محمد ، قُم فصل الصبح . فقام فصلى الصبح ، ثم جاءه من الغد حين كان فيء الرجل مثله ، فقال : يا محمد ، قُم فصل الظهر . فصلى ، ثم جاءه حين كان فيء الرجل مثليه<sup>(١)</sup> ، فقال : يا محمد ، قُم فصل العصر .<sup>(٢)</sup> فصلى العصر<sup>(٢)</sup> ، ثم جاءه للمغرب حين غابت الشمس ؛ وقتنا واحدًا لم يغب عنه ، فقال : قُم فصل المغرب . ثم جاءه حين ذهب ثلث الليل ، فقال : قُم فصل العشاء . ثم جاءه للصبح حين ابيض جدًا ، فقال : قُم فصل . فصلى ، ثم قال له : الصلاة ما بين هذين الوقتين . وقال شويد بن نصير في حديثه : « ما بين هذين وقت كلّه »<sup>(٣)</sup> .

وحدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، وحدثنا عبد الله بن محمد بن أسيد ، قال : حدثنا حمزة ابن محمد ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا يوسف بن واضح ، قال : حدثنا قدامة بن شهاب ، عن يزيد ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن جابر بن

(١) في م : « مثله » .

(٢ - ٢) ليس في : الأصل ، م .

(٣) النسائي (٥٢٥) ، وفي الكبرى (١٥٠٨) . وأخرجه أحمد ٤٠٨/٢٢ (١٤٥٣٨) ، والترمذي

(١٥٠) ، وابن حبان (١٤٧٢) من طريق ابن المبارك به .

عبد الله، أن جبريل أتى النبي ﷺ يُعَلِّمُهُ مَوَاقِيتَ الصَّلَوَاتِ، فَتَقَدَّمَ جَبْرِيلُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَلَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ. وَأَتَاهُ حِينَ كَانَ الظُّلُّ مِثْلَ شَخْصِهِ، فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ، فَتَقَدَّمَ جَبْرِيلُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَلَفَهُ، وَالنَّاسُ خَلَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى العَصْرَ. ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ وَجِبَتِ الشَّمْسُ، فَتَقَدَّمَ جَبْرِيلُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَلَفَهُ، وَالنَّاسُ خَلَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى المغربَ. ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، فَتَقَدَّمَ جَبْرِيلُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَلَفَهُ، وَالنَّاسُ خَلَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى العِشَاءَ. ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ انشَقَّ الفَجْرُ، فَتَقَدَّمَ جَبْرِيلُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَلَفَهُ، وَالنَّاسُ خَلَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى العَدَاةَ. ثُمَّ أَتَاهُ اليَوْمَ الثَّانِي حِينَ كَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ (١) مِثْلَ شَخْصِهِ (٢)، فَصَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعَ بِالْأَمْسِ؛ صَلَّى الظُّهْرَ. ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ كَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ مِثْلَ شَخْصِهِ، فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ بِالْأَمْسِ، فَصَلَّى العَصْرَ. ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ وَجِبَتِ الشَّمْسُ، فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ بِالْأَمْسِ، فَصَلَّى المغربَ. فِيمَا ثُمَّ قُمْنَا، ثُمَّ نَمْنَا ثُمَّ قُمْنَا، فَأَتَاهُ، فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ بِالْأَمْسِ، فَصَلَّى العِشَاءَ. ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ امْتَدَّ الفَجْرُ وَأَصْبَحَ، وَالتُّجُومُ بِأَيْدِيَّةٍ مُشْتَبِكَةً، فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ بِالْأَمْسِ، فَصَلَّى العَدَاةَ، ثُمَّ قَالَ: « مَا بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَقْتُ » (٣).

ورواه أبو الرِّدَادِ، عن بُزَيْدٍ، عن عَطَاءٍ، عن جَابِرٍ، مثله سِوَاءَ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ: «الرَّيْحُ».

(٢) فِي م: «شَخْصِيهِ».

(٣) النَّسَائِيُّ (٥١٢)، وَفِي الْكَبِيرِ (١٥٠٧) - وَمِنْ طَرِيقَةِ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ (١٦٨٩)، وَتَمَامٌ فِي فَوَائِدِهِ (٢٤٠ - رَوْضٌ)، وَالْمَزْيِيُّ فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ ٥٤٥/٢٣ - وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي مَسْنَدِ الشَّامِيِّينَ (٣٧٨)، وَالْمَزْيِيُّ فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ ٥٤٥/٢٣ مِنْ طَرِيقِ يَوْسُفَ بْنِ وَاضِحٍ بِهِ.

اليوم الثاني في المغرب : ثم جاءه حين وجبت الشمس لوقت واحد . فذكره .  
قال : ثم جاء نحو ثلث الليل للعشاء . فذكره ، قال : ثم جاء حين أضاء الصبح .  
ولم يقل : والتجوم باديةً مُشبكةً .

أخبرناه سعيد بن عثمان النحوي ، قال : حدثنا أحمد بن دحيم بن خليل ،  
قال : حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد ، قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم  
الصواف ، قال : حدثنا أبو الرداد عمرو بن بشر الحارثي . فذكره بإسناده<sup>(١)</sup> .

وأما حديث أبي سعيد الخدري ، فحدثناه عبيد بن محمد ، قال : حدثنا عبد  
الله بن مسرور ، قال : حدثنا عيسى بن مسكين ، وحدثنا قاسم بن محمد ، قال :  
حدثنا خالد بن سعيد ، قال : حدثنا أحمد بن عمرو ، قال : حدثنا محمد بن  
سنجر ، قال : حدثنا سعيد بن الحكم ، قال : حدثنا ابن لهيعة ، قال : حدثني  
بكير بن الأشج ، عن عبد الملك بن سعيد بن سويد الساعدي ، أنه سمع أبا سعيد  
الخدري يقول : قال رسول الله ﷺ : « أمني جبريل في الصلاة ؛ فصلى الظهر  
حين زاغت الشمس ، وصلى العصر حين كانت الشمس قائمة ، وصلى المغرب  
حين غابت الشمس ، وصلى العشاء حين غاب الشفق ، وصلى الفجر حين طلع  
الفجر . ثم جاء يوماً ثانياً ؛ فصلى الظهر وظل كل إنسان مثله ، وصلى العصر  
والفجر قائمتان ، وصلى المغرب حين غربت الشمس في وقت واحد ، وصلى  
العشاء ثلث الليل ، وصلى الصبح حين كادت الشمس أن تطلع ، ثم قال :

(١) أخرجه الدارقطني ٢٥٧/١ - ومن طريقه البيهقي ٣٦٨/١ ، ٣٦٩ - عن يحيى بن محمد بن  
صاعد به ، وأخرجه الحاكم ١٩٦/١ ، وتما في فوائده (٢٤١ - روض) من طريق إسحاق بن  
إبراهيم الصواف به .

الصَّلَاةُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ» <sup>(١)</sup>.

فهذا ما في إمامة جبريل النبي عليهما السلام من صحيح الآثار . ولا يخلاف بين أهل العلم وجماعة أهل السير أن الصلاة إنما فرضت على النبي ﷺ بمكة في حين الإسراء ، حين عرج به إلى السماء . ولكنهم اختلفوا في هيتها حين فرضت ؛ فروى عن عائشة أنها فرضت ركعتين ركعتين ، ثم زيد في صلاة الحضير فأكملت أربعاً ، وأقوت صلاة السفر على ركعتين <sup>(٢)</sup> . وبذلك قال الشعبي ، وميمون بن مهران <sup>(٣)</sup> ، ومحمد بن إسحاق <sup>(٤)</sup> .

وروى عن ابن عباس أنها فرضت في الحضير أربعاً ، وفي السفر ركعتين <sup>(٥)</sup> . وقال نافع بن جبير <sup>(٦)</sup> - وكان أحد علماء قريش بالنسب وأيام العرب والفقهاء ، وهو راوية حديث ابن عباس في إمامة جبريل - : إنها فرضت في أول ما فرضت

(١) أخرجه أحمد ٣٥٠/١٧ (١١٢٤٩) ، والطحاوي في شرح المعاني ١/١٤٧ ، والطبراني (٥٤٤٣) من طريق ابن لهيعة به .

(٢) سيأتي في الموطأ (٣٣٥) .

(٣) عالم الجزيرة ومفتيها ، أبو أيوب الجزري الرقي ، تولى الخراج والقضاء بالجزيرة ، وحدث عن أبي هريرة وعائشة وابن عباس وابن عمر ، توفي سنة سبع عشرة ومائة . سير أعلام النبلاء ٥/٧١ .

(٤) محمد بن إسحاق بن يسار ، العلامة الحافظ الأخباري ، أبو بكر ، وقيل : أبو عبد الله القرشي المطلبى مولاهم المدني ، صاحب «السيرة النبوية» ، رأى أنس بن مالك بالمدينة ، وسعيد بن المسيب ، مات سنة خمسين ومائة . سير أعلام النبلاء ٧/٣٣ .

(٥) سيأتي تخريجه ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٦) سترجم له المصنف في شرح الحديث (١١٢٧) من الموطأ .

أربعًا، إلا المغرب، فإنها فرضت ثلاثًا، والصبح ركعتين. وكذلك قال الحسنُ ابنُ أبي الحسنِ البصرى، وهو قولُ ابنِ جريج<sup>(١)</sup>، وزوى عن النبي ﷺ من حديثِ القشيري<sup>(٢)</sup> وغيره ما يوافق ذلك. ولم يختلفوا في أنَّ جبريلَ هبط صبيحة ليلة الإسراءِ عند الزوال، فعلم النبي ﷺ الصلاةَ ومواقيتها وهيتها.

وقال أبو إسحاق الحرابي<sup>(٣)</sup>: «أول ما فرضت الصلاة بمكة؛ فركعتان في أول النهار، وركعتان في آخره». وذكر حديث عائشة قالت: فرض رسول الله ﷺ الصلاة ركعتين ركعتين، ثم زادَ فيها في الحضر. هكذا حدث به الحرابي، عن أحمد بن الحجاج، عن ابن المبارك، عن ابن عجلان، عن صالح بن كيسان، عن عروة، عن عائشة، قالت: فرض رسول الله ﷺ الصلاة ركعتين ركعتين. الحديث. وليس في حديث عائشة هذا دليل على صحة ما ذهب إليه من قال: إن الصلاة فرضت ركعتين في أول النهار وركعتين في آخره. وليس يوجدُ هذا في أثر صحيح، بل في حديث عائشة دليل على أنَّ الصلاة التي

(١) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، شيخ الحرم، أبو خالد وأبو الوليد، القرشي الأموي المكي، مولى أمية بن خالد، صاحب التصانيف، وأول من دون العلم بمكة، توفي سنة خمسين ومائة. سير أعلام النبلاء ٦/٣٢٥.

(٢) هو أنس بن مالك الكعبي القشيري، أبو أمية، ويقال: أبو أميمة، ويقال: أبو مية، معدود في الصحابة، كان ينزل البصرة، روى عن النبي ﷺ حديثًا واحدًا - وسيأتى في ص ٤٠، ٤١ له الأربعة. الاستيعاب ١/١١١، وتهذيب الكمال ٣/٣٧٨.

(٣) إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير البغدادي، كان إمامًا في العلم، رأسًا في الزهد، عارفاً بالفقه، بصيرًا بالأحكام، حافظًا للحديث، مميزًا لعله، فيما بالأدب، جماعة للغة، صنف «غريب الحديث» وكتبا كثيرة، توفي سنة خمس وثمانين ومائتين. سير أعلام النبلاء ١٣/٣٥٦.

فُرِضَتْ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ<sup>(١)</sup> هِيَ الصَّلَاةُ الْخَمْسُ ، ثُمَّ زِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ ، وَأَقْرَبَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ ؛ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ إِلَى الصَّلَاةِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى الصَّلَاةِ الْمَعْهُودَةِ ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ الْمَعْرُوفُ فِي الْكَلَامِ . وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الصَّلَاةَ الْخَمْسَ إِنَّمَا فُرِضَتْ فِي الْإِسْرَاءِ ، وَالظَّاهِرُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَرَادَتْ تِلْكَ الصَّلَاةَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَاشِمِ الْبَعْلَبَكِيِّ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مَسْلَمٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو عَمْرٍو - يَعْنِي الْأَوْزَاعِيَّ - أَنَّهُ سَأَلَ الزُّهْرِيَّ عَنِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِهِ أَوَّلَ مَا فَرَضَهَا رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ أُتِمَّتْ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا ، وَأَقْرَبَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الْأُولَى<sup>(٢)</sup> .

فَهَذَا وَمِثْلُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا الصَّلَاةُ الْمَعْهُودَةُ ، وَهِيَ الْخَمْسُ الْمَفْتَرَضَةُ فِي الْإِسْرَاءِ ، لَا صَلَاتَيْنِ . وَمَنْ ادَّعَى غَيْرَ ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ ، وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهِ .

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ قَبْلَ

(١) ليس في : الأصل ، م .

(٢) النسائي (٤٥٣) . وأخرجه ابن أبي شيبة ١٤ / ١٢٩ ، وأبو عوانة (١٣٢٤ ، ١٣٢٥) ، والبيهقي ١ / ٣٦٣ من طريق الأوزاعي به ، وأخرجه البخاري (١٠٩٠ ، ٣٩٣٥) ، ومسلم (٦٨٥) ، والنسائي (٤٥٢) من طريق الزهري به . وسأيت في الموطأ (٣٣٥) .

الإسراء، إلا ما كان أمر به من صلاة الليل على نحو قيام رمضان، من غير توقيت ولا تحديد، لا لركعات معلومات، ولا لوقت محصور. وكان ﷺ يقوم أدنى من ثلثي الليل، ونصفه، وثلثه. وقام المسلمون معه نحوًا من حول، حتى شق عليهم ذلك، فأنزل الله عز وجل التوبة عليهم، والتخفيف في ذلك، ونسخه وحطه بقوله: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَنَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا نَسَرَّ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [الزلزل: ٢٠]. فنسخ آخر الشورة أولها فضلًا منه ورحمة، فلم تبقى في الصلاة فريضة إلا الخمس. ألا تزوا إلى حديث طلحة بن عبيد الله في الأعرابي التجدى، إذ سأل رسول الله ﷺ عما عليه من الصلاة، فقال له: «الصلوات الخمس». فقال: هل علي غيرها؟ قال: «لا»<sup>(١)</sup>.

وذكر وكيع، عن مسعر، عن سماك الحنفي، قال: سمعت ابن عباس يقول: لما أنزلت: «يأيتها المزمل». كانوا يقومون نحوًا من قيامهم في شهر رمضان، حتى نزلت آخرها، وكان بين آخرها وأولها حول<sup>(٢)</sup>.

وعن عائشة مثله بمعناه، وقالت: فجعل قيام الليل تطوعًا بعد فريضة<sup>(٣)</sup>.  
وعن الحسن مثله، قال: نزلت<sup>(٤)</sup> الرخصة بعد حول<sup>(٥)</sup>.

(١) سيأتي في الموطأ (٤٢٧).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١١٨/١٤، وأبو داود (١٣٠٥)، والنحاس في ناسخه ص ٧٥٢ من طريق وكيع به.

(٣) أخرجه أحمد ٣١٤/٤٠ (٢٤٢٦٩)، ومسلم (٧٤٦)، وأبو داود (١٣٤٢)، والنسائي (١٦٠٠).

(٤) في م: «أنزلت».

(٥) أخرجه ابن جرير ٣٦٢/٢٣.

قال أبو عمر: روى مالك بن مغول، عن الزبير بن عدي، عن طلحة بن  
 مصرف، عن مروة، عن عبد الله بن مسعود، قال: لما أسرى رسول الله ﷺ  
 انتهى به إلى سدرة المنتهى، وهي في السماء السادسة، وإليها ينتهي ما يُعرج  
 به من الأرواح فيقبض منها، وإليها ينتهي ما يهبط به من فوقها فيقبض منها.  
 قال: وأعطى رسول الله ﷺ عندها ثلاثاً؛ الصلوات الخمس، وخواتم سورة  
 «البقرة»، وغفر لمن مات من أمته لا يُشرك به شيئاً<sup>(١)</sup>.

وأما حديث الإسراء، فحدثنا عبد الله بن محمد بن أسيد، قال: حدثنا  
 سعيد بن الشكين، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا محمد بن  
 إسماعيل البخاري، وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن  
 أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، وحدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد، أن  
 أباه أخبره، قال: أخبرنا عبد الله بن يونس، قال: أخبرنا بقى بن مخلد - قالوا  
 جميعاً: حدثنا هُدبَةُ بن خالد، قال: حدثنا هَمَامٌ<sup>(٢)</sup>، قال: حدثنا قتادة، عن  
 أنس بن مالك، عن مالك بن صعصعة. قال البخاري: وقال لي خليفه: حدثنا  
 يزيد بن زريع، قال: حدثنا سعيد وهشام، قالوا: حدثنا قتادة، قال: حدثنا أنس  
 ابن مالك، عن مالك بن صعصعة. وقال بقى: حدثنا محمد بن المثني، قال:  
 حدثنا ابن أبي عدي، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس بن مالك، عن مالك بن  
 صعصعة - والألفاظ متقاربة، والمعنى واحد - أن نبي الله ﷺ حدثهم عن ليلة

(١) أخرجه أحمد ١٨١/٦ (٣٦٦٥)، ومسلم (١٧٣)، والنسائي (٤٥٠)، وابن منده في الإيمان  
 (٧٤١)، وأبو نعيم في الدلائل (٢٨٢) من طريق مالك بن مغول به. وفي هذه المصادر سوى الإيمان  
 والدلائل: «الأرض». بدلا من: «الأرواح».  
 (٢) في النسخ: «هشام». والمثبت من صحيح البخاري.

أُسْرَى بِهِ ، قَالَ : « بَيْنَمَا أَنَا فِي الْحَطِيمِ - وَرَبَّمَا قَالَ : فِي الْحِجْرِ - عِنْدَ الْبَيْتِ مُضْطَجِعًا بَيْنَ النَّائِمِ وَالْيَقْظَانِ ، إِذْ أَتَانِي <sup>(١)</sup> آتٍ ، فَسَمِعْتُ قَائِلًا يَقُولُ : أَحَدُ الثَّلَاثَةِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ . فَأَخَذَنِي ، فَشَقَّ مِنْ نَحْرِي إِلَى مِرَاقٍ بَطْنِي <sup>(٢)</sup> ، وَاسْتَخْرَجَ قَلْبِي ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِطَشْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءَةٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا ، فَغَسِلَ قَلْبِي ، وَأَتَيْتُ بِدَابَّةٍ أَيْضًا ، دُونَ الْبَغْلِ وَفَوْقَ الْحَمَارِ ، وَهُوَ الْبِرَاقُ ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ ، فَاذْطَلَقَ بِي جَبْرِيلُ حَتَّى أَتَيْنَا <sup>(٣)</sup> سَمَاءَ الدُّنْيَا ، فَاسْتَفْتَحَ » . وَسَاقُوا الْحَدِيثَ بِتَمَامِهِ إِلَى قَوْلِهِ : « ثُمَّ فُرِضَتْ عَلَيَّ الصَّلَاةُ ؛ خَمْسُونَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ ، فَأَقْبَلْتُ فَمَرَرْتُ عَلَى مُوسَى ، فَقَالَ : بِمِ أُمَرْتُ ؟ قُلْتُ <sup>(٤)</sup> : أُمَرْتُ بِخَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ . قَالَ : إِنَّ أُمَّتَكَ لَا تَسْتَطِيعُ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ ، وَإِنِّي قَدْ خَبَّرْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ ، وَعَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ الْمُعَالَجَةِ ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأُمَّتِكَ . فَارْجَعْتُ ، فَوَضَعَ عَنِي عَشْرًا وَجَعَلَهَا أَرْبَعِينَ ، ثُمَّ مِثْلَهُ ، ثُمَّ ثَلَاثِينَ ، ثُمَّ مِثْلَهُ فَجَعَلَهَا عَشْرِينَ ، ثُمَّ مِثْلَهُ فَجَعَلَهَا عَشْرًا . فَأَتَيْتُ مُوسَى ، فَقَالَ مِثْلَهُ ، فَجَعَلَهَا خَمْسًا ، فَأَتَيْتُ مُوسَى ، فَقَالَ : مَا صَنَعْتَ ؟ قُلْتُ : جَعَلَهَا خَمْسًا . فَقَالَ مِثْلَهُ ، فَقُلْتُ : سَلَّمْتُ » . وَسَاقَ بَقِيَّةَ بَنٍ مَخْلَدٍ الْأَلْفَاظَ بِتَمَامِهَا ، وَتَرَدَّادَ الْمَسْأَلَةِ فِي ذَلِكَ ، وَلَمْ يَقُلْ : « ثُمَّ مِثْلَهُ ، ثُمَّ مِثْلَهُ » . ثُمَّ قَالَ هَلْهَنَا : « قَدْ سَأَلْتُ رَبِّي حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ ، وَلَكِنِّي أَرْضَى وَأُسَلِّمُ . فَلَمَّا جَاوَزْتُ نَادَى مُنَادٍ - وَقَالَ الْبَخَارِيُّ : فَنُودِيَ . ثُمَّ

(١) فِي م : « آتَى » .

(٢) مِرَاقِ الْبَطْنِ : مَا سَفَلَ مِنَ الْبَطْنِ وَرَقَ مِنْ جِلْدِهِ ، وَأَصْلُهُ مِرَاقٌ ، وَاسْمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا مَوْضِعُ رِقَّةِ الْجِلْدِ . فَتَحَ الْبَارِيُّ ٦ / ٣٠٨ .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، م : « أَتَيْتُ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، ق : « قَالَ » .

اتفقا - : أن قد أمصيتُ فريضتي ، وخففتُ عن عبادي» <sup>(١)</sup> .

ورواه الليثُ ، عن يونسَ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن أنسٍ ، عن أبي ذرٍّ ، عن النبيِّ ﷺ مثله <sup>(٢)</sup> . وقادةٌ أحسنُ سياقةً لهذا الحديث .

ورواه أبو ضمرةٌ أنسُ بنُ عياضٍ ، عن يونسَ بنِ يزيدٍ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن أنسٍ ، عن أبي <sup>(٣)</sup> . وليس بشيءٍ ، وإنما هو عن أبي ذرٍّ <sup>(٤)</sup> . والله أعلم .

قال أبو عمر : احتجَّ من زعم أنَّ جبريلَ صَلَّى بالنبيِّ ﷺ في اليوم الذي يلي ليلةَ الإسراءِ مرةً واحدةً الصَّلواتِ كلها لا مرَّتين ، على ظاهرِ حديثِ مالكٍ في ذلك .

(١) البخارى (٣٢٠٧) . وأخرجه ابن حبان (٤٨) ، والطبرانى ٢٧١/١٩ (٥٩٨) من طريق هذبة به ، وأخرجه أحمد ٣٧٤/٢٩ (١٧٨٣٥) ، وابن خزيمة (٣٠٢) ، وأبو عوانة (٣٣٨) من طريق همام به ، وأخرجه النسائى فى الكبرى (٣١٣) ، وأبو عوانة (٣٣٨) ، والطبرانى ٢٧١/١٩ (٥٩٩) من طريق يزيد بن زريع به ، وأخرجه أحمد ٣٧٠/٢٩ (١٧٨٣٣) ، ومسلم (٢٦٥/١٦٤) ، والنسائى (٤٤٧) من طريق هشام به ، وأخرجه مسلم (٢٦٤/١٦٤) ، وأبو عوانة (٣٣٨) من طريق محمد بن المثنى به ، وأخرجه الترمذى (٣٣٤٦) ، وابن خزيمة (٣٠١) من طريق ابن أبى عدى به ، وأخرجه ابن أبى شيبة ٣٠٥/١٤ ، وأحمد ٣٨٠/٢٩ ، ٣٨١ ، (١٧٨٣٦ ، ١٧٨٣٧) من طريق سعيد بن أبى عروبة به .

(٢) أخرجه البخارى (٣٤٩) من طريق الليث به .

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد فى زوائد المسند ٧٠/٣٥ ، ٢١١ ، (٢١١٣٥ ، ٢١٢٨٨) ، وأبو يعلى (٣٦١٤) من طريق أبى ضمرة به .

(٤) سقط من : م . وينظر علل ابن أبى حاتم (٣١٥ ، ٣١٦ ، ٢٧١٤) ، وعلل الدارقطنى ٦/٢٣٣ ، ٢٣٤ ، وأطراف المسند ١/١٨٣ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا  
 أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنْ هَمَّامٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، قَالَ :  
 فَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ أَنَّهُ ذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عِنْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ نُودِيَ أَنْ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ .  
 فَفَزِعَ النَّاسُ فَاجْتَمَعُوا إِلَى نَبِيِّهِمْ ﷺ ، فَصَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، يُؤْمُ جَبْرِيلُ  
 مُحَمَّدًا ، وَيُؤْمُ مُحَمَّدُ النَّاسَ ، <sup>(١)</sup> يَقْتَدِي مُحَمَّدٌ بِجَبْرِيلَ ، وَ <sup>(٢)</sup> يَقْتَدِي النَّاسُ  
 بِمُحَمَّدٍ ، لَا يُسْمِعُهُمْ فِيهِنَّ قِرَاءَةً ، ثُمَّ سَلَّمَ جَبْرِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَسَلَّمَ مُحَمَّدٌ  
 عَلَى النَّاسِ . فَلَمَّا سَقَطَتِ الشَّمْسُ نُودِيَ أَنْ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ . فَفَزِعَ النَّاسُ  
 وَاجْتَمَعُوا إِلَى نَبِيِّهِمْ ، فَصَلَّى بِهِمُ العَصْرَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، لَا يُسْمِعُهُمْ فِيهِنَّ قِرَاءَةً ،  
 وَهِيَ أَحْفَفُ ، يُؤْمُ جَبْرِيلُ مُحَمَّدًا ، وَيُؤْمُ مُحَمَّدُ النَّاسَ ، يَقْتَدِي مُحَمَّدٌ بِجَبْرِيلَ ،  
 وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِمُحَمَّدٍ ، ثُمَّ سَلَّمَ جَبْرِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَسَلَّمَ مُحَمَّدٌ عَلَى النَّاسِ .  
 فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ نُودِيَ : الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ . فَفَزِعَ النَّاسُ ، وَاجْتَمَعُوا إِلَى نَبِيِّهِمْ ،  
 فَصَلَّى بِهِمُ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ؛ أَسْمَعَهُمُ الْقِرَاءَةَ فِي رَكَعَتَيْنِ ، وَسَبَّحَ فِي الثَّلَاثَةِ -  
 يَعْنِي بِهِ : قَامَ وَلَمْ يُظْهِرِ الْقِرَاءَةَ - يُؤْمُ جَبْرِيلُ مُحَمَّدًا ، وَيُؤْمُ مُحَمَّدُ النَّاسَ ،  
 وَيَقْتَدِي مُحَمَّدٌ بِجَبْرِيلَ ، وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ ، ثُمَّ سَلَّمَ جَبْرِيلُ عَلَى  
 مُحَمَّدٍ ، وَسَلَّمَ مُحَمَّدٌ عَلَى النَّاسِ . فَلَمَّا بَدَتِ النُّجُومُ نُودِيَ أَنْ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ .  
 فَفَزِعَ النَّاسُ وَاجْتَمَعُوا إِلَى نَبِيِّهِمْ ، فَصَلَّى بِهِمُ <sup>(٣)</sup> أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ؛ أَسْمَعَهُمُ الْقِرَاءَةَ  
 فِي رَكَعَتَيْنِ ، وَسَبَّحَ فِي الْأُخْرَيَيْنِ ، يُؤْمُ جَبْرِيلُ مُحَمَّدًا ، وَيُؤْمُ مُحَمَّدُ النَّاسَ ،  
 يَقْتَدِي مُحَمَّدٌ بِجَبْرِيلَ ، وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِمُحَمَّدٍ ، ثُمَّ سَلَّمَ جَبْرِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ،

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) سقط من : م .

وسلم محمد على الناس . ثم رقدوا ولا يدرون أيزادون أم لا ، حتى إذا طلع الفجر نودى أن الصلاة جامعة . ففرع الناس واجتمعوا إلى نبيهم ، فصلى بهم ركعتين أسمعهما فيهما القراءة ، يؤم جبريل محمداً ، ويؤم محمد الناس ، يقتدى محمد بجبريل ، ويقتدى الناس بمحمد ، ثم سلم جبريل على محمد ، وسلم محمد على الناس ، صلى الله على جبريل ومحمد ، وسلم تسليمًا<sup>(١)</sup> كثيرًا<sup>(٢)</sup> .

ففي هذا الخبر أن جبريل لم يصل الصلوات الخمس بالنبي ﷺ إلا مرة واحدة . وهو وإن كان مُرسلاً ، فإنه حديث حسن مُهدَّب .

واحتجوا أيضًا بما حدثنا عبد الوارث بن سُفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا أحمد بن زهير وُعبيد بن عبد الواحد ، قالاً : حدثنا أحمد بن محمد بن أيوب ، قال : حدثنا إبراهيم بن سعيد ، عن ابن إسحاق ، عن عتبة بن مسلم مولى تميم ، عن نافع بن جبير - قال : وكان نافع كثير الرواية عن ابن عباس - قال : لما فرضت الصلاة ، وأصبح النبي ﷺ<sup>(٣)</sup> .

وذكره عبد الرزاق<sup>(٤)</sup> ، عن ابن جريج ، قال : قال نافع بن جبير وغيره<sup>(٥)</sup> :

(١) زيادة من : م .

(٢) أخرجه أبو داود في المراسيل (١٢) ، والبيهقي ١/ ٣٦٢ ، وفي الدلائل ٢/ ٤٠٧ من طريق قتادة به .

(٣) سيرة ابن هشام ١/ ٢٤٥ . وأخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه - كما في التلخيص الحبير ١/ ١٧٤ - عن أحمد بن محمد به . وفي المصادر السابقة أن جبريل عليه السلام صلى بالنبي ﷺ الصلوات الخمس مرتين في يومين .

(٤) عبد الرزاق (١٧٧٣ ، ٢٠٣٠) .

(٥ - ٥) سقط من : م .

لَمَّا أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي أُسْرِيَ بِهِ فِيهَا ، لَمْ يَزْعِهِ إِلَّا جَبْرِيلُ يَنْزِلُ ﷺ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتِ الْأُولَى ، فَأَمَرَ ، فَصَبَّحَ بِأَصْحَابِهِ : الصَّلَاةَ جَامِعَةً . فَاجْتَمَعُوا ، فَصَلَّى جَبْرِيلُ بِالنَّبِيِّ ﷺ ، وَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالنَّاسِ ؛ طَوَّلَ الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيْنِ ، ثُمَّ قَصَّرَ الْبَاقِيَتَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ جَبْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَسَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى النَّاسِ ، ثُمَّ نَزَلَ فِي الْعَصْرِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ ، فَفَعَلُوا كَمَا فَعَلُوا فِي الظُّهْرِ ، ثُمَّ نَزَلَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ ، فَصَبَّحَ : الصَّلَاةَ جَامِعَةً . فَصَلَّى جَبْرِيلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، وَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ لِلنَّاسِ <sup>(١)</sup> ؛ طَوَّلَ فِي الْأُولَيْنِ ، وَقَصَّرَ فِي الثَّالِثَةِ ، ثُمَّ سَلَّمَ جَبْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ ، وَسَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى النَّاسِ ، ثُمَّ لَمَّا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ نَزَلَ ، فَصَبَّحَ : الصَّلَاةَ جَامِعَةً . فَاجْتَمَعُوا ، فَصَلَّى جَبْرِيلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ <sup>(٢)</sup> ، وَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ لِلنَّاسِ ، فَقَرَأَ فِي الْأُولَيْنِ ، فَطَوَّلَ وَجَهَرَ ، وَقَصَّرَ فِي الثَّانِيَتَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ جَبْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ ، وَسَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى النَّاسِ ، فَلَمَّا طَلَعَ الْفَجْرُ صَبَّحَ : الصَّلَاةَ جَامِعَةً . فَصَلَّى جَبْرِيلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ <sup>(٣)</sup> ، وَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ لِلنَّاسِ ، فَقَرَأَ فِيهِمَا فَجَهَرَ وَطَوَّلَ ، وَرَفَعَ صَوْتَهُ ، وَسَلَّمَ جَبْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، وَسَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى النَّاسِ .

قال أبو عمر: قوله: الصلاة جامعة. لأنه لم يكن يومئذ أذاناً، وإنما كان الأذان بالمدينة بعد الهجرة بعام أو نحوه، حين أريته عبد الله بن زيد في النوم. فقال من ذكرنا قوله: حديث نافع بن جبير هذا مثل حديث الحسن؛ في أن

(١) سقط من: م.

(٢) في م: «بالنبي».

(٣) في ق، م: «بالناس».

جبريل لم يُصل في وقت فرض الصلاة بالنبى ﷺ الصلوات الخمس إلا مرة واحدة . وهو ظاهر حديث مالك .

والجواب عن ذلك ما تقدم ذكرنا له من الآثار الصحاح المتصلة في إمامة جبريل لوقتين وقوله : ما بين هذين وقت . وفيها زيادة يجب قبولها والعمل بها ؛ لنقل العدول لها . وليس تقصير من قصر عن حفظ ذلك وإتقانه والإتيان به بحجة ، وإنما الحجة في شهادة من شهد ، لا في قول من قصر<sup>(١)</sup> وأجمل واختصر . على أن هذه الآثار منقطعة ، وإنما ذكرناها لما وصفنا ، ولأن فيها أن الصلاة فرضت في الحضر أربعاً ، لا ركعتين ، على خلاف ما زعمت عائشة . وقال بذلك جماعة ، وردوا حديث عائشة ، وإن كان إسناده صحيحاً ، بضروب من الاعتلال ، سند كُرد ذلك كله أو بعضه ، في باب صالح بن كيسان ، من كتابنا هذا إن شاء الله ، فعنه زوى مالك حديث عائشة أن الصلاة فرضت ركعتين ، ثم زيد في صلاة الحضر<sup>(٢)</sup> .

ومن حجة من ذهب إلى أن الصلاة فرضت أربعاً في الحضر ، وفي السفر ركعتين ، ولم يُرد في شيء من ذلك ولا نقص ، ما حدثنا محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : حدثنا عمرو بن علي ، قال : أخبرنا يحيى وعبد الرحمن ، قالوا : حدثنا أبو عوانة ، عن بكير بن الأختس ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، قال : فرضت الصلاة على لسان النبي ﷺ في الحضر أربعاً ، وفي السفر

(١) بعده في م : « عن حفظ ذلك » .

(٢) سيأتي في الموطأ (٣٣٥) .

التمهيد ركعتين، وفي الخوف ركعة<sup>(١)</sup>.

قال أبو عمر: يعنى مع الإمام، ثم يُتْمَوْنَ بِرُكْعَةٍ أُخْرَى . والله أعلم . وقد قيل : إنَّ رُكْعَةَ تُجْزَى فِي الْخَوْفِ . وليس هذا موضع ذكر اختلافهم فى صلاة الخوف .

وقالت طائفة : فرض الصلاة على حسب ما قد استقرَّ عليه فى إجماع المسلمين ، وقصر الصلاة فى السفر كان بعد ذلك رخصة من الله عزَّ وجلَّ وصدقة وتوسعة ورحمة . قالوا : ولم يقصر رسول الله ﷺ أمنا بعد نزول آية القصر فى صلاة الخوف ، وكان نزولها بالمدينة ، وفرضت الصلاة بمكة .

واحتجوا بآثار سند كرها فى باب ابن شهاب ، عن رجلٍ من آل خالد بن أسيد<sup>(٢)</sup> إن شاء الله تعالى ؛ لأنه موضعها .

ومن حجتهم أيضا ما حدَّثناه أحمدُ بنُ فتح وعبد الرحمن بن يحيى ، قالوا : حدَّثنا عبد العزيز بن محمد بن أبي رافع البغدادي بمصر ، قال : حدَّثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ، قال : حدَّثنا مسلم بن إبراهيم ، قال : حدَّثنا وهيب بن خالد ، قال : حدَّثنا عبد الله بن سوادة القشيري ، عن أبيه ، عن أنس بن مالك - رجل<sup>(٣)</sup> منهم - أتى المدينة ، وأتى النبي ﷺ وهو يتغذى ، فقال : « هلم إلى

(١) النسائي (٤٥٥) ، وفى الكبرى (٣١٨) . وأخرجه أحمد ٢٨/٤ ، ١٤٤ ، ٣٤٩/٥ (٢١٢٤) ، ٢٢٩٣ ، ٣٣٣٢ ، ومسلم (٦٨٧) ، وأبو داود (١٢٤٧) ، والنسائي (١٥٣١) ، وابن ماجه (١٠٦٨) من طريق أبي عوانة به .

(٢) سيأتي فى شرح الحديث (٣٣٤) من الموطأ .

(٣) فى حاشية ق : « أن رجلا » .

فقال: يا نبي الله، إني صائمٌ. فقال له النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمَسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطَرَ الصَّلَاةِ»<sup>(١)</sup>. قالوا: «ووضع» لا يكون إلا من فرض مُتَقَدِّمٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وروى هذا الحديث أيوب<sup>(٢)</sup>، وأبو قلابة<sup>(٣)</sup>، وأبو هلال الراسبي<sup>(٤)</sup>، وجماعة من علماء البصرة مثله، ولكنّه حديثٌ فيه من رواية أبي قلابة وأبي هلال اضطرابٌ كثيرٌ.

وأما قول الشعبي، وميمون بن مهران، وابن إسحاق: إِنَّ الصَّلَاةَ فُرِضَتْ رَكَعَتَيْنِ، ثم زيد في صلاة الحضر. فذكر ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup>، قال: حَدَّثَنَا غُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، قال: أَوَّلُ مَا فُرِضَتِ الصَّلَاةُ فُرِضَتْ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا أتَى النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ زَادَ مَعَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، إِلَّا الْمَغْرِبَ.

قال أبو عمر: قول الشعبي هذا أصله من حديث عائشة، وقد يُمكن أن يأخذه عن الأسود أو عن<sup>(٦)</sup> مسروق عن عائشة؛ فأكثر ما عنده عن

- (١) أخرجه النسائي (٢٣١٤)، والفسوى في المعرفة ٢/٤٧١، والبيهقي ٣/١٥٤ من طريق مسلم ابن إبراهيم به. وأخرجه البيهقي ٤/٢٣١ من طريق وهيب به.
- (٢) أخرجه أحمد ٥/٢٩، والطحاوي في شرح المشكل (٤٢٦٥، ٤٢٦٨) من طريق أيوب به.
- (٣) أخرجه أحمد ٥/٢٩، والطحاوي في شرح المشكل (٤٢٦٥ - ٤٢٦٨) من طريق أبي قلابة به.
- (٤) أخرجه أحمد ٤/٣٤٧، ٥/٢٩، وأبو داود (٢٤٠٨)، والترمذي (٧١٥)، وابن ماجه (١٦٦٧) من طريق أبي هلال به.
- (٥) ابن أبي شيبة ١٤/١٣٢.
- (٦) سقط من: م.

التمهيد عائشة هو عنهما<sup>(١)</sup> .

وروى يونس بن بكير، عن سالم مولى أبي المهاجر، قال : سمعتُ ميمونَ ابنَ مهرانَ يقولُ : كانَ أوَّلُ الصَّلَاةِ مثنى ، ثم صَلَّى رسولُ اللَّهِ ﷺ أربعًا ، فصارتِ سُنَّةً ، وأُقْرِتِ الرُّكْعَتَانِ لِلْمُسَافِرِ ، وهى تمامٌ . وهذا إسنادٌ لا يُحتجُّ بمثله .

وقوله : فصارتِ سُنَّةً . قولٌ مُنكَرٌ ، وكذلك استثناءُ الشَّعْبِيِّ المِغْرَبِ وحدها ولم يذكُرِ الصَّبْحَ ، قولٌ لا معنى له ، ومن قال بهذا من أهلِ السَّيْرِ قال : إنَّ الصَّلَاةَ أُتِمَّتْ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ الْهَجْرَةِ بِشَهْرٍ وَأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ .

وقد أجمَعَ المسلمونَ أنَّ فرضَ الصَّلَاةِ فى الحَضْرِ أربعٌ ، إلَّا المِغْرَبَ والصَّبْحَ ، ولا يعرفونَ غيرَ ذلكَ عَمَلًا ونَقْلًا مُستفِيضًا ، ولا يضُرُّهم الاختلافُ فيما كانَ أصلَ فرضِها ، وإنما فائدةُ قولِ عائشةَ : فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رُكْعَتَيْنِ رُكْعَتَيْنِ . إن صحَّ قولُها - إيجابُ فرضِ القَصْرِ فى السَّفَرِ ، وسُنْبِينُ اختلافِ العُلَمَاءِ فى ذلكَ ووجهَ الصَّوابِ فيه ، إن شاء اللهُ ، فى بابِ صالحِ بنِ كيسانَ<sup>(٢)</sup> ، من كتابنا هذا بحولِ اللهِ .

وأجمَعوا أنَّ فرضَ الصَّلَاةِ إنما كانَ فى حينِ الإسراءِ . واختلَفوا فى تاريخِ

(١) أخرجه أحمد ٤٣/١٦٧، ٣١٧ (٢٦٠٤٢، ٢٦٢٨٢)، والبيهقى ٣/١٤٥ من طريق داود عن الشعبي عن عائشة، وأخرجه ابن خزيمة ٣٠٥، ٩٤٤، والطحاوى فى شرح المعانى ١/٤١٥، وفى المشكل (٤٢٦٠)، وابن حبان (٢٧٣٨)، والبيهقى ١/٣٦٣ من طريق داود عن الشعبي عن مسروق عن عائشة .

(٢) سياتى فى شرح الحديث (٣٣٥) من الموطأ .

الإسراء؛ فقال أبو بكرٍ محمدُ بنُ عليٍّ بنِ القاسمِ الذهبيِّ<sup>(١)</sup> في «تاريخه»: ثم أُسرى بالنبيِّ ﷺ من مكة إلى بيت المقدس، وعُرج به إلى السماء، بعد مبعثه بثمانية عشر شهراً.

قال أبو عمر: لا أعلم أحداً من أهل السير قال ما حكاه الذهبي، ولم يُسند قوله إلى أحدٍ ممن يُضاف إليه هذا العلم منهم، ولا رَفَعَهُ إلى من يُحتجُّ به عليهم. وقال أبو إسحاق الحرثي: فلما كانت ليلة سَبْعٍ وعشرين من ربيع الأول<sup>(٢)</sup>، قبل الهجرة بسنة، أُسرى برسولِ اللهِ ﷺ وفُرضَ عليه خمسون صلاةً، ثم نُقصت إلى خمس صلوات، فأتاه جبريلُ فأتمه عند البيت، فصلى الظهر أربعاً، والعصر أربعاً، والمغرب ثلاثاً، والعشاء أربعاً، والفجر ركعتين، كل ذلك نحو بيت المقدس، فلما كان الموسم من هذه السنة لقيه الأنصارُ فبايعوه ثم انصرفوا. وذكر قصة البراء بن معزور، وصلاته إلى الكعبة وحده، دون النبيِّ ﷺ ودون الناس. وقصته مشهورة عند جميع أهل العلم بالسير والأثر. وهكذا قال: إن صلاة جبريلَ بالنبيِّ ﷺ كانت بمكة إلى بيت المقدس. وهذا موضعٌ قد خالفه فيه من هو أكبر منه. وروى ابنُ وهب، عن يونس<sup>(٣)</sup>، عن ابنِ شهاب، أن

(١) ذكره ابن بشكوال في «الصلة» في الشيوخ الذين أخذ عنهم أحمد بن موفق بن نمر فقال: ورحل إلى المشرق وحج سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة، وأخذ عن أبي محمد بن علي بن القاسم الذهبي. الصلة ١٢/١.

(٢) الذي ذكره عنه النووي في شرح صحيح مسلم ٢/٢٠٩، وابن حجر في فتح الباري ٧/٢٠٣ أنه في ربيع الآخر.

(٣) في م: «موسى».

عبد الرحمن بن كعب بن مالك أخبره ، أن رسول الله ﷺ لما قدم المدينة مهاجراً ، صلى نحو بيت المقدس اثني عشر شهراً . وقد ذكر ابن شهاب أن في صلاته بمكة اختلافاً ؛ قيل : كانت صلاته إلى الكعبة . وقيل : إلى بيت المقدس .  
وروى همام ، عن قتادة ، قال : كانوا يصلون إلى بيت المقدس ورسول الله ﷺ بمكة قبل الهجرة ، وبعد ما هاجر رسول الله ﷺ صلى إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً<sup>(١)</sup> .

وهكذا قال في الإسراء أنه كان قبل الهجرة بسنة . وهو قول موسى بن عقبة .

واختلف في ذلك عن ابن شهاب ، فحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا أحمد بن زهير ، قال : حدثني إبراهيم بن المنذر ، قال : حدثنا محمد بن فليح ، عن موسى بن عقبة ، عن ابن شهاب ، قال : ثم أسرى برسول الله ﷺ إلى بيت المقدس قبل خروجه إلى المدينة بسنة ، وفرض الله عليه الصلاة<sup>(٢)</sup> . قال ابن شهاب : وزعم ناس<sup>(٣)</sup> ، والله أعلم ، أنه كان يسجد نحو بيت المقدس ، ويجعل وراء ظهره الكعبة وهو بمكة . ويزعم ناس أنه لم يزل مستقبل الكعبة حتى خرج منها ، فلما قدم المدينة استقبل بيت المقدس . قال : فقد اختلف في ذلك . والله أعلم .

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٤٥٢/٢ ، وفي التاريخ ٤١٧/٢ من طريق همام به .

(٢) أخرجه البيهقي في الدلائل ٣٥٤/٢ من طريق إبراهيم بن المنذر به .

(٣) بعده في ق : « من أهل العلم » .

قال أبو عمر: الاختلاف، كما قال ابن شهاب، في صلاته بمكة؛ التمهيد  
هل كانت إلى الكعبة أو إلى بيت المقدس؟ وسندك ذلك بعد إن  
شاء الله.

قال أبو عمر: هكذا قال موسى بن عقبة عن ابن شهاب أن الإسراء كان قبل  
الهِجْرَةَ بِسَنَةٍ.

قال أبو عمر: وذلك بعد مبعثه بتسع<sup>(١)</sup> سنين، أو باثنتي عشرة سنة، على  
حسب اختلافهم في مقامه بمكة بعد مبعثه، على ما قدمنا ذكره في باب  
ربيعة<sup>(٢)</sup>.

وروى يونس، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، قالت: توفيت  
خديجة قبل أن تفرض الصلاة<sup>(٣)</sup>. قال ابن شهاب<sup>(٤)</sup>: وذلك بعد مبعث النبي  
ﷺ بسبعة أعوام. وخالفه الواقصي، عن ابن شهاب، فقال: أُسْرِيَ به بعد  
مبعثه بخمس سنين.

قرأت على عبد الله بن محمد بن يوسف، أن محمد بن أحمد بن يحيى  
حدّثهم، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن زياد، قال: حدّثنا أحمد بن  
عبد الجبار العطاردي، قال: حدّثنا يونس بن بكير، قال: حدّثنا عثمان بن

(١) في م: «سبع».

(٢) سيأتي في شرح الحديث (١٧٧٣) من الموطأ.

(٣) أخرجه الطبراني ٤٥١/٢٢ (١٠٩٩) من طريق يونس به.

(٤) ذكره المصنف في الاستيعاب ٤/١٨٢٥.

التمهيد  
عبد الرحمن ، عن الزهري قال : فُرِضَتِ الصَّلَاةُ بِمَكَّةَ بَعْدَ مَا أَوْحَى اللَّهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخَمْسِ سِنِينَ ، وَفُرِضَ الصَّيَامُ بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ بَدْرِ ، وَفُرِضَتِ الزَّكَاةُ وَالْحَجُّ بِالْمَدِينَةِ ، وَحُرِّمَتِ الْخَمْرُ بَعْدَ أُحُدٍ .

وقال ابن إسحاق : أُسْرِيَ بِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ، وَهُوَ بَيْتُ الْمَقْدِسِ ، وَقَدْ فَشَا الْإِسْلَامُ بِمَكَّةَ ، وَفِي الْقَبَائِلِ كُلِّهَا <sup>(١)</sup> .

قال يونس بن بكير وغيره ، عن ابن إسحاق : ثُمَّ إِنَّ جَبْرِيْلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ حِينَ افْتَرَضَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ - يَعْنِي فِي الْإِسْرَاءِ - فَهَمَزَ لَهُ بِعَقِبِهِ فِي نَاحِيَةِ الْوَادِي ، فَانْفَجَرَتْ عَيْنُ مَاءٍ مُزِينٍ ، فَتَوَضَّأَ جَبْرِيْلُ وَمُحَمَّدٌ يَنْظُرُ ، فَوَضَّأَ وَجْهَهُ ، وَاسْتَنْشَقَ ، وَمَضْمَضَ ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَنَضَحَ فَرْجَهُ ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجْدَاتٍ ، فَرَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَقْرَأَ اللَّهُ عَيْنَهُ ، وَطَابَتْ نَفْسُهُ ، وَجَاءَهُ مَا يُحِبُّ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَأَخَذَ بِيَدِ خَدِيجَةَ فَأَتَى بِهَا الْعَيْنَ ، فَتَوَضَّأَ كَمَا تَوَضَّأَ جَبْرِيْلُ ، ثُمَّ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجْدَاتٍ هُوَ وَخَدِيجَةُ ، ثُمَّ كَانَ هُوَ وَخَدِيجَةُ يُصَلِّيَانِ سِوَاءً <sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر : هَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْإِسْرَاءَ كَانَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِأَعْوَامٍ ؛ لِأَنَّ خَدِيجَةَ تُوَفِّيَتْ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِخَمْسِ سِنِينَ ، وَقَدْ قِيلَ : بِثَلَاثَةِ أَعْوَامٍ . وَقِيلَ : بِأَرْبَعِ سِنِينَ . وَقَدْ ذَكَرْنَا الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ فِي بَابِ خَدِيجَةَ مِنْ كِتَابِ

(١) سيرة ابن هشام ١/٣٩٦ .

(٢) سقط من : م .

(٣) سيرة ابن هشام ١/٢٤٤ . وأخرجه ابن جرير في تاريخه ٢/٣٠٧ من طريق ابن إسحاق به .

وقول ابن إسحاقٍ مُخالفٌ لقول ابنِ شهابٍ في الإسراءِ ، على أنَّ ابنَ شهابٍ قد اختلفَ عنه في ذلك ، على ما ذكرنا من رواية ابنِ عُقْبَةَ ، ورواية يونسَ ، ورواية الوَقَّاصِي ، وهي رواياتٌ مُختلفاتٌ على ما ترى .

وحدَّثنا عبدُ الوارثِ ، حدَّثنا قاسمٌ ، حدَّثنا أحمدُ بنُ زهيرٍ ، حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ ، حدَّثنا حمادٌ ، عن هشامِ بنِ عُروَةَ ، عن عُروَةَ ، عن عائشةَ قالت : فتزوَّجني رسولُ اللهِ ﷺ بعد مُتوفى خديجةَ ، وقبلَ مخرجه (٢) إلى المدينةِ بسنتينٍ أو ثلاثٍ (٣) .

وأما صلَّاته إلى الكعبةِ ، فإنَّ ابنَ جريجٍ ذكرَ في « تفسيره » - رواه عنه حجَّاجٌ وغيره ، وذكره سنيدٌ ، عن حجَّاجٍ ، عن ابنِ جريجٍ - قال : صلَّى النبيُّ ﷺ أوَّلَ ما صلَّى إلى الكعبةِ ، ثم صُرفَ إلى بيتِ المقدِّسِ ، فصلَّتِ الأنصارُ نحوَ بيتِ المقدِّسِ قبلَ قدومه عليه السَّلامِ بثلاثِ حججٍ ، وصلَّى النبيُّ ﷺ بعد قدومه سِتَّةَ عشرَ شهرًا ، ثم وجَّههُ اللهُ إلى الكعبةِ البيتِ الحرامِ (٤) .

(١) الاستيعاب ٤/ ١٨٢٥ .

(٢) بعده في م : « وبعد تحويله » .

(٣) أخرجه المصنف في الاستيعاب ٤/ ١٨٨٢ ، وأخرجه أحمد ٤٣/ ٤٠٤ (٢٦٣٩٧) ، والفسوى في المعرفة ٣/ ٣٢٧ ، وابن أبي عاصم في الأحاد والثاني (٣٠٠٩) ، وأبو يعلى (٤٦٠٠) ، والطبراني ١٩/ ٢٣ (٤١) ، والبيهقي في الدلائل ٢/ ٤٠٩ من طريق حماد به .

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٢/ ٦٢٣ ، ٦٢٤ من طريق سنيد به .

هكذا قال ابن جريج ، أَنَّ أَوَّلَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ إِلَى الْكَعْبَةِ .  
وهذا أمرٌ قد اختلفَ فيه ؛ وأحسنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي ذَلِكَ مَا حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ  
القاسمِ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو الطَّيِّبِ وَجِيهٌ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ يَوْسُفَ ، قال : حَدَّثَنَا بَكَّارُ  
ابْنُ قُتَيْبَةَ أَبُو بَكْرَةَ الْقَاضِي سَنَةَ سَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ ، قال : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ ،  
قال : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ <sup>(١)</sup> مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قال : كَانَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَهُوَ بِمَكَّةَ وَالْكَعْبَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَبَعْدَ مَا  
هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا ، ثُمَّ صُرِفَ إِلَى الْكَعْبَةِ <sup>(٢)</sup> .

وروى عليُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قال : كَانَ أَوَّلَ مَا نُسَخَ مِنْ  
الْقُرْآنِ الْقِبْلَةَ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَكَانَ أَكْثَرَ  
أَهْلِهَا الْيَهُودَ ، أَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يَسْتَقْبَلَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ ، فَفَرِحَتِ الْيَهُودُ ، فَاسْتَقْبَلُهَا  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضِعَةِ عَشَرَ شَهْرًا ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْكَعْبَةِ <sup>(٣)</sup> . وَقَدْ ذَكَرْنَا  
الْخَبَرَ بِهَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ وُجُوهِ فِي بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ <sup>(٤)</sup> . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

ففي قولِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا مِنَ الْفَقْهِ أَنَّ الصَّلَاةَ لَمْ يُنْسَخْ مِنْهَا شَيْءٌ قَبْلَ  
الْقِبْلَةِ . وَفِيهِ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بِمَكَّةَ إِلَى الْكَعْبَةِ ، وَهُوَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ إِلَى

(١) في م : « بن » .

(٢) أخرجه ابن سعد ٢٤٣/١ ، وأحمد ١٣٦/٥ (٢٩٩١) ، والبخاري (٤١٨ - كشف) ، والنحاس  
في ناسخه ص ٧١-٧٣ ، والطبراني (١١٠٦٦) من طريق يحيى بن حماد به .

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٤٥٠/٢ ، وابن أبي حاتم في تفسيره ٢٤٨/١ ، ٢٥٣ (١٣٢٩) ،

(١٣٥٥) ، والنحاس في ناسخه ص ٧١ ، والبيهقي ١٢/٢ من طريق علي بن أبي طلحة به .

(٤) سيأتي في شرح الحديث (٤٦١) من الموطأ .

التمهيد

بيت المقدس إلا بالمدينة، وقد يحتمل غيره . وسنذكر الآثار في صلاته إلى بيت المقدس، وتحويله بعد إلى الكعبة، في باب يحيى بن سعيد<sup>(١)</sup> إن شاء الله .

وقال أبو إسحاق الحرثي : ثم قديم رسول الله ﷺ المدينة في ربيع الأول، فصلى إلى بيت المقدس تمام سنة إحدى عشرة، وصلى من سنة ثنتين سنة أشهر، ثم حوّلت القبلة في رجب .

وقال موسى بن عقبة، وإبراهيم بن سعيد، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن كعب بن مالك : إن القبلة صُرفت في جمادى<sup>(٢)</sup> .

وقال الواقدي<sup>(٣)</sup> : إنما صُرفت صلاة الظهر يوم الثلاثاء في النصف من شعبان<sup>(٤)</sup> .

وأما قول ابن إسحاق أنه صلى حينئذ ركعتين وأربع سجّادات . فأظنه أخذه، والله أعلم، من قول عائشة .

وأما قوله أن رسول الله ﷺ توضأ حينئذ، وأن جبريل نزل عليه يومئذ

القبس

(١) سيأتي في شرح الحديث (٤٦٢) من الموطأ .

(٢) ذكره النحاس في ناسخه ص ٧٣ .

(٣) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي أبو عبد الله الواقدي المدني القاضي، صاحب التصانيف والمغازي، سمع صفار التابعين، جمع فأوعى، وخط الغث بالسمين، فأطرحوه، ومع هذا فلا يستغنى عنه في المغازي وأيام الصحابة، مات سنة سبع ومائتين . سير أعلام النبلاء ٤٥٤/٩ .

(٤) أخرجه ابن جرير في تاريخه ٤١٦/٢ .

بالوُضوءِ . فَأَيُّمَا أَخَذَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ .

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ :  
حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا  
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهَيْعَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ  
عُرْوَةَ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي أَوَّلِ مَا أُوحِيَ  
إِلَيْهِ ، أَنَّهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَلَّمَهُ الْوُضُوءَ ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الْوُضُوءِ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ  
مَاءٍ فَنَضَحَ بِهَا فَرَجَهُ <sup>(١)</sup> .

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ : إِنَّ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا . فَمَعْنَاهُ ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَنَّهُ أَخَّرَهَا حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ الْمَسْتَحَبُّ الْمَرْغُوبُ فِيهِ ، وَلَمْ يُؤَخِّرْهَا  
حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ . وَقَوْلُهُ : أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا . الْأَغْلَبُ فِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ <sup>(٢)</sup> ، أَنَّهُ  
لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَثِيرًا مِنْهُ ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> مَا قِيلَ : يَوْمًا . وَإِنْ كَانَتْ  
مُلُوكُ بَنِي أُمَيَّةَ عَلَى تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ ، كَانَ ذَلِكَ شَأْنَهُمْ قَدِيمًا مِنْ زَمَنِ  
عُثْمَانَ ، وَقَدْ كَانَ الْوَلِيدُ بْنُ عَقْبَةَ يُؤَخِّرُهَا فِي زَمَنِ عُثْمَانَ ، وَكَانَ ابْنُ  
مَسْعُودٍ يُنَكِّرُ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ أَجَلِهِ حَدَّثَ ابْنُ مَسْعُودٍ بِالْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ .  
وَكَانَتْ وَفَاءُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ .

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١/١٦٨ ، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي (٢٥٩) مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ  
مُوسَى بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٥/٢٩ (١٧٤٨٠) ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (٢٨٣ - مَتَخَب) مِنْ طَرِيقِ  
الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى بِهِ ، وَعِنْدَهُمَا : « عَنْ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ جَبْرِيلَ أَنَّهُ ... » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « الْإِغْيَابُ وَه » ، وَفِي م : « وَ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « كَثِيرًا » .

أخبرنا عبد الوارث بن سُفيان، قال: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ الْحَسَنِ الْحَرَبِيُّ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو طَالِبِ الْهَرَوِيُّ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، قال: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، قال زُرٌّ: قال عبدُ اللهِ: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «لَعَلَّكُمْ تُدْرِكُونَ أَقْوَامًا يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ، فَإِنْ أَدْرَكْتُمُوهُمْ فَصَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ الْوَقْتَ الَّذِي تَعْرِفُونَ، وَصَلُّوا مَعَهُمْ وَاجْعَلُوهَا سُبْحَةً»<sup>(١)</sup>.

وبهذا الإسنادِ عن أبي بكرِ بنِ عِيَّاشٍ، عن عبدِ العزيزِ بنِ رُفَيْعٍ، عن إبراهيمَ، عن علقمةَ، عن عبدِ اللهِ، عن النبيِّ ﷺ<sup>(٢)</sup>.

أخبرنا محمدُ بنُ زكريَّا قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، قال: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ، قال: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عن عُبيدةَ - يعني ابنَ مُعْتَبٍ - قال: كُنَّا نُصَلِّيُ مَعَ الْحَجَّاجِ الْجُمُعَةَ، ثُمَّ نَنْصَرِفُ فَنَبَادِرُ مَسْجِدَ سِمَاكِ نُصَلِّيُ الْمَغْرِبَ.

وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ<sup>(٣)</sup>، عن معمرٍ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ عبدِ اللهِ المسعوديِّ،

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (١٣٦٥)، والخطيب ٦٧/١٤ من طريق أبي طالب الهروي به، وأخرجه أحمد ٨٥/٦ (٣٦٠١)، والنسائي (٧٧٨)، وابن ماجه (١٢٥٥) من طريق أبي بكر بن عياش به.

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (١٣٦٥)، وأبو نعيم في الحلية ٣١١/٨، والخطيب ٦٧/١٤ من طريق أبي طالب الهروي به.

(٣) عبد الرزاق (٣٧٩٠).

عن القاسم بن عبد الرحمن ، قال : أَخَّرَ الوليدُ بنُ عُقْبَةَ الصَّلَاةَ مرَّةً ، فأمر ابنُ مسعودٍ المُؤدَّنَ فنَوَّبَ بالصَّلَاةِ ، ثم تقدَّم فصلِّي بالناسِ ، فأرسل إليه الوليدُ : ما صنعتَ ؟ أجزأكَ من أميرِ المؤمنينَ حَدَّثتَ أم ابتدعتَ ؟ فقال ابنُ مسعودٍ : كلُّ ذلك لم يكنْ ، ولكنْ أتى اللهُ ورسولُه أن ننتظركَ بصلَاتِنَا وأنتَ في حاجتِكَ .

وذكر معمرٌ أيضًا ، عن عبدِ اللهِ بنِ عثمانَ بنِ خثيمٍ ، عن القاسمِ بنِ عبدِ الرحمنِ ، عن ابنِ مسعودٍ ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال له : « كيف بك يا أبا عبدِ الرحمنِ إذا كان عليك أمرٌ يُطفئونَ الشنَّةَ ، ويؤخرونَ الصَّلَاةَ عن ميقاتِها ؟ » قال : فكيف تأمرني يا رسولَ اللهِ ؟ فقال النبيُّ ﷺ : « يسألني ابنُ أمِّ عبدٍ : كيف يفعل ! لا طاعةَ لمخلوقٍ في معصيةِ اللهِ »<sup>(١)</sup> .

فإن ظنَّ ظانٌّ أنَّ في هذا الخبرِ دليلًا على أنَّهم كانوا يؤخرونها حتى يخرجَ الوقتُ كُلُّه ، ولهذا استحَقُّوا اسمَ العِصيانِ لله . قيلَ له : يَحْتَمِلُ أن يكونَ قوله خرجَ على جُملةِ طاعةِ اللهِ وعِصيانِه في سائرِ الأمورِ ، وعلى أنَّه لا يؤمنُ على من كان شأنُه تأخيرها أبدًا أن يفوته الوقتُ .

وأما الآثارُ عنهم فتدُلُّ على ما ذكرنا .

روى معمرٌ ، عن أيوبَ ، عن ابنِ سيرينَ ، أنَّ ابنَ مسعودٍ قال لأصحابِه يومًا : إنِّي لا ألوكُم عن الوقتِ . فصلِّي بهم الظهرَ - حسبتهُ

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣٧٨٨) - ومن طريقه أحمد ٤٣٢/٦ (٣٨٨٩) - عن معمر به .

قال : حين زالت الشمس - ثم قال : إنه سيكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة ، فصلوا الصلاة لوقتها ، فإن أدركتكم معهم فصلوا<sup>(١)</sup> .

ومعمر ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن ابن مسعود ، قال : إنكم في زمان قليل خطباؤه ، كثير علماءؤه ، يُطيلون الصلاة ، ويُقصرون الخطبة ، وإنه سيأتي عليكم زمان كثير خطباؤه ، قليل علماءؤه ، يُطيلون الخطبة ، ويؤخرون الصلاة ، حتى يُقال : هذا شرق الموتى<sup>(٢)</sup> . قلت<sup>(٣)</sup> : ما شرق الموتى ؟ قال : إذا اصفرت الشمس جداً ، فمن أدرك ذلك فليصل الصلاة لوقتها ، فإن احتبس فليصل معهم ، وليجعل صلاته وحده الفريضة ، وصلاته معهم تطوعاً<sup>(٤)</sup> .

ومما يدل على ذلك أن الفقهاء في ذلك الزمان كانوا يصلون معهم ، ويأمرون بذلك .

روى معمر ، عن رجل ، عن الحسن ، وعن الزهري ، وقتادة ، أنهم كانوا يصلون مع الأمراء وإن أخروا<sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣٧٨٦) عن معمر به ، وفيه : « أدركتم » . بدلاً من : « أدركتكم » .  
(٢) قال ابن الأعرابي : وفيه معنيان ؛ أحدهما ، أن الشمس في ذلك الوقت وهو آخر النهار إنما تبقى ساعة ثم تغيب . والثاني ، أنه من قولهم : شرق الميت بريقه . إذا لم يبق بعده إلا يسيراً ثم يموت . صحيح مسلم بشرح النووي ١٦/٥ .

(٣) في الأصل ، م : « قال » .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٣٧٨٧) عن معمر به .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٣٧٩٤) عن معمر به .

ومعمرٌ، عن ثابتٍ، قال: خطب الحجاج يوم الجمعة فأخَّر الصلاة، فجعل إنسانٌ يُريد أن يثب إليه، ويحيثه الناس<sup>(١)</sup>.

وذكر عبدُ الرزاق<sup>(٢)</sup>، عن ابنِ جريجٍ، قال: قلتُ لعطاءٍ: أرايتَ إمامًا يؤخِّر الصلاةَ حتى يُصلِّيها مُفرطًا فيها؟ فقال: صلُّ معهم، الجماعةُ أحبُّ إليَّ<sup>(٣)</sup>. قلتُ له: فما لك لا تنتهي إلى قولِ ابنِ مسعودٍ في ذلك؟ قال: الجماعةُ أحبُّ إليَّ<sup>(٤)</sup> ما لم تفت. قلتُ: وإنِ اصفرَّت الشمسُ للغروبِ ولحقت برُؤوسِ الجبالِ؟ قال: نعم، ما لم تغب<sup>(٥)</sup>.

وعن الثوريِّ، عن الأعمشِ، عن النخعيِّ وحيثمةَ، قال<sup>(٦)</sup>: كانا يُصلِّيانِ الظهرَ والعصرَ مع الحجاجِ، وكان يُمسي<sup>(٧)</sup>.

وعن ابنِ جريجٍ، عن عطاءٍ، قال: أخر الوليدُ مرَّةً الجمعةَ حتى أمسى. قال: فصلَّيتُ الظهرَ قبل أن أجلسَ، ثم صلَّيتُ العصرَ وأنا جالسٌ وهو يخطبُ. قال: أضعُ يديَّ على رُكبتي، وأومئُ برأسي<sup>(٨)</sup>.

وعن الثوريِّ، عن محمدِ بنِ أبي إسماعيلَ، قال: رأيتُ سعيدَ بنَ جبيرةٍ

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣٧٩٣) عن معمر به.

(٢) عبد الرزاق (٣٧٩٢).

(٣ - ٣) سقط من: ق.

(٤) في ق، م: «تفت».

(٥) في م: «أنهما».

(٦) أخرجه عبد الرزاق (٣٧٩٢) عن الثوري به.

(٧) أخرجه عبد الرزاق (٣٧٩٥) عن ابن جريج به.

(٨) سقط من: م. وينظر تهذيب الكمال ٤٩٣/٢٤، ٤٩٤.

وعطاء بن أبي رباح ، وأخز الوليد بن عبد الملك الصلاة ، فرأيتهما يومئذ إيماءً وهما قاعدان<sup>(١)</sup> .

وعن الثوري ، عن الأعمش ، عن أبي الضحى ، عن مسروق وأبي غبيدة ، أنهما كانا يُصليان الظهر إذا حانت الظهر ، وإذا حانت العصر صلّيا العصر في المسجد مكانهما ، وكان ابن زياد يُؤخّر الظهر والعصر<sup>(٢)</sup> .

وعن إسرائيل ، عن عامر بن شقيق ، عن شقيق ، قال : كان يأمرنا أن نُصلّي الجمعة في بيوتنا ، ثم نأتى المسجد ، وذلك أنّ الحجّاج كان يُؤخّر الصلاة<sup>(٣)</sup> .

وذكر سنيّد : حدّثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مسلم بن صبيح أبي الضحى ، قال رأيت مسروقاً وأبا غبيدة بن عبد الله مع بعض الأمراء وأخز الوقت<sup>(٤)</sup> ، فأوماً في وقت الصلاة ، ثم جلسا حتى صلّيا معه تلك الصلاة . قال : فرأيتهما فعلا ذلك مراراً<sup>(٥)</sup> .

قال : وحدّثنا أبو معاوية ، عن محمد بن أبي إسماعيل ، قال : رأيت سعيد بن جبيرة وعطاء بن أبي رباح وأخز الوليد بن عبد الملك الصلاة عن وقتها ،

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣٧٩٦) عن الثوري به .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣٧٩٧) عن الثوري به . وينظر ترجمة عبيد الله بن زياد في سير أعلام النبلاء ٥٤٥/٣ . وسيأتي التصريح باسمه في ص ٥٧ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٣٧٩٩) عن إسرائيل به .

(٤) في الأصل : « الصلاة » .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٨١/٢ من طريق الأعمش به .

فَرَأَيْتُهُمَا يَوْمَئِذٍ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ جَلَسَا حَتَّى صَلَّى مَعَهُ <sup>(١)</sup> .

وروى محمد بن الصَّبَّاحِ الدُّولَابِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ أَبِي فَرَوَةَ عُرْوَةَ ابْنِ الْحَارِثِ الْهَمْدَانِيِّ ، عَنْ أَبِي <sup>(٢)</sup> إِيَّاسٍ ، قَالَ : تَذَاكَرْنَا الْجُمُعَةَ ، فَاجْتَمَعَ قُرَاءُ أَهْلِ الْكُوفَةِ أَنْ يَدْعُوا الصَّلَاةَ مَعَ الْحَجَّاجِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُؤَخِّرُهَا حَتَّى تَكَادَ تَغِيبُ الشَّمْسُ ، فَتَذَاكُرُوا ذَلِكَ ، وَهَمُّوا أَنْ يُجْمِعُوا عَلَيْهِ ، فَقَالَ شَابٌّ مِنْهُمْ : مَا أَرَى مَا تَفْعَلُونَ شَيْئًا ، مَا لِلْحَجَّاجِ تُصَلُّونَ ، إِمَّا تُصَلُّونَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . وَاجْتَمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى أَنْ يُصَلُّوا مَعَهُ <sup>(٣)</sup> .

قال أبو عمر : إِمَّا صَلَّى مِنْ صَلَّيْ إِيمَاءٍ وَقَاعِدًا لِحُوفِ خُرُوجِ الْوَقْتِ ، وَلِلْحُوفِ عَلَى نَفْسِهِ الْقَتْلَ وَالضَّرْبَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَمَنْ كَانَ شَأْنُهُ التَّأخِيرَ لَمْ يُؤْمَرْ عَلَيْهِ فَوَاتِ الْوَقْتِ وَخُرُوجِهِ ، عَصَمَنَا اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ .

وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِ بْنِ رَاشِدٍ بَدْمَشَقِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُسَهِّرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، قَالَ : كَانُوا يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ فِي أَيَّامِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَيَسْتَحْلِفُونَ النَّاسَ أَنَّهُمْ مَا صَلُّوا ، فَأَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي زَكَرِيَّا ، فَاسْتَحْلَفَ أَنَّهُ مَا صَلَّى ، فَحَلَفَ أَنَّهُ مَا صَلَّى ، وَقَدْ كَانَ صَلَّى ، وَأَتَى مَكْحُولٌ ، فَقَالَ : فَلِمَ جِئْنَا إِذَنْ ؟ فَتَرَكُ <sup>(٤)</sup> .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٨٢/٢ عن أبي معاوية به .

(٢) سقط من : م .

(٣) أخرجه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (١٠٥٥) من طريق جرير به .

(٤) أخرجه ابن عساكر ٢٢٥/٦٠ من طريق أبي الميمون عبد الرحمن بن عمر به ، وهو عند أبي زرعة في تاريخه (٦٨١) .

وحديث أبي ذرٍّ عن النبي ﷺ في الأمراء المذكورين حديثٌ صحيحٌ ،  
ويقال : إنَّ أبا ذرٍّ لم يُخرج من المدينة والشَّام إلا على إنكاره عليهم تأخير الصَّلَاة .  
ولا يصحُّ عندي إخراجُه من المدينة على ذلك ، واللهُ أعلم .

حدَّثنا خَلْفُ بَنُ سَعِيدٍ ، قال : حدَّثنا عَبْدُ اللَّهِ بَنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، قال :  
حدَّثنا أَحْمَدُ بَنُ خَالِدٍ ، قال : حدَّثنا إِسْحَاقُ بَنُ إِبْرَاهِيمَ ، قال : حدَّثنا عَبْدُ  
الرِّزَّاقِ ، قال : حدَّثنا الثَّورِيُّ ، عن أَيُّوبَ ، عن أَبِي الْعَالِيَةِ ، قال : أَخَّرَ عُبيدُ اللَّهِ بَنُ  
زِيَادِ الصَّلَاةَ ، فسألتُ عَبْدَ اللَّهِ بَنَ الصَّامِتِ ، فَضْرَبَ فِخْذِي ، ثم قال : سألتُ  
خَلِيلِي أبا ذرٍّ ، فَضْرَبَ فِخْذِي ، ثم قال : سألتُ خَلِيلِي - يعني النبي ﷺ -  
فَضْرَبَ فِخْذِي ، ثم قال : « صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا ، فَإِنْ أَدْرَكَتْكَ فَصَلِّ مَعَهُمْ ، وَلَا  
تَقُولَنَّ : إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فَلَا أُصَلِّي » <sup>(١)</sup> .

وحدَّثنا أَحْمَدُ بَنُ قَاسِمٍ ، قال : حدَّثنا قَاسِمُ بَنُ أَصْبَغَ ، قال : حدَّثنا الْحَارِثُ  
ابنُ أَبِي أُسَامَةَ ، قال : حدَّثنا أَحْمَدُ بَنُ إِسْحَاقَ ، قال : حدَّثنا وَهيبٌ ، قال :  
حدَّثنا أَيُّوبُ ، عن أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ ، قال : أَخَّرَتِ الصَّلَاةُ على عَهْدِ عُبيدِ اللَّهِ بَنِ  
زِيَادٍ ، فمَرَّ بِي عَبْدُ اللَّهِ بَنُ الصَّامِتِ . فَذَكَرَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ <sup>(٢)</sup> .

وقرأتُ على عبدِ الوارثِ بنِ سُفْيَانَ ، أنَّ قَاسِمَ بَنَ أَصْبَغَ حدَّثَهُمْ ، قال :

(١) عبد الرزاق (٣٧٨١) - ومن طريقه أحمد ٢٣٤/٣٥ (٢١٣٠٦) - وأخرجه البزار (٣٩٥٢) ،  
وأبو عوانة (١٥٢٣) ، (٢٤٠٧) ، والبيهقي ٢٩٩/٢ من طريق الثوري به ، وأخرجه أحمد ٣٣٥/٣٥  
(٢١٤٢٣) ، ومسلم (٢٤٢/٦٤٨) ، والنسائي (٧٧٧) من طريق أيوب به .  
(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٩٥٤) من طريق وهيب به .

حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَبِي  
عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ <sup>(١)</sup> ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، قَالَ : قَالَ لِي  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا أَبَا ذَرٍّ ، كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أُمَّرَاءُ يُمَيِّتُونَ <sup>(٢)</sup> الصَّلَاةَ -  
أَوْ قَالَ - يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ ؟ » قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَمَا تَأْمُرُنِي ؟ قَالَ :  
« صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا ، فَإِذَا أَدْرَكَتْهَا مَعَهُمْ فَصَلِّهَا ؛ فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ <sup>(٣)</sup> . »

وقد رَوَى هذا الحَبْرُ عن النبي ﷺ عِبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ <sup>(٤)</sup> ، وَعَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ ،  
وَقَبِيصَةُ بْنُ وَقَّاصٍ <sup>(٥)</sup> ، وَمَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ <sup>(٦)</sup> ، كَمَا رَوَاهُ أَبُو ذَرٍّ وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَهِيَ  
أَيْضًا آثَارٌ صِحَاحٌ ، كُلُّهَا ثَابِتَةٌ . وَإِنَّمَا حَمَلَ الْعُلَمَاءُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، عَلَى الصَّلَاةِ  
مَعَهُمْ ، أَمْرَهُ ﷺ بِذَلِكَ ، وَحَضَّهُ عَلَى لُزُومِ الْجَمَاعَةِ .

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ <sup>(٧)</sup> ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَاصِمُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ  
عَاصِمٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ : « إِنَّهَا سَتَكُونُ أُمَّرَاءُ يُصَلُّونَ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا ، وَيُؤَخَّرُونَهَا عَنْ وَقْتِهَا ،

(١) في م : « الجويني » .

(٢) في م : « يمسون » .

(٣) أخرجه أبو داود (٤٣١) عن مسدد به ، وأخرجه مسلم (٢٣٨/٦٤٨) من طريق حماد به .

(٤) أخرجه أحمد ٣٦٠/٣٧ (٢٢٦٨٦) ، وأبو داود (٤٣٣) ، وابن ماجه (١٢٥٧) .

(٥) قبيصة بن وقاص السلمي ، ويقال : الليثي . قال البخاري : له صحبة ، يعد في البصريين . وقال ابن أبي حاتم : أدخله أبو زرعة في مسند الصحابة الذين سكنوا البصرة ، ولا يعرف له غير هذا الحديث الواحد . الإصابة ٤١٢/٥ .

(٦) عزاه المتقي الهندي في كنز العمال (٢٠٦٧٥) إلى أبي داود ، والذي في سنن أبي داود (٤٣٢)

إثما هو من حديث ابن مسعود ، وفيه ذكر لمعاذ فحسب .

(٧) عبد الرزاق (٣٧٧٩) .

فصلوا معهم ، فإن صلّوها لوقتها وصلّيتُموها معهم ، فلكم ولهم ، فإن أخرّوها  
عن وقتها ، فصلّوها<sup>(١)</sup> معهم ، فلكم وعليهم ، من فارق الجماعة مات ميتة  
جاهليّة ، ومن نكث العهد ومات ناكثا للعهد ، جاء يوم القيامة لا حجة  
له .

حدّثنا سعيد بن نصير ، قال : حدّثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدّثنا إسماعيل  
ابن إسحاق وأحمد بن زهير ، قالا : حدّثنا أبو الوليد الطيالسي ، قال :  
حدّثنا أبو هاشم الرّعفراني عمّار بن عمارة ، قال : حدّثني صالح بن عبيد ،  
عن قبيصة بن وقاص ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يكون عليكم أمراء من  
بعدي يؤخّرون الصلّاة ، فهي لكم ، وهي عليهم ، فصلّوا معهم ما صلّوا  
بكم القبلة »<sup>(٢)</sup> .

وفي قول رسول الله ﷺ لأبي ذرّ : « كيف بك يا أبا ذرّ إذا كان عليك  
أمراء ؟ » وبقوله لكبار الصحابة الذين رَوّوا هذا الحديث : « يكون عليكم أمراء  
يؤخّرون الصلّاة » . دليل على أن تأخير الصلّاة عن وقتها قد كان قبل زمان الوليد  
ابن عبد الملك ؛ لأنّ أبا ذرّ توفّي في خلافة عثمان بالربذة<sup>(٣)</sup> ودُفن بها على قارعة

(١) كذا في النسخ ، ونسخة من مصدر التخريج . وفي بقية نسخ مصدر التخريج : « فصلّيتموها » .  
(٢) أخرجه ابن سعد ٥٦/٧ ، وأبو داود (٤٣٤) ، والطبراني ٣٧٥/١٨ (٩٥٩) ، وفي الأوسط  
(٢٦٢٣) من طريق أبي الوليد به .

(٣) الربذة : من قرى المدينة ، على ثلاثة أميال منها قرية من ذات عرق ، على طريق الحجاز ، إذا  
رحلت من فيد تريد مكة ، بها قبر أبي ذر ، خربت في سنة تسع عشرة وثلاثمائة بالقرامطة . مراصد  
الاطلاع ٦٠١/٢ .

.....  
 الطريقي ، وصلى عليه ابن مسعودٍ مُنصرفه من الكوفة إلى المدينة ، وتوفى ابن مسعودٍ بعد ذلك بيسيرٍ بالمدينة .

وفى قول النبي ﷺ فى حديث أبى ذرٍّ وغيره : « سيكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها » . ولم يقل : خلفاء . دليل على أن عثمان رَحِمَهُ اللهُ لم يكن ممن يؤخّر الصلاة ، ولا يظن ذلك به مُسلمٌ يعرفه ، ويعرف الله ؛ لأن عثمان من الخلفاء ، لا من الأمراء ، وقال رسول الله ﷺ : « عليكم بسنتى ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدى » <sup>(١)</sup> . وهم أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي . فسمّاهم خلفاء ، وقال : « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ، ثم تكون إمرة وملكاً وجبرية <sup>(٢)</sup> » . فتضمنت مدة خلافة الأربعة المذكورين ، رضوان الله عليهم أجمعين .

ولعل جاهلاً بأخبار الناس يقول : إن عمر بن عبد العزيز كان من الفضل والدين والتقدم فى العلم والخير بحيث لا يظن به أحد أن يؤخّر الصلاة عن أفضل وقتها ، كما كان يصنع بثوعمه . فإن قيل ذلك ، فإن عمر رَحِمَهُ اللهُ كان كما ذكرنا ، وفوق ما ذكرنا إذ ولى الخلافة ، وأما وهو أمير على المدينة أيام عبد الملك والوليد ، فلم يكن كذلك . وهذا أشهر عند العلماء من أن يحتاج فيه إلى إكثار .

.....  
 (١) أخرجه أحمد ٣٦٧/٢٨ (١٧١٤٢) ، وأبو داود (٤٦٠٧) ، والترمذى (٢٦٧٦) ، وابن ماجه (٤٣) من حديث العرياض بن سارية .

(٢) فى الأصل : « جبروتة » ، وفى م : « جبروتة » .

والحديث أخرجه أحمد ٢٤٨/٣٦ (٢١٩١٩) ، وأبو داود (٤٦٤٦ ، ٤٦٤٧) ، والترمذى (٢٢٢٦) ، والنسائى فى الكبرى (٨١٥٥) من حديث سفينة رضى الله عنه .

أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: <sup>(١)</sup> حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثنا محمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن عمر، قال: حدثني ابن أبي سبرة، عن المنذر بن عبيد، قال: ولي عمر ابن عبد العزيز بعد صلاة الجمعة، فأنكرت حاله في العصر <sup>(٢)</sup>.

وفي هذا الحديث أيضاً ما كان عليه العلماء من ضجة الأمراء، والدخول عليهم، وإذا كان الأمير أو الخليفة يستدعى ضجة العلماء، فأجدر به أن يكون عدلاً مأموناً، وكان عمر رحمه الله يصحب جماعة من العلماء؛ كابن شهاب، وميمون بن مهران، ورجاء بن حيوة <sup>(٣)</sup>، وكان قبل ذلك يصحب عبيد الله بن عبد الله <sup>(٤)</sup>، وعروة، وطبقتهما.

ذكر الحسن بن علي الحلواني، قال: حدثنا سليمان بن حرب وعارم بن الفضل، قالوا: حدثنا حماد بن زيد، عن محمد بن الزبير، قال: دخلت على

(١ - ١) كذا في النسخ، والصواب أن بينهما الحارث بن أبي أسامة، وهو راوى كتاب الطبقات عن ابن سعد. ومحمد بن جرير الطبري ولد سنة أربع وعشرين ومائتين، وطلب العلم بعد الأربعين ومائتين. ووفاة محمد بن سعد سنة ثلاثين ومائتين. وقد روى الطبري في تاريخه كثيراً عن الحارث عن ابن سعد. ينظر تاريخ الطبري ١٣٧/٢، ١٦٦، ٢٤٦، ٢٦٥، ٣١٦.  
(٢) ابن سعد ٣٤١/٥.

(٣) رجاء بن حيوة، أبو نصر الكندي، الأزدي، ويقال: الفلسطيني، الوزير العادل، الفقيه، من جلة التابعين، كان كبير المنزلة عند سليمان بن عبد الملك وعند عمر بن عبد العزيز، وأجرى الله على يديه الخيرات، ثم إنه بعد ذلك أضر فأقبل على شأنه، توفي سنة اثنتي عشرة ومائة. سير أعلام النبلاء ٥٥٧/٤.  
(٤) سترجم له المصنف في شرح الحديث (٣٦٨) من الموطأ.

عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، فَسَأَلَنِي عَنِ الْحَسَنِ كَمَا يَسْأَلُ الرَّجُلُ عَنْ وَلَدِهِ ، فَقَالَ :  
كَيْفَ طَعَّمَهُ ؟ وَهَلْ يَدْخُلُ عَلَى عَدِيِّ بْنِ أَرْطَاةَ ؟ وَأَيْنَ مَجْلِسُهُ مِنْهُ ؟ وَهَلْ رَأَيْتَهُ  
يَطْعَمُ عِنْدَ عَدِيِّ ؟ قَالَ : قَلْتُ : نَعَمْ .

وَلَيْسَ بِنَكِيرٍ أَنْ يَكُونَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ خَفِيٌّ عَلَيْهِ حَدِيثُ نَزُولِ جَبْرِيلَ  
عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِمَوَاقِيَتِ الصَّلَاةِ ، وَقَدْ « خَفِيَ ذَلِكَ عَنْ » الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ وَهِيَ  
صُحْبَةٌ . وَأَخْبَارُ الْآحَادِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ مِنْ عِلْمِ الْخَاصَّةِ ، لَا يُنْكَرُ عَلَى أَحَدٍ جَهْلُ  
بَعْضِهَا ، وَالْإِحَاطَةُ بِهَا مُتَمَتِّعَةٌ ، وَمَا أَعْلَمَ أَحَدًا مِنْ أُمَّةِ الْأَمْصَارِ ، مَعَ بَحْثِهِمْ  
وَجَمْعِهِمْ ، إِلَّا وَقَدْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ السُّنَنِ الْمَرْوِيَّةِ مِنْ طَرِيقِ الْآحَادِ ، وَحَسْبُكَ بِعَمْرٍ  
ابْنِ الْخَطَّابِ ، فَقَدْ فَاتَهُ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ أَحَادِيثٌ فِيهَا سُنَنٌ ذَوَاتُ عَدِيدٍ ؛ مِنْ رِوَايَةِ  
مَالِكٍ فِي « الْمُوطَأِ » ، وَمِنْ رِوَايَةِ غَيْرِهِ أَيْضًا ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بَضَائِرَ لَهُ ، وَلَا نَاقِصٍ مِنْ  
مَنْزِلَتِهِ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَيْمَةِ ، لَا يَقْدَحُ فِي إِمَامَتِهِمْ <sup>(١)</sup> مَا فَاتَهُمْ مِنْ إِحْصَاءِ  
السُّنَنِ ، إِذْ ذَلِكَ يَسِيرٌ فِي جَنْبٍ كَثِيرٍ ، وَلَوْ لَمْ يَجْزُ لِلْعَالِمِ أَنْ يُفْتَى وَلَا أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي  
الْعِلْمِ حَتَّى يُحِيطَ بِجَمِيعِ السُّنَنِ ، مَا جَازَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ أَبَدًا ، وَإِذَا عَلِمَ الْعَالِمُ أَعْظَمَ  
السُّنَنِ ، وَكَانَ ذَا فَهْمٍ وَمَعْرِفَةٍ بِالْقُرْآنِ ، وَاخْتِلَافِ مَنْ قَبْلَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، جَازَ لَهُ  
الْقَوْلُ بِالْفَتْوَى ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّ جَهْلَ مَوَاقِيَتِ الصَّلَاةِ لَا يَسْعُ أَحَدًا ، فَكَيْفَ جَازَ ذَلِكَ  
عَلَى عُمَرَ ؟ قِيلَ لَهُ : لَيْسَ فِي جَهْلِهِ بِالسَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِعِلْمِ الْمَوَاقِيَتِ مَا يَدُلُّ عَلَى  
جَهْلِهِ بِالْمَوَاقِيَتِ ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ عَمَلًا وَاتِّفَاقًا ، وَأَخَذًا عَنْ عُلمَاءِ عَصْرِهِ ،

(١ - ١) فِي ق : « جَهْلُ ذَلِكَ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « أَمَانَتِهِمْ » .

ولا يعرف أصل ذلك كيف كان؛ أنزول<sup>(١)</sup> من جبريل بها على النبي ﷺ؟ أم بما سنه النبي ﷺ لأمتيه<sup>(٢)</sup>؟ كما سن غير ما شئ وفرضه في الصلاة والزكاة والحج، مما لا يمكن أن يقول كل ذي علم: إن جبريل نزل بذلك كله. والأمر في هذا واضح يُغني عن الإكثار.

وفي هذا الحديث دليل على أن وقت الصلاة من فرائضها، وأنها لا تجزئ قبل وقتها، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء، إلا شيئاً روى عن أبي موسى الأشعري وعن بعض التابعين أجمع العلماء على خلافه، فلم أر لذكره وجهًا؛ لأنه لا يصح عنهم<sup>(٣)</sup>، وقد صح عن أبي موسى خلافه مما يوافق الجماعة، فصار اتفاقاً صحيحاً<sup>(٤)</sup>.

وهذا حين آل بنا القول إلى ذكر مواقيت الصلوات، وما أجمع عليه العلماء من ذلك وما اختلفوا فيه، فهو أولى المواضع بذلك مما<sup>(٥)</sup> في كتابنا هذا.

قال أبو عمر: أجمع علماء المسلمين في كل عصر وفي كل مصر بلغنا عنهم أن أول وقت الظهر زوال الشمس عن كبد السماء ووسط الفلك، إذا استقرن ذلك في الأرض بالتقديد والتأمل، وذلك ابتداء زيادة الظل بعد تناهي نقصانه في

(١) في الأصل: «بنزول»، وفي م: «النزول».

(٢) ليس في: الأصل، م.

(٣) في ق: «عندهم».

(٤) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢/٣٣٦، والأوسط لابن المنذر ٢/٣٨٣ - ٣٨٥، وفتح الباري لابن رجب ٤/١٨٩ - ١٩١.

(٥) سقط من: م، وفي الأصل: «ما».

الشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ جَمِيعًا ، وَإِنْ كَانَ الظِّلُّ مُخَالَفًا فِي الصَّيْفِ لَهُ فِي الشَّتَاءِ . وَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ كُلِّهِمْ فِي أَوَّلِ وَقْتِ الظُّهْرِ . فَإِذَا تَبَيَّنَ زَوَالُ الشَّمْسِ بِمَا ذَكَرْنَا أَوْ بغيرِهِ ، فَقَدْ حَلَّ وَقْتُ الظُّهْرِ ، وَذَلِكَ مَا لَا خِلَافَ فِيهِ ، وَذَلِكَ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَقْبِرِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨] . وَذُلُوكُهَا مِيلُهَا عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ <sup>(١)</sup> . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : ذُلُوكُهَا غُرُوبُهَا . وَاللُّغَةُ مُحْتَمِلَةٌ لِلْقَوْلَيْنِ ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ . وَكَانَ مَالِكٌ يَسْتَحِبُّ لِمَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ أَنْ يُؤَخَّرُوا بَعْدَ الزَّوَالِ حَتَّى يَكُونَ الْفَيْءُ ذِرَاعًا ، عَلَى مَا كَتَبَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى عُمَّالِهِ <sup>(٢)</sup> .

وَاخْتَلَفُوا فِي وَقْتِ الْجُمُعَةِ ؛ فَزَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ مَالِكٍ : وَقْتُ الْجُمُعَةِ وَقْتُ الظُّهْرِ ، لَا تَجِبُ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَتُصَلَّى إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ . قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِنْ صَلَّى مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً ، ثُمَّ غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، صَلَّى الرَّكْعَةَ الْأُخْرَى بَعْدَ الْمَغِيبِ جُمُعَةً .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ <sup>(٣)</sup> : وَقْتُ الْجُمُعَةِ وَقْتُ الظُّهْرِ ، فَإِنْ فَاتَ وَقْتُ الظُّهْرِ بِدُخُولِ وَقْتِ الْعَصْرِ لَمْ تُصَلَّ الْجُمُعَةُ . قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : إِنْ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْجُمُعَةِ سَجْدَةٌ أَوْ قَعْدَةٌ ، فَسَدَّتِ الْجُمُعَةُ ، وَيَسْتَقْبَلُ الظُّهْرَ <sup>(٤)</sup> . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ قَبْلَ أَنْ

(١) فِي ق : « أَهْلُ الْعِلْمِ » .

(٢) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (٥) .

(٣) فِي ق : « حَيٍّ » . وَهُوَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحِ بْنِ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيُّ الثَّوْرِيُّ الْكُوفِيُّ ، كَانَ فَقِيهًا وَرِعًا ، عَلَى تَشْيِيعِ فِيهِ . وَكَانَ يَرَى الْخُرُوجَ بِالسَّيْفِ عَلَى أُمَّةِ الْجَوْرِ ، وَتَرَكَ الْجَمْعَةَ خَلْفَهُمْ . تُوُفِيَ سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً . سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٧ / ٣٦١ ، وَمِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ ١ / ٤٩٦ .

(٤) فِي ق : « الْعَصْرِ » .

يُسَلِّمُ أُمَّهَا ظَهْرًا . وهو قول عبد الملك بن عبد العزيز . وكلُّ هؤلاء يقول : لا تجوز الجمعة قبل الزوال ، ولا يُخطبُ لها إلا بعد الزوال . وعلى هذا جمهور الفقهاء وأئمة الفتوى ، وقد كان أحمد بن حنبل يقول : من صلاها قبل الزوال لم أعبه . وقال الأثرم<sup>(١)</sup> : قلت له : يا أبا عبد الله ، ما ترى في صلاة الجمعة قبل زوال الشمس ؟ فقال : فيها من الاختلاف ما قد علمت .

حدثنا سعيد بن نصير ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، حدثنا ابن وضاح ، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا عبد الحميد بن يزيد<sup>(٢)</sup> الأنصاري ، عن عتبة بن عبد الرحمن بن جابر ، عن جابر ، قال : كنا نُصلِّي مع النبي ﷺ الجمعة ثم نرجع فتقبل<sup>(٣)</sup> .

وذكر أبو بكر الأثرم ، عن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، أنهم كانوا يُصلون الجمعة قبل الزوال<sup>(٤)</sup> . وهو حديث يدور على عبد الله بن سيدان ، وعبد الله بن

(١) أحمد بن محمد بن هانئ أبو بكر الإسكافي الأثرم الطائي ، تلميذ الإمام أحمد ، صنف «السنن» ، وله مصنف في علل الحديث ، توفي في حدود الستين ومائتين قبلها أو بعدها . طبقات الحنابلة ٦٦/١ ، وسير أعلام النبلاء ١٢/٦٢٣ .

(٢) في النسخ : «زيد» . والمثبت من مصدر التخريج ، وينظر التاريخ الكبير ٦/٥٠ .

(٣) أخرجه أحمد ٢٢/٤١١ ، ٤١٢ (١٤٥٤١) عن يحيى بن آدم به .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٥٢١٠) ، وابن أبي شيبة ٢/١٠٧ ، وأحمد - كما في المغني ٣/٢٤٠ - وابن المنذر في الأوسط (٩٩٥) من طريق جعفر بن برقان عن ثابت بن الحجاج عن عبد الله بن سيدان به .

سيدان شامي، أو جزري، روى عنه ثابت بن الحجاج، وميمون بن مهران، وحديثه هذا إنما يرويه جعفر بن برقان. والله أعلم. وذكر أيضاً حديث حميد، عن أنس: كنا نُبَكِّرُ بِالْجُمُعَةِ، وَنَقِيلُ بَعْدَهَا<sup>(١)</sup>. وحديث سهل بن سعيد: كنا نُبَكِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَتَغَدَّى وَنَقِيلُ<sup>(٢)</sup>. وهو حديث في إسناده ضعف<sup>(٣)</sup>. وذكر حديث شعبة، عن عمرو بن مرة<sup>(٤)</sup>، عن عبد الله بن سلمة، قال: كان عبد الله بن مسعود يُصَلِّي بِنَا الْجُمُعَةِ ضُحَى، وَيَقُولُ: إِنَّمَا عَجَّلْتُ بِكُمْ خَشْيَةَ الْحَرِّ عَلَيْكُمْ<sup>(٥)</sup>. وعن مُجَاهِدٍ: إِنَّمَا هِيَ صَلَاةُ عِيدٍ<sup>(٦)</sup>.

قال أبو عمر: قد روى مالك<sup>(٧)</sup> عن عمه أبي سهيل، عن أبيه، أن عمر كان يُصَلِّي الْجُمُعَةَ بَعْدَ الزَّوَالِ بِدَلِيلِ غَشِيَانِ الظِّلِّ طِنْفِسَةً عَقِيلٍ. ومن جهة النظر؛ لما كانت الجمعة تمنع من الظهر دون غيرها من الصلوات، دل على أن وقتها وقت الظهر، وقد أجمعوا على أنه من صلاتها في وقت الظهر فقد صلاتها في وقتها، فدل ذلك على أنها ليست كصلاة العيد؛ لأن العيد لا يُصَلَّى بَعْدَ الزَّوَالِ.

(١) أخرجه البخاري (٩٠٥، ٩٤٠) من طريق حميد به.

(٢) أخرجه البخاري (٩٣٩، ٩٤١، ٢٣٤٩، ٥٤٠٣، ٦٢٤٨، ٦٢٧٩)، ومسلم (٨٥٩)، وفيه قصة.

(٣) لعل المصنف يعني إسناده الأثرم، وإلا فالحديث في الصحيحين كما تقدم.

(٤) في النسخ: «دينار». والمثبت مما سيأتي ص ١٧٤.

(٥) سيأتي تخريجه ص ١٧٤.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ١٠٧/٢ من طريق مجاهد بلفظ: ما كان للناس عيد إلا في أول النهار.

(٧) سيأتي في الموطأ (١٢).

واختلفوا في آخر وقت الظهر؛ فقال مالك وأصحابه: آخر وقت الظهر إذا صار ظل كل شيء مثله، بعد القدر الذي زالت عليه الشمس، وهو أول وقت العصر، بلا فصل. وبذلك قال ابن المبارك وجماعة. ويستحب مالك لمساجد الجماعات أن يؤخروا العصر بعد هذا المقدار قليلاً ما دامت الشمس بيضاء نقيّة. وحجّة من قال ذلك حديث ابن عباس وغيره في إمامة جبريل، وأنه صلى بالنبى ﷺ الظهر في اليوم الثاني في الوقت الذي صلى فيه العصر بالأمس<sup>(١)</sup> بلا فصل. وقال الشافعي، وأبو ثور<sup>(٢)</sup>، وداود<sup>(٣)</sup>، وأصحابهم: آخر وقت الظهر إذا كان ظل كل شيء مثله، وبين آخر وقت الظهر وأول وقت العصر فاصلة؛ وهو أن يزيد الظل أدنى زيادة على المثل.

وحجّة من قال بهذا القول حديث أبي قتادة، عن النبى ﷺ أنه قال: « ليس

إشكال وحله: إذا ثبت هذا فجاء في لفظ الحديث: « وصلى بين الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس ». فاحتمل أن يكون معنى قوله: « فصلى بي<sup>(٤)</sup> ». بدأ أو ختم، فأنشأ هذا بين العلماء اختلافاً في اشتراك الظهر

(١) بعده في م: « من يومه ذلك ».

(٢) إبراهيم بن خالد أبو ثور الكلبى البغدادي الفقيه، المجتهد، مفتى العراق، قال ابن حبان: كان أحد أئمة الدنيا فقها وعلما وورعاً وفضلاً، صنف الكتب، وفرع على السنن، وذبح عنها. توفي في صفر سنة أربعين ومائتين. سير أعلام النبلاء ٧٢/١٢.

(٣) داود بن علي بن خلف أبو سليمان البغدادي المعروف بالأصبهاني، مولى أمير المؤمنين المهدي، ورئيس أهل الظاهر، ارتحل إلى إسحاق وسمع منه «المسند» و«التفسير»، وناظر عنده، وجمع وصنف الكتب، وتصنّف، وتخرج به الأصحاب، له «الإيضاح»، و«الإفصاح» وغيرهما، مات في شهر رمضان سنة سبعين ومائتين. سير أعلام النبلاء ٩٧/١٣.

(٤) سقط من: د.

التَّفْرِيطُ فِي النَّوْمِ ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْيَقِظَةِ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الْأُخْرَى . وَهَذَا عِنْدَهُمْ فِيمَا عَدَا صَلَاةَ الصُّبْحِ ؛ لِلْإِجْمَاعِ فِي الصُّبْحِ أَنَّهَا تَفَوْتُ وَيَخْرُجُ وَقْتُهَا بِطُلُوعِ الشَّمْسِ . وَحُجَّتُهُمْ أَيْضًا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « وَقْتُ الظُّهْرِ مَا لَمْ تَحْضُرِ الْعَصْرُ » <sup>(١)</sup> .

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ ، فَقَرَأْتُهُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ نَصْرِ ، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغٍ حَدَّثَهُمْ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَبَابَةُ ، عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةَ ، عَنِ ثَابِتٍ ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ ، عَنِ أَبِي قَتَادَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ ، وَلَكِنْ

والعصر ، وتالله ما بينهما اشتراك ، ولقد زهقت فيه أقلام<sup>(٢)</sup> العلماء ؛ لأنه إن<sup>(٣)</sup> لم يكن معنى قوله : « وصلى بي الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس » . فرغ ، لم يكن بيان<sup>(٤)</sup> ، وإذا كان معناه : فرغ ضرورة ، لم يكن اشتراك . وتبين بهذا أن النبي ﷺ في اليوم الأول بدأ بالعصر حين صار ظل كل شيء مثله ، وفرغ من الظهر في ذلك<sup>(٥)</sup> اليوم في ذلك<sup>(٥)</sup> الوقت ، فصار الاشتراك<sup>(٦)</sup> آخر الظهر أول العصر . والله أعلم .

(١) سيأتي تخريجه ص ٧٦ .

(٢) في د : « أقدام » .

(٣) سقط من : م .

(٤) في ج ، م : « بياناً » .

(٥ - ٥) سقط من : ج .

(٦) سقط من : ج ، وفي م : « اشتراك » .

التفريط على من لم يُصلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى تَجِيءَ الصَّلَاةُ الأُخْرَى»<sup>(١)</sup>.

وأخبرنا خَلْفُ بَنِي الْقَاسِمِ وَأَصْبَغُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْرَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا بُكَيْرُ بْنُ الْحَسَنِ<sup>(٢)</sup> بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ<sup>(٣)</sup> بِمِصْرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرَةَ بَكَّاؤُ بْنُ قُتَيْبَةَ الْقَاضِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغْيِرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِيَّاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْيَقْظَةِ؛ أَنْ يُؤَخَّرَ صَلَاةٌ إِلَى وَقْتٍ أُخْرَى»<sup>(٤)</sup>.

وسندُ كُرِّ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مِنْ هَذَا الْبَابِ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ<sup>(٥)</sup>، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ، وَأَبُو يُوسُفَ<sup>(٦)</sup>، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشُّبَيْيَانِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه<sup>(٧)</sup>، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ

(١) أخرجه مسلم (٦٨١)، والنسائي (٦١٥) من طريق سليمان بن المغيرة به، وأخرجه أحمد ٢٣٥/٣٧ (٢٢٥٤٦)، وأبو داود (٤٣٧)، والترمذي (١٧٧)، والنسائي (٦١٤)، وابن ماجه (٦٩٨) من طريق ثابت به. (٢) في الأصل: «الحسين».

(٣) في النسخ: «المرادي». والثبت مما سيأتي في شرح الحديثين (٥٦، ١٨٩٧)، وينظر تاريخ دمشق ٤٠٢/٥، ٣١٥/٩، ٣٩٣/٢٧، والتدوين ٢٦٦/١.

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٦٥/١ من طريق أبي بكره به، وأخرجه أبو داود (٤٤١) من طريق الطيالسي به.

(٥) سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الثوري الكوفي، إمام الحفاظ، وسيد العلماء العاملين في زمانه، له كتاب «الجامع» وغيره، توفي سنة إحدى وستين ومائة. سير أعلام النبلاء ٧/٢٢٩.

(٦) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب أبو يوسف الكوفي، قاضي القضاة، كان الرشيد يبلغ في إجلاله، كان يحفظ التفسير، ويحفظ المغازي وأيام العرب، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة. سير أعلام النبلاء ٨/٤٧٠.

(٧) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم أبو يعقوب الحنظلي، شيخ المشرق، كان مع حفظه إماماً في التفسير، رأساً في الفقه، من أئمة الاجتهاد، توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين. طبقات الحنابلة ١/١٠٨، وسير أعلام النبلاء ١١/٣٥٨.

الطَّبْرِيُّ: آخِرُ وَقْتِ الظُّهْرِ إِذَا كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، ثُمَّ يَدْخُلُ وَقْتُ العَصْرِ .  
ولم يذكروا فاصلةً، إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُمْ: ثُمَّ يَدْخُلُ وَقْتُ العَصْرِ . يَدُلُّ عَلَى فاصلةٍ .

وقال أبو حنيفة: آخِرُ وَقْتِ الظُّهْرِ إِذَا كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ . فخالَفَ  
الآثَارَ والنَّاسَ؛ لِقَوْلِهِ بِالْمِثْلَيْنِ فِي آخِرِ وَقْتِ الظُّهْرِ، وَخَالَفَهُ أَصْحَابُهُ . وَذَكَرَ  
الطُّحَاوِيُّ<sup>(١)</sup> رِوَايَةً أُخْرَى عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ، زَعَمَ أَنَّهُ قَالَ: آخِرُ وَقْتِ الظُّهْرِ إِذَا كَانَ  
ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ . عَلَى قَوْلِ الجَمَاعَةِ، وَلَا يَدْخُلُ فِي وَقْتِ العَصْرِ حَتَّى يَصِيرَ  
ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ . فَتَرَكَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ وَقْتًا مَفْرَدًا لَا يَصْلُحُ لِأَحَدِهِمَا .  
وَأَمَّا أَوَّلُ وَقْتِ العَصْرِ، فَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ قَوْلِ مالِكٍ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا، وَمِنْ قَوْلِ  
الشَّافِعِيِّ وَمَنْ تَابَعَهُ مَا وَصَفْنَا، وَمِنْ قَوْلِ سَائِرِ العُلَمَاءِ أَيْضًا مِنْ مُرَاعَاةِ المِثْلِ مَا قَدْ  
بَيَّنَّا، وَهُوَ كُلُّهُ أَمْرٌ مُتَقَارِبٌ .

وقال أبو حنيفة: أَوَّلُ وَقْتِ العَصْرِ مِنْ حِينِ يَصِيرُ الظِّلُّ مِثْلَيْنِ . وَهَذَا خِلَافُ  
الآثَارِ، وَخِلَافُ الجُمُهورِ .

وَاخْتَلَفُوا فِي آخِرِ وَقْتِ العَصْرِ؛ فَقَالَ مالِكٌ: آخِرُ وَقْتِ العَصْرِ أَنْ يَكُونَ ظِلُّ  
كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ بَعْدَ المِثْلِ الَّذِي زَالَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ . وَهَذَا مَحْمُولٌ عِنْدَنَا مِنْ قَوْلِهِ  
عَلَى وَقْتِ الاختِيَارِ، وَمَا دَامَتِ الشَّمْسُ بِيَضَاءٍ نَقِيَّةً، فَهُوَ وَقْتُ مُخْتَارٍ لِصَلَاةِ  
العَصْرِ عِنْدَهُ وَعِنْدَ سَائِرِ العُلَمَاءِ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

(١) أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الأزدي الحجزي المصري الحنفي محدث الديار المصرية  
وقفيها، له «اختلاف العلماء» و«معاني الآثار» وغيرهما، توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة . سير  
أعلام النبلاء ٢٧/١٥ .

وقد أجمع العلماء أن من صلى العصر والشمس بيضاء نقيّة لم تدخلها صُفرةٌ  
فقد صلاها في وقتها المختار. وفي ذلك دليلٌ على أن مراعاة المثليين عندهم  
استحبابٌ. وقد ذكرنا فيما سلف من كتابنا في وقتِ العصر، في بابِ إسحاق  
ابن أبي طلحة وغيره ما فيه كفاية<sup>(١)</sup>، فنذكر ههنا أقاويلهم في آخر وقتِ العصر.  
فقال الثوري: إن صلاها ولم تتغيرِ الشمس فقد أجزأه، وأحبُّ إليّ أن  
يصلّيها إذا كان ظلّه مثله، إلى أن يكونَ ظلّه مثليه.

وقال الشافعي: أوّل وقتها في الصّيف إذا جاوزَ ظلُّ كلِّ شيءٍ مثله بشيءٍ ما  
كان، ومن آخر العصر حتى يُجاوزَ ظلُّ كلِّ شيءٍ مثليه في الصّيف، أو قدر ذلك  
في الشتاء، فقد فاته وقت الاختيار، ولا يجوزُ أن يُقال: فاته وقت العصر  
مطلقاً. كما جازَ على الذي أخرَ الظهْر إلى أن جاوزَ ظلُّ كلِّ شيءٍ مثله. قال:  
وإنما قلتُ ذلك؛ لحديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «من أدركَ رَكعةً  
من العصرِ قبلَ أن تغربَ الشمسُ فقد أدركَها»<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عمر: إنَّما جعلَ الشافعي وقتَ الاختيارِ لحديثِ إمامةِ جبريلَ،  
وحديثِ العلاءِ، عن أنسٍ: «تلك صلاةُ المنافقين»<sup>(٣)</sup>. ونحوهما من الآثارِ،  
ولم يقطعْ بخروجِ وقتها، لحديثِ أبي هريرة الذي ذكّر. ومذهبُ مالكٍ نحوُ  
هذا. وقد كان يلزمُ الشافعي ألا يُشركَ بينَ الظهْرِ والعصرِ في الوقتِ لأصحابِ

(١) سيأتي ص ١٥٨ - ١٦٢.

(٢) سيأتي في الموطأ (٤).

(٣) سيأتي في الموطأ (٥١٦).

الصُّرُورَاتِ ؛ لخُرُوجِ وَقْتِ الظُّهْرِ عِنْدَهُ بِكَمَالِ المِثْلِ ، وَلَكِنَّ وَقْتِ الحَضْرِ عِنْدَهُ وَقْتِ رِفَاهِيَّةٍ وَمَقَامٍ لَا يُتَعَدَّى مَا جَاءَ فِيهِ ، وَأَمَّا أَصْحَابُ الصُّرُورَاتِ ، فَأَوْقَاتُهُمْ كَأَوْقَاتِ المُسَافِرِ ، لِعُذْرِ السَّفَرِ وَضُرُورَتِهِ ، وَالسَّفَرُ عِنْدَهُ تَشْتَرِكُ فِيهِ صَلَاتَا النَّهَارِ وَصَلَاتَا اللَّيْلِ ، عَلَيَّ مَا نَذَرْتُهُ فِي بَابِ أَبِي الزُّبَيْرِ <sup>(١)</sup> إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَأَصْحَابُ الصُّرُورَاتِ ؛ الحَائِضُ تَطَهَّرُ ، وَالْمُعْتَمَى عَلَيْهِ يُفِيقُ ، وَالكَافِرُ يُسَلِّمُ ، وَالغُلَامُ يَحْتَلِمُ . وَقَدْ ذَكَرْنَا أَحْكَامَهُمْ ، وَمَا لِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ مِنَ المَذَاهِبِ فِي بَابِ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ . <sup>(٢)</sup> وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَأَمَّا مَالِكٌ ، فَقَدْ رَوَى عَنْهُ ابْنُ وَهَبٍ وَغَيْرُهُ أَنَّ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ آخِرُ وَقْتَيْهِمَا غُرُوبُ الشَّمْسِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعِكْرَمَةَ <sup>(٣)</sup> مُطْلَقًا . وَرَوَايَةُ ابْنِ وَهَبٍ عَنْ مَالِكٍ لِذَلِكَ مَحْمُولَةٌ عِنْدَ أَصْحَابِهِ لِأَهْلِ الصُّرُورَاتِ ؛ كَالْمُعْتَمَى عَلَيْهِ ، وَمَنْ أَشْبَهَهُ ، عَلَيَّ مَا قَدْ أَوْضَحْنَا فِي بَابِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ . <sup>(٤)</sup> وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَرَوَى ابْنُ القَاسِمِ ، عَنْ مَالِكٍ : آخِرُ وَقْتِ العَصْرِ اصْفِرَاؤُ الشَّمْسِ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ : وَقْتُ العَصْرِ إِذَا كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ قَامَتَهُ ، فَيَزِيدُ عَلَى القَامَةِ إِلَى أَنْ تَتَغَيَّرَ الشَّمْسُ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : أَوَّلُ وَقْتِهَا إِذَا كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ بَعْدَ

(١) سيأتي في شرح الحديث (٣٢٨) من الموطأ .

(٢) سيأتي ص ١٢٧ - ١٣٨ .

(٣) سيقدم له المصنف في شرح الحديث (٦٣٩) من الموطأ .

(٤) وينظر قول عكرمة في مصنف عبد الرزاق (٢٢٢٣) .

التمهيد الزوال ، وزاد على الظل زيادةً تبين ، إلى أن تصفر الشمس . وهو قول أحمد بن حنبل ؛ آخر وقت العصر ما لم تصفر الشمس .

وحجة من قال بهذا القول حديث عبد الله بن عمرو ، عن النبي أنه قال : « وقت العصر ما لم تصفر الشمس » . رواه قتادة ، عن أبي أيوب الأزدي ، عنه <sup>(١)</sup> . وقال إسحاق بن راهويه : آخر وقت العصر أن يدرك المصلي منها ركعة قبل الغروب <sup>(٢)</sup> . وهو قول داود ، لكل الناس ؛ معذور وغير معذور ، صاحب ضرورة وصاحب رفاهية ، إلا أن الأفضل عنده وعند إسحاق أيضاً أول الوقت . وقال الأوزاعي : إن ركع ركعة قبل غروبها ، وركعة بعد غروبها ، فقد أدركها . وحجتهم حديث أبي هريرة : « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ، ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح » <sup>(٣)</sup> .

واختلفوا في آخر وقت المغرب ، بعد إجماعهم على أن أول وقتها غروب الشمس ؛ فالظاهر من قول مالك أن وقتها وقت واحد ؛ عند مغيب الشمس . وبهذا تواترت الروايات عنه ، إلا أنه قال في « الموطأ » <sup>(٤)</sup> : فإذا غاب الشفق فقد خرج وقت المغرب ، ودخل وقت العشاء . وبهذا القول قال أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد ، والحسن بن حي ، وأحمد ،

(١) سيأتي تخريجه ص ٧٦ .

(٢) في الأصل : « غروب الشمس » .

(٣) سيأتي في الموطأ (٤) .

(٤) ينظر ما سيأتي في الموطأ عقب الحديث (٢٢) .

وإسحاق، وأبو ثور، وداود، والطبري.

وحجّة من قال بهذا القول وجعل للمغرب وقتين كسائر الصلوات، ما حدّثنا به عبد الوارث بن سفيان، قال: حدّثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدّثنا أحمد بن زهير، قال: حدّثنا أبو نعيم، قال: حدّثنا بدر بن عثمان، قال: حدّثنا أبو بكر بن أبي موسى، عن أبيه، عن النبي ﷺ، أنه أتاه سائل فسأله عن مواقيت الصلاة، فلم يردّ عليه شيئاً، فأمر بلالاً، فأقام بالفجر حين انشقّ الفجر، والناس لا يكاذ يعرف بعضهم بعضاً، ثم أمره فأقام الظهر حين زالت الشمس، والقائل يقول: انتصف النهار أو لم. فكان أعلم منهم، ثم أمره، فأقام العصر والشمس مرتفعة، ثم أمره فأقام المغرب حين وقعت الشمس، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق، ثم أخرّ الفجر من الغد حتى انصرف منها والقائل يقول: طلعت الشمس أو كادت. ثم أخرّ الظهر حتى كان قريباً من العصر، ثم أخرّ العصر حتى انصرف منها والقائل يقول: احمرّت الشمس. وأخرّ المغرب حتى كان سقوط الشفق، ثم أخرّ العشاء حتى كان ثلث الليل، ثم أصبح فدعا بالسائل، فقال: «الوقت فيما بين هذين»<sup>(١)</sup>.

وروى الثوري وغيره، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، أنه جاءه رجل فسأله عن وقت الصلاة، فقال: «أقم معنا هذين

(١) أخرجه أحمد ٥٠٨/٣٢ (١٩٧٣٣) من طريق أبي نعيم به، وأخرجه مسلم (٦١٤)، وأبو داود (٣٩٥)، والنسائي (٥٢٢) من طريق بدر بن عثمان به.

اليومين». فأمر بلالاً، فأقام عند الفجر. فذكر الحديث بمعنى حديث أبي موسى سواء، في المغرب وغيرها وقتين.

حدثناه محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا عمرو بن هشام، قال: حدثنا مخلد بن يزيد، عن سفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>.

وحدثناه أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا إسحاق بن يوسف، قال: حدثنا سفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>. فذكره.

قالوا: وهذه الآثار أولى من أخبار إمامة جبريل؛ لأنها متأخرة بالمدينة، وإمامة جبريل كانت بمكة، والمتأخر<sup>(٣)</sup> أولى من فعله<sup>(٣)</sup> وأمره ﷺ؛ لأنه ناسخ لما قبله.

(١) النسائي (٥١٨)، وفي الكبرى (١٥١٥). وأخرجه ابن ماجه (٦٦٧)، وأبو عوانة (١١٠٨)، والدارقطني ٢٦٣/١ من طريق مخلد بن يزيد به.

(٢) أخرجه ابن خزيمة (٣٢٣)، وابن حبان (١٤٩٢، ١٥٢٥)، والدارقطني ٢٦٢/١ من طريق يعقوب به، وأخرجه أحمد ٥٠/٣٨ (٢٢٩٥٥)، ومسلم (١٧٦/٦١٣)، والترمذي (١٥٢)، وابن ماجه (٦٦٧) من طريق إسحاق بن يوسف به.

(٣ - ٣) في ق: «من فعله أولى».

قالوا: وقد رَوَى سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَغْرِبِ أَيْضًا مِثْلَ رِوَايَةِ أَبِي مُوسَى وَبُرَيْدَةَ<sup>(١)</sup>. وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي فِي الْمَغْرِبِ مِثْلَ ذَلِكَ. وَكُلُّ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا صَحِّحَهُ بِالْمَدِينَةِ، وَالْمَصِيرُ إِلَى مَا رَوَاهُ أَوْلَى مِنَ الْمَصِيرِ إِلَى أَحَادِيثِ إِمَامَةِ جَبْرِيلَ؛ لِأَنَّهَا مُتَقَدِّمَةٌ بِمَكَّةَ.

وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُوحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أُيُوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو - قَالَ شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي بِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ مَرَّتَيْنِ لَمْ يَرَفَعْهُ، وَمَرَّةً رَفَعَهُ - قَالَ: «وَقْتُ الظُّهْرِ مَا لَمْ تَحْضُرِ العَصْرُ، وَوَقْتُ العَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرِ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَسْقُطْ ثَوْرُ<sup>(٢)</sup> الشَّفَقِ، وَوَقْتُ العِشَاءِ مَا لَمْ يَنْتَصِفِ اللَّيْلُ، وَوَقْتُ الفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ»<sup>(٣)</sup>.

وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا حَضَرَ العِشَاءُ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَابْدَعُوا بِالْعِشَاءِ». وَبِقَوْلِهِ: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٠٢/٢٣ (١٤٧٩٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٥٠٣)، وَابْنُ خَرِيمَةَ (٣٥٣) مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى بِهِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ، ق: «نور». قَالَ النَّوَوِيُّ: ثَوْرُ الشَّفَقِ: ثَوْرَانُهُ وَانْتِشَارُهُ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: «فَوْرُ الشَّفَقِ». بِالْفَاءِ، وَهُوَ بِمَعْنَاهُ، وَالْمُرَادُ بِالشَّفَقِ الْأَحْمَرِ. صَحِيحٌ مُسْلِمٌ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ ١١٢/٥.

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٥٧٠/١١ (٦٩٩٣)، وَمُسْلِمٌ (١٧٢/٦١٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٩٦)، وَالنَّسَائِيُّ (٥٢١) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ بِهِ.

الأخبثين»<sup>(١)</sup>. يعنى البول والغائط. وبأنه ﷺ قرأ فى المغرب بـ: «الطور»<sup>(٢)</sup>،  
وبـ: «الصفات»<sup>(٣)</sup>، وقد زوى بـ «الأعراف»<sup>(٤)</sup>. وهذا كله يدل على أن وقت  
المغرب له سعة، وأول وآخر. كل هذا قد احتج به من ذكرنا قولهم.

أخبرنا محمد بن إبراهيم قراءة منى عليه، قال: حدثنا محمد بن معاوية،  
قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا سويد بن نصر، قال: أخبرنا  
عبد الله، عن معمر، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا  
قرب العشاء، ونودي بالصلاة، فابدعوا بالعشاء»<sup>(٥)</sup>.

وحدثنا محمد، حدثنا أحمد بن شعيب، حدثنا يحيى بن حبيب بن  
عري، حدثنا حماد، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله  
ﷺ: «إذا قرب العشاء، وأقيمت الصلاة، فابدعوا بالعشاء»<sup>(٦)</sup>.

ومما احتجوا به أيضاً حديث أبي بصرة الغفارى، عن النبى ﷺ، أنه لما صلى  
العصر، فى حديث ذكره، قال: «لا صلاة بعدها حتى يطلع الشاهد».

- (١) سيأتى تخريجه فى شرح الحديث (٣٨١) من الموطأ.
- (٢) سيأتى فى الموطأ (١٦٩).
- (٣) ينظر ما سيأتى فى شرح الحديث (١٦٩) من الموطأ.
- (٤) أخرجه أحمد ٥٠٤/٣٥، ٥٠٧، (٢١٦٤١، ٢١٦٤٦)، والبخارى (٧٦٤)، وأبو داود (٨١٢)، والنسائى (٩٨٩) من حديث زيد بن ثابت.
- (٥) ابن المبارك (٤٨٨)، ومن طريقه الطبرانى فى الأوسط (٤٩٦).
- (٦) أخرجه الطحاوى فى شرح المشكل (١٩٨٣) من طريق حماد بن زيد، وأخرجه أحمد ١٤٦/٤٠، ٢٩١ (٢٤١٢٠، ٢٤٢٤٦)، والبخارى (٦٧١، ٥٤٦٥)، ومسلم (٥٦٨)، وابن ماجه (٩٣٥) من طريق هشام به.

والشاهدُ النَّجْمُ<sup>(١)</sup> .

وقال الشافعي في وقتِ الْمَغْرِبِ قولين ؛ أحدهما ، أنه ممدودٌ إلى مغيبِ الشَّفَقِ . والآخَرُ ، وهو المشهورُ عنه ، أن وقتها وقت واحدٌ ، لا وقت لها إلا حينَ تَجِبُ<sup>(٢)</sup> الشَّمْسُ . قال : وذلك يبيِّنُ في إمامةِ جبريلَ . قال : ولو جازَ أن تُقاسَ المواقيتُ ، قيل : لا تفوتُ حتى يدخلَ أوَّلُ وقتِ العِشاءِ قبلَ أن يُصَلِّيَ منها ركعةً ، كما قيلَ في العَصْرِ ، ولكنَّ المواقيتَ لا تُؤخذُ قياسًا .

وقال الثوريُّ : وقتُ المغربِ إذا غرَبَتِ الشمسُ ، فإن حبسَكَ عُذْرٌ فأخترتها إلى أن يَغيبَ الشَّفَقُ في السَّفَرِ ، فلا بأسَ ، وكانوا يكرهونَ تأخيرها .

قال أبو عمرو : المشهورُ من مذهبِ مالكٍ ما ذهبَ إليه الشافعيُّ والثوريُّ في وقتِ المغربِ ، وقد ذكرنا ذلك . والحُجَّةُ لهم كلُّ حديثٍ ذكرناه في كتابنا هذا في إمامةِ جبريلَ ، على تواترِها ، لم تختلفِ في أنَّ للمغربِ وقتًا واحدًا ، وقد روى مثلُ ذلك عن النبيِّ ﷺ من حديثِ أبي هريرةَ ، وجابرِ بنِ عبدِ اللهِ ، وعبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ العاصي ، وكلُّهم صحبته بالمدينةَ ، وحكى عنه صلواته بها كذلك . على أنَّ مثلَ هذا يُؤخذُ عملاً ؛ لأنه لا ينفكُ منه ، ولا يجوزُ جهلهُ ولا نسيانهُ ، وقد حكى أبو عبدِ اللهِ بنُ خُوَازِندادَ<sup>(٣)</sup> البصريُّ في كتابه في « الخِلافِ » ؛ أنَّ الأمصارَ كلها بأسرها لم يزلِ المسلمونَ فيها على تعجيلِ المغربِ

(١) أخرجه أحمد ٢٠١/٤٥ (٢٧٢٢٥) ، ومسلم (٨٣٠) ، والنسائي (٥٢٠) .

(٢) وجبت الشمس وَجِبًا ووجوبًا : غابت . القاموس المحيط (وج ب) .

(٣) بياض في : الأصل ، وفي ق : «خوازنداد» .

والمبادرة إليها في حين غروب الشمس . ولا نعلم أحداً من المسلمين تأخر بإقامة المغرب في مسجد جماعة عن وقت غروب الشمس ، وفي هذا ما يكفي ، مع العمل بالمدينة ، في تعجيلها .

قال أبو عمر : لو كان وقتها واسعاً لعمِل المسلمون فيها كعملهم في العشاء الآخرة وسائر الصلوات ؛ من أذان واحد من المؤذنين بعد واحد ، وغير ذلك من الاتساع في ذلك . وفي هذا كله دليل واضح أن النبي ﷺ لم يزل يُصليها وقتاً واحداً إلى أن مات ﷺ ، ولو وسع عليهم لتوسعوا ؛ لأن شأن العلماء الأخذ بالتوسعة ، إلا أن ضيق وقت المغرب ليس كالشيء الذي لا يتجزأ ، بل ذلك على قدر عرف الناس ؛ من إسباغ الوضوء ، ولبس الثوب ، والأذان ، والإقامة ، والمشى إلى ما لا يبعد من المساجد ، ونحو ذلك .

وأما الأحاديث في ذلك ؛ فمنها ما حدثناه عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا أحمد بن زهير ، قال : حدثنا أحمد بن الحجاج ، قال : حدثنا الفضل بن موسى ، عن محمد بن عمرو بن علقمة الليثي ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « هذا جبريل جاءكم يُعلمكم دينكم » . فصللي له صلاة الصبح حين طلع الفجر ، ثم صللي له الظهر حين زاغت الشمس ، ثم صللي له العصر حين كان الظل مثله ، ثم صللي له المغرب حين غابت<sup>(١)</sup> الشمس وحل فطر الصائم ، ثم صللي له

(١) في م : « غروب » .

التمهيد  
 العِشاءَ حينَ ذَهَبَ شَفَقُ النَّهَارِ ، ثم صَلَّى له مِنَ الغَدِ ، فصَلَّى له الصُّبْحَ حينَ أَسْفَرَ  
 قليلاً ، ثم صَلَّى له الظُّهْرَ حينَ كانَ الظُّلُّ مثله ، ثم صَلَّى له العَصْرَ حينَ كانَ الظُّلُّ  
 مثليه ، ثم صَلَّى له المَغْرِبَ لوقتِ واحدٍ ، حينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ وحلَّ فِطْرُ الصَّائِمِ ،  
 ثم صَلَّى العِشاءَ حينَ ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ ، ثم قال : « الصَّلَاةُ ما بَيْنَ صَلَاتِكَ  
 أَمْسٍ وَصَلَاتِكَ اليَوْمِ » <sup>(١)</sup> . فهذا من حديثِ أبي هريرة ، وأما صحبته ﷺ بعد عامٍ  
 خيَّزَ بالمدينة متأخراً ، وفيه في وقتِ صلاةِ المَغْرِبِ ما تَرى مِنْ تَعْجِيلِهِ في اليَوْمينِ  
 جميعاً .

فإن قيل : إنَّ الأعمشَ رَوَى عن أبي صالح ، عن أبي هريرة <sup>(٢)</sup> حديثَ  
 المَواقيتِ ، وفيه أنَّ أوَّلَ وقتِ المَغْرِبِ حينَ تغرُبُ الشَّمْسُ ، وآخرها حينَ يَغيبُ  
 الأُفقُ <sup>(٣)</sup> .

قيل له : هذا الحديثُ عندَ جميعِ أهلِ الحديثِ حديثٌ منكَّرٌ ، وهو خطأٌ ، لم  
 يروه أحدٌ عن الأعمشِ بهذا الإسنادِ إلاَّ محمدُ بنُ فضيلٍ ، وقد أنكروه عليه <sup>(٤)</sup> .

(١) أخرجه الدارقطني ٢٦١/١ من طريق أحمد بن الحجاج به ، وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني  
 ١٤٧/١ ، والحاكم ١٩٤/١ ، والبيهقي ٣٦٩/١ من طريق الفضل بن موسى به . وسبأني في  
 ص ١٥٥ .

(٢) بعده في م : « عن النبي ﷺ » .

(٣) في م : « الشفق » ، وضرب عليها في : ق .

والحديث أخرجه أحمد ٩٤/١٢ ، والترمذي (١٥١) من طريق محمد بن فضيل ، عن  
 الأعمش به .

(٤) ينظر جامع الترمذي ٢٨٤/١ ، وعلل ابن أبي حاتم (٢٧٣) ، وسنن الدارقطني ٢٦٢/١ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : قَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ : هَذَا الْحَدِيثُ ؛ حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، فِي الْمَوَاقِيَتِ - خَطَأً ، لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ . وَقَالَ عَبَّاسٌ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ : حَدِيثُ الْأَعْمَشِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوْلَا وَأَخْرًا » . رَوَاهُ النَّاسُ كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنِ مُجَاهِدٍ ، مَرْسَلًا <sup>(١)</sup> . وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، فَأَخْطَأَ فِيهِ ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، لِأَنَّهُ هُوَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنِ مُجَاهِدٍ ، مَرْسَلٌ <sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا رِوَايَةُ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى ، عَنِ عَطَاءٍ ، عَنِ جَابِرٍ <sup>(٣)</sup> ، فَلَمْ يُتَابَعِ عَلَيْهَا سَلِيمَانُ بْنُ مُوسَى . وَقَدْ رَوَى ابْنُ جَرِيحٍ وَبُرْدُ بْنُ سَنَانٍ ، عَنِ عَطَاءٍ ، عَنِ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْحَدِيثَ <sup>(٤)</sup> ، لَيْسَ فِيهِ لِلْمَغْرِبِ إِلَّا وَقْتُ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ كُلُّ مَنْ رَوَاهُ عَنِ جَابِرٍ ؛ مِنْهُمْ وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ <sup>(٥)</sup> ، وَبَشِيرُ بْنُ سَلْمَانَ <sup>(٦)</sup> ، وَغَيْرُهُمْ .

- (١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَقِبَ (١٥١) ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ٢٦٢/١ ، وَابِيهَقِي ٣٧٦/١ مِنْ طَرَقٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ مُجَاهِدٍ قَوْلُهُ .  
 (٢) تَارِيخُ ابْنِ مَعِينٍ ٣/٣٩٣ ، ٤/٦٦ .  
 (٣) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهَا ص ٧٦ .  
 (٤) رِوَايَةُ بَرْدِ بْنِ سَنَانَ تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهَا ص ٢٧ ، ٢٨ .  
 (٥) رِوَايَةُ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهَا ص ٢٥ ، ٢٦ .  
 (٦ - ٦) فِي الْأَصْلِ : « بَشْرُ بْنُ سَلِيمَانَ » . وَهُوَ بَشِيرُ بْنُ سَلَامٍ ، وَقِيلَ : ابْنُ سَلْمَانَ . قَالَ الذَّهَبِيُّ : لَا يَدْرِي مَنْ هُوَ ، لَكِنْ قَالَ النَّسَائِيُّ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ . قَالَ الذَّهَبِيُّ : لَا يَعْرِفُ إِلَّا فِي هَذَا الْخَبَرِ . مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ١/٣٢٩ .

التمهيد ومما يوضح لك<sup>(١)</sup> ذلك أن جابراً سئل عن مواقيت الصلاة في زمن الحجاج، وعن صلاة النبي ﷺ، فلم يذكر للمغرب إلا وقتاً واحداً.

حدثنا سعيد بن نصير وعبد الوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو قلابة الرقاشي، قال: حدثنا وهب بن جرير بن حازم وعبد الصمد بن عبد الوارث، قالوا: حدثنا شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن محمد بن عمرو بن الحسين، قال: كان الحجاج يؤخر الصلاة، فسألت جابراً بن عبد الله، فقال: كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر إذا زالت الشمس، والعصر والشمس بيضاء نقيّة، والمغرب إذا غربت الشمس، والعشاء؛ إن رأى في الناس قلة أخر، وإن رأى فيهم كثرة عجل<sup>(٢)</sup>.

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا محمد بن غالب، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن محمد بن عمرو بن حسين، قال: سألت جابراً بن عبد الله عن صلاة رسول الله ﷺ. فذكر مثله، وزاد: والصبح بغلس. وفي لفظ حديث مسلم بن إبراهيم: كان يصلي الظهر بالهاجرة، والعصر والشمس حية. ثم ذكره سواء<sup>(٣)</sup>.

= وحديثه أخرجه النسائي (٥٢٣). من طريق الحسين بن بشير بن سلام، عن أبيه، قال: دخلت أنا ومحمد بن علي على جابر بن عبد الله الأنصاري. فذكره.  
(١) سقط من: م، وفي الأصل: «ذلك».  
(٢) أخرجه أبو عوانة (١٠٨١) عن أبي قلابة الرقاشي به، وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١/١٥٤، ١٧٧ من طريق وهب بن جرير به.  
(٣) أخرجه البخاري (٥٦٥)، وأبو داود (٣٩٧) عن مسلم بن إبراهيم به، وأخرجه أحمد =

ورواه يحيى القطان ، عن شعبة ، بإسناده مثله سواء ، إلا أنه قال : وكان - أو كانوا - يُصلون الصبح بغلس .

حدثناه عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا بكر بن حماد ، قال : حدثنا مُسَدَّدٌ ، قال : حدثنا يحيى القطان . فذكره <sup>(١)</sup> .

وأما حديث قتادة ، عن أبي أيوب الأزدي ، عن عبد الله بن عمرو <sup>(٢)</sup> . فقد جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاصي ، عن النبي ﷺ بخلافه ؛ وهو ما رواه حسان بن عطية ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ . فذكر في المغرب وقتاً واحداً <sup>(٣)</sup> .

وحدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا داود بن شبيب <sup>(٤)</sup> ، قال : حدثنا حماد ، عن ثابت البناني ، عن أنس بن مالك ، قال : كنا نُصلي المغرب مع النبي ﷺ ثم نرعى ، فيرى أحدنا مواقع نبله <sup>(٥)</sup> .

= ٢٢٢/٢٣ (١٤٩٦٩) ، والبخارى (٥٦٠) ، ومسلم (٦٤٦) ، والنسائي (٥٢٦) من طريق شعبة . به .

(١) أخرجه ابن المنذر (١٠٠٢) من طريق مسدد به ، وأخرجه ابن حبان (١٥٢٨) من طريق يحيى القطان به .

(٢) تقدم تخريجه ص ٧٦ .

(٣) أخرجه البيهقي ٣٦٩/١ من طريق حسان بن عطية به .

(٤) في م : « شعيب » .

(٥) أبو داود (٤١٦) . وأخرجه أبو يعلى (٣٣٠٨) ، وابن خزيمة (٣٣٨) ، والبغوي في الجمديات (٣٣٨٥) ، وابن المنذر (١٠٣٠) ، والطحاوي في شرح المعاني ٢١٢/١ ، والبيهقي ٤٤٧/١ من طريق حماد به .

وهذا على المداومة والتكرار . ومثله ما حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال :  
 حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ، قال : حدثنا  
 ابن أخي جويرية بن أسماء ، عن عمه ، عن مالك بن أنس ، عن  
 الزهري ، أن عبد الرحمن<sup>(١)</sup> بن كعب بن مالك أخبره ، أن رجلاً من  
 أصحاب النبي ﷺ أخبره ، أن رسول الله ﷺ كان يصلي المغرب ، ثم ينصرف  
 إلى أهلنا في بني سلمة ، فنصبرُ مواقع نبلنا<sup>(٢)</sup> .

وهذا حديث غريب من حديث مالك ، وقد رواه جماعة عن الزهري<sup>(٣)</sup> .  
 وروى جعفر بن برقان هذا الحديث عن الزهري ، فقال في آخره : قلت للزهري :  
 وكم كانت منازلهم من المدينة ؟ قال : على ثلثي ميل<sup>(٤)</sup> . وهذا غاية في تعجيل  
 المغرب .

وحدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا عبيد بن  
 عبد الواحد ، قال : حدثنا علي بن المديني ، وحدثنا عبد الله بن محمد ، قال :  
 حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا عمرو بن علي ، قال<sup>(٥)</sup>  
 جميعاً : حدثنا صفوان بن عيسى ، قال : حدثنا يزيد بن أبي عبيد ، عن سلمة بن  
 الأكوع ، قال : كان رسول الله ﷺ يصلي المغرب ساعة تغرب الشمس ، إذا

(١) في م : « الله » .

(٢) ذكره البخاري في تاريخه ٣١١/٥ عن ابن أسماء وهو ابن أخي جويرية به .

(٣) ينظر التاريخ الكبير ٣١١/٥ ، ٣١٢ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٢٩/١ .

(٥) في م : « قالوا » .

سَقَطَ حَاجِبُهَا<sup>(١)</sup> .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ مَرْثِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو أَيُّوبَ غَازِيًا ، وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ يَوْمَئِذٍ عَلَى مِصْرَ ، فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ ، فَقَامَ إِلَيْهِ أَبُو أَيُّوبَ فَقَالَ : مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ يَا عُقْبَةُ ؟ فَقَالَ : سُغِنَا . فَقَالَ : أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ - أَوْ قَالَ : عَلَى الْفِطْرَةِ - مَا لَمْ يُؤَخَّرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى أَنْ تَشْتَبِكَ النُّجُومُ »<sup>(٢)</sup> .

وَمِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ ، قَالَ : « لَا تَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بِخَيْرٍ مَا صَلَّوْا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ اشْتِبَاكِ النُّجُومِ »<sup>(٣)</sup> .

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ الْقِرَاءَةِ بـ « الْأَعْرَافِ » وَشِبْهِهَا فِي الْمَغْرِبِ حِجَّةً قَاطِعَةً فِي سَعَةِ وَقْتِهَا ؛ لِأَنَّ الْمُرَاعَاةَ فِي ذَلِكَ وَقْتُ الدُّخُولِ فِيهَا ، فَإِذَا دَخَلَ الْمُصَلِّي فِيهَا عَلَى مَا أَمَرَ ، فَلَهُ أَنْ يَمْتَدَّ فِي ذَلِكَ مَا لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى ، كَمَا أَنَّ مِنْ أَدْرَاكَ

- (١) أَبُو دَاوُدَ (٤١٧) . وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ (١٠٦٢) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمَدِينِيِّ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٦٢/٢٧ (١٦٥٣٢) ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (٣٨٦ - مُنْتَخَب) ، وَالِدَارِمِيُّ (١٢٤٥) مِنْ طَرِيقِ صَفْوَانَ بْنِ عَمْسَى بِهِ .
- (٢) أَبُو دَاوُدَ (٤١٨) . وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٥٦٤/٢٨ (١٧٣٢٩) ، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٣٣٩) ، وَالطَّبْرَانِيُّ (٤٠٨٣) ، وَالْحَاكِمُ ١/١٩٠ ، وَالْبَيْهَقِيُّ ١/٣٧٠ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بِهِ .
- (٣) ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ ١/٤٤٨ .

ركعة من الصُّبْحِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، كان له أن يمتدَّ في الثانية . وهذا كلُّه على المتعارَفِ من سننِ الصَّلَواتِ . وباللَّهِ التَّوفيقُ . وكما فَعَلَ أبو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، إذ قرأ بـ «البقرة» في صلاةِ الصُّبْحِ ، وكان يُغْلَسُ ، فلَمَّا سَلَّمَ من صلاتِهِ قيل له : كادَتِ الشَّمْسُ أن تَطْلُعَ . فقال : لو طَلَعَتْ لم تجدنا غافلين<sup>(١)</sup> . يعنى ، والله أعلم ، أَنَّهُ دَخَلَ في الصَّلَاةِ في أوَّلِ وقتِها ، ومدَّ قِراءَتَها .

وأجمَعُوا على أن وقتَ العِشاءِ الآخِرَةَ للمُقيمِ مَغيبِ الشَّفَقِ ، والشَّفَقُ الحُمْرَةُ التي تَكُونُ في المَغربِ ، تَبَقَى في الأفقِ بَعْدَ مَغيبِ الشَّمْسِ . هذا قولُ مالِكِ ، والشافعيِّ ، والثَّورِيِّ ، والأوزاعيِّ ، وأكثرَ العُلَماءِ . ورُوِيَ ذلك عن جماعةٍ من الصَّحابةِ ؛ منهم شَدَّادُ بنُ أوسٍ ، وعُبادَةُ ، وابنُ عُمَرَ . وإليه ذَهَبَ داوُدُ . وكان أبو حنيفةً يَقولُ : الشَّفَقُ البِياضُ . وإليه ذَهَبَ الزُّنَبيُّ<sup>(٢)</sup> . وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ : أمَّا في الحَضَرِ ، فأحِبُّ إلىَّ ألا تُصَلِّيَ حتى يذَهَبَ البِياضُ احتِياطًا ، وأمَّا في السَّفَرِ ، فيَجزِيه أن يُصَلِّيَ إذا ذَهَبَتِ الحُمْرَةُ .

واختلَفُوا في آخِرِ وقتِها ؛ فالمشهُورُ من مذهبِ مالِكٍ في آخِرِ وقتِ العِشاءِ ، في السَّفَرِ والحَضَرِ ، لغيرِ أصحابِ الصُّرُوراتِ ، ثُلُثُ اللَّيْلِ الأوَّلِ ، وَيَسْتَحِبُّ

(١) أخرجه الشافعي ٢٢٨/٧، وعبد الرزاق (٢٧١١)، وابن أبي شيبة ٣٥٣/١، والطحاوي في شرح المعاني ١٨٢/١، وابن المنذر في الأوسط (١٠٤٨)، والبيهقي ٣٨٩/٢.  
(٢) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل أبو إبراهيم الزني المصري تلميذ الشافعي، فقيه الملة، علم الزهاد، امتلأت البلاد بـ«مختصره» في الفقه، وشرحه عدة من الكبار، صنف كتباً كثيرة منها «الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، مات سنة أربع وستين ومائتين. سير أعلام النبلاء ٤٩٢/١٢.

لأهل "مساجد الجماعة"<sup>(١)</sup> ألا يُعجلوا بها في أوّل وقتها إذا كان ذلك غير مضرّ بالناس، وتأخيرها قليلاً أفضل عنده. وروى ابن وهب، عن مالك قال: وقتها من حين يغيّب الشفق إلى أن يطلع الفجر. وهو قول داود. وقال الثوري، والحسن بن حي: أوّل وقت العشاء مغيب الشفق إلى ثلث الليل، والنصف بعده آخره. وقال أبو حنيفة وأصحابه: المستحب في وقتها إلى ثلث الليل، ويكره تأخيرها إلى بعد نصف الليل، ولا تفوت إلا بطلوع الفجر. وقال الشافعي: آخر وقتها أن يمضي ثلث الليل، فإذا مضى ثلث الليل فلا أراها إلا فائتة. وقال أبو ثور: وقتها من مغيب الشفق إلى نصف الليل.

قال أبو عمر: في أحاديث إمامة جبريل من رواية ابن عباس وجابر: ثلث الليل. وكذلك في حديث أبي موسى الأشعري. وفي حديث أبي مسعود الأنصاري وحديث أبي هريرة: ساعة من الليل. وفي حديث عبد الله بن عمرو: نصف الليل. وحديث عليّ مثله. وحديث الحكم بن عتيبة، عن نافع، عن ابن عمر نحوه<sup>(٢)</sup>. وروى أبو سعيد الخدري وغيره، عن النبي ﷺ: «لولا سقم السقيم، وضعف الضعيف، ولولا أن أشق على أمتي، لأخرتها إلى شطر الليل»<sup>(٣)</sup>. وفي حديث عائشة: حتى ذهب عاثة الليل. ثم قال: «إنه لوقتها لولا أن أشق على أمتي»<sup>(٤)</sup>. وقال جابر بن سمرّة: كان رسول الله ﷺ يؤخر

(١ - ١) في الأصل: «مسجد الجماعات».

(٢) أخرجه مسلم (٦٣٩)، وأبو داود (٤٢٠)، والنسائي (٥٣٦).

(٣) أخرجه أحمد ٥٨/١٧، وأبو داود (٤٢٢)، والنسائي (٥٣٧)، وابن ماجه (٦٩٣).

(٤) أخرجه أحمد ٩٠/٤٢، ومسلم (٢٥١٧٢)، ومسلم (٢١٩/٦٣٨)، والنسائي (٥٣٥).

العشاء الآخرة<sup>(١)</sup> .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا بكر بن حماد ، قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا أبو عوانة ، عن<sup>(٢)</sup> أبي بشر ، عن بشير بن ثابت ، عن حبيب بن سالم ، عن الثعمان بن بشير ، قال : أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة ؛ صلاة العشاء الآخرة ، كان رسول الله ﷺ يُصليها لسقوط القمر لثالثة<sup>(٣)</sup> .

وذكر أبو داود<sup>(٤)</sup> ، عن مسدد بإسناده مثله .

ومن حجة مالك ومن قال بقوله - وهو مذهب ابن عباس - حديث أبي قتادة ، عن النبي ﷺ : « إنما التفريط في اليقظة على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى »<sup>(٥)</sup> . وقياس على سائر الصلوات حاشا الصبح ، فإنها منفردة بوقتها . ومن أشرك بين وقتي صلاتي النهار وصلاتي الليل لمن كانت به ضرورة حيز أو إغماء أو نحو ذلك ، فيلزمه المصير إلى قول مالك ، إلا أن يجعلوا وقت الضرورة قياساً على السفر ، فإن الوقت عند الشافعي في السفر له حكم غير حكم الحضر ، ولا يجوز عنده اشتراك<sup>(٦)</sup> الوقت في الحضر لغير أصحاب

(١) أخرجه أحمد ٤٢٠/٣٤ (٢٠٨٢٩) ، ومسلم (٦٤٣) ، والنسائي (٥٣٢) .

(٢) في م : « بن » .

(٣) أخرجه البيهقي ٤٤٨/١ من طريق مسدد به ، وأخرجه أحمد ٣٦٥/٣٠ (١٨٤١٥) ، والترمذي

(٤١٦٥ ، ١٦٦) ، والنسائي (٥٢٨) من طريق أبي عوانة به .

(٤) أبو داود (٤١٩) .

(٥) تقدم تخريجه ص ٦٩ .

(٦) في م : « إشتراك » .

وأجمعوا أنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ طُلُوعُ الْفَجْرِ وانصداعه ، وهو البياض  
المُعْتَرِضُ فِي أَفْقِ السَّمَاءِ ، وهو الفجرُ الثَّانِي الَّذِي يَنْتَشِرُ وَيَطِيرُ ، وَأَنَّ آخَرَ وَقْتِهَا  
طُلُوعُ الشَّمْسِ . إِلَّا أَنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّ آخَرَ وَقْتِهَا الْإِسْفَارُ .  
وكذلك حكى ابنُ عبدِ الحكمِ عنه ، أَنَّ آخَرَ وَقْتِهَا الْإِسْفَارُ الْأَعْلَى . وقال ابنُ  
وهب ، عن مالك : آخِرُ وَقْتِهَا طُلُوعُ الشَّمْسِ . وهو قولُ الثَّورِيِّ والنَّاسِ . وقال  
الشافعي : لا تفوتُ صَلَاةُ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَ مِنْهَا رَكْعَةٌ  
بِسُجُودِهَا ، فَمَنْ لَمْ تَكْمُلْ لَهُ رَكْعَةٌ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَقَدْ فَاتَتْهُ . وهو قولُ أَبِي  
ثَوْرٍ ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، وَإِسْحَاقَ ، وَدَاوُدَ ، وَالطَّبْرِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ <sup>(١)</sup> . وَأَمَّا أَبُو  
حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، فَإِنَّهُمْ يُفْسِدُونَ صَلَاةَ مَنْ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَهُوَ يُصَلِّيُهَا .  
وقد ذكروا قولهم وحججتهم في ذلك والحجة عليهم ، في بابِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مِنْ

إِلْحَاقٌ : كَمَا بَيَّنَّهُ جَبْرِيلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ كَذَلِكَ بَيَّنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلسَّائِلِ فِي  
حَدِيثِ أَبِي مُوسَى وَغَيْرِهِ ، وَالَّذِي أَدْخَلَ مَالِكٌ مِنْهُ جُزْءًا وَتَرَكَ سَائِرَهُ ، إِذْ لَمْ يَكُنْ كِتَابَهُ  
عَلَى التَّطْوِيلِ وَالِاسْتِيفَاءِ ، وَخَصَّ مِمَّا ذَكَرَ صَلَاةَ الصُّبْحِ ، وَكَانَتْ الْفَائِدَةُ فِي ذَلِكَ أَنْ  
يُبَيِّنَ أَنَّ فِي الصُّبْحِ وَقْتًا وَسِعًا اخْتِيَارِيًّا مُتَعَدِّدًا ؛ رَدًّا عَلَى مَنْ يَقُولُ : إِنَّهُ وَاحِدٌ وَإِنَّهُ وَقْتُ  
ضُرُورَةٍ .

كشَفٌ وَإِبْضَاحٌ : نَزَلَ جَبْرِيلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَأْمُورًا مُكَلَّفًا ، لَا <sup>(٢)</sup> بِتَعْلِيمِ

(١) القاسم بن سلام بن عبد الله أبو عبيد الهروي ، من أئمة الاجتهاد ، صنف التصانيف ، منها  
«الغريب» و«الطهور» و«الأموال» وغيرها ، توفي سنة أربع وعشرين ومائتين بمكة . سير أعلام النبلاء

كتابنا هذا<sup>(١)</sup> ، فأغنى عن إعادته ههنا .

وأما اختيارهم من الأوقات ، فإن مالكا ، والليث بن سعيد ، والشافعي ، والأوزاعي ، وأحمد بن حنبل ، كانوا يقولون بالتغليس في صلاة الفجر في أول وقتها ، وذلك أفضل عندهم ؛ أن تُصلى والتجوُّم باديةً مشتبكةً . وقال الثوري ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، والحسن بن حي ، بالإسفار في الفجر ، في كل الأزمان ، في الصيف والشتاء ، وذلك عندهم أفضل . وقد ذكرنا حجة كل فريق منهم في باب زيد بن أسلم من كتابنا هذا .

وقال مالك : يُصلى الظهر إذا فاء الفء ذراعًا ، في الشتاء والصيف . وهو أحب إليه في الجماعة وغيرها عند أكثر أصحابه . ومنهم من قال : إن هذا معناه في مساجد الجماعات ، وأما المنفرد الذي لا جماعة معه ينتظرها ، فإنه يُصلى في أول الوقت .

النبى ﷺ بأصل الصلاة ؛ لأن الملائكة وإن كانوا مكلفين ، فبغير شرائعنا ، ولكن اللة عز وجل كلف جبريل عليه السلام الإبلاغ والبيان كيفما احتيج إليه قولاً أو فعلاً . فإن قرأت : « بهذا أمرت » . صح أن يُخبر به جبريل عن نفسه ، وإن قرأت : « بهذا أمرت » . بفتح التاء ، فمعناه : أن الذي أمرت به من الصلاة البارحة مُجملاً ، هذا تفسيره اليوم مُفصلاً ، وهو الأقوى في الروايتين . وبهذا يتبين بطلان قول من

(١) سيأتي ص ١٣٩ - ١٤٤ .

(٢) بعده في ج : « لا » .

(٣) في ج ، م : « و » .

(٤) سقط من : م ، وفي ج : « هذا » .

وقال الليثُ ، والشافعيُّ : يُصَلِّيها في أوَّلِ الوقتِ . قال الشَّافعيُّ : إلاَّ المساجِدَ التي تُنتابُ من بعيدٍ ، فإنَّها يُبرَدُ فيها بالظُّهرِ . والصَّلواتُ كُلُّها عندَ الليثِ والشَّافعيِّ أوائلُ أوقاتها أفضلُ . قال الشَّافعيُّ : إلاَّ الإبرادَ في شدَّةِ الحرِّ في المساجِدِ التي تُقصدُ من المواضعِ النَّائيةِ .

وزعمَ أبو الفرجِ أنَّ مذهبَ مالكٍ أنَّ الصَّلواتِ كُلُّها أوائلُ أوقاتها أفضلُ ، إلاَّ الظُّهرَ في شدَّةِ الحرِّ ، فإنَّها تُؤخَّرُ قليلاً في المساجِدِ وغيرها .

وقال العراقيُّونَ : تُعجَّلُ الظُّهرُ في الشِّتاءِ في أوَّلِ الوقتِ ، وتؤخَّرُ في الحرِّ حتى يبرَدَ . وهو قولُ أحمدَ بنِ حنبلٍ ، قال : أوَّلُ الأوقاتِ أعجبُ إلَيَّ في الصَّلواتِ كُلُّها ، إلاَّ في صلاتينِ ؛ صلاةِ العِشاءِ الآخرةِ ، وصلاةِ الظُّهرِ في الحرِّ ، يُبرَدُ بها وتؤخَّرُ حتى يبرَدَ ، وأمَّا في الشِّتاءِ فيُعجَّلُ بها . قال : وتؤخَّرُ العِشاءُ أبداً ما لم يشقَّ على الناسِ . وهذا كلُّه حكايةٌ معني رِوايةِ الأثرِمِ عنه .

وكلُّهم قال : يصلى العِصرَ والشمسُ بيضاءَ نقيَّةً . إلاَّ ما قال جريرٌ ، عن الثَّوريِّ ، أنَّه كان يؤخَّرُ العِصرَ . وغيره عن الثَّوريِّ كما ذكرنا .

وكلُّهم يَستحبُّ تعجيلَ المغربِ ، إلاَّ أنَّ مالكا قال : لا بأسَ للمُساغِرِ يُمُدُّ الميلاً ونحوه ثم ينزلُ ويصلي . واستحبَّ العراقيُّونَ تأخيرَ العِشاءِ . وقال

يقولُ : إنَّ في صلاةِ جبريلَ بالنبيِّ ﷺ جوازَ صلاةِ المُعلِّمِ بالمُتعلِّمِ أو المُفترِضِ خلفَ المتنفِّلِ<sup>(١)</sup> .

(١) ينظر توضيح المصنف للمسألة في عارضة الأحوذى ٢٥٨/١ ، ٢٥٩ .

الشافعي، ومالك، والليث: أوّل وقتها أفضل. وقد ذكرنا من الآثار ما منه قال كل فريق. وبالله التوفيق.

وقال الأوزاعي: كان عمر بن عبد العزيز يُصلي الظهر في الساعة الثامنة، والعصر في الساعة العاشرة حين تدخل. حدثني بذلك عاصم بن رجاء بن حيوة، عن أبيه، عنه<sup>(١)</sup>.

قال أبو عمر: ذكرنا قول عمر هذا، وقد قدمنا عنه أنه لما حدثه عروة، عن بشير بن أبي مسعود، عن أبيه، بالحديث المذكور في هذا الباب، لم يزل يرتقب الأوقات، وتكون عنده علامات للساعات. وحسبك به اجتهاداً في خلافته، وعن حاله تلك حكي رجاء بن حيوة.

قال أبو عمر: أشبعنا القول في هذا الباب؛ لأنه ركن من أركان الصلاة عظيم، وأصل كبير، وحديث مالك فيه مُستغلق جداً، فبسّطناه ومهدناه بالآثار وأقاييل العلماء؛ ليكون كتابنا مغنياً عما سواه، كافياً شافياً فيما قصدناه.

وأما قول عروة: ولقد حدثتني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يُصلي العصر والشمس في حجرتها قبل أن تظهر. فمعناه: قبل أن يظهر الظل على الجدار. يريد: قبل أن يرتفع ظل حجرتها على جدرانها، وكل شيء علا شيئاً فقد ظهّر، قال الله عز وجل: ﴿فَمَا اسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُمْ نَقْباً﴾ [الكهف: ٩٧]. أي: يعلوا عليه. وقيل: معناه: أن يخرج الظل من قاعة

(١) ذكره ابن حجر في فتح الباري ٤/٢.

حُجْرَتِهَا، وَكُلُّ شَيْءٍ خَرَجَ فَقَدْ ظَهَرَ، وَالْحُجْرَةُ الدَّارُ، وَكُلُّ مَا أَحَاطَ بِهِ حَائِطٌ فَهُوَ حُجْرَةٌ، وَأَصْلُ الْحُجْرَةِ مَاخُودٌ مِنَ التَّحْجِيرِ، تَقُولُ: حَجَّرْتُ عَلَى نَفْسِي. إِذَا أَحَطْتَ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup> بِحَائِطٍ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى قِصْرِ بُنْيَانِهِمْ وَاجْتِصَارِهِمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ إِتْمَا قُصِدَ بِهِ تَعْجِيلُ الْعَصْرِ، وَذَلِكَ إِتْمَا يَكُونُ مَعَ قِصْرِ الْحَيْطَانِ، وَإِتْمَا أَرَادَ بِذَلِكَ عُرْوَةً لِيَعْلَمَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنِ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي أَخْرَجَهَا إِلَيْهِ عُمَرُ.

ذَكَرَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلْوَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُرَيْثُ بْنُ السَّائِبِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، قَالَ: كُنْتُ أَدْخُلُ بُيُوتَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا مُحْتَلِمٌ، وَأَنَا سَقُفَهَا بِيَدِي<sup>(٢)</sup>. وَذَلِكَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبِ بْنِ زَبَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمَحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا، لَمْ يَظْهَرِ الْفَيْءُ مِنْ حُجْرَتِهَا<sup>(٣)</sup>.

وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا

(١) فِي ق: «عَلَيْكَ».

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ ٥٠٠/١، ٥٠١، ١٦١/٧، وَابْنُ خَرَّابٍ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ (٤٥٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ ص ٣٤١ (٤٩٧)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي الشَّعْبِ (١٠٧٣٤) مِنْ طَرِيقِ حُرَيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ خَرَّابٍ (٥٤٥)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ (١٥٩)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ (٥٠٤) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

٢- وحدثني يَحْيَى ، عن مَالِكِ ، عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عن عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَسَأَلَهُ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ . قَالَ : فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنَ الْعَدِيدِ

محمَّد بنُ إسماعيلَ ، قال : حدَّثنا الحميدِيُّ ، قال : حدَّثنا سُفيانُ ، قال : حدَّثنا الزُّهْرِيُّ ، عن عُرْوَةَ ، عن عائِشَةَ ، قالت : كان رسولُ اللهِ ﷺ يصليُ العَصْرَ والشمسُ بيضاءَ نقيَّةً في حُجْرَتِهَا<sup>(١)</sup> ، لم يظهِرِ الفَيْءُ بعدُ<sup>(٢)</sup> .

التمهيد

قال أبو عمر: كلُّ مَنْ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ إِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي بَابِ تَعْجِيلِ الْعَصْرِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ وَغَيْرِهَا مَا فِيهِ كِفَايَةٌ لِمَنْ تَدَبَّرَ وَفِيهِمْ . وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ قَبِلَ قَوْلَ عُرْوَةَ وَحَدَّه فِيمَا<sup>(٣)</sup> خَفِيَ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> مِنْ أَمْرِ دِينِهِ . وَهَذَا مِثْلًا عَلَى التَّنْبِيهِ بِأَنَّ قَبُولَ خَبَرِ الْوَاحِدِ مُسْتَفِيضٌ عِنْدَ النَّاسِ مُسْتَعْمَلٌ ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْحُجَّةِ ؛ لِأَنَّا لَا نَقُولُ : إِنَّ<sup>(٥)</sup> خَبَرَ الْوَاحِدِ حُجَّةٌ فِي قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَهُ .

مَالِكٌ ، عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عن عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، قال : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَسَأَلَهُ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ . قَالَ : فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى

القبس

(١) في م : « حجرتي » .

(٢) الحميدى (١٧٠) . وأخرجه أحمد ١١٣/٤٠ (٢٤٠٩٥) ، والبخارى (٥٤٦) ، ومسلم

(٦١١) ، وابن ماجه (٦٨٣) من طريق سفيان به .

(٣ - ٣) في م : « جهله » .

(٤) سقط من : م .

الموطأ ، صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ ، ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ مِنَ الْغَدِ بَعْدَ أَنْ أَسْفَرَ ،  
ثم قال : « أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ ؟ » . قال : هَانَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ .  
فقال : « مَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتٌ » .

التمهيد إذا كان من الغد صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ ، ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ مِنَ الْغَدِ بَعْدَ أَنْ  
أَسْفَرَ ، ثُمَّ قَالَ : « أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ ؟ » . قَالَ : هَانَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ .  
فَقَالَ : « مَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتٌ » <sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث كما رواه يحيى  
سواء ، وقد يتصل مغناه من وجوه شتى ؛ من حديث أبي موسى الأشعري <sup>(٢)</sup> ،  
وحديث جابر <sup>(٣)</sup> ، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاصي <sup>(٤)</sup> ، وحديث بُرَيْدَةَ  
الأسلمية <sup>(٥)</sup> ، إلا أن في هذه الأحاديث كلها سؤال السائل رسول الله ﷺ عن  
مواقيت الصلوات جُمْلَةً ، وإجابته إيَّاه في الصبح بمثل <sup>(٦)</sup> حديث مالك هذا .

وقد روى أنس بن مالك عن النبي ﷺ مثل حديث عطاء بن يسار هذا سواء  
في صلاة الصبح وحدها ، لم يُشرك معها غيرها . رواه جماعة عن حميد  
الطويل ، عن أنس ؛ منهم حماد بن سلمة وغيره .

القبس

- (١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣) .
- (٢) تقدم تخريجه ص ٧٤ .
- (٣) تقدم تخريجه ص ٢٥ - ٢٨ .
- (٤) تقدم تخريجه ص ٧٦ .
- (٥) تقدم تخريجه ص ٧٥ .
- (٦) بعده في م : « معنى » .

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ ، قَالَ : نا أحمدُ بنُ خالدٍ ، قال : نا عليُّ بنُ عبدِ العزيزِ ، قال : نا حجاجُ بنُ مِنْهَالٍ ، قال : نا حمادُ بنُ سَلَمَةَ ، عن حُمَيْدِ الطَّوِيلِ ، عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ رجلاً سألَ النبيَّ ﷺ عن وقتِ صلاةِ الفجرِ ، فقال : « صَلَّها معنا غداً » . فصلَّها النبيُّ ﷺ بَعْلَسَ ، فلَمَّا كانَ اليَوْمُ الثانيَ أَخْرَجَ حتَّى أسْفَرَ ، ثم قال : « أينَ السائلُ عن وقتِ هذه الصلاةِ ؟ » فقال الرجلُ : أنا يا نبيَّ اللهِ . فقال النبيُّ ﷺ : « أليس قد حضرَتْها معنا أمسٍ واليَوْمَ ؟ » قال : بلى . قال : « فما بينهما وقتٌ » <sup>(١)</sup> .

وحدَّثنا محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ سعيدٍ ، قال : أَخْبَرَنَا محمدُ بنُ معاويةَ ، قال : نا أحمدُ بنُ شُعَيْبٍ ، قال : نا عليُّ بنُ حُجْرٍ ، قال : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ، قال : حدَّثنا حُمَيْدٌ ، عن أَنَسِ ، أن رجلاً أتى النبيَّ ﷺ فسأله عن وقتِ صلاةِ العَدَاةِ ، فلَمَّا أصبحنا مِنَ العَدِ ، أَمَرَ حينَ انشَقَّ الفجرُ أَنْ تُقامَ الصلاةُ ، فصلَّى بنا ، فلَمَّا كانَ مِنَ العَدِ أسْفَرَ ، ثم أَمَرَ فَأُقيمتِ الصلاةُ ، فصلَّى بنا ، ثم قال : « أينَ السائلُ عن وقتِ الصلاةِ ؟ ما بين هذينِ وقتٌ » <sup>(٢)</sup> .

وهذا إِسْنادٌ صحيحٌ مُتَّصِلٌ بلفظِ حديثِ عطاءِ بنِ يسارٍ ومَعْنَاهُ .

(١) أخرجه الحارث بن أبي أسامة (١١٠ - بغية) من طريق حماد بن سلمة به .  
 (٢) النسائي (٥٤٣) ، وفي الكبرى (١٥٢٦) . وأخرجه الضياء في المختارة (١٩٧٦) من طريق علي بن حجر به ، وأخرجه أحمد ١٧٣/١٩ (١٢١١٩) عن إسماعيل به ، وأخرجه ابن أبي شيبة ٣١٨/١ ، وأحمد ٢٥٠/١٩ ، ٢٣٨/٢٠ ، ٢٨٥ (١٢٢١٩) ، ١٢٨٧٥ ، ١٢٩٦٣ ، والبزار (٣٨٠ - كشف) ، وأبو يعلى (٣٨٠١) ، وابن المنذر في الأوسط (٩٨٠) ، والبيهقي ٣٧٧/١ ، ٣٧٨ من طريق حميد به .

وقد رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُهُ <sup>(١)</sup>.

وَبَلَّغْنِي أَنْ سَفِيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَمَا أَدْرَى كَيْفَ صَحَّ هَذَا عَنْ سَفِيَانَ ؟ وَأَمَّا الْحَدِيثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، فَالصَّحِيحُ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ مُرْسَلَاتِ عَطَاءٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَقْهِ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ السُّؤَالِ إِلَى وَقْتِ آخَرَ يَجِبُ فِيهِ فِعْلُ ذَلِكَ ، <sup>(٢)</sup> إِذَا كَانَ لَعَلَّةٍ جَائِزَةً عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(٣)</sup> ، وَأَمَّا تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ حِينَ تَكْلِيفِ الْفِعْلِ وَالْعَمَلِ حَتَّى يَنْقُضِي وَقْتَهُ ، فَغَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَ الْجَمِيعِ ، وَهَذَا بَابٌ طَالَ فِيهِ الْكَلَامُ بَيْنَ أَهْلِ النَّظَرِ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ ؛ فَمَنْ أَجَازَ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ فِي هَذَا الْبَابِ ، اخْتَجَّ مِنْ جِهَةِ الْأَثَرِ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَبِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَجَّتِهِ : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » <sup>(٤)</sup> . وَالْمَنَاسِكُ لَمْ تَتِمَّ إِلَّا فِي أَيَّامٍ ، وَقَدْ كَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُعَلِّمَهُمْ ذَلِكَ قَوْلًا فِي مُدَّةٍ أَقْرَبَ مِنْ مُدَّةٍ تَعْلِيمِهِ إِيَّاهُمْ عَمَلًا ، وَكَذَلِكَ قَدْ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يُبَيِّنَ لِلسَّائِلِ مِيقَاتِ تِلْكَ الصَّلَاةِ وَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ بِقَوْلِهِ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ ، وَلِكِنَّهُ أَخَّرَ ذَلِكَ لِيُبَيِّنَ ذَلِكَ لَهُ عَمَلًا ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَخَافُ عَلَيْهِ مِنَ اخْتِرَامِ الْمِئْبَةِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ كَانَ أَنْبَأَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَنَّهُ لَا يَقْبِضُهُ حَتَّى

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٣/١٠٢ ، ١٠٣ (١٤٧٩٠) ، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٣٥٣) ، وَابْنُ أَبِي عَسَاكِرَ ٦٠/٤٠٣ .  
(٢) (٢٩٣٧) ، وَابْنُ أَبِي عَسَاكِرَ ٦٠/٤٧٠ ، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٣٧٨) ، وَابْنُ أَبِي عَسَاكِرَ ٦٠/٤٧٠ ، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٣٧٨) ، وَابْنُ أَبِي عَسَاكِرَ ٦٠/٤٧٠ .  
(٣) (٩٠٧) ، وَابْنُ أَبِي عَسَاكِرَ ١/٢٥٧ ، ٢٥٨ ، وَابْنُ أَبِي عَسَاكِرَ ١/٣٧٢ ، وَابْنُ أَبِي عَسَاكِرَ ٦٠/٤٠٣ .  
(٤) (٢ - ٤) سَقَطَ مِنْ : ص ٤ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٢/١٢٨ ، ٣١٢ ، ٤٦١ (١٤٢١٩ ، ١٤٤١٩ ، ١٤٦١٨) ، وَمُسْلِمٌ (١٢٩٧) ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٧٠) ، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٢٨٧٧) ، وَابْنُ أَبِي عَسَاكِرَ ٥/١٣٠ ، وَابْنُ أَبِي عَسَاكِرَ (١٩٤٦) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ .

يُكْمَلُ بِهِ الدِّينَ ، وَيُيَسِّنُ لِلأُمَّةِ عَلَى لِسَانِهِ مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مَعْرِفَةِ الأَحْكَامِ ،  
وكذلك <sup>(١)</sup> فَعَلَ ﷺ . وَلِلَّهِ الحَمْدُ كَثِيرًا .

وقد يكونُ البَيَانُ بِالفِعْلِ أَثْبَتَ أحيانًا فيما فيه عَمَلٌ مِنَ القَوْلِ ، وقد قال  
ﷺ : « لَيْسَ الحَبِيرُ كالمُعَايَنَةِ » <sup>(٢)</sup> . رَوَاهُ ابنُ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَمْ يَزِوْهُ  
غَيْرُهُ <sup>(٣)</sup> . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ومعلومٌ أَنَّ الصَّدْرَ الأَوَّلَ لَمْ يُخْبِرُوا بِمَا سَمِعُوا مِنَ الأَخْبَارِ صَرْبَةً واحِدَةً ، بل  
كانوا يُخْبِرُونَ بِالشَّيْءِ عَلَى حَسَبِ الحَالِ ، وَتُزَوَّلِ التَّوَازِلِ ، وكذلك الأَخْبَارُ  
المُسْتَفِيضَةُ أَيضًا ، لَمْ تَقْعُ صَرْبَةً واحِدَةً ، والكلامُ فِي هَذَا البَابِ يَطُولُ جِدًّا ،  
وليس هَذَا مَوْضِعَهُ ، وفيما لَوْحْنَا بِهِ مِنْهُ كِفايَةً وَتَبْيِيهًُ إن شاء اللهُ تَعَالَى .  
وفِي هَذَا الحَدِيثِ أَيضًا أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ طُلُوعُ <sup>(٤)</sup> الفَجْرِ ، وَأَنَّ  
وَقْتَهَا تَمَدُّودٌ إِلَى آخِرِ الإِسْفَارِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ .

(١) فِي ص ٤ : « لذلِكَ » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣/٣٤١ ، ٤/٢٦٠ (١٨٤٢ ، ٢٤٤٧) ، وَالبِزَارُ (٢٠٠ - كَشْفُ) ، وَابْنُ أَبِي  
حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ ٦/١٥٧٠ ، وَابْنُ حِبَانَ (٦٢١٣ ، ٦٢١٤) ، وَالبَطْرَانِيُّ (١٢٤٥١) ، وَفِي الأَوْسَطِ  
(٢٥) ، وَابْنُ عَدَى ٧/٢٥٩٦ ، وَالحَاكِمُ ٢/٣٢١ ، ٣٨٠ ، وَالبَطْرَانِيُّ ٦/٥٦ ، ١٢/٨ .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي المَجْرُوحِينَ ١/١٥٤ ، ١٥٥ ، وَالبَطْرَانِيُّ فِي الأَوْسَطِ (٦٩٤٣) ، وَالبَطْرَانِيُّ  
٣/٢٠٠ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، وَالبَطْرَانِيُّ فِي المَخْتَارَةِ (١٨٢٧ ، ١٨٢٨) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ ، وَأَخْرَجَهُ  
البَطْرَانِيُّ ٨/٢٨ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدَى ٧/٢٤٩٣ ، وَالبَطْرَانِيُّ ٨/٢٨ مِنْ حَدِيثِ  
ابْنِ عَمْرِو .

(٤) فِي ص ٤ : « صَلَاةٌ » .

فَأَمَّا أَوَّلُ وَقْتِهَا ، فَلَا خِلَافَ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ طُلُوعُ الْفَجْرِ ، عَلَى مَا فِي  
 هَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ ، فَسَقَطَ الْكَلَامُ فِيهِ .  
 وَالْفَجْرُ هُوَ أَوَّلُ بَيَاضِ النَّهَارِ الظَّاهِرِ الْمُسْتَطِيرِ فِي الْأَفْقِ الْمُسْتَنِيرِ الْمُتَشِيرِ ،  
 تُسَمِّيهِ الْعَرَبُ الْحَيْطَ الْأَبْيَضَ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ  
 الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] . يَرِيدُ بَيَاضَ النَّهَارِ مِنْ سَوَادِ  
 اللَّيْلِ . قَالَ أَبُو دُوَادٍ الْإِيَادِيُّ <sup>(١)</sup> :

فَلَمَّا أَضَاءَتْ لَنَا سُذْفَةٌ      وَوَلَّاحَ مِنَ الصُّبْحِ خَيْطٌ أَنَارَا  
 وَقَالَ آخِرُ <sup>(٢)</sup> :

قَدْ كَادَ يَتَدُو أَوْ بَدَتْ تَبَاشِرُهُ

وَسَدَفُ اللَّيْلِ الْبَهِيمِ سَائِرُهُ

وَقَدْ سَمَّيْتُهُ أَيْضًا الصَّدِيعَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : انْصَدَعَ الْفَجْرُ . قَالَ يَشْرُ بْنُ أَبِي  
 خَازِمٍ ، أَوْ عَمْرُو بْنُ مَعْدِيكَرِبٍ <sup>(٣)</sup> :

بِهِ السَّرْحَانُ <sup>(٤)</sup> مُفْتَرِشًا يَدِيهِ      كَأَنَّ بَيَاضَ لَبَّتِهِ الصَّدِيعُ  
 وَشَبَّهَهُ الشَّمَاخُ بِمَفْرَقِ الرَّأْسِ ، فَقَالَ <sup>(٥)</sup> :

(١) شعر أبي دؤاد ص ٢٥٣ (ضمن دراسات في الأدب العربي) .

(٢) الشطر الثاني في اللسان (س د ف) منسوب إلى حميد الأرقط .

(٣) ديوان عمرو بن معديكرب ص ١٤٢ .

(٤) السرحان : الذئب والأسد . القاموس المحيط (س ر ح) .

(٥) ديوان الشماخ ص ٣٣٤ ، ورواية الشطر الأول فيه :

\* إذا ما الصبح شق الليل عنه \*

إِذَا مَا اللَّيْلُ كَانَ الصُّبْحُ فِيهِ أَشَقُّ كَمَفْرِقِ الرَّأْسِ الدَّهِينِ  
 ويقولون للأمر الواضح: هذا كفلقِ الصُّبْحِ، وكانيلاجِ الفَجْرِ، وتباشيرِ  
 الصُّبْحِ. قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

فَوَرَدَتْ قَبْلَ انبِلاجِ الفَجْرِ

وَابْنُ ذُكَايَ كَامِرٌ فِي كَفْرِ

وَذُكَايَ: الشمسُ، فسَمِيَ الصُّبْحُ ابْنَ ذُكَايَ. والكَفْرُ: ظُلْمَةُ اللَّيْلِ، ويُقالُ  
 لِلَّيْلِ: كَافِرٌ؛ لِتَغْطِيَتِهِ الْأَشْيَاءَ بِظُلْمَتِهِ.

وَأَمَّا آخِرُ وَقْتِهَا فَكَانَ مَالِكٌ فِيمَا حَكَى عَنْهُ ابْنُ الْقَاسِمِ يَقُولُ: آخِرُ وَقْتِ صَلَاةِ  
 الصُّبْحِ الْإِسْفَاؤُ. كَأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حِينَ  
 أَسْفَرَ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتُ». فَكَانَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ، أَنَّ مَا عَدَا هَذَيْنِ فَلَيْسَ  
 بِوَقْتٍ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «مَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتُ». يَرِيدُ هَذَيْنِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَقْتُ.

وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَجَمْهُورُ الْفُقَهَاءِ، وَأَهْلُ الْأَنْبَرِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: آخِرُ  
 وَقْتِ<sup>(٢)</sup> صَلَاةِ الصُّبْحِ أَنْ تُدْرِكَ مِنْهَا رَكْعَةٌ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ. وَرَوَى مِثْلَ ذَلِكَ  
 عَنْ مَالِكٍ أَيْضًا. فَبَانَ بِذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْهُ: آخِرُ وَقْتِ صَلَاةِ  
 الصُّبْحِ الْإِسْفَاؤُ. أَنَّهُ أَرَادَ الْوَقْتَ الْمُسْتَحَبَّ، وَيُوضِّحُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ لَا خِلَافَ عَنْهُ

(١) نسبه في اللسان (ك ف ر، ذ ك ي) إلى حميد، ولم يعينه. والرجز في ثمار القلوب ص ٢٦٤  
 غير منسوب.

(٢) سقط من: م.

ولا عن أصحابه أن مقدارَ رَكْعَةٍ قبلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ عندهم وَقْتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ لِأَصْحَابِ الصُّرُورَاتِ ، وَأَنَّ مَنْ أَدْرَكَ مِنْهُمْ ذَلِكَ لَزِمَتْهُ الصَّلَاةُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ » <sup>(١)</sup> .

وقيل : إنَّ هذا الحديثُ أيضًا دليلٌ على أنَّ أَوَّلَ الوَقْتِ وآخِرُهُ سَوَاءٌ . وبهذا نَزَعَ مَنْ قَالَ أَنَّ لَافْضَلَ لِأَوَّلِ الوَقْتِ على آخِرِهِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَوَقْتُ » . قَالَ بِذَلِكَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ ، وَخَالَفَهُمْ جَمَاعَةٌ مِنَ الفُقَهَاءِ ، وَنَزَعُوا بِأَشْيَاءَ ، سَنَدُكُرُّ بَعْضُهَا فِي هَذَا البَابِ إِنْ شَاءَ اللهُ .

والذِي فِي قَوْلِهِ : « مَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَوَقْتُ » . مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا - سَعَةً الوَقْتِ ، وَبَقِيَ التَّفْضِيلُ بَيْنَ أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ مَوْقُوفًا على الدَّلِيلِ .

وَاخْتَلَفَ الفُقَهَاءُ فِي الأَفْضَلِ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ ؛ فَذَهَبَ العِرَاقِيُّونَ ؛ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالحَسَنُ بْنُ حَيٍّ ، وَغَيْرُهُمْ ، إِلَى أَنَّ الإِسْفَارَ بِهَا أَفْضَلُ مِنَ التَّغْلِيصِ فِي الأَزْمِنَةِ كُلِّهَا ؛ فِي الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ . وَاحْتَجَّوْا بِحَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ . وَحَدِيثُ رَافِعٍ يَدُورُ على عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ ، وَليس بِالقَوِيِّ <sup>(٢)</sup> ، وَرَوَاهُ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، وَابْنُ عَجَلَانَ ، وَغَيْرُهُمَا .

(١) سيأتي في الموطأ (٤) .

(٢) في ص ٤ : « عمرو » . وينظر تهذيب الكمال ١٣ / ٥٢٨ .

(٣) قال ابن حجر : عاصم بن عمر بن قتادة ... يكنى أبا عمرو ، ما له في « البخاري » سوى هذا الحديث ، وآخر تقدم في باب : من بنى مسجدًا ... وهو تابعي ثقة عندهم ، وأغرب عبد الحق فقال =

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قِرَاءَةً مِثْنِي عَلَيْهِ ، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغٍ حَدَّثَهُمْ ، قَالَ : نَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ ، قَالَ : نَا أَبُو نُعَيْمٍ ، قَالَ : نَا سُفْيَانُ ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ <sup>(١)</sup> بْنِ قَتَادَةَ ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ ، فَكَلَّمَا أَسْفَرْتُمْ فَهُوَ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ » <sup>(٢)</sup> . وَهَذَا أَحْسَنُ أَسَانِيدِ هَذَا الْحَدِيثِ .

وَقَدْ رَوَاهُ بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ دَاوُدَ الْبَصْرِيِّ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَاهُ <sup>(٣)</sup> . وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ بَقِيَّةَ بْنَ الْوَلِيدِ ضَعِيفٌ ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ . وَاجْتَنَبُوا أَيْضًا بَأْنَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ كَأَنَّا يُسْفِرَانِ بِصَلَاةِ الصُّبْحِ <sup>(٤)</sup> .

= فِي «الْأَحْكَامِ» : وَثَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو زُرْعَةَ ، وَضَعْفَهُ غَيْرُهُمَا . وَرَدُّ ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ بْنِ الْقَطَّانِ ، فَقَالَ : لَا أَعْرِفُ أَحَدًا ضَعْفَهُ وَلَا ذَكَرَهُ فِي الضَّعْفَاءِ . وَهُوَ كَمَا قَالَ . فَتَحَ الْبَارِي ١٤٠/١٠ .

(١) فِي ص ٤ : «عَمْرُو» .

(٢) الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ (٣١٤) - وَمِنْ طَرِيقِ الدَّارِمِيِّ (١٢٥٥) ، وَالطَّحَارِيِّ فِي شَرْحِ الْمَعَانِي ١/١٧٨ ، وَالطَّبْرَانِيِّ (٤٢٨٣) - وَأَخْرَجَهُ الْحَمِيدِيُّ (٤٠٩) ، وَأَحْمَدُ ٢٨/٤٩٦ (١٧٢٥٧) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢٤) ، وَابْنُ مَاجَةَ (٦٧٢) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بِهِ .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ (٢٠٩٠) ، وَالطَّبْرَانِيُّ (٤٢٩٣) ، وَالْخَطِيبُ ١٣/٤٥ ، ٤٦ ، وَفِي مَوْضِعِ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ ٢/٧٩ ، وَابْنُ عَسَاكِرَ ١٧/١٤٢ مِنْ طَرِيقِ بَقِيَّةَ بِهِ .

(٤) سَيِّئَاتِي تَخْرِيجُهُ ص ١٠٩ .

وكان مالك، والليث بن سعيد، والأوزاعي، والشافعي، يذهبون إلى أن التَّغْلِيْسَ بِصَلَاةِ الصُّبْحِ أَفْضَلُ. وهو قول أحمد بن حنبل، وداود بن علي، وأبي جعفر الطبري.

والحُجَّةُ لهم في ذلك أن رسول الله ﷺ كان يُصَلِّي الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءَ مُتَلَفِّفَاتٍ<sup>(١)</sup> بِمُرُوطِهِنَّ، مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْعَلَسِ<sup>(٢)</sup>. وأنه ﷺ لم يَزَلْ يُعَلِّسُ بِالصُّبْحِ إِلَى أَنْ تُؤْفَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ.

حدثنا عبد الله بن محمد، نا عبد الحميد بن أحمد، نا الخضر بن داود، نا أبو بكر الأثرم، قال: قلت لأحمد بن حنبل: ما معنى قوله: «أسفروا بالفجر؟» فقال: إذا بان الفجر فقد أسفر. قلت: كان أبو<sup>(٣)</sup> نعيم يقول في حديث رافع بن خديج: «أسفروا بالفجر، فكلما أسفروتم بها فهو أعظم للأجر». فقال: نعم، كله سواء، إنما هو إذا تبين الفجر فقد أسفر. قال أبو بكر: يقال في المرأة إذا كانت متنتقة فكشفت عن وجهها: قد أسفرت عن وجهها، فإما هو أن ينكشف الفجر، وهكذا بلغني عن أبي عبد الله. يعني أحمد بن حنبل رحمه الله.

قال أبو عمر: صح عن رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، أنهم كانوا يُعَلِّسون<sup>(٤)</sup>، ومحال أن يئروا الأفضل ويأتوا الدون، وهم النهاية في إثبات الفضائل. ولا معنى لقول من احتج بأنه ﷺ لم يُحَيِّرْ بَيْنَ أَمْرَيْنِ قَطُّ إِلَّا اخْتَارَ

(١) سقط من: ص ٤.

(٢) سيأتي في الموطأ (٣).

(٣) في ص ٤: «ابن».

(٤) ينظر سنن ابن ماجه (٦٧١)، والأوسط لابن المنذر (١٠٦٥)، وشرح المعاني للطحاوي ١/١٧٦،

وسنن البيهقي ١/٤٥٦.

أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الْإِسْفَارَ أَيْسَرُ عَلَى النَّاسِ مِنَ التَّغْلِيصِ، وَقَدْ اخْتَارَ التَّغْلِيصَ لِفَضْلِهِ، وَجَاءَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ، وَآخِرُهُ عَفْوُ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>. فَكَانَ الْعَفْوُ إِبَاحَةً، وَالْفَضْلُ كُلُّهُ فِي رِضْوَانِ اللَّهِ. وَسُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ وَأَحْبَبِهَا إِلَى اللَّهِ؟ فَقَالَ: «الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا»<sup>(٣)</sup>.

وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، قَالَ: نَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ، قَالَ: نَا قَزْعَةُ بْنُ سُؤَيْدٍ، قَالَ: نَا عُبَيْدُ<sup>(٤)</sup> اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَنَامٍ، عَنْ بَعْضِ أُمَّهَاتِهِ، عَنْ أُمِّ قَرْوَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا»<sup>(٥)</sup>. وَهَذَا أَحْسَنُ أُسَانِيدِ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَعْنَاهُ. وَلَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ<sup>(٦)</sup>.

وَأَصَحُّ دَلِيلٍ عَلَى تَفْضِيلِ أَوَّلِ الْوَقْتِ مِمَّا قَدْ نَزَعَ بِهِ ابْنُ خُوَازِمَةَ وَغَيْرُهُ - قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]. فَوَجِبَتْ

(١) سيأتي في الموطأ (١٧٣٦).

(٢) أخرجه الترمذى (١٧٢) من حديث ابن عمر، وروى عن جماعة من الصحابة. ينظر نصب الراية (٢٤٣/١)، والإرواء (٢٥٩).

(٣) سيأتي تخريجه ص ٢٢٩، ٢٣٠.

(٤) فى م: «عبد». وقد رواه عبيد الله وعبد الله كلاهما. ينظر تحفة الأشراف ٩٥/١٣.

(٥) أخرجه الطبرانى ٨٢/٢٥ (٢٠٩)، وفى الأوسط (٣٣٠٤) من طريق عبد الواحد به، وأخرجه الطبرانى

فى الأوسط (٨٦٠، ٨٥٥٧)، والدارقطنى ٢٤٨/١ من طريق قزعة به، وسيأتى ص ١٠٧، ٢٣٠.

(٦) أخرجه الدارقطنى ٢٤٧/١، والحاكم ١٨٩/١.

المسابقة إليها وتعجيلها وجوب نذب وفضل، للدلائل القائمة على جواز تأخيرها .

ومما يدل على أن أول الوقت أفضل أيضاً ما حدثناه أحمد بن قاسم بن عيسى، قال: نا عبيد الله بن محمد بن حنابلة البغدادي ببغداد، قال: نا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، قال: حدثنى جدى، قال: نا يعقوب بن الوليد، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أحدكم ليصلي الصلاة، وما فاتته<sup>(١)</sup> من وقتها أشد عليه<sup>(٢)</sup> من أهله وماله»<sup>(٣)</sup>.

وقوله في هذا الحديث: «وما فاتته من وقتها». دليل على أنه لم يفتها وقتها كله، والله أعلم، لأن «من» حقها التبعيض.

ولا خلاف بين علماء المسلمين أن من صلى صلاته في شيء من وقتها، أنه غير حرج إذا أدرك وقتها. ففي هذا ما يُغنى عن الإكثار، ولكنهم اختلفوا في الأفضل من ذلك على ما ذكرنا، ومعلوم أن من بدر إلى أداء فرضه في أول وقته، كان قد سلم مما يلحق المتوانى من العوارض، ولم تلحقه ملامة، وشكر له بدائه إلى طاعة ربه.

وقد أجمع المسلمون على تفضيل تعجيل المغرب؛ من قال: إن وقتها ممدود

(١ - ١) في م: «وقتها، ولما فاتته من وقتها أعظم أو أفضل».

(٢) البغوي في الجعديات (٢٨٥٤).

(٣) في م: «لما».

٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَمْرَةَ  
بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ : إِنْ كَانَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَصَلِّي الصُّبْحَ ، فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَفِّفَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ ،  
مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْغَلَسِ .

إلى مَغِيبِ الشَّفَقِ . وَمَنْ قَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ لَهَا إِلَّا وَقْتُ وَاحِدٌ . كُلُّهُمْ يَرَى تَعَجُّلَهَا أَفْضَلَ .  
وَأَمَّا الصُّبْحُ ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ، وَعَمْرُو الْفَارُوقُ ، يُغَلِّسَانِ بِهَا <sup>(١)</sup> . فَأَيْنَ  
الْمَذْهَبُ عَنْهُمَا ؟ وَبِذَلِكَ كَتَبَ عَمْرُو إِلَى عُمَّالِهِ : أَنْ صَلُّوا الصُّبْحَ وَالتَّجُومَ بِأَدِيَّةِ  
مُشْتَبِكَةٍ <sup>(٢)</sup> .

وَعَلَى تَفْضِيلِ أَوَائِلِ الْأَوْقَاتِ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ ، وَأَكْثَرُ أَيْمَةِ الْفَتْوَى . وَسَيَأْتِي  
شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .  
مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : إِنْ كَانَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَصَلِّي الصُّبْحَ ، فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَفِّفَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ ، مَا يُعْرِفْنَ  
مِنَ الْغَلَسِ <sup>(٣)</sup> .

وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَدَلَّ بِهِ مَالِكٌ عَلَى مَوَاطِبَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى  
صَلَاةِ الصُّبْحِ مَعَ الْفَجْرِ ، وَلَوْ كَانَتْ نَفْلًا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ مَا اخْتَارَ حَيَاتَهُ كُلَّهَا  
لنَفْسِهِ النَّفْلَ وَتَرَكَ الْفَرُوضَ .

(١) تقدم تخريجه ص ١٠٣ .

(٢) سيأتي في الموطأ (٥ ، ٦) .

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٤) . وأخرجه أحمد ٢٨٥/٤٢ (٢٥٤٥٤) ، والبخاري (٨٦٧) ، =

في هذا الحديث التغليسُ بصلاة الصبح ، وهو الأفضل عندنا ؛ لأنها كانت صلاة رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر<sup>(١)</sup> ، ألا ترى إلى كتاب عمر إلى عماله أن صلوا الصبح والنجوم باديةً مُشْتَبِكَةً<sup>(٢)</sup> . وإلى هذا ذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وعامة فقهاء الحجاز ، وإليه ذهب داود بن علي . وقد رُوينا أن رسول الله ﷺ ، وأبا بكر ، وعمر ، كانوا يُغْلَسُونَ بالصبح ، فلما قُتِلَ عمرُ أسَفَرَ بها عثمان .

ومن حُجَّةٍ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنْ التَّغْلِيْسَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِسْفَارِ بِصَلَاةِ الصَّبْحِ حَدِيثُ أُمِّ فَرْوَةَ .

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَاقِ<sup>(٣)</sup> ، عَنْ «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو الْعُمَرِيِّ» ، عَنِ الْقَاسِمِ ابْنِ غَنَامٍ ، عَنْ بَعْضِ أُمَّهَاتِهِ أَوْ جَدَاتِهِ ، عَنْ أُمِّ فَرْوَةَ ، وَكَانَتْ قَدْ بَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَتْ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : «الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا» . وَذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> ، عَنِ الْقَعْنَبِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَاعِيِّ جَمِيعًا ، عَنِ الْعُمَرِيِّ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ غَنَامٍ ، عَنْ بَعْضِ أُمَّهَاتِهِ ، عَنْ أُمِّ فَرْوَةَ ، قَالَتْ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : «الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا» .

= ومسلم (٢٣٢/٦٤٥) ، وأبو داود (٤٢٣) ، والترمذي (١٥٣) ، والنسائي (٥٤٤) من طريق مالك به .

(١) تقدم تخريجه ص ١٠٣ .

(٢) سيأتي في الموطأ (٥ ، ٦) .

(٣) عبد الرزاق (٢٢١٧) .

(٤ - ٤) في ر : « عبد الله عن » ، وفي م : « عبيد الله بن » .

(٥) أبو داود (٤٢٦) .

وذهب العراقيون قديماً وحديثاً إلى الإسفارِ بها ، فقالوا : الإسفارُ بها أفضل .  
 واحتجَّ مَنْ ذهبَ مذهبهم بحديثِ رافعِ بنِ خديج ، عن النبي ﷺ أنه قال :  
 « أسفروا بالفجر ، فإنه أعظم للأجر » . وبعضهم يزيدُ في هذا الحديث : « أسفروا  
 بالفجر <sup>(١)</sup> ، فكلُّما أسفروتم فهو أعظم للأجر » .

حدثنا أحمدُ بنُ قاسم ، حدثنا قاسمُ بنُ أصبغ ، حدثنا الحارثُ بنُ أبي  
 أسامة ، حدثنا أبو نعيم ، حدثنا سفيان ، عن ابنِ عجلان ، عن عاصمِ بنِ عمرِ بنِ  
 قتادة ، عن محمودِ بنِ لبيد ، عن رافعِ بنِ خديج ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ :  
 « أسفروا بالفجر ، فكلُّما أسفروتم ، فهو أعظم للأجر » <sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر : هذا الحديثُ إنما يدورُ على عاصمِ بنِ عمر ، وليس بالقوي .  
 وذكر عبدُ الرزاقِ <sup>(٣)</sup> ، عن الثوريِّ وابنِ عُيينة ، عن محمدِ بنِ عجلان ، عن  
 عاصمِ بنِ عمرِ بنِ قتادة ، عن محمودِ بنِ لبيد ، عن رافعِ بنِ خديج ، قال :  
 قال رسولُ اللهِ ﷺ : « أسفروا بصلاةِ العَدَاة ، فإنه أعظمُ لأجرِكم » .  
 وذكره أبو داودَ <sup>(٤)</sup> ، عن إسحاقِ بنِ إسماعيل ، عن ابنِ عُيينة بإسناده مثله ،  
 إلا أنه قال : « أصبحوا بالصبح ، فإنه أعظمُ لأجرِكم » .

وذكره ابنُ أبي شيبةَ <sup>(٥)</sup> : حدثنا أبو خالدٍ الأحمر ، عن محمدِ بنِ عجلان ،

(١) بعده في ر : « فإنه أعظم » .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٠٢ .

(٣) عبد الرزاق (٢١٥٩) .

(٤) أبو داود (٤٢٤) .

(٥) ابن أبي شيبة ٣٢١/١ .

عن عاصم بن عمر بن قتادة ، عن محمود بن لبيد ، عن رافع بن خديج ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أسفروا بالفجر ، فإنه <sup>(١)</sup> أعظم للأجر » .

وحدثنا وكيع ، عن هشام بن سعيد ، عن زيد بن أسلم ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أسفروا بالفجر ، فكلما أسفروا فهو أعظم للأجر » <sup>(٢)</sup> .

وذكر عبد الرزاق <sup>(٣)</sup> أيضا ، عن الثوري ، عن سعيد بن عبيد الطائي ، عن علي بن ربيعة ، قال : سمعتُ عليًا يقول لمؤذنه : أسفر أسفر . يعنى بصلاة الصبح .

وعن الثوري ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : كان عبد الله يسفرُ بصلاة الغداة <sup>(٤)</sup> .

قال أبو عمر : على مذهب علي وعبد الله في هذا الباب جماعة أصحاب ابن مسعود ، وهو قول إبراهيم النخعي ، وطاوس <sup>(٥)</sup> ، وسعيد بن جبيرة . وإلى ذلك ذهب فقهاء الكوفيين . وقد يحتمل أن يكون الإسفار المذكور في حديث رافع بن خديج ، وفي هذا الحديث عن علي وعبد الله ، يُراد به وضوح الفجر وبيأته ، فإذا انكشف الفجر ، فذلك الإسفار المراد . والله أعلم . ومن ذلك قول

(١) بعده في الأصل ، م : « كلما أسفرتم كان » .

(٢) ابن أبي شيبة ١ / ٣٢١ .

(٣) عبد الرزاق (٢١٦٥) .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٢١٦٠) عن الثوري به .

(٥) سترجم له المصنف في شرح الحديث (٥٠٤) من الموطأ .

العرب : أسفرت المرأة عن وجهها . إذا كَشَفْتَهُ . وذلك <sup>(١)</sup> «أَنْ مَنْ كَانَ» شَأْنَهُ التَّغْلِيْسَ جَدًّا لَمْ يُؤْمَنْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ قَبْلَ الْوَقْتِ ، فَلِهَذَا قِيلَ لَهُمْ : أَسْفِرُوا . أَيْ تَبَيَّنُوا ، وَإِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ فِي الْإِسْفَارِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ أَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَدَاوُدُ .

حدثنا عبيد بن محمد وأحمد بن محمد ، قالوا : حدثنا الحسن <sup>(٢)</sup> بن سلمة ، قال : حدثنا عبد الله بن الجارود ، قال : حدثنا إسحاق بن منصور ، قال : قلت لأحمد بن حنبل : ما الإسفار ؟ فقال : الإسفارُ أَنْ يَتَّضِحَ الْفَجْرُ فَلَا تَشْكُ فِيهِ أَنَّهُ قَدْ طَلَعَ الْفَجْرُ . قال إسحاق كما قال .

وقال أبو بكر الأثرم : قلت لأبي عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - : كان أبو نعيم يقول في حديث رافع بن خديج : « أسفروا بالفجر ، فكلما أسفرتُم بها فهو أعظم للأجر » . فقال : نعم ، كله سواء ، إنما هو إذا تبيَّنَ الفجرُ ، فقد أسفر .

قال أبو عمر : على هذا التأويل يَنْتَفَى التَّعَارُضُ وَالتَّدَافُعُ فِي الْأَحَادِيثِ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَهُوَ أَوْلَى مَا حَمَلْتُ عَلَيْهِ ، وَالْأَحَادِيثُ فِي التَّغْلِيْسِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ أَثْبَتُ مِنْ جِهَةِ النُّقْلِ ، وَعَلَيْهَا فَقَهَاءُ الْحِجَازِ فِي صَلَاةِ الصَّبْحِ عِنْدَ أَوَّلِ الْفَجْرِ الْآخِرِ .

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَاقِ <sup>(٣)</sup> ، عَنْ ابْنِ جَرِيْجٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَطَاءٍ : أَيُّ حِينٍ أَحَبُّ

(١ - ١) فِي ر : « إِذَا كَانَ مَاءً » .

(٢) فِي ر : « الْحَسَنِ » .

(٣) عَبْدُ الرَّزَاقِ (٢١٦٩) .

إليك أن أوصلي الصبح إماماً وجلواً<sup>(١)</sup>؟ قال : حين ينفجر الفجر الآخر ، ثم تطولُ  
 فى القراءة والركوع والسجود حتى تنصرف منها وقد تبلج<sup>(٢)</sup> النهار وتنام<sup>(٣)</sup>  
 الناس . قال : ولقد بلغنى عن عمر بن الخطاب أنه كان يُصلّيها حين ينفجر الفجر  
 الآخر ، وكان يقرأ فى إحدى الركعتين بسورة «يوسف» .

قال أبو عمر : إنما ذكرنا ههنا مذاهب العلماء فى الأفضل من التغليس  
 بالصبح والإسفار بها ، وقد ذكرنا أوقات الصلوات مجملة ومفسرة فى باب ابن  
 شهاب ، عن عمرو ، وجرى ذكر وقت صلاة الصبح فى مواضع أيضاً من هذا  
 الكتاب<sup>(٤)</sup> . والحمد لله .

وفى هذا الحديث شهود النساء للصلوات فى الجماعة ، ويؤكد ذلك قوله :  
 « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله »<sup>(٥)</sup> . وسيأتى هذا المعنى مبسوطاً مُمهّداً فى باب  
 يحيى ، عن عمرو ، عن عائشة قولها : لو أدرك النبي ﷺ ما أحدث النساء بعده  
 لمنعهنّ المسجد<sup>(٦)</sup> - إن شاء الله .

وأما قوله : مُتَلَفَّاتٍ . بالفاء ، فهى رواية يحيى ، وتابعه جماعة ، ورواه كثير

(١) الخلو : المنفرد . اللسان (خ ل و) .

(٢) فى مصدر التخريج : «طلع» . وتبلج : أضاء وأشرق . القاموس المحيط (ب ل ج) .

(٣) فى الأصل : «تنام» . وتناموا : جاعوا كلهم . القاموس المحيط (ت م م) .

(٤) ينظر ما تقدم ص ٦٣ ، وما بعدها .

(٥) سيأتى فى الموطأ (٤٦٧) .

(٦) سيأتى فى شرح الحديث (٤٧٠) من الموطأ .

٤ - حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ،  
وعن بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، وَعَنْ الْأَعْرَجِ ، كُلُّهُمْ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ

التمهيد منهم : متلفعات . بالعين ، والمعنى واحد .

والمروط أكسية الصوف . وقد قيل : المِرْطُ كساءٌ صوفٌ مُرْبَعٌ ، سَدَاهُ شَعْرٌ .  
وفى انصرافِ النساءِ من صلاةِ رسولِ اللهِ ﷺ الصبحِ وهنَّ لا يُعرفنَّ من  
العَلَسِ ، دليلٌ على أن قراءةِ رسولِ اللهِ ﷺ فى صلاةِ الصبحِ لم تكن بالسورِ  
الطوالِ جدًّا ؛ لأنه لو كان ذلك كذلك لم ينصرفِ إلا مع الإسفارِ .

وقد أجمع العلماءُ على أن لا توقيتٌ فى القراءةِ فى الصلواتِ الخمسِ ، إلا  
أنهم يستحبُّون أن يكونَ الصبحُ والظهرُ أطولَ قراءةً من غيرهما .

والعَلَسُ بقيةُ الليلِ عند أهلِ اللغةِ ، ومَن ذهبَ إلى هذا جعلَ آخرَ الليلِ طلوعَ  
الشمسِ . وضوءُ الفجرِ من الشمسِ . واللهُ أعلمُ .

والعَبْشُ - بالشين المنقوطةِ والباءِ : النورُ المختلطُ بالظلمةِ ، والعَلَسُ والعَبْشُ  
سواءً ، إلا أنه لا يكونُ العَلَسُ إلا فى آخرِ الليلِ ، وقد يكونُ العَبْشُ فى أولِ الليلِ  
وفى آخره . وأما العَبْشُ - بالباءِ والسينِ - فغلطٌ عندهم . وباللهِ التوفيقُ .

مالكٌ ، عن زيدِ بنِ أسلمَ ، عن عطاءِ بنِ يسارٍ ، وعن بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ ،  
وعن الْأَعْرَجِ ، كُلُّهُمْ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ

وأما حديثُ أبى هريرة رضى الله عنه : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ  
الشَّمْسُ ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ » . فيقتضى بظاهره أن ركعةً واحدةً تجزئهُ وتكفيه ، ولكن

الموطأ فقد أدرك الصُّبْحَ ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ  
فقد أدرك العَصْرَ .

التمهيد أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة  
من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر<sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : عطاء بن يسار قد تقدم ذكره والخبر عنه في باب إسماعيل بن  
أبي حكيم<sup>(٢)</sup> .

وذكر الحسن بن علي الحلواني ، قال : حدثنا أحمد بن صالح ، قال : حدثنا  
ابن وهب ، قال : حدثنا أبو صخر ، عن هلال بن أسامة ، قال : كان عطاء بن  
يسار إذا جلس يكوّن زيد بن أسلم عن يمينه ، وكنّ عن يساره .

القبس الأمة أجمعت<sup>(٣)</sup> على أنه لا بد أن يُضيفَ لها أخرى . وفي البخاري : « مَنْ  
أدرك رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، فَلْيُصَلِّ إِلَيْهَا أُخْرَى »<sup>(٤)</sup> . كما  
روى النسائي وغيره أن النبي ﷺ قال : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ ، فَقَدْ أَدْرَكَ  
الْجُمُعَةَ »<sup>(٥)</sup> .

- (١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٨٥) ، ورواية أبي مصعب (٥) . وأخرجه أحمد ٣٧/١٦  
(٩٩٥٤) ، والدارمي (١٢٥٨) ، والبخاري (٥٧٩) ، ومسلم (٦٠٨) ، والترمذي (١٨٦) ،  
والنسائي (٥١٦) ، وابن خزيمة (٩٨٥) من طريق مالك به .  
(٢) ينظر ما سيأتي في شرح الحديث (١٠٩) من الموطأ .  
(٣) سقط من : ج .  
(٤) البخاري (٥٥٦) بلفظ : « فليتم صلاته » .  
(٥) النسائي (١٤٢٤) .

وأما بُشَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ ، فَإِنَّهُ كَانَ مَوْلَى لِحَضْرَمَوْتٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَكَانَ ثِقَةً فَاضِلًا مُسَيِّئًا ، سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ ، وَجَالَسَهُ كَثِيرًا ، وَلَمْ يُنْكَرْ يَحْيَى الْقَطَّانَ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ . قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ <sup>(١)</sup> : قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ - يَعْنِي الْقَطَّانَ - : بُشَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ لَقِيَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ ؟ قَالَ : وَمَا تُنْكَرُ <sup>(٢)</sup> أَنْ يَكُونَ لَقِيَهُ ؟ قُلْتُ : قَدْ رَوَى عَنْ أَبِي صَالِحِ عُبَيْدٍ مَوْلَى السَّفَّاحِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ . <sup>(٣)</sup> فَقَالَ : قَدْ رَوَى شَقِيقٌ <sup>(٤)</sup> ، عَنْ رَجُلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ بُشَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحِ عُبَيْدٍ مَوْلَى السَّفَّاحِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ <sup>(٣)</sup> - وَهُوَ حَدِيثٌ : عَجَّلْ لِي وَأَضَعْ عَنْكَ - ذَكَرَهُ

تَفْصِيلٌ <sup>(٥)</sup> : قَوْلُهُ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ » <sup>(٦)</sup> . اسْتَوَى هُنَا وَقْتُ الضَّرُورَةِ وَقْتُ الْاِخْتِيَارِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقْتُ لِلصُّبْحِ ، وَلَا قَبْلَهَا وَقْتُ ضَرُورَةٍ لَهَا ، وَكَذَلِكَ كُنَّا نَقُولُ فِي الْعَصْرِ كَمَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَوْلَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ طَرِيقِ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ : « تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِينَ - ثَلَاثًا - يَجْلِسُ أَحَدُهُمْ ، حَتَّى إِذَا اصْفَرَّتِ الشَّمْسُ وَكَانَتْ بَيْنَ قَوْلِي الشَّيْطَانِ ، قَامَ فَتَنَعَ أَرْبَعًا لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا » <sup>(٧)</sup> .

(١) علل ابن المدينة ص ٤٩ ، مقدمة الجرح والتعديل ١ / ٢٤٤ .

(٢) في ك : « ينكر » .

(٣ - ٣) سقط من : ك ١ .

(٤) في م ، وإحدى نسخ الجرح والتعديل : « سفیان » .

(٥) في م : « فصل » .

(٦ - ٦) سقط من : ج .

(٧) سيأتي في الموطأ (٥١٦) .

مالك وغيره<sup>(١)</sup> .

وكان مالك رحمه الله يُثني على بشر بن سعيد ويُفضله ، ويُرفع به في ورعه وفضله .

فإن قيل : إنما وقع الذم بالنقرِ وقلة الذكر . قلنا : إذا ذكر النبي ﷺ وُصفين وعلق الحكم عليهما ، لم يجز إلغاء أحدهما . فلذلك قال علماؤنا : هذا الحديث للحائض تطهرُ ، والصبي يبلغ ، والكافر يُسلم ، فأما الناسي يذكُر فكل وقت يذكُر وقت له ، وكذلك المتعمد متى ما ذكر فهو وقته ، وإن تَمادى الذكرُ ، فكلُّ ذكرٍ له وقت<sup>(٢)</sup> ، وهو داخلٌ تحت قوله : « من نام عن صلاةٍ أو نسيها ، فليصلها إذا ذكرها »<sup>(٣)</sup> . لأن الناسي هو التاركُ لغَةً .

استلحاق : لما جعل النبي ﷺ وقت العذر في العصرِ متصلاً بغروبِ الشمس وقت الصلاة التي بعدها ، ركَّب عليه علماؤنا وقت ضرورة العتمة ، فجعلوا<sup>(٤)</sup> وقت<sup>(٥)</sup> طلوعِ الفجرِ وقت الصلاة التي بعدها ، وهو إلحاقٌ صحيحٌ وتشبيهُ<sup>(٥)</sup> بالبع .

غائلةٌ وإيضاح : جعل النبي ﷺ أواخر الأوقات الخمس في الصلوات محدداً بمشاهدٍ مُعَينين ، لا يصح فيه اختلافٌ ولا يُدرك فيه ارتياثٌ إلا العتمة ، فإنه جعل آخر وقتها مقدراً بالحرز<sup>(٦)</sup> والتخمين ؛ ولذلك ترى<sup>(٧)</sup> الروايات تختلف ما بين ثلث الليل

(١) سيأتي في الموطأ (١٤٠٦) .

(٢) في م : « وقته » .

(٣) سيأتي في الموطأ (٢٤ ، ٢٥) .

(٤) في د ، ج : « فجعلوها » .

(٥) سقط من : ج .

(٦) الحرز : التقدير . القاموس المحيط (ح ز ر) .

(٧) في م : « نرى » .

وذكر علي بن المديني قال : سمعت يحيى بن سعيد يقول : بُشِّرُ بِنُ سَعِيدِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ . قال يحيى : <sup>(١)</sup> "كان بسرُّ بِنُ سَعِيدِ يُدْكَرُ بِخَيْرٍ" .  
بُشِّرُ بِنُ سَعِيدِ مَوْلَى الحَضْرَمِيِّينَ ، كان مِنْ أَهْلِ الفَضْلِ ، رَوَى عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، مات فِي خِلافةِ عَمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ .

وأما الأعرج ، فهو عبدُ الرحمنِ بِنُ هُرْمُزَ ، كان صاحبَ قرآنٍ وحديثٍ ، قرأ عليه نافعُ القارئِ ، وكان ثقةً مأموناً .

قال مُصْعَبُ بِنُ عَبْدِ اللَّهِ : عبدُ الرحمنِ بِنُ هُرْمُزَ الأَعْرَجُ ، مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ رِبِيعَةَ بْنِ الحَارِثِ بْنِ عَبْدِ المَطْلَبِ ، يكنى أبا داودَ ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ شَهَابٍ ، وَأَبُو الزُّنَادِ ، وَيَحْيَى بِنُ سَعِيدٍ ، وَغَيْرُهُمْ ، تُوفِّيَ بِالإِسْكَانْدَرِيَّةِ سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ <sup>(٢)</sup> .

وقال المدائني : مات أبو داودَ عبدُ الرحمنِ الأَعْرَجُ مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ رِبِيعَةَ بِالإِسْكَانْدَرِيَّةِ سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ <sup>(٣)</sup> .

والقبس ، وبهذا أدخل مالك : إلى شَطْرِ اللَّيْلِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الغَافِلِينَ <sup>(٤)</sup> . لأنه أخذ وجهي التَّحْدِيدِ . والحِكْمَةُ فِي أَنْ يُجْعَلَ مَوْقُوفًا عَلَى التَّخْمِينِ ؛ أَنْ الظَّلُّ بِالنَّهَارِ عِلْمٌ مُعَايَنَةٌ ، فَعَلَّقَ النَّظَرَ بِهَا ، وَلَيْسَ بِاللَّيْلِ عِلْمٌ مُعَايَنَةٌ - وَ <sup>(٥)</sup> : ﴿لَا يَكْفُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة : ٢٨٦] - فَوَكَّلُوا إِلَى التَّقْدِيرِ وَعْذِرُوا فِي التَّقْصِيرِ .

(١ - ١) زيادة من : م . وينظر التاريخ الكبير ١٢٤/٢ ، والجرح والتعديل ٤٢٣/٢ ، وتهذيب الكمال ٧٤/٤ .

(٢) تاريخ ابن عساكر ٢٥/٣٦ .

(٣) تاريخ ابن عساكر ٣٢/٣٦ .

(٤) سيأتي في الموطأ (٧) .

(٥) سقط من : م .

وأما أبو هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، فمذكورٌ في كتابنا في « الصحابة »<sup>(١)</sup> بما  
يَجِبُ أَنْ يُذَكَرَ بِهِ . وبالله التوفيقُ .

وقد قيل : إنَّ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَعَ هَؤُلَاءِ  
كُلِّهِمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وحدَّثني خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قال : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّيْلَمِيُّ<sup>(٢)</sup> ،  
قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدِ الْجَوْهَرِيِّ ، قال : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ،  
قال : حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ الصَّنَعَانِيُّ ، عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عن الْأَعْرَجِ وَبُشَيْرِ بْنِ  
سَعِيدٍ وَأَبِي صَالِحٍ ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً  
من صَلَاةِ الصَّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلَمْ تَقْتَهُ ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً من صَلَاةِ  
العَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَلَمْ تَقْتَهُ »<sup>(٣)</sup> .

قال أبو عمرو : الإدراكُ في هذا الحديثِ إدراكُ الوقتِ ، لا أنَّ رَكْعَةً من  
الصَّلَاةِ مَنْ أَدْرَكَهَا<sup>(٤)</sup> ذلك الوقتُ أَجزأته من تمامِ صَلَاتِهِ . وهذا إجماعٌ من  
المسلمين ، لا يَخْتَلِفُونَ في أنَّ هَذَا المصلِّيَ فَرَضَ عَلَيْهِ وَاجِبٌ أَنْ يَأْتِيَ بِتَمَامِ صَلَاةِ  
الصَّبْحِ وَتَمَامِ صَلَاةِ العَصْرِ ، فَأَغْنَى ذَلِكَ عَنِ الإِكْتَارِ ، وبأنْ بِذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ :

(١) الاستيعاب ٤/ ١٧٦٨ - ١٧٧٢ .

(٢) في ك ١ : « الدليلي » ، وفي س ، م : « الدليلي » . وينظر الأنساب ٢/ ٥٢٣ ، ٥٢٤ .

(٣) أخرجه أبو عوانة (١٠٥٦) من طريق حفص بن ميسرة به مختصراً ، وأخرجه الطيالسي

(٢٥٠٣) ، وابن حبان (١٤٨٤) من طريق زيد بن أسلم به .

(٤) بعده في م : « من » .

« فقد أدرك الصلاة » . يريدُ : فقد أدرك وقت الصلاة ، إلا أن ثم أدلة تدلُّ على أن الوقت المختار في هاتين الصلاتين غير ذلك الوقت . منها قوله ﷺ في حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي : « وأخير وقت العصر ما لم تصفر الشمس »<sup>(١)</sup> .  
يعنى آخر الوقت المختار ؛ لثلاثا تتعارض الأحاديث .

ومثل ذلك حديث العلاء عن أنس مرفوعاً : « تلك صلاة المنافقين ؛ يجلس أحدُهم حتى إذا اصفرَّت الشمس وكانت بين قزني الشيطان ، قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً »<sup>(٢)</sup> .

وهذا التغليظ على من ترك اختيار رسول الله ﷺ لأُمَّته في الوقت ، ورغب عن ذلك ، ولم يكن له عُذرٌ مقبولٌ .

والآثارُ في تعجيل العصر كثيرةٌ جداً ، ومعناها كلها ما ذكرناه ، وبهذا كتب عمر بن الخطاب إلى عُمَّالِه : أن صلُّوا العصرَ والشمسُ بيضاءَ نقيَّةً ، قبل أن تدخلها صُفرةٌ<sup>(٣)</sup> .

هذا كله على الاختيار ؛ بدليل حديث أبي هريرة المذكور في هذا الباب .  
حدَّثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدَّثنا عبد الحميد بن أحمد ، قال : حدَّثنا الحَضِرُ ، قال : حدَّثنا الأثرمُ ، قال : قيل لأحمد بن حنبل : قوله ﷺ : « من أدرك

(١) تقدم تخريجه ص ٧٦ .

(٢) سيأتي في الموطأ (٥١٦) .

(٣) سيأتي في الموطأ (٦) .

ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس» . فقال : هذا على الفوات ، ليس على أن  
يترك العصر إلى هذا الوقت . وذكر حديث قتادة ، عن أبي أيوب ، عن عبد الله  
ابن عمرو ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ووقت العصر ما لم تصفر  
الشمس »<sup>(١)</sup> . فالأوقات<sup>(٢)</sup> في ترتيب السنن ، والله أعلم ، وقتان في الحضر ؛  
وقت رفاهية وسعة ، ووقت عُذر وضرورة . يبين لك ذلك ما ذكرنا من  
الآثار ، و« تزيد لك في<sup>(٣)</sup> ذلك بياناً أقاويل فقهاء أئمة الأمصار ، فنذكر ههنا  
أقاويلهم في وقت الصبح والعصر ؛ إذ لم يتضمن حديث هذا الباب ذكر غيرهما  
من الصلوات ، ونذكر في باب ابن شهاب ، عن عروة ، جُملة مواقيت الصلاة ،  
ونبسط ذلك ونمهدُه هنالك<sup>(٤)</sup> إن شاء الله .

أجمع العلماء على أن أول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر الثاني إذا تبيّن  
طلوعه ؛ وهو البياض المنتشر من أفق المشرق ، والذي لا ظلمة بعده .

وقد ذكرنا أسماء الفجر في اللغة ، وشواهد الشعر على ذلك ، والمعنى فيه  
عند الفقهاء ، في أول حديث من مراسيل عطاء<sup>(٥)</sup> ، ومن باب يزيد أيضاً<sup>(٦)</sup> ،  
والحمد لله .

(١) تقدم تخريجه ص ٧٦ .

(٢) في س : « فكان الأوقات » .

(٣ - ٣) في س : « يزيدك » ، وفي م : « يزيد لك في » .

(٤) تقدم ص ٦٣ وما بعدها .

(٥) تقدم ص ٩٩ ، ١٠١ .

(٦) سيأتي في الموطأ (٨) .

واختلفوا في آخِرِ وقتِها ؛ فذكر ابنُ وهبٍ ، عن مالكٍ ، قال : وقتُ الصبحِ  
مِنَ حينِ يَطْلُعُ الفجرُ إلى طُلُوعِ الشمسِ .

وقال ابنُ القاسمِ ، عن مالكٍ : وقتُ الصبحِ الإغلاسُ والتُّجُومُ باديةً  
مشتبِكةً ، وآخِرُ وقتِها إذا أسْفَرَ .

قال أبو عمرَ : هذا عندنا على الوقتِ المختارِ ؛ لأن مالكا لم يَحْتَلِفْ قولُه  
فيمن أدركَ ركعةً منها قبلَ طُلُوعِ الشمسِ ، ممن له عُذْرٌ في سقوطِ الصلاة<sup>١</sup> عنه  
بِخروجِ<sup>٢</sup> الوقتِ ، مثل الحائضِ تَطَهَّرُ وَمَنْ جَزَى مَجْرَاهَا ، أَنَّ تِلْكَ الصَّلَاةَ واجبةٌ  
عليها بإدراكِ مقدارِ ركعةٍ من وقتِها ، وإن صَلَّتِ الركعةَ الثانيةَ مع الطُّلُوعِ أو  
بعده .

وقال الثوريُّ : آخِرُ وقتِها ما لم تَطْلُعِ الشمسُ ، وكانوا يستحبُّون أن يُسْفِرُوا  
بها . ومثل قولِ الثوريِّ قال أبو حنيفةٌ وأصحابُه .

وكذلك قال الشافعيُّ : آخِرُ وقتِها طُلُوعُ الشمسِ . إلا أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ التَّغْلِيْسَ  
بها ، ولا تَقُوتُ عندهُ حتى تَطْلُعَ الشمسُ قبلَ أَنْ يُصَلِّيَ منها ركعةً بسجودِتيها ،  
فَمَنْ لم يُكْمِلْ منها ركعةً بسجودِتيها قبلَ طُلُوعِ الشمسِ فقد فاتته .

وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ مثلَ قولِ الشافعيِّ سِوَاءَ ، قال : وقتُ الصبحِ مِنَ طُلُوعِ  
الفجرِ إلى أَنْ تَطْلُعَ الشمسُ ، وَمَنْ أدركَ منها ركعةً قبلَ طُلُوعِ الشمسِ فقد  
أدركَها مع الضرورةِ . وهذا كقولِ الشافعيِّ سِوَاءَ .

ولا خلاف بين العلماء في ذلك ، إلا<sup>(١)</sup> من جعل آخر وقتها إذراك ركعة منها قبل طلوع الشمس لضرورة وغير ضرورة . وهو قول داود وإسحاق . وأما سائر العلماء فجعلوا هذا وقتاً لأصحاب العذر والضرورات . ومن ذهب إلى هذا ؛ مالك ، والشافعي ، والأوزاعي ، وأحمد بن حنبل .

واختلفوا في أول وقت العصر وآخره ؛ فقال مالك : أول وقت العصر إذا كان الظل قامة بعد القدر الذي زالت عنه<sup>(٢)</sup> الشمس . ويستحب لمساجد الجماعات أن يؤخروا ذلك قليلاً . قال : وآخر وقتها أن يكون ظل كل شيء مثليه .

هذه حكاية ابن عبد الحكم وابن القاسم عنه ، وهذا عندنا على وقت الاختيار ؛ لأنه<sup>(٣)</sup> لا خلاف<sup>(٤)</sup> عندنا في<sup>(٥)</sup> مُدْرِكِ ركعة منها قبل الغروب ممن كانت الصلاة لا تجب عليه لو خرج وقتها بحالة<sup>(٦)</sup> ، كالمعمى عليه عنده والحائض ومن كان مثلهما ، تجب عليه صلاة العصر فَوْضًا يَأْذُرُكَ مقدار ركعة منها قبل غروب الشمس ، فدل ذلك على أن وقتها عنده إلى غروب الشمس . وكذلك ذكر ابن وهب<sup>(٧)</sup> أيضًا عن مالك : وقت الظهر والعصر إلى غروب

(١) بعده في س ، م : « أن منهم » .

(٢) في س : « عليه » .

(٣) بعده في م : « قد روى عنه أن » .

(٤ - ٤) في س : « عنه أن » .

(٥) بعده في س : « مقدار » .

(٦) في م : « الحالة » .

(٧) بعده في س : « عن مالك قال آخر وقتها غروب الشمس وقد قال ابن وهب » .

الشمس . وهذا عندنا أيضًا على أصحاب الضرورات ؛ لأن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين في السفر في وقت إحداهما لضرورة السفر ، فكل ضرورة وعذر فكذاك .

وسند كروجه الجمع بين الصلاتين في السفر والمطر في باب أبي الزبير إن شاء الله<sup>(١)</sup> .

وقد قال الأوزاعي : إن ركع ركعة من العصر قبل غروب الشمس وركعة بعد غروبها فقد أدركها . والصبح عنده كذلك . و<sup>(٢)</sup> قال الثوري : أول وقت العصر إذا كان ظلك مثلك ، <sup>(٣)</sup> إلى أن يكون ظلك مثلك<sup>(٤)</sup> ، وإن أخرتها ما لم تَصْفَرُ<sup>(٥)</sup> الشمس أجزأك .

وقال الشافعي : أول وقتها في الصيف إذا جاوز ظل كل شيء مثله بشيء ما كان ، ومن أخر العصر حتى يجاوز ظل كل شيء مثليه في الصيف ، أو قدر ذلك في الشتاء ، فقد فاته وقت الاختيار ، ولا يجوز أن يقال : قد فاته وقت العصر مطلقًا . كما جاز على الذي أخر الظهر إلى أن جاوز ظل كل شيء مثله . قال : وإنما قلت ذلك لحديث أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها » .

(١) سيأتي في شرح الحديثين (٣٢٨ ، ٣٣٠) من الموطأ .

(٢) سقط من : ك ١ .

(٣ - ٤) سقط من : م .

(٥) في م : (تغير) .

قال أبو عمر: قول الشافعي هل هنا في وقت الظهر ينفي الاشتراك بينها وبين العصر في ظاهر كلامه، وهو شيء ينتفضه ما بنى عليه مذهبه في الحائض تطهر، والمعنى عليه يفيق، والكافر يسلم، والصبي يحتلم؛ لأنه يوجب على كل واحد منهم إذا أدرك ركعة واحدة قبل الغروب أن يصلّي الظهر والعصر جميعاً. وفي بعض أقاويله: إذا أدرك أحد هؤلاء مقدار تكبيرة واحدة قبل الغروب، لزمه الظهر والعصر جميعاً. فكيف يشوع لمن هذا مذهبه أن يقول: إن الظهر يفوت فواتاً صحيحاً بمجاوزة ظل كل شيء مثله أكثر من فوات العصر بمجاوزة ظل كل شيء مثليه؟ وأما قوله في وقت العصر: إذا جاوز ظل كل شيء مثليه فقد جاز وقت الاختيار. فهذا أيضاً فيه شيء؛ لأنه هو وغيره من العلماء يقولون: من صلى العصر والشمس بيضاء نقيّة فقد صلاها في وقتها المختار. لا أعلمهم يختلفون في ذلك. فقف على ما وصفت لك، يين لك بذلك سعة الوقت المختار أيضاً. وبالله التوفيق.

وقال أبو ثور: أول وقتها إذا صار ظل كل شيء مثله بعد الزوال، وزاد على الظل زيادة تبيّن إلى أن تصفر الشمس. وهو قول داود.

قال أبو عمر: أمّا قول الشافعي وأبي ثور: إن وقت العصر لا يدخل حتى يزيد الظل على القامة زيادة تظهر. فمخالف لحديث إمامة جبريل عليه السلام؛ لأن حديث إمامة جبريل<sup>(1)</sup> يقتضي أن يكون آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر بلا فصل، ولكنه مأخوذ من حديث أبي قتادة، عن النبي ﷺ أنه قال:

« إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الْأُخْرَى »<sup>(١)</sup> .

وقد بينا اختلاف العلماء في هذا المعنى ، وذكّرنا عللاً أقاويلهم فيه ، في باب ابن شهاب ، عن عروة ، من هذا الكتاب<sup>(٢)</sup> .

وقال أحمد بن حنبل في هذه المسألة مثل قول الشافعي أيضاً ، قال : وإذا زاد ظلُّ كلِّ شيءٍ<sup>(٣)</sup> على مثله شيئاً وجبت العصر ، فإذا صار ظلُّ كلِّ شيءٍ<sup>(٣)</sup> مثليه خرج وقت الاختيار ، ومن أدرك منها ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها . قال : وهذا مع الضرورة . هذه حكاية الخريقي عنه .

وأما الأثرم فقال : سمعتُ أبا عبد الله يقول : آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر . قال لي ذلك غير مرّة ، وسمعتُه يقول : آخر وقت العصر تغيب الشمس . قيل له : ولا تقول بالمثل والمثلين ؟ قال : لا ، هذا أكثر عندي .

وقال أبو حنيفة : لا يدخل وقت العصر حتى يصير ظلُّ كلِّ شيءٍ مثليه . فخالف الآثار وجماعة العلماء في ذلك ، وجعل وقت الظهر إلى أن يصير ظلُّ كلِّ شيءٍ مثله<sup>(٤)</sup> ، وجعل بينهما واسطة ليست منهما ، وهذا لم يقله أحد . هذه رواية أبي يوسف عنه .

(١) تقدم تخريجه ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) ينظر ما تقدم ص ٦٧ - ٧٣ .

(٣ - ٣) سقط من : ك ، م .

(٤) في س : « مثليه » .

وللحسين<sup>(١)</sup> بن زياد اللؤلؤي أن الظل إذا صار مثله خرج وقت الظهر، وإذا خرج تلاته وقت العصر إلى غروب الشمس.

وقال أبو يوسف ومحمد وزفر<sup>(٢)</sup>: آخِرُ وقتِ الظهرِ أن يَصِيرَ<sup>(٣)</sup> ظلُّ كلِّ شيءٍ مثله، وهو أوَّلُ وقتِ العصرِ إلى أن تتغيَّرَ الشمسُ.

وقال إسحاق بن راهويه: آخِرُ وقتِ العصرِ أن يُدْرِكَ المصليُّ منها ركعةً قبلَ الغروبِ. وهو قولُ داودَ، لكلِّ الناسِ<sup>(٤)</sup>؛ معذورٍ وغيرِ معذورٍ، والأفضلُ عندهما أوَّلُ الوقتِ.

قال أبو عمر: فقد بان بما ذكرنا من أقاويل أئمة فقهاء الأمصار، وما رَوَيْنَا من الآثارِ في هذا البابِ، أن<sup>(٥)</sup> الوقتَ منه مختارٌ في الحَضَرِ للسَّعةِ والرِّفاهيةِ، ومنه وقتٌ ضرورةً وعُدْرٍ، ولا يَلْحَقُ الإثمُ واللُّؤمُ حتى يَخْرُجَ الوقتُ كُلُّهُ. واللَّهُ أعلمُ.

(١ - ١) في س: «وروى الحسن»، وفي م: «وللحسين». وهو الحسن بن زياد اللؤلؤي أبو علي الأنصاري مولاهم الكوفي، صاحب أبي حنيفة، نزل بغداد وصنف وتصدر للفقهاء، كان أحد الأذكياء البارعين في الرأي، ولي القضاء بعد حفص بن غياث ثم عزل نفسه، توفي سنة أربع ومائتين. سير أعلام النبلاء ٥٤٣/٩، الجواهر المضية ٥٦/٢.

(٢) زفر بن الهذيل أبو الهذيل الغبري، تفقه بأبي حنيفة، وهو أكبر تلامذته، وكان ممن جمع بين العلم والعمل، وكان يلزم الحديث ويتقنه، توفي سنة ثمان وخمسين ومائة. سير أعلام النبلاء ٣٧/٨، والجواهر المضية ٢٠٧/٢.

(٣) في س: «يكون».

(٤) زيادة من: م.

(٥) بعده في م: «أول».

وقد أفادنا قوله ﷺ: « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّبْحَ ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ » . معانِي وَوُجُوهاً ؛ مِنْهَا أَنَّ الْمُدْرِكَ لِرَكْعَةٍ مِنَ الصَّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، أَوْ لِرَكْعَةٍ مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ غُرُوبِهَا ، كَالْمُدْرِكَ لَوَقْتِ الصَّبْحِ وَلَوَقْتِ الْعَصْرِ الْوَقْتِ الَّذِي لَا<sup>(١)</sup> يَأْتُمُّ بِالتَّأخِيرِ إِلَيْهِ ، كَأَنَّهُ قَدْ أَدْرَكَ الْوَقْتِ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَهَذَا لِمَنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ مِنْ نَسْيَانٍ أَوْ ضَرُورَةٍ ، عَلَى مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ .

ومنها جوازُ صلاةٍ مَنْ صَلَّى ذَلِكَ الْوَقْتِ فَوَضَّهَ ، مِمَّنْ نَامَ عَنِ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا ؛ لِأَنَّهُ الْمُرَادُ بِالْخَطَابِ الْمَذْكُورِ ، وَالْمَأْمُورُ بِالْبِدَارِ إِلَى إِدْرَاكِ بَقِيَّةِ الْوَقْتِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْخَطَابِ بِالْمَعْنَى ، فَإِنَّ هَذَا هُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ فِيهِ بِالنَّصِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ومنها أنه أفادنا في مُحْكَمٍ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْكُفْرِ ، أَوْ بَلَغَ مِنَ الصَّبِيانِ ، أَوْ طَهَّرَ مِنَ الْحَيْضِ ، فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، أَنَّهُ كَمَنْ أَدْرَكَ الْوَقْتِ بِكَمَالِهِ فِي وَجُوبِ صَلَاةٍ ذَلِكَ الْوَقْتِ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> ، وَتَلَزَّمَهُ تِلْكَ الصَّلَاةُ بِكَمَالِهَا ، كَمَا لَوْ أَدْرَكَ وَقْتَهَا مِنْ أَوَّلِهِ فَفَرَّطَ فِيهَا .

وكذلك مُحْكَمُ الْمَسَافِرِ يَقْدِمُ الْحَضَرَ ، وَحُكْمُ الْحَضَرِيِّ يَخْرُجُ مَسَافِرًا فِي بَقِيَّةِ مِنَ الْوَقْتِ ، أَوْ بَعْدَ دَخُولِ الْوَقْتِ ، وَحُكْمُ الْمُعْتَمَى عَلَيْهِ يُنْفِقُ .

وهذا الْحَدِيثُ أَضَلُّ هَذَا الْبَابِ كُلَّهُ ، فِقِفْ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنَّ الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا

هل هنا ؛ فذهب مالك وأصحابه إلى ظاهر هذا الحديث ، فقالوا : من خرج مسافراً وقد بقي عليه من النهار مقدار ركعة بعد أن جاوز بيوت مضره أو قريته ، صلى العصر ركعتين ، ولو خرج وقد بقي عليه مقدار ثلاث ركعات ، ولم يكن صلى الظهر والعصر ، صلاهما جميعاً مقصورتين . وهذا عنده حكم المغرب والعشاء ، يُراعى منهما مقدار ركعة من كل واحدة منهما ، على أصليه فيمن سافر وقد بقي عليه مقدار ركعة ، أنه يقصُر تلك الصلاة ، ولو قدم في ذلك الوقت من سفره أتم .

وقال أبو حنيفة وأصحابه ، والثوري ، والأوزاعي : إذا خرج من مضره قبل خروج الوقت صلى ركعتين ، وإن قدم قبل خروج الوقت أتم . وهذا قول مالك .

وقال زُفَرٌ : إن جاوز بيوت القرية والمضر ، ولم يتق من الوقت إلا ركعة ، فإنه مُفَرِّطٌ ، وعليه أن يصلي العصر أربعاً ، وإن قدم من سفره ودخل مضره ، ولم يتق من الوقت إلا ركعة ، أتم الصلاة ، «أخذ له في ذلك بالثقة»<sup>(١)</sup> .

وقال الحسن بن حنيفة ، والليث ، والشافعي : إذا خرج بعد دخول الوقت أتم ، وكذلك إن قدم المسافر قبل خروج الوقت أتم . وستأتي زيادة في هذا المعنى عن الشافعي والليث ومن تابعهما في آخر هذا الباب .

وأما اختلاف الفقهاء في صلاة الحائض والمُعْتَمِي عليه ومن جرى مجراهما ؛ فقال مالك : إذا طهرت المرأة قبل الغروب ، فإن كان بقي عليها من النهار قدر<sup>(٢)</sup> ما تُصَلِّي خَمْسَ رَكَعَاتٍ ، صَلَّت الظهر والعصر ، وإن لم يكن بقي من النهار ما

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) سقط من : م .

تُصَلِّي فِيهِ <sup>(١)</sup> خَمْسَ رَكَعَاتٍ ، صَلَّى الْعَصْرَ ، وَإِذَا طَهَّرْتُ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَكَانَ مَا بَقِيَ عَلَيْهَا مِنَ اللَّيْلِ قَدَرًا مَا تُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، ثَلَاثًا لِلْمَغْرِبِ وَرَكَعَةً مِنَ الْعِشَاءِ ، صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهَا إِلَّا مَا تُصَلِّي فِيهِ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ، صَلَّى الْعِشَاءَ . ذَكَرَهُ أَشْهَبُ ، وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ ، وَابْنُ الْقَاسِمِ ، وَابْنُ وَهَبٍ ، عَنْ مَالِكٍ .

قَالَ أَشْهَبُ : وَسِئِلَ مَالِكٌ عَنِ النَّصْرَانِيِّ يُسَلِّمُ ، وَالْمُعْتَمَى عَلَيْهِ يُفِيقُ ، أَهْمَا مِثْلَ الْحَائِضِ تَطَهَّرُ؟ قَالَ : نَعَمْ ، يَقْضِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا لَمْ يَقْتِ وَقْتَهُ ، وَمَا فَاتَ وَقْتَهُ لَمْ يَقْضِهِ .

وَقَالَ ابْنُ وَهَبٍ : سَأَلْتُ مَالِكًا عَنِ الْمَرْأَةِ تَنْسَى أَوْ تَغْفُلُ عَنِ صَلَاةِ الظُّهْرِ ، فَلَا تُصَلِّيُهَا حَتَّى تَغْشَاهَا الْحَيْضَةُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ؟ فَقَالَ مَالِكٌ : لَا أَرَى عَلَيْهَا قِضَاءً ، إِلَّا أَنْ تَحِيضَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، <sup>(٢)</sup> فَإِنْ حَاضَتْ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ <sup>(٣)</sup> ، وَلَمْ تَكُنْ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ، رَأَيْتُ عَلَيْهَا الْقِضَاءَ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا طَهَّرْتَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَاسْتَعَلَّتْ بِالْعُغْلِ ، فَلَمْ تَنْزَلْ مَجْتَهِدَةً حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، لَا أَرَى أَنْ تُصَلِّيَ شَيْئًا مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ . وَقَالَ فِي <sup>(٤)</sup> الْمَرْأَةِ الطَّاهِرِ تَنْسَى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ حَتَّى تَضْفَرَّ الشَّمْسُ ثُمَّ تَحِيضُ : فَلَيْسَ عَلَيْهَا قِضَاؤُهُمَا ، فَإِنْ لَمْ تَحِيضْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ فَعَلَيْهَا الْقِضَاءُ ، نَاسِيَةً كَانَتْ أَوْ مَتَعَمِّدَةً . قَالَ

(١) سقط من : م .

(٢ - ٣) سقط من : ك ، م .

(٣) سقط من : ك ، م .

مالك: إذا رأت الطُّهُرَ قَبْلَ<sup>(١)</sup> الغروبِ ، فأَرَى أَنْ تَغْتَسِلَ ، فَإِنْ فَرَعَتْ مِنْ غُسْلِهَا قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا أَدْرَكَتْ قَدْرُ<sup>(٢)</sup> مَا تُصَلِّي الظُّهْرَ وَرُكْعَةً مِنَ العَصْرِ ، فَلتُصَلِّ الظُّهْرَ والعَصْرَ ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا قَدْرُ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ ، صَلَّيتِ العَصْرَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ إِلَّا قَدْرُ رُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَلتُصَلِّ تِلْكَ الرُّكْعَةَ ، ثُمَّ تَقْضِي مَا بَقِيَ مِنْ تِلْكَ الصَّلَاةِ . وَقَالَ مَالِكٌ : مَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ فَلَمْ يُفِقْ حَتَّى ذَهَبَ وَقْتُهَا ، ظَهَرَآ كَانَتْ أَوْ عَصَرَآ - قَالَ : وَالظُّهْرُ وَالعَصْرُ وَقْتُهِمَا فِي هَذَا إِلَى مَغِيبِ الشَّمْسِ ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ . قَالَ : وَكَذَلِكَ الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ ، وَقْتُهِمَا اللَّيْلُ كُلُّهُ .

وقول الليث في الحائض والمغمى عليه كقول مالك هذا سواء .

وقال الأوزاعي وقد سئل عن الحائض تُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ تَحِيضُ ، وَكَيْفَ وَإِنْ كَانَتْ أَخَّرَتِ الصَّلَاةَ ؟ فَقَالَ : إِنْ أَدْرَكَهَا الْحَيْضُ فِي صَلَاةٍ انصَرَفَتْ عَنْهَا ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ كَانَتْ أَخَّرَتِ الصَّلَاةَ<sup>(٣)</sup> حَتَّى جَازَ الْوَقْتُ ثُمَّ حَاضَتْ فَعَلَيْهَا قِضَاؤُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ أَخَّرَتِ الصَّلَاةَ<sup>(٤)</sup> وَلَمْ يَذْهَبِ الْوَقْتُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا . قَالَ : وَإِذَا طَهَّرَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ الْعَصْرِ فَأَخَذَتْ فِي غُسْلِهَا ، فَلَمْ تَفْرُغْ مِنْهُ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا . ذَكَرَهُ الْوَلِيدُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ .

وقال الشافعي: إذا طهَّرتِ المرأة قبل مغيبِ الشمسِ برُكْعَةٍ ، أعادتِ الظُّهْرَ

(١) في ك ١ ، م : «عند» .

(٢) سقط من : ك ١ ، م .

(٣ - ٤) سقط من : ك ١ ، م .

والعصر، وكذلك إن طَهَّرَتْ قَبْلَ الْفَجْرِ بِرُكْعَةٍ، أَعَادَتِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ. وَاجْتَنَحَ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ». وَبِجَمْعِهِ ﷺ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي أَشْفَارِهِ وَبِعَرَفَةِ وَبِالْمَزْدَلِفَةِ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا. يَعْنِي صَلَاتِي اللَّيْلِ وَصَلَاتِي النَّهَارِ؛ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ.

وهذا القول للشافعي في هذه المسألة أشهر أقاويله عند أصحابه فيها وأصحها عندهم، وهو الذي لم يذكُر البُويطي<sup>(١)</sup> غيره، وللشافعي في هذه المسألة قولان آخران؛ أحدهما، مثل قول مالك سواء؛ في مراعاة قدر خمس ركعات للظهر والعصر، وما دون ذلك<sup>(٢)</sup> إلى ركعة للعصر، ومقدار أربع ركعات للمغرب والعشاء، وما دون ذلك للعشاء، وآخر الوقت عنده في هذا القول لآخر الصلاتين. والقول الآخر، قاله في الكتاب المصري؛ قال في المغنى عليه: إنه إذا أفاق وقد بقي عليه من النهار قدر ما يكبر فيه تكبيرة الإحرام، أعاد الظهر والعصر، ولم يُعِدْ ما قبلهما؛ لا صباحًا ولا مغربًا ولا

(١) سقط من: ك، ١، م.

(٢) يوسف بن يحيى أبو يعقوب المصري البويطي، صاحب الشافعي، لازمه مدة وتخرج به، وكان الشافعي يعتمد في الفتيا ويحيل عليه، له «المختصر» المشهور اختصره من كلام الشافعي، وقد جلس مكان الشافعي، مات في قيده مسجونًا بالعراق سنة إحدى وثلاثين ومائتين. سير أعلام النبلاء ٥٨/١٢، وطبقات الشافعية الكبرى ١٦٢/٢.

(٣) سقط من: ك، ١، م.

عشاء. قال: وإذا أفاق وقد بقي عليه من الليل قبل أن يطلع الفجر قدر تكبيرة واحدة، قضى المغرب والعشاء، وإذا أفاق قبل طلوع الشمس بقدر تكبيرة قضى الصبح وإذا طلعت الشمس قبل أن يفريق لم يقضها. قال: وكذلك الحائض والرجل يسلم. وقال فيمن جنّ بأمر لا يكون به عاصياً فذهب عقله، لا قضاء عليه، ومن كان زوال عقله بما يكون به عاصياً، قضى كل صلاة فاتته في حال زوال عقله، وذلك مثل السكران وشارب السم والسكران عامداً لإذهاب عقله.

قال أبو عمر: قوله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصبح». أو: «من العصر». على ما في هذا الحديث، يقتضى فساد قول من قال: من أدرك تكبيرة؛ لأن دليل الخطاب في ذلك أنه من لم يدرك من الوقت مقدار ركعة فقد فاتته، ومن فاتته الوقت بغدير يشقط عنه فيه الصلاة، كالحائض وشبهها، فلا شيء عليه. والله أعلم.

وما احتج به بعض أصحاب الشافعي بهذه القولة، حيث قالوا: إنما أراد رسول الله ﷺ بذكر الركعة البعض من الصلاة؛ لأنه قد روى عنه: «من أدرك ركعتين من العصر»<sup>(١)</sup>. فأشار إلى بعض الصلاة مرةً بركعة ومرةً بركعتين، والتكبير في حكم الركعة؛ لأنه<sup>(٢)</sup> بعض الصلاة، فمن أدركها فكأنه أدرك ركعة

(١) أخرجه أحمد ١٦/١٤، ١٥، (٩٩١٨)، والنسائي (٥١٣)، وأبو عوانة (١١٠١)، والطحاوي في شرح المعاني ١/١٥٠، والطبراني في الأوسط (٨١٢٥) من حديث أبي هريرة مرفوعاً.  
(٢) في ك: «لأنها».

من الصلاة - فليس بشيء؛ لأنه يَنْتَقِضُ عليه أصله في الجمعة، ولم يَخْتَلِفْ قوله فيها أنه من لم يُدْرِكْ منها ركعةً تامةً فلم يُدْرِكْها، وهو ظاهرُ الخبر؛ لأنَّ قوله في جماعة أصحابه: من لم يُدْرِكْ من صلاة الجمعة ركعةً بسجديتها أتمها ظهرًا. هذا يقضى عليه، على سائر أقواله، وهو أصحها. والله أعلم.

وقال أبو حنيفة وأصحابه، وهو قول ابن عُليَّة<sup>(١)</sup>: من طهر من الحيض، أو بلغ من الصبيان، أو أسلم من الكفار، لم يكن عليه أن يُصَلِّيَ شيئًا مما فات وقته، وإنما يقضى ما أدرك وقته بمقدار ركعة فما زاد. وهم لا يقولون بالاشتراك في الأوقات؛ لا في صلاتي الليل، ولا في صلاتي النهار، ولا يرون لأحد الجمع بين الصلاتين، لا للمسافر، ولا للمريض، ولا للعدو من الأعداء، في وقت إحداهما، ولا يجوز ذلك عندهم في غير عرفة والمزدلفة.

وسأتي ذكر مذاهب العلماء في الجمع بين الصلاتين في باب أبي الزبير<sup>(٢)</sup> إن شاء الله تعالى.

وقول حماد بن أبي سليمان<sup>(٣)</sup> في هذه المسألة كقول أبي حنيفة. ذكر<sup>(٤)</sup>

(١) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم أبو بشر الأسدي مولاهم البصري الكوفي الأصل، العلامة الحافظ الثبت، قال شعبة: ابن عليّة ربحانة الفقهاء. توفي في ذي القعدة سنة ثلاث وتسعين ومائة. سير أعلام النبلاء ١٠٧/٩.

(٢) سيأتي في شرح الحديثين (٣٢٨، ٣٣٠) من الموطأ.

(٣) في ك: ١: سلمة. وهو حماد بن أبي سليمان أبو إسماعيل الكوفي، أصله من أصبهان، روى عن أنس بن مالك، وتفقه بإبراهيم النخعي، وهو أنبل أصحابه وأفقههم وأقيسهم وأبصرهم بالمنظرة والرأى، روى عنه تلميذه أبو حنيفة، مات سنة عشرين ومائة، وقيل: سنة تسع عشرة ومائة. سير أعلام النبلاء ٥/٢٣١.

(٤) في ك ١، م: ذكره.

.....  
 غُنْدَرٌ ، عن شعبة ، قال : سألت حمادًا عن المرأة تطهرُ في وقتِ العصرِ ، قال : التمهيد  
 تُصَلِّي العصرَ فقط .

وقال أبو حنيفة وأصحابه فيمن أغمى عليه خمس صلوات فأقل منها ثم  
 أفاق ، أنه يقضيها ، ومن أغمى عليه أكثر من ذلك ثم أفاق لم يقضه . وهذا قول  
 الثوري ، إلا أنه قال : أحب إلي أن يقضى .

وقال الحسن بن حنبل : إذا أغمى عليه خمس صلوات فما دونها ، قضى ذلك  
 كله إذا أفاق ، وإن أغمى عليه أيامًا ، قضى خمس صلوات فقط ، ينظر حين<sup>(١)</sup>  
 يُفِيقُ فيقضى ما يليه .

وقال زُفَرٌ في المغمى عليه يُفِيقُ ، والحائض تطهرُ ، والنصراني يُسَلِّمُ ،  
 والصبي يُحْتَلِمُ : إنه لا يجبُ على واحدٍ منهم قضاء صلاة إلا بأن يُدركوا من  
 وقتها مقدار الصلاة كلها بكمالها ، كما لا يجبُ عليه من الصيام إلا ما أدرك  
 وقته بكمالها .

قال أبو عمر : قوله ﷺ : « مَنْ أدرك ركعةً » . على ما في حديث هذا  
 الباب يُرَدُّ قول زُفَرٍ هذا . والله المستعان .

وقال أبو ثور في المغمى عليه : لا يقضى إلا صلاة وقته ، مثل أن يفيق نهارًا  
 قبل غروب الشمس ، فيقضى الظهر والعصر ، ولا يصلي الفجر ، وإن أفاق قبل  
 الفجر صلى المغرب والعشاء لا غير ، وإن أفاق بعد طلوع الفجر ، لم يجب عليه

من صلاة الليل شيء، فإن أفاق بعد طلوع الشمس، فليس عليه صلاة الصبح .  
وقال أحمد بن حنبل: إذا طهرت الحائض، أو أسلم الكافر، أو بلغ الصبي،  
قبل أن تغرب الشمس، صلوا الظهر والعصر، وإن كان ذلك قبل أن يطلع الفجر  
صلوا المغرب والعشاء .

(١) وأما قول أحمد بن حنبل في المغنى عليه، فإنه يجب عليه عنده أن  
يقضى الصلوات كلها التي كانت في إغمائه . وهو قول عبيد الله بن الحسن  
العنبري (٢) قاضي البصرة، لا فرق عندهما بين النائم وبين المغنى عليه في أن كل  
واحد منهما يقضى جميع ما فاته وقته وإن كثر . وهو قول عطاء بن أبي رباح .  
وروى ذلك عن عمار بن ياسر وعمران بن حصين (٣) .

وروى ابن رستم، عن محمد بن الحسن أن النائم إذا نام أكثر من يوم وليلة فلا  
قضاء عليه .

قال أبو عمر: لا أعلم أحدا قال هذا القول في النائم غير محمد بن الحسن،  
فإن صح هذا عنه فهو خلاف السنة؛ لأنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: « من  
نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » (٤) . وأجمعوا أنه من نام عن خمس

(١ - ١) في ك ١، م: « وقال أحمد بن حنبل أيضا » .

(٢) عبيد الله بن الحسن بن حصين بن أبي الحر العنبري البصري القاضي، من سادات أهل البصرة  
فقها وعلماء، ولى قضاء البصرة بعد سوار بن عبد الله، وكان ثقة محمودا عاقلا من الرجال، توفي  
في ذي القعدة سنة ثمان وستين ومائة . تهذيب الكمال ٢٣/١٩ .

(٣) سيأتي تخريجه ص ٢٣٢ .

(٤) سيأتي في الموطأ (٢٤ ، ٢٥) .

صلواتِ قضاها ، فكذلك في القياس ما زاد عليها . وأما قول من قال : يقضى التمهيد المغمى عليه إذا أغمى عليه خمس صلوات فدون ، ولا يقضى أكثر . فقول ضعيف لا وجه له في النظر ؛ لأنه تحكّم لا يجب امتثاله ، إلا لو كان قول من يجب التسليم له . وأصح ما في هذا الباب في المغمى عليه يُفِيَقُ ، أنه لا قضاء عليه لِمَا فَاتَهُ وَقْتُهُ . وبه قال ابن شهاب ، والحسن ، وابن سيرين ، وربيعة ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور . وهو مذهب عبد الله بن عمر<sup>(١)</sup> ؛ أغمى عليه فلم يقض شيئاً مما فات وقته . وهذا هو القياس عندى والله أعلم ؛ لأن الصلاة تجب للوقت ، فإذا فات الوقت لم تجب إلا بدليل لا تنازع فيه ، ومن لم يدرك من الوقت مقدار ركعة ، وفاته ذلك بقدر من الله ، فلا قضاء عليه . والأصول مختلفة في قضاء ما يجب من الأعمال في أوقات معينة إذا فاتت أوقاتها ؛ فمنها أن صوم رمضان في وقت بعينه ، فإذا منع المسلم من صيامه علة ، كان عليه أن يأتي بعدته من أيام آخر . ومنها أن أعمال الحج أوقات معينة ، فإذا فات وقتها لم تعمل في غيرها ؛ كالوقوف بعرفة وبمزدلفة ، وغير ذلك من أعمال الحج ، وكرمي الجمار في أيامها ، وكالضحايا في أيامها ، لا يعمل شيء من ذلك في غيرها ، قام دليل الإجماع على ذلك ، وقام الدليل من القرآن على ما ذكرنا في قضاء الصيام ، فلما احتملت الصلاة الوجهين جميعاً طلبنا الدليل على ذلك ، فوجدنا رسول الله ﷺ قد بين مراد الله منها فيمن نام أو نسي أنه يقضى ، ورأينا العاجز عن القيام في الصلاة أنه يسقط عنه ، وكذلك إن عجز عن الجلوس<sup>(٢)</sup> ونحوه<sup>(٣)</sup> حتى يؤم

(١) بعده في س : ( فيمن ) . وسيأتي الأثر في الموطأ (٢٣) .

(٢ - ٣) في م : ( وغيره ) .

إيماءً ، فإذا لم يقدر على الإيماء فهو المغمى <sup>(١)</sup> عليه ، ووجب سقوط ذلك عنه بخروج الوقت .

ودليل آخر من الإجماع ، وذلك أنهم أجمعوا على أن المجنون المطبق لا شيء عليه <sup>(٢)</sup> من صلاة ولا صيام ، إذا أفاق من جنونه وإطباقه ، فكان المغمى عليه أشبه به منه بالنائم ، إذ لا يجتدبه غير هذين الأصلين ، ووجدناه لا ينتبه إذا نُبّه ، فكان ذلك فرقاً بينه وبين النائم . وفرق آخر ، أن النوم لذة ونعمة ، والإغماء علة ومرض من الأمراض ، فحاله <sup>(٣)</sup> بحال من يُجسُّ أشبهه منه بحال النائم .

ولقول أحمد بن حنبل وعبيد الله بن الحسن وجوه في القياس أيضاً ، مع الاحتياط وأتباع رجلين من الصحابة .

وأما قول من قال : يقضى خمس صلوات ولا يقضى ما زاد . فقول لا بُرهان له به ، ولا وجه <sup>(٤)</sup> يجب التسليم له .

وقالت طائفة من العلماء ، منهم ابن علية ، وهو أحد أقوال الشافعي ، وهو المشهور عنه في «البويطي» وغيره : إذا طهرت الحائض في وقت صلاة وأخذت في غسلها ، فلم تفرغ حتى خرج وقت تلك الصلاة ، وجب عليها قضاء تلك الصلاة ؛ لأنها في وقتها غير حائض ، وليس فوت الوقت عن الرجل بمسقط عنه

(١) في س : « كالمغمى » .

(٢) بعده في م : « بخروج الوقت » .

(٣) في س : « فكان حاله » .

(٤) في س : « حجة » .

الصلاة إن اشتغل بوضوئه أو غُسله حتى فاته الوقت ، وكذلك الحائض إذا  
 طهرت ، لا تسقط عنها الصلاة من أجل غسلها ؛ لأن شغلها بالاعتسال لا يُضيغ  
 عنها ما لزمها من فرض الصلاة ، وإنما تسقط الصلاة عن الحائض ما  
 دامت حائضاً ، فإذا طهرت فهي كالجنب ، ولزمها صلاة وقتها التي<sup>(١)</sup>  
 طهرت فيه .

قال الشافعي : وكذلك المغمى عليه يُفريق ، والنصراني يُسلم ، قبل غروب  
 الشمس ، أو قبل طلوع الفجر ، أو قبل طلوع الشمس ، بركعة ، ثم اشتغل  
 بالوضوء حتى خرج الوقت . قال : ولا يقضى أحد من هؤلاء شيئاً من الصلوات  
 التي فات وقتها .

وقال الشافعي وابن عُليّة : لو أن امرأة حاضت في أول وقت الظهر بمقدار ما  
 يُمكنها فيه صلاة الظهر ، ولم تكن صلّت ، لزمها قضاء صلاة الظهر ؛ لأن الصلاة  
 تجب بأول الوقت ، وليس تسقط عنها ، لما كان لها من تأخير الصلاة إلى آخر  
 وقتها ، ما وجب عليها من الصلاة بأوله . قالوا : والدليل على أن الصلاة تجب  
 بأول الوقت أن مسافراً لو صلى في أول الوقت قبل أن يدخل المصّر ، ثم دخل  
 المصّر في وقته أجزأه . فإن حاضت وقد مضى من الوقت قدر ما لا يُمكنها فيه  
 الصلاة بتمامها ، لم يجب قضاؤها ؛ لأنه لم يأت عليها من الوقت ما يُمكنها فيه  
 الصلاة ، كما لو حاضت وهي في الصلاة في أول وقتها ، لم تكن عليها إعادتها ؛  
 لأن الله منعها أن تصلّي وهي حائض .

وقال بعض أصحاب الشافعي: لم يُجز أن يُجعل أول الوقت هلهنا كآخره ، فيلزمها بإدراك ركعة الصلاة كلها أو الصلاتان ؛ لأن البناء في آخر الوقت يتهيأ على الركعة ، ولا يتهيأ البناء في أول الوقت ؛ لأن تقديم ذلك قبل دخول الوقت لا يجوز .

وروى ابن وهب عن الليث ، في الرجل تزول عليه الشمس وهو يريد سفراً فلا يصلي حتى يخرج ، قال : يصلي صلاة المقيم ؛ لأن الوقت دخل عليه قبل الخروج ، ولو شاء أن يصلي صلى .

والكلام في تعليل هذه المسائل يطول ، وقد ذكرنا منه <sup>(١)</sup> أصول معانيه ، وما مداره عليه . والحمد لله .

وقال مالك ، وأبو حنيفة ، والأوزاعي ، وأصحابهم : لا شيء على المرأة إذا حاضت في بقية من الوقت . على ما قدمنا عنهم أن الحائض لا صلاة عليها ، وقد كانت مؤسعة لها في الوقت .

ومسائل هذا الباب تكثر جداً ، وهذه أصولها التي تُضبط بها . وأصل هذا الباب كله الحديث المذكور في أوله ، وبالله العون والتوفيق لا شريك له .

وأما الوجه الثالث من معاني حديث هذا الباب ، وهو جواز صلاة <sup>(٢)</sup> من صلى صلاة الصبح عند طلوع الشمس ، أو العصر عند غروب الشمس ، ممن

(١) في م : منها .

(٢) سقط من : ك ، م .

نام أو نسي، فإن العلماء اختلفوا في ذلك؛ فقال الكوفيون؛ أبو حنيفة وأصحابه: لا يقضى أحد صلاة عند طلوع الشمس، ولا عند قيام قائم الظهيرة، ولا عند غروب الشمس، غير عصر يومه خاصة، فإنه لا بأس أن يُصليها عند غروب الشمس من يومه؛ لأنه يخرج إلى وقت تجوز فيه الصلاة. قالوا: ولو دخل في صلاة الفجر فلم يكملها حتى طلعت عليه الشمس، بطلت عليه، واستقبلها بعد ارتفاع الشمس. ولو دخل في صلاة العصر فاصفرت الشمس، أتمها إذا كانت عصر يومه خاصة.

واحتجوا لما ذهبوا إليه في هذا الباب بحديث الصنابحي<sup>(١)</sup>، وحديث عمرو ابن عيسى<sup>(٢)</sup>، وحديث عقبة بن عامر<sup>(٣)</sup>، عن النبي ﷺ في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس، وعند غروبها، وعند استوائها. وجعلوا نهيه عن الصلاة في هذه الأوقات نهى عموم، كنهيه عن صيام يوم الفطر ويوم النحر؛ لأنه<sup>(٤)</sup> لا يجوز لأحد أن يقضى فيها فرضاً من صيام، ولا تطوع<sup>(٤)</sup> بصيامها، وهذا إجماع. قالوا: فكذلك نهيه عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها واستوائها، يقتضي صلاة النافلة والفريضة. ومنهم من زعم أن حديث هذا الباب منسوخ بأحاديث النهي عن الصلاة في تلك الأوقات. واحتجوا أيضاً بأن رسول الله ﷺ إذ نام عن الصلاة واستيقظ في حين طلوع الشمس، أجز الصلاة

(١) سيأتي في الموطأ (٥١٤).

(٢) سيأتي في شرح الحديث (٥١٤) من الموطأ.

(٣) زيادة من: م.

(٤) في م: «يتطوع».

حتى ارتفعت<sup>(١)</sup> . قالوا : وبهذا يتبين<sup>(٢)</sup> أن نهيّه عن الصلاة في تلك الأوقات ناسخٌ لحديث هذا الباب . فذكروا حديث الثوري ، عن سعيد بن إسحاق بن كعب بن عُجْرَةَ ، عن رجلٍ من ولد كعب بن عُجْرَةَ ، أنه نام عن الفجر حتى طلعت الشمس . قال : فقمْتُ أصلي ، فدعاني فأجلستني - أعنى كعب بن عُجْرَةَ - حتى ارتفعت الشمس وابيضت ، ثم قال : قم فصل<sup>(٤)</sup> . وحديث معمر والثوري ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، أن أبا بكرة أتاهم في بستانٍ لهم ، فنام عن العصر . قال : فرأينا<sup>(٥)</sup> أنه صلى ، ولم يكن صلى ، فقام فتوضأ ، ولم يصل حتى غابت الشمس<sup>(٦)</sup> .

قال أبو عمر : أما الخبر عن كعب بن عُجْرَةَ ، فلا تقوم به حجة ؛ لأنه عن رجلٍ مجهولٍ من ولده . وأما حديث أبي بكرة ، فهم يخالفونه في عصر يومه ، ويرون جواز ذلك . وقد أجمعوا أن السنة لا ينسخها إلا سنةٌ مثلها ، ولا تُنسخ سنة رسول الله ﷺ بقول غيره ؛ لأنه مأمورٌ باتباعه ، ومحظورٌ<sup>(٧)</sup> من مخالفته . وقال مالك ، والشافعي ، وأصحابهما ، والثوري ، والأوزاعي ، وداود ،

(١) سيأتي في الموطأ (٢٤ ، ٢٥) .

(٢) في ك ١ ، م : « تين » .

(٣ - ٣) في مصدر التخريج : « سعد بن » ، وفي نسخة منه : « سعيد بن أبي » . وينظر ما سيأتي في الموطأ (١٢٨٣) .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٢٢٥٠) عن الثوري به .

(٥) في ك ١ ، م : « فرأينا » .

(٦) أخرجه عبد الرزاق (٢٢٤٩) عن معمر والثوري به .

(٧) في ك ١ : « يحذر » ، وفي س : « حظر » .

والطبري: مَنْ نام عن صلاةٍ أو نسيها، أو فاتته بأى سببٍ كان، فيصَلُّها بعدَ الصبحِ، وبعدَ العصرِ، وعندَ الطلوعِ، وعندَ الاستواءِ، وعندَ الغروبِ، وفي كلِّ وقتٍ ذكَّرها فيه. وهو قولُ أكثرِ التابعين بالحجازِ واليمنِ والعراقِ.

وذكرَ عبدُ الرزاقِ<sup>(١)</sup>، عن الثوريِّ، عن مغيرةَ، عن إبراهيمَ، قال: صلَّها حينَ تذكُّرها، وإن كان ذلك في وقتٍ تُكرهُ فيه الصلاةُ.

وحجَّتهم قوله ﷺ: «من أدرك ركعةً من العصرِ قبلَ أن تغربَ الشمسُ فقد أدركَ العصرَ، ومن أدركَ ركعةً من الصبحِ قبلَ أن تطلَّعَ الشمسُ فقد أدركَ الصبحَ». فهذا الحديثُ يُبيحُ الصلاةَ في حينِ الطلوعِ والغروبِ لمن ذكرَ صلاةً بعدَ نسيانٍ أو غفلةٍ أو تفريطٍ. ويؤيِّدُ هذا الظاهرُ أيضاً قوله ﷺ: «من نام عن صلاةٍ أو نسيها، فليصلَّها إذا ذكرها»<sup>(٢)</sup>. ولم يخصَّ وقتاً من وقتٍ، فذلك على كلِّ<sup>(٣)</sup> وقتٍ لمن نام أو نسي.

حدَّثنا أحمدُ بنُ قاسمِ بنِ عبدِ الرحمنِ وعبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ، قالا: حدَّثنا قاسمُ بنُ أصبغَ، قال: حدَّثنا الحارثُ بنُ أبي أسامةَ، قال: حدَّثنا رُوخُ بنُ عبادةَ، قال: حدَّثنا سعيدُ بنُ أبي عروبةَ، عن قتادةَ، عن خِلاسِ، عن أبي رافعَ، عن أبي هريرةَ، أن النبيَّ ﷺ قال: «من صلَّى من الصبحِ ركعةً قبلَ أن تطلَّعَ

(١) عبد الرزاق (٢٢٤٨).

(٢) سيأتي في الموطأ (٢٤، ٢٥).

(٣) بعده في م: «حال».

الشمس وطلعت ، فليُصلِّ إليها أخرى» <sup>(١)</sup> . وهذا نصٌّ في إبطال قول أبي حنيفة ومن تابعه .

وحدَّثنا عبدُ الله بنُ محمد بنِ عبدِ المؤمن ، قال : حدَّثنا محمد بنُ بكر بنِ داسة ، قال : حدَّثنا أبو داود ، قال : حدَّثنا محمد بنُ كثير ، قال : حدَّثنا همام ، عن قتادة ، عن أنس بن مالك ، أن النبي ﷺ قال : « من نسي صلاة فليُصلِّها إذا ذكَّرها ، لا كفارة لها إلا ذلك » <sup>(٢)</sup> .

ولا وجه لقول من ادَّعى النسخ في هذا الباب ؛ لأن النسخ إنما يكون فيما يتعارض ويتضاد ، ولو جاز لقائل أن يقول : إن نهيته عن الصلاة في تلك الأوقات ناسخ لقوله : « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » . وناسخ لقوله : « من نام عن صلاة أو نسيها ، فليُصلِّها إذا ذكَّرها » . ولا يأتي على ذلك دليل لا معارض له - لجاز لقائل أن يقول : إن هذين الحديثين قد نسخا <sup>(٣)</sup> نهيته عن الصلاة في تلك الأوقات . وهذا لا يجوز لأحد أن يدعى النسخ فيما ثبت بالإجماع ، وبدليل لا معارض له ، فلهذا صحَّ قول من قال : إن النهي إنما

(١) أخرجه أحمد ٢٢٤/١٦ (١٠٣٣٩) ، والبيهقي ٣٧٩/١ من طريق روح به ، وأخرجه أحمد ١٥٠/١٢ ، ٢٢٤/١٦ ، ٢٢٥ ، (٧٢١٦) ، (١٠٣٣٩) ، والطحاوي في شرح المعاني ٣٩٩/١ من طريق سعيد به .

(٢) أبو داود (٤٤٢) . وأخرجه أحمد ٣٣٨/٢١ (١٣٨٤٨) ، والبخاري (٥٩٧) ، ومسلم (٣١٤) من طريق همام به .

(٣) في س : « نسخهما » .

ورَد في النوافلِ دونَ الفرائضِ . ليصحَّ استعمالُ الآثارِ كُلِّها ، ولا يُدْفَعُ بعضُها ببعضٍ وقد أمكنَ استعمالُها . ألا ترى أنه ﷺ لو قال في مجلسٍ واحدٍ : لا صلاةَ بعدَ العصرِ ، ولا بعدَ الصبحِ ، ولا عندَ طلوعِ الشمسِ وعندَ استوائِها وغروبِها ، إلا من نسيَ صلاةً وجبتَ عليه ، أو نامَ عنها ، ثم فرغَ إليها . لم يكنْ في هذا الكلامِ تناقضٌ ولا تعارضٌ ، وكذلك هو إذا ورَدَ هذا اللفظُ في حديثين ، لا فرقَ بينه وبينَ أن يردَ في حديثٍ واحدٍ ، ولا فرقَ أن يكونَ ذلكَ في وقتٍ أو في وقتين . فَمَنْ حَمَلَ قولَه ﷺ : « مَنْ أدركَ ركعةً من العصرِ أو الصبحِ قبلَ الطلوعِ أو الغروبِ ، فقد أدركَ » . على الفرائضِ ، ورَتَّبَهُ على ذلكَ ، وجعلَ نهيَه عن الصلواتِ في تلكَ الأوقاتِ مُرتَّبًا على النوافلِ - فقد استعملَ جميعَ الآثارِ والسننِ ، ولم يُنسَبْ إليه أنه ردُّ سنةٍ من سننِ رسولِ اللهِ ﷺ . وعلى هذا التأويلِ في هذه الآثارِ عاتمةُ علماءِ الحجازِ وفقهائِهِم وجميعُ أهلِ الأثرِ . وهذا أصلٌ عظيمٌ جسيماً في ترتيبِ السننِ والآثارِ ، فتدبَّره ، وقفْ عليه ، ورُدِّ كُلَّ ما يردُّ عليك من بابِهِ إليه .

ومن قبيحِ غلطِهِم في ادِّعائِهِم النسخَ في هذا البابِ ، أنهم أجازوا لمن غفلَ أو نامَ عن عصرِ يومِهِ أن يُصلِّيَها في الوقتِ المنهَى عنه ، فلم يَقُوْذُوا<sup>(١)</sup> أصلَهُم في النسخِ ، ولا فرقَ بينَ عصرِ يومِهِ وغيرِ يومِهِ في نظيرِ ولا أثرٍ ، ولو صحَّ النسخُ دخَلَ فيه عصرُ يومِهِ وغيرِ يومِهِ . وفي قولِهِم هذا إقراؤُ منهم بالخصوصِ في أحاديثِ النهيِ ، والخصوصُ أن يُقتصرَ بها على التطوعِ دونَ ما عداهُ من الصلواتِ

.....  
 المنسيات المكتوبات . هذا قول مالك وأصحابه ، وزاد الشافعي وأصحابه  
 المستونات .

وأما قولهم : إن رسول الله ﷺ أخر الفاتحة حين انتبه عند طلوع الشمس .  
 فليس كما ظنوا ؛ لأننا قد روينا أنهم لم ينتبهوا يوماً إلا بحرّ الشمس ، والشمس  
 لا تكون لها حرارة إلا في وقت تحلّ فيه الصلاة إن شاء الله .

أخبرنا سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا ابن  
 وضّاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا عفان ، قال : حدثنا  
 حماد بن سلمة ، عن عمرو بن دينار ، عن نافع بن جبير بن مطعم ، عن أبيه ، أن  
 رسول الله ﷺ كان في سفرٍ فقال : « من يكلؤنا الليلة لا نرقد عن صلاة  
 الفجر ؟ » . فقال بلالٌ : أنا . فاستقبل مطلع الشمس ، فضرب على آذانهم حتى  
 أيقظهم حرّ الشمس ، ثم قاموا ، فقادوا ركبهم فتوضّئوا ، ثم أذن بلالٌ ، ثم  
 صلّوا ركعتي الفجر ، ثم صلّوا الفجر<sup>(١)</sup> .

وسندكز أحاديث النوم عن الصلاة في باب مُرسلي زيد بن  
 أسلم<sup>(٢)</sup> ، وباب ابن شهاب ، عن ابن المسيّب<sup>(٣)</sup> إن شاء الله ، وندكز

(١) أخرجه أحمد ٣١١/٢٧ (١٦٧٤٦) ، وأبو يعلى (٧٤١٠) من طريق عفان به ، وأخرجه أحمد  
 ٣١١/٢٧ (١٦٧٤٦) ، والنسائي (٦٢٣) من طريق حماد بن سلمة به .

(٢) سيأتي ص ٢٩٩ وما بعدها .

(٣) سيأتي ص ٢٣٤ وما بعدها .

٥ - [٢٧] حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ  
عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى عُمَّالِهِ : إِنَّ أَمْرَ أُمُورِكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ ، فَمَنْ  
حَفِظَهَا وَحَافَظَ عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ . ثُمَّ  
كَتَبَ ، أَنْ صَلُّوا الظُّهْرَ إِذَا كَانَ الْفَيْءُ ذِرَاعًا إِلَى أَنْ يَكُونَ ظِلُّ أَحَدِكُمْ  
مِثْلَهُ ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً يَبِضَاءَ نَقِيَّةً ، قَدَرَ مَا يَسِيرُ الرَّابِثُ

التمهيد أحاديث النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ<sup>(١)</sup> غُرُوبِهَا  
«وَاسْتَوَائِهَا»<sup>(٢)</sup> ، فِي بَابِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ  
الصُّنَابِحِيِّ<sup>(٣)</sup> ، وَتُبَيَّنَ مَعْنَاهَا عِنْدَ الْعُلَمَاءِ . وَنَذَكُرُ حَدِيثَ نَهْيِهِ عَنِ الصَّلَاةِ  
بَعْدَ الصَّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ فِي بَابِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ<sup>(٤)</sup> . وَنُورِدُ فِي كُلِّ  
بَابٍ مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ مَا لِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَذَاهِبِ وَالتَّنَازُعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

الاستدكار مالِكٌ ، عَنْ نَافِعِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى  
عُمَّالِهِ : إِنَّ أَمْرَ أُمُورِكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ ، فَمَنْ حَفِظَهَا وَحَافَظَ عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ ،  
وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ . ثُمَّ كَتَبَ ، أَنْ صَلُّوا الظُّهْرَ إِذَا كَانَ الْفَيْءُ ذِرَاعًا

القيس تأصيلٌ : نَبَّهَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ بِحَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَصْلِ كَبِيرٍ مِنْ  
أَصُولِ الْفَقْهِ ؛ وَهُوَ سُكُوتُ بَاقِي الْقَوْمِ عَلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ فَإِنَّهُ يَكُونُ إِجْمَاعًا ؛ لِأَنَّ عُمَرَ

(١) فِي ك ١ : « قَبْلَ » .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : ك ١ ، س .

(٣) سِيَأَى فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (٥١٤) مِنَ الْمَوْطَأِ .

(٤) سِيَأَى فِي الْمَوْطَأِ (٥١٨) .

الموطأ  
فَرَسَخَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ قَبْلِ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَالْمَغْرِبِ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ،  
وَالْعِشَاءَ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ ، فَمَنْ  
نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ ، وَالصُّبْحَ وَالنُّجُومَ بَادِيَةً  
مُشْتَبِكَةً .

الاستذكار  
إلى أن يكون ظلُّ أحدكم مثله ، والعصرَ والشمسَ بيضاءَ نقيَّةً ، قدرَ ما يسيرُ  
الراكبُ فَرَسَخَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ قَبْلِ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَالْمَغْرِبِ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ،  
وَالْعِشَاءَ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ - ثَلَاثًا -  
وَالصُّبْحَ وَالنُّجُومَ بَادِيَةً مُشْتَبِكَةً<sup>(١)</sup> .

القبس  
رضى الله عنه كتب بكتابه إلى الأمصارِ فما اعترضه أحدٌ .

توصيلٌ : ونبّه به أيضًا على أصلٍ آخرٍ من أصولِ الفقه ؛ وهو اتِّصالُ عملِ الخلفاءِ  
بحديثِ النبي ﷺ ، فتَقَوَّى النَّفْسُ بِهِ ، أَوْ يَأْخُذُ أَحَادِيثَهُ فَيَتَرَجَّحُ عَلَى غَيْرِهِ ، فَلَمْ يَجِدْ  
هلهنا في هذا البابِ لأبي بكرٍ كلامًا ، فأزْدَفَهُ كَلَامَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَوَجَدَ فِي  
الزُّكَاةِ كَلَامَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَأَزْدَفَ كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ بِهِمَا .

تقديرٌ<sup>(٢)</sup> : ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ : أَنْ صَلُّوا الظُّهْرَ إِذَا كَانَ  
النَّيُّ ذِرَاعًا . وَالْمُصَلُّونَ عَلَى قِسْمَيْنِ ؛ وَاحِدٌ ، وَجَمَاعَةٌ ؛ فَأَمَّا الْوَاحِدُ فَأَوَّلُ الْوَقْتِ لَهُ  
أَفْضَلُ ، بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ . نَعَمْ وَقَبْلَ النَّفْلِ ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَنَفَّلَ فَبَعْدَ أَنْ

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٦) . وأخرجه عبد الرزاق (٢٠٣٨ ، ٢١٤٢) ، والطحاوي في شرح  
المعاني ١/١٩٣ ، والبيهقي ١/٤٤٥ من طريق مالك به .  
(٢) في م : «تقرير» .

هكذا روى مالك ، عن نافع ، أن عمر بن الخطاب كتب إلى عُمّالِهِ ، ورواه عبيدُ اللهِ بنُ عمر ، عن نافع ، عن صفية بنت أبي عبيد ، أن عمر بن الخطاب كتب إلى عُمّالِهِ . فذكر مثله بمعناه . وفي حديث غير هذا : ما كان عليه من الاهتبال<sup>(١)</sup> بأُمورِ المسلمين ؛ إذ ولّاه اللهُ أمرهم .

وإنما خاطب العُمّالَ ؛ لأنَّ الناسَ تَبِعَ لهم ، كما جاء في المَثَلِ : النَّاسُ عَلَى دِينِ الْمَلِكِ<sup>(٢)</sup> . وروى عن النبي عليه السلام أنه قال : « صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي إِذَا صَلَحَا صَلَحَ النَّاسُ ؛ هُمُ الْأُمَرَاءُ وَالْعُلَمَاءُ »<sup>(٣)</sup> . وَمَنْ اسْتَرْعَاهُ اللَّهُ رَعِيَّةً لَزِمَهُ أَنْ يَحُوطَهَا بِالنَّصِيحَةِ ، وَلا نَصِيحَةَ تُقَدِّمُ عَلَى النَّصِيحَةِ فِي الدِّينِ لِمَنْ لا صَلَاةَ لَهُ ، وَلا دِينَ لِمَنْ لا صَلَاةَ لَهُ . رَوَى عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ اسْتَرْعَاهُ اللَّهُ رَعِيَّةً فَلَمْ يَحُطْهَا بِالنَّصِيحَةِ لَمْ يَرِخْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ »<sup>(٤)</sup> . وَكَانَ عَمْرٌ لِرَعِيَّتِهِ كَالأَبِ الْحَدِيبِ<sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ رَاعٍ مَسْئُولٌ عَنِ رَعِيَّتِهِ .

يُودِي الفِرْضَ . وَقَدْ وَهَمَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَيَبْتَاهُ فِي مَوْضِعِهِ . وَأَمَّا الْجَمَاعَةُ فَأَوَّلُ الْوَقْتِ أَفْضَلُ لَهَا بِلا خِلافٍ ، لِأَنَّه لَمَّا كَانَ تَأَلَّفُهُمْ لا يُمْكِنُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي فِي غَفْلَةٍ ، فَإِلى أَنْ يَتَأَهَّبَ لَهُ النَّاسُ تَمَضَى مِنْهُ بُزْهَةٌ ، فَقَدَّرَهُ لَهُمْ عَمْرٌ بِرُبْعِ الْقَامَةِ ؛

(١) الاهتبال : أى الاشتغال بأُمورِ المسلمين ومصالحهم ، وعن ابن الأعرابي : اهْتَبَلْتُ هَبَلْتُكَ : أى اشتغل بشأنك . ينظر اللسان ( ه ب ل ) .

(٢) مجمع الأمثال ٤١٧/٣ ، وينظر كشف الحفاء ٣١١/٢ .

(٣) أخرجه تمام فى فوائده (٩٠١ - روض) ، وأبو نعيم فى الحلية ٩٦/٤ ، والمصنف فى جامع بيان العلم (١١٠٩) ، من حديث ابن عباس . وينظر السلسلة الضعيفة (١٦) .

(٤) أخرجه البخارى (٧١٥٠ ، ٧١٥١) ، ومسلم (١٤٢) من حديث معقل بن يسار .

(٥) الحديب : أى العطوف الشفوق الخنون . ينظر اللسان ( ح د ب ، ح ن ) .

وأما قوله : حَفِظْهَا . فحَفِظْهَا عِلْمٌ مَا لَا تَتَمُّ إِلَّا بِهِ ؛ مِنْ وُضُوئِهَا وَسَائِرِ أَحْكَامِهَا .

وأما قوله : وَحَافِظٌ عَلَيْهَا . فَيَحْتَمِلُ الْحَافِظَةَ عَلَى أَوْقَاتِهَا ، وَالْبِدَارَ وَالْمَسَابِقَةَ إِلَيْهَا . وَالْحَافِظَةُ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى مَا أَمَرَ بِهِ الْعَبْدُ مِنْ أَدَاءِ فَرِيضَةٍ ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا فِي ذَلِكَ أَوْ فِي مَعْنَاهُ ؛ مِنْ فَعَلٍ مَا أَمَرَ بِهِ الْعَبْدُ ، أَوْ تَزَكٍّ مَا نُهِى عَنْهُ . وَمِنْ هُنَا لَا يَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ الْحَافِظَةُ مِنْ صِفَاتِ الْبَارِي ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : مُحَافِظٌ . وَمِنْ صِفَاتِهِ حَفِيزٌ وَحَافِظٌ ، جَلٌّ وَتَعَالَى عَلَوًّا كَبِيرًا .

مَضْلِحَةٌ لَهُمْ وَحِرْصًا مِنْهُ <sup>(١)</sup> عَلَى اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى هَذِهِ الشَّعِيرَةِ <sup>(٢)</sup> . وَفِي هَذَا إِثْبَاتُ الْمَقْدَرَاتِ بِالْقِيَاسِ رَدًّا عَلَى أَهْلِ الْعِرَاقِ .

وَبِهَذَا يَبَيِّنُ <sup>(٣)</sup> أَنَّ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ فَضْلِ أَوَّلِ الْوَقْتِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ الْحَاسِمُ لِلْإَشْكَالِ ؛ أَنَّهُ لَوْ أَنَّ أَهْلَ بَلَدٍ اتَّفَقُوا عَلَى تَرْكِ الْجَمَاعَةِ قُوتِلُوا ، وَلَوْ اتَّفَقُوا عَلَى تَرْكِ أَوَّلِ الْوَقْتِ لَمْ يُبَلِّغُوا ، وَمِنْ الرُّفْقِ بِهِمْ أَنْ قَدَّرَ <sup>(٤)</sup> لَهُمْ وَقْتًا الْعَصْرِ بِيَاضِ الشَّمْسِ ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ بظُلِّ الشَّخْصِ بِمِثْلِهِ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا مَنْ حَصَلَهُ أَوَّلَ الزَّوَالِ ، وَلَمَّا كَانَ إِهْمَالُهُ عِنْدَ الْخَلْقِ - لِكَثْرَةِ أَشْغَالِهِمْ - أَكْثَرَ مِنْ تَحْصِيلِهِ ، عَدَلَ بِهِمْ إِلَى الْبِيَاضِ ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلُهُ وَأَقْرَبُ فِي التَّحْصِيلِ مِنْهُ ، وَحَدَّدَ <sup>(٥)</sup> فِي الْمَغْرِبِ وَقْتًا وَاحِدًا ، وَثَبَتَ عَنْ

(١) سقط من : م ، وفي د : « بهذا منه » .

(٢) في ج : « الشريعة » .

(٣) في ج : « بين » .

(٤ - ٤) في د : « الله لهم » .

(٥) في ج ، م : « حده » .

وأما قوله: أن صلّوا الظهر إذا كان الفجر ذراعاً. فإنه أراد فيء الإنسان، أن يكون ذراعاً زائداً على القدر الذي تزول عليه الشمس صيفاً وشتاءً، وذلك رُبْعُ قامةٍ. ولو كان القائم ذراعاً لكان مرادُ عمرٍ من ذلك رُبْعُ ذراعٍ، ومعناه، على ما قدّمناه، لمساجد الجماعات؛ لما يلحقُ الناس من الاشتغال، واختلاف أحوالهم؛ فمنهم الخفيف والثقيل في حركاته. وقد مضى في حديث ابن شهاب في أول الكتاب من معاني الأوقات ما يُغني عن القول ههنا في شيء منها<sup>(١)</sup>. ودخول الشمس صُفرةً معلومةً في الأرض تستغنى عن التفسير.

والفرسخُ ثلاثة أميال، واختلف في الميل، وأصح ما قيل فيه: ثلاثة آلاف

القبس النبي ﷺ أنهما<sup>(٢)</sup> إلى مغيب الشفق في وقت. وصارت المغرب ما بين الشفق والغروب<sup>(٣)</sup> كالصبح ما بين الفجر والطلوع، إلا أن المبادرة بها أفضل، وتزيد على سائر الصلوات في ذلك بأن وقتها يدخل على ذكرى من الخلق وفراغ من أعمالهم، فلا وجه لتأخيرها، وقد روى عن مالك أن وقتها عند غروب الشمس واحد. ولا ينبغي أن يلتفت إليه؛ لأن «الموطأ» رواه عنه<sup>(٤)</sup> خلق كثير، وكتبه بيده، وأقرأه عمره<sup>(٥)</sup> لمن روى عنه هذا الذي فيه من أن المغرب لها وقتان، ولمن روى خلافه، فلا يصح أن يُترك هذا الخبر المتواتر لذلك الخبر<sup>(٦)</sup> الواحد المظنون.

(١) تقدم ص ٦٣ وما بعدها.

(٢) في م: «أنها». وينظر عارضة الأحوذى ١/٢٧٤، ٢٧٥، وشرح السنة للبخارى ٢/١٨٦.

(٣) في ج، م: «المغرب».

(٤ - ٤) في ج: «الخلق».

(٥) بعده في ج: «و».

(٦) سقط من: ج.

٦ - حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ عَمْرَ بْنَ  
الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى : أَنْ صَلَّى الظُّهْرَ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ ، وَالْعَصْرَ

ذِرَاعٍ وَخَمْسُمِائَةِ ذِرَاعٍ . وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ عَمْرٍ عَلَى التَّقْرِيبِ ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ  
ذَلِكَ تَحْدِيدٌ ، وَلَكِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى سَعَةِ الْوَقْتِ . وَ مَا قَدَّمْنَا فِي الْأَوْقَاتِ يُغْنِي .  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَأَخَّرَ الْعِشَاءَ مَا لَمْ تَنْتُمْ . فَكَلَامٌ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَمَعْنَاهُ النَّهْيُ  
عَنِ النَّوْمِ قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ النَّهْيُ عَنِ النَّوْمِ قَبْلَهَا ، وَاشْتَهَرَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ شُهْرَةً  
تُوجِبُ الْقَطْعَ أَنَّ عَمْرَ لَا يَجْهَلُ ذَلِكَ . وَمَنْ تَأَوَّلَ عَلَى عَمْرٍ إِبَاحَةَ النَّوْمِ قَبْلَ  
الْعِشَاءِ فَقَدْ جَهِلَ ، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ دَعَاؤُهُ عَلَى مَنْ نَامَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ الْعِشَاءَ وَالْأَ  
تَنَامَ عَيْنُهُ ، فَكَرَّرَ ذَلِكَ ثَلَاثًا مُؤَكِّدًا .

وَأَمَّا الصَّبِيحُ فَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّهُ كَانَ مِنْ مَذْهَبِهِ وَمَذْهَبِ أَبِي بَكْرٍ التَّغْلِيصُ  
بِالصَّبِيحِ ، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُهُ : وَالنَّجُومُ بَادِيَةٌ مُشْتَبِكَةٌ . وَهَذَا عَلَى إِضْحَاحِ الْفَجْرِ  
لَا عَلَى الشُّكِّ فِيهِ ؛ لِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى وَهُوَ شَاكٌّ فِي الْفَجْرِ فَلَا  
صَلَاةَ لَهُ .

وَأَمَّا تَأْوِيلُ أَصْحَابِنَا فِي حَدِيثِ عَمْرٍ هَذَا إِلَى عَمَّالِهِ أَنَّهُ أَرَادَ مَسَاجِدَ  
الْجَمَاعَاتِ ؛ فَلِحَدِيثِ مَالِكٍ ، عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ  
عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ : أَنْ صَلَّى الظُّهْرَ إِذَا

مَزِيدٌ إِضْحَاحٍ : لَمَا كَتَبَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى الْعَمَّالِ فِي إِقَامَةِ الصَّلَاةِ بِالنَّاسِ  
جَمَاعَةً ، قَدَّرَ لَهُمْ رُبْعَ الْقَامَةِ ، وَلَمَا كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فِي خَاصَّتِهِ ، قَالَ لَهُ :

الموطأ ، وَالشَّمْسُ بِيَضَاءٍ نَقِيَّةٍ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا صُفْرَةٌ ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ،  
وَأَخْرَجَ الْعِشَاءَ مَا لَمْ تَنْمَ . وَصَلَ الصُّبْحَ وَالنُّجُومَ بَادِيَةً مُشْتَبِكَةً . وَاقْرَأْ فِيهَا  
بِشُورَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ مِنَ الْمُفْصَلِ .

الاستذكار زَاغَتِ الشَّمْسُ<sup>(١)</sup> . فهذا على المنفرد لئلا يَبْضَاءَ خَبْرُهُ ، أو يكونُ على  
الإعلامِ بأولِ الوقتِ ليعلمَ بذلكِ رعِيَّتَهُ .  
وأهلُ العلمِ لا يَزُونَ النومَ قَبْلَ العِشَاءِ ولا الحديثَ بعدها ، وقد رُحِّصَ فيه  
قومٌ ، وسيأتى هذا المعنى مجرِّدًا في موضعه إن شاء الله .

القبس

صَلُّ الظَهْرِ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ .

تنبيهٌ : لما رأى مالكٌ رحمه الله أن حديثَ جبريلَ في تقديرِ الأوقاتِ بالظلمِ لم  
يَصِحَّ ، أدخلَ حديثَ أبي مسعودٍ<sup>(٢)</sup> المَجْمَلَ<sup>(٣)</sup> في قوله : فَصَلَّى ، فَصَلَّى رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ . ثم أدخلَ حديثَ أبي هريرةَ في الظلِّ المفسَّرِ ؛ قال : أنا - لَعَمْرُ اللَّهِ -  
أُخْرِجُكَ ؛ صَلُّ الظَهْرِ إِذَا كَانَ ظِلُّكَ مِثْلَكَ ، وَالْعَصْرَ إِذَا كَانَ ظِلُّكَ مِثْلَيْكَ . وَغَاصَ<sup>(٤)</sup>  
ذَلِكَ الْحَبْرُ - وهو البخاريُّ - على هذه التُّكْتَةِ فَقَلَبَهَا<sup>(٥)</sup> ، فَصَارَ يُتْرَجُّ بِمَا لَمْ يَصِحَّ  
عِنْدَهُ ، وَيُعَقَّبُهُ بِتَفْسِيرِ الصَّحِيحِ .

- (١) الموطأ برواية أبي مصعب (٧) . وأخرجه محمد بن الحسن في الحجة ٧/١ ، وعبد الرزاق  
(٢٠٣٦) ، والبيهقي ٣٧٠/١ من طريق مالك به .  
(٢) في ج : « موسى » ، وتقدم في الموطأ (١) .  
(٣) سقط من : ج ، وفي م : « المحتمل » .  
(٤) غاص على الأمر : علمه . التاج (غ و ص) .  
(٥) في ج : « قلبها » .

وقد ذكر الساجي أبو يحيى ، قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم الشَّهيدى ، قال : حدثنا حَفْصٌ ، عن أشعث ، عن كُردوس ، قال : خرج ابن مسعود وأبو مسعود وحذيفة وأبو موسى من عند الوليد وقد تحدَّثوا ليلاً طويلاً ، فجاءوا إلى سُرة المسجد<sup>(١)</sup> فتحدَّثوا حتَّى طلع الفجرُ .

قال أبو عمر : هذا معناه عندي أن تكونَ ضرورةٌ دَعَتْهم إلى هذا في حين شكوى أهل الكوفة بالوليد بن عقبة ، وابتداء طغنيهم على عثمان . وقد جاء في الحديث : « لا سَمَرَ بعدَ العِشاءِ إلا ليَصِلُ أو مسافرٍ أو دارسٍ علمٍ »<sup>(٢)</sup> .

وما كان في معنى هذه الثلاثة ممَّا لا بدُّ منه فله حكمها ، والأصلُ في هذا حديثُ أبي المنهالِ سيَّارِ بنِ سلامةَ عن أبي بَوزَةَ الأَسلميِّ ، قال : كان رسولُ اللهِ ﷺ يُؤخِّرُ العِشاءَ التي تَدْعُونها العَتَمَةَ ، وَيَكْرَهُ النَوْمَ قبلَها والحديثُ بعدَها . رواه عن أبي المنهالِ شعبةٌ وعوفٌ وغيرُهما<sup>(٣)</sup> .

ومن هذا الباب قولُ حذيفةَ : جَدَبٌ<sup>(٤)</sup> لنا عمرُ السَمَرَ بعدَ العَتَمَةِ . يعني عابته

(١) أى وسطه؛ مأخوذة من سرّة الإنسان . ينظر النهاية ٢ / ٣٦٠ .

(٢) أخرجه أحمد ٦ / ٩٠ ، ٣٣ / ٧ ، ٢٧٧ ، ٤٢٥ ، (٣٦٠٣ ، ٣٩١٧ ، ٤٢٤٤ ، ٤٤١٩) ، وأبو يعلى (٥٣٧٨) ، والطبراني (١٠٥١٩) من حديث ابن مسعود ، وليس عندهم : « أو دارس علم » .

(٣) أخرجه البخاري (٥٤١) ، ومسلم (٦٤٧) من طريق شعبة به ، وأخرجه البخاري (٥٤٧) من طريق عوف به ، وأخرجه أحمد ٣٣ / ٣٥ (١٩٧٩٢) من طريق إبراهيم بن طهمان به ، وأخرجه ابن خزيمة (١٣٣٩) من طريق خالد الحذاء به .

(٤) فى ص : « حدث » .

٧ - حدثني يحيى ، عن مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، أن الموطأ  
 عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري : [٣] أن صل العشاء  
 والشمس بيضاء نقيّة قدر ما يسير الزاكب ثلاثة فراسخ ، وأن صل العشاء ما  
 بينك وبين ثلث الليل ، فإن أخرت فإلى شطر الليل ، ولا تكن من الغافلين .

الاستدكار علينا ، كذلك شرحه أبو عبيد<sup>(١)</sup> وغيره . وعن عمر أيضاً فيه حديث آخر : أنه  
 كان يقول لهم إذا صلى العتمة : انصرفوا إلى بيوتكم . ذكره أبو عبيد أيضاً<sup>(٢)</sup> .  
 وسائر ما في حديث أبي سهيل هو في حديث نافع ، وحديث نافع أتم ، وقد  
 مضى فيه القول . وأمره لأبي موسى بأن يقرأ في الصبح شورتين طويلتين من  
 المفصل ، على الاختيار لا على الوجوب . ولا واجب في القراءة غير فاتحة  
 الكتاب ، وغير ذلك مسنون مستحب .

وفي حديث هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عمر في ذلك قوله :<sup>(٤)</sup> أن صل  
 العشاء ما بينك وبين ثلث الليل<sup>(٣)</sup> ، فإن أخرت فإلى شطر الليل ، ولا تكن من الغافلين<sup>(٥)</sup> .

وقد مضى في آخر الوقت المختار من الأحاديث المسندة ثلث الليل ونصف  
 الليل ، وعلى ذلك اختلاف العلماء الذي ذكرنا . فمن ذهب إلى ثلث الليل تأول  
 قوله : ولا تكن من الغافلين ، فتؤخرها إلى شطر الليل . ومن ذهب إلى أن أخر

القيس

(١) غريب الحديث ٣/٣٠٨ .

(٢) المصدر السابق ٣/٣٠٩ .

(٣) في ص : « عن » .

(٤ - ٤) في ص : « وصل العشاء ما بين ثلث الليل » . وينظر الموطأ .

(٥) الموطأ برواية أبي مصعب (٨) . وأخرجه البيهقي ٤٤٥/١ من طريق مالك به .

٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلْمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَنَا أُخْبِرُكَ ؛ صَلَّى الظُّهْرَ إِذَا كَانَ ظِلُّكَ مِثْلَكَ ، وَالْعَصْرَ إِذَا كَانَ ظِلُّكَ مِثْلَيْكَ ، وَالْمَغْرَبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، وَالْعِشَاءَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ثُلُثِ اللَّيْلِ ، وَصَلَّ الصُّبْحَ بِغَبَشٍ . يَعْنِي الْعَلَسَ .

وَقْتِهَا الْخِتَارِ نِصْفُ اللَّيْلِ تَأْوُلُ : وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ ، فَتُوَخَّرَهَا بَعْدَ شَطْرِ اللَّيْلِ أَوْ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ وَقْتُهَا . وَلَعَلَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنْ آخَرَ وَقْتِهَا الَّذِي صَلَّاهَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَطْرَ اللَّيْلِ ، وَأَنَّ مَا بَعْدَ ذَلِكَ فَوْتُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتُ » .

وَلَسْتُ أَقُولُ : إِنَّ مَنْ صَلَّاهَا قَبْلَ الْفَجْرِ صَلَّاهَا قَاضِيًا بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهَا .

لِدَلَالَتِهِ ؛ مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ <sup>(١)</sup> : « إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الْأُخْرَى » <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهَا لَوْ فَاتَتْ بَانْقِضَاءِ شَطْرِ اللَّيْلِ مَا لَزِمَتْ الْحَائِضُ تَطَهُّرُ ، وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ يُفِيقُ ، إِذَا أَدْرَكَهَا مِنْ وَقْتِهَا رُكْعَةً قَبْلَ الْفَجْرِ ، كَمَا لَا تَلْزُمُهُمَا بَعْدَ الْفَجْرِ وَلَا الصُّبْحِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ .

مَالِكٌ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلْمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَنَا أُخْبِرُكَ ؛ صَلَّى الظُّهْرَ إِذَا كَانَ ظِلُّكَ مِثْلَكَ ، وَالْعَصْرَ إِذَا كَانَ ظِلُّكَ مِثْلَيْكَ ، وَالْمَغْرَبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، وَالْعِشَاءَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ثُلُثِ اللَّيْلِ ، فَإِنْ نَمَتَ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ فَلَا

(١) فِي ص : « هُرَيْرَةَ » ، وَالثَّبِيثُ مِمَّا تَقْدُمُ فِي ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) تَقْدُمُ تَخْرِيجُهُ فِي ص ٦٨ ، ٦٩ .

نامت عينك ، وصل الصبح بعبث . يعني الغلس<sup>(١)</sup> .

هذا حديث موقوف في «الموطأ» عند جماعة روايته ، والمواقيت لا تؤخذ بالرأي ، ولا تدرك إلا بالتوقيف ، وقد روى عن أبي هريرة حديث المواقيت مرفوعاً بأتم من حديث يزيد هذا ؛ إلا أنه إنما اقتصر فيه على ذكر أواخر الأوقات المستحبة دون أوائلها ، وجعل للمغرب وقتاً واحداً ، وقد روى عن أبي هريرة مرفوعاً كاملاً بذكر أوائل الأوقات وأواخرها .

أخبرنا محمد بن إبراهيم ، حدثنا محمد بن معاوية ، حدثنا أحمد بن شعيب ، أخبرنا الحسين بن حرث<sup>(٢)</sup> أبو عمارة<sup>(٢)</sup> ، أخبرنا الفضل بن موسى ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم » . فصلّى الصبح حين طلع الفجر ، وصلّى الظهر حين زاغت الشمس ، ثم صلّى العصر حين رأى الظل مثله ، ثم صلّى المغرب حين غربت الشمس وحلّ فطر الصائم ، ثم صلّى العشاء حين ذهب شفق الليل ، ثم جاء الغداة ، فصلّى الصبح حين أسفر قليلاً ، ثم صلّى الظهر حين كان الظل مثله ، ثم صلّى العصر حين كان الظل مثله ، ثم صلّى المغرب لوقت واحد حين غربت الشمس وحلّ فطر الصائم ، ثم صلّى العشاء حين ذهب ساعة من الليل ، ثم قال : « الصلاة ما بين صلاتك أمس وصلاتك اليوم »<sup>(٣)</sup> .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١) ، وبرواية أبي مصعب (١٠) . وأخرجه عبد الرزاق (٢٠٤١) عن مالك به .

(٢) - (٢) ليس في : الأصل ، وفي م : « عثمان » .

(٣) النسائي (٥٠١) ، وفي الكبرى (١٤٩٣) . وأخرجه الدارقطني ٢٦١/١ من طريق الحسين بن حريث به . وتقدم ص ٧٩ ، ٨٠ من طريق أخرى عن الفضل بن موسى به .

٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّهُ قَالَ : كُنَّا نُصَلِّيُ الْعَصْرَ ، ثُمَّ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ، فَيَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ .

هذا حديثٌ مسندٌ ثابتٌ صحيحٌ لا مطعنَ فيه لأحدٍ من أهلِ العلمِ بالحديثِ ، وفيه صلاةُ جبريلَ بالنبِيِّ ﷺ لوقتَيْنِ كُلِّ صَلَاةٍ ، وأنه جعلَ للوقتِ أولاً وآخرًا إلا المغربَ . وقد ذكرنا مذاهبَ العلماءِ في أوقاتِ الصلواتِ ، وذكرنا اختلافَ الآثارِ في ذلك ، وأوضحنا وجوهها ، ونزوعَ أهلِ العلمِ منها لما أوجبه من ذلك وما استحبه ، مَهْدًا مبسوطًا في بابِ ابنِ شهابٍ ، عن عروة ، من هذا الكتابِ <sup>(١)</sup> . والحمدُ لله .

مَالِكٌ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّهُ قَالَ : كُنَّا نُصَلِّيُ الْعَصْرَ ، ثُمَّ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ، فَيَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ <sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسِ فِي خُرُوجِهِمْ بَعْدَ انْقِضَاءِ الصَّلَاةِ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ وَقُبَاءٍ فَيَجِدُونَهُمْ <sup>(٣)</sup> يُصَلُّونَ الْعَصْرَ ، فَإِنَّمَا قَصِدُ بِهِ بَيَانُ تَفَاوُتِ النَّاسِ فِي تَقْدِيمِ الصَّلَاةِ وَتَأخِيرِهَا عَلَى <sup>(٤)</sup> حَسَبِ أَعْمَالِهِمْ وَأَشْغَالِهِمْ ؛ لِتَوْسِعَةِ الْبَارِئِ سُبْحَانَهُ فِي ذَلِكَ عَلَيْهِمْ .

(١) تقدم ص ٦٣ وما بعدها .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٤) ، ورواية أبي مصعب (٩) . وأخرجه البخاري (٥٤٨) ، ومسلم (١٩٤ / ٦٢١) ، والنسائي (٥٠٥) من طريق مالك به .

(٣) في د : « فيجدهم » .

(٤) سقط من : م .

قال أبو عمر: هذا يدخل في المسند، وهو الأغلب من أمره، وكذلك رواه جماعة الرواة لـ «الموطأ» عن مالك. وقد رواه عبد الله بن المبارك، عن مالك، عن إسحاق بن عبد الله، عن أنس قال: كنا نُصَلِّي العَصْرَ مع رسولِ اللَّهِ ﷺ. فذكره مسنداً<sup>(١)</sup>.

وكذلك رواه عتيق بن يعقوب الزبيرى عن مالك كرواية ابن المبارك.

وقد اختلف الناس<sup>(٢)</sup> في الشغل والصلاة إذا تعارضا مع سعة<sup>(٣)</sup> الوقت؛ فقال أحبارهم<sup>(٤)</sup>: من فقه الرجل أن يبدأ بشغله قبل صلاته حتى يُقيمها بقلب فارغ لها. وإلى هذا وقعت الإشارة بقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «إذا حضر العشاء والصلاة - زاد الدارقطني: وأحدكم صائم - فليبدأ بالعشاء»<sup>(٥)</sup>.

وهل هنا اختلف العلماء فيه<sup>(٥)</sup> قديماً وحديثاً؛ إذا ترك الصلاة عن أول الوقت بعد علمه بها، هل يتزكها إلى بدلٍ أو يتزكها تزكاً مُطلقاً؟ فمن العلماء من قال: إنه يتزكها مُطلقاً. وليس بشيء؛ لأن في ذلك تسوية بينها وبين النفل، ومنهم من قال: يتزكها إلى بدلٍ. وهو العزم على الفعل. فإن قيل: لو كان العزم على الفعل بدلاً لأشقطها إذا فعل، كسائر الأبدال إذا فعلت سقطت مُبدلاً عنها.

(١) سيأتي تخريجه ص ١٦٣.

(٢) سقط من: م.

(٣) هو أبو الدرداء، صرح به في العارضة ١٤٩/٢، وقوله في البخارى معلقاً. فتح الباري ١٥٩/٢.

(٤) عزاه المصنف في العارضة ١٤٩/٢ للدارقطني في الإزامات، ولم نجده فيه.

(٥) سقط من: ج، م.

ومعنى هذا الحديث السُّعَةُ في وقتِ العَصْرِ ، وأنَّ النَّاسَ في ذلكِ الوَقْتِ ، وهم أصحابُ رسولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ (١) ، لم تكنْ صَلَاتُهُمْ في فَوْزٍ واحدٍ ؛ لِعِلْمِهِمْ بما أُبِيحَ لَهُمْ مِنْ سَعَةِ الوَقْتِ . والآثَارُ كُلُّهَا ، أو أَكثَرُهَا ، على أَنَّ وقتَ العَصْرِ ممدودٌ منذُ يَزِيدُ الظُّلُّ على قَامَةِ مِنَ الحَدِّ الذي زالتْ عليه الشمسُ ، ما كانتِ الشمسُ بِيضَاءَ نَقِيَّةً ، وَيُرَوَى : ما دامتِ الشمسُ حَيَّةً . وحياتُهَا حرارتُهَا ، (٢) وقيل : نِقَاءُ لونها وما (٣) لم تَدْخُلْهَا صُفْرَةٌ . فإذا اصْفَرَّتِ الشمسُ

الجواب (٣) : أن سائر المبدلات إنما سقطت بأبدالها ؛ لأنها فعلت (٤) بدلاً عن أصل الفعل ، وفي مسألتنا جعل العزم بدلاً عن تأخير الفعل . وقد أدخل الدارقطني هذا الحديث في أوامير مالك ؛ لمخالفة الجماعة له فيه ، وانفراجه به دونهم ، والله أعلم (٥)(٦) .

(١) هكذا بدون « وسلم » وهي طريقة لبعض الأقدمين ، يكتبون بالصلاة فقط دون التسليم ، ترى ذلك في أسلوب الشافعي ، والحرابي ، وابن سلام ، والخطابي ، والهروي ، وابن جرير ، والخطيب البغدادي ، ويقع هذا أيضا في سند الحديث ، لكن الإمام النووي قال : وقد نص العلماء رضي الله عنهم على كراهة الاختصار على الصلاة عليه ﷺ من غير تسليم . صحيح مسلم بشرح النووي ٤٤ / ١ . ينظر أعمار الأعيان لابن الجوزي ص ٦ حاشية (٢) .

(٢) - ٢) ليس في : الأصل ، م .

(٣) في م : « والجواب » .

(٤) في ج ، م : « جعلت » .

(٥) ينظر الأحاديث التي خولف فيها مالك للدارقطني ص ٦٣ ، والإلزامات والتبع ص ٤٠٢ - ٤٠٤ .

(٦) بعده في د : « تم المجلس الأول » .

ودنت للغروب ، خرج الوقت المحمود المستحب المختار ، ولحق مؤخرها من غير  
عُدْر إلى ذلك الوقت الذم ؛ لحديث العلاء بن عبد الرحمن ، عن أنس ، عن النبي  
عليه السلام : « تلك صلاة المنافقين ، يُمهلُ أحدهم حتى إذا اصفرَّت الشمس ،  
قام فنقرها أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً »<sup>(١)</sup> . يعيَّبهم بذلك ﷺ . ومع هذا فإننا  
لا نُبعدُ أن يكونَ مَنْ أدركَ منها ركعةً قبلَ غروبِ الشمسِ ، أن يكونَ مُدركًا  
لوقتها ؛ لحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ بذلك . وحديث أبي هريرة أصحُّ  
إسنادًا ، وأقوى عند أهل العلم بالحديث ، من حديث العلاء ، وحديث العلاء لا  
بأس به .

وقد ذكرنا أقاويل الفقهاء في آخر وقت العصر ، في باب زيد بن أسلم ، عند  
قول رسول الله ﷺ : « مَنْ أدركَ ركعةً من العصرِ قبلَ أن تغربَ الشمسُ ، فقد  
أدركَ العصرَ »<sup>(٢)</sup> . وذكرنا مذاهب العلماء في تأويل هذا الحديث هناك ، والحمدُ  
لله ، وذكرنا كثيرًا من آثار هذا الباب في باب ابن شهاب ، عن أنس<sup>(٣)</sup> ، وكلها  
تدلُّ على السعة في الوقت ، ما دامت الشمس لم تصفرَّ .

وأخبرنا أبو محمد قاسم بن محمد ، قال : أخبرنا خالد بن سعيد ، قال :  
حدثنا محمد بن فطيس ، قال : حدثنا إبراهيم بن مرزوق ، قال : حدثنا  
أبو عاصم ، عن عبد الرحمن بن وردان قال : دخلنا على أنس بن مالك

(١) سيأتي في الموطأ (٥١٦) .

(٢) تقدم في الموطأ (٤) .

(٣) ينظر ما سيأتي ص ١٦٣ - ١٦٨ .

فِي رَهْطٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : صَلَّيْتُمْ الْعَصْرَ ؟ قُلْنَا : نَعَمْ . قَالُوا : يَا أَبَا حَمزَةَ ، مَتَى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ ؟ قَالَ : وَالشَّمْسُ بِيضَاءَ نَقِيَّةٍ<sup>(١)</sup> .

أَخْبَرَنَا أَبُو عَثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جِرَاشٍ ، عَنْ أَبِي الْأَيْبِضِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بِيضَاءَ نَقِيَّةٍ مُحَلَّقَةً ، ثُمَّ آتَى عَشِيرَتِي فِي جَانِبِ الْمَدِينَةِ لَمْ يُصَلُّوا ، فَأَقُولُ لَهُمْ : مَا يُجْلِسُكُمْ ؟ صَلُّوا ، فَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(٢)</sup> .

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ الْمُعَلَّمُ ، قَالَ :<sup>(٣)</sup> حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ :<sup>(٤)</sup> حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جِرَاشٍ ، عَنْ أَبِي الْأَيْبِضِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةً بِيضَاءَ مُحَلَّقَةً ، فَآتَى عَشِيرَتِي ، فَأَجِدُهُمْ جُلُوسًا ، فَأَقُولُ : قَوْمَا فَصَلُّوا ، فَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه أحمد ٤١٢/٢٠ (١٣١٨١) عن أبي عاصم به .

(٢) ابن أبي شيبة ٣٢٦/١ . وأخرجه النسائي (٥٠٧) ، والبخاري (٣٧٣ - كشف) من طريق جرير به .

(٣) - (٣) ليس في الأصل .

(٤) أخرجه أبو يعلى (٤٣١٨) من طريق فضيل به .

وذكر أبو بكر بن أبي شيبة<sup>(١)</sup>، قال: حدثنا وكيع، عن يزيد بن مردائبة<sup>(٢)</sup>،  
عن ثابت بن عبيد، قال: سألت أنس بن مالك عن وقت العصر، فقال: وقتها أن  
تسير ستة أميال إلى أن تغرب الشمس.

قال: وحدثنا ابن عثيمة، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر  
أنه كان يصلي العصر والشمس بيضاء نقيّة، يُعجلها مرّة، ويؤخرها  
أخرى<sup>(٣)</sup>.

حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال:  
حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن عبد الرحمن العنبري، قال: حدثنا  
إبراهيم بن أبي الوزير، قال: حدثنا محمد بن يزيد اليمامي<sup>(٤)</sup>، قال: حدثني  
يزيد بن عبد الرحمن بن علي بن شيان، عن أبيه، عن جدّه علي بن شيان،  
قال: قدّمنا على رسول الله ﷺ المدينة، فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس  
بيضاء نقيّة<sup>(٥)</sup>.

قال أبو عمرو: أهل العراق أشدّ تأخيراً للعصر من أهل الحجاز، والآثار  
الواردة عنهم بذلك تبيّن ما قلناه، وعلى ذلك فقهاؤهم، حتى قال أبو قلابة: إنهم

(١) ابن أبي شيبة ١/٣٢٨.

(٢) في الأصل: «مردائبه». وينظر تهذيب الكمال ٢٢/٢٤١.

(٣) ابن أبي شيبة ١/٣٢٦.

(٤) في الأصل، م: «اليماني». وينظر تهذيب الكمال ٢٧/٣٤.

(٥) أبو داود (٤٠٨).

سُمِّيَتِ الْعَصْرَ لِتُغْتَصَرَ<sup>(١)</sup> .

أخبرنا يُوْسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يُوْسُفَ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَا :  
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَلِيمَانَ الْمَرْزُوقِيُّ ،  
 قَالَ : حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامِ الْبِرَّازِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ  
 إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ كَانَ يُؤَخِّرُ الْعَصْرَ<sup>(٢)</sup> .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : هَذَا فِقْهٌ أَهْلِ الْكُوفَةِ ، وَيَزْعَمُونَ أَنَّهُ أَعْلَمُ تَابِعِيهِمْ  
 بِالصَّلَاةِ ، قَدْ ثَبَّتَ عَنْهُ مَا تَرَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ سَلَفِهِمْ جَاءَ  
 عَنْهُ فِي تَعْجِيلِ الْعَصْرِ أَكْثَرَ مِمَّا ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٣)</sup> ، عَنْ جَرِيرٍ ،  
 عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ خَيْثَمَةَ ، قَالَ : تُصَلَّى الْعَصْرُ وَالشَّمْسُ بَيَضَاءُ حَيَّةً ،  
 وَحَيَاتُهَا أَنْ تَجِدَ حَرَّهَا .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : هَذَا كَمَذْهَبِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا قَدَّمْنَا  
 مِنْ سَعَةِ الْوَقْتِ ، عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرْنَا ، وَسَنَدُكُرُّ الْمَوَاقِيتِ وَنَسْتَوْعِبُ  
 الْقَوْلَ فِيهَا بِالْآثَارِ وَاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ ، عِنْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ  
 عُزُورَةَ<sup>(٤)</sup> إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٢٨/١ ، والطحاوي في شرح المعاني ١٩٤/١ ، والدارقطني ٢٥٥/١ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٢٨/١ ، من طريق الأعمش ، عن إبراهيم ، بلفظ : كان من قبلكم أشد تأخيرًا للعصر منكم . وينظر الأوسط لابن المنذر ٣٦٥/٢ .

(٣) ابن أبي شيبة ٣٢٦/١ .

(٤) تقدم ص ٦٣ ، وما بعدها .

الموطأ ١٠ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّهُ قَالَ : كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ ، ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى قُبَاءٍ ، فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً .

التمهيد مالكٌ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ، قال : كنا نُصَلِّي العَصْرَ ، ثم يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى قُبَاءٍ ، فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً<sup>(١)</sup> .

هكذا في «الموطأ» ، ليس فيه ذِكْرُ النَّبِيِّ ﷺ . وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ وَابْنُ وَهْبٍ ، فِي رِوَايَةِ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْهُ<sup>(٢)</sup> ، وَخَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ<sup>(٣)</sup> ، وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ ، كُلُّهُمْ عَنْ مَالِكٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ ، ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى قُبَاءٍ فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً . وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ وَإِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، جَمِيعًا عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ ، ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى قُبَاءٍ - قَالَ أَحَدُهُمْ : فَيَأْتِيهِمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ . وَقَالَ الْآخَرُ : فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً<sup>(٤)</sup> .

فهؤلاء رَوَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكٍ عَلَى خِلَافِ لَفْظِ «المُوطَأ» ، وَهُوَ حَدِيثٌ

القيس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٣) ، ورواية أبي مصعب (١١) . وأخرجه البخاري (٥٥١) ، ومسلم (١٩٣/٦٢١) من طريق مالك به .

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٩٠/١ عن يونس ، عن ابن وهب به بدون ذكر النبي ﷺ .

(٣) سيأتي تخريجه ص ١٦٥ .

(٤) أخرجه النسائي (٥٠٥) ، والطحاوي في شرح المعاني ١٩٠/١ ، والدارقطني ٢٥٣/١ من طريق ابن المبارك به .

مَرْفُوعٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّ مَعْمَرًا وَغَيْرَهُ مِنَ الْحَفَاطِ قَالُوا فِيهِ : عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ ، وَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي ، فَيَأْتِيهِمُ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ<sup>(١)</sup> .

هكذا قال فيه جماعة أصحاب ابن شهاب عنه : يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي . وَهُوَ الصَّوَابُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَقَوْلُ مَالِكٍ عِنْدَهُمْ : إِلَى قُبَاءٍ . وَهُمْ لَا شَكَّ فِيهِ ، وَلَمْ يَتَابِعْهُ أَحَدٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ هَذَا<sup>(٢)</sup> ، إِلَّا أَنَّ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ مُتَقَارِبٌ عَلَى سَعَةِ الْوَقْتِ ؛ لِأَنَّ الْعَوَالِي مُخْتَلِفَةُ الْمَسَافَةِ ، وَأَقْرَبُهَا إِلَى الْمَدِينَةِ مَا كَانَ عَلَى مِيلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَمْيَالٍ وَعَشْرَةِ ، وَمِثْلُ هَذَا هِيَ الْمَسَافَةُ بَيْنَ قُبَاءٍ وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ ، وَقُبَاءٌ مَوْضِعٌ بَنَى عَمْرُو بْنُ عَوْفٍ ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى بَنَى عَمْرُو بْنِ عَوْفٍ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ هَذَا ، إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ ، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ حَدِيثِهِ ذَلِكَ فِي بَابِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ<sup>(٣)</sup> . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٠٦٩) ، وأحمد ٨٧/٢٠ (١٢٦٤٤) ، وأبو يعلى (٣٦٠٤) ، وأبو عوانة (٣٥١/١) والطحاوي في شرح المعاني ١/١٩٠ ، والبيهقي ٤٤٠/١ من طريق معمر به . وسيأتي تخريجه ص ١٦٧ ، ١٦٨ من طرق أخرى عن الزهري .

(٢) قال ابن حجر : وتعقب بأنه روى عن ابن أبي ذئب عن الزهري : إلى قباء . كما قال مالك ، نقله الباجي عن الدارقطني ، فنسب الوهم فيه إلى مالك منتقد ، فإنه إن كان وهما احتمل أن يكون منه ، وأن يكون من الزهري حين حدث به مالكا ، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك فقال فيه : إلى العوالي . كما قال الجماعة ، فقد اختلف فيه على مالك ، وتويع عن الزهري ، بل بخلاف ما جزم به ابن عبد البر . فتح الباري ٢/٢٩ . ورواية ابن أبي ذئب أخرجه البيهقي في المعرفة (٢٦٩٤) ، (٢٦٩٥) . ثم ذكر البيهقي أن الشافعي أخرجه كذلك وذكر سنده . وينظر الأحاديث التي خولف فيها مالك (١٦) ، والفتح لابن رجب ٤/٢٨٣ .

(٣) تقدم في الموطأ (٩) .

حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : التمهيد  
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيَّ يَقُولُ : لَمْ يَتَابِعْ مَالِكًا أَحَدٌ عَلَى قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ  
الزَّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ : إِلَى قُبَاءٍ . وَالْمَعْرُوفُ فِيهِ : إِلَى الْعَوَالِي .

وَكَذَلِكَ قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَقَدْ رَوَاهُ خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، فَقَالَ  
فِيهِ : إِلَى الْعَوَالِي . كَمَا قَالَ سَائِرُ أَصْحَابِ ابْنِ شِهَابٍ .

حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا  
مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ عِيسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ،  
قَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : كُنَّا  
نُصَلِّي الْعَصْرَ ، <sup>(١)</sup> فَيَذْهَبُ الدَّاهِبُ <sup>(٢)</sup> إِلَى الْعَوَالِي وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ .

هَكَذَا رَوَاهُ خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، وَسَائِرُ رُوَاةِ «الْمُوطَأِ» قَالُوا : قُبَاءُ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا  
أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ،  
قَالَ : أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ الْمُعْبِرَةَ بِنْتُ شُعْبَةَ كَانَتْ يُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ ،  
فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « قَالَ جَبْرِيلُ :  
صَلِّ صَلَاةَ كَذَا فِي سَاعَةِ كَذَا » . حَتَّى عَدَّ الصَّلَوَاتِ ؟ قَالَ : بَلَى . قَالَ : وَأَشْهَدُ  
أَنَا كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَالشَّمْسُ بَيْنَضَاءِ نَقِيَّةٍ ، ثُمَّ نَأْتِي بَنِي عَمْرِو بْنِ

(١ - ١) فِي ص ٤ : « ثُمَّ يَذْهَبُ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي غُرَابِ مَالِكٍ - كَمَا فِي فَتْحِ الْبَارِي ٢٩/٢ - مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ

عَوْفٍ وَإِنَّهَا لَمُرْتَفَعَةٌ ، وَهِيَ عَلَى رَأْسِ ثُلُثَيْ فَرْسَخٍ مِنَ الْمَدِينَةِ<sup>(١)</sup> .

وفى هذا الحديث من الفقه تَعَجُّيلُ الْعَصْرِ ، وعلى هذا كان الأثر الأول ، ألا تَرَى إِلَى حَدِيثِ مَالِكٍ ، عَنِ الْعَلَاءِ ، قَالَ : صَلَّيْنَا الظُّهْرَ ، ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ . وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا صَلَّوْا الظُّهْرَ مَعَ بَعْضِ بَنِي أُمِّيَّةَ بِالْبَصْرَةِ ، ثُمَّ دَخَلُوا عَلَى أَنَسٍ فَوَجَدُوهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ . وَسَنَدُ كُرْهُ هَذَا الْحَبْرَ فِي بَابِ الْعَلَاءِ<sup>(٢)</sup> إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وفيه ما يدل على أَنَّ مُرَاعَاةَ الْقَامَةِ فِي الظُّهْرِ وَالْقَامَتَيْنِ فِي الْعَصْرِ اسْتِحْبَابٌ ، وَأَنَّ وَقْتَ الْعَصْرِ مَمْدُودٌ مَا كَانَتِ الشَّمْسُ بَيَضَاءَ نَقِيَّةً . وَكَذَلِكَ حَدَّثَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقْتَ صَلَاةِ الْعَصْرِ مِثْلَ هَذَا الْحَدِّ ، وَكَتَبَ بِهِ إِلَى عُمَالِهِ<sup>(٣)</sup> . وَقَدْ رَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ؛ مِنْهُمْ عَائِشَةُ فِي قَوْلِهَا : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ<sup>(٤)</sup> . وَرَوَى الْأَوْزَاعِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو النَّجَّاشِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ ، قَالَ : كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ ، ثُمَّ نَتَحَرُّ جُزُورًا فَنَقْسِمُهُ عَشْرَ قِسْمٍ ، ثُمَّ نَطْبُخُ فَنَأْكُلُ لَحْمًا نَضِيجًا قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ<sup>(٥)</sup> . وَفِي حَدِيثِ أَبِي أَرْوَى

(١) تقدم تخريجه ص ١٨ ، ١٩ .

(٢) سيأتي في الموطأ (٥١٦) .

(٣) تقدم في الموطأ (٥ - ٧) .

(٤) تقدم في الموطأ (١) .

(٥) أخرجه أحمد ٥١٠/٢٨ ، ٥٢١ (١٧٢٧٥ ، ١٧٢٨٩) ، وعبد بن حميد (٤٢٥) -

متنخب) ، والبخاري (٢٤٨٥) ، ومسلم (٦٢٥) من طريق الأوزاعي به .

الدُّوسِيُّ : كُنْتُ أَصَلِّيَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ أَمْشَى إِلَى ذِي الْحَلِيفَةِ فَاتَيْهِمْ قَبْلَ أَنْ تَغِيَبَ الشَّمْسُ<sup>(١)</sup> . وَأَبُو أَرْوَى اسْمُهُ رَبِيعَةٌ .

وَحَدَّثَنِي خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَبُو أَحْمَدَ الرَّيَّاتُ بِمِصْرَ ، قَالَ حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ الْقَرَّاطِيُّ أَبُو يَزِيدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : كُنَّا نُصَلِّيُ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ حَيَّةٌ<sup>(٢)</sup> ، فَيَذْهَبُ الدَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ<sup>(٣)</sup> .

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَسَدُ بْنُ مُوسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ شَهَابٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ . فَذَكَرَهُ .

وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ فِي «مُوطئه» عَنْ ابْنِ شَهَابٍ<sup>(٤)</sup> .

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ<sup>(٥)</sup> بْنُ عَلِيٍّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَشْنَانِيُّ بَيْغَدَادَ ، قَدِمَ عَلَيْنَا بِهَا مِنَ الشَّامِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زَبْرِيقٍ<sup>(٦)</sup> ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَمِيرٍ ، قَالَ :

(١) أخرجه أحمد ٣٦٧/٣١ (١٩٠٢٣) ، والبخارى فى تاريخه ٦/٩ ، ٧ ، والطبرانى ٣٦٩/٢٢ (٩٢٥) .

(٢) سقط من : م .

(٣) أخرجه أحمد ٤٧/٢١ (١٣٣٣١) ، ومسلم (٦٢١) ، وأبو داود (٤٠٤) ، والنسائى (٥٠٦) ، وابن ماجه (٦٨٢) من طريق الليث به .

(٤) أخرجه أحمد ٤٤٧/٢٠ (١٣٢٣٥) ، والدارمى (١٢٤٤) ، وأبو يعلى (٣٦٠٥) من طريق ابن أبي ذئب به .

(٥) فى ص ٤ : «الحسين» . وينظر تاريخ بغداد ٣٦٧/٧ ، والأنساب ١٧٠/١ .

(٦) فى ص ٤ : «رزق» . وينظر تهذيب الكمال ٣٦٩/٢ .

١١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَنَّهُ [ظ٣] قَالَ : مَا أَدْرَكَتُ النَّاسَ إِلَّا وَهُمْ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ بَعَثِي .

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي عَبْلَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي العَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ حَيَّةً ، فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى العَوَالِي ، فَيَأْتِيهِمُ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ<sup>(١)</sup> . قَالَ : وَالعَوَالِي مِنَ المَدِينَةِ عَلَى عَشْرَةِ<sup>(٢)</sup> أَمْيَالٍ .

وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ شَيْبَانَ قَالَ : قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَكَانَ يُؤَخِّرُ العَصْرَ مَا كَانَتْ الشَّمْسُ يَبْضَاءَ نَقِيَّةً<sup>(٣)</sup> .

وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ ، فِي بَابِ إِسْحَاقَ ، مِنْ هَذَا الْكِتَابِ<sup>(٤)</sup> ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ . وَمَضَى فِي بَابِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مَذَاهِبُ الفُقَهَاءِ فِي وَقْتِ العَصْرِ خَاصَّةً<sup>(٥)</sup> ، وَسَيَأْتِي تَلْخِيصُ مَذَاهِبِهِمْ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ مُسْتَوْعِبَةً مُجْمَلَةً وَمُفَسَّرَةً ، فِي بَابِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُزْوَةَ<sup>(٦)</sup> إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

مَالِكٌ ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي<sup>(٧)</sup> عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَنَّهُ قَالَ : مَا أَدْرَكَتُ النَّاسَ إِلَّا وَهُمْ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ بَعَثِي<sup>(٨)</sup> .

(١) أخرجه أبو عوانة (١٠٣٤) ، والدارقطني ٢٥٣/١ من طريق محمد بن حمير به .

(٢) في الدارقطني : « ستة » .

(٣) تقدم تخريجه ص ١٦١ .

(٤) تقدم ص ١٥٩ - ١٦٢ .

(٥) ينظر ما تقدم ص ١٢١ - ١٢٥ .

(٦) تقدم ص ٦٣ وما بعدها .

(٧) سقط من : ص . وينظر تهذيب الكمال ١٢٣/٩ .

(٨) الموطأ برواية أبي مصعب (١٢) . وأخرجه عبد الرزاق (٢٠٦٧) عن مالك به .

## وقت الجمعة

الموطأ

قال مالكٌ : يريدُ الإبرادَ بالظهرِ . قال : وأهلُ الأهواءِ يُصلُّونَ الظهرَ عندَ الزوالِ ، بخلافِ ما حمَلَ عمرُ الناسَ عليه .

وذكرُ إسماعيلُ بنُ إسحاقَ ، قال : حدَّثنا ابنُ أبي أُويسٍ ، قال : قال مالكٌ : سمعتُ أنَ عمرَ بنَ الخطابِ قالَ لأبي مَخدُورةَ : إنك بأرضِ حازةَ ، فأبرِدْ ، ثم أبرِدْ ، ثم أبرِدْ ، ثم ناديني وكأني عندك<sup>(١)</sup> .

وكان مالكٌ يكرهُ أن تُصَلَّى الظهرُ عندَ زوالِ الشمسِ ، ولكن بعدَ ذلك ، ويقولُ : تلكَ صلاةُ الخَوارِجِ .

قال أبو عمرٍ : الإبرادُ يكونُ في الحرِّ . وقد تقدَّم في معناه ما فيه كفايةٌ ، وهذا كلُّه استحبابٌ واختيارٌ ، والأصلُ في المواقيتِ ما ذكرناه في سائرِ هذا البابِ ، واللهُ الموقُّ سبحانه .

## باب وقت الجمعة

القبس

### المجلس الثاني

### وقت الجمعة

أتبع مالكٌ رحمةَ اللهِ تعالى عليه ذِكرَ الأوقاتِ بوقتِ الجمعةِ ؛ وهو الثالثُ عشرُ من أوقاته<sup>(٢)</sup> التي بنى عليها .

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٨٥٤ ، ٢٠٦٠) ، وابن أبي شيبة (٣٢٥ / ١) ، والطحاوي في شرح المعاني

١٨٩ / ١ من طريق أخرى عن عمر بهذه القصة .

(٢) في م : « الأوقات » .

وقد اختلف الناس<sup>(١)</sup> فيه ؛ فمنهم من قال : إنها تُصلى في ضُحى النهارِ وابتدائه ؛ لأنها صلاةٌ عيد . ومنهم من قال : وقتها وقتُ الظهر .

وعرَّضتْ هلهنا مسألةٌ تعلقُ بها شيءٌ من هذا الخلافِ ؛ وهى أن الجمعة هل هى أضلُّ بنفسِها والظهرُ بدَلٌ عنها ، أم هى بدَلٌ والظهرُ أصلٌ ؟

اختلفَ فى ذلك العلماءُ ، ووقعَ فى الكتابِ<sup>(٢)</sup> : إذا دخلَ يومَ الخَميسِ يَظُنُّه يومَ الجمعةِ ، أو يومَ الجمعةِ يَظُنُّه يومَ الخَميسِ . وذكرَ فيها<sup>(٣)</sup> القولين .

وفىها قولٌ ثالثٌ : إنه يُجزئُ فيهما جميعاً . وفيه قولٌ رابعٌ : إنه لا يُجزئُ عن واحدٍ منهما . ونظيرُها إذا<sup>(٤)</sup> دخلَ المسافرُ خلفَ المقيمِ ، أو المقيمُ خلفَ المسافرِ بنيةٍ مُطلقةٍ ، أو بنيةِ القصرِ ، أو بنيةِ الإتمامِ ، موافقاً لنيةِ إمامِهِ ، أو مُخالفاً لها . والصحيحُ أنه إذا اختلفتْ نيتهُ مع نيةِ إمامِهِ بطلتْ صلاتُهُ ؛ لأنه إن دخلَ يومَ الخَميسِ ونوى ركعتينِ فقد زادَ فى صلاتِهِ ما لم يَئُو ، وإن دخلَ يومَ الجمعةِ وهو يَظُنُّه يومَ الخَميسِ<sup>(٥)</sup> ونوى ركعتينِ<sup>(٦)</sup> فقد نقصَ<sup>(٧)</sup> ما يلزمُهُ ، وكلاهما لا يجوزُ ، فكلُّهُ لا يُجزئُ ، وهذا يبيِّنُ فليتأملُ . والذى يصحُّ أن الظهرُ أضلُّ والجمعةُ بدَلٌ ؛ لأنَّ النبىَّ ﷺ صَلَّى الظهرَ أولاً ثم رجعَ إلى الجمعةِ بعدُ .

(١) سقط من : م .

(٢) يعنى المدونة ١/١٠٤ .

(٣) سقط من : م ، وفى ج : « فيه » .

(٤) فى ج ، م : « فى » .

(٥) فى م : « إن » .

(٦ - ٦) سقط من : ج .

(٧) فى م : « نقص » .

واختلِف<sup>(١)</sup> في أولِ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ<sup>(٢)</sup>؛ فقليل: بجواناء<sup>(٣)</sup>. وقيل: عندَ بنى النَّبِيَّتِ. وقيل: في بنى سالمٍ بعدَ قدومِ النبيِّ ﷺ. والأشهرُ أنها جُمِعَتْ بيني النَّبِيَّتِ، ولكنه بَدَلٌ يُفَعَّلُ مع القدرة على الأَصْلِ، كرامةٌ أكرمَ اللهُ تعالى بها<sup>(٤)</sup> هذه الأمةَ، وشيءٌ يَسْرَهُ اللهُ لهم. قال رسولُ اللهِ ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ، يَبْدَأُ اللَّهُ أُمَّتَهُمْ أَوَّلًا مِمَّا بَدَأَ بِهِمْ مِنْ عِلْمِهِ وَأَوَّلًا مِمَّا يَكْتُبُ فِي كِتَابِهِ»؛ فهذا اليومُ الذي اختلفوا فيه فهدانا اللهُ له، فالناسُ لنا فيه تَبَعٌ؛ اليَهُودُ غَدًا، والنَّصَارَى بعدَ غَدٍ<sup>(٥)</sup>.

وفي الآثارِ المأثورة أن جبريلَ صلواتُ اللهِ عليه جاء النبيَّ ﷺ بمِراةٍ صينيةٍ وفيها نُكْتَةٌ، فقال له النبيُّ ﷺ: «ما هذا؟». قال: الجمعةُ. فالمرأةُ الصينيةُّ هي الشريعةُ ضَرِبَتْ مِثْلًا لها، والنُّكْتَةُ الجمعةُ إذ ليس فيها مِثْلُها. ففي ذلك أربعُ فوائدٍ؛ الأولى: أن السَّبْقَ بالفعلِ لا بالزمانِ. الثانيةُ: أن اللهَ تبارك وتعالى هَدانا لِلتَّمَشُّكِ بِالشَّرِيعَةِ، وأن أهلَ الكتابِ بَدَّلُوا. الثالثةُ: أن ابتداءَ حسابِ الجمعةِ يومَ الجمعةِ، وخاتمتَهُ يومَ<sup>(٦)</sup> الخَمِيسِ، إلا أن الناسَ أصابَتْهم راحَةٌ يهوديةٌ، فأخروا أنفسهم وقد قَدَّمَهُم اللهُ تعالى، فَيَبْتَدِئُونَ يَوْمَ السَّبْتِ وَيَخْتِمُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. وإلى مثله وَقَعَتِ الإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَنْ يَمْشِيَ مُكْبَأً عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِيَ سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الملك: ٢٢]. الرابعةُ:

(١) بعده في م: «الناس».

(٢) سقط من: م.

(٣) في م: «جوانى»، وجواناء، بالضم ويمد ويقصر: أول موضع جمعت فيه الجمعة بعد المدينة، وهو حصن لعبد القيس بالبحرين. معجم البلدان ١٣٦/٢، وينظر فتح الباري ٢/٣٨٠.

(٤) في د: «بذلك».

(٥) البخارى (٨٧٦)، ومسلم (٨٥٥).

(٦) سقط من: ج، م.

١٢ - حدثني يحيى ، عن مالك ، عن عمه أبي سهيل بن مالك ، عن أبيه ، أنه قال : كنت أرى طئفسة لعقيل بن أبي طالب يوم الجمعة ، تُطرح إلى جدار المسجد العزبي ، فإذا غشي الطئفسة كلها ظل الجدار ، خرج عمر بن الخطاب وصلى الجمعة . قال مالك والد أبي سهيل : ثم نرجع بعد صلاة الجمعة فتقبل قائلة الضحاء .

مالك ، عن عمه أبي سهيل بن مالك ، عن أبيه ، أنه قال : كنت أرى طئفسة لعقيل بن أبي طالب يوم الجمعة ، تُطرح إلى جدار المسجد العزبي ، فإذا غشي الطئفسة<sup>(١)</sup> كلها ظل الجدار ، خرج عمر بن الخطاب فصلى الجمعة . قال : ثم نرجع بعد صلاة الجمعة فتقبل قائلة الضحاء<sup>(٢)</sup> .

أن جعل الجثث محمولة<sup>(٣)</sup> للظروف ، والظروف<sup>(٤)</sup> خبراً عنها في قوله : « اليهود غدا » . وقد قال عبد الملك بن مزوان - وكان من الفصحاء - : نحن الدنيا من رفعناه ارتفع .  
تبيين : ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة فينصرف وليس للحيطان ظل<sup>(٥)</sup> وهذا يدل على تكبيره بها . وقد قال ابن عمر : ما كنا نتغدى ونقبل إلا بعد الجمعة . إشارة إلى التكبير إليها لا إلى التكبير بها . وأدخل مالك حديث عمر

(١) الطئفسة بكسر الطاء والفاء وبضمهما ، وبكسر الطاء وفتح الفاء : البساط الذي له خمل رقيق ، وجمعه طنافس . النهاية ٣ / ١٤٠ .

(٢) الضحاء ، بفتح الضاد والمد : إذا ارتفع النهار واشتد وقع الشمس . اللسان (ض ح و) .

والأثر في الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٢٣) ، ورواية أبي مصعب (١٣) .

(٣ - ٣) في د : للظروف والضرور .

(٤) في ج ، م : الزمن .

(٥) أخرجه البخاري (٤١٦٨) ، ومسلم (٣٢/٨٦٠) من حديث سلمة بن الأكوع .

الاستذكار

روى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي، عن مالك، عن عمه أبي سهيل ابن مالك، عن أبيه، فقال فيه: كان لعقيل طنفسة مما يلي الركن الغربي، فإذا أدرك الظل الطنفسة خرج عمر بن الخطاب فصلّى الجمعة، ثم نزع فتقيل.

وروى حماد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي، عن عامر بن أبي عامر، أن العباس كانت له طنفسة في أصل جدار المسجد، عرضها ذراعان، أو ذراعان وثلاث، وكان طول الجدار ستة عشر

القبس

موافقاً له؛ فإن الطنفسة إنما كان يغطها ظل الجدار في أول الوقت، وذلك يعرف بثلاثة شروط؛ أحدها: صوب القبلة<sup>(١)</sup> بالمدينة. والثاني: غلؤ الجدار، فإن الظل يختلِف فيه. والثالث: عرض الطنفسة، فإنها قد تكون بقدر الظل أو أزيد أو أنقص. وقد أخذ على مالك في تحديده وقت صلاة الجمعة بهذا القدر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا بعد جهد، وهذا لا يتوجه عليه؛ لأنه إنما ساق ذلك من فعل عمر حجة على من قدم الجمعة بالمدينة أو أخرها، وإشارة إلى أن أول الوقت هو حدها، وأول الوقت يُدرك في كل موضع بهيته. وقد كان الأمراء يؤخرونها جداً حتى يُخرجوها عن وقتها<sup>(٢)</sup>، فذكر مالك أيضاً حديث عثمان، أنه كان يُصلّي الجمعة بالمدينة، والعصر بمكّلي<sup>(٣)</sup>، وبينهما نحو من خمسة فراسخ.

(١) في ج: «القبلة».

\* من هنا طمس في المخطوط المشار إليه بالرمز «ج»، وينتهي ص ١٨٨.

(٢) في م: «أولها».

(٣) ملل: منزل على طريق المدينة إلى مكة عن ثمانية وعشرين ميلاً من المدينة. معجم البلدان

الاستدكار  
ذراعًا ، فإذا نظر إلى الظلّ قد جاوز الطَّنْفِسَةَ أَذَنَ المؤذُنِ ، وإذا أذُنَ نظرنا إلى  
الطَّنْفِسَةِ ، فإذا الظلُّ قد جاوزَها .

قال أبو عمر: جعل مالك الطَّنْفِسَةَ لعقيل ، وجعلها محمد بن إسحاق  
للعباس . والله أعلم .

المعنى فى طَرَحِ الطَّنْفِسَةِ لعقيل عند الجدارِ الغربىِّ مِنَ المسجدِ ، وكان يجلسُ  
عليها ويُجتمِعُ إليه ، وكان نشابةً عالماً بأيامِ الناسِ .

وأدخل مالك هذا الخبرَ دليلاً على أن عمر بن الخطاب لم يكن يُصَلِّي الجمعةَ  
إلا بعدَ الزوالِ ، وردَّأ على من حكى عنه وعن أبى بكرٍ أنهما كانا يُصَلِّيان الجمعةَ  
قبلَ الزوالِ ، وإنكارًا لقولِ من قال : إنها صلاةٌ عيدٍ فلا بأسَ أن تُصَلَّى قبلَ  
الزوالِ . وقد ذكّرنا فى «التمهيد» الخبرَ عن أبى بكرٍ وعمرَ أنهما كانا يُصَلِّيان  
الجمعةَ قبلَ الزوالِ<sup>(١)</sup> . وعن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ أنه كان يصَلِّي الجمعةَ ضحى .

حدَّثنا عبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ ، حدَّثنا قاسمُ بنُ أصبَغَ ، قال : حدَّثنا محمدُ  
ابنُ عبدِ السلامِ الحُشَنى ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ بشارٍ ، قال : حدَّثنا عُثَدْرُ ، عن  
شعبةَ ، عن عمرو بنِ مُرَّةَ ، عن عبدِ اللهِ بنِ سلمةَ ، قال : كان عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ  
يُصَلِّي بنا الجمعةَ ضحى ، ويقولُ : إنما عَجِلْتُ بكم خشيةَ الحرِّ عليكم<sup>(٢)</sup> .

(١) تقدم تخريجه ص ٦٥ .

(٢) أخرجه ابن أبى شيبة ١٠٧/٢ ، عن غندر به . وأخرجه الشافعى ١٨٥/٧ ، وابن المنذر فى  
الأوسط (٩٩٧) ، والبيهقى فى المعرفة (١٦٨٧) ، من طريق شعبة به .

وحدِيثُ حميدٍ، عن أنسٍ: كُنَّا نُبَكِّرُ بِالْجُمُعَةِ وَنَقِيلُ بَعْدَهَا<sup>(١)</sup>. وُحَدِيثُ سهلِ بنِ سعيدٍ: كُنَّا نُبَكِّرُ بِالْجُمُعَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَتَعَدَّى وَنَقِيلُ<sup>(٢)</sup>. وُحَدِيثُ جابرٍ قال: كُنَّا نُصَلِّيُ الْجُمُعَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَقِيلُ<sup>(٣)</sup>.

وذكرنا عللَ هذه الأخبارِ وضعفَ أسانيدِ بعضها، وأنه لم يأت من وجهٍ يُحتجُّ به إلى ما يدفعها من الأصولِ المشهورة. ولهذا ومثله أدخل مالكٌ حديثَ طُنَيْسَةَ عَقِيلٍ لِيُوضِّحَ أَنَّ وَقْتَ الْجُمُعَةِ وَقْتُ الظَّهِيرِ؛ لِأَنَّهَا مَعَ قِصْرِ حَيْطَانِهِمْ وَعَرَضِ الطُّبْنَيْسَةِ لَا يَغْشَاهَا الظِّلُّ إِلَّا وَقَدْ فَاءَ الْفَيْءُ، وَتَمَكَّنَ الْوَقْتُ، وَبَانَ فِي الْأَرْضِ ذُلُوكُ الشَّمْسِ. وَعَلَى هَذَا جَمَاعَةُ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ الَّذِينَ تَدَوَّرُ الْفِتْوَى عَلَيْهِمْ، كُلُّهُمْ يَقُولُ: إِنَّ الْجُمُعَةَ لَا تُصَلَّى إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ. إِلَّا أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ قَالَ: مَنْ صَلَّى قَبْلَ الزَّوَالِ لَمْ أَعْبَهُ.

قال أبو بكرٍ الأثرم<sup>(٣)</sup>: قلتُ لأحمدَ بنِ حنبلٍ: يا أبا عبدِ اللهِ، ما ترى في صلاةِ الجمعةِ قبلَ الزَّوَالِ؟ فقال: فيها من الاختلافِ ما علمت. ثم ذكر ما ذكرنا من الآثارِ عن أبي بكرٍ وعمرَ وابنِ مسعودٍ وجابرٍ وسهلِ بنِ سعيدٍ وأنسٍ. وعن مجاهدٍ أنها صلاةٌ عيد<sup>(١)</sup>. وهي آثَارٌ كُلُّهَا لَيْسَتْ بِالْقَوِيَّةِ، وَلَا نَقَلَهَا الْأُمَّةُ.

وَمِنْ جِهَةِ النَّظَرِ؛ لَمَّا كَانَتِ الْجُمُعَةُ تَمْنَعُ مِنَ الظَّهِيرِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ،

(١) تقدم تخريجه ص ٦٦ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٦٥ .

(٣) في م: «ابن أثرم». يقال فيه: أبو بكر بن الأثرم.

دلَّ على أن وقتها وقت الظهر، وقد أجمع المسلمون على أن من صلَّها وقت الظهر فقد صلَّها في وقتها، فدل ذلك على أنها ليست كصلاة العيد؛ لأن العيد لا تُصلَّى بعد الزوال.

حدَّثنا أحمد بن عبد الله، قال: حدَّثنا الحسن بن إسماعيل، قال: حدَّثنا عبد الملك بن بخر، قال: حدَّثنا محمد بن إسماعيل الصَّائغ، قال: حدَّثنا أبو بكر بن عيَّاش، عن أبي إسحاق، قال: صلَّيت خلف علي بن أبي طالب الجمعة بعد ما زالت الشمس<sup>(١)</sup>.

قال سنيِّد: حدَّثنا أبو معاوية، عن إسماعيل بن سَمِيع<sup>(٢)</sup>، عن أبي رزِين، قال: صلَّيت خلف علي بن أبي طالب الجمعة حين زالت الشمس<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا مذهب الفقهاء كلَّهم، لا تجوز الجمعة عندهم ولا الخطبة لها إلا بعد الزوال، إلا أنهم اختلفوا في سعة وقتها وآخِرِه؛ فروى ابن القاسم عن مالك، قال: وقت الجمعة وقت الظهر لا تجب إلا بعد الزوال، وتُصلَّى إلى غروب الشمس. و<sup>(٤)</sup> قال ابن القاسم: إن صلَّي من الجمعة ركعة، ثم غربت الشمس صلَّي

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات ٦/ ٣١٤، وابن أبي شيبة - كما في فتح الباري ٢/ ٣٨٧ - وابن المنذر في الأوسط (٩٨٦) من طريق أبي إسحاق به.

(٢) في ص: «سع»، وفي م: «سبع». والمثبت من مصدر التخريج، وينظر تهذيب الكمال ١٠٧/٣.

(٣) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٩٨٧) من طريق أبي معاوية به.

(٤) سقط من: م.

الرَّكْعَةَ الْآخِرَى بَعْدَ الْمَغِيبِ وَكَانَتْ جُمُعَةً .

وقال أبو حنيفة ، والشافعي ، وأصحابهما ، والحسن بن حي : وقت الجمعة وقت الظهر ، فإن فات وقت الظهر بدخول وقت العصر لم تُصلَّ الجمعة . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن دخل وقت العصر وقد بقي من الجمعة سجدة أو قعدة فسدت الجمعة ، ويستقبل الظهر .

وقال الشافعي : إذا خرج الوقت قبل أن يُسلمَ أتمها ظهراً . يعنى : إذا زاد الظل عن المثل على ما قدمنا من قوله وأصله في ذلك . وهو قول عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون .

وأما قول أبي شهيل عن أبيه : ثم نرجع بعد صلاة الجمعة فتقبل قائلة الضحاء . فمعلوم أن من صلى بعد زوال الشمس الجمعة لا يرى في ذلك اليوم ضحى ، فلم يبق إلا ما تأوله أصحابنا ، أنهم كانوا يُهَجَّرُونَ<sup>(١)</sup> يوم الجمعة فيصَلُّونَ في الجامع ، على ما في حديث ثعلبة بن أبي مالك القرظي<sup>(٢)</sup> ، أنهم كانوا يُصَلُّونَ إلى أن يخرج عمر بن الخطاب ، فإذا صلوا الجمعة انصرفوا فاستدركوا راحة القائلة والنوم فيها ، على ما جرث عادتهم ؛ ليستعينوا بذلك على قيام الليل . والله أعلم ، وهذا تأويل حسن غير مدفوع .

مالك ، عن عمرو بن يحيى المازني ، عن ابن أبي سليط ، أن عثمان بن عفان

(١) الهجير نصف النهار في القيظ خاصة ، وهجر تهجيرا : سار في الهاجرة . المصباح المنير (هج ر) . أما التهجير هنا : فالتبكير والمبادرة ، وهي لغة حجازية ، أراد المبادرة أول وقت الصلاة . النهاية ٢٤٦ / ٥ .  
(٢) سيأتي في الموطأ (٢٣٠) .

ابن أبي سَليطٍ ، أن عثمانَ بنَ عفانَ صَلَّى الجمعةَ بالمدينة ، وصَلَّى العصرَ بمَلَكٍ . قال مالكٌ : وذلكَ للتَّهْجِيرِ وسُرْعَةِ السَّيْرِ .

صَلَّى الجمعةَ بالمدينة ، وصَلَّى العصرَ بمَلَكٍ . قال مالكٌ : وذلكَ للتَّهْجِيرِ وسُرْعَةِ السَّيْرِ<sup>(١)</sup> .

اختلف فيما بين المدينة ومَلَكٍ ؛ فروينا عن ابنِ وضاح أنه قال : اثنان وعشرون ميلاً ونحوها . وقال غيره : ثمانية عشر ميلاً . وهذا كما قاله مالكٌ ، أنه هَجَرَ بالجمعة فصلاًها في أولِ الزوالِ ، ثم أسرع السيرَ فصلَّى العصرَ بمَلَكٍ ليس في أولِ وقتها ، والله أعلم ، ولكنه صلّاها والشمسُ لم تغرب ، ولعله صلّاها ذلك اليوم لسرعة السيرِ والشمسُ بيضاء نقيّة . وليس في هذا ما يدلُّ على أن عثمانَ صَلَّى الجمعةَ قبلِ الزوالِ كما زعمَ من ظنَّ ذلك ، واحتجَّ بحديثِ مالكٍ ، عن عمرو بنِ يحيى المازنيّ ، عن ابنِ أبي سَليطٍ ، قال : كنّا نُصَلِّي مع عثمانَ بنِ عفانَ الجمعةَ فننصرفُ وما للجُدْرِ ظلٌّ .

وهذا الخبرُ الثاني عن عثمانَ ليس عندَ القَعْنَبِيِّ ، ولا عندَ يحيى بنِ يحيى صاحِبِنَا ، وهما من آخرِ من عرَضَ على مالكٍ «الموطأ» ، وهذا وإنِ احتمل ما قال فيحتملُ أن يكونَ عثمانُ صَلَّى الجمعةَ في أولِ الزوالِ ، ومعلومٌ أن الحجازَ ليس للقائم فيها كبيرُ ظلٌّ عندَ الزوالِ . وقد ذَكَرَ أهلُ العلمِ بالتعديلِ أن الشمسَ بمكةَ تزولُ في حَزيرانَ<sup>(٢)</sup> على دونِ عُشرِ قَدَمٍ<sup>(٣)</sup> ، وهذا أقلُّ ما تزولُ الشمسُ عليه

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (١٤) .

(٢) حزيران : الشهر التاسع من الشهور السريانية ، ويقابله شهر يونية من الشهور الرومية . الوسيط

(ح ز ر) .

(٣) في م : «أقدام» .

الاستدكار  
 في سائر السنة بمكة والمدينة ، فإذا كان هذا أو فوقه قليلاً ، فأى ظل يكون للجُدُرِ حيثُ بالمدينة أو مكة ؟ فإذا احتَمَلَ الوجهين لم يُجْزُ أن يُضَافَ إلى عثمان أنه صَلَّى الجمعةَ قبل الزوالِ إلا بيقين ، ولا يقينَ مع احتمالِ التأويلِ . والمعروفُ عن عثمان في مثلِ هذا أنه كان مُتَّبِعًا لعمرَ لا يخالفُه . وقد ذَكَرنا عن عليٍّ أنه كان يُصَلِّيها بعدَ الزوالِ ، وهو الذي يَصِيحُ عن سائرِ الخلفاءِ ، وعليه جماعةُ العلماءِ . والحمدُ لله .

ومن بَكَرَ بالجمعةِ في أولِ الزوالِ لم يُؤْمَنَ عليه من العامةِ فسادُ التأويلِ الذي لم يُجْزُ على الفقهاءِ .

روى حبيثُ كاتبُ مالكٍ ، عن مالكٍ ، عن ربيعةَ ، عن أنسٍ ، أن النبيَّ ﷺ كان يصلي الجمعةَ عندَ الزوالِ .

حدَّثنا أحمدُ بنُ قاسمٍ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ معاويةَ ، قال : حدَّثنا أحمدُ<sup>(١)</sup> بنُ الحسنِ الصوفِيِّ ، قال : حدَّثنا الهيثمُ بنُ خارجةَ ، قال : حدَّثنا إسماعيلُ بنُ عتياشٍ ، عن عمرو<sup>(٢)</sup> بنِ مهاجرٍ ، أنَّ عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ كان يصلي الجمعةَ حينَ يَفِيءُ الفَيْءُ تحتَ رأسِ الإنسانِ ذراعًا ونحوه في الساعةِ السابعةِ . وهذا كلُّه على السَّعةِ في وقتها .

(١) في م : (محمد) . وينظر تهذيب الكمال ٣٠ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، وسير أعلام النبلاء ١٤ / ١٥٢ .

(٢) في م : (عمر) . وينظر المرح والتعديل ٦ / ٢٦١ .

## من أدرك ركعة من الصلاة

١٤ - حدثني يحيى ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة

مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف<sup>(١)</sup> ، عن

التمهيد

## باب من أدرك ركعة من الصلاة

القبس

(١) قال أبو عمر : « وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي ، أحد فقهاء المدينة الجلة الثقات الأثبات . وقد ذكرنا نسب أبيه ، في كتاب « الصحابة » واختلف في اسم أبي سلمة هذا ؛ فقيل : اسمه عبد الله . وقيل : اسمه كنيته . ذكر البخاري قال : قال لي ابن أبي أويس ، عن مالك : أبو سلمة اسمه كنيته . وكذلك قال أبو نعيم الفضل بن دكين : اسم أبي سلمة كنيته . وقال محمد بن سعد كاتب الواقدي : اسم أبي سلمة بن عبد الرحمن . عبد الله . وذكر الزبير في بنى عبد الرحمن بن عوف عبد الله الأكبر ، قال : أمه من بنى عبد الأشهل . قال : وقتل عبد الله ، وعروة ، وسالم الأصغر ؛ بنو عبد الرحمن بن عوف بإفريقية . قال : وعبد الله الأكبر هو أبو عثمان ابن عبد الرحمن بن عوف . قال : وسالم الأكبر مات قبل الإسلام . قال : وعبد الله الأصغر أبو سلمة الفقيه ، روى عنه الناس . وأمهم تهاضر بنت الأصبح الكلبية . وقد ذكرنا في كتاب « الصحابة » في باب عبد الرحمن بن عوف بنيه وأمهم ، وذكر العقيلي عن شيوخه عن عمرو بن هارون ، قال : كان اسم أبي سلمة بن عبد الرحمن : عبد الله بن عبد الرحمن حدثنا عبد الوارث بن سفيان قراءة منى عليه ، أن قاسم بن أصبغ حدثهم ، قال : حدثنا أحمد بن زهير ، قال : وجدت في كتاب علي بن المديني بخطه ، قال يحيى بن سعيد : فقهاء أهل المدينة عشرة . قلت ليحيى : عددهم . قال سعيد ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله ، وعروة بن الزبير ، وسليمان بن يسار ، وعبيد الله بن عبد الله ، وقبيصة بن ذؤيب ، وأبان بن عثمان . وسقط من الكتاب العاشر . قال أبو عمر : العاشر : خارجة بن زيد بن ثابت ، أو أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . وحدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا أحمد بن زهير ، قال : حدثنا المثني بن معاذ ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثنا شعبة ، عن أبي إسحاق ، قال : أبو سلمة في زمانه خير من ابن عمر في =

الموطأ ابن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَدْرَكَ

التمهيد

القبس

= زمانه . وحدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا أحمد بن زهير ، قال : حدثنا  
الصلت بن مسعود ، قال : حدثنا ابن عيينة ، عن مجالد ، عن الشعبي ، قال : قدم أبو سلمة الكوفية ،  
فكان يمشى بينى وبين رجل ، فسئل : من أعلم من بقى ؟ فتمنع ساعة ، ثم قال : رجل بينكما .  
وذكر المدائني ، عن ابن شهاب ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، قال : قدم أبو سلمة الكوفية ، فكان  
يمشى بينى وبين الشعبي . فذكر مثله . وذكر عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، قال : كان أبو  
سلمة يمارى ابن عباس ، فحرم بذلك علماً كثيراً . ذكره الحسن بن على الحلواني عن عبد الرزاق .  
وحدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا أحمد بن زهير ، قال : حدثنا مؤمل بن إهاب ،  
قال : حدثنا عبد الرزاق . فذكره . وأخبرنا خلف بن سعيد ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد ، قال :  
حدثنا أحمد بن خالد ، قال : حدثنا محمد بن عبيد الكشوري قال : حدثنا محمد بن يوسف  
الحراني ، أنبأنا عبد الرزاق ، عن الزهري قال : أدركت بحوزاً أربعة ؛ سعيد بن المسيب ، وعروة بن  
الزبير ، وعبيد الله بن عبد الله ، وأبا سلمة بن عبد الرحمن . قال الزهري : وكان أبو سلمة يمارى ابن  
عباس فحرم علماً كثيراً . وروى حماد بن زيد ، عن معمر ، عن الزهري ، قال : كان أبو سلمة يسأل  
ابن عباس ، فكان يخزن عنه . حدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا أحمد بن زهير ،  
قال : سمعت مصعب بن عبد الله يقول : أم أبي سلمة بن عبد الرحمن تماضر بنت الأصبغ بن عمرو  
ابن ثعلبة بن حصن بن ضمضم بن عدى بن كلب ، وهى أول كلبية تزوجها قرشى ؛ كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بعث عبد الرحمن إلى كلب ، وأمره أن يتزوج ابنة سيدهم . قال : وأرضعت أم  
كلثوم بنت أبي بكر أبا سلمة فكان يتولج على عائشة . قال أبو عمر : كان أبو سلمة رجلاً جميلاً ،  
يخضب بالوسمة توفى سنة أربع وتسعين ، وفيها مات عروة ، وعلى بن حسين ، وأبو بكر بن عبد  
الرحمن ، وسعيد بن المسيب فى قول بعضهم ، وتعرف بسنة الفقهاء ، وقد قيل : إن أبا سلمة توفى  
سنة أربع ومائة ، وهو ابن اثنين وسبعين . سمع أبا هريرة ، وعائشة ، وابن عمر ، وجابر بن عبد الله ،  
وجماعة من الصحابة ، واختلف فى سماعه من أبيه ؛ فذكر ابن لهيعة ، عن جعفر بن ربيعة ، عن أبي  
سلمة ، قال : رأيت أبا سلمة يصلى أربع ركعات قبل الظهر . وروى النضر بن شيبان ، عن أبي سلمة ،  
قال : سمعت أبا سلمة . فذكر حديثاً فى الصيام . وقال يحيى بن معين : لم يسمع أبو سلمة من أبيه ، =

الموطأ ركعةً من الصلاة فقد أدرك الصلاة» .

التمهيد أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أدرك ركعةً من الصلاة فقد أدرك الصلاة»<sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر: لا أعلمُ اختلافاً في إسناده هذا الحديث ولا في لفظه عند رواية «الموطأ» عن مالك، وكذلك رواه سائر أصحاب ابن شهاب، إلا أن ابن عيينة رواه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أدرك من الصلاة ركعةً فقد أدرك»<sup>(٢)</sup> . لم يُقُل: الصلاة. والمعنى المراد في

القبس ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ أدرك ركعةً من الصلاة فقد أدرك الصلاة» . وليس معناه أنها تُجزئُه عن باقيها، وإنما معناه أنه أدرك الفضلَ ولزمه حُكْمُ الإمام الذي نواه والتزمه<sup>(٣)</sup> في الاقتداء به .

= ولا من طلحة بن عبيد الله . وضعف حديث النضر بن شيبان . قال أبو عمر: توفي أبوه سنة ثنتين وثلاثين، قبل وفاة عثمان بأربع سنين . أو نحوها . لمالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة ثمانية أحاديث متصلة مستندة، كلها في «الموطأ»، شرکه فيها أبو عبد الله الأغر في حديث واحد» . تاريخ دمشق ٢٩ / ٢٩٠، وتهذيب الكمال ٣٣ / ٣٧٠ .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٣١)، وبرواية أبي مصعب (١٦) . وأخرجه البخاري (٥٨٠)، ومسلم (١٦١/٦٠٧)، وأبو داود (١١٢١)، والنسائي (٥٥٢) من طريق مالك به .  
(٢) أخرجه الحميدي (٩٤٦)، وأحمد ٢٢٩/١٢ (٧٢٨٤)، وابن ماجه (١١٢٢) من طريق ابن عيينة به، وبلفظ: «فقد أدرك الصلاة» . أخرجه الشافعي ٢٠٥/١، ومسلم (١٦٢/٦٠٧)، والترمذي (٥٢٤) من طريق ابن عيينة به .  
(٣) في م: «لزمه» .

ذلك واحدٌ .

وقد روى نافع بن يزيد<sup>(١)</sup> ، عن ابن الهادي ، عن عبد الوهاب بن أبي بكر ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ أدرك ركعةً من الصلاة فقد أدرك الصلاة وفضلها »<sup>(٢)</sup> . وهذه لفظة لم يقلها أحدٌ عن ابن شهاب غير عبد الوهاب هذا ، وليس بحجة على من خالفه فيها من أصحاب ابن شهاب ، على أن الليث بن سعد قد روى هذا الحديث عن ابن الهادي ، عن ابن شهاب<sup>(٣)</sup> ، لم يذكر في إسناده عبد الوهاب ، ولا جاء بهذه اللفظة ، أغنى قوله : « وفضلها » .

وقد روى عمارة بن مطير ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أدرك ركعةً من الصلاة فقد أدرك الصلاة ووقتها » . وهذا لم يقله عن مالك أحدٌ غير عمارة بن مطير ، وليس ممن يُحتج به فيما حُولف فيه .

وقد أخبرنا محمد بن عمرو بن عثمان ، ثنا علي بن عمر الحافظ ، حدثنا إبراهيم بن حماد ، حدثنا يعقوب بن إسحاق القلزمي<sup>(٤)</sup> ، حدثنا أبو علي الحنفی ، حدثنا

(١) في م : « زيد » . وينظر تهذيب الكمال ٢٩٦/٢٩ .

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٢٣١٨) من طريق نافع بن يزيد به .

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٢٣١٩) ، والطبراني في الأوسط (٨٧٧١) من طريق الليث

به .

(٤) نسبة إلى القلزم بضم القاف وسكون اللام والزاي المضمومة ، كذا نص عليه ياقوت في معجم =

مالك، عن الزُّهرى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أدرك ركعةً من الصلاة فقد أدرك الفضل». لم يقله غير الحنفى عن مالك، والله أعلم، ولم يتابع عليه. وهو أبو علي عبيد الله بن عبد المجيد الحنفى. وسندكرو ما للفقهاء في هذا المعنى بعون الله، إن شاء الله.

وقد روى هذا الحديث عن مالك حماد بن زيد، حدثنا أحمد بن فتح، قال: حدثنا أحمد بن الحسن الرازى، قال: حدثنا أبو شعيب صالح بن شعيب ابن زياد البصرى، قال: حدثنا إبراهيم بن الحجاج السامى<sup>(١)</sup>، حدثنا حماد بن زيد، عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أدرك ركعةً من الصلاة فقد أدرك الصلاة»<sup>(٢)</sup>.

وحدثنا خلف بن قاسم، حدثنا أبو العباس أحمد بن الحسين بن إسحاق بن عتبة، حدثنا أبو شعيب صالح بن شعيب بن أبان الزاهد، فى سؤال سنة إحدى وثمانين ومائتين، قال: حدثنا إبراهيم بن الحجاج السامى، حدثنا حماد بن زيد، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أدرك ركعةً من الصلاة فقد أدرك الصلاة». هذا هو الصحيح عن حماد بن زيد، عن مالك. ومَنْ قال فيه: عن حماد، عن مالك. بهذا الإسناد: «مَنْ أدرك ركعةً من الصبح» الحديث. فقد أخطأ.

= البلدان ٤/١٥٨، إلا أن السمعاني ضبطه فى الأنساب ٤/٥٣٦ بفتح القاف. وينظر التاج (قلم).

(١) فى م: «السامى». وينظر تهذيب الكمال ٢/٦٩.

(٢) أخرجه ابن حبان (١٤٨٧) من طريق حماد بن زيد به.

قال أبو عمر: أما قوله في هذا الحديث: «فقد أدرك الصلاة». فإنه قد اختلف في معناه؛ فقالت طائفة من أهل العلم: أراد بقوله ذلك أنه أدرك وقتها. حكى أبو عبد الله أحمد بن محمد بن سعيد الداؤدي في كتابه «الموجز» عن داود ابن علي وأصحابه، قالوا: إذا أدرك الرجل من الظهر أو العصر ركعة، وقام يصلي الثلاث ركعات، فقد أدرك الوقت في جماعة، وثوابه على الله عز وجل.

قال أبو عمر: هؤلاء قوم جعلوا قول رسول الله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة». في معنى قوله عليه السلام: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر، ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح»<sup>(١)</sup>. فليس كما ظنوا؛ لأنهما حديثان لكل واحد منهما معنى، وقد ذكرنا كلاً في موضعه من كتابنا هذا، والحمد لله.

وقال آخرون: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك فضل الجماعة؛ لأن

ونشأت ههنا عضلة<sup>(٢)</sup> من العضل، ليس عن النبي ﷺ فيها نص؛ وهو أنه إذا كان مُدركاً بركعة للصلاة، هل يكون ذلك أول صلاته أم آخرها؟ فاضطرب الناس فيه، وضرب بينه وبين الأكثر منهم باث لم يتفدوا فيه، ولا يحتمل هذا «القبس» إدراك<sup>(٣)</sup> ظلمة الإشكال فيه، فالذي يجب أن يعول عليه أن الذي أدرك أول صلاته فيبني عليها في القراءة والجلوس - وهذا الفضل تعرفونه إن شاء الله تعالى، فلا وجه

(١) تقدم في الموطأ (٤).

(٢) العضلة: الداهية والشدة. ينظر اللسان (ع ض ل).

(٣) في م: «إزالة».

التمهيد  
صلاته صلاة جماعة في فضلها وحكمها . واستدلوا من أصولهم على ذلك بأنه لا يُعيد في جماعة من أدرك ركعة من صلاة الجماعة .

القيس  
للإطناب<sup>(١)</sup> فيه والإطالة - إلا أنه دخل عليه فرعان اختلف فيهما علماؤنا، وهي اختلاط القضاء بالأداء في صلاة<sup>(٢)</sup> الراعي<sup>(٣)</sup>، وفي صلاة الخوف، ونشأ منه تخريج فرع في صلاة المسافرين مع المقيم، والذي يهديكم فيه أن تجعلوا أول صلاته ما أدرك، ثم تركبوا عليه الجلوس وتركبوا عليه القراءة، فإن أدرك ركعة وقام إلى الثانية في صلاة الجهر، جهز في الثانية، وإن كان في صلاة السر قرأ بالسورة ثم جلس . ثم اختلف الناس هل يقضى الجهر في الثالثة والسورة أم لا؟ والصحيح أنه يأتي بهما<sup>(٤)</sup> عندنا؛ لأنه لو أدرك ركعتين من رابعة الجهر وقام إلى القضاء لجهر وقرأ السورة . والأصل في ذلك نكتة بدعية؛ وهي أنه إذا أدرك ركعة، أو ما يكون به مديركا، فقد فاتته أركان<sup>(٥)</sup> وصفات أركان . فليقض ما فاتته من ركن أو صفة لركن، ومن جملتها ما فاتته في الركعة التي أدرك، فإنه فاتته فيها صفة<sup>(٦)</sup> ركن؛ وهي الجهر والشورة، فمن الناس من ألغاهما؛ لأنه جعلها تبعا لركنهما، وقد مضى . ومن الناس من قال: بل يقضيها في محل مثلها . وهو الصحيح كما تقدم . وقد سمعت أبا الوفاء إمام الحنابلة ببغداد<sup>(٧)</sup>، يقول:

(١) في م: «إلى الإطناب» .

(٢) في م: «مسألة» .

(٣) الراعي: هو الذي يخرج الدم من أنفه . التاج (ر ع ف) .

(٤) في ج، م: «بها» .

(٥) بعده في د: «قد فاتته» .

(٦) سقط من: م .

(٧) هو علي بن عقيل بن محمد بن عقيل أبو الوفاء، الفقيه البغدادي، قاضي القضاة، وشيخ الحنابلة، صاحب كتاب «الفنون»، وهو أزيد من أربعمئة مجلد، توفي سنة ثلاث عشرة وخمسمائة . طبقات الحنابلة ٢/٢٥٩، وسير أعلام النبلاء ١٩/٤٤٣ .

وقال آخرون: معنى هذا الحديث أنْ مُدْرِكُ رَكْعَةٍ مِنَ الصَّلَاةِ مُدْرِكٌ لِحُكْمِهَا، وَهُوَ كَمَنْ أَدْرَكَ جَمِيعَهَا فِيمَا يَفُوتُهُ مِنْ سَهْوِ الْإِمَامِ وَسُجُودِهِ لِسَهْوِهِ، وَلَوْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ مَسَافِرًا مِنَ الصَّلَاةِ مُقِيمًا، لَزِمَهُ حُكْمُ صَلَاةِ الْمُقِيمِ، وَكَانَ عَلَيْهِ الْإِتْمَامُ وَنَحْوُ هَذَا مِنْ حُكْمِ الصَّلَاةِ.

قال أبو عمر: ظاهرُ قوله ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ». يُوجِبُ الْإِدْرَاكَ التَّامَّ لِلْوَقْتِ وَالْحُكْمِ وَالْفَضْلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، إِذَا صَلَّى تَمَامَ الصَّلَاةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا، فَدَخَلَ مَعَهُ وَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ، أَنَّهُ مُدْرِكٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ حُكْمَ الرُّكْعَةِ، وَأَنَّهُ كَمَنْ رَكَعَهَا مِنْ أَوَّلِ الْإِحْرَامِ مَعَ إِمَامِهِ، فَكَذَلِكَ مُدْرِكٌ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ، مُدْرِكٌ لَهَا، وَقَدْ أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَا تُجْزِئُهُ وَلَا تُغْنِيهِ عَنْ إِتْمَامِهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأْتُوا»<sup>(١)</sup>.

وهذا نصٌّ يكفي ويشفي، فدلَّ إجماعهم في ذلك على أنَّ هذا الحديث ليس على ظاهره، وأنَّ فيه مضمراً بيَّنه الإجماع والتوقيف، وهو إتمام الصلاة وإكمالها، فكأنه ﷺ قال: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ إِمَامِهِ، ثُمَّ قَامَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ، وَأَتَمَّ صَلَاتَهُ وَحَدَّهُ عَلَى حُكْمِهَا، فَقَدْ أَدْرَكَهَا، كَأَنَّهُ قَدْ صَلَّى مَعَهُ

مَنْ نَسِيَ قِرَاءَةَ «الْفَاتِحَةِ» فِي الثَّلَاثِ رَكَعَاتٍ قَرَأَهَا فِي الرُّكْعَةِ الرَّابِعَةِ أَرْبَعِ مَرَاتٍ. الْقَبْسُ  
وَيُسَيِّدُ ذَلِكَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَلَا أَقُولُ بِهِ.

تَمِيمٌ: إِذَا ثَبِتَ أَنَّهُ يَكُونُ مُدْرِكًا بِرَكْعَةٍ لِحُكْمِ الصَّلَاةِ، فَلَا يَكُونُ مُدْرِكًا بِأَقْلٍ

(١) سيأتي في الموطأ (١٤٨).

التمهيد الإمام من أولها . هذا تقدير قوله ذلك ﷺ بما ذكرنا من الإجماع وحديث النبي ﷺ . وإذا كان ذلك كذلك ، فغير مُمتنع أن يكون مدرِّكاً لفضلها وحكمها

القبس منها ، لا من جهة دليل الخطاب ، ولكن من حيث أن أقل من ركعة لا يكون في معنى الركعة بحال ، فإن قيل : فقد روى البخاري\* أن النبي ﷺ قال : « من أدرك سجدة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » . عنه ثلاثة أجوبة :

أحدها : أنا نقول للمخالفين لنا : أنتم قد تزكتم هذا الحديث ، فإنكم قلتم : إنه لو أدرك قبل<sup>(١)</sup> سلام الإمام مقدار تكبيرة الإحرام ، لكان مدرِّكاً للصلاة . فإن قيل : إنما فعلنا ذلك ؛ لأنه لم يُرَدِّ السجدة بعينها ، وإنما أراد زكنا من أركان الصلاة ، والتكبير زكناً . قلنا : هذا حجة عليكم ؛ لأن السجود ليس بزكناً في نفسه ، وإنما هو زكناً على معنى التبعية للركوع إجماعاً ، فكيف ألحقتم زكناً مستقلاً بنفسه ، وهو تكبيرة الإحرام ، بزكناً تابع لغيره ، وهو السجود ؟!

الثاني : أنا نقول : قد اتفقنا على تزك هذا الحديث بإجماعنا ؛ أن من أدرك السجدة لا يعتدُّ بالركعة .

الثالث : أن المراد بالسجود ههنا الركوع ؛ لأنه أخوه جواراً في الزكناً ومعنى في الخضوع ، والدليل القاطع على ذلك تمام الحديث في الصحيح ؛ قال : « من أدرك سجدة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ، والسجدة هي الركعة » . فإن كان من قول النبي ﷺ وهو الظاهر فلا كلام ، وإن كان من قول الراوي فتفسيره - وقد سمي هذا<sup>(٢)</sup> الحديث - أولى من تفسير غيره .

(٥) إلى هنا ينتهي الطمس في المخطوط «ج» والمشار إليه في ص ١٧٣ .

(١) في ج ، م : « بعد » .

(٢) سقط من : ج ، م .

ووقتها ، فالذى عليه مَدَارُ هذا الحديثِ وفقهه ، أنْ مدرِكُ ركعةٍ مِنَ الصلَاةِ مدرِكٌ لحكمِها فى السهوِ وغيره ، وأما الفضلُ ، فلا يُدرِكُ بقياسٍ ولا نَظَرٍ ؛ لأنَّ الفضائلَ لا تُقاسُ ، فربُّ جماعةٍ أفضلُ من جماعةٍ ، وكم من صلَاةٍ غيرِ مُتَقَبَّلَةٍ من صاحبِها ، وإذا كانتِ الأعمالُ لا تَقَعُ المُجَازَاةُ عليها إلا على قَدَرِ النياتِ ، وهذا ما لا اختلافَ فيه ، فكيف يُعرفُ قَدْرُ الفضلِ مع مغيِبِ النياتِ عنا ؟ والمُطَّلِعُ عليها العالمُ بها ، يُجازى كلاً بما يشاءُ ، لا شريكَ له ، وقد يقصدُ الإنسانُ المسجدَ ، فيجدُ القومَ مُنصرفينَ من الصلَاةِ ، فيكتبُ له أجرٌ من شَهِدَها ؛ لصحَّةِ نيتهِ . واللهُ أعلمُ .

وقد زوى مثلُ هذا عن النبىِّ ﷺ ، أخبرنا أبو محمد عبدُ الله بنُ محمدٍ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ بكرٍ ، قال : حدَّثنا أبو داود ، قال : حدَّثنا عبدُ الله بنُ مَسْلَمَةَ ، قال : حدَّثنا عبدُ العزيزِ - يعنى ابنَ محمدٍ - <sup>(١)</sup> عن محمدٍ <sup>(١)</sup> - يعنى ابنَ طَحْلَاءَ - عن مُحصِنِ بنِ عَليٍّ ، عن عَوفِ بنِ الحَارِثِ ، عن أبى هريرةَ قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « من تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضوءَهُ ، ثم راح فوجَدَ النَّاسَ قد صلَّوا ، أعطاه اللهُ مثلَ أجرٍ من صلَّاهَا أو حضَّرها ، لا يَنْقُصُ ذلكَ من أجورِهِمْ شيئاً » <sup>(٢)</sup> .

(١ - ١) سقط من : م . والمثبت من مصدر التخريج .

(٢) أبو داود (٥٦٤) . وأخرجه عبد بن حميد (١٤٥٣ - منتخب) ، والحاكم ٢٠٨/١ ، ٢٠٩ ، والبيهقى ٦٩/٣ ، وفى الشعب (٢٨٩٤) ، والبعوى (٧٨٩) من طريق عبد الله بن مسلمة به ، وأخرجه أحمد ٥٠٩/١٤ (٨٩٤٧) ، والنسائى (٨٥٤) من طريق عبد العزيز بن محمد به .

حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْعَوَافِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ ابْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التُّرْمُذِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارِكِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ هُرْمُزَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ : حَضَرَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ الْمَوْتُ ، فَقَالَ : مَنْ فِي الْبَيْتِ ؟ قَالُوا : أَهْلُكَ وَإِخْوَانُكَ وَجُلَسَاؤُكَ . قَالَ : ارْزُقُونِي . فَأَسْنَدَهُ ابْنُهُ ، فَفَتَحَ عَيْنَيْهِ ، فَسَلَّمَ عَلَى الْقَوْمِ ، فَرَدُّوا عَلَيْهِ ، وَقَالُوا : خَبِّرْنَا . قَالَ : إِنِّي مُحَدِّثُكُمْ الْيَوْمَ حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُ بِهِ أَحَدًا مِنْذُ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَمَا أَحَدَّثْتُكُمْوَهُ الْيَوْمَ إِلَّا اخْتِسَابًا ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ تَوَضَّأَ فِي بَيْتِهِ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَصَلَّى فِي جَمَاعَةٍ ، لَمْ يَرْفَعْ رِجْلَهُ الْيَمْنَى إِلَّا كُتِبَ لَهُ بِهَا حَسَنَةٌ ، وَلَمْ يَضَعْ رِجْلَهُ الْيَسْرَى إِلَّا حَطَّ اللَّهُ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً ، حَتَّى يَأْتِيَ الْمَسْجِدَ ، فَلْيَقْرُبْ أَوْ لِيَتَعُدَّ ، فَإِذَا صَلَّى بِصَلَاةِ الْإِمَامِ ، انصَرَفَ وَقَدْ غَفِرَ لَهُ ، فَإِنْ هُوَ أَدْرَكَ بَعْضَهَا وَفَاتَهُ بَعْضُهَا ، فَأَتَمَّ مَا فَاتَهُ ، كَانَ كَذَلِكَ ، فَإِنْ هُوَ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ وَقَدْ ضَلَّيْتُ ، فَصَلَّى صَلَاتَهُ وَأَتَمَّهَا بِرُكُوعِهَا وَسُجُودِهَا ، كَانَ كَذَلِكَ » <sup>(١)</sup> .

وَرَوَى شَرِيكٌ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ شَقِيقٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، قَالَ : مَنْ أَدْرَكَ التَّشْهَدَ

(١) ابن المبارك (٢٢٥ - زوائد نعيم) . وأخرجه أبو داود (٥٦٣) والبيهقي ٦٩/٣ ، وفي شعب الإيمان (٢٨٩٣) من طريق أبي عوانة به .

فقد أدرك الصلاة<sup>(١)</sup> . قال شريك : يعنى فضلها .

وروى ابن عُلَيْة ، عن كثير بن شَنْظِير ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن أبي هريرة قال : إذا انتهى إلى القوم وهم قعود في آخر صلاتهم فقد دخل في التضعيف ، وإذا انتهى إليهم وقد سلم الإمام ولم يتفرقوا فقد دخل في التضعيف . قال عطاء : وكان يقول : إذا خرج من بيته وهو يتوهم ، فأدركهم أو لم يُدركهم ، فقد دخل في التضعيف<sup>(٢)</sup> .

وقال الأثرم : سمعتُ أحمد بن حنبل ، يقول : إن دخل مع الإمام في التَّشْهُدِ ، فقد دخل في التضعيف . وكان أبو سلمة ، وهو راوي الحديث ، يُفتي بنحو هذا . حدَّثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدَّثنا قاسم بن أَصْبَغ ، قال : حدَّثنا محمد بن عبد السلام ، حدَّثنا محمد بن بشار ، قال : حدَّثنا محمد بن جعفر ، قال : حدَّثنا شعبة ، عن سعيد<sup>(٣)</sup> بن إبراهيم ، عن أبي سلمة ، قال : من خرج من بيته قبل أن يُسلم الإمام فقد أدرك<sup>(٤)</sup> .

فهذا أبو سلمة يُفتي بما يرى من الفضل ، وهو فقيه جليل ، روى هذا الحديث ، وعلم مخرجه ، فوجب ألا يُقطع في شيء من الفضائل ، فإنَّ الله عزَّ

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣٣٨٨) من طريق عامر به ، وأخرجه ابن أبي شيبة ٤١٣/١ ، ١٣١/٢ عن شريك به ، من قول ابن مسعود .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٤١٣/١ ، والبيهقي في الشعب (٢٨٩٥) من طريق ابن عليه به ، وفي مصدري التخريج : « يقال » . بدلا من : « يقول » .

(٣) في م : « سعيد » . والمثبت من مصدر التخريج ، وينظر تهذيب الكمال ١٠ / ٢٤٠ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٤١٣/١ عن محمد بن جعفر غندير به .

وجلُّ هو المبتدئُ بها والمتفضِّلُ ، لا شريكَ له ، إمَّا على قدرِ النَّيَّاتِ ، وإمَّا لما شاء مما سبق في علمه ، وإذا كانَ منتظرَ الصلاةِ كالمصلِّي في الفضلِ ، ومن نوى الشيءَ كمن عمِلَه في الفضائلِ ، فأئى مدخلٍ ههنا للقياسِ والنظرِ ؟ وستزيدُ هذا البابُ بيانًا في بابِ محمدِ بنِ المنكدرِ من كتابنا هذا ، عندَ قوله ﷺ : « ما من امرئٍ يكونُ له صلاةٌ بليلى ، فيغلبه عليها نومٌ ، إلَّا كتبَ اللهُ له أجرَ صلاته ، وكانَ نومُه صدقةً عليه » . وتوضِّحُ ذلكَ بالأثرِ الصحيحِ <sup>(١)</sup> إن شاء اللهُ تعالى .

وأولى ما قيلَ به في هذا البابِ من آراءِ الرجالِ ، قولُ أبي هريرةَ وقولُ أبي سلمةَ ؛ لروايتهما لهذا المعنى ، وموضعيهما من العلمِ ، وظاهرُ هذا الحديثِ حجةٌ لمن تقلده . وبالله التوفيقُ .

وفي هذا الحديثِ من الفقهِ أيضًا ، أن من أدركَ رَكعةً من الجمعةِ ، أضافَ إليها أخرى ، فصلَّى ركعتينِ ، ومن لم يدركَ منها رَكعةً صلى أربعًا ؛ لأنَّ في قوله ﷺ : « من أدركَ رَكعةً من الصلاةِ فقد أدركَ الصلاةَ » . دليلًا على أن من لم يدركَ منها رَكعةً فلم يدركها ، ومن لم يدركَ الجمعةَ صلى أربعًا . وهذا موضعُ اختلافِ الفقهاءِ فيه ؛ فذهبَ مالكٌ ، والشافعيُّ ، وأصحابُهما ، والثوريُّ ، والحسنُ بنُ حنبلٍ ، والأوزاعيُّ ، وزفرُ بنُ الهذيلِ ، ومحمدُ بنُ الحسنِ - في الأشهرِ عنه - والليثُ بنُ سعيدٍ ، وعبدُ العزيزِ بنُ أبي سلمةَ <sup>(٢)</sup> ، وأحمدُ بنُ حنبلٍ ،

(١) سيأتي في شرح الحديث (٢٥٥) من الموطأ .

(٢) عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة أبو عبد الله وأبو الأصبع الماجشون ، والد المفتى عبد الملك ابن الماجشون صاحب مالك ، وابن عم يوسف بن يعقوب الماجشون ، لم يكن بالكثير من =

إلى أن من لم يُدرك ركعةً من صلاة الجمعة مع الإمام صَلَّى أربعا . وقال أحمدُ :  
 إذا فاتته الركوعُ صَلَّى أربعا ، وإذا أدرك ركعةً صَلَّى إليها أخرى ، عن غير واحد  
 من أصحاب النبي ﷺ ؛ منهم ابن مسعود ، وابن عمر ، وأنس<sup>(١)</sup> . ذكره الأثرم ،  
 عن أحمد . ثم قال : حدثنا أحمد ، حدثنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن أيوب ،  
 عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : إذا أدرك من الجمعة ركعةً صَلَّى إليها أخرى ، وإذا  
 أدركهم جلوسًا صَلَّى أربعا<sup>(٢)</sup> . قال أبو عبد الله : ما أغربته ! يعني أن هذا الحديث  
 غريبٌ عن ابن عمر . وذكر الأثرم ، عن سعيد بن المسيب<sup>(٣)</sup> ، وإبراهيم<sup>(٤)</sup> ،  
 والزهرى<sup>(٥)</sup> مثله .

قال أبو عمر : قد روي عن علي بن أبي طالب أيضًا مثله ، وعن الحسن  
 البصري ، وعقمة ، والأسود<sup>(٥)</sup> ، وعروة<sup>(٦)</sup> . وبه قال إسحاق ، وأبو ثور . وقال

- = الحديث ، لكنه فقيه ، فصيح ، كبير الشأن ، له كتب مصنفه رواها عنه ابن وهب ، توفي سنة أربع  
 وستين ومائة . سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٠٩ .
- (١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٥٤٧٧ ، ٥٤٧٩) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢/ ١٢٨ ، ١٢٩ ،  
 ١٣١ ، والأوسط لابن المنذر (١٨٥٢ ، ١٨٥٣) ، وسنن البيهقي ٣/ ٢٠٤ .
- (٢) أخرجه عبد الرزاق (٥٤٧١) ، ومن طريقه ابن المنذر (١٨٥١) .
- (٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (٥٤٧٤) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢/ ١٣٠ ، ١٣١ .
- (٤) سيأتي في الموطأ (٢٣٥) .
- (٥) سترجم له المصنف في شرح الحديث (٢٥٥) من الموطأ .
- (٦) ينظر مصنف عبد الرزاق (٥٤٧٥ ، ٥٤٧٦) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢/ ١٢٩ ، ١٣٠ ، وابن  
 المنذر (١٨٥٣) .

ابن شهاب: هي السنّة. ذكر مالك في «موطئه»<sup>(١)</sup>، أنه سمع ابن شهاب يقول: من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فليصل أخرى. قال ابن شهاب: وهي السنّة. قال مالك: وعلى ذلك أدركت أهل العلم ببلدنا؛ وذلك أن رسول الله ﷺ قال: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة».

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا عبد الله بن جعفر وعبد الله بن عمر، قالا: حدثنا يوسف بن يزيد، حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا ابن المبارك، عن معمر والأوزاعي ومالك بن أنس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها». قال الزهري: فترى الجمعة من الصلاة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف: إذا أحرز في الجمعة قبل سلام الإمام، صلى ركعتين. وروى ذلك أيضاً عن إبراهيم النخعي، والحكم بن عتيبة<sup>(٣)</sup>، وحماد. وهو قول داود. واحتجوا بقول رسول الله ﷺ: «ما أدرككم فصلوا، وما فاتكم فأتموا». وقد روى: «ما فاتكم فأقصوا»<sup>(٤)</sup>. قالوا: والذي فات ركعتان لا

(١) سيأتي في الموطأ (٢٣٥).

(٢) أخرجه مسلم (٦٠٧)، وأبو يعلى (٥٩٨٨)، والخطيب ٣/٣٩٩ من طريق ابن المبارك به، وليس عند مسلم قول الزهري.

(٣) الحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي، مولاهم الكوفي، ويقال: أبو عمرو. ويقال: أبو عبد الله. عالم أهل الكوفة، كان ثقة ثباتاً فقيهاً من كبار أصحاب إبراهيم، وكان صاحب سنة، توفي سنة خمس عشرة ومائة. سير أعلام النبلاء ٥/٢٠٨.

(٤) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٤٨) من الموطأ.

أزْبَعُ ، وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ قَبْلَ سَلَامِهِ ، فَقَدْ أَدْرَكَ ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالِدُخُولِ مَعَهُ . وَرُويَ  
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْقَوْلَانِ جَمِيعًا ، وَرُويَ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ : يُصَلِّي أَرْبَعًا ؛  
يَقْعُدُ فِي الثَّنَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِمِقْدَارِ التَّشْهِيدِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ أَمْرُهُ أَنْ يُعِيدَ أَرْبَعًا .

قال أبو عمر: في قوله ﷺ: « ما أدركتم فصلوا » . مع قول الجمهور فيمن  
أدرك الإمام قد رفع رأسه من آخر ركعة ، أنه يصلي معه السجدة والجلوس ،  
ولا يعتد بشيء من ذلك ، دليل على فساد قول عبد العزيز بن أبي سلمة ، حيث  
قال : إذا أدرك الإمام يوم الجمعة في التشهد ، فقد بغير تكبير ، فإذا سلم الإمام قام  
وكبّر ودخل في صلاة نفسه . قال : وإن قعد مع الإمام بتكبير ، سلم إذا فرغ  
الإمام ، وقام فكبّر للظهر . وفي قوله ﷺ: « من أدرك ركعة من الصلاة فقد  
أدرك الصلاة » . فسأد قول من قال : إن من فاتته الخطبة يوم الجمعة صلى أربعا ؛  
لأن رسول الله ﷺ لم يخص جمعة من غيرها . وقد قال بأن من فاتته الخطبة  
صلى أربعا جماعة من التابعين ؛ منهم عطاء ، وطاوس ، ومجاهد<sup>(١)</sup> ،  
ومكحول<sup>(٢)</sup> .

(١) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي المخزومي ، شيخ القراء والمفسرين ، روى عن ابن عباس فأكثر  
وأطاب ، وعنه أخذ القرآن والتفسير والفقه ، وعن أبي هريرة وعائشة وغيرهم من الصحابة ، مات سنة  
ثنتين ومائة ، وقيل غير ذلك . سير أعلام النبلاء ٤ / ٤٤٩ .

(٢) مكحول الشامي أبو عبد الله ، وقيل : أبو أيوب . وقيل : أبو مسلم ، الدمشقي الفقيه ، عالم أهل  
الشام ، أرسل عن النبي ﷺ أحاديث ، وأرسل عن عدة من الصحابة لم يدركهم . عداده في أوساط  
التابعين ، مات سنة اثنتي عشرة ومائة . وقيل غير ذلك . تهذيب الكمال ٢٨ / ٤٦٤ ، وسير أعلام  
النبلاء ٥ / ١٥٥ .

وينظر في هذه الآثار مصنف عبد الرزاق (٥٤٨٨) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢ / ١٢٨ .

وقد حدثني محمد بن عبد الله، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا عبد الحميد، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: سألت الزهري عن رجل فاتته خطبة الإمام يوم الجمعة، وأدرك الصلاة؟ فقال: حدثني أبو سلمة أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أدرك ركعةً من صلاةٍ فقد أدركها»<sup>(١)</sup>.

واختلف العلماء في حد إدراك الركعة مع الإمام؛ فزوى عن أبي هريرة من طريقٍ فيه نظر، أنه قال: مَنْ أدرك القوم ركوعاً فلا يعتدُّ بها<sup>(٢)</sup>. وهذا قول لا نعلم أحداً قال به من فقهاء الأمصار ولا من علماء التابعين، وقد زوى معناه عن أشهب<sup>(٣)</sup>. وزوى عن جماعة من التابعين أنهم قالوا: إذا أحرم الداخل والناس ركوع، أجزأه وإن لم يُدرك الركوع. وبهذا قال ابن أبي ليلي<sup>(٤)</sup>، والليث بن سعد، وزفر بن الهذيل، قالوا: إذا كَبَّرَ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الإمام رأسه، ركع كيف

(١) أخرجه الدارمي (١٢٥٦)، ومسلم (١٦٢/٦٠٧)، والنسائي (٥٥٤)، وأبو يعلى (٥٩٨٨) من طريق الأوزاعي به.

(٢) أخرجه ابن المنذر (٢٠٢٦) وينظر القراءة خلف الإمام للبخاري (١٣١).

(٣) قال ابن حجر: وهو قول أبي هريرة وجماعة، بل حكاه البخاري في «القراءة خلف الإمام» عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام واختاره ابن خزيمة والصنفي وغيرهما من محدثي الشافعية، وقواه الشيخ تقي الدين السبكي من المتأخرين. فتح الباري ١١٩/٢.

(٤) عبد الرحمن بن أبي ليلي أبو عيسى، ويقال: أبو محمد. الأنصاري الفقيه، من أبناء الأنصار، ولد في خلافة الصديق أو قبل ذلك. وقيل: بل ولد في وسط خلافة عمر ورآه يتوضأ ويمسح على الحفين، حدث عن عمر وعلي وأبي ذر وغيرهم من الصحابة. قيل: غرق هو وعبد الله بن شداد بن الهاد في الفرات. وقيل: قتل بوقعة الجماجم - يعني سنة اثنتين وثمانين. وقيل: سنة ثلاث. سير أعلام النبلاء ٤/٢٦٢.

والأثر في مصنف عبد الرزاق (٣٣٦٢).

أمكنه ، وأتبع الإمام ، وكان بمنزلة التائب ، واعتد بالركعة . وقد روى عن ابن أبي ليلى ، والليث بن سعيد ، وزفر بن الهذيل ، والحسين بن زياد ، أنه إذا كبر بعد رفع الإمام رأسه من الركعة قبل أن يزكع ، اعتد بها . وقال الشعبي : إذا انتهيت إلى الصف المؤخر ولم يرفعوا رؤوسهم ، وقد رفع الإمام رأسه ، فركعت ، فقد أدركت ؛ لأن بعضهم أئمة ببعض . رواه داود ، عن الشعبي <sup>(١)</sup> . وقال جمهور العلماء : من أدرك الإمام راكعاً ، فكبر وركع ، وأمكن يديه من ركبتيه قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع ، فقد أدرك الركعة ، ومن لم يدرك ذلك ، فقد فاتته الركعة ، ومن فاتته الركعة فقد فاتته السجدة ، لا يعتد بالسجود ، وعليه أن يسجد مع الإمام ، ولا يعتد به . هذا مذهب مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وأصحابهم . وهو قول الثوري ، والأوزاعي ، وأبي ثور ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق . وروى ذلك عن علي ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وابن عمر ، وعطاء ، وإبراهيم النخعي ، وميمون بن مهران ، وعروة بن الزبير <sup>(٢)</sup> .

ذكر ابن أبي شيبة <sup>(٣)</sup> : أخبرنا حفص بن غياث ، عن ابن جريج ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : إذا جئت والإمام راكع ، فوضعت يديك على ركبتيك قبل أن يرفع رأسه فقد أدركت .

وذكر عبد الرزاق <sup>(٤)</sup> ، عن ابن جريج ، قال : أخبرني نافع ، عن ابن عمر ،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٤٣/١ ، ٢٤٤ من طريق داود به .

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣٣٦٠) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٤٤/١ ، ٢٥٤ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٤٣/١ .

(٤) عبد الرزاق (٣٣٦١) .

قال: إذا أدركت الإمام راکعاً، فرکعت قبل أن يرفع رأسه، فقد أدركت، وإن رفع قبل أن ترکع، فقد فاتتک .

وعن مَعْمَرٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن سالم، أن زيد بن ثابت وابن عمر قالوا في الذي يُدْرِكُ القومَ ركوعاً مثل ذلك أيضاً<sup>(١)</sup>، قالاً: وإن وجدهم سجوداً، سجد معهم، ولم يعتد بذلك .

وذكر مالك في «الموطأ»<sup>(٢)</sup>، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يقول: إذا فاتتک الرُّكْعَةُ فقد فاتتک السجدة . قال مالك<sup>(٣)</sup>: وبلغني أن أبا هريرة كان يقول: من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة، ومن فاتته قراءة «أم القرآن» فقد فاتته خير كثير .

وذكر ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup>، عن يحيى بن آدم، قال: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، عن علي رضي الله عنه، قال: لا يعتد بالسجود إذا لم يُدْرِكِ الرُّكُوعَ .

قال: وحدثنا يحيى بن آدم، حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص وهُبَيْرَةَ، عن عبد الله، قال: إذا لم يُدْرِكِ الرُّكُوعَ، فلا يعتد بالسجود<sup>(٤)</sup> .

واختلف العلماء أيضاً فيما يُكَبِّرُ مَنْ أدرك القوم مع الإمام ركوعاً، فقالت

(١) ينظر ما سيأتي في ص ٢٠٦ وما بعدها .

(٢) سيأتي في الموطأ (١٥) .

(٣) سيأتي في الموطأ (١٧) .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٥٥/١ .

طائفة: تُجزئُهُ تكبيرةً واحدةً. واختلف القائلون بهذا؛ فمنهم من قال: يُكَبِّرُ تلك التَّكْبِيرَةَ واقفاً، يُحْرِمُ بها، ثم يَنْحَطُّ، ولا تُجزئُهُ إن كَبَّرَها في حال الانحطاطِ للركوع؛ لأنَّ الصَّلَاةَ إِنَّمَا تُفْتَحُ بِالْقِيَامِ لا بِالرُّكُوعِ. ومنهم من قال: إن ابْتَدَأَها واقفاً، وانحطَّ بها لركوعه مُفْتِئِحًا لصلاته بِنِيَّةِ التَّحْرِيمِ، أَجْزَأَهُ ذلك.

ذَكَرَ مَالِكٌ<sup>(١)</sup>، عن ابنِ شِهَابٍ، قال: إذا أدركَ الرجلُ الرَّكْعَةَ، فَكَبَّرَ تَكْبِيرَةً واحدةً، أَجْزَأَتْ عنه تلك التَّكْبِيرَةُ. قال مالكٌ: وذلك إذا نَوَى بتلك التَّكْبِيرَةَ افْتِتاحَ الصَّلَاةِ. هكذا في «المُوطَّاتِ» عن مالكٍ. وليَخْتِى بنِ يَحْيَى في «المُوطَّأ» عن مالكٍ، فيمن سَهَا عن تَكْبِيرَةَ الافتتاحِ، وَكَبَّرَ للركوعِ الأوَّلِ؛ أن ذلك يُجْزئُ عنه إذا نَوَى بهذا الافتتاحِ. وهذا يَحْتَمِلُ القَوْلَيْنِ جميعاً. وكذلك اختلفَ في ذلك المتأخرونَ من أصحابِ مالكٍ، وَتَحْصِيلُ المَذْهَبِ أَنَّهُ إذا افْتَتَحَهَا قائماً، وانحطَّ بها مُكَبِّراً رَاكِعاً، أَنَّها تُجْزئُهُ من تَكْبِيرَةِ الإحرامِ إذا نَوَّاهَا بذلك.

وَذَكَرَ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٢)</sup>، عن عبدِ الأَعْلَى، عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن سالمٍ، عن ابنِ عمرَ وزيدِ بنِ ثابتٍ، قالاً: إذا أدركَ القومُ رُكُوعاً، فَإِنَّهُ تُجْزئُهُ تَكْبِيرَةً واحدةً. وهو قولُ عُروَةَ، وإبراهيمَ، وَعَطَاءٍ، والحسينَ، وَقَتَادَةَ، والحكمَ ابنِ عُثَيْبَةَ، ومَيْمُونٍ، وجماعيةً<sup>(٣)</sup>. وكلُّهم يَشْتَجِبُ أن يُكَبِّرَ تَكْبِيرَتَيْنِ؛ واحدةً

(١) سيأتي في الموطأ (١٦٨).

(٢) ابن أبي شيبة ١/٢٤٢.

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣٣٥٦، ٣٣٥٧)، ومصنف ابن أبي شيبة ١/٢٤٢، ٢٤٣، وسنن

البيهقي ٩١/٢.

للإحرام، وثانية للرُكوع، فإن كَبُرَ واحدة لافتتاح الصلاة والرُكعة، أجزأه .  
وعلى هذا مذهب جماعة الفقهاء بالحجاز والعراق وأتباعهم، وقال ابن سيرين،  
وحماذ بن أبي سليمان: لا يُعْزِئُهُ حتى يُكَبِّرَ تَكْبِيرَتَيْنِ؛ واحدة يَفْتَتِحُ بها،  
وثانية يَزَكُّعُ بها<sup>(١)</sup>. والقول الأول أصح من جهة النظر. وقد بيَّنا ما يجب من  
التكبير وما لا يجب منه، في الباب الذي بعد هذا، والحمد لله .

ومن هذا الباب - مُرَاعَاةِ الرُّكْعَةِ - عند مالك وجماعة معه، المُسَافِرُ يُصَلِّي  
وراء المقيم، وقد اختلف العلماء فيها، فقال مالك وأصحابه: إذا لم يُدْرِكِ المُسَافِرُ  
من صلاة المقيم رُكْعَةً، صَلَّى رُكْعَتَيْنِ، وإن أدرك مع المقيم رُكْعَةً، صَلَّى أَرْبَعًا.  
وهو قول الحسن، والتخعي، والزهرى، وقتادة<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهما، والثوري، والأوزاعي، وأحمد  
ابن حنبل، وأبو ثور: إذا دخل المُسَافِرُ في صلاة المقيم، صَلَّى صلاة مقيم أَرْبَعًا  
وإن أدركه في التَّشَهُدِ. ورُوي ذلك عن ابن عمر، وابن عباس، وجماعة من  
التابعين<sup>(٣)</sup>. وفي هذه المسألة أيضًا قولان آخران يَرُدُّهُمَا هذا الحديث؛  
أحدهما، أن المُسَافِرَ إذا أدرك رُكْعَتَيْنِ من صلاة المقيم، اسْتَجْزَأَ بهما، وسلَّم  
بسلامه. رُوي هذا عن طاوس والشعبي<sup>(٤)</sup>. والآخر، أن للمُسَافِرِ أن ينوي

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣٣٥٨)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٤٣/١.

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤٣٨٢، ٤٣٨٤، ٤٣٨٥)، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٨٢/١.

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤٣٨١)، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٨٢/١، والأوسط لابن المنذر

(٢٢٤٤، ٢٢٤٥).

(٤) ينظر الأوسط لابن المنذر ٣٣٩/٤.

خلف المقيم صلاة مسافر، فإذا تشهد في الجلسة الوسطى، سلم وخرج، وإن أدرك المقيم جالساً، صلى صلاة مسافر. هذا قول إسحاق بن راهويه. وهذان قولان ضعيفان شاذان، والناس على القولين الأولين.

ومن هذا الباب أيضاً، المأموم لا يُدرك ركعة مع الإمام، أو يُدركها وقد سها الإمام قبل أن يدخل معه هذا الدأخل؛ هل عليه سُجود السهو أم لا؟ فقال مالك: إذا أدرك معه ركعة لزمه أن يسجد معه لسهوه، وإن لم يدرك معه ركعة لم يلزمه ذلك ومذهب مالك في ذلك أن سجدة السهو إن كانتا قبل السلام سجدهما معه، وإن كانتا بعد السلام لم يسجدهما معه، وسجدهما إذا قضى باقى صلاته. وهو قول الأوزاعي، والليث. وقال الشافعي، والكوفيون، وسائر الفقهاء: من دخل مع الإمام في بعض سهوه، لزمه، ويسجد معه. وعن الشافعي أنه يسجدهما بعد القضاء أيضاً.

قال أبو عمر: من راعى الركعة وإذراكها في هذه المسائل، شهد له ظاهر قول رسول الله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة». لأن من أدرك الصلاة من أولها لزمه حكمها في كل شيء منها، فقد جعل رسول الله ﷺ مُدرك ركعة منها كمدركها، فذلك عندي على العموم، والله أعلم.

ومن هذا الباب عند مالك وأصحابه، الرجل يُدرك ركعة من صلاة الجماعة، فلا يُعيد تلك الصلاة في جماعة، إذا أدرك منها ركعة تامة، وإن لم يدرك إلا السجود أو الجلوس، فله أن يُعيد في جماعة.

ومن هذا الباب أيضاً، الحكم فيمن أدرك ركعة من الصلاة؛ هل هي أول

صلاته أو آخرها؟ فاختلف العلماء في ذلك؛ فزوى عن مالك أن ما أدرك هو أول صلاته، إلا أنه يقضى ما فاتته بـ «الحمد» وسورة. ولم يختلف قول مالك وأصحابه أن المأموم يقضى ما فاتته على حسب ما قرأ إمامه. وقال ابن القاسم: وما أدرك فهو أول صلاته. ورواه عن مالك. وقول الشافعي في هذه المسألة كرواية ابن القاسم سواء؛ ما أدرك هو أول صلاته، ويقضى بـ «الحمد لله» وسورة. وهو قول الأوزاعي، ومحمد بن الحسين. وبه قال أحمد بن حنبل، والطبري، وجماعة. وروى ابن عبد الحكم عن مالك أن ما أدرك فهو آخر صلاته. وبه قال أشهب. وهو قول أبي حنيفة، والثوري، وأبي يوسف، والحسين بن حي. وكل هؤلاء القائلين بالقولين جميعاً يقولون: يقضى ما فاتته بـ «الحمد» وسورة على حسب ما قرأ إمامه. وقد روى عن علي بن أبي طالب، وأبي الدرداء، وسعيد بن المسيب، والحسن البصري، وعمر بن عبد العزيز، ومكحول، وعطاء، والزهرى، أن ما أدرك فهو أول صلاته<sup>(١)</sup>. ولم يؤز عنهم في قضاء القراءة شيء منصوص. وروى عن ابن عمر، ومجاهد، وابن سيرين، أن ما أدرك فهو آخر صلاته<sup>(٢)</sup>. ومن قال هذا القول فليس يجيء على أصله إلا القراءة كما قرأ الإمام لا غير. وقال المزني صاحب الشافعي، وداود بن علي، وإسحاق ابن راهويه، وطائفة؛ منهم عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون: ما أدرك فهو أول

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣١٦٠ - ٣١٦٢، ٣١٧٤)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢/٣٢٣، ٣٢٤، والأوسط لابن المنذر ٤/٢٣٩، وسنن البيهقي ٢/٢٩٨، ٢٩٩.  
(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣١٦٨، ٣١٧٠)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢/٣٢٤، ٣٢٥، والأوسط لابن المنذر (٢٠٩٤).

١٥ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر  
الموطأ ابن الخطاب كان يقول : إذا فاتتكَ [٤] الرُّكعةُ فقد فاتتكَ السُّجدةُ .

التمهيد صَلَاتِهِ ، وَيَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ يَقْضِيهِمَا بِ «الْحَمْدِ» وَحَدَّاهَا .

قال أبو عمر : هذا الاختلافُ كُلُّهُ إمَّا هو في القضاءِ للقراءةِ ، ولا يَخْتَلِفُونَ  
أَنَّ مَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ صَلَاتِهِ ، فَهُوَ بَانَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ ، فَقِفْ عَلَى هَذَا  
الأَصْلِ . والقِيَّاسُ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ : مَا أَدْرَكَ فَهُوَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ . مَا قَالَ المَرْزُوقُ ،  
واللَّهُ أَعْلَمُ . ولم يَخْتَلِفُوا أَنَّ مَنْ فَاتَهُ بَعْضُ صَلَاتِهِ ، يَتَشَهَّدُ فِي آخِرِهَا ، وَيُحْرِمُ إِذَا  
دَخَلَ ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ مَا أَدْرَكَ فَهُوَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ ، وَيَقْضِي آخِرَهَا . وبِاللَّهِ  
التَّوْفِيقُ . وقد رَوَى عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا » <sup>(١)</sup> . وَيَحْتَجُّجُ  
بهَذَا كُلُّ مَنْ قَالَ : مَا أَدْرَكَ فَهُوَ آخِرُ صَلَاتِهِ . وَسَدَّ كُرَّ الرُّوَايَاتِ فِي ذَلِكَ عَلَى  
وَجْهِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فِي بَابِ العَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، مِنْ كِتَابِنَا هَذَا <sup>(٢)</sup> ، وبِاللَّهِ  
تَوْفِيقُنَا وَعَوْنُنَا .

الاستدكار مالِكُ ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يقول : إذا فاتتكَ الرُّكعةُ فقد  
فاتتكَ السُّجدةُ <sup>(٣)</sup> .

القبس .....

(١) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٤٨) من الموطأ .

(٢) سيأتي في شرح الحديث (١٤٨) من الموطأ .

(٣) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٣٢) ، ورواية أبي مصعب (١٧) . وأخرجه البيهقي ٩٠/٢  
من طريق مالك به .

١٦ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، أنه بلغه أن عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت كانا يقولان : من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة .

١٧ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، أنه بلغه أن أبا هريرة كان يقول : من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة ، ومن فاتته قراءة أم القرآن فقد فاتته خير كثير .

مالك ، أنه بلغه أن عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت كانا يقولان : من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة . هكذا رواه يحيى بن يحيى .

الاستدكار

وأما القعنبي وابن بكير وأكثر رواة «الموطأ» ؛ فرووه عن مالك ، أنه بلغه أن عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت كانا يقولان : من أدرك الركعة قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدرك السجدة<sup>(١)</sup> .

مالك ، أنه بلغه أن أبا هريرة كان يقول : من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة ، ومن فاتته قراءة أم القرآن فقد فاتته خير كثير<sup>(٢)</sup> .

معنى إدراك الركعة هل هنا أن يركع المأموم قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع . هذا قول مالك وأكثر العلماء ، وفيه اختلاف . روى عن أبي هريرة :

القيس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (١٨) . وأخرجه البيهقي ٩٠/٢ ، من طريق ابن بكير عن مالك به .

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (١٩) . وأخرجه البيهقي ٩٠/٢ من طريق مالك به .

مَنْ أَدْرَكَ الْقَوْمَ رُكُوعًا فَلَا<sup>(١)</sup> يُعْتَدُّ بِهَا . وَهَذَا قَوْلٌ لَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا قَالَ بِهِ مِنْ فَقَهَاءِ  
الْأَمْصَارِ ، وَفِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ . وَقَدْ رُويَ مَعْنَاهُ عَنْ أَشْهَبَ . وَرُويَ عَنْ جَمَاعَةٍ  
مِنَ التَّابِعِينَ ضِدُّ ذَلِكَ ؛ قَالُوا : إِذَا أَحْرَمَ الدَّاحِلُ وَالنَّاسُ رُكُوعًا أَجْزَأَهُ وَإِنْ لَمْ يُدْرِكِ  
الرُّكُوعَ . وَبِهَذَا قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَزُفَرُّ بْنُ الْهَدَيْلِ ، قَالُوا : إِذَا  
كَبَّرَ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ رَكَعَ كَيْفَ أَمَكَّنَهُ ، وَاتَّبَعَ الْإِمَامَ وَكَانَ بِمَنْزِلَةِ التَّابِعِ ،  
وَاعْتَدَّ بِالرُّكُوعَةِ .

وَقَدْ رُويَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَاللَيْثِ بْنِ سَعِيدٍ ، وَزُفَرِّ بْنِ الْهَدَيْلِ ، وَالْحَسَنِ بْنِ  
زِيَادٍ ، أَنَّهُ إِذَا كَبَّرَ بَعْدَ رَفْعِ الْإِمَامِ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعَةِ قَبْلَ أَنْ يَرَكَعَ اعْتَدَّ بِهَا .

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ : إِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى الصَّفِّ الْمُؤَخَّرِ وَلَمْ يَزْفِعُوا رُءُوسَهُمْ وَقَدْ رَفَعَ  
الْإِمَامُ رَأْسَهُ ، فَقَدْ أَدْرَكَتْ ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ أُمَّةٌ بَعْضٌ .

قَالَ جَمَاهُورُ الْفُقَهَاءِ : مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا فَكَبَّرَ وَرَكَعَ ، وَأَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ  
رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعَةِ ، فَقَدْ أَدْرَكَ الرُّكُوعَةَ ، وَمَنْ لَمْ يُدْرِكِ  
ذَلِكَ فَقَدْ فَاتَتْهُ الرُّكُوعَةُ ، وَمَنْ فَاتَتْهُ الرُّكُوعَةُ فَقَدْ فَاتَتْهُ السُّجُودَةُ ؛ أَيْ لَا يُعْتَدُّ بِهَا  
وَيَسْجُدُهَا . هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابِهِمْ ،  
وَالثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ .

وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَابْنِ  
عَمْرٍ . وَقَدْ ذَكَرْنَا الْآثَارَ بِذَلِكَ فِي «التَّمْهِيدِ»<sup>(٢)</sup> ، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَإِبْرَاهِيمُ ،

(١) سقط من النسخ . والمثبت مما تقدم ص ١٩٦ .

(٢) تقدم في الموطأ (١٥ ، ١٦) ، وفي ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

وعروة بن الزبير، وميمون بن مهران .

وذكر ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup>، عن عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، عن سالم  
ابن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر وزيد بن ثابت، قالا: إذا أدرك القوم  
ركوعاً فإنه يُجزئُهُ تكبيرةً واحدةً .

وهو قول إبراهيم، وعروة، وعطاء، والحسن، وقتادة، والحكم، وميمون،  
وجماعة، إلا أنهم يشتحبون أن يُكَبِّرَ تكبيرتين؛ واحدةً للإحرام، وثانيةً  
للكوع، وإن كَبُرَ واحدةً لافتتاح الصلاة أجزأه من الركعة . وعلى هذا مذهب  
الفقهاء بالحجاز والعراق والشام .

وقال ابن سيرين وحماذ بن أبي سليمان: لا يُجزئُهُ حتى يُكَبِّرَ تكبيرتين؛  
واحدةً يفتتح بها، وثانيةً يركع بها . والقول الأول أصح من جهة الأثر والنظر؛  
لأنَّ التكبير لما عدا الإحرام مسنونٌ يُستحبُّ، قد أجمعوا أنه لا يضرُّ سقوطُ  
التكبيرة منه والتكبيرتين . وسُنِّيَ هذا الباب ونوضَّحه في افتتاح الصلاة إن  
شاء الله .

وأما قول أبي هريرة: من فاتته قراءة « أم القرآن » فقد فاتته خيرٌ كثيرٌ . فإن ابن  
وضَّاح وجماعةً معه قالوا: ذلك لموضع التأمين، والله أعلم . يعنون قوله عليه  
السلام: « من وافق تأمينه تأميرَ الملائكة غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه » . وسيأتى هذا  
فيما بعد إن شاء الله عزَّ وجلَّ .

الموطأ

## ما جاء فى دُلُوكِ الشَّمسِ وَغَسَقِ اللَّيْلِ

١٨ - حَدَّثَنِى يَحْيَى ، عَنِ مَالِكٍ ، عَنِ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو كَانَ يَقُولُ : دُلُوكِ الشَّمسِ مِثْلُهَا .

١٩ - وَحَدَّثَنِى يَحْيَى ، عَنِ مَالِكٍ ، عَنِ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِى مُخَيَّرٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ : دُلُوكِ الشَّمسِ إِذَا فَاءَ الْفَيْءِ ، وَغَسَقُ اللَّيْلِ اجْتِمَاعُ اللَّيْلِ وَظُلْمَتُهُ .

الاستذكار

## بَابُ مَا جَاءَ فِي دُلُوكِ الشَّمسِ وَغَسَقِ اللَّيْلِ

مَالِكٌ ، عَنِ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو كَانَ يَقُولُ : دُلُوكِ الشَّمسِ مِثْلُهَا <sup>(١)</sup> .  
مَالِكٌ ، عَنِ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِى مُخَيَّرٌ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ

القبس

## بَابُ مَا جَاءَ فِي دُلُوكِ الشَّمسِ

أَدْخَلَهُ مَالِكٌ رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِنَكْتَةِ وَاحِدَةٍ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ كَلَامٌ كَثِيرٌ لِيُبَيِّنَ -  
مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهُمَا أَصْلَانِ فِي اللَّغَةِ - أَنَّ الدُّلُوكَ الزَّوَالُ حَتَّى  
يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَقْبِرِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ :

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٠٠٦) ، ورواية أبي مصعب (٢٠) . وأخرجه ابن المنذر فى الأوسط (٩٣٦) ، والبيهقى ٣٥٨/١ من طريق مالك به .

كان يقول: ذلوك الشمس إذا فاء الفياء، وعَسَقُ الليل اجتماع الليل وظلمته<sup>(١)</sup>.

قال أبو عمر: المخير ههنا عكرمة، وكذلك رواه الدراؤزدي، عن...<sup>(٢)</sup> عن عكرمة، عن ابن عباس. وكان مالك يكتُم اسمه؛ لكلام سعيد بن المسيب فيه، وقد صرح<sup>(٣)</sup> به في كتاب الحج<sup>(٤)</sup>. وقد ذكرنا في «التمهيد» السبب الموجب لكلام ابن المسيب في عكرمة، ومن قال<sup>(٥)</sup> بتفضيل عكرمة والثناء عليه. ومات عكرمة عند داود بن الحصين بالمدينة<sup>(٥)</sup>.

﴿مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]. متناولاً للصلوات الخمس.

تأصيل: يئن مالك رحمه الله في هذا الباب أصلاً من أصول الفقه؛ وهو أن الحكم إذا تعلق باسم له أول وآخر تعلق بأوله. وقد اختلف العلماء في ذلك اختلافاً كثيراً، وتعلق به الفروع من كتاب الطهارة إلى كتاب أمهات الأولاد<sup>(٦)</sup> آخر الفقه. وللذلولك أول وهو سقوط الشمس عن كبد السماء، وآخر وهو الغروب في رأي العين، فكل ذكر<sup>(٧)</sup> من مثل، أو خبر، أو شعر، أو قرآن، يتعلق بهذه الجملة على حدّ

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢١). وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢٣٥، والبيهقي ٣٥٨/١ من طريق مالك به.

(٢) كذا في م، وطمس في ص.

(٣) طمس في ص. والمثبت من: م.

(٤) سيأتي في الموطأ (٨٧٩).

(٥) ستأتي ترجمة المصنف لعكرمة مستوفاة في شرح الحديث (٦٣٩) من الموطأ.

(٦) بعده في ج، م: «في».

(٧) في م: «ذلك».

ولم يُخْتَلَفَ عن ابنِ عمرَ في أنَّ دُلُوكَ الشَّمْسِ مِئْهُمَا ، رُوِيَ ذلكَ عنه من وجوه ثابتة ، إلا أنَّ الألفاظَ مختلفةً والمعنى واحدٌ . منهم من يزوي عنه : دُلُوكُهَا زوالُهَا<sup>(١)</sup> . ومنهم من يقولُ عنه : دُلُوكُهَا مِئْهُمَا بعدَ نصفِ النهارِ<sup>(٢)</sup> . وكلُّ سِوَاءٍ ، وهو قولُ الحِسينِ ومجاهِدٍ ، ورواه مجاهدٌ أيضًا عن قيسِ بنِ السائبِ ، وهو قولُ أبي جعفرِ محمدِ بنِ عليٍّ ، والضحاكِ بنِ مُزَاجِمٍ ، وعمرَ بنِ عبدِ العزيزِ ، وكذلك رُوِيَ عن الشعبيِّ ومجاهِدٍ عن ابنِ عباسٍ : دُلُوكُهَا زوالُهَا<sup>(٣)</sup> .

وأما عبدُ اللّهِ بنُ مسعودٍ فلم يُخْتَلَفَ عنه أن دُلُوكُهَا غروبُهَا<sup>(٤)</sup> ، وهو قولُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ وأبي وَائِلٍ وطائفةٍ ، والوجهان في اللغةِ معروفان . وقال بعضُ أهلِ اللغةِ : دُلُوكُهَا من زوالِهَا إلى غروبِهَا .

وأما عَسَقُ الليلِ ، فالأكثرُ على أنه أراد به صلاةَ العِشاءِ ، ورُوِيَ عن مجاهدٍ : عَسَقُ الليلِ غروبُ الشَّمْسِ<sup>(٥)</sup> . وقال غيره : عَسَقُ الليلِ المغربُ والعِشاءُ .

ما يليقُ به منها فارْقُبوه ورَكِبوه .

(١) أخرجه البزار (٢٢٢٧ - كشف) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢٣٥ ، والبيهقي ١/٣٦٤ .

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٥/٢٥ ، وابن المنذر في الأوسط ٢/٣٢٢ ، ٣٢٣ ، والطبراني في الأوسط (١٣٧١) عن الشعبي به .

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٥/٢٢ ، ٢٣ ، وابن المنذر في الأوسط ٢/٣٢٣ .

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٥/٣١ .

## جامعُ الوُقُوتِ

٢٠ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ » .

التمهيد

مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ » <sup>(١)</sup> .

هذا حديثٌ صحيحٌ بإسناده هذا ، لم يُخْتَلَفْ فِيهِ عَلَى مَالِكٍ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَيُّوبُ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَادٍ ، حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ ، كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ » <sup>(٢)</sup> .

القبس

حَدِيثٌ : قَوْلُهُ ﷺ : « مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ » . أَدْخَلَ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ فِي جَامِعِ الْوُقُوتِ لِأَنَّ <sup>(٣)</sup> رَأَى مِنْ تَضْيِيعِ النَّاسِ لَهَا خُصُوصًا حَتَّى

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٢) . وأخرجه أحمد ٢٢٧/٩ (٥٣١٣) ، والبخارى (٥٥٢) ، ومسلم (٦٢٦) ، وأبو داود (٤١٤) ، والنسائي في الكبرى (٣٦٥) من طريق مالك به .  
 (٢) أخرجه أحمد ١٥٢/٩ (٥١٦١) عن يحيى به ، وأخرجه أحمد ٥٧/١٠ (٥٧٨٠) ، والدارمي (١٢٦٧) ، وأبو عوانة (١٠٤٢) من طريق عبيد الله به .  
 (٣) في ج ، م : « بما » .

وحدَّثنا عبد الوارث ويعيشُ بنُ سعيد ، قال : حدَّثنا قاسمٌ ، حدَّثنا أحمدُ بنُ محمدٍ البرقي ، حدَّثنا أبو مَعْمَرٍ ، حدَّثنا عبد الوارث بنُ سعيد ، وحدَّثنا عبد الوارث بنُ سفيانٍ وأحمدُ بنُ قاسمٍ ، قال : حدَّثنا قاسمُ بنُ أَصْبَغٍ ، حدَّثنا الحارثُ بنُ أبي أسامة ، حدَّثنا داودُ بنُ نوحٍ ، حدَّثنا حمادُ ، قال جميعاً : حدَّثنا أيوبُ ، عن نافعٍ ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « إِنَّ الذي تَفَوُّتَهُ صلاةُ العَصْرِ كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ » <sup>(١)</sup> .

أخرجوها عن وقتها المختار لها ؛ وهو البياضُ الغالبُ على الشمسِ ، وقد أدخلَ فَضَّلَ غيرها في موضِعِهِ وقَدَّمَ هذه الصلاةَ للحاجةِ إلى تقدِيمِها . وفي البخاري عن بُريدةَ : « مَنْ فاتته صلاةُ العَصْرِ فقد حَبِطَ عَمَلُهُ » <sup>(٢)</sup> . معناه : ذهب . ففي حديثِ ابنِ عمرٍ جعلها قرينةَ الأهلِ والمالِ ، وفي حديثِ بُريدةَ جعلها مُعَادِلَةَ العملِ ، والمعنيانِ مُتقاربانِ <sup>(٣)</sup> يتشازكان عند التَّأويلِ ؛ لأنَّ المرادَ بقوله : « وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ » . بَقِيَ سَلْبِيًّا مَحْرُومًا في الدنيا . فَضْرَبَهُ مَثَلًا لِبَقَائِهِ كَذَلِكَ في الآخِرَةِ ، وكذلك هو <sup>(٤)</sup> إذا حَبِطَ عَمَلُهُ . فَأَحَدُ اللَّفْظَيْنِ مَثَلٌ وَالآخَرُ حَقِيقَةٌ . فَإِنْ قِيلَ : ظَاهِرُهُ <sup>(٥)</sup> يَقْدَحُ في عَقِيدَةِ أَهْلِ الشُّنَّةِ ؛ وَهِيَ أَنَّ الكِبَائِرَ لَا تُحْبِطُ الأَعْمَالَ ، فَمَا تَأْوِيلُ هَذَا ؟

قلنا : أَمَّا مَنْ يَقُولُ بأنَّ مُخْرِجَ الصلاةِ عن وقتها كَافِرٌ فقد كُثِفَ الغَطَاءُ فيه ، وَلَكِنَّهُ يَرْجِعُ معناه في صلاةِ العَصْرِ إلى الفُوتِ المُعَقَّبِ لغروبِ الشمسِ ؛ لِاخْتِلَافِ

(١) أخرجه أحمد ٢٤٥/١٠ (٦٠٦٥) ، والطحاوي في شرح المشكل (٣١٩٤) من طريق حماد به ، وأخرجه أحمد ١٠٢/٩ (٥٠٨٤) من طريق أيوب به .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٣) سقط من : م .

(٤) بعده في ج : « يكون » .

(٥) في ج ، م : « ظاهر ما ذكرتم » .

وهو عند ابن شهاب ، عن سالم ، عن ابن عمر ، ورواه عن ابن شهاب  
جماعة من أصحابه ؛ منهم ابن عيينة<sup>(١)</sup> ، ومحمد بن أبي عتيق<sup>(٢)</sup> ، وإبراهيم  
ابن سعيد<sup>(٣)</sup> .

حدَّثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان ، قالا : حدَّثنا قاسم بن أصبغ ،  
حدَّثنا جعفر بن محمد الصائغ ، حدَّثنا سليمان بن داود الهاشمي ، حدَّثنا  
إبراهيم بن سعيد<sup>(٣)</sup> ، عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، عن ابن عمر قال :  
سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ : « من فاتته صلاةُ العصرِ فكأنما وترَ أهله  
وماله »<sup>(٤)</sup> .

العلماء في أن ما قبل غروب الشمس وقت اختيارى للعصر أم لا . وإنما يتوجه الإشكال  
على من يُنكر إيجاب الكبائر للأعمال .

والذي يكشف الغطاء فيه ما مهَّدناه في كُتبِ الأصول ، عند ذكر الآيات  
والأحاديث المتشابهة والجمع بينها وبين المُحكِّمة ، وهنالك الخفاء عن أن الأعمال لا  
يُحِبُّها إلا الشُّرك ، وأن المعاصي والطاعات مُتعارضة حتى يحكِّم اللهُ فيها للعبد  
بالخاتمة ، فإن مات على الإيمان فلا بد من مغفرتها على أربعة أوجه<sup>(٥)</sup> ؛ آخرها<sup>(٦)</sup> :

(١) أخرجه أحمد ١٤٦/٨ (٤٥٤٥) ، ومسلم (٢٠٠/٦٢٦) ، والنسائي (٥١١) ، وابن ماجه  
(٦٨٥) من طريق ابن عيينة به .

(٢) ليس في : الأصل ، ي . وينظر تهذيب الكمال ٥٤٩/٢٥ .

(٣) في الأصل : « سعيد » . وينظر تهذيب الكمال ٨٨/٢ .

(٤) أخرجه الطيالسي (١٩١٧) ، وأحمد ٤٠٢/١٠ ، ٤٠٣ (٦٣٢٤) ، والطحاوي في شرح  
المشكل (٣١٩٠) من طريق إبراهيم بن سعد به .

(٥) ليس في : ج ، م ،

(٦) في ج ، م : « أحدها » .

ورواه سعد<sup>(١)</sup> بن إبراهيم ، عن الزهرى ، عن ابن عمر مرفوعاً بغير هذا اللفظ . التمهيد

حدَّثنا سعيد بن عثمان ، حدَّثنا أحمد بن دُحيم ، حدَّثنا محمد بن الحسين ابن زيد أبو جعفر ، حدَّثنا محمد بن عمرو ، حدَّثنا نعيم بن حماد ، حدَّثنا ابن المبارك ، حدَّثنا شعبة ، عن سعيد<sup>(١)</sup> بن إبراهيم ،<sup>(٢)</sup> عن الزهرى ، عن ابن عمر ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيَدْرُكُ الصَّلَاةَ وَمَا فَاتَهُ مِنْهَا خَيْرٌ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ »<sup>(٣)</sup> . وسند كُرِّهَ هذا المعنى فى بابِ يحيى بن سعيد<sup>(٤)</sup> إن شاء الله .

وعند ابن شهاب أيضاً فى هذا الحديث إسناد آخر عن أبى بكر بن عبد الرحمن ، عن نوفل بن معاوية الديلى ، رواه عنه مالك وغيره . إلا أنه محفوظ عن ابن أبى ذئب ، عن الزهرى ، وغيره محفوظ عن مالك إلا من حديث خلف بن سالم ، عن معن ، عن مالك . قال أبو عبد الرحمن النسائى : أخاف ألا يكون محفوظاً من حديث مالك ، ولعله أن يكون : معن ، عن ابن أبى ذئب .

القبس

الخروج من النار - عافانا الله من ذلك - فاطلبوها<sup>(٥)</sup> هنالك ، يئد أنا نذكركم ههنا دستوراً مختصراً يستشرف به المبتدئ ويشرف به على الغاية المنتهى ، وذلك أن اللفظ العام إذا ورد فلا يخلو إما أن يتعلق بالزمان أو بالأعيان أو بالأمكنة ؛ كقوله : ﴿ فَأَقْبَلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة : ٥] . فهذه الآية ركن العموم ، فإن فيها ذكر

(١) فى م : « سعيد » . وينظر تهذيب الكمال ١٠ / ٢٤٠ .

(٢ - ٣) ليس فى الأصل .

(٣) أخرجه محمد بن نصر المروزى فى تعظيم قدر الصلاة (١٠٤٣) من طريق شعبة به .

(٤) ينظر ما سياتى ص ٢٢٧ - ٢٣٠ .

(٥) فى ج ، م : « فاطلبوه » .

فَأَمَّا حَدِيثُ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ فِي ذَلِكَ ، فَقَرَأْتُهُ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ فَتْحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ مُحَمَّدٍ حَدَّثَهُمْ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ سَالِمٍ الْخَزْرُمِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عَيْسَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ نُوْفَلِ بْنِ مَعَاوِيَةَ الدِّيَلِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأَنَّهَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ » <sup>(١)</sup> .

وخالفه ابنُ أبي ذئبٍ في هذا الإسنادِ ، فجعله عن الزهريِّ ، عن أبي سلمة .  
فيما روينا من حديثِ أسيد ، حدَّثناه خلفُ بنُ القاسمِ قراءةً مني عليه ، قال :

الأزمة كلها ؛ لقوله <sup>(١)</sup> : ﴿ فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ ﴾ . وفيها ذكر الكفارِ بأجمعهم ؛  
لقوله <sup>(٢)</sup> : ﴿ الْمُشْرِكِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وفيها ذكر الأمانة كلها <sup>(٤)</sup> ؛ لقوله <sup>(١)</sup> : ﴿ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ . وفيها تبينُ الغاية ؛ لقوله <sup>(٥)</sup> : ﴿ فَإِنْ تَابُوا ﴾ . فمثلُ هذه الآية هي التي يُتَعَبُّ في تخصيصِ عموماتها .

وأما قوله : « وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ » <sup>(١)</sup> . أو : « حَبِطَ عَمَلُهُ » . فليس من ألفاظِ العمومِ ، وإنما هو خبرٌ عن حالٍ أو صفةٍ ، فالذي يدعى عمومَ الصفةِ والحالِ هو الذي يلزمه الدليلُ .  
فإن قيل : لقد عرفنا هذا الأصلَ حقَّ معرفته ، فهل من مزيدِ بيانٍ في تفصيلِ تأويله ؟

(١) ينظر فتح الباري لابن رجب ٣٠٣/٤ .

(٢) في م : « كقولهِ » .

(٣) في ج ، م : « فاقتتلوا المشركين » .

(٤) سقط من : م .

(٥) في ج : « تمهيد » ، وفي م : « تعيين » .

(٦ - ٦) سقط من : ج ، م .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْمِسْوَرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مِقْدَامُ بْنُ دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ نُوْفَلِ بْنِ مَعَاوِيَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ فَكَانَتْهَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ » <sup>(١)</sup> .

قلنا : نعم . فيه وجهان ؛ أما أحدهما ، فمعناه يُوقَفُ عَمَلُهُ عنه مدَّةٌ يكونُ فيها بمنزلةِ المُحْبَطِ ، حتى يأتيه من فَضْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ما يُدْرِكُ به ثوابَ عمله . وإلى هذا التوقيفِ وَقَعَتِ الإِشَارَةُ بِحَدِيثِ يُرْوَى : « أَوَّلُ ما يَنْظُرُ اللَّهُ فِيهِ مِنْ عَمَلِ الْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ ، فَإِذَا <sup>(٢)</sup> جَاءَ بِهَا نَظَرَ فِي سَائِرِ عَمَلِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا لَمْ يَنْظُرْ لَهُ <sup>(٣)</sup> فِي شَيْءٍ مِنْ عَمَلِهِ » . فكما أنه في قِسْمِ الْمُنْهَيَاتِ أَيْضًا : « أَوَّلُ ما يُحَكَّمُ فِيهِ مِنْهَا الدَّمَاءُ » <sup>(٤)</sup> . فَإِنْ خَلَصَ مِنْهَا نُظِرَ فِي سَائِرِ مَعَاصِيهِ ، وَإِنْ لَمْ يَخْلُصْ مِنْهَا فَهَذِهِ تَكْفِيهِ ، فَيَتَوَقَّفُ النَّظْرُ فِي بَقِيَةِ الْمَعَاصِي مُدَّةً هُنَا كَمَا يَتَوَقَّفُ النَّظْرُ فِي بَقِيَةِ الطَّاعَاتِ مُدَّةً هُنَاكَ .

الجوابُ الثاني ، أنْ معنى : « حَبِطَ عَمَلُهُ » . عِنْدَ الْمَوَازَنَةِ فَإِنَّهُ إِذَا وُضِعَتِ السَّيِّئَاتُ وَالْحَسَنَاتُ فِي كِفَّتَيْهِمَا فَرَجَحَتْ كِفَّةُ السَّيِّئَاتِ - وَنَعُوذُ بِاللَّهِ - فَقَدْ بَطَلَتْ حَيْثُ وُضِعَتْ فِي قِسْمِ الْعِقَابِ ، وَبَقِيَ أَمْرُ اللَّهِ ، فَإِذَا جَاءَ بِالْفَضْلِ بَعْدَ الْاِقْتِصَاصِ مِنَ الرَّائِدِ أَوْ إِسْقَاطِهِ أَدْرَكَ ثَوَابَ عَمَلِهِ . وَهَذَا هُوَ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ

(١) ينظر فتح الباري لابن رجب ٤/٣٠٣ .

(٢) في ج ، م : « فَإِنْ » .

(٣) سقط من : ج ، م .

(٤) سقط من : ج .

وينظر ما سيأتي في الموطأ (٤٢٢) .

(٥) البخاري (٦٥٣٣ ، ٦٨٦٤) ، ومسلم (١٦٧٨/٠٠٠) .

هكذا قال: « صلاة ». فيما كتبنا عنه وقرأنا عليه، وذكر أبو سلمة بن عبد الرحمن في هذا الحديث خطأ من قائله، وإنما هو أبو بكر بن عبد الرحمن، وليس ذلك من ابن أبي ذئب، وإنما الخطأ فيه من أسيد، أو من دون أسيد، وأما من ابن أبي ذئب فلا.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، قال: حدثنا يحيى بن أبي بكير، قال: حدثنا ابن أبي ذئب، عن الزهرى، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن نوفل بن معاوية الديلمي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « من فاتته الصلاة فكأنما وتير أهله وماله ». قلت: ما هذه الصلاة؟ قال: صلاة العصر. قال: وسمعت ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: « إن الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتير أهله وماله »<sup>(١)</sup>.

هكذا في هذا الحديث بهذا الإسناد: وسمعت ابن عمر. فإن صح هذا، فالحديث لابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن نوفل بن معاوية وابن عمر جميعاً، عن النبي ﷺ. وعن سالم أيضاً، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. ومما يصحح ذلك أن محمد بن إسحاق روى هذا الحديث عن يزيد بن أبي

ءَامِنُوا لَا تَبْلُغُوا صِدْقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى ﴿٢٦٤﴾ [البقرة: ٢٦٤]. فافهموا ذلك<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه الطيالسي (١٩١٢) من طريق ابن أبي ذئب به.

(٢) ينظر العارضة ١/٢٨٧، ٢٨٨.

حبيب، عن عَزَاكِ بْنِ مَالِكِ الْغَفَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ نَوْفَلَ بْنَ مَعَاوِيَةَ الدَّيْلِيِّ وَهُوَ جَالِسٌ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بِسُوقِ الْمَدِينَةِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «صَلَاةٌ؛ مَنْ فَاتَتْهُ فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ». فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ الْعَصْرُ». ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «فَوَائِدِهِ» عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ<sup>(١)</sup>.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زَهْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ وَيَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ نَوْفَلِ بْنِ مَعَاوِيَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ»<sup>(٢)</sup>.

وهذا يدلُّك على أنَّ قوله في حديثِ نوفلِ الديليِّ: «مَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ». أَرَادَ صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ وَمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو سِوَاءً، وَتَكُونُ صَلَاةُ الْعَصْرِ مَخْصُوصَةً بِالذِّكْرِ،<sup>(٣)</sup> وَيَدْخُلُ<sup>(٤)</sup> فِي ذَلِكَ غَيْرُهَا بِالْمَعْنَى. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ حَدِيثَ نَوْفَلِ بْنِ مَعَاوِيَةَ أَعْمٌ وَأَوْلَى بِصَحِيحِ الْمَعْنَى مِنْ حَدِيثِ ابْنِ

(١) ذكره ابن رجب في فتح الباري ٤/٣٠٦.

(٢) أخرجه أحمد ٤٩/٣٩ (٢٣٦٤٢)، وابن حبان (١٤٦٨) من طريق أبي عامر العقدي به.

(٣ - ٤) سقط من: م.

عمر . وقالوا فيه : قوله : « مَنْ فاتته الصلاة » . (١) أو : « مَنْ فاتته صلاة » . يريد كل صلاة ؛ لأن حرمة الصلوات كلها سواء . قال : وتخصيص ابن عمر لصلاة العصر هو كلامٌ خرج على جواب السائل ؛ كأنه سمع رسول الله ﷺ قد أجاب مَنْ سألَه عن صلاة العصر بأن قال له : « الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله » . ولو سُئِلَ عن الصبح وغيرها ، لكان كذلك جوابه أيضاً ، والله أعلم ، بدليل حديث نوفل ابن معاوية : « الذي تفوته الصلاة - أو تفوته صلاة - فكأنما وتر أهله وماله » .

حدَّثنا أحمدُ بنُ محمدٍ ، حدَّثنا أحمدُ بنُ الفضلِ ، حدَّثنا محمدُ بنُ جريرٍ ، حدَّثنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ ، قال : حدَّثنا ابنُ أبي فديكٍ ، قال : حدَّثنا ابنُ أبي ذئبٍ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن أبي بكرِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ الحارثِ ابنِ هشامٍ ، عن نوفلِ بنِ معاويةَ الدَّيْلِيِّ قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « مَنْ فاتته الصلاة فكأنما وتر أهله وماله » (٢) .

وفي هذا الحديث تعظيم لعمل الصلاة في وقتها ، وهي خير أعمالنا ، كما قال ﷺ : « واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة » (٣) . وقد سُئِلَ ﷺ عن أي الأعمال أحب إلى الله ؟ فقال : « الصلاة في وقتها » (٤) . ورؤي : « في أول

(١ - ١) في م : « وقد » .

(٢) أخرجه البيهقي ٤٤٥/١ من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم به ، وأخرجه الشافعي ٧٣/١ من طريق ابن أبي فديك به .

(٣ - ٣) في الأصل : « اعملوا » ، وفي م : « اعملوا إن » .

(٤) أخرجه الطيالسي (١٠٨٩) ، وأحمد ٦٠/٣٧ (٢٢٣٧٨) ، وابن ماجه (٢٧٧) ، وابن حبان (١٠٣٧) من حديث ثوبان .

(٥) أخرجه أحمد ٥/٧ (٣٨٩٠) ، والبخاري (٥٢٧ ، ٥٩٧٠ ، ٧٥٣٤) ، ومسلم (٨٥) من حديث ابن مسعود .

وقتها»<sup>(١)</sup>. وفيه تحقيقٌ للدُّنيا، وأنَّ قليلَ عملِ البرِّ خَيْرٌ من كثيرٍ من الدنيا؛ فالعاقِلُ العالمُ بمقدارِ هذا الخطابِ، يحزَنُ على قِوَاتِ صَلَاةِ العَصْرِ إن لم يدركْ منها ركعةً قبلَ غروبِ الشمسِ، أو قبلَ اصفرارِها، فوقَ حزنه على ذهابِ أهله وماله، وما توفيقى إلَّا باللَّهِ. وقد ذكّرنا ما للعلماءِ في آخرِ وقتِ العَصْرِ من الأقوالِ والاعتلالِ، في بابِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ<sup>(٢)</sup>، من كتابنا هذا، فلا وجهَ لإعادته ههنا.

وحكمُ صَلَاةِ الصبْحِ وسائرِ الصلواتِ في فواتِها كذلك إن شاء اللهُ. وقد يَحْتَمَلُ أن يكونَ هذا الحديثُ خرجَ على جوابِ السائلِ عمن تفوته صَلَاةُ العَصْرِ، فلا يكونُ غيرَها بخلافِ حكمِها في ذلك. ويحتملُ أن يكونَ خُصِّصَتْ بالذِّكْرِ لأنَّ الإِثْمَ في تضييعِها أعظمُ. والتَّأْوِيلُ الأوَّلُ أَوْلَى، واللهُ أعلمُ.

وقد احتجَّ بهذا الحديثِ مَنْ ذهبَ إلى أنَّ الصَّلَاةَ الوُسْطَى صَلَاةُ العَصْرِ، فقال: خَصَّهَا رسولُ اللهِ ﷺ بالذِّكْرِ من أجلِّ أنَّ اللهُ خَصَّهَا بقوله: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. فجمَعَهَا في قوله: ﴿الصَّلَوَاتِ﴾. ثم خَصَّهَا بالذِّكْرِ تَعْظِيمًا لها، كما قال عزُّ وجلَّ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ﴾. فعَمَّ النبيينَ ثم قال: ﴿وَمِنَكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]. فخصَّ هؤلاءِ تَعْظِيمًا لهم، وهم أُولو العزمِ من الرسلِ.

(١) سيأتي تخريجه ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(٢) تقدم ص ١٢١ - ١٢٥ .

وقد اختلف العلماء من الصحابة والتابعين وسائر علماء المسلمين في الصلاة الوسطى ، على حسب ما قد بيّناه في باب زيد بن أسلم من كتابنا هذا ، فلا وجه لإعادته ههنا<sup>(١)</sup> .

وأما قوله في هذا الحديث : « فكأنما وتّر أهله وماله » . فمعناه عند أهل العلم : فكأنما أصيب بأهله وماله ، وكأنما ذهب أهله<sup>(٢)</sup> وماله والمعنى في ذلك ذهاب الأجر والثواب ؛ لأنّ الأهل والمال باقيان ، لكن ذهاب الأجر على ذى العقل والدين كذهاب الأهل والمال .

وأما أصل الكلمة من اللعّة ، فإنّها مأخوذة من الوتر والثرة ؛ وهو أن يجنح الرجل على الآخر جنائفة في دم أو مال ، فيطلبه حتى يأخذ منه ذلك المال أو مثله ومثل ذلك الدم ، ولما يكون ذلك إلا أكثر من الجنائفة الأولى ، فيذهب المال ، ويحجف به وبالأهل ، وقد يُسمّى كل واحد منهما مؤثورا لذهاب ماله وأهله ، قال الأعشى<sup>(٣)</sup> :

عَلَقْمَ مَا أَنْتَ إِلَى عَامِرِ      الناقض الأوتارِ والواترِ  
وقال أعرابي :

كأنما الذئب إذ يعضو على غنمي      في الصبح طالب وتّر كان فاتأرا

(١) سيأتي في شرح الحديثين (٣١٣ ، ٣١٤) من الموطأ .

(٢) في الأصل : « بأهله » .

(٣) ديوانه ص ١٤١ .

وقال منقذ الهلال<sup>(١)</sup> :

وكذاك يفعل في تصرفه والدَّهْرُ ليس ينأله وثرُ  
 وإنما قال ، والله أعلم ، في هذا الحديث : « فكأنما وُتِرَ أهله »<sup>(٢)</sup> . ولم يقل :  
 مات أهله ؛ لأنَّ المؤتور<sup>(٣)</sup> يجتمع عليه هَمَان ؛ همُ ذهابِ أهله ، وهمُ الطلبِ بثأره  
 ووثره ، فالذي تفوته صلاةُ العصر ، فمصيبته ، لو حصل وفهم ، كمصيبةِ هذا ،  
 والله أعلم . وقد جاء عن النبي ﷺ في الذي تفوته صلاةُ العصرِ حديثٌ أشدُّ من  
 هذا في ظاهره ، وليس على ظاهره ، والمعنى فيه عند أهل السنة كالمعنى في هذا  
 سواء .

حدَّثنا سعيدُ بنُ نصرٍ وعبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ ، قالا : حدَّثنا قاسمُ بنُ أصبغٍ ،  
 قال : حدَّثنا محمدُ بنُ وضَّاحٍ ، قال : حدَّثنا أبو بكرٍ بنُ أبي شيبةَ ، قال : حدَّثنا  
 يزيدُ بنُ هارونَ ، وحدَّثنا عبدُ الوارثِ ، قال : حدَّثنا قاسمُ ، قال : حدَّثنا بكرُ بنُ  
 حمادٍ ، قال : حدَّثنا مُسَدَّدٌ ، قال : حدَّثنا يحيى ، قالا جميعاً : أخبرنا هشامُ بنُ  
 أبي عبدِ اللهِ الدَّسْتَوَائِيُّ ، قال : حدَّثني يحيى بنُ أبي كثيرٍ ، عن أبي  
 قِلابَةَ ، قال : حدَّثني أبو المَلِيحِ ، قال : كنا مع بُرَيْدَةَ<sup>(٤)</sup> في سفرٍ في يومٍ  
 غَيمٍ ، فقال : بَكُّروا بالعصرِ - وقال يحيى : بالصلاة - فإنَّ رسولَ اللهِ  
 ﷺ قال : « من ترك صلاةَ العصرِ فقد حَبِطَ عمله » . وقال يزيدُ : « من

(١) ديوان الحماسة ١/ ٥١٨ ، والمنازل والديار ص ٤٣٨ .

(٢) بعده في الأصل : « وماله » .

(٣) في الأصل : « الوتر » .

(٤) في م : « يزيد » .

فاتته صلاة العصر حَبِطَ عَمَلُهُ»<sup>(١)</sup>.

ورَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَاجِرِ،  
عَنْ بُرَيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٢)</sup>، عَنْ وَكَيْعٍ وَعَيْسَى بْنِ يُونُسَ جَمِيعًا، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ.

قال أبو عمر: معنى قوله في هذا الحديث: «حَبِطَ عَمَلُهُ». أي: حَبِطَ  
عَمَلُهُ فِيهَا، فلم يحصل على أجر من صلاها في وقتها. يعني أنه إذا عمَلَهَا بعد  
خروج وقتها فقد حَبِطَ أَجْرُ عَمَلِهَا فِي وَقْتِهَا وَفَضْلُهُ، واللَّهُ أَعْلَمُ، لا أَنَّهُ يَحْبِطُ  
عَمَلُهُ جَمَلَةً فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ<sup>(٣)</sup> وَالْإِيمَانِ<sup>(٤)</sup> وَسَائِرِ أَعْمَالِ الْبِرِّ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ مِثْلِ  
هَذَا التَّأْوِيلِ، فَإِنَّهُ مَذْهَبُ الْخَوَارِجِ، وَإِنَّمَا يُحْبِطُ الْأَعْمَالُ الْكُفْرَ بِاللَّهِ<sup>(٥)</sup>، قَالَ اللَّهُ  
عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: ٥]. وقال عزَّ  
وجلَّ: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِحَبَطَنَ عَمَلِكَ﴾<sup>(٦)</sup> [الزمر: ٦٥]. وفي هذا النص دليل واضح  
أَنَّ مَنْ لَمْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ لَمْ يَحْبِطْ عَمَلُهُ.

وقد اختلف في تأويل قوله: «فقد حَبِطَ عَمَلُهُ». بما قد ذكرناه في «كتاب  
المرتد»، ورواية من روى في هذا الحديث: «تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ». أولى من رواية

(١) ابن أبي شيبة ١/٣٤٣، ٢/٢٣٧. وأخرجه أحمد ٣٨/١٥٥ (٢٣٠٤٨)، والنسائي (٤٧٣)،  
ومحمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٩٠٢) من طريق يحيى بن سعيد القطان به، وأخرجه  
الطيالسي (٨٤٨)، والبخاري (٥٥٣، ٥٩٤)، وابن خزيمة (٣٣٦) من طريق هشام به.

(٢) ابن أبي شيبة ١/٣٤٢.

(٣) (٣ - ٣) سقط من: م.

(٤) (٤) سقط من: م، وفي ي: «وحده».

٢١ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أن عمر بن الخطاب انصرف من [٤ظ] صلاة العصر ، فلقى رجلاً لم يشهد العصر ، فقال عمر : ما حبسك عن صلاة العصر ؟ فذكر له الرجل عُذراً ، فقال عمر : طَفَقْتَ . قال يحيى : قال مالك : ويُقال : لكلُّ شيءٍ وفاءٌ وتطفيفٌ .

من روى : « فاتته » . وقد يكونُ المعنى : فاتته بتركه <sup>(١)</sup> لها ، فحبطَ عمله فيها . التمهيد فلا يكونُ في ذلك تناقضٌ ، ولا يسمى الناسي لها ، والثائم عنها ، والمحبوسُ عن القيام إليها ، تاريخاً لها ؛ لأنَّ الفاعلَ من فعل الترك ، واختاره بقصدٍ منه إليه وإرادة له ؛ وليس كذلك مَنْ وصفنا حاله من الناسي والثائم والمغلوب . وقد ذكرنا أحكامَ تاركِ الصلاةِ عامداً ، وما للعلماءِ في ذلك من المذاهبِ ، في بابِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، والحمدُ لله <sup>(٢)</sup> . ومن تركَ صلاةَ العصرِ أو غيرها جحوداً بها ، فهو كافرٌ قد حبطَ عمله عند الجميع . وبالله التوفيقُ .

الاستدكار مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أن عمر بن الخطاب انصرف من صلاة العصر ، فلقى رجلاً لم يشهد صلاة العصر ، فقال عمر : ما حبسك عن صلاة العصر ؟ فذكر له الرجل عُذراً ، فقال عمر : طَفَقْتَ <sup>(٣)</sup> . قال مالك : ويُقال : لكلُّ

القبيس

(١) في م : « تركه » .

(٢) سيأتي في شرح الحديث (٢٩٦) من الموطأ .

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٣) . وأخرجه ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة ٢٣٣/١ من طريق مالك به .

شيء وفاءً وتطيفاً .

قال بعض أصحابنا وبعض من تقدمه ممن شرح «الموطأ» : إن الرجل الذي لقيه عمر لم يشهد العصر في هذا الحديث فهو عثمان بن عفان ، وهو لا يوجد في أثر علمته ، وإنما عثمان هو الذي جاء وعمر يخطب ، فقال له عمر : أية ساعة هذه ؟ وذلك يوم الجمعة . وروى ذلك أيضاً من طرق ثابتة قد ذكرتها في «التمهيد»<sup>(١)</sup> .  
وأما الرجل المذكور في هذا الحديث فهو رجل من الأنصار من بني حديدة<sup>(٢)</sup> .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا عبد الله ابن مسلمة القعقبي ، قال : حدثنا ابن أبي ذئب ، عن أبي حازم الثمار ، عن ابن حديدة الأنصاري صاحب النبي عليه السلام ، قال : لقيت عمر بن الخطاب بالزوراء<sup>(٣)</sup> وأنا ذاهب إلى صلاة العصر ، فسألني : أين تذهب ؟ فقلت : إلى الصلاة . فقال : طفقت فأسرع . قال : فذهبت إلى المسجد فصليت ورجعت ، فوجدت جاريتي قد احتسبت علينا من الاستقاء ، فذهبت إليها بزومة ، فجمت بها والشمس طالعة<sup>(٤)</sup> . قال : قيل للقعقبي : ما زومة ؟ قال : بئر عثمان بن عفان<sup>(٥)</sup> .

وأما قول عمر للرجل : طفقت . فمعناه : أنك نقصت نفسك حظها من

(١) سيأتي في شرح الحديث (٢٢٦) من الموطأ .

(٢) ينظر طبقات ابن سعد ٣٥٣/٤ .

(٣) الزوراء : موضع عند سوق المدينة قرب المسجد . وقيل : بل الزوراء سوق المدينة نفسه . معجم البلدان ٩٥٥/٢ .

(٤) في م : «صالحة» ، وطمس في ص . والمثبت من مصدري التخريج .

(٥) أخرجه ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة ٢٣٤/١ من طريق المصنف به ، وأخرجه البخاري في تاريخه ٤٢٩/٨ ، من طريق ابن أبي ذئب به .

الاجر بتأخره عن صلاة الجماعة . وأظنه لم يقبل عذره المذكور في حديث مالك ؛ لأن من حبسه عذر مانع عن عمل صالح يريدُه فقد قدمنا من الآثار ما يبين به أنه يكتب له مثل أجر عمله .

وأما التطفيف في لسان العرب فهو الزيادة على العدل والتقصان منه ، وذلك ذم لفاعله . قال الله تعالى : ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَّوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين : ١ - ٣] . ومن ذمه الله تعالى استحق عقوبته ، كما أن من مدحه استحق ثوابه .

وأما قول مالك : لكل شيء وفاء وتطفيف . فإنه يعني أن هذه اللفظة تدخل في كل شيء مذموم زيادة ونقصانا .

وروى أبو أحمد <sup>(١)</sup> الزبيرى ، قال : حدثنا إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن علي ، قال : الصلاة كالكيل ، فمن وفى وفى له .

وروى ابن عيينة وغيره ، عن الأعمش ، عن مالك بن الحارث ، عن مغيث ابن سمي : ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين : ١] . قال : التطفيف في الصلاة والوضوء والمكيال والميزان .

حدثنا خلف بن قاسم ، قال : حدثنا عبد الله بن عمر بن إسحاق ، قال : حدثنا أحمد بن محمد بن الحجاج ، قال : حدثنا أحمد بن صالح ، قال : حدثنا سلمة بن شبيب وحبيش بن أصرم ومؤمل ، قال : حدثنا عبد الرزاق ، عن بكار

٢٢ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أنه كان يقول : إِنَّ الْمُصَلِّيَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ وَمَا فَاتَهُ وَقَتُّهَا ، وَمَا فَاتَهُ مِنْ وَقَتِّهَا أَعْظَمُ أَوْ أَفْضَلُ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ .

ابن عبد الله ، عن وهب بن منبه ، قال : تَزُكُ الْمَكَافَاةُ <sup>(١)</sup> مِنَ التَّطْفِيفِ <sup>(٢)</sup> .

وحدثنا خلف بن القاسم بن شعبان ، قال : حدثنا محمد بن محمد بن يزيد ، قال : حدثنا الصلت بن مسعود ، قال : حدثنا عبد الوارث بن سعيد ، قال : حدثنا ابن شبرمة ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن سلمان ، قال : الصلاة كَيْلٌ وَوزنٌ ، فَمَنْ وَفَى وَوَفَّى لَهُ ، وَمَنْ نَقَصَ نَقَصَ لَهُ . وتلا : ﴿ وَبَلِّغِ لِلْمُطْفِفِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> . ورواه سفيان الثوري ، عن شيخ كوفي يكنى أبا نصر ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن سلمان ، قال : الصلاة مكيالٌ ، فَمَنْ وَفَى وَوَفَّى لَهُ ، وَمَنْ طَفَّفَ فَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا قِيلَ فِي الْمُطْفِفِينَ ، وَيَغْفِرُ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ <sup>(٤)</sup> .

مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أنه قال : إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ وَمَا فَاتَهُ وَقَتُّهَا ، وَمَا فَاتَهُ مِنْ وَقَتِّهَا أَعْظَمُ أَوْ أَفْضَلُ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ <sup>(٥)</sup> .

وهذا موقوف في «الموطأ» ، ويستحيل أن يكون مثله رأياً ، فكيف وقد روى

- (١) طمس في ص ، وفي م بياض . والمثبت من مصدري التخريج .  
 (٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (٣٦٥) ، وأبو نعيم في الحلية ٥٨ / ٤ ، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين ٣٨٣ / ٤ من طريق عبد الرزاق به .  
 (٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٩٠ / ١ من طريق سالم بن أبي الجعد به .  
 (٤) أخرجه عبد الرزاق (٣٧٥٠) عن الثوري به إلى قوله : في المطففين .  
 (٥) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٤) .

قال يحيى : قال مالك : مَنْ أدركَ الوقتَ وهو في سَفَرٍ ، فأخَّرَ الصلاةَ سَاهِيًا أو نَاسِيًا ، حتى قَدِمَ على أهله ، أنه إن كان قَدِمَ على أهله وهو في الوقتِ فليَصَلْ صلاةَ المُقيمِ ، وإن كان قد قَدِمَ وقد ذهبَ الوقتُ فليَصَلْ صلاةَ المُسافرِ ؛ لأنه إنما يُقضى مثلَ الذي كان عليه . قال مالك : وهذا الأمرُ هو الذي أدركتُ عليه النَّاسَ وأهلَ العلمِ ببلدنا .

وقال مالك : الشَّفَقُ الحُمْرَةُ التي في المَغْرِبِ ، فإذا ذَهَبَتْ

التمهيد

مرفوعًا بإسنادٍ ليس بالقوي .

حدثنا أحمدُ بنُ قاسمٍ بنِ عيسى المقرئ ، قال : حدثنا عبيدُ اللهِ بنُ محمدٍ بنِ حنابلةٍ ببغداد ، قال : حدثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ بنِ عبدِ العزيزِ البغوي ، قال : حدثني جدِّي ، قال : حدثنا يعقوبُ بنُ الوليدِ ، عن ابنِ أبي ذئبٍ ، عن المَقْبُرِيِّ ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « إنَّ أحدَكم ليصلي الصلاةَ وما فاتهُ مِن وقتِها أشدُّ عليه مِن أهله وماله »<sup>(١)</sup> .

وهذا يدلُّ على أنَّ أولَ الوقتِ أفضلُ . وكان مالكٌ فيما حكى ابنُ القاسمِ عنه لا يُعجبه قولُ يحيى بنِ سعيدٍ هذا .

قال أبو عمر : أظنُّ ذلك والله أعلمُ مِن أجلِ قوله ﷺ : « ما بين هذين وقتٌ »<sup>(٢)</sup> . فجعل أولَ الوقتِ وآخره وقتًا ، ولم يقل : إنَّ أوله أفضلُ . والذي يصحُّ عندي مِن تركِ مالكٍ الإعجابَ بهذا الحديثِ ؛ لأن فيه : « وما فاتهُ مِن

القبس

(١) تقدم تخريجه ص ١٠٥ .

(٢) تقدم في الموطأ (٢) .

الحُمْرَةُ ، فقد وَجِبَتْ صَلَاةُ الْعِشَاءِ ، وَخَرَجَتْ مِنْ وَقْتِ الْمَغْرِبِ .

وقتها أفضل من أهله وماله . أو : « أشد عليه من ذهاب أهله وماله » . وهذا اللفظ قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال فيمن فاتته صلاة العصر فوثا عند أهل العلم كلياً حتى يخرج وقتها كله ، ولا يدرك منها ركعة قبل الغروب ، وهذا المعنى يعارض ظاهر قوله في هذا الحديث : « وما فاتته ، ولما فاتته من وقتها » . لأن قوله : « فاتته وقتها » . غير قوله : « فاتته من وقتها » . فكان مالك رحمه الله لم ير أن بين أول الوقت ووسطه وآخره من الفضل ما يُشبه مُصيبة من فاتته ذلك بمصيبة من ذهب أهله وماله ؛ لأن ذلك إنما ورد في ذهاب الوقت كله . هذا عندي معنى قول مالك ، والله أعلم ؛ لأن في هذا الحديث أن فوات بعض الوقت كفوات الوقت كله ، وهذا لا يقوله أحد من العلماء ، لا من فضل أول الوقت على آخره ولا من سوى بينهما ؛ لأن فوات بعض الوقت مباح ، وفوت الوقت كله لا يجوز ، وفاعله عاصٍ لله إذا تعمّد ذلك ، وليس كذلك من صلى في وسط الوقت وآخره ، وإن كان من صلى في أول الوقت أفضل منه ، وتدبر هذا تجده كذلك إن شاء الله .

قال أبو عمر : من فضل أول الوقت فله دلائل وحجج قد ذكرناها في مواضع من هذا الكتاب ، والحمد لله ، وهذا الحديث من أحسنها ، والوجه فيه أنه غير معارض لحديث ابن عمر<sup>(١)</sup> ؛ لأن الإشارة في حديث هذا الباب إلى تفضيل أول الوقت وتعظيم عمل الصلاة والبدار إليها فيه ، والتحقير للدنيا ، يقول : إن من ترك الصلاة إلى آخر وقتها وهو قادرٌ على فعلها ، فقد ترك من الفضل وعظيم الأجر ما هو أعظم وأفضل من أهله وماله ؛ لأن قليل الثواب في الآخرة فوق ما

يُؤْتَى المرءُ في الدنيا مِنَ الأهلِ والمالِ ، ولموضعِ سوِطٍ في الجنةِ خيرٌ مِنَ الدنيا وما فيها . ويدلُّك على ما ذكرنا حديثُ العلاءِ ، عن أنسٍ مرفوعاً : « تلك صلاةُ المنافقين »<sup>(١)</sup> . يعيبُ تاركُ العصرِ إلى اصفرارِ الشمسِ مِنْ غيرِ عذرٍ . وحكمُ صلاةِ الصبحِ وصلاةِ العشاءِ كحكمِ صلاةِ العصرِ عندَ العلماءِ ؛ لأنها لا تُشترَكُ مع غيرِها بعدها ، فحديثُ هذا البابِ وَرَدَ في تفضيلِ الصلاةِ لأوَّلِ وقتِها ، على ما ذكرنا ، لا أنْ فاعَلَ ذلك كَمَنْ وُتِرَ أهلهُ وماله . واللَّهُ أعلمُ .

وقد مضى القولُ في معنى قولِهِ عليه السلامُ : « مَنْ فاتته صلاةُ العصرِ فكأنما وُتِرَ أهلهُ وماله » . في بابِ نافعٍ مِنْ كتابِنَا هذا<sup>(٢)</sup> . والحمدُ لِلَّهِ .

قَرَأْتُ على عبدِ الوارثِ بنِ سفيانَ ، أنْ قاسمَ بنَ أصبغَ حَدَّثَهُمْ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عبدِ السلامِ الحُشَيْبِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بشارٍ ، قال : حَدَّثَنَا عثمانُ بنُ عمرَ ، قال : حَدَّثَنَا مالكُ بنُ مِغْوَلٍ ، عن الوليدِ بنِ العِزَّارِ ، عن أبي عميرِ الشيبانيِّ ، عن عبدِ اللَّهِ ، قال : سألتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ العملِ أَفْضَلُ ؟ قال : « الصلاةُ في أوَّلِ وقتِها »<sup>(٣)</sup> .

قال : وحَدَّثَنَا عثمانُ بنُ عمرَ ، قال : حَدَّثَنَا المَسْعُودِيُّ ، عن عبدِ الملكِ بنِ عُمَيْرٍ ، عن أبي حنيفةَ<sup>(٤)</sup> ، عن الشُّفَاءِ ، أنْ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال : « أَفْضَلُ العملِ

(١) سيأتي في الموطأ (٥١٦) .

(٢) ينظر ما تقدم ص ٢١٧ - ٢٢٣ .

(٣) أخرجه ابن خزيمة (٣٢٧) ، وابن حبان (١٤٧٥ ، ١٤٧٩) ، والطبراني (٩٨٠٨) ، والحاكم ١/١٨٨ من طريق ابن بشار به ، وأخرجه الحاكم ١/١٨٨ ، والبيهقي ١/٤٣٤ ، والبخاري في شرح السنة ١٧٧/٢ من طريق عثمان بن عمر به ، وأخرجه البخاري (٢٧٨٢) من طريق ابن مغول به .

(٤) في الأصل : « خيشمة » .

٢٣ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر  
أغمى عليه ، فذهب عقله ، فلم يقض الصلاة .

التمهيد الصلاة على أول وقتها<sup>(١)</sup> .

قال : وحدثنا عثمان بن عمر ، قال : حدثنا عبيد الله بن عمر ، عن القاسم  
ابن غنم ، عن بعض أمهاته ، عن أم فروة ، أنها سألت رسول الله ﷺ : أى العمل  
أفضل ؟ فقال : « الصلاة فى أول وقتها »<sup>(٢)</sup> .

وروى الليث بن سعيد ، عن عبيد الله بن عمر ، عن القاسم بن غنم ، عن  
جدته الدنيا ، عن جدته القصى أم فروة ، وكانت من المبايعات ، أن النبى ﷺ  
سئل : أى الأعمال أفضل ؟ فقال : « الصلاة لأول وقتها »<sup>(٣)</sup> .

وهذه الآثار قد عارضها من صحيح الآثار ما هو مذکور فى موضعه من هذا  
الكتاب إن شاء الله .

مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر أغمى عليه ، فذهب عقله ، فلم يقض الصلاة<sup>(٤)</sup> .

(١) أخرجه أحمد ٤٥/٤٥ ، ٤٨ (٢٧٠٩٤ ، ٢٧٠٩٦) ، وعبد بن حميد (١٥٨٩ - منتخب) ،  
والطبرانى ٣١٥/٢٤ (٧٩٤) من طريق المسعودى ، عن عبد الملك بن عمير ، عن رجل من آل أبى حنيفة به ،  
وليس فيه ذكر الصلاة ، وعند عبد بن حميد : عبد الملك بن أبى حنيفة .

(٢) ذكره الدارقطنى فى العلال (٢٢٦ق٥ - مخطوط) فىمن رواه عن عبد الله الكبير .

(٣) أخرجه ابن المنذر فى الأوسط (١٠٠٠) ، والعقلى ٣/٤٧٥ ، والحاكم ١٩٠/١ من طريق  
الليث ، عن عبيد الله به . وينظر ص ١٠٤ ، ١٠٧ .

(٤) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٧٨) ، وبرواية أبى مصعب (٢٨) . وأخرجه عبد الله بن وهب  
فى موطئه (٤٥٢) ، والبيهقى ٣٨٧/١ من طريق مالك به .

قال مالك : وذلك فيما نرى ، والله أعلم ، أن الوقت قد ذهب ، فأما  
مَنْ أَفَاقَ فِي الْوَقْتِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي .

قال مالك : وذلك فيما نرى ، والله أعلم ، أن الوقت ذهب ، فأما من أفاق  
في الوقت فإنه يُصَلِّي .

قال أبو عمر : ذهب مالك والشافعي وأصحابهما مذهب ابن عمر في  
الإغماء ؛ أنه لا يقضى ما فاتته في إغمائه من الصلوات التي أُغْمِيَ عليه فيها إن  
خرج وقتها . وقد خالف ابن عمر في ذلك عمارٌ وعمران بن حصين ، وندكر  
ذلك ومن ذهب إليه من الفقهاء أئمة الأمصار بعد إن شاء الله ، وبالله التوفيق .

وحجة مالك ومن ذهب مذهبه ومذهب ابن عمر في ذلك ، أن القلم مرفوع  
عن المُعْمَى عليه قياساً على المجنون المتفق عليه ؛ لأنه لا يُشْبِهُ<sup>(١)</sup> المُعْمَى عليه إلا  
أصلان ؛ أحدهما ، المجنون الذاهب العقل ، والآخر ، النائم . ومعلوم أن النوم  
لذة ، والإغماء مرض ، فهي بحال المجنون أشبه ، والآخرى أن المُعْمَى عليه لا يتنبه  
بالإنباه بخلاف النائم . ولما كان العاجز عن القيام في الصلاة يُصَلِّي جالساً ،  
ويسقط عنه القيام ، ثم إن عجز عن الجلوس سقط عنه ، حتى يبلغ حاله مضطجعاً  
إلى الإيماء ، فلا يقدر على الإيماء ، فيسقط عنه ما سوى الإيماء ، فكذلك إن عجز  
عن الإيماء بما لحقه من الإغماء يسقط عنه ، فلا يلزمه إلا ما راجعه عقله وذهنه في وقته  
لا ما انقضى وقته . هذا ما يوجب النظر ؛ لأنها مسألة ليس فيها حديث مستند .

القبس

(١) طمس في الأصل . والمثبت ما يقتضيه السياق .

وفيهما عن ابن عمر وعمار بن ياسر اختلاف؛ فابن عمر لم يقض ما خرج وقته، وعمار أُغْمِيَ عليه يوماً وليلةً فقضى. وقد روى عن عمران بن حصين مثل ذلك.

ذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(١)</sup>: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الشَّدِيِّ، عَنْ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: يَزِيدُ. عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ، أَنَّهُ أُغْمِيَ عَلَيْهِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، فَأَفَاقَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ فَقَضَاهُنَّ.

قَالَ<sup>(٢)</sup>: وَحَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي مِجَلَزٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: يَقْضَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا.

فَذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ إِلَى مَذْهَبِ ابْنِ عَمَرَ، وَهُوَ قَوْلُ طَاوُسٍ، وَالْحَسَنِ، وَابْنِ سَيْرِينَ، وَالزُّهْرِيِّ، وَرَبِيعَةَ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ. وَكُلُّ هَؤُلَاءِ يَجْعَلُ وَقْتَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ النَّهَارَ كُلَّهُ إِلَى الْمَغْرِبِ، وَوَقْتَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ اللَّيْلَ كُلَّهُ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَصُولِهِمْ فِي ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: إِنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً قَضَى، وَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَكْثَرَ لَمْ يَقْضِ. وَجَعَلُوا مَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً فِي حَكْمِ النَّائِمِ، وَمَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَكْثَرَ فِي حَكْمِ الْمَجْنُونِ الَّذِي رُفِعَ عَنْهُ الْقَلَمُ. قَالُوا: وَإِنَّمَا قَضَى عَمَارٌ؛ لِأَنَّهُ

(١) ابن أبي شيبة ٢/٢٦٨، ٢٦٩.

(٢) ابن أبي شيبة ٢/٢٦٩.

أُغْمِي عَلَيْهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً . وهو قول إبراهيم التَّخَعُمِي ، وقتادة ، والحكم ، وحماد ، الاستذكار وإسحاق بن راهويه .

وقال الحسن بن حَيٍّ : من أُغْمِيَ عليه خمس صلوات فما دونهن قضى ذلك كله ، وإن أُغْمِيَ عليه أيامًا قضى خمس صلوات ، ينظرُ حين يُفِيقُ فيقضى ما يليه .

وقال عبيد الله بن الحسن : المغمى عليه كالنائم ، يقضى كل صلاة في أيام إغمائه . وبه قال أحمد بن حنبل ، وهو قول عطاء بن أبي رباح .

ورواية محمد بن رستم ، عن محمد بن الحسن ، أن النائم إذا كان نومه أكثر من يوم وليلة لم يقض - منكرة شاذة خارجة عن الأصول ؛ لأن رسول الله ﷺ أمر النائم بقضاء ما نام عنه من الصلوات ولم يحد في ذلك حدًا ، ولو كان من شرعه في ذلك حدٌ بعدد أو وقتٍ لذكره . والله أعلم .

واختلِفَ عن الثوري في المغمى عليه ؛ فقال مرة كقول أبي حنيفة ، وقال الفريابي عنه : إنه كان يُعَجِّبُهُ أن يقضى صلاة يوم وليلة ، كقول الحسن بن حَيٍّ .

وروي عن قبيصة ، عن سفيان ، فيمن أُغْمِيَ عليه يومين وليلتين ثم أفاق بعد طلوع الشمس لم يكن عليه قضاء الفجر ، وإذا أُغْمِيَ عليه قبل الفجر ثم أفاق بعد ما طلعت الشمس فأحب إلي أن يقضى .

## [٥] النوم عن الصلاة

٢٤ - حدثني يحيى ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ حين قفل من خيبر أسرى حتى إذا كان من آخر الليل عرس ، وقال لبلال : « اكأ لنا الصبح » . ونام رسول الله ﷺ وأصحابه ، وكأ بلال ما قدر له ، ثم استند إلى راحلته وهو مقابل الفجر ، فغلبته عيناه ، فلم يستيقظ رسول الله ﷺ ، ولا بلال ، ولا أحد

مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ حين قفل من خيبر أسرى حتى إذا كان من آخر الليل عرس ، وقال لبلال : « اكأ لنا الصبح » . ونام رسول الله ﷺ وأصحابه ، وكأ بلال ما قدر له ، ثم استند إلى راحلته وهو مقابل الفجر ، فغلبته عيناه ، فلم يستيقظ رسول الله ﷺ ، ولا بلال ، ولا أحد من الركب ، حتى ضربتهم الشمس ، ففزع رسول الله ﷺ ،

التمهيد

## باب النوم عن الصلاة

القبس

ذكر مالك حديث النوم عند الفصول من خيبر ، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه نام عن الصلاة ثلاث مرات ؛

الأولى : كان رسول الله ﷺ أولهم اشتيقاظا .

الثانية : استيقظ قبله أبو بكر وعمر ، وكبر عمر حتى استيقظ رسول الله ﷺ .

الثالثة : لم يحضرها أبو بكر ولا عمر ، وإنما كان في ركب ثمانية أو نحوها . وكل ذلك ثابت بنقل العدل عن العدل .

من الرُّكْبِ ، حتى ضَمَرْتَهُمُ الشَّمْسُ ، فَفَزِعَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ ، فقال الموطأ  
 بلالٌ : يا رسولَ اللَّهِ ، أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ . فقال رسولُ اللَّهِ  
 ﷺ : « اِقْتادُوا » . فَبَعَثُوا رِجالَهُمْ وَاقْتادُوا شَيْئًا ، ثم أَمَرَ رسولُ اللَّهِ ﷺ  
 بلالًا فَأَقامَ الصَّلاةَ ، فَصَلَّى بِهِم رسولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ ، ثم قال حينَ  
 قَضَى الصَّلاةَ : « مَنْ نَسِيَ الصَّلاةَ فَلْيُصَلِّها إِذا ذَكَرَها ، فَإِنَّ اللَّهَ تبارك  
 وتعالى يَقولُ : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ [طه : ١٤] » .

فقال بلالٌ : يا رسولَ اللَّهِ ، أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ . فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : التمهيد  
 « اِقْتادُوا » . فَبَعَثُوا رِجالَهُمْ وَاقْتادُوا شَيْئًا ، ثم أَمَرَ رسولُ اللَّهِ ﷺ بلالًا فَأَقامَ الصَّلاةَ ،  
 فَصَلَّى بِهِم الصُّبْحَ ، ثم قال حينَ قَضَى الصَّلاةَ : « مَنْ نَسِيَ الصَّلاةَ فَلْيُصَلِّها إِذا  
 ذَكَرَها ، فَإِنَّ اللَّهَ تبارك وتعالى يَقولُ : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ <sup>(١)</sup> .

هكذا رَوَى هذا الحديثُ عن مالكٍ مرسلًا جماعةُ رِوايةِ «الموطأ» عنه ، لا  
 خلافَ بَيْنَهُم في ذلك ، وكذلك رواه سفيانُ بنُ عيينةَ <sup>(٢)</sup> ، ومعمَرُ <sup>(٣)</sup> في رِوايةِ

حقيقةً : خَلَقَ اللَّهُ العَبْدَ حَيًّا ذَوًّا كَأَمَّا مَفْكَرًا قَادِرًا ، في أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ، ثم رَدَّهُ أَسْفَلَ  
 السَّافِلِينَ ، ثم سَلَطَ عَلَيْهِ السَّهْوَ والغَفْلَةَ ؛ لِتَبَيَّنَ قُصُورَ هَذِهِ الفِضائِلِ التي فِيهِ حتى لا  
 يَقولَ : أَنَا وَأَنَا . وَسَلَطَ عَلَيْهِ النُّومَ ، وَهِيَ آفَةٌ تُدْرِكُ الحِوَّاسَ ، وَرِكَودٌ يَقومُ بِالْجِوَارِحِ ، لا  
 يَلْحَقُ <sup>(٤)</sup> القَلْبَ ولا الرُّوحَ ولا النَفْسَ مِنْها شَيْءٌ ؛ وَلِذَلِكَ قال عِلْمائُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٨٤)، وبرواية أبي مصعب (٢٩). وأخرجه عبد الله بن وهب  
 في موطئه (٤٦١)، والشافعي ١/١٤٨، وابن جرير في تفسيره ٣٢/١٦، والبيهقي في المعرفة  
 (٩٧٧، ٩٧٨، ١٣٠٠)، والبخاري في شرح السنة (٤٣٧) من طريق مالك به .

(٢) ذكره الدارقطني في العلل ٧/٢٧٩ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٢٢٣٧) .

(٤) في د : « يفلق » ، وفي حاشيتها : « يلقح » .

عبد الرزاق عنه ، <sup>(١)</sup> عن الزهرى <sup>(١)</sup> مرسلًا ، كما رواه مالك .

وقد وصله أبان العطار ، عن معمر <sup>(٢)</sup> ، ووصله الأوزاعي أيضًا <sup>(٣)</sup> ويونس <sup>(٤)</sup> ،

عليهم : إن الرؤيا إدراكٌ حقيقةٌ وعِلْمٌ صحيحٌ ، والمَرءُ فى يَقْظَتِهِ وَمَنَامِهِ لا يَنْفَكُ عن حالِهِ التى هو عليها ؛ إن كان فى اليقظة فى تخليطٍ وتلاعبٍ مع البطالين انتقل إلى مثل ذلك فى المنام ، وإن كان فى يَقْظَتِهِ فى العلم والتحقيق انتقل إلى مثل ذلك فى المنام . فأضافه <sup>(٥)</sup> ملكُ الرؤيا إلى نفسه ، وألقى إليه <sup>(٦)</sup> مثل ما كان فيه من التحقيق .

لكن الرؤيا أكثرُ حَقًّا ؛ لأنها أقربُ إلى الله عزَّ وجلَّ ، ولأنها تأتى بوساطة الملك وليس عنده إلا الحقُّ ؛ فلذلك كانت جزءًا من النبوة ، لأن الملك يُلقِيها إلى كلِّ عبْدٍ ، ولذلك <sup>(٧)</sup> كانت بُشْرَى ؛ لأنها خبرٌ من الملك عن الله . ونظيرها فى اليقظة الفألُ ، فقد كان النبىُّ ﷺ يُصغى إليه ويعوّلُ عليه ، لكن الفألُ أدنى منزلةً ، إذ يكونُ من طفلٍ وامرأةٍ ومؤمنٍ وكافرٍ فى دارِ الشُّغوبِ ، وهى اليقظةُ ، والرؤيا تكونُ من الملكِ مُخْلِصَةً <sup>(٨)</sup> فى

(١ - ١) سقط من : ص ٤ .

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٦) ، وأبو عوانة (٢٠٩٧) من طريق أبان به .

(٣) أخرجه أبو داود - كما فى تحفة الأشراف ٦٤/١٠ (١٣٣٢٦) - من طريق الأوزاعي به .

(٤) سيأتى تخريجه ص ٢٣٩ .

(٥) فى ج ، م : « فلقفه » .

(٦) فى ج ، م : « عليه » .

(٧) فى ج ، م : « لأجل ذلك » .

(٨) فى م : « محصلة » .

عن الزهرى، عن سعيد، عن أبى هريرة. وعبدُ الرزاق أثبت في معمرٍ من أبانٍ التمهيد العطار.

وقد وصله محمدُ بنُ إسحاق، عن الزهرى، فيما حدثنا به أحمدُ بنُ محمد، قال: حدثنا أحمدُ بنُ الفضل، حدثنا الحسنُ بنُ على الرافعى<sup>(١)</sup>، حدثنا أبو شعيبٍ صالح بنُ زيادٍ السوسى بالرقّة، حدثنا يعلى، عن محمد بنِ إسحاق،

حالة الخصوص<sup>(٢)</sup>، لكن لغلبة الشهوات للآدميين<sup>(٣)</sup>، واستيلاء الغفلات على العباد، القبس والإقبال على شهوة البطن والفرج، قد يقع العبدُ من النوم في غمرة<sup>(٤)</sup> فلا يرى شيئاً؛ حقيقة ولا خيالاً، تكونُ نسبة تلك الغمرة<sup>(٥)</sup> في المنام نسبة السكر أو الوله في اليقظة، وهذه الصبابة تكفى من بحر الرؤيا. إذا ثبت هذا. فالنبي ﷺ في محكم الآدمية وجيلة البشرية<sup>(٦)</sup> مطهّر عن ذلك كله، وعن أسبابه في ابتدائه وفي مآله، وكيفما اختلف حاله من نوم أو يقظة، في حق وفي تحقيق، ومع الملائكة في كل طريق، إن نسي فباكد من المنسي اشتغل، وإن نام<sup>(٧)</sup> فقلبه وبنفسه<sup>(٨)</sup> على الله عز وجل أقبل. وهذا القدر الذى ألقيناه<sup>(٩)</sup> إليكم قد علمته<sup>(٩)</sup> الصحابة رضوان الله عليهم، فإنها قالت فى الصحيح:

(١) فى ص ٤: «الواقى».

(٢) فى ج، م: «الخلوص».

(٣) فى م: «بالآدميين».

(٤) فى د: «غفلة». والمثبت موافق لما فى حاشيتها.

(٥) فى م، د: «الغفلة». والمثبت موافق لما فى حاشية د.

(٦) فى م: «البشر».

(٧ - ٨) فى ج، م: «قلبه وبنفسه».

(٨) فى ج، م: «ألقينا».

(٩) فى ج: «فهمته».

عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: أقبل رسول الله ﷺ من خيبر، حتى إذا كان ببعض الطريق أراد التعريس من آخر الليل، فاضطجع رسول الله ﷺ، وأسند بلال ظهره إلى بعيره، واستقبل الشرق،

وكان رسول الله ﷺ إذا نام لا يُوقظه حتى يستيقظ؛ لأننا لا ندرى ما هو فيه. فنومه ﷺ عن الصلاة أو نسيانه لشيء منها، لم يكن عن آفة وإنما كان بالتصرف من حالة إلى حالة مثلها؛ «لتكون لنا سنة»، قال رسول الله ﷺ: «إنما أنا بشرٌ مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسيته فذكروني». فبين الاشتراك في البشرية والنسيان، وظهر الفرق في سبب ذلك بينه وبين كل إنسان.

فقه: أخر النبي ﷺ الصلاة عند الهبوب من النوم حتى اقتادوا لأحد خمسة أوجه أو لمجموعها:

أحدها<sup>(١)</sup>: انتظار الأمر من الله عز وجل، كيف يكون العمل في ذلك. الثاني: تحرز من العدو واستشراف له. الثالث: كراهية البقعة التي وقعت فيها الآفة. الرابع: ليغم الاستيقاظ والنشاط جميعهم إذا رخلوا. الخامس: قال أصحاب أبي حنيفة: حتى يزول وقت النهي عن الصلاة، وفي الحديث: حتى إذا ارتفعت الشمس وابتضت نادى رسول الله ﷺ بالصلاة. وفي تتبع هذه الأوجه كلام طويل لا يليق بهذا «القبس».

(١ - ١) في ج، م: «ليكون لها».

(٢) في م: «أحدهما».

فغلبته عينه فنام ، فلم يُوقظه إلا الشمس ، فكان أولهم رفع رأسه رسول الله ﷺ ، التمهيد  
قال : « ماذا صنعت بنا يا بلال ؟ » قال : أخذ بنفسى يا رسول الله الذى أخذ  
بنفسك ؟ فقال : « صدقت » . فافتاد غير كبير ، فتوضأ وتوضأ الناس ، ثم صلى  
الصبح ، ثم أقبل عليهم ، فقال : « إذانسيتم الصلاة ، فصلوها إذا ذكرتموها ؛ فإن  
الله تعالى يقول : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ <sup>(١)</sup> .

وأما حديث يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن  
أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ حين قفل من خيبر ، سار ليله حتى إذا أدركه  
الكرى عرس وقال لبلال : « اكلاًنا الصبح » . وساق الحديث بتمامه إلى آخره .  
قال يونس : وسمعت ابن شهاب يقرأها : ( للذكرى ) <sup>(٢)</sup> .

تفريع : لم يختلف أحد من رواة الحديث <sup>(٣)</sup> فى نوم النبي ﷺ ، فى « الصحيح » القيس  
أنه ﷺ لما استيقظ أذن للصلاة <sup>(٤)</sup> وأقام لها . وفى ذلك خلاف بين العلماء ، وخلاف  
مذهبي أيضاً ، وفى بعض الطرق : أذن وأقام ، أو : أذن أو أقام .  
واليقين فى الأحاديث الصحاح أولى أن يُتبع من الشك .  
كما أنه لا بُد من صلاة ركعتى الفجر ، فإن النبي ﷺ صلاهما فى « الصحيح »  
قبل صلاة الصبح ، فلا تلتفتوا لرواية تزكهما .

(١) أخرجه النسائي (٦١٧) من طريق يعلى به .

(٢) أخرجه مسلم (٦٨٠) ، وأبو داود (٤٣٥) ، وابن ماجه (٦٩٧) من طريق يونس به .

وقراءة ابن شهاب شاذة . ينظر مختصر الشواذ لابن خالويه ص ٩٠ .

(٣) فى ج ، م : « الأحاديث » .

(٤) فى ج ، م : « بالصلاة » .

(٥) فى ج ، م : « لأن » .

ووصل من هذا الحديث ابنُ عيينةَ ومعمراً، عن الزهرى، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قوله: «من نسي صلاةً فليصلها إذا ذكرها؛ فإن الله يقول: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾».

وقد روى عن النبي ﷺ في نومه عن الصلاة في السفر آثارٌ كثيرةٌ من وجوه شتى، رواها عنه جماعةٌ من أصحابه؛ منهم ابنُ مسعود، وأبو مسعود، وأبو قتادة، وذو مخبر الحبشى<sup>(١)</sup>، وعمرانُ بنُ حصين، وأبو هريرة. وقد ذكرناها في بابِ زيد بنِ أسلم، وبعضهم ذكر أنه أذن وأقام، ولم يذكرو ذلك بعضهم. وبعضهم ذكر أنه ركع ركعتي الفجر، وبعضهم لم يذكرو ذلك. والحجة في قول من ذكر، لا في قول من قصر. وقد ذكرنا ذلك كله وما للعلماء فيه في بابِ مرسلِ زيد بنِ أسلم<sup>(٢)</sup>، فلا معنى لإعادة شيء من ذلك ههنا.

وقول ابنِ شهاب في هذا الحديث: عن سعيد بنِ المسيب، أن رسول الله ﷺ حين قفل من خيبر. أصح من قول من قال: إن ذلك كان مرجعه من حنين. لأن ابنَ شهاب أعلم الناس بالسير والمغازي، وكذلك سعيد بنُ المسيب، ولا يقاسُ بهما المخالف لهما في ذلك. وكذلك ذكر ابنُ إسحاق<sup>(٣)</sup> وأهل السير، أن

(١) ذو مخبر، ويقال: ذو مخمر الحبشى، ابن أخى النجاشي، وقد على النبي ﷺ وخدمه، ثم نزل الشام، له أحاديث أخرج منها أحمد وأبو داود وابن ماجه؛ روى عنه جبير بن نفير وغيره. تهذيب الكمال ٨/ ٥٣١، الإصابتة ٢/ ٤١٧.

(٢) ينظر ما سيأتى ص ٢٨٧ - ٢٩٢، ٢٩٩ - ٣٠٨.

(٣) سيرة ابن هشام ٢/ ٣٤٠.

نومه عن الصلاة في سفره كان في حين قُفوله من خبيرٍ ، وقد اختلفَ عن مالكٍ التمهيد في ذلك ؛ فزوى عنه في هذا الحديث : حين قفل من خبيرٍ . والقول الرجوع من السفر ، ولا يقال : قفل . إذا سافر مُبتدئاً . قال صاحبُ العين : قفل الجندُ قفولاً وقفلاً ، إذ ارجعوا ، وقلتهم أنا أيضاً - هكذا على وزنٍ : ضربتهم - وهم القفل . وفيه أيضاً خروج الإمام بنفسيه في الغزوات ، وذلك سنة . وكذلك إرساله السرايا ، كل ذلك سنة مسنونة .

وأما قوله : أسرى . ففيه لغتان : سرى وأسرى ، قال الله عز وجل : ﴿ سُبْحٰنَ الَّذِيٓ اَسْرٰى بِعَبْدِهٖ لِيَلٰٓءَ مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الإسراء : ١] . فهذا رباعى ، وقال امرؤ القيس <sup>(١)</sup> :

سريت بهم حتى تكيل مطيهم وحتى الجياد ما يُقدن بأرسان <sup>(٢)</sup>  
وهذا ثلاثى ، وقرى : ﴿ أَنْ أَسْرَ بَعْبَادِي ﴾ [طه : ٧٧] . بالوصلِ والقطع ، على الثلاثى والرباعى جميعاً <sup>(٣)</sup> . وقال النابغة <sup>(٤)</sup> :

أسرت عليه من الجوزاء <sup>(٥)</sup> سارية تُرجى الشمال عليه جامد البرد

- (١) ديوانه ص ٩٣ وفيه : « مطوث بهم » بدلاً من : « سريت » . ولا شاهد فيه . والبيت فى اللسان (خ زى) كرواية المصنف .  
(٢) أرسان جمع رسن : الحبل ، وما كان من زمام على أنف . القاموس المحيط (ر س ن) .  
(٣) قرأ نافع وأبو جعفر وابن كثير بوصل الألف وكسر النون وصلا ، ويبتدون بكسر الهمزة ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى ويعقوب وخلف بقطع الهمزة مفتوحة . النشر ٢ / ٢١٨ .  
(٤) ديوانه ص ٨ وفيه : « سرت » . وينظر رواية المصنف فى التوضيح والبيان ص ٢٦ .  
(٥) الجوزاء : أحد بروج السماء ، بين الثور والسرطان ، وزمنه من ٢١ مايو إلى ٢١ يونيو . الوسيط (ج و ز) .

فجمع بين اللغتين .

والشرى مشى الليل وسيّره ، وهي لفظة مؤنثة ، قال الشاعر<sup>(١)</sup> :

وليل وصلنا بين قطريه بالشرى      وقد جدّ شوقٌ مُطِمِعٌ فى وصالكِ  
أربّت علينا من دُجاءِ حنادسِ<sup>(٢)</sup>      أعدنّ الطريقَ النَّهَجَ وَعَزَّ الْمَسَالِكِ  
وقال غيره<sup>(٣)</sup> :

يفوتُ الغنى من لا ينام عن الشرى      وآخرُ يأتي رزقه وهو نائمٌ  
ولا يقال لمشي النهارِ : شرى . ومنه المثلُ السائرُ : عندَ الصبحِ يَحْمَدُ القومُ  
الشرى<sup>(٤)</sup> .

فأما قوله : حتى إذا كان من آخر الليل عرس . فالتعريسُ النزولُ فى آخرِ  
الليل ، كما فى الحديث . ولا تسمى العربُ نزولَ أولِ الليلِ تعريساً ، كذلك قال  
أهلُ اللغةِ<sup>(٥)</sup> . وكذلك فى حديثِ عطاءِ بنِ أبى رباحِ الذى ذكرناه : حتى إذا كان  
آخرُ الليلِ نزلوا للتعريسِ<sup>(٦)</sup> . فكلُّهم قال : آخرُ الليلِ . وهو المعروفُ عندَ العربِ .

(١) البيتان لبعض الشاميين المتأخرين . الدر الفريد ١٢٩/٥ .

(٢) الحنادس : جمع الخنيس ، وهو الليل المظلم . ينظر القاموس المحيط (حنديس) .

(٣) هو الناشئ الأخصى . الدر الفريد ٥١٠/٥ .

(٤) أول من قال ذلك خالد بن الوليد ، يضرب للرجل يحمّل المشقة ، رجاء الراحة . مجمع الأمثال ٣١٨/٢ .

(٥) قال النووى : هكذا قاله الخليل والجمهور ، وقال أبو زيد : هو النزول أى وقت كان من ليل أو  
نهار . وفى الحديث : معرسون فى نحر الظهيرة . صحيح مسلم بشرح النووى ١٨٢/٥ . وينظر  
النوادر لأبى زيد ص ٢١٢ .

(٦) سيأتى تخريجه ص ٢٧١ .

وأما قوله: « اكلأ لنا الصبح ». فمعناه: ارقب لنا الصبح، واحفظ علينا التمهيد وقت صلاتنا. وأصل الكلاءة الحفظ والرعاية والمنع، وهي كلمة مهموزة، منها قوله عز وجل: ﴿ قُلْ مَنْ يَكْلُؤُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾ [الأنبياء: ٤٢].  
ومنها قول ابن هزيمة<sup>(١)</sup>:

إن سُلَيْمِي وَاللَّهُ يَكْلُؤُهَا ضَنْتَ بَشِيءٍ مَا كَانَ يِرْزُؤُهَا  
وفي هذا الحديث أيضًا إباحة الاستخدام بالصاحب في السفر وإن كان حُرًّا؛ لأن بلائًا كان في ذلك الوقت حُرًّا؛ كان أبو بكرٍ اشتراه بمكة فأعتقه، وله ولاؤه، وذلك قبل الهجرة، وكانت خبيرٌ في سنة ست من الهجرة<sup>(٢)</sup>.

وفيه أن رسول الله ﷺ كان ينام أحيانًا نومًا يُشْبِهُ نومَ الآدميين، وذلك إنما كان منه غيبًا، لمعنى يُرِيدُ اللَّهُ إِحْدَاثَهُ، وَلَيْسَنَّ لِأُمَّتِهِ سِنَّةٌ تَبْقَى بَعْدَهُ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: « إِنِّي لَأَنْسَى، أَوْ أَنْسَى، لِأَسْنٍ »<sup>(٣)</sup>. وقوله في حديث العلاء ابن خَبَّابٍ، أن النبي ﷺ قال: « لو شاء الله لأيقظنا، ولكن أراد أن تكون سنة لمن بعدكم »<sup>(٤)</sup>. وأما طبعه وجبليته وعادته المعروفة منه ومن الأنبياء قبله، فما حكاها عن نفسه ﷺ: « إن عيني تنامان، ولا ينام قلبي »<sup>(٥)</sup>. فأطلق ذلك عن

(١) شعر إبراهيم بن هرمة ص ٥٥.

(٢) قال ابن كثير: الصحيح أن ذلك في أول سنة سبع. البداية والنهاية ٦/٢٤٩.

(٣) سيأتي في الموطأ (٢٢٢).

(٤) علقه البيهقي في الأسماء والصفات عقب الحديث (٢٩٠).

(٥) سيأتي في الموطأ (٢٦٣)، وفي ص ٢٦٦.

نفسه إطلاقاً غير مُقَيَّد بوقت . وفي حديث آخر : « إنا معشر<sup>(١)</sup> الأنبياء تنامُ أعيننا ولا تنامُ قلوبنا »<sup>(٢)</sup> . فأخبر أن كلَّ الأنبياء كذلك . ومما يُصَحِّح ذلك قوله ﷺ لأصحابه : « تراصوا في الصَّفِّ ؛ فإنِّي أراكم من وراء ظهري »<sup>(٣)</sup> . فهذه جِبَلَّتُهُ وِجَلْفَتُهُ وعادته ﷺ ، فأما نومه في السفر عن الصلاة ، فكان خَزَقَ عادته لِيَسْرَنَ لَأَمَّتِهِ ، ويُعرَفهم بما يجبُ على مَنْ نام منهم عن صلاته حتى يخرجَ وقتها ، وكيف العملُ في ذلك ، وجعلَ اللهُ نومه سبباً لما جرى له في ذلك اليوم<sup>(٤)</sup> من تعليمه أُمَّتَهُ وتبصيرهم . وقد ذَكَرنا الآثارَ الواردةَ في هذا المعنى ، في بابِ زيدِ بنِ أسلمٍ من هذا الكتاب<sup>(٥)</sup> ، ولا سبيلَ إلى حملها على الائتلافِ والاتفاقِ إلا على ما ذَكَرناه ، وغيرُ جائزٍ حملُ أخباره ، إذا صحَّت عنه ، على التناقضِ عند أهلِ الإسلام ؛ لأنه لا يجوزُ فيها النَّسخُ .

حدَّثنا أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ ، قال : حدَّثنا الحسينيُّ ، قال : حدَّثنا الطَّحاويُّ ، قال : حدَّثنا المزنيُّ ، قال : سمِعْتُ الشافعيَّ يقولُ : رُؤيا الأنبياءِ وحى<sup>(٦)</sup> . وقد رُؤينا عن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنه أنه قال : رُؤيا الأنبياءِ وحى<sup>(٧)</sup> . وتلا : ﴿ إِنِّي

(١) في م : « معاشر » .

(٢) أخرجه ابن سعد ١٧١/١ عن عطاء مرسلًا .

(٣) أخرجه البخاري (٧١٨ ، ٧٢٥) ، ومسلم (٤٣٤) ، والنسائي (٨١٣ ، ٨٤٤) من حديث أنس .

(٤) في م : « النوم » .

(٥) ينظر ما سيأتي ص ٢٦٤ - ٢٦٦ .

(٦) أخرجه البيهقي ١٥٤/٨ من طريق الربيع بن سليمان عن الشافعي .

(٧) أخرجه الطبراني (١٢٣٠٢) ، والحاكم ٤٣١/٢ ، ٣٩٦/٤ .

أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَدْبَحُكَ فَأَنْظُرُ مَاذَا تَرَى قَالَ يَتَأْتِي أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ ﴿ التمهيد [الصفات: ١٠٢]. وهذا يدل على أن قلوبهم لا تنام، ألا ترى إلى حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ نام حتى نفخ، ثم صلى ولم يتوضأ، ثم قال: «إن عيني تنامان، ولا ينام قلبي»<sup>(١)</sup>. والنوم إنما يُحكّم له بحكم الحديث إذا خَمَرَ القلب وخامره<sup>(٢)</sup>، وكان رسول الله ﷺ لا يُخامِرُ النوم قلبه، وقوله ﷺ: «إني لست كهبيبتكم، إني أبيتُ أظعم وأسقى»<sup>(٣)</sup>. ومثل هذا كثير.

فإن قال قائل: إن في قوله ﷺ: «من يكلاً لنا الصبح؟» دليلاً على أن من عادته النوم. قيل له: لم تُنعِم<sup>(٤)</sup> النظر، ولو أنعمته<sup>(٥)</sup> لعلمت أن المعنى: من يرقب لنا انفجار الصبح فيشعرنا به في أول طلوعه؟ لأن من نامت عيناه لم ير هذا في أوله، ونوم العين يمتنع من مثل هذا لا نوم القلب، وكان شأنه التَغْلِيْسُ بالصبح، وكان بلائاً من أعلم الناس بذلك، فلذلك أمره بمراقبة الفجر، لا أن عادته كانت النوم المعروف من سائر الناس. والله أعلم.

ذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٦)</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ تَمِيمِ

- (١) أخرجه البخاري (٦٩٨)، ومسلم (١٨٤/٧٦٣)، وابن حبان (٢٦٢٦)، وعندهم إلى قوله: «ولم يتوضأ».
- (٢) خمر القلب وخامره: ستره. القاموس المحيط (خ م ر).
- (٣) سيأتي في الموطأ (٦٧٥، ٦٧٦).
- (٤) في م: «تمعن». وأنعم النظر في الشيء، إذا أطال الفكرة فيه. ينظر اللسان (ن ع م).
- (٥) في م: «أمعته».
- (٦) ابن أبي شيبة ٨٢/٢.

ابن سلمة ، عن مسروق قال : ما أحب أن لي الدنيا وما فيها بصلاة رسول الله ﷺ بعد طلوع الشمس .

وذكره أيضًا عن عبيدة بن حميد ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن تميم بن سلمة ، عن مسروق ، عن ابن عباس <sup>(١)</sup> .

وهذا عندي ، والله أعلم ، لأنه أعلم أمته أن مراد الله تعالى من الصلاة أن تُقضى في وقت آخر ، كما قال تعالى في الصيام : ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة : ١٨٤] . وليس كالحج وعرفة والضحايا والجمار ، وقد أوضحنا هذا المعنى في كتاب « الاستذكار » <sup>(٢)</sup> . وليس في تخصيص النائم والناسي بالذكر في قضاء الصلاة ما يسقط قضاءها عن العامد لتركها حتى يخرج وقتها ، بل فيه أوضح الدلائل على أن العامد المأثوم أولى أن يؤمر بالقضاء من الناسي المتجاوز عنه ، والنائم المعذور ، وإنما ذكر النائم والناسي ؛ لئلا يتوهم متوهم أنهما لما رُفِعَ عنهما الإثم ، سقط القضاء عنهما فيما وجب عليهما ، فأبان ﷺ أن ذلك غير مُسقطٍ عنهما قضاء الصلاة ، وأنها واجبة عليهما متى ما ذكراها ، والعامد لا محالة ذاكراً لها ، فوجب عليه قضاؤها ، والاستغفار من تأخيرها ؛ لعموم قوله ﷺ : « فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ » . وقد قضاها عليه السلام بعد خروج وقتها يوم الخندق من غير

(١) ابن أبي شيبة ٨٢/٢ ، وسيأتي تخريجه ص ٣٠٣ .

(٢) ينظر الاستذكار ٣٠٠/١ من النسخة المطبوعة .

نسيانٍ ولا نوم، إلا أنه شُغل عنها<sup>(١)</sup>. وأجاز لمن أدرك ركعةً من العصر أن يصلي تمامها بعد خروج وقتها. وقد زدنا هذا بياناً وإيضاحاً في كتاب «الاستذكار»<sup>(٢)</sup>. والحمد لله.

وفي فزع رسول الله ﷺ دليلٌ على أن ذلك لم يكن من عادته منذ بُعث. والله أعلم.

ولا معنى لقول من قال: إن فزع رسول الله ﷺ كان من أجل العدو الذي كان يتبعهم؛ لأن رسول الله ﷺ لم يتبعه عدوٌّ في انصرافه من خيبر، ولا في انصرافه من حنين، ولا ذكر ذلك أحدٌ من أهل المغازي، بل كان منصرفه في كلتا الغزوتين غانماً ظافراً، قد هزم عدوه، وظفر به وقمعه، والحمد لله. وأما فزع أصحابه في غير هذا الحديث، فلما رأوا من فزعه، وقد فزعوا حين قدموا عبد الرحمن بن عوفٍ يصلي لهم في غزوة تبوك، حين خرج رسول الله ﷺ مع المغيرة بن شعبة، فتوضأ ومسح على خفيه، وانتظروه، وحشوا فوات الوقت، فقدموا عبد الرحمن بن عوفٍ يؤثمهم، فجاء رسول الله ﷺ وقد صلى بهم عبد الرحمن ركعةً، ففزع الناس، فلما فرغ رسول الله ﷺ قال: «أحسنتم»<sup>(٣)</sup>. يغبطهم أن صلوا الصلاة لوقتها. هكذا نقله جماعة من أصحاب ابن شهاب. وقد قام رسول الله ﷺ إلى صلاة الكسوف فزعاً يجزئ

(١) سيأتي في الموطأ (٤٤٥).

(٢) ينظر الاستذكار ٣٠٢/١ من النسخة المطبوعة.

(٣) سيأتي في الموطأ (٧٠).

ثوبه<sup>(١)</sup> . ويَحْتَمِلُ أن يكونَ فرغهم شفقةً وتأشفاً على ما فاتهم من وقتِ الصلاة ، ولعلهم حسبوا أن الصلاة قد فاتتهم أصلاً ، فلحقهم الفرغ والحزنُ لفوتِ الأجرِ والفضلِ ، ولم يعرفوا أن خروجَ الوقتِ لا يُسْقِطُ فرضَ الصلاةِ ، حتى قال لهم رسولُ اللهِ ﷺ : « من نام عن صلاةٍ أو نسيها ، فليصلها إذا ذكرها ، كما كان يُصلِّيها لوقتها »<sup>(٢)</sup> . فأخبرهم أنها غيرُ ساقطةٍ عنهم ، وإذا<sup>(٣)</sup> لم تسقط عنهم صلواتها ، وإذا صلَّوها أدركوا أجرها إن شاء الله . وأعلمهم ﷺ في حديثِ أبي قتادة أن الإثمَ عنهم في ذلك ساقطٌ بقوله : « ليس التفریطُ في النومِ ، إنما التفریطُ في اليقظة »<sup>(٤)</sup> . وفي بعضِ ألفاظِ حديثِ أبي قتادة أن رسولَ اللهِ ﷺ قال : « إنَّ الصلاةَ لا تفوتُ النَّائمَ ، إنما تفوتُ اليقظانَ » . ثم توضأ وصلى بهم<sup>(٥)</sup> .

وفي هذا الحديثِ تخصيصٌ لقوله عليه السلامُ : « رُفِعَ القلمُ عن النَّائمِ حتى يستيقظَ »<sup>(٦)</sup> . وبيانُ ذلك أن رفعَ القلمِ عنه هل هنا من جهةِ رفعِ المأثمِ ، لا من جهةِ رفعِ الفرضِ عنه ، وأن ذلك ليس من بابِ قوله : « وعن الصبيِّ حتى يحتلِمَ »<sup>(٧)</sup> . وإن كان ذلك جاء في أثرٍ واحدٍ ، فقف على هذا الأصلِ .

(١) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (٤٤٧) من الموطأ .

(٢) تقدم في الموطأ (٢٤ ، ٢٥) .

(٣) في م : « إذا » .

(٤) تقدم تخريجه ص ٦٩ .

(٥) أخرجه أحمد ٢٦٦/٣٧ (٢٢٥٧٥) .

(٦) أخرجه الطيالسي (١٤٨٥) ، وأحمد ٢٢٤/٤١ (٢٤٦٩٤) ، وأبو داود (٤٣٩٨) من حديث

عائشة .

وأما قول بلالٍ : أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ . يقولُ : إذا كنتَ أنتَ في منزلتِكَ مِن اللّهِ قد غَلَبَتِكَ عَيْنُكَ ، وَقَبِضْتَ نَفْسَكَ ، فَأَنَا أَحْرَى بِذَلِكَ . وفي هذا دليلاً على طلبِ الحُجَّةِ والإدلاءِ بها .

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَاقِ <sup>(١)</sup> ، عن معمرٍ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن عليِّ بنِ حسينٍ ، قال : دَخَلَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ على عليٍّ وفاطمةَ ، وهما نائمان فقال : « أَلَا تُصَلُّوْا؟ » فقال عليٌّ : يا رسولَ اللّهِ ، إِنَّمَا أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللّهِ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَهَا بَعَثَهَا . فانصرفت عنهما وهو يقولُ : « ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴾ » [الكهف : ٥٤] .

ورواه الليثُ ، عن عُقَيْلٍ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن عليِّ بنِ حسينٍ ، أَنَّ الحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ حَدَّثَهُ ، عن عليِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ . فذَكَرَ الحَدِيثَ . وفي آخِرِهِ : فانصرفت رسولُ اللّهِ ﷺ حين قلتُ له ذلك ، فسمِعْتُهُ وهو مدبِّرٌ يَضْرِبُ فِخْذَهُ وهو يقولُ : « ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴾ » <sup>(٢)</sup> .

وأما قول بلالٍ في هذا الحديثِ : أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ . فمعناه : قَبِضَ نَفْسِي الَّذِي قَبِضَ نَفْسَكَ . والباءُ زائدةٌ ، أي : توفِّيَ نَفْسِي مُتَوَفِّيَ نَفْسِكَ . والتَّوَفَّى هو القَبْضُ نَفْسَهُ ، يعني أن اللّه عزَّ وجلَّ قَبِضَ نَفْسَهُ . وهذا قولٌ مَنْ جَعَلَ النَفْسَ الرُّوحَ ، وجعلهما شيئاً واحداً ؛ لأنَّهُ قد قال في غيرِ هذا الحديثِ : « إِنْ اللّهُ

(١) عبد الرزاق (٢٢٤٤) .

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٩٥٥) ، ومسلم (٧٧٥) ، وعبد الله بن أحمد في زوائد

المسند ١٧/٢ (٥٧٥) من طريق الليث به .

قبض أرواحنا» . فنصَّ على أنَّ المقبوض هو الرُّوح . وفي القرآن : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾ [الزمر: ٤٢] . ومن قال : إن النفس غيرُ الرُّوح . تأوَّل قول بلالٍ : أخذ بنفسى من النوم ما أخذ بنفسك منه . وقد تقدَّم القولُ في النفسِ والرُّوحِ مُستوعِبًا في بابِ زيدِ بنِ أسلمٍ من كتابنا هذا <sup>(١)</sup> ، فأغنى عن إعادته .

أما قوله : « اقتادوا شيئًا » . فمعناه عند أهل المدينة ما ذكره زيد بن أسلم في حديثه ، وهو قوله ﷺ : « إنَّ هذا وادٍ به شيطانٌ » . وقد تقدَّم القولُ في هذا ، في بابِ مُرسِلِ زيدِ بنِ أسلمٍ من كتابنا هذا <sup>(٢)</sup> ، فأغنى عن إعادته . وقال أهل العراق : معنى اقتيادِ النبي ﷺ وأصحابه رواحِلَهُم حتى خرَّجوا من الوادى ، إنما كان تأخيرًا للصلاة ؛ لأنهم انتبهُوا في وقتٍ لا تجوزُ فيه صلاةٌ ، وذلك عند طلوعِ الشمسِ . وزعموا أن نهي رسولِ الله ﷺ عن الصلاةِ عند طلوعِ الشمسِ وعند غروبها يقتضى الفريضةَ والنافلةَ وكلَّ صلاةٍ مفروضةٍ ومسنونةٍ . واحتجُّوا من الآثارِ بنحوِ حديثِ مالكٍ ، عن هشامِ بنِ عروةَ ، عن أبيه ، أن رسولَ الله ﷺ كان يقولُ : « إذا بدا حاجبُ الشمسِ فأخروا الصلاةَ حتى تبرُّزَ ، وإذا غاب حاجبُ الشمسِ فأخروا الصلاةَ حتى تغيَّبَ » <sup>(٣)</sup> . وتأوَّلوا هذا على الفرائضِ وغيرِها . وقد مضى الرُّدُّ عليهم في تأويلِهِم هذا في غيرِ موضعٍ من كتابنا هذا

(١) ينظر ما سيأتى ص ٢٩٢ - ٢٩٨ .

(٢) ينظر ما سيأتى ص ٢٦٨ - ٢٨٧ .

(٣) سيأتى في الموطأ (٥١٥) .

فأغنى عن إعادته . ومما يبيِّن لك أن خروج النبي ﷺ وخروج أصحابه من ذلك الوادى لم يكن لما<sup>(١)</sup> ذكره العراقيون ، أنهم لم يستيقظوا حتى ضربهم حرُّ الشمس ، والشمس لا تكون لها حرارة إلا وقد ارتفعت وحلت الصلاة . وهذه اللفظة محفوظة في حديث الزهري ، وفي غير ما حديث من الأحاديث المروية في نوم النبي ﷺ عن الصلاة ، منها حديث جبير بن مطعم ، وحديث ابن مسعود ، وحديث أبي قتادة ، وقد ذكرناها في باب زيد بن أسلم .

حدَّثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدَّثنا أحمد بن سعيد ، وحدَّثنا خلف ابن سعيد ، قال : حدَّثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدَّثنا أحمد بن خالد ، قال : حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم ، قال : أخبرنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، قال : لما قفل رسول الله ﷺ من خيبر ، أسرى ليلة حتى إذا كان من آخر الليل عدل عن الطريق ، ثم عرس ، وقال : « من يحفظ علينا الصبح ؟ » . فقال بلال : أنا يا رسول الله . فجلس يحفظ عليهم ، فنام النبي ﷺ وأصحابه ، فبينا بلال جالس غلبته عينه ، فما أيقظهم إلا حرُّ الشمس ففرعوا فقال النبي ﷺ : « أمت يا بلال ؟ » . فقال : يا رسول الله ، أخذ نفسي الذي أخذ أنفسكم . قال : فافتادوا رواحلهم وارتحلوا عن المكان الذي أصابهم فيه الغفلة ، ثم صلى بهم الصبح ، فلما فرغ قال : « من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها ؛ فإن الله عز وجل يقول : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ ﴾

لِذِكْرِي» . قال معمرٌ : وكان الحسنُ يُحدِّثُ نحوَ هذا الحديثِ ، ويذكرُ أنهم ركعوا ركعتي الفجرِ ، ثم صلَّى بهم الصبحَ<sup>(١)</sup> . ففي قوله : فما أيقظهم إلا حرُّ الشمسِ . وقوله : ارتحلوا عن المكانِ الذي أصابتهم فيه الغفلةُ . دليلٌ على صحَّةِ ما ذهب إليه أهلُ المدينةِ . ودليلٌ آخرُ ، وهو قوله عليه الصلاةُ والسلامُ : « من أدرك ركعةً من الصبحِ قبل أن تطلعَ الشمسُ فقد أدرك الصبحَ »<sup>(٢)</sup> .

وحدَّثنا عبدُ الوارثِ ، قال : حدَّثنا قاسمٌ ، قال : حدَّثنا عبدُ الله بنُ مسرَّةَ ومحمدُ بنُ عبدِ السلامِ ، قالا : حدَّثنا أبو موسى الزُّمِنُ محمدُ بنُ المثنيِّ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ أبي عدى ، عن سعيدٍ ، عن قتادةَ ، عن خِلاصٍ ، عن أبي رافعٍ ، عن أبي هريرةَ ، أن النبيَّ ﷺ قال : « إذا أدركتَ ركعةً من صلاةِ الفجرِ قبل أن تطلعَ الشمسُ ، فصلِّ إليها أخرى »<sup>(٣)</sup> .

ومعلومٌ أن الأخرى مع طلوعِ الشمسِ ، فأى شيءٍ أيُّن من هذا ؟ ودليلٌ آخرُ ، وهو ما ذكره عطاءٌ ، أن النبيَّ ﷺ ركع في ذلك الوادى ركعتي الفجرِ ، ثم سار ساعةً ، ثم صلَّى الصبحَ<sup>(٤)</sup> . ومعلومٌ أنَّ كلَّ وقتٍ تجوزُ فيه النافلةُ يجوزُ فيه قضاءُ المنسيَّةِ المفروضةِ ، وهذا ما لا خلافَ فيه . ودليلٌ آخرُ لا مدفعَ له ، وهو قوله

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٢٣٧) عن معمر به .

(٢) تقدم في الموطأ (٤) .

(٣) أخرجه أحمد ١٥٠/١٢ (٧٢١٦) عن محمد بن أبي عدى به ، وأخرجه أحمد ٢٢٤/١٦ ،

٢٢٥ (١٠٣٣٩) ، والبيهقي ٣١٩/١ من طريق سعيد به .

(٤) سيأتي تخريجه ص ٢٧١ .

ﷺ في آخر هذا الحديث : « من نام عن الصلاة أو نسيها ، فليصلها إذا ذكرها » . فهذا إطلاق أن يُصلى المنتبه والذاكر في كل وقت ، على ظاهر الحديث ، صلته التي انتبه إليها وذكرها .

وقد اختلف العلماء في هذا المعنى ، فيمن ذكر صلاة فاته وهو في آخر وقت صلاة ، أو ذكر صلاة وهو في صلاة ، فجملة مذهب مالك أنه من ذكر صلاة وقد حضر وقت صلاة أخرى ، بدأ بالتي نسي إذا كان ذلك خمس صلوات فأدنى ، وإن فات وقت هذه . وإن كان أكثر من ذلك ، بدأ بالتي حضر وقتها . وعلى نحو هذا مذهب أبي حنيفة ، والثوري ، والليث ، إلا أن أبا حنيفة وأصحابه قالوا : الترتيب عندنا واجب في اليوم والليلة ، إذا كان في الوقت سعة للفائتة ولصلاة الوقت ، فإن خشي فوات صلاة الوقت بدأ بها ، فإن زاد على صلاة يوم وليلة ، لم يجب الترتيب عندهم ، والنسيان عندهم يسقط الترتيب . وقال أبو حنيفة وأصحابه : من ذكر صلاة فائتة وهو في صلاة أخرى من الصلوات الخمس ، فإن كان بينهما أكثر من خمس صلوات مضى فيما هو فيه ، ثم قضى التي عليه ، وإن كان أقل من ذلك ، قطع ما هو فيه ، وصلى التي ذكر ، إلا أن يكون في آخر وقت التي دخل فيها ، يخاف فوتها إن تشاغل بغيرها ، فإن كان كذلك أتمها ثم قضى التي ذكر . وقال أبو حنيفة ومحمد : إن ذكر الوتر في صلاة الصبح فسدت عليه ، وإن ذكر فيها ركعتي الفجر ، لم تفسد عليه . وقال أبو يوسف : لا تفسد عليه بذكر الوتر ، ولا بركعتي الفجر . وبه أخذ الطحاوي . وقد روى عن الثوري وجوب الترتيب ، ولم يفرق بين القليل والكثير . واختلف

في ذلك عن الأوزاعي . وقال الشافعي : الاختيار أن يبدأ بالفاتحة ما لم يخف فوات هذه ، فإن لم يفعل وبدأ بصلاة الوقت أجزاءه . وذكر الأثرم أن الترتيب عند أحمد بن حنبل واجب في صلاة ستين سنة وأكثر . وقال : لا ينبغي لأحد أن يصلي صلاة وهو ذاكرة لما قبلها ؛ لأنها تفسد عليه .

قال أبو عمر : ثم نقض هذا الأصل ، فقال : أنا أخذ بقول سعيد بن المسيب ، ويعجبني في الذي يذكر صلاة في وقت صلاة ، كرجل ذكر العشاء في آخر وقت الفجر ، قال : يصلي الفجر ، ولا يضيع صلاتين . أو قال : يضيع مرتين <sup>(١)</sup> . وقال : إذا خاف طلوع الشمس فلا يضيع هذه ؛ لقول سعيد بن المسيب : يضيع مرتين . فهذا يصلي الصبح وهو ذاكرة للعشاء ، وفي ذلك نقض لأصله . وقال داود والطبري : الترتيب غير واجب . وهو تحصيل مذهب الشافعي .

ذكر الأثرم ، قال : حدثنا إبراهيم بن حمزة ، قال : حدثنا عبد العزيز بن محمد ، أنه سمع ربيعة يقول في الذي ينسى الظهر والعصر حتى لا يجد إلا موضع سجدة قبل الغروب ، قال : يصلي العصر ، ثم يصلي الظهر إذا غابت الشمس .

قال : وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا هشيم ، قال : أنبأنا يونس ومنصور ، عن الحسن أنه كان يقول فيمن نام عن صلاة العشاء فاستيقظ عند

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٢٥١) ، وابن أبي شيبة ٦٢/٢ .

التمهيد  
 طلوع الشمس، قال: يُصَلِّي الفجرَ، ثم يُصَلِّي العشاءَ<sup>(١)</sup>. قال: وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ  
 ابْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: أَمَّا الْحَسَنُ فَيَقُولُ: يُصَلِّي تِلْكَ وَإِنْ فَاتَتْ هَذِهِ.

قال أبو عمر: وأما الذي يذكُرُ صلاةَ وهو وراءَ إمامٍ، فكلُّ مَنْ قال بوجوبِ  
 الترتيبِ وَمَنْ لم يَقُلْ به، فيما عَلِمْتُ، يقولُ: يَتِمَادَى مع الإمامِ حتى يُكْمِلَ  
 صَلَاتَهُ. ثم اختلفوا؛ فقال مالكٌ، وأبو حنيفةٌ، وأحمدُ بنُ حنبلٍ: يُصَلِّي التي  
 ذَكَرَ، ثم يعيدُ التي صَلَّى مع الإمامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ خَمْسِ  
 صَلَوَاتٍ. على ما قَدَّمْنَا ذَكَرَهُ عن الكوفيِّين. وهو مذهبُ جماعةٍ من أصحابِ  
 مالكِ المدنيِّين. وذَكَرَ الخِرَقِيُّ<sup>(٢)</sup>، عن أحمدَ بنِ حنبلٍ، أَنَّهُ قال: مَنْ ذَكَرَ  
 صَلَاةً وَهُوَ فِي أُخْرَى، أتمَّهَا، وقَضَى المذكورةَ، وأعاد الصلاةَ التي كان فيها، إذا  
 كان الوقتُ مُبْقَى، فإن خشي خروجَ الوقتِ، اعتقد وهو فيها ألا يعيدها، وقد  
 أجزأته، ويقضى التي عليه.

قال الأثرمُ: قيل لأبي عبد الله: إنَّ بعضَ الناسِ يقولُ: إذا دَخَلْتَ في صَلَاةٍ  
 فَأَحْرَمْتَ بِهَا، ثم ذَكَرْتَ صَلَاةً نَسِيْتَهَا، لم تقطِعِ التي دَخَلْتَ فيها، ولكِنَّكَ إذا  
 فَرَعْتَ مِنْهَا، قَضَيْتَ التي نَسَيْتَ، وليس عليكِ إعادةُ هذه. فأَنْكَرَهُ، وقال: ما  
 أَعْلَمُ أَحَدًا قال بهذا، إِنَّمَا أَعْرِفُ أَنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ قال: أَنَا أَقْطَعُ وَإِنْ كُنْتُ خَلْفَ  
 الإمامِ، وَأُصَلِّي التي ذَكَرْتُ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «فليصلها إذا ذَكَرَهَا». قال:

(١) ابن أبي شيبة ٦٣/٢.

(٢) عمر بن الحسين بن عبد الله أبو القاسم البغدادي الخرقى الحنبلي، صاحب «المختصر» المشهور  
 في مذهب الإمام أحمد، وهو الذي شرحه ابن قدامة في كتابه «المغني»، توفي سنة أربع  
 وثلاثين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء ٣٦٣/١٥.

وهذا شنيع أن يقطع وهو خلف الإمام . قيل له : فما تقول أنت ؟ قال : يتمادى مع الإمام ، وإن كان وحده قطع .

وذكر الأثر ، قال : حدثنا الحكم بن موسى ، قال : حدثنا هقل ، قال : حدثنا الأوزاعي ، قال : سمعتُ الزهري يقول في الذي ينسى الظهر ولا يذكرها حتى يدخل في العصر ، قال : يمضي في صلاة الإمام ، فإذا انصرف ، استقبل الظهر فصلًا ، ثم يصلي العصر<sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : هذا ابن شهاب يُفتي بقول ابن عمر ، وهو الذي يروي قول رسول الله ﷺ : « مَنْ نَامَ عَنِ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا ، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ : ﴿ أَقْبِرِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ » . وقد رأى تماديه مع الإمام ، ثم رأى إعادتها . لا أدري إن كان استحبابًا أو إيجابًا . وقد يحتمل هذا الحديث إيجاب الترتيب . ويحتمل أن يكون معناه الإعلام بأنها غير ساقطة بالنوم والنسيان . وقد أجمعوا على أن الترتيب فيما كثر غير واجب ، فدل ذلك على أنه مُستحب في القليل ، والله أعلم . ويدل ذلك على أن ذلك عندهم استحباب ؛ لأنهم يأثمونه إذا ذكروها وهو وحده في صلاة أن يقطعها ، وإن ذكروها وراء إمام تمادى مع الإمام . والأصل في التمادى مع الإمام عند أكثرهم اتباع ابن عمر ، وحدثه في ذلك ما رواه مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يقول : من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام ، فإذا سلم الإمام ، فليصل الصلاة التي نسي ، ثم

(١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٦٧/٢ ، والأوسط لابن المنذر ٤١٦/٢ .

يُصَلُّ بَعْدَهَا الصَّلَاةَ الأُخْرَى <sup>(١)</sup> . وَلَا مُخَالَفَ لَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ ،  
مَعَ دَلَالَةِ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « فليصلها إذا ذكرها » .

التمهيد

وَقَدْ رَوَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُمُعَةَ - واسمه حبيب بن سباع ، وله صحبة -  
قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ ، فَلَمَّا سَلَّمَ ، قَالَ : « هَلْ عِلِمَ  
أَحَدٌ مِنْكُمْ أَنِّي صَلَّى الْعَصْرَ ؟ » . قَالُوا : لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : فَصَلَّى الْعَصْرَ ،  
ثُمَّ أَعَادَ الْمَغْرِبَ <sup>(٢)</sup> . وَهَذَا حَدِيثٌ مَنْكُرٌ ، يَرْوِيهِ ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ مَجْهُولَيْنِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَالطَّبْرِيُّ ، وَدَاوُدُ : يَتِمَادَى مَعَ الْإِمَامِ ، ثُمَّ يُصَلِّيُ التِّي ذَكَرَ ،  
وَلَا يُعِيدُ هَذِهِ . وَلَيْسَ التَّرْتِيبُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ بِوَاجِبٍ ، فِيمَا قَلَّ وَلَا فِيمَا كَثُرَ . وَمِنْ  
حُجَّتِهِمْ أَنَّ التَّرْتِيبَ إِنَّمَا يَجِبُ فِي الْيَوْمِ وَأَوْقَاتِهِ ، فَإِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ ، سَقَطَ  
التَّرْتِيبُ ، اسْتِدْلَالًا بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ تَجِبُ الرِّتْبَةُ فِيهِ وَالنَّسَقُ لَوْقَتِهِ ،  
فَإِذَا انْقَضَى ، سَقَطَتِ الرِّتْبَةُ عَمَّنْ كَانَ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ بِسَفَرٍ أَوْ عِلَّةٍ ، وَجَازَ <sup>(٤)</sup> أَنْ  
يَأْتِيَ بِهِ عَلَى غَيْرِ نَسَقٍ وَلَا رِتْبَةٍ مُتَفَرِّقًا ، فَكَذَلِكَ الصَّلَوَاتُ الْمَذْكُورَاتُ الْفَوَائِثُ .  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَاحْتِجَّ دَاوُدُ وَأَصْحَابُهُ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى رَكْعَتِي الْفَجْرِ ذَاكِرًا لِلصَّبْحِ

(١) سيأتي في الموطأ (٤٠٩) .

(٢) بعده في ص ٤ : « أي » . وينظر الاستيعاب ٤ / ١٦٢٠ .

(٣) أخرجه ابن سعد ٧٢ / ٢ ، وأحمد ١٨٠ / ٢٨ (١٦٩٧٥) ، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني

(٢١٣٧) ، والطبراني (٣٥٤٢) ، والبيهقي ٢٢٠ / ٢ من طريق ابن لهيعة به .

(٤) في م : « جائز » .

في حين نومه في سفره . قالوا : فقد صلى رسول الله ﷺ وهو ذا كثر صلاة واجبة عليه ، ركعتي الفجر ، وهما غير واجبتين عليه . وهذا عندى لا حجة فيه ، لأنه لم يذكر في ركعتي الفجر صلاة قبلها ، وإنما المراجعة أن يذكر في الصلاة ما قبلها . ولكل واحد منهم حجج من جهة النظر في أكثرها تشعيب وتطويل ، وفيما ذكرت لك من أقاويلهم ما تقف به على المراد من معنى حديث هذا الباب إن شاء الله .

وأما قوله في حديث مالك : ثم أمر بلالاً فأقام الصلاة . يحتمل أن يكون أقام ولم يؤذن . ويحتمل أن يكون أقام الصلاة بما تُقام به من الأذان والإقامة والطهارة . وقد روى عن النبي ﷺ من وجوه أنه أمر بلالاً فأذن وأقام في حين نام عن الصلاة في السفر . وقد ذكرناها . وقد روى أبان العطار ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة هذا الحديث ، وذكر فيه أن النبي ﷺ صلى الركعتين قبل صلاة الفجر ، ثم أمر بلالاً فأقام ، فصلّى الفجر<sup>(١)</sup> . وهذا ليس بمحفوظ في حديث الزهري إلا من رواية أبان العطار ، عن معمر . وأبان ليس بحجة ، ولا تُقبل زيادته على عبد الرزاق ؛ لأن عبد الرزاق أثبت الناس في معمر عندهم . وقد ذكرنا اختلاف العلماء في الأذان لِمَ فات من الصلوات ، والحجة لكل فريق منهم ، في باب زيد بن أسلم من كتابنا هذا<sup>(٢)</sup> . وذكر أبو قرّة ، عن مالك ، فيمن نام عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس ، أنه لا يركع ركعتي الفجر ، ولا يبدأ بشيء قبل الفريضة . قال مالك : لم يبلغنا أن النبي ﷺ صلى

(١) تقدم تخريجه ص ٢٣٦ .

(٢) ينظر ما سيأتى ص ٢٨٧ - ٢٩٠ .

٢٥ - وحَدَّثني يحيى ، عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، أنه قال : الموطأ  
عَرَّسَ رسولُ اللهِ ﷺ لَيْلَةَ بطريقِ مكة ، ووَكَّلَ بلالاً أن يُوقِظَهُم للصلاة ،  
فَرَقَدَ بلالٌ وَرَقَدُوا ، [هظ] حتى اسْتَيْقَظُوا وقد طَلَعَت عليهم الشمس ،  
فاستَيْقَظَ القومُ وقد فَرَعُوا ، فأمرهم رسولُ اللهِ ﷺ أن يَرَكِبُوا حتى  
يَخْرُجُوا مِن ذلك الوادِي ، وقال : « إِنَّ هذا وادٍ به شيطانٌ » . فَرَكَبُوا

التمهيد

رَكَعَتِي الفجرِ حينَ نامَ عن الصبحِ حتى طَلَعَت الشمسُ .

قال أبو عمر : ليس في حديثِ ابنِ شهابٍ ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ ، أن  
رسولَ اللهِ ﷺ رَكَعَ رَكَعَتِي الفجرِ في ذلك اليومِ من وجهِ يَصِحُّ . وقد رُويَ  
ذلك من وجوهٍ كثيرةٍ صحيحةٍ . وقد تقدَّم ذكرنا لها ولجميعِ معاني هذا البابِ  
مُستوعِبَةً مبسوطَةً ، في بابِ مُرسِلِ زيدِ بنِ أسلمَ من كتابنا هذا <sup>(١)</sup> ، فلذلك  
اختصرناها في هذا البابِ . واللهُ الموفقُ للصوابِ .

مالكٌ ، عن زيدِ بنِ أسلمَ أنه قال : عَرَّسَ رسولُ اللهِ ﷺ لَيْلَةَ بطريقِ مكة ،  
ووَكَّلَ بلالاً أن يُوقِظَهُم للصلاة ، فَرَقَدَ بلالٌ وَرَقَدُوا ، حتى اسْتَيْقَظُوا وقد طَلَعَت  
عليهم الشمس ، فاستَيْقَظَ القومُ وقد فَرَعُوا ، فأمرهم رسولُ اللهِ ﷺ أن يَرَكِبُوا  
حتى يَخْرُجُوا مِن ذلك الوادِي ، وقال : « إِنَّ هذا وادٍ به شيطانٌ » . فَرَكَبُوا حتى  
خَرَجُوا مِن ذلك الوادِي ، ثم أمرهم رسولُ اللهِ ﷺ أن يَنْزِلُوا وأن يَتَوَضَّعُوا ، وأمر  
بلالاً أن يُنادِيَ بالصلاةِ أو يُقيمَ ، فصَلَّى رسولُ اللهِ ﷺ بالناسِ ، ثم انصَرَفَ

القبس

تَكْمِلَةٌ : قولُ النبيِّ ﷺ : « إِنَّ هذا وادٍ به شيطانٌ » . نَصَّ في وجودِ

(١) ينظر ما سيأتي ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٢) ليس في : د .

حتى خَرَجُوا مِنْ ذَلِكَ الْوَادِي ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْزِلُوا وَأَنْ يَتَوَضَّعُوا ، وَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ ينادِيَ بِالصَّلَاةِ أَوْ يُقِيمَ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ ، ثُمَّ انصَرَفَ إِلَيْهِمْ وَقَدْ رَأَى مِنْ فِرْعَانِهِمْ ، فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَنَا ، وَلَوْ شَاءَ لَرَدَّهَا إِلَيْنَا فِي حِينٍ غَيْرِ هَذَا ، فَإِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ نَسِيَهَا ، ثُمَّ فَرَعَ إِلَيْهَا ، فَلْيُصَلِّهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا فِي وَقْتِهَا » . ثُمَّ التَفَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ ، فَقَالَ : « إِنَّ

إِلَيْهِمْ وَقَدْ رَأَى مِنْ فِرْعَانِهِمْ ، فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَنَا ، وَلَوْ شَاءَ لَرَدَّهَا إِلَيْنَا فِي حِينٍ غَيْرِ هَذَا ، فَإِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ نَسِيَهَا ، فَلْيُصَلِّهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا فِي وَقْتِهَا » . ثُمَّ التَفَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ ، فَقَالَ : « إِنَّ الشَّيْطَانَ أَتَى بِلَالًا وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي ، فَأَضْجَعَهُ ، فَلَمْ يَزَلْ يُهْدِيهِ كَمَا يُهْدِي الصَّبِيَّ حَتَّى نَامَ » . ثُمَّ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَالًا ، فَأَخْبَرَ بِلَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

الشياطين ، ولا خلاف فيه بين أهل السنة . وهم نوعٌ من الخلق خلقهم الله تعالى ويَسِّرُ لهم التبدُّلَ في الصورِ باختيارهم ، كما يَسِّرُ لنا التصرُّفَ في الحركاتِ ، وسلطه<sup>(١)</sup> على الخلقِ تسليطًا ، سبق به الوعدُ الحقُّ ؛ لتمييزِ في الوجودِ المطيعِ مِنَ العاصيِ بفتنته ، كما تميَّزَ عندَ اللهِ ، في علمه وكلمته ، فتسلَّطَ على بلالٍ حتى أضجعه وشغله عن الصلاة<sup>(٢)</sup> وفوتها<sup>(٢)</sup> ، وفاتت لرسولِ اللهِ ﷺ وللأمةِ ، وظنَّ الشيطانُ أنه قد حصل على صفةٍ ، فهياً اللهُ لنا فيها سنَّةٌ لكلِّ مَنْ نامَ عن صلاةٍ أو نسيها ، وكمل لنا فيها المثوبة ، وهكذا يفعلُ اللهُ بالأولياءِ إذا طالبهم الأعداءُ ، قد يُنفذُ مراده فيهم ، ولكن

(١) في ج ، م : (سلطهم) .

(٢) - (٢) سقط من : ج ، م .

الموطأ الشيطانَ أتى بلائاً وهو قائمٌ يُصَلِّي ، فأضجعه ، فلم يزل يُهدُّه كما يُهدُّ الصَّيْبُ حتى نامَ . ثم دعا رسولُ اللهِ ﷺ بلائاً ، فأخبرَ بلالُ رسولَ اللهِ ﷺ مثلَ الذي أخبرَ رسولُ اللهِ ﷺ أبا بكرٍ ، فقال أبو بكرٍ : أشهدُ أنَّكَ رسولُ اللهِ .

المصنف التمهيد مثل الذي أخبر رسول الله ﷺ أبا بكرٍ ، فقال أبو بكرٍ : أشهدُ أنَّكَ رسولُ اللهِ (١) . هكذا روى (٢) هذا الحديثُ في «الموطآت» ، لم يُسنِّده عن زيدٍ أحدٌ من رواة «الموطأ» ، وقد جاء معناه مُتَّصِلاً مُسْتَنَدًا مِنْ وجوهٍ صحاحٍ ثابتةٍ في نومه ﷺ عن صلاة الصبحِ في سفره ، روى ذلك جماعةٌ من الصحابةِ ، وأظنُّها قصَّةٌ لم تُعرضَ له إلا مرَّةً واحدةً فيما تدلُّ عليه الآثارُ ، والله أعلمُ ، إلا أنَّ بعضَها فيه : مرَّجعه (٣) من حُثَيْنٍ . وبعضُها فيه : مرَّجعه (٣) من خيبرَ . كذا قال ابنُ شهابٍ ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ في حديثه هذا (٤) ، وهو أقوى ما يُروى في ذلك ، وهو

القبس يُعقبُهم بعدَ ذلك عُقبى جميلةً ، حتى يتمنَّى العدوُّ أنه لم يكنْ ما أرادَ فيهم (٥) .  
تنبيهٌ على مَقْصِدٍ : قد بيَّنا أن مالكا رحمه الله قصد في هذا الكتابِ التبيينَ لأصولِ الفقهِ وفروعه ، ومن جملتها مسألة ذكرها في مواضعٍ من «موطئه» وهي أن شرعَ من قبلنا شرعٌ لنا . لا خلافَ عندَ مالكٍ فيه ، وقد نصَّ عليه في كتابِ الدِّيَّاتِ ، على ما يأتي إن شاء الله .

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٠) . وأخرجه البيهقي في المعرفة (٩٨١) من طريق مالك به .

(٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) تقدم في الموطأ (٢٤) .

(٥) سقط من : ج ، م .

الصحيح إن شاء الله. <sup>(١)</sup> وقول زيد بن أسلم في حديثه هذا: بطريق مكة. ليس بمخالف؛ لأن طريق خيبر وطريق مكة من المدينة يُشبهه أن يكون واحداً، وربما جعلته القوافل واحداً. وحديث زيد بن أسلم هذا مرسل، وليس مما يعارض حديث ابن شهاب <sup>(٢)</sup>.

وفي حديث ابن مسعود: «مَنْ يُوقِظُنَا؟». فقلت: أنا أوقظكم <sup>(٣)</sup>. وليس في ذلك دليل على أنها غير قصة بلال؛ لأنه لم يقل له: أيقظنا. ويحتمل ألا يُجيبه إلى ذلك ويأمر بلالاً. وقال ابن مسعود في هذا الحديث: زمن الحديث. وهو زمن واحد، في عام واحد؛ لأنه مُنصَرَفَه من الحديثية مضى إلى خيبر من

والنكتة المشار إليها في هذا الحديث قول النبي ﷺ: «فإن الله عز وجل يقول: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾» [طه: ١٤]. فهذا خطاب لموسى عليه السلام أعلمنا النبي ﷺ أنه متوجه إلينا كتوجهه إلى موسى وأُمَّتِه.

<sup>(٤)</sup> استدراك: وتبين <sup>(٥)</sup> باحتجاج النبي ﷺ بها في مسألتنا هذه مسألة لغوية، وهي إضافة المصدر إلى المفعول، المعنى: أقم الصلاة <sup>(٦)</sup> إذ أخلفت <sup>(٧)</sup> لك الذكر لها. وغير ذلك من التأويلات طائخ؛ لأن النبي ﷺ قد بين المراد بها، اللهم إلا أن سائر التأويلات لا يعطيها الاشتقاق ويشهد لها سائر الأدلة <sup>(٨)</sup>.

(١ - ١) سقط من: ص ٤.

(٢) سيأتي تخريجه ص ٣٠١، ٣٠٢.

(٣ - ٣) في ج، م: «اشترك وتبين».

(٤ - ٤) في د: «إذا خلقت»، وفي م: «إذا اختلف».

(٥) بعده في د: «تم المجلس الثاني بحمد الله وعونه».

عابه ذلك ، ففتحها الله عليه ، وفي الحديثية نزلت : ﴿ وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَعَانِمَ كَثِيرَةً ﴾ [الفتح : ٢٠] . يعنى خبير ، وكذلك قسمها رسول الله ﷺ على أهل الحديثية . وروى خالد بن سمير ، عن عبد الله بن رباح ، عن أبي قتادة فى هذا الحديث ، أنه كان فى جيش الأُمراء<sup>(١)</sup> . وهذا وهم عند الجميع ؛ لأن جيش الأُمراء كان فى غزاة مؤتة ، وكانت سرية لم يشهدوا رسول الله ﷺ ، كان الأمير عليها زيد بن حارثة ، ثم جعفر بن أبى طالب ، ثم عبد الله بن رواحة ، وفيها قُتلوا رجمهم الله .

وقد روى هذا الحديث ثابت البناني وسليمان التيمي ، عن عبد الله بن

### المجلس الثالث

فائدة : قال رسول الله ﷺ : « إن الله قبض أزواخنا » . وقال : أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك .

وقال علماؤنا : هذا دليل على أن النفس والروح شىء واحد ، واستمعوا جعلكم الله ممن يسمع : مسألة النفس والروح ليس للشريعة فيها تصريح ، وإنما كلامها كله<sup>(٢)</sup> تلويح ، حجبتها الله عن الخلق بالغيب . قال إمام الحرمين : وجعل لهم فيها آية فى الدلالة على التوحيد عظمة ، فإن بين جنبيك موجودات ترى أفعاله مشاهدة ولا تقدر

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٨) ، والبيهقى ٢/٢١٦ ، ٢١٧ من طريق خالد بن سمير به .

(٢) بعده فى ج ، م : « فيها » .

رباح<sup>(١)</sup> ، على غير ما رواه خالد بن سُمَيْر ، وما قالوه فهو عند العلماء الصواب ، دون ما قاله خالد بن سُمَيْر . وقد قال عطاء بن يسار : إنها كانت غزوة تبوك . وهذا لا يصح ، والآثار الصحاح على خلاف قوله مُسندة ثابتة ، وقوله مرسل .

ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ<sup>(٢)</sup> ، عن ابن جريج ، قال : أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عن عطاء بن يسار ، أَنَّهَا غَزْوَةٌ تَبُوكَ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِلَا أَلَا فَأَذَّنَ فِي مَضْجَعِهِ ذَلِكَ بِالْأُولَى ، ثُمَّ مَشَوْا قَلِيلًا ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلُّوا الصُّبْحَ . وسند كُرِّي في هذا الباب جميع هذه الآثار إن شاء الله .

ونومه ﷺ في ذلك الوقت عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس ، أمر خارج ، والله أعلم ، عن عادته وطباعه وطباع الأنبياء قبله ، وأظن الأنبياء مخصوصين بأن تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم ، على ما روى عنه ﷺ ، وإنما كان نومه ذلك ليكون سنة ، والله أعلم ، ولتعلم المؤمنون كيف تحكم من نام عن الصلاة أو نسيها حتى يخرج وقتها ، وهو من باب قوله عليه السلام : « إني لأنسى - أو أنسى - لأسن »<sup>(٣)</sup> . والذي كانت عليه جبيلته وعادته ﷺ ألا يُخامِرَ النوم قلبه ، ولا

أن تصل إلى ذلك حقيقته ، ولا تحيط بكيفية صفته ، فلا تستنكر وجود الإله الذي تُشاهد أفعاله ولا سبيل إلى الإحاطة به ، ولا تغترن بمن يقول : هي جسم . أو : عرض ، فإن ذلك كله ضعفت في المعرفة ومرض . وقد بينا في كتاب « المشككين » معنى الأخبار الواردة فيها .

(١) تقدم تخريجه ص ٦٨ ، ٦٩ من طريق ثابت .  
 (٢) عبد الرزاق (٢٢٣٩) وسقط منه موضع الشاهد .  
 (٣) سيأتي في الموطأ (٢٢٢) .

يُخَالِطُ نَفْسَهُ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ تَنَامُ عَيْنُهُ <sup>(١)</sup> وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ <sup>(٢)</sup> ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : التمهيد  
« إِنَّ عَيْنِي تَنَامَان ، وَلَا يَنَامُ قَلْبِي » . وَهَذَا عَلَى الْعُمومِ ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ عَنْهُ ﷺ : « إِنَّا  
مَعَشَرَ الْأَنْبِيَاءِ تَنَامُ أَعْيُنُنَا ، وَلَا تَنَامُ قُلُوبُنَا » <sup>(٣)</sup> . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصًا

القبس

تَلْفِيْقٌ <sup>(٤)</sup> : قَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو الْمُظَفَّرِ الْإِسْفَرَائِينِيُّ <sup>(٥)</sup> : قَالَ اللَّهُ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿ اللَّهُ  
يَتَوَقَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾ [الزمر: ٤٢] . فَأُخْبِرَ تَعَالَى  
أَنَّهُ يَتَوَلَّاهَا <sup>(٥)</sup> فِي الْمَوْضِعَيْنِ . وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ قُلْ يَتَوَقَّكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي ذُكِّرَ  
بِكُمْ ﴾ [السجدة: ١١] . وَقَالَ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ ثَالِثٍ : ﴿ وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ  
كَفَرُوا أَلْمَلَكَةَ ﴾ [الأنفال: ٥٠] . وَالثَّلَاثَةُ الْأَحْوَالُ الْمُتَعَدِّدَةُ حَالَةٌ وَاحِدَةٌ فِي  
الْحَقِيقَةِ ، وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْفَاعِلُ الْأَوَّلُ الْكَلْمِيُّ ، جَعَلَ إِلَى مَلِكِ  
الْمَوْتِ جِزْعًا مِنْ أَعْمَالِهِ ، وَهُوَ قَبْضُ الْأَرْوَاحِ ، قَرَنَ بِهِ جُنُودًا مِنْ مَلَائِكَتِهِ وَأَوْعَزَ إِلَيْهِمْ أَنْ  
يَتَصَرَّفُوا بِأَمْرِهِ . فَإِذَا أَمَرَ اللَّهُ الْمَلَكَ فَبَادَرَ إِلَى أَمْرِهِ أَعْوَانُهُ وَتَوَلَّوْا حَيْثُ ذُكِّرَ أَمْرُ رَبِّهِمْ ، فَإِذَا  
نَسَبْتَهُ إِلَى الْأَوَّلِ الْحَقِيقِيِّ قُلْتَ : إِنَّ اللَّهَ قَبِضَ أَرْوَاحَنَا . وَإِذَا نَسَبْتَهُ إِلَى الْوَاسِطَةِ الْمَقْدُمِ  
لِذَلِكَ قُلْتَ : يَتَوَقَّاهُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ . وَإِذَا نَسَبْتَهُ إِلَى الْمُبَاشِرِينَ لِلْفِعْلِ قُلْتَ : ﴿ وَلَوْ تَرَى  
إِذْ يَتَوَقَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ ﴾ . وَانْتَضَمَتْ بِذَلِكَ الْآيَاتُ الثَّلَاثُ الْمُخْتَلِفَاتُ  
فِي الظَّاهِرِ فِي سَبَلِكِ الْإِنْتِظَامِ الْوَاحِدِ .

(١ - ١) سقَطَ مِنْ : م .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي ص ٢٤٤ .

(٣) فِي م : « تَعْلِيْقٌ » .

(٤) الْإِمَامُ الْأَصُولِيُّ الْفَقِيْهُ الْمَفْسَرُ شَاهِفُورِ بْنِ طَاهِرِ بْنِ مُحَمَّدِ الْإِسْفَرَائِينِيِّ أَبُو الْمُظَفَّرِ ، الطُّوسِيُّ الشَّافِعِيُّ ،  
صَاحِبُ « التَّفْسِيرِ الْكَبِيْرِ » . تَوَفَى سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِيْنَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ . سِيْرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ١٨ / ٤٠١ ،  
وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ ٥ / ١١ ، وَطَبَقَاتُ الْمَفْسَرِيْنَ ١ / ٢١٢ .

(٥) فِي م : « يَتَوَلَّاهَا » .

بذلك ؛ لأنها خَصَلَةٌ لم يُعَدِّها في السُّنَّةِ التي أُوتِيها ولم يُؤْتِها أَحَدٌ قَبْلَهُ من الأنبياءِ ، فلما أَرَادَ اللهُ منه ما أَرَادَ ، لِيُبَيِّنَ لِأُمَّتِهِ ﷺ ، قَبْضَ رُوحِهِ وَرُوحَ مَنْ مَعَهُ فِي نَوْمِهِمْ ذَلِكَ ، وَصَرَفَهَا إِلَيْهِمْ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ؛ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ مَرَادَهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ . وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ جَمَاعَةُ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْأَثَرِ ، وَهُوَ وَاضِحٌ ، وَالْمُخَالَفُ فِيهِ مُبْتَدِعٌ ، وَلِلْكَلامِ عَلَيْهِ مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ .

أخبرنا عبدُ الرحمنِ بنُ يحيى ، قال : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بنُ الْخَضِرِ الْأَسِيوطِيُّ ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ مَعَاوِيَةَ ، قالَا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ شَعِيبِ النَّسَائِيِّ ، قال : أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ ، عَنِ مَالِكٍ ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ : كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ ؟ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ . وَفِيهِ : قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تُؤْتَرَ ؟ فَقَالَ : « يَا عَائِشَةُ ، إِنَّ عَيْنِي تَنَامَانِ ، وَلَا يَنَامُ قَلْبِي » <sup>(١)</sup> .

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : عَرَّسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَلَا خِلَافَ عِلْمُهُ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ التَّعْرِيسَ نَزُولُ الْمَسَافِرِينَ فِي آخِرِ اللَّيْلِ ، وَلَا يُقَالُ لِمَنْ نَزَلَ أَوَّلَ اللَّيْلِ : عَرَّسَ <sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « يُهْدِيهِ كَمَا يُهْدَى الصَّبِيُّ » . فَمَعْنَاهُ : يُسَكِّنُهُ وَيُعَلِّمُهُ حَتَّى نَامَ .

(١) النسائي في الكبرى (١٤٢١) ، وسيأتي في الموطأ (٢٦٣) .

(٢) تقدم التعليق على قول المصنف هذا ص ٢٤٢ .

وروى أهل الحديث هذه اللفظة بترك الهمز<sup>(١)</sup> ، وأصلها الهمز عند أهل اللغة .  
قال إبراهيم بن هرمة<sup>(٢)</sup> :

خَوْذُ<sup>(٣)</sup> تُعَاطِيكَ بَعْدَ رَقَدَتِهَا إِذَا يُلَاقَى الْعَيُونَ مَهْدُهَا  
ومنه الحديث : « إِيَّاكُمْ وَالسَّمْرَ بَعْدَ هَدَاةِ الرَّجُلِ<sup>(٤)</sup> » .

وفى فرع أصحاب رسول الله ﷺ حين انتبهوا لما فاتهم من صلاتهم ،  
أوضح الدلائل على ما كان القوم عليه من الوجلي والإشفاق والخوف لرُبهم ،  
وأظنهم ، والله أعلم ، لم يكونوا عليموا أن القلم مرفوع عن النائم ، وأن الإثم عنه  
ساقط ؛ لأنهم بُعث إليهم وهم لا يعلمون شيئاً ، فعرفهم رسول الله ﷺ أن الإثم  
عن النائم والناسى ساقط ، وأن الصلاة غير ساقطة ، وأنه يلزمه فعلها متى ما انتبه  
وذكرها . وقد ظن بعض الناس أن فرغهم كان لخوف عدوهم ، وليس فى شىء  
من الآثار ما يدل على ذلك ، ولا يعرف أهل السير أن مُنصرَفه من خير ، أو من  
الحُدَيَّة ، كان انصراف خائف . وفى هذا الحديث لمن تدبره ، ما يبين به تأويلنا ؛

(١) قال الزرقانى : قال فى المطالع : هو بالهمز ، أى : يسكنه وينومه من : هدأت الصبي . إذا وضعت  
يدك عليه لينام ، ورواه المهلب بلا همز على التسهيل ، ويقال أيضا : يهدنه . بالنون ، وروى :  
يهدده ، من : ههدت الأم ولدها لينام ، أى : حركته . شرح الزرقانى ٥٦ / ١ .

(٢) شعر إبراهيم بن هرمة ص ٥٧ .

(٣) الخود : الفتاة الحسننة الخلق الشابة . القاموس (خ و د) .

(٤) هدأة الرجل : الهدأة والهدوء : السكون عن الحركات ، أى : بعد ما يسكن الناس عن المشى  
والاختلاف فى الطرق . النهاية ٢٤٩ / ٥ .

وسياتى تخريجه فى شرح الحديث (١٧٩٣) من الموطأ .

لأنَّ فيه : ثُمَّ انصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ وَقَدَرَأَى مِنْ فَرْعِهِمْ ، فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ اللَّهَ قَبِضَ أَرْوَاحَنَا » . الْحَدِيثُ . فَأَنَسَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ مَنْ نَامَ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ نَسِيَهَا ، قَضَاهَا إِذَا انْتَبَهَ أَوْ ذَكَرَ . وَقَالَ لَهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ : « لَيْسَ التَّفْرِيطُ فِي النَّوْمِ ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْيَقْظَةِ لَمَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الْأُخْرَى » <sup>(١)</sup> . وَقَدِ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ إِلَى الصَّلَاةِ فَرِغًا يَجُورُ ثَوْبَهُ . رَوَاهُ أَبُو بَكْرَةَ وَغَيْرُهُ <sup>(٢)</sup> . وَذَلِكَ خَوْفٌ لِرَبِّهِ ، وَشَفَقَةٌ مِنْ قِيَامِ السَّاعَةِ .

وَأَمَّا خُرُوجُهُ ﷺ مِنْ ذَلِكَ الْوَادِي وَتَرْكُهُ الصَّلَاةَ فِيهِ ، فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ ؛ فَذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، إِلَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ مَا بَيَّنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِهِ : « إِنَّ هَذَا وَاوِدَ بِهِ شَيْطَانٌ » . أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إِنَّ الشَّيْطَانَ أَتَى بِلَا أَلَمٍ فَلَمْ يَزَلْ يُهْدِئُهُ كَمَا يُهْدِئُ الصَّبِيَّ ؟ » فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالرُّكُوبِ وَالْإِسْرَاعِ وَالخُرُوجِ مِنْ ذَلِكَ الْوَادِي ؛ لِأَنَّهُ وَاوِدَ بِهِ شَيْطَانٌ ، تَشَاؤُمًا بِذَلِكَ الْوَادِي ، أَوْ لِمَا شَاءَ اللَّهُ مِمَّا هُوَ أَعْلَمُ بِهِ . وَقَدْ رُوي أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : « أَخْرَجُوا عَنِ هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَتْكُمْ فِيهِ الْغَفْلَةُ » . ذَكَرَهُ مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي حَدِيثِهِ <sup>(٣)</sup> . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ نَهْيِهِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَعَاظِنِ الْإِبِلِ ، وَقَوْلِهِ : « إِنَّهَا خُلِقَتْ مِنْ جَنِّ » <sup>(٤)</sup> . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَمِنْ هَذَا قَوْلُ عَلِيِّ :

(١) تقدم تخريجه في ص ٦٩ .

(٢) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (٤٤٧) من الموطأ .

(٣) تقدم تخريجه ص ٢٣٦ .

(٤) سيأتي في شرح الحديث (٤٠٥) من الموطأ .

تمهيد نهاني رسول الله ﷺ أَنْ أُصَلِّيَ بِأَرْضِ بَابِلَ، فَإِنَّهَا مَلْعُونَةٌ<sup>(١)</sup>. وَمِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا كَرَاهِيَتُهُمْ لِلصَّلَاةِ فِي مَوْضِعِ الْحَسْفِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ حِينَ مَرَّ بِالْحِجْرِ مِنْ ثَمُودَ: «لَا تَدْخُلُوا عَلَيَّ هَؤُلَاءِ الْمُعَذِّبِينَ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيَّ، لَا يُصِيبُكُمْ مَا أَصَابَهُمْ»<sup>(٢)</sup>. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَتَى وَادِي ثَمُودَ أَمَرَ النَّاسَ فَاسْرِعُوا، وَقَالَ: «هَذَا وَادٍ مَلْعُونٌ»<sup>(٣)</sup>. وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ أَمَرَ بِالْعَجِينِ فَطَرِحَ<sup>(٤)</sup>. فَهَذَا كُلُّهُ بَابٌ وَاحِدٌ لَا تُدْرَى عِلَّتُهُ حَقِيقَةً، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ خُصُوصًا مُرَدِّدًا إِلَى الْأَصُولِ الْمُجْتَمَعِ عَلَيْهَا، وَالِدَّلَائِلِ الصَّحِيحِ مَجِئُهَا. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: العلة في خروجه من ذلك الوادي، أنه انتبه والشمس طالعة، وذلك وقت من سنته ألا تجوز الصلاة فيه، لا نافلة ولا فريضة عندهم؛ نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، وذلك عندهم على الفرض والنفل، على حسب نهيه عن صيام يوم الفطر والأضحى، فلا يجوز لأحد أن يصوم فيه فرضًا ولا نفلًا. واحتجوا بأشياء يطول

(١) سيأتي تخريجه ص ٢٧٨.

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٣)، ومسلم (٢٩٨٠) من حديث ابن عمر.

(٣) أخرجه الزبار (١٨٤٣ - كشف)، والطحاوي في شرح المشكل (٣٧٤٦، ٣٧٤٧) من حديث أبي ذر.

(٤) أخرجه الطبراني (٦٥٥٠ - ٦٥٥٢)، والطحاوي في شرح المشكل (٣٧٥٠ - ٣٧٥٢) من

حديث سيرة بن معبد.

ذكرها؛ منها حديث مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «إذا بدا حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تبرز، وإذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تغيب»<sup>(١)</sup>. قالوا: وهذا على الفريضة وغيرها. وقد ذكرنا قولهم هذا، وذكرنا الحجّة عليهم فيما ذهبوا إليه من ذلك فيما تقدّم من كتابنا هذا.

وقد رُوينا عن النبي ﷺ أنه لم ينتبه ذلك اليوم إلا والشمس لها حرارة، ولا يكون للشمس حرارة، إلا وقد ارتفعت، وجازت الصلاة عند الجميع، فبطل تأويلهم هذا إن شاء الله. وسند كثر هذا الخبر وغيره من شكله في هذا الباب بعون الله. وتأولوا في قوله ﷺ: «من نام عن الصلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها». أن ذلك إعلام منه بأنها غير ساقطة عن النائم والناسي، لا أنها تُصلى في وقت الطلوع والغروب. والحجّة عليهم فيما ذهبوا إليه من هذا التأويل قوله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر»<sup>(٢)</sup>. ومعلوم أن ظاهر هذا الحديث يُبيح الصلاة المفروضة عند طلوع الشمس وعند غروبها، وهذا نصّ يقطع الارتياب في هذا الباب، وقد تقدّم من قولنا فيه ما يُغنى عن إعادته ههنا<sup>(٣)</sup>. وجاء عن عطاء بن أبي رباح، أن رسول الله ﷺ صلى في

(١) سيأتي في الموطأ (٥١٥).

(٢) تقدم في الموطأ (٤).

(٣) ينظر ما تقدم ص ١١٧ - ١٢٦.

موضعه ذلك ركعتي الفجر .

ذكر عبد الرزاق<sup>(١)</sup> ، قال : أخبرني ابن جريج ، عن عطاء ، أن النبي ﷺ بينما هو في بعض أسفاره ، فساروا ليلتهم ، حتى إذا كانوا في آخر الليل نزلوا للتعريس ، فقال النبي ﷺ : « مَنْ يُوقِظُنَا لِلصُّبْحِ ؟ » . فقال بلالٌ : أنا . فتوسد بلالٌ ذراعاه<sup>(٢)</sup> ، فلم يستيقظوا حتى طلعت الشمس ، فقام النبي ﷺ فتوضأ ورَكَع ركعتين في مُعَرِّسِهِ ، ثم سارَ ساعة ، ثم صَلَّى الصبح . قال ابن جريج : فقلت لعطاء : أي سفر هو ؟ قال : لا أدري .

قال أبو عمر : في قول عطاء هذا ما يدلُّ على أن النبي ﷺ لم يُؤخِر صلاة الصبح يومئذٍ ، ولم يَخْرُجْ من ذلك الوادي لما زعم العراقيون من أنه انتبه في وقت لا تجوزُ فيه الصلاة ، ألا ترى أنه صَلَّى ركعتي الفجرِ ثم مشى ساعة ، ولا خلاف أن الوقت الذي تجوزُ فيه النافلة ، فالفريضة أحرى أن تجوزَ فيه . واختلف القائلون بالقول الأول ؛ فقال منهم قائلون : من نام عن الصلاة في سفره ، ثم انتبه ، لزمه الزوال عن ذلك الموضع ، وإن كان وادياً خرج عنه ؛ لقوله ﷺ : « إن الشيطان أتى بلالاً » . وقوله : « اركبوا واخرجوا من هذا الوادي ، فإنه وادٍ به شيطان » . قالوا : فكل موضع يُصيب المسافرين أو غيرهم فيه مثل ما أصاب أصحاب رسول الله ﷺ معه عليه السلام في ذلك الموضع ؛ من النوم عن الصلاة حتى يخرج وقتها ، فواجب الخروج عنه ، وإقامة الصلاة في غيره ؛ لأنه موضع شيطان ،

(١) عبد الرزاق (٢٢٣٨) .

(٢) في المصنف : « ذراع ناقه » .

وموضع ملعونٌ . ونزَعوا بنحو ما قدّمنا ذكره من العليل .

وقال منهم آخرون : أمّا ذلك الوادى وحده ، إن عُلِمَ وعرض فيه مثل ذلك العارض ، فواجب الخروج منه ، على ما صنع رسول الله ﷺ يومئذ ، وأمّا سائر المواضع فلا ، وذلك الموضع وحده مخصوص بذلك ؛ لأنّ الله عزّ وجلّ يقول : ﴿وَأَقْرَبَ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه : ١٤] . وقال رسول الله ﷺ : « من نام عن صلاة أو نسيها ، فليصلها إذا ذكرها » . وهذا على عمومه ، لم يخصّ موضعاً من موضع ، إلا ما جاء في ذلك الوادى خاصّةً .

وقال آخرون : كل من انتبه إلى صلاة من نوم ، أو ذكر بعد نسيان ، فواجب عليه أن يقيم صلاته بأعجل ما يمكنه ، ويصليها كما أمر في كل موضع ؛ وادياً كان أو غير وادٍ ، إذا كان الموضع طاهراً ، وسواء ذلك الوادى وغيره ؛ لأنّ ذلك كان خصوصاً له ﷺ ، وكان يعلم من حضور الشيطان في الموضع ما لا يعلم غيره ، وقد جاء عنه ﷺ أنه قال : « جعلت لى الأرض كلها مسجداً وطهوراً » <sup>(١)</sup> . ولم يخصّ ذلك الوادى من غيره .

حدّثنا الحسين بن يعقوب ، قال : حدّثنا سعيد بن فحلون ، قال : حدّثنا يوسف بن يحيى ، قال : حدّثنا عبد الملك بن حبيب ، قال : سمعت مطرفاً وابن الماجشون يقولان : لا يلزم الناس أن يقتادوا شيئاً إذا استيقظوا فى أسفارهم وقد طلعت الشمس ؛ لأنهم لا يعلمون من ذلك ما علم رسول الله ﷺ . قالوا : ومن

ابثلى بمثل ذلك فى ذلك الوادى أو غيره، صلى فيه ولم يخرج منه .

قال أبو عمر: القول المختار عندنا فى هذا الباب أن ذلك الوادى وغيره من بقاع الأرض جائز أن يصلى فيها كلها، ما لم تكن فيها نجاسة متيقنة تمنع من ذلك، ولا معنى لاعتلال من اعتل بأن موضع النوم عن الصلاة موضع شيطان وموضع ملعون لا يجب<sup>(١)</sup> أن تقام فيه الصلاة؛ لأننا لا نعرف الموضع الذى ينفك عن<sup>(٢)</sup> الشياطين، ولا الموضع الذى تحضره الشياطين. وكل ما روى فى هذا المعنى؛ من النهي عن الصلاة فى المقبرة، وبأرض بابل، وفى الحمام، وفى أعطان الإبل<sup>(٣)</sup>، والخروج من ذلك الوادى، وغير ذلك مما فى هذا المعنى مما قد تقدم ذكرنا له، كل ذلك عندنا منسوخ ومدفوع بعموم قوله ﷺ: «جعلت لى الأرض كلها مسجداً وطهوراً». وقوله هذا ﷺ مخبر أن ذلك من فضائله ومما خص به، وفضائله عند أهل العلم لا يجوز عليها النسخ ولا التبديل ولا النقص، قال ﷺ: «أوتيت خمسا». وقد روى: «ست». وقد روى: «ثلاث». و: «أربع». وهى تنتهى إلى أزيد من سبع، قال فيهن: «لم يؤتهن أحد قبلى؛ بُعثت إلى الأحمر والأسود، ونصرت بالربع مسيرة شهر، وجعلت أمتى خير الأمم، وأجلت لى الغنائم ولم تحل لأحد قبلى، وجعلت لى الأرض كلها مسجداً وطهوراً، وأوتيت الشفاعة، وبعثت بجوامع الكلم، وبينما أنا

(١) فى م: (يجوز).

(٢) فى ص ٤: (من).

(٣) ينظر ما سياتى ص ٢٧٨ - ٢٨٠.

نائمٌ <sup>(١)</sup> أَيْتٌ بِمَفَاتِحِ كَنُوزِ الْأَرْضِ فَوُضِعَتْ بَيْنَ يَدَيْ، وَأُعْطِيَتْ الْكُوْثِرَ، وَهُوَ خَيْرٌ كَثِيرٌ وَعَدْنِيهِ رُبِّي، وَهُوَ حَوْضٌ تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، آيَتُهُ عَدْدُ النُّجُومِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ <sup>(٢)</sup> أَبَدًا، وَخُتِمَ بِسَيِّئِ النَّبِيِّينَ. وَهَذِهِ الْمَعَانِي رَوَاهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَذْكُرُ بَعْضَهَا، وَيَذْكُرُ بَعْضُهُمْ مَا لَمْ يَذْكُرْ غَيْرُهُ <sup>(٣)</sup>، وَهِيَ صَحَاحٌ كُلُّهَا، وَإِنْ لَمْ تَجْتَمِعْ بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ، فَهِيَ فِي أَسَانِيدِ صَحِيحَةٍ ثَابِتَةٍ، وَجَائِزٌ عَلَى فِضَائِلِهِ الزِّيَادَةُ، وَغَيْرُ جَائِزٍ فِيهَا النَّقْصَانُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا قَبْلَ أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا، ثُمَّ كَانَ نَبِيًّا قَبْلَ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا! وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « كُنْتُ عَبْدًا قَبْلَ أَنْ أَكُونَ نَبِيًّا، وَنَبِيًّا قَبْلَ أَنْ أَكُونَ رَسُولًا » <sup>(٤)</sup>. وَقَالَ: « مَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ». ثُمَّ نَزَلَتْ: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ <sup>(٥)</sup> [الفتح: ٢]. وَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ لَهُ: يَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ. فَقَالَ: « ذَاكَ <sup>(٦)</sup> إِبْرَاهِيمُ » <sup>(٧)</sup>. وَقَالَ: « لَا يَقُولُونَ أَحَدُكُمْ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ

(١ - ١) في م: «أوتيت بمفاتيح».

(٢) بعده في ص ٤: «بعدها».

(٣) في م: «الآخرون».

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٣٠٧٦) مختصراً. وقال الحافظ: رجاله ثقات إلا أنه مرسل. فتح الباري ٣١٥/٢.

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٢١/٢١ عن ابن عباس موقوفاً.

(٦) في م، والترمذي: «ذلك».

(٧) أخرجه أحمد ٢٠/٢١١، ٢٥٤، ٢٥٥ (١٢٨٢٦، ١٢٩٠٧، ١٢٩٠٨)، ومسلم

(٢٣٦٩)، وأبو داود (٤٦٧٢)، والترمذي (٣٣٥٢)، والنسائي في الكبرى (١١٦٩٢) من حديث أنس.

« متى »<sup>(١)</sup> . وقال : « السيد يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم » . ثم قال بعد ذلك كله : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر »<sup>(٢)</sup> . ففضائله ﷺ لم تزل تزداد إلى أن قبضه الله . فمن ههنا قلنا : إنه لا يجوز عليها النسخ ، ولا الاستثناء ، ولا النقصان ، وجائز فيها الزيادة . وبقوله ﷺ : « جعلت لى الأرض كلها مسجداً وطهوراً » . أجزنا الصلاة فى المقبرة والحمام وفى كل موضع من الأرض إذا كان طاهراً من الأنجاس ؛ لأنه عموم فضيلة لا يجوز عليها الخصوص . ولو صح عنه عليه السلام أنه قال : « الأرض كلها مسجداً إلا المقبرة والحمام »<sup>(٣)</sup> . فكيف وفى إسناد هذا الخبر من الضعف ما يمنع الاحتجاج به ؟ فلو صح لكان معناه أن يكون متقدماً لقوله : « جعلت لى الأرض كلها مسجداً وطهوراً » . ويكون هذا القول متأخراً عنه ، فيكون زيادة فيما فضله الله به عليه<sup>(٤)</sup> .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا بكر بن حماد ، قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا أبو عوانة ، عن أبى مالك الأشجعي ، عن ربيعي بن جراش<sup>(٥)</sup> ، عن حذيفة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « فضلنا على الناس بثلاث ؛ جعلت الأرض كلها لنا مسجداً ، وجعلت تربتها

(١) أخرجه أحمد ٢٣٥/٦ (٣٧٠٣ ، ٤١٩٦ ، ٤١٩٧) ، والبخارى (٣٤٠٦ ، ٣٤١٢ ، ٤٨٠٤)

من حديث ابن مسعود .

(٢) أخرجه أحمد ٥٧٠/١٦ (١٠٩٧٢) ، ومسلم (٢٢٧٨) ، وأبو داود (٤٦٧٣) من حديث أبى

هريرة .

(٣) سيأتي تخريجه ص ٢٧٩ .

(٤) فى م : « ﷺ » .

(٥) فى م : « خراش » . وينظر تهذيب الكمال ٥٤/٩ .

التمهيد طهورًا<sup>(١)</sup> . وذكر الحديث .

حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ أسيدٍ قراءةً عليه وأنا أسمعُ ، أنَّ سعيدَ بنَ عثمانَ حدَّثهم ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ يوسفَ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ سنانٍ ، قال : حدَّثنا هُشَيْمٌ ، قال : حدَّثنا سيَّارٌ ، هو أبو الحكمِ ، قال : حدَّثنا يزيدُ الفقيرُ ، قال : حدَّثنا جابرُ بنُ عبدِ اللهِ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « أُعْطِيَتْ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي ؛ نَصْرَتْ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهورًا وَمَسْجِدًا ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتَهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُعْعِثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً ، وَيُعْعِثُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً ، وَأُعْطِيَتْ الشَّفَاعَةُ »<sup>(٢)</sup> .

وحدَّثنا سعيدُ بنُ نصيرٍ وعبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ ، قالا : حدَّثنا قاسمُ بنُ أصبَغٍ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ وضاحٍ ، قال : حدَّثنا أبو بكرٍ بنُ أبي شيبةَ ، قال : حدَّثنا يزيدُ بنُ هارونَ ، عن محمدِ بنِ عمرو ، عن أبي سلمةَ ، عن أبي هريرةَ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهورًا »<sup>(٣)</sup> .

- (١) أخرجه ابن حبان (١٦٩٧) من طريق مسدد به ، وأخرجه الطيالسي (٤١٨) ، والبخاري (٢٨٣٦) ، وأبو عوانة (٨٧٤) ، والبيهقي ٢١٣/١ من طريق أبي عوانة به .  
 (٢) أخرجه البغوي في شرح السنة (٣٦١٦) من طريق محمد بن يوسف به ، وهو عند البخاري (٤٣٨ ، ٣٣٥ ، ٣١٢٢) وأخرجه أحمد ١٦٥/٢٢ (١٤٢٦٤) ، ومسلم (٥٢١) ، والنسائي (٤٣٠ ، ٧٣٥) من طريق هشيم به .  
 (٣) أخرجه أحمد ٣٠٧/١٦ ، ٣٠٨ ، (١٠٥١٧) ، وابن الجارود (١٢٣) ، والبغوي في شرح السنة (٣٦١٨) من طريق يزيد بن هارون به ، وأخرجه ابن أبي شيبة ٤٣٣/١١ عن علي بن مسهر ، عن محمد بن عمرو به .

قال: وحَدَّثنا يزيدُ بنُ هارونَ، قال: أَخْبَرنا سليمانُ التَّمِيمِيُّ، عن سَيَّارٍ، عن أبي أُمَامَةَ، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «فُضِّلْتُ بأربعٍ؛ جُعِلْتُ لى الأَرْضِ مَسْجِدًا وَطَهْرًا». وذكرَ الحديثَ<sup>(١)</sup>.

وحَدَّثنا سَعِيدُ بنُ نَصْرِ وعَبْدُ الوارِثِ بنُ سَفِيانَ، قالَا: حَدَّثنا قاسمُ بنُ أَصْبَغٍ، قال: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ إِسْماعِيلَ، قال: حَدَّثنا الحُمَيْدِيُّ، قال: حَدَّثنا سَفِيانَ، قال: حَدَّثنا الأعمشُ، عن إبراهيمَ التَّمِيمِيِّ، سَمِعَ أباهُ، سَمِعَ أبا ذَرٍّ قال: قال لى رسولُ اللَّهِ ﷺ: «حَيْثُما أَدْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ؛ فَإِنَّ الأَرْضَ كُلَّها مَسْجِدٌ». مختصرًا<sup>(٢)</sup>.

وعن الأعمشِ أيضًا، عن مجاهدٍ، عن عُبيدِ بنِ عُمَيْرٍ، عن أبي ذَرٍّ، عن النبيِّ ﷺ مثله<sup>(٣)</sup>.

ورَوى عن النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قال: «جُعِلْتُ لى الأَرْضِ مَسْجِدًا وَطَهْرًا». فى تعديد فضائله ﷺ من وجوه كثيرة؛ من حديثِ عليِّ بنِ أبى طالبٍ<sup>(٤)</sup>، وابنِ عباسٍ<sup>(٥)</sup>،

- (١) أخرجه الطبرانى (٨٠٠٢) من طريق أبى بكر بن أبى شيبة به، وأخرجه أحمد ٥٤٣/٣٦ (٢٢٢٠٩)، والطبرانى (٨٠٠٢)، والبيهقى ٢١٢/١، ٤٣٣/٢ من طريق يزيد بن هارون به.  
 (٢) الحميدى (١٣٤). وأخرجه ابن أبى شيبة ٤٠٢/٢، والبخارى (٣٣٦٦)، ومسلم (٥٢٠) من طريق الأعمش به.  
 (٣) أخرجه أحمد ٢٤٢، ٢٢٤/٣٥، ٢١٢٩٩، ٢١٣١٤، وأبو داود (٤٨٩) من طريق الأعمش به.  
 (٤) أخرجه ابن أبى شيبة ٤٣٤/١١، وأحمد ١٥٦/٢، ٤٦٠، ٤٦١، ٧٦٣، ١٣٦١).  
 (٥) أخرجه ابن أبى شيبة ٤٠٢/٢، ٤٣٢/١١، ٤٣٣، وأحمد ١١٩/٤، ٤٧١، ٤٧٢، ٢٢٥٦، ٢٧٤٢).

وجابر، وأبي هريرة، وأبي موسى<sup>(١)</sup>، وحذيفة. وهي آثارٌ كلها صحاح ثابتة، كرهت<sup>(٢)</sup> ذكرها بأسانيدِها خشية الإطالة. وقد ذكرها كلها أو أكثرها أبو بكر ابن أبي شيبة، في أول كتاب الفضائل من «مُصنِّفه»<sup>(٣)</sup>.

وأما حديثُ المقبرة، فرواه ابن وهب، عن ابن لهيعة ويحيى بن أزهر؛ فمرة قال: عن عمار بن سعيد المرادي، عن أبي صالح الغفاري، عن علي بن أبي طالب. ومرة قال: عن ابن لهيعة ويحيى بن أزهر، عن الحجاج بن شداد، عن أبي صالح الغفاري، عن علي بن أبي طالب، قال: نهاني جبي<sup>(٤)</sup> ﷺ أن أصلي في المقبرة، ونهاني أن أصلي في أرض بابل؛ فإنها ملعونة<sup>(٥)</sup>. وهذا إسنادٌ ضعيف، مجتمع على ضعفه، وهو مع هذا منقطع غير متصل بعلي رضي الله عنه. وعماز، والحجاج، ويحيى، مجهولون لا يعرفون بغير هذا، وابن لهيعة ضعيف<sup>(٦)</sup>. وأبو صالح هذا هو سعيد بن عبد الرحمن الغفاري، مصري، ليس بشهور أيضاً، ولا يصح له سماع من علي.

وفي هذا الباب عن علي من قوله غير مرفوع، حديث حسن الإسناد، رواه أبو نعيم الفضل بن دكين، قال حدثنا المغيرة بن أبي الحر الكندي، قال: حدثني

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٣٣/١١، وأحمد ٥١٢/٣٢، ٥١٣ (١٩٧٣٥).

(٢) في ص ٤: «تركت».

(٣) المصنف ٤٣٠/١١ وما بعدها.

(٤) في ص ٤، م: «جبي».

(٥) أخرجه أبو داود (٤٩٠، ٤٩١) - ومن طريقه البيهقي ٤٥١/٢ - من طريق ابن وهب به.

(٦) في م: «ويحيى بن أزهر ضعيفان لا يحتج بهما ولا يمثلهما».

أبو العنْبَسِ حُجْرُ بْنُ عَنَبَسٍ ، قال : خَرَجْنَا مَعَ عَلِيٍّ إِلَى الْحَزْرَوِيَّةِ ، فَلَمَّا جَاوَزْنَا سُورًا<sup>(١)</sup> وَقَعَ بِأَرْضِ بَابِلَ ، قُلْنَا : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أَمْسَيْتَ ، الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ . فَأَبَى أَنْ يُكَلِّمَ أَحَدًا ، قَالُوا : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أَلَيْسَ قَدْ أَمْسَيْتَ ؟ قال : بلى ، ولكنِّي لَا أُصَلِّي فِي أَرْضِ حَسَفِ اللَّهِ بِهَا<sup>(٢)</sup> . وَالْمَغِيرَةُ بْنُ أَبِي الْحَرْثِ كُوفِيٌّ ثَقَفٌ . قاله ابنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ<sup>(٣)</sup> ، وَحُجْرُ بْنُ عَنَبَسٍ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَفِي النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقْبَرَةِ حَدِيثٌ آخَرٌ أَيْضًا ، رَوَاهُ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَّامَ »<sup>(٤)</sup> . وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَبِيهِ مُزَسَّلًا<sup>(٥)</sup> . فَسَقَطَ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى الْمُرْسَلَ حُجَّةً<sup>(٦)</sup> ، وَلَوْ ثَبِتَ كَانَ الْوَجْهُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا . وَلَسْنَا نَقُولُ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَحَلِّينَ لِلْمَذْهَبِ الْمَدَنِيِّينَ : إِنَّ الْمَقْبَرَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ أُرِيدَ بِهَا مَقْبَرَةُ الْمُشْرِكِينَ خَاصَّةً . وَهَذَا قَوْلٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سَنَةٍ ، وَلَا خَبْرٍ صَحِيحٍ ،

- (١) فِي ص ٤ ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ٥٠ / ١٠ : «سوريا» . وَسُورًا : مَوْضِعٌ بِالْعِرَاقِ مِنْ أَرْضِ بَابِلَ .  
مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٣ / ١٨٤ ، ١٨٥ .  
(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٧٧ / ٢ مِنْ طَرِيقِ الْمَغِيرَةَ بْنِ أَبِي الْحَرْثِ الْكِنْدِيِّ بِهِ .  
(٣) الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ ٨ / ٢٢١ .  
(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٤١١ / ١٨ (١١٩١٩) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٢) ، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٧٩١) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ بِهِ .  
(٥) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ ٩٢ / ١ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ بِهِ .  
(٦) بَعْدَهُ فِي م : «وَلَيْسَ مِثْلُهُ مِمَّا يَحْتَجُّ بِهِ» . وَيَنْظُرُ تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ٥١ / ١٠ .

ولا له مدخلٌ في القياس ولا في المعقول، ولا دلٌّ عليه فحوى الخطاب، ولا خرج عليه الخبر. واحتجَّ قائلُ هذا القولِ بما رواه ابنُ وهب، قال: أخبرني يحيى بنُ أيوب، عن زيد بن جبير، عن داود بن الحُصين، عن نافع، عن ابنِ عمر، أن رسولَ الله ﷺ قال: « لا يُصلَّى في سبعِ مواطنَ؛ في المذبلَّة، والمجزرة، والمقبرة، ومحجَّة الطريق، والحمام، ومعاطن الإبل، وفوق بيت الله عزَّ وجلَّ »<sup>(١)</sup>. وهذا حديثٌ انفرد به زيدُ بنُ جبير، وأنكره عليه، ولا يُعرفُ هذا الحديثُ مُسنَدًا إلا من رواية يحيى بنِ أيوب، عن زيد بن جبير، وقد كتبَ اللَّيثُ بنُ سعيدٍ إلى عبدِ الله بنِ نافعٍ مولى ابنِ عمرَ يسأله عن هذا الحديثِ، فكتبَ إليه عبدُ الله بنُ نافعٍ: لا أعلمُ من حدَّثَ بهذا عن نافعٍ إلا قد قال عليه الباطل. ذكره الحلواني، عن سعيد بنِ أبي مریم، عن اللَّيث. فصحَّ بهذا وشبهه أنَّ الحديثَ منكرٌ لا يجوزُ أن يُحتجَّ عندَ أهلِ العلمِ بمثله، على أنَّه ليس فيه تخصيصُ مقبرة المشركين من غيرها. وأما حديثُ أبي سعيد الخدريِّ ففيه من العلة ما وصفنا، وليس فيه إلا المقبرة والحمام، بالألف واللام، فغيرُ جائزٍ أن يُردَّ ذلك إلى مقبرة دون مقبرة، أو حمامٍ دون حمام، بغيرِ توقيفٍ عليه. ولا يخلو تخصيصُ من خصَّص مقبرة المشركين من أحدٍ وجهين؛ إمَّا أن يكونَ من أجلِ اختلافِ الكفارِ إليها بأقدامهم، فلا معنى لخصوصِ المقبرة بالذكر؛ لأنَّ كلَّ موضعٍ هم فيه بأجسامهم وأقدامهم فهو

(١) موطأ ابن وهب (٤٤٥) - ومن طريقه البيهقي ٣٢٩/٢.

كذلك ، وقد جلَّ رسولُ الله ﷺ أن يتكلَّم بما لا معنى له ، أو يكونَ من أجلِّ أنها بقعةٌ سُخِطَ ، فلو كان كذلك ما كان رسولُ الله ﷺ ليبنَى مسجدهُ في مقبرةِ المشركينَ ، وَيَبْشِشَهَا وَيُسَوِّيَهَا وَيَبْنِي عَلَيْهَا ، وقد أجازَ العلماءُ الصلاةَ في الكنيسةِ إذا بُسِطَ فيها ثوبٌ طاهرٌ ، ومعلومٌ أنَّ الكنيسةَ أقربُ إلى أن تكونَ بقعةً سُخِطَ مِنَ المقبرةِ ، لأنها بقعةٌ يُعَصَى اللهُ وَيُكْفَرُ بِهِ فيها ، وليس كذلك المقبرةُ ؛ وقد وردتِ السنةُ بإباحةِ اتِّخَاذِ البَيْعِ والكنائسِ مساجدَ .

ذَكَرَ البخاريُّ<sup>(١)</sup> أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يُصَلِّي فِي البَيْعَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا تَمَاتِيلٌ .

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ<sup>(٢)</sup> ، عَنِ الثَّوْرِيِّ ، عَنِ خُصَيْفٍ ، عَنِ مِقْسَمٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الكنيسةِ إِذَا كَانَ فِيهَا تَمَاتِيلٌ .

وَرَوَى أَيُّوبُ وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو وَغَيْرُهُمَا ، عَنِ نَافِعٍ ، عَنِ أَسْلَمَ مَوْلَى عَمْرٍو ، أَنَّ عَمْرٍو لَمَّا قَدِمَ الشَّامَ ، صَنَعَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ عِظْمَاءِ النِّصَارِيِّ طَعَامًا وَدَعَا ، فَقَالَ عَمْرٍو : إِنَّا لَا نَدْخُلُ كِنَائِسَكُمْ وَلَا نُصَلِّي فِيهَا مِنْ أَجْلِ مَا فِيهَا مِنَ الصُّوْرِ وَالتَّمَاتِيلِ<sup>(٣)</sup> . فَلَمْ يَكْرَهُ عَمْرٍو وَلَا ابْنُ عَبَّاسٍ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ أَجْلِ مَا فِيهَا مِنَ التَّمَاتِيلِ . وَحَكَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنِ الثَّوْرِيِّ ، عَنِ مَنْصُورٍ ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ ، وَعَنِ الثَّوْرِيِّ ، عَنِ

(١) البخاري قبل (٤٣٤) .

(٢) عبد الرزاق (١٦٠٨) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٦١١ ، ١٩٤٨٦) ، وابن أبي شيبة ٨ / ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٤١ / ١٣ ، وابن

المنذر في الأوسط (٧٧٣) من طريق أيوب به .

جابر، عن الشعبي، قال: لا بأس بالصلاة في البيعة<sup>(١)</sup>. وأما جثث الموتى، فقد اختلف فيها العلماء؛ فمنهم من جعلها كلها سواء، ويتحفظ عند غسل الميت من أن يطير إليه شيء من الماء. ومنهم من حمل قول ابن مسعود: لا تنجسوا من موتاكم<sup>(٢)</sup>. على أن جثث المؤمنين خاصة طاهرة، وليس هذا موضع القول في هذه المسألة.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا رجاء بن المرجي، قال: حدثنا أبو همام، قال: حدثنا سعيد بن السائب، عن محمد بن عبد الله بن عياض، عن عثمان بن أبي العاصي، أن النبي ﷺ أمره أن يجعل مسجد الطائف حيث كانت طواغيتهم<sup>(٣)</sup>.

وحدثنا سعيد بن نصير وعبد الوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا ملازم بن عمرو، عن عبد الله بن بدر، عن قيس بن طلحة، عن أبيه طلق بن علي، وحدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا هناد بن السري، عن ملازم بن عمرو، قال: حدثني عبد الله بن بدر، عن قيس بن طلحة، عن أبيه طلق بن علي - والمعنى

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٨٠/٢ من طريق الثوري به.

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٦١٠٤، ٦١٠٥)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٦٧/٣، وسنن البيهقي ٣٠٧/١.

(٣) أبو داود (٤٥٠). وأخرجه ابن ماجه (٧٤٣) من طريق أبي همام الدلال به.

واحدٌ، وحديثٌ هنادٍ أتم - قال: خرجنا وفدًا إلى النبي ﷺ، فبايعناه وصلينا معه، وأخبرناه أن بأرضنا بيعةً لنا. فذكر الحديث، وفيه: «فإذا أتيتُم أرضكم، فاكسروا بيعتكم، واتخذوها مسجدًا». مختصرًا<sup>(١)</sup>.

وأجمع العلماء على أن التيمم على مقبرة المشركين إذا كان الموضع طيبًا طاهرًا نظيفًا، جائز. وكذلك أجمعوا على أن من صلى في كنيسة أو بيعة في موضع طاهر، أن صلاته ماضية جائزة. وقد كره جماعة من الفقهاء الصلاة في المقبرة، سواء كانت لمسلمين أو مشركين؛ للأحاديث المعلولة التي ذكرنا، ولحديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «صلُّوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورًا»<sup>(٢)</sup>. ولحديث وإثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تُصلُّوا إلى القبور، ولا تجلسوا عليها»<sup>(٣)</sup>. وهذان حديثان ثابتان من جهة الإسناد، ولا حجة فيهما؛ لأنهما مُحتملان للتأويل، ولا يجوز أن يُمتنع من الصلاة في كل موضع طاهر إلا بدليل لا يحتمل تأويلًا. وممن كره الصلاة في المقبرة؛ الثوري، وأبو حنيفة، والأوزاعي، والشافعي، وأصحابهم. وقال الثوري: إن صلى في المقبرة لم يُعذ. وقال الشافعي: إن صلى أحد في المقبرة،

- (١) ابن أبي شيبة ٢/ ٨٠، والنسائي (٧٠٠)، وفي الكبرى (٧٨٠)، وأخرجه ابن حبان (١١٢٣)، والطبراني (٨٢٤١) والبيهقي في الدلائل ٢/ ٥٤٢، ٥٤٣ من طريق ملازم بن عمرو به.
- (٢) أخرجه أحمد ١٣/ ٢٢٤، ١٤/ ١٦٠، (٧٨٢١، ٨٤٤٣)، ومسلم (٧٨٠)، وابن حبان (٧٨٣).
- (٣) أخرجه أحمد ٢٨/ ٤٥٠، ٤٥١ (١٧٢١٥، ١٧٢١٦)، ومسلم (٩٧٢)، وأبو داود (٣٢٢٩)، والنسائي (٧٥٩)، والترمذي (١٠٥٠، ١٠٥١) من طريق وإثلة به.

فى موضع ليس فيه نجاسة ، أجزاءه . ولم يُفرّق أحدٌ من فقهاء المسلمين بين مقبرة المسلمين والمشركين ، إلا ما حكينا من خطب القول الذى لا يُشتغل بمثله ، ولا وجه له فى نظير ، ولا فى صحيح أثر ؛ لأن من كره الصلاة فى المقبرة ، كرهها فى كل مقبرة على ظاهر الحديث وعمومه ، ومن أباح الصلاة فيها ، دَفَع ذلك بما ذكرنا من التأويل والاعتلال . وقد بنى رسول الله ﷺ مسجده فى مقبرة المشركين .

حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ أسيد ، قال : حدَّثنا سعيدُ بنُ عثمانَ بنِ السكنِ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ يوسفَ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ إسماعيلَ البخارى ، وحدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ عبدِ المؤمنِ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ بكرٍ ، قال : حدَّثنا أبو داودَ ، قال جميعاً : حدَّثنا مسدّدٌ ، قال : حدَّثنا عبدُ الوارثِ ، عن أبى التَّيَّاحِ ، عن أنسِ بنِ مالكٍ - المعنى واحدٌ ، واللفظُ مُتقاربٌ - قال : قدِم رسولُ اللهِ ﷺ المدينةَ ، فنزلَ أعلىَ المدينةَ ، فى حىِّ يُقالُ لهم : بنو عمرو بنِ عوفٍ . فأقام فيها أربعَ عشرةَ ليلةً ، ثم أرسلَ إلى بنى النَّجَّارِ ، فجاءوا مُتقلِّدينَ بسيوفهم . قال أنسٌ : فكانتِ أنظُرُ إلى رسولِ اللهِ ﷺ على راحلتهِ ، وأبو بكرٍ ردفه ، وملأُ بنى النَّجَّارِ حوله ، حتى ألقى بفضاءِ أبى أيُّوبَ<sup>(١)</sup> ، وكان رسولُ اللهِ ﷺ يُصلِّى حيثُ أدركته الصلاةُ ، ويُصلِّى فى مزابضِ الغنمِ ، وأنه أمرُ ببناءِ المسجدِ ، فأرسلَ إلى بنى النَّجَّارِ ، فقال : « يا بنى النَّجَّارِ ، ثامنونى بحائطِكُم هذا » . فقالوا : والله لا نطلبُ ثمنه إلا إلى اللهِ عزَّ وجلَّ . قال أنسٌ : فكان فيه ما

(١) ألقى : أى ألقى رحله ، والفتاء : الناحية المتسعة أمام الدار . فتح البارى ١/ ٥٢٥ ، ٥٢٦ .

أقول لكم ؛ كانت فيه قبورُ المشركين ، وخِرْبٌ ، ونخلٌ ، فأمرَ النبي ﷺ بقبورِ  
المُشْرِكِينَ فُنْبِشَتْ ، وبالنخْلِ فُقُطِعَ ، وبالحَرْبِ فُسُوِّيَتْ ، فصَفُّوا النَّخْلَ قِبْلَةَ  
المَسْجِدِ ، وجَعَلُوا عِضَادَتِيهِ حِجَارَةً ، وجَعَلُوا يَنْقَلُونَ الصَّخَرَ وَيَرْتَجِزُونَ ، والنبي ﷺ  
مَعَهُمْ ويقولون :

اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ <sup>(١)</sup>

وأخبرنا عبدُ الله بنُ محمدٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو  
داوُدَ ، قال : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قال : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عن أبي  
التَّيَّاحِ ، عن أنسِ بنِ مالكٍ <sup>(٢)</sup> .

<sup>(٣)</sup> وذكَّره أبو بكرٍ بنُ أبي شيبة <sup>(٤)</sup> ، قال : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، قال :  
حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عن أبي التَّيَّاحِ ، عن أنسٍ <sup>(٣)</sup> ، قال : كان موضعُ مسجدِ  
رسولِ اللهِ ﷺ حَائِطًا لِبَنِي النَّجَّارِ ، فِيهِ خِرْبٌ ، ونخلٌ ، وقبورُ  
المشركين ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ : « ثَامُنُونِي <sup>(٥)</sup> » . فقالوا : لا نَلْتَمِسُ بِهِ  
ثَمَنًا إِلَّا عِنْدَ اللهِ . فأمرَ رسولُ اللهِ ﷺ بالنخْلِ فُقُطِعَ ، وبالحَرْبِ فُسُوِّيَتْ ،  
وبقبورِ المشركين فُنْبِشَتْ ، قال : وكان رسولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي حَيْثُ

(١) أخرجه البغوي في شرح السنة (٣٧٦٥) من طريق محمد بن يوسف به ، وهو عند البخاري  
(٤٢٨) . وأخرجه البيهقي ٤٣٨/٢ من طريق محمد بن بكر به ، وهو عند أبي داود (٤٥٣) .  
(٢) أبو داود (٤٥٤) ، وأخرجه أحمد ٢١٧/١٩ (١٢١٧٨) ، وأبو عوانة (١١٧٧) من طريق  
حماد بن سلمة به .

(٣ - ٣) سقط من : ص ٤ .

(٤) ابن أبي شيبة ٣/٣٨٨ ، ٣٨٩ .

(٥) بعده في م : « فيه » .

أدرَكْتُهُ الصَّلَاةَ، وَفِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ .

فهذا رسولُ اللهِ ﷺ قد بنى مسجده في موضعِ مقبرةِ المشركينَ، ولو جاز أن يُخَصَّ مِنَ المقابرِ مقبرةٌ، لكانت مقبرةُ المشركينَ أولى بالخصوصِ والاستثناءِ مِنْ أَجْلِ هذا الحديثِ، وَكُلُّ مَنْ كَرِهَ الصَّلَاةَ فِي المقبرةِ لَمْ يُخَصَّ مقبرةٌ "من مقبرة"؛ لِأَنَّ الأَيْفَ وَاللَّامَ فِي المقبرةِ وَالْحَمَامَ إِشَارَةً إِلَى الجنسِ، لَا إِلَى المَعهودِ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَ مقبرةِ المسلمينَ وَالكفارِ فَرْقٌ، لَبَيَّنَّهُ رسولُ اللهِ ﷺ وَلَمْ يُهْمَلْهُ؛ لِأَنَّهُ بُعِثَ مُبَيَّنًّا لِمُرَادِ اللهِ مِنْ عِبَادِهِ، وَالقَوْمُ عَرَبٌ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الخُطَابِ إِلَّا استعمالَ عموميهِ، مَا لَمْ يَكُنِ الخُصُوصُ وَالاستثناءُ يَصْحَبُهُ، فَلَوْ أَرَادَ مقبرةً دُونَ مقبرةٍ، لَوَصَفَهَا وَنَعَتَهَا، وَلَمْ يُجَلِّ عَلَى لفظِ المقبرةِ جُمْلَةً؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسمُ مقبرةٍ يَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ: «المقبرة». هذا هُوَ المَعْرُوفُ مِنْ حَقِيقَةِ الخُطَابِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ. وَلَوْ سَأَغَ لِجَاهِلٍ أَنْ يَقُولَ: مقبرةٌ كذا. لَجَازَ لِأَخَرَ أَنْ يَقُولَ: حَمَامٌ كذا. لِأَنَّ فِي الحديثِ: «إِلَّا المقبرة والحمام». وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «المزبلةُ، وَالمجزرةُ، وَمحجَّةُ الطريقِ». غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يُقَالَ: مزبلةٌ كذا، وَلَا مجزرةٌ كذا، وَلَا طريقٌ كذا؛ لِأَنَّ التَّحَكُّمَ فِي دِينِ اللهِ غَيْرُ سَائِعٍ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ بَحْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ ابْنِ نَصْرِ التُّزَيْسِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ

يزيد بن جابر، عن القاسم بن مخيمرة، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ نهى أن يُصلَّى على القبر، أو يُقعدَ عليه، أو يُبنى عليه<sup>(١)</sup>. قال موسى بن هارون: قوله: أن يُصلَّى على القبر. وهُم، وإنما هو أن يُصلَّى إلى القبر.

وفي حديث زيد بن أسلم هذا: ثم أمرهم رسول الله ﷺ أن ينزلوا ويتوضَّؤوا، وأمر بلالاً أن يؤذِّن أو يُقيم. هكذا رواه يحيى على الشك، وتابعه قوم، واختلقت الآثار في ذلك، على ما نذكره في هذا الباب إن شاء الله، وأكثرها فيه أنه أذن وأقام، وكذلك في أكثرها أنه صلى ركعتي الفجر،<sup>(٢)</sup> وأمرهم أن يصلُّوها، ثم صلى بهم الصبح. ولم يُذكر في بعضها أنه صلى ركعتي الفجر<sup>(٢)</sup>. وهذا موضع قد تنازع فيه العلماء، ومن ذكر شيئاً وحفظه فهو حجة على من لم يذكر.

فأما اختلافهم في الأذان والإقامة للصلوات الفوائت؛ فإن مالكا، والأوزاعي، والشافعي، وأصحابهم، قالوا فيمن فاتته صلاة أو صلوات حتى خرج وقتها: إنه يُقيم لكل واحدة إقامة، ولا يؤذِّن. وقال الثوري: ليس عليه في الفوائت أذان ولا إقامة. وقال أبو حنيفة وأصحابه: من فاتته صلاة واحدة، صلّاها بأذان وإقامة، فإن لم يفعل، فصلّته تامّة. وقال محمد بن الحسن: إذا فاتته صلوات، فإن صلّاهنّ بإقامة إقامة، كما فعل النبي ﷺ يوم الخندق،

(١) أخرجه ابن ماجه (١٥٦٤)، والخطيب في تاريخه ١٧٦/٨ من طريق وهيب به. ووقع عند ابن ماجه: وهب. وينظر تحفة الأشراف (٤٢٧٧).  
(٢ - ٢) سقط من: ص ٤.

فحسنٌ ، وإن أذن وأقام لكل صلاة ، فحسنٌ . ولم يذكر خلافًا . وقال أحمد بن حنبل ، وأبو ثور ، وداود بن علي : يُؤذَنُ ويُقيمُ لكل صلاة فاتية ، على ما روى عن النبي ﷺ إذ نام عن الصلاة .

قال أبو عمر : حُجَّةٌ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ يُقِيمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ فَائِتَةٍ وَلَا يُؤذَنُ لَهَا . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَبِسَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ إِلَى هَوَيٍّْ <sup>(١)</sup> مِنَ اللَّيْلِ ، ثُمَّ أَقَامَ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَلَمْ يُؤذَنُ . رَوَى هَذَا الْخَبْرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ وَابْنُ مَسْعُودٍ .

فَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ ، فَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمَيْمُونُ بْنُ حَمزَةَ الْحُسَيْنِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُزَنِّيُّ ، قَالَ حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْخُرَّاسَانِيُّ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ ، عَنِ الْقُبَيْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : حُبِسْنَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى كَانَ هَوَيٍّْ مِنَ اللَّيْلِ ، حَتَّى كُفِينَا ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٢٥] . قَالَ : فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَا أَلْفَاظٍ ، فَصَلَّى الظُّهْرَ كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا فِي وَقْتِهَا ، ثُمَّ أَقَامَ الْعَصْرَ فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَقَامَ الْمَغْرِبَ فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَقَامَ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ

(١) الهوى : الحين الطويل من الزمان ، وقيل : هو مختص بالليل . النهاية ٢٨٥/٥ .

أيضا، وذلك قبل أن ينزل في صلاة الخوف: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾<sup>(١)</sup> [البقرة: ٢٣٩]. المعنى واحد.

وحدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا هناد بن السري، عن هشيم، عن أبي الزبير، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، قال: قال عبد الله: إن المشركين سغلوا النبي ﷺ عن أربع صلوات في الخندق، فأمر بلالاً فأذن، ثم أقام فصلي الظهر، ثم أقام فصلي العصر، ثم أقام فصلي المغرب، ثم أقام فصلي العشاء<sup>(٢)</sup>.

هكذا قال هشيم في هذا الحديث: فأذن، ثم أقام فصلي الظهر. فذكر الأذان للظهر وحدها. وكذلك رواه أبو بكر بن أبي شيبة<sup>(٣)</sup>، عن هشيم سواء. وخالفه هشام الدستوائي، فقال فيه: فأمر بلالاً فأقام، فصلي الظهر. لم يذكر أذاناً للظهر ولا لغيرها، وإنما ذكر الإقامة وحدها فيها كلها.

قرأت على عبد الوارث بن سفيان، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا

- (١) الشافعي في السنن المأثورة (١). وأخرجه الطيالسي (٢٣٤٥)، وأحمد ٢٩٣/١٧، ٢٩٤، ٤٥/١٨، ١٨٧، ١٨٨ (١١١٩٨، ١١١٩٩، ١١٤٦٥، ١١٦٤٤)، والنسائي (٦٦٠) من طريق ابن أبي ذئب به.
- (٢) النسائي (٦٦١). وأخرجه الترمذي (١٧٩) من طريق هناد به، وأخرجه أحمد ١٧/٦، ١٨ (٣٥٥٥) عن هشيم به.
- (٣) ابن أبي شيبة ٧٠/٢، ٢٧٢/١٤.

أبو العباس أحمد بن محمد البزتي<sup>(١)</sup> القاضي ، قال : حدثنا أبو معمر ، قال :  
 حدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا هشام بن أبي عبد الله ، عن أبي الزبير ، عن نافع  
 ابن جبير بن مطعم ، عن أبي عبيدة ، عن ابن مسعود ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ  
 فحسبنا عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء . قال : فأمر رسول الله ﷺ بلألا  
 فأقام فصلي الظهر ، ثم أقام فصلي العصر ، ثم أقام فصلي المغرب ، ثم أقام فصلي  
 العشاء ، ثم طاف علينا ، فقال : « ما على الأرض عصابة يذكرون الله غيركم »<sup>(٢)</sup> .  
 وهكذا رواه ابن المبارك ، عن هشام الدستوائي ، بإسناده سواء<sup>(٣)</sup> . وقد رواه  
 سعيد بن أبي عروبة ، عن هشام الدستوائي ، بإسناده مثله . ذكر ذلك أحمد بن  
 شعيب<sup>(٤)</sup> وغيره .

واحتج من قال : يؤذن ويُقيم للفوائت . بأنه ذكر في هذا الحديث ، وفي  
 حديث أبي سعيد الخدري قبله : ثم أقام فصلي العشاء . قال : والعشاء كانت  
 مفعولة في وقتها ، ولم يذكر فيها أذاناً ، وهي غير فائتة ، فعلم أن مراده إقامتها بما  
 ينبغي أن يُقام لها من الأذان والإقامة . وزوي من حديث عمران بن حصين  
 وغيره ، أن النبي ﷺ حين فاتته صلاة الفجر في السفر ، صلاها بأذان وإقامة<sup>(٥)</sup> .

(١) في م : « البرقي » .

(٢) أخرجه أبو الشيخ في جزء أحاديث أبي الزبير عن غير جابر (١٣٩) من طريق عبد الوارث به ،  
 وأخرجه أحمد ١١٤/٧ (٤٠١٣) من طريق هشام به .

(٣) النسائي (٦٢١) ، وفي الكبرى (١٥٨٩) .

(٤) النسائي (٦٦٢) .

(٥) سيأتي تخريجه ص ٣٠٥ - ٣٠٧ .

وأما صلاة ركعتي الفجر لمن نام عن صلاة الصبح فلم ينتبه لها إلا بعد طلوع الشمس ، فإن مالكا قال : يبدأ بالمكتوبة . ولم يعرف ما ذكر عن رسول الله ﷺ في ركعتي الفجر أنه ركعها يوم نام عن صلاة الصبح في سفره قبل أن يصلّي الصبح . ذكر أبو قرة في سماعه من مالك ، قال : قال مالك فيمن نام عن الصبح حتى طلعت الشمس : إنّه لا ير كع ركعتي الفجر ، ولا يبدأ بشيء قبل الفريضة . قال : وقال مالك : لم يبلغنا أن النبي ﷺ صلّى ركعتي الفجر حين نام عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس . وقال ابن وهب : سئل مالك : هل كان رسول الله ﷺ حين نام عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس ركع ركعتي الفجر ؟ قال : ما علمت .

قال أبو عمر : ليس في رواية مالك رحمه الله ، لا في حديث زيد بن أسلم هذا ، ولا في حديث ابن شهاب عن سعيد بن المسيّب ، أن رسول الله ﷺ ركع يومئذ ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح ، وإنما صار في ذلك إلى ما روى ، وعليه جمهور أصحابه ، إلا أشهب وعلي بن زياد ، فإنهما قالا : ير كع ركعتي الفجر قبل أن يصلّي الصبح . قالا : وقد بلغنا ذلك عن النبي ﷺ يومئذ . وكذلك قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، والثوري ، والحسن بن حي . وهو قول جماعة أصحاب الحديث . وإليه ذهب أحمد ، وأبو ثور ، وداود ؛ لما روى في ذلك عن النبي ﷺ من حديث عمران بن حصين وغيره . وقد كان يجب على أصل مالك أن ير كعها قبل أن يصلّي الصبح ؛ لأن قوله فيمن أتى مسجدا قد صلّى فيه : لا بأس أن يتطوّع قبل المكتوبة إذا كان في ساعة من الوقت . وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه ، والشافعي ، وداود ، إذا كان في الوقت ساعة . وقال الثوري : ابدأ

بالمكتوبة ، ثم تطوَّع بما شئت . وقال الحسنُ بنُ حنيفةٍ : يبدأ بالفريضة ، ولا يتطوَّع حتى يفرَّغ من الفريضة . قال : فإن كانت الظهر ، فرغ منها ثم من الركعتين بعدها ، ثم يُصلِّي الأربع التي لم يُصلِّها قبل الظهر . وقال الليثُ بنُ سعيدٍ : كلُّ واجبٍ من صلاة فريضة ، أو صلاة نذر ، أو صيام ، أنه يبدأ بالواجب قبل التَّغْلِ . وقد روى عنه خلافُ هذا من رواية ابن وهبٍ أيضًا ، قال ابنُ وهبٍ : سمعتُ الليثَ بنَ سعيدٍ يقولُ في الذي يدركُ الإمامَ في قيامِ رمضانَ ولم يُصلِّ العشاءَ : إنَّه يدخلُ معهم ويُصلِّي بصلاتهم ، فإذا فرغَ صلَّى العشاءَ . قال : وإن عَلِمَ أنَّهم في القيامِ قبلَ أنْ يدخلَ في المسجدِ ، فوجد مكانًا طاهرًا ، فليصلِّ العشاءَ ، ثم ليَدْخُلْ معهم في القيامِ .

قال أبو عمرٍ : ويَجِيءُ على ما قَدَّمنا من قولِ مالكٍ ، وأبي حنيفةٍ ، والشافعيِّ ، وداودَ ، فيمن أتى المسجدَ وقد صلَّى أهله ، وفي الوقتِ سعةً - أنه لا بأسَ أنْ يتطوَّعَ قبلَ المكتوبةِ ، مثلَ قولِ الليثِ فيمن أدركَ القومَ في قيامِ رمضانَ ، سواءً ، إلاَّ أنه لا ينبغي له أنْ يُوتِرَ معهم ، وإنْ أوترَ معهم ، لزمه إعادةُ الوترِ بعدَ صلاةِ العشاءِ ، ووَتَرَه قبلَ صلاةِ العشاءِ كلا وترٍ ؛ لأنَّه قبلَ وقتهِ .

وأما قولُه في الحديثِ : « إنَّ اللهَ قبضَ أرواحنا ، ولو شاءَ لردَّها إلينا في حينٍ غيرِ هذا » . فإنَّ العلماءَ اختلفوا في الروحِ والنفسِ ؛ هل هما شيءٌ واحدٌ أو شيئين ؛ لأنَّه قد جاء في الحديثِ : « إنَّ اللهَ قبضَ أرواحنا » . وجاء في حديثِ سعيدِ بنِ المسيَّبِ قولُ بلالٍ : أخذَ بنفسي الذي أخذَ بنفسك<sup>(١)</sup> . فقال جماعةٌ

التمهيد : من أهل العلم : الروح والنفس شيء واحد . ومن حُجَّتِهِمْ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾ [الزمر: ٤٢] .

فَزَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، أَنَّهُمَا قَالَا : تُقْبَضُ أَرْوَاحُ الْأَمْوَاتِ إِذَا مَاتُوا ، وَأَرْوَاحُ الْأَحْيَاءِ إِذَا نَامُوا ، تَتَعَارَفُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَتَعَارَفَ ، ﴿ فَيَمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ ﴾ : الَّتِي قَدِ مَاتَتْ ، ﴿ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ . ذَكَرَهُ بَقِيٌّ بْنُ مَخْلَدٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحِمَّانِيِّ ، عَنْ يَعْقُوبِ الْقُمِّيِّ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ <sup>(١)</sup> . وَذَكَرَهُ أَيْضًا عَنْ يَحْيَى بْنِ رَجَاءٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، عَنْ جَعْفَرٍ ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ <sup>(٢)</sup> . وَمَعْنَى حَدِيثِهِمَا وَاحِدٌ . وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّفْسَ وَالرُّوحَ شَيْءٌ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّهُمْ فَسَّرُوا الْآيَةَ وَقَدْ جَاءَتْ بِلَفْظِ ﴿ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ ﴾ - ﴿ وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾ . فَقَالُوا : يَقْبِضُ الْأَرْوَاحَ . كَمَا رَأَيْتَ ، وَذَلِكَ وَاضِحٌ فِي أَنَّ النَّفْسَ وَالرُّوحَ سَوَاءٌ .

وَيَشْهَدُ بِصِحَّةِ ذَلِكَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : « إِنَّ اللَّهَ قَبِضُ أَرْوَاحِنَا » . وَلَمْ يُنَكِرْ عَلَى بِلَالٍ قَوْلَهُ : أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ . فَالْقِرَاءَةُ وَالسَّنَةُ يُشِيرَانِ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ ، بِلَفْظِ النَّفْسِ مَرَّةً ، وَبِلَفْظِ الرُّوحِ أُخْرَى . وَقَالَ آخَرُونَ : النَّفْسُ غَيْرُ الرُّوحِ . وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ النَّفْسَ مَخَاطَبَةٌ مِنْهِيئَةً

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٢٠/٢١٥ ، وأبو الشيخ في العظمة (٤٢٩) من طريق يعقوب به بنحوه .  
 (٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (١٢٢) من طريق موسى بن أعين به ، وأخرجه أبو الشيخ في العظمة (٤٤٢) من طريق مطرف به .

مأمورة . واستدلوا بقول الله عز وجل : ﴿ يَتَّيْنَهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾ (٧) أَرْجِي إِلَىٰ  
رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً ﴿ [الفجر: ٢٧، ٢٨] . وقوله : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتٍ عَلَىٰ مَا  
فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ [الزمر: ٥٦] . ومثل هذا في القرآن كثير . قالوا : والروح لم  
تُخاطَب ولم تُؤمَر ولم تُنَه في شيء من القرآن ، ولم يلحقها شيء من التوبيخ كما  
لحق النفس في غير آية من كتاب الله . وتأولوا في قول بلال ؛ أئى : أخذ بنفسى  
من النوم ما أخذ بنفسك .

وذكر سنيّد ، عن حجاج ، عن ابن جريج في قول الله عز وجل : ﴿ اللَّهُ  
يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فِيمِمْسِكَ أَلَّتِي قَضَىٰ  
عَلَيْهَا الْمَوْتَ ﴾ الآية . قال : في جوف الإنسان روح ونفس ، بينهما <sup>(١)</sup> مثل  
شعاع الشمس ، فإذا توفى الله النفس ، كان الروح في جوف الإنسان ، فإذا  
أمسك الله نفسه ، أخرج الروح من جوفه ، فإن لم يمته ، أرسل الله نفسه فرجعت  
إلى مكانها قبل أن يستيقظ . قال ابن جريج : وأخبرت عن ابن عباس نحو هذا  
الخير .

وذكر عبد المنعم بن إدريس ، عن وهب بن منبّه ، أنه حكى عن التوراة في  
خلق آدم عليه السلام ، قال الله عز وجل : حِينَ خَلَقْتُ آدَمَ ، رَكَّبْتُ جَسَدَهُ مِنْ  
رَطْبٍ وَيَابِسٍ ، وَشَخْنٍ وَبَارِدٍ ، وَذَلِكَ لِأَنِّي خَلَقْتُهُ مِنْ تَرَابٍ وَمَاءٍ ، ثُمَّ جَعَلْتُ فِيهِ  
نَفْسًا وَرُوحًا ، فَيُبَوِّسُهُ كُلُّ جَسَدٍ خَلَقْتُهُ مِنْ التَّرَابِ ، وَرَطَوَيْتُهُ مِنْ قَبْلِ الْمَاءِ ،

(١) بعده في م : « في الجوف » .

وحرارته من قبيل النفس ، وبرودته من قبيل الروح ، ومن النفس جدته وشهوته ، ولهوه ولعبه ، وضحكه وسفهه ، وخداعه وغفنه وخرقه ، ومن الروح جلته ووقاره ، وعفافه وحيأوه ، وفهمه وتكبره ، وصدقه وصبره .

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : أخبرنا قاسم بن أبي أصيبغ ، قال : حدثنا محمد بن عبد السلام ، قال : حدثنا المسيب بن واضح ، قال : حدثنا الحكم بن محمد الظفري ، عن إسماعيل بن عبد الكريم ، عن عبد الصمد بن معقل ، عن وهب بن منبه ، قال : إن أنفُسَ الآدميين كأنفُسِ الدواب التي تشتهي وتدعو إلى الشر ، ومسكن النفس البطن ، إلا أن الإنسان فضل بالروح ، ومسكنه الدماغ ، فيه يستحي الإنسان ، وهو يدعو إلى الخير ويأمر به . ثم نفخ وهب على يده فقال : هذا بارد ، وهو من الروح . ثم تنهد على يده فقال : هذا حار ، وهو من النفس ، ومثلهما كمثل الرجل وزوجته ، فإذا انحدر الروح إلى النفس والتقى ، نام الإنسان ، فإذا استيقظ ، رجع الروح إلى مكانه ، ويُعتبر ذلك بأنك إذا كنت نائماً فاستيقظت ، كان كل شيء يندرج إلى رأسك<sup>(١)</sup> .

وذكر أبو إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان ، أن عبد الرحمن بن القاسم ابن خالد صاحب مالك قال : النفس جسدٌ مجسّدٌ ، كخلق الإنسان ، والروح

(١) أخرجه أبو الشيخ في المعظمة (٤٢٧ ، ١٠٧١) من طريق إسماعيل بن بنحوه .

كالماء الجارى . قال : واحتج بقول الله عز وجل : ﴿ اللَّهُ يَتَوَقَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾ الآية . وقال : ألا ترى أن النائم قد توفى الله نفسه ، وزوجه صاعدًا ونازلًا ، وأنفاسه قيامًا ، والنفس تسرخ في كل وادٍ ، وترى ما تراه من الرؤيا ، فإذا أذن الله في ردها إلى الجسد عادت ، واستيقظت بعودتها جميع أعضاء الجسد ، وحرك السمع والبصر وغيرهما من الأعضاء . قال : فالنفس غير الروح ، والروح كالماء الجارى فى الجنان ، فإذا أراد الله إفساد ذلك البستان ، منعه منه <sup>(١)</sup> الماء الجارى فيه ، فماتت حياته ، فكذلك الإنسان . قال أبو إسحاق : هذا معنى قول ابن القاسم وإن لم يكن نسق لفظه . قال أبو إسحاق : وقال عبيد الله بن أبى جعفر <sup>(٢)</sup> : إذا حُجِل الميت على السرير ، كانت نفسه بيد ملك من الملائكة ، يسيرو بها معه ، فإذا وُضِع للصلاة عليه وقف ، فإذا حُجِل إلى قبره سار معه ، فإذا أُحْدِ وُورَى فى التراب ، أعاد الله نفسه حتى يخاطبه الملكان ، فإذا وليا عنه مُنصِرفين ، اختلَع الملك نفسه ، فرمى بها إلى حيث أُمِر ، وهذا الملك من أعوان ملك الموت . قال أبو إسحاق : هذا معنى قول عبيد الله بن أبى جعفر ، وقد قاله معه غيره .

قال أبو عمر : قد قالت العلماء بما وُصِفنا ، والله أعلم بالصحيح من ذلك ، وما احتج به القوم فليس حجة واضحة ، ولا هو مما يُقَطَع بصحته ؛ لأنه ليس فيه

(١) سقط من : م .

(٢) عبيد الله بن أبى جعفر أبو بكر المصرى الكنانى مولاهم الليثى - اسم أبيه يسار - فقيه مصر ، كان علما عابدا زاهدا ، توفى سنة اثنين وثلاثين ومائة . سير أعلام النبلاء ٨/٦ .

خبرٌ صحيحٌ يقطعُ العذرَ ويُوجبُ الحجةَ ، ولا هو مما يُدرِكُ بقياسٍ ولا استنباطٍ ،  
 بل العقولُ تنحسرُ وتعجزُ عن علمِ ذلك . وقد قال جماعةٌ من العلماءِ في قولِ الله  
 عزَّ وجلَّ : ﴿ وَنَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا  
 قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥] : إنَّه هذا الروحُ المشاؤُ إليه في هذا البابِ بالذكرِ ؛ روحِ  
 الحياةِ . وقال غيرُهُم : إنَّه ملكٌ من الملائكةِ ، يقومُ صفًا ، وتقومُ الملائكةُ صفًا .  
 فكيف يُعطى علمُ شيءٍ استأثر اللهُ به ، ولم يُطليغِ عليه رسوله ﷺ ؟ وقد قيل في  
 الروحِ المذكورِ في هذه الآيةِ : إنَّه جبريلُ عليه السلامُ . وقيل : هم خلقٌ من خلقِ  
 الله . وقيل غيرُ ذلك <sup>(١)</sup> . وكذلك اختلف في الذين عُتقوا بقوله : ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ  
 الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥] ، فقيل : أراد اليهودُ السائلين عن الروحِ ؛ لأنَّهم  
 زعموا أنَّ في التوراةِ علمَ كلِّ شيءٍ ، فأنزل اللهُ : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ  
 أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِيهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ الآية [لقمان: ٢٧] . يقولُ : ما  
 أُوتِيتُمْ في التوراةِ والإنجيلِ يأهلُ الكتابِ من العلمِ إلا قليلًا . وقيل : بل عني بالآيةِ  
 أُمَّةٌ محمد ﷺ والناسَ كلَّهم .

قال أبو عمر : لو كان الأمرُ على النظرِ والقياسِ والاستنباطِ في معنى الروحِ  
 من حديثِ «الموطأ» ، لقلنا : إنَّ النظرَ يشهدُ للقولِ الأولِ ، وهو الذي تدلُّ عليه  
 الآثارُ . والله أعلمُ .

وقد تضعُّ العربُ النَّفْسَ موضعَ الروحِ ، والروحَ موضعَ النَّفْسِ ، فيقولون :

(١) ينظر تفسير ابن جرير ٢/٢٢١ - ٢٢٤ ، ٧٠/١٥ ، ٧١ ، وتفسير ابن كثير ٥/١١٣ .

خَرَجَتْ نَفْسُهُ ، وَفَاضَتْ نَفْسُهُ ، وَخَرَجَتْ رُوحُهُ . إِمَّا لِأَنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ ، أَوْ لِأَنَّهُمَا شَيْئَانِ مُتَصِلَانِ لَا يَقُومُ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ . وَقَدْ يُسْمَوْنَ الْجَسَدَ نَفْسًا ، وَيُسْمَوْنَ الدَّمَ جَسَدًا ، قَالَ النَّابِغَةُ<sup>(١)</sup> :

\* وَمَا أُرِيقَ عَلَى الْأَنْصَابِ مِنْ جَسَدِ \*

يُرِيدُ : مِنْ دَمٍ .

وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ<sup>(٢)</sup> فَجَعَلَ الْجَسَدَ نَفْسًا :

يَا قَابِضَ الرُّوحِ مِنْ نَفْسٍ إِذَا احْتَضَرَتْ      وَغَاوِرَ الذَّنْبِ زَحْزَحْنِي عَنِ النَّارِ  
وَيُقَالُ لِلنَّفْسِ : نَسَمَةٌ أَيْضًا ، يُقَالُ : عَلِيٌّ عَتَقَ نَسَمَةَ . أَيْ نَفْسٍ ..

وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « إِمَّا نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَائِرٌ » . يَعْنِي رُوحَهُ . وَسَنَدُ كُرْهُ هَذَا الْخَبَرِ فِي حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ<sup>(٣)</sup> إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَفِي هَذَا الْخَبَرِ : « إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ نَسِيَهَا ، فَلْيُصَلِّهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا فِي وَقْتِهَا » . وَهَذَا إِمَّا فِيهِ إِجَابٌ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ ، وَأَنَّهَا غَيْرُ سَاقِطَةٍ عَمَّنْ نَامَ أَوْ نَسِيَ ، وَلَمْ يَخْصُصْ وَقْتًا مِنْ وَقْتِ ، فَالْبِدَاؤُ إِلَى أُولَى ، إِلَّا أَنَّ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ<sup>(٤)</sup> وَحَدِيثِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ<sup>(٥)</sup> وَغَيْرِهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « مَنْ نَامَ عَنِ

(١) ديوانه ص ١٩ .

(٢) البيت في اللسان ( ر ح ح ) .

(٣) سيأتي في الموطأ ( ٥٧٠ ) .

(٤) تقدم تخريجه ص ١٤٢ .

(٥) تقدم في الموطأ ( ٢٤ ) .

الصلوة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها؛ فإن الله يقول: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]. وفي هذا وجوب صلاحها عند الذكر لها والانتباه إليها، أي وقت كان، وهو موضع اختلاف، وقد ذكرناه واستوعبنا القول فيه<sup>(١)</sup> وفي معنى ذكر صلاة في صلاة، أو في آخر وقت صلاة<sup>(٢)</sup>، في باب ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، من كتابنا هذا<sup>(٣)</sup>؛ لأن ذلك الموضع أولى بذكر ذلك، لقوله فيه: «فليصلها إذا ذكرها». وأما في حديث زيد هذا: «فليصلها كما كان يصليها». وبالله التوفيق.

وفي إخبار رسول الله ﷺ أبا بكر بما عرض لبلال في نومه ذلك، علم من أعلام نبوته ﷺ.

وفيه ما كان عليه أبو بكر رضي الله عنه من صريح الإيمان، والبدار إلى تصديق رسول الله ﷺ، والفرح بكل ما يأتي منه، وهو الصديق حقاً من أمته، رحمة الله عليه.

وأما الآثار المروية في هذا الباب، فزواها جماعة من الصحابة؛ منهم أبو هريرة، وابن مسعود، وأبو قتادة، وابن عباس، وجبير بن مطعم، وعمرو بن أمية، وعمران بن حصين، وأبو مريم السلولي، وأبو جحيفة الشواشي، وذو مخبر الحبشي؛ فأما حديث أبي هريرة، فنذكر منه ههنا ما يشبه حديثنا ويكون في

(١ - ١) في م: «في باب زيد بن أسلم وسألتني منه ذكر».

(٢) ينظر ما تقدم ص ٢٥٠ - ٢٥٨.

التمهيد معناه ، ونذكر مَنْ قَطَعَهُ وَمَنْ وَصَلَهُ ، عن سعيدِ بنِ المُسيَّبِ ، عن أبي هريرةَ ، إذا ذكرناه في بابِ ابنِ شهابٍ إن شاء اللهُ .

فَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، مَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ عَلِيِّ الْجِصَّاصِ <sup>(١)</sup> ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ الْفَرَجِ أَبُو عُتْبَةَ الْحِجَازِيُّ بِحَمَصَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنِ الزَّهْرِيِّ ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلْمَةَ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : لَمَّا قَفَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ ، عَرَّسَ بِنَاذَاتِ لَيْلَةٍ ، ثُمَّ قَالَ : « أَيُّكُمْ يَكْلَأُ لَنَا الْفَجَرَ اللَّيْلَةَ ؟ » . فَقَالَ بِلَالٌ : أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : « اكْلَأْهُ لَنَا يَا بِلَالُ ، وَلَا تَكُنْ لُكْعًا <sup>(٢)</sup> » . قَالَ بِلَالٌ : فَنَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَنَامَ أَصْحَابُهُ ، فَعَمَدْتُ إِلَى حَجَفَةٍ <sup>(٣)</sup> لِي اسْتَنْدَتُ إِلَيْهَا ، فَجَعَلْتُ أُرَاعِي الْفَجَرَ ، فَبَعَثَ اللَّهُ عَلَيَّ النَّوْمَ ، فَلَمْ أَسْتَيْقِظْ إِلَّا لَحَرَ الشَّمْسِ بَيْنَ كَيْفَيَّ ، فَقُمْتُ فَرِغًا ، فَقُلْتُ : الصَّلَاةُ عِبَادَةَ اللَّهِ . فَانْتَبَهَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَانْتَبَهَ النَّاسُ ، وَقَالَ لِي : « يَا بِلَالُ ، أَلَمْ أَقُلْ لَكَ : اكْلَأْ لَنَا الْفَجَرَ ؟ » . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ أُرُوَاحَكُمْ كَانَتْ بِيَدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، حَبَسَهَا إِذْ شَاءَ ، وَأَطْلَقَهَا إِذْ شَاءَ ، اقْتَادُوا مِنْ هَذَا الْوَادِي ، فَإِنَّهُ وَاِدٍ مَلْعُونٌ بِهِ الشَّيْطَانُ » . قَالَ : فَخَرَجْنَا مِنَ الْوَادِي ، ثُمَّ أَمَرَ بِلَالًا فَأَذَّنَ ، وَتَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَتَوَضَّأَ أَصْحَابُهُ ، ثُمَّ صَلُّوا ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ ،

(١) في ص ٤ : « الحصاص » .

(٢) اللكع عند العرب : العبد ، ثم استعمل في الحق والذم . النهاية ٤ / ٢٦٨ .

(٣) الحجفة : الترس . النهاية ١ / ٣٤٥ .

فقال : يا رسول الله ، أنصلي هذه الصلاة من غدٍ للوقت ؟ فقال النبي ﷺ : « لا ، إن الله لا ينهاكم عن الربا ويرضاه منكم ، من نام عن صلاة أو نسيها ، فليصلها إذا ذكرها ، لا كفارة لها غيرها ، إن الله عز وجل يقول : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ <sup>(١)</sup> » [طه : ١٤] .

وحدثنا محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا يعقوب بن إبراهيم ، قال : حدثنا يحيى ، عن <sup>(٢)</sup> يزيد بن كيسان ، قال : حدثني أبو حازم ، عن أبي هريرة ، قال : عرضنا مع النبي ﷺ ، فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس ، فقال رسول الله ﷺ : « يَا خُدَّ كُلِّ إِنْسَانٍ بِرَأْسِ رَاحِلَتِهِ ، فَإِنَّ هَذَا مَنْزِلُ حَضْرَتِنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ » . قال : ففعلنا ، فدعا بالماء فتوضأ ، ثم صلى سجدتين ، ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة <sup>(٣)</sup> .

وأما حديث ابن مسعود ، فحدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال : حدثنا محمد بن بكر بن عبد الرزاق ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا محمد بن المثنى ، وحدثنا عبد الوارث ، حدثنا قاسم ، حدثنا محمد بن عبد السلام ، حدثنا محمد بن بشر ، قال : حدثنا محمد بن جعفر ، قال : حدثنا شعبة ، عن جامع بن شداد ، قال : سمعت عبد الرحمن بن أبي علقمة ، قال : سمعت

(١) تقدم تخريجه ص ٢٣٩ دون رواية أبي سلمة .

(٢) في ص ٤ : ٤ بن ٤ . وينظر تهذيب الكمال ٣١ / ٣٢٩ .

(٣) النسائي (٦٢٢) ، وفي الكبرى (١٥٨٨) وأخرجه مسلم (٣١٠/٦٨٠) من طريق يعقوب بن إبراهيم به ، وأخرجه أحمد ١٥ / ٣٢٨ (٩٥٣٤) ، ومسلم (٣١٠/٦٨٠) من طريق القطان به .

عبد الله بن مسعود، قال: أقبلنا مع رسول الله ﷺ زمن الحديبية. قال: فقال النبي ﷺ: «من يكلؤنا؟». فقال بلال: أنا. فناموا حتى طلعت الشمس، فاستيقظ النبي ﷺ فقال: «افعلوا ما كنتم تفعلون». قال: ففعلنا. قال: «وكذلك فافعلوا لمن نام أو نسي»<sup>(١)</sup>.

وأما حديث أبي قتادة، فحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا هشيم بن بشير، قال: حدثنا حصين، قال: حدثنا عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه أبي قتادة، قال: سیرنا مع رسول الله ﷺ ونحن في سفر ذات ليلة، فقلنا: يا رسول الله، لو عرست بنا؟ قال: «إني أخاف أن تناموا عن الصلاة، فمن يؤقظنا للصلاة؟». فقال بلال: أنا يا رسول الله. قال: فعرض القوم، واستند بلال إلى راحلته، فعلبته عيناه، واستيقظ رسول الله ﷺ وقد طلع حاجب الشمس، فقال: «يا بلال، أين ما قلت لنا؟». قال: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق، ما ألقيت علي نومة مثلها. قال: فقال: «إن الله قبض أرواحكم حين شاء، وردّها عليكم حين شاء». ثم أمرهم رسول الله ﷺ، فانتشروا لحاجتهم، وتوضؤوا، وارتفعت الشمس، فصلى بهم الفجر<sup>(٢)</sup>.

- (١) أبو داود (٤٤٧). وأخرجه ابن أبي شيبة ٦٤/٢، ١٦١/١٤، وأحمد ٤٢٦/٧، ٤٢٧ (٤٤٢١)، والنسائي في الكبرى (٨٨٥٣) من طريق محمد بن جعفر به، وأخرجه الطيالسي (٣٧٥)، وأحمد ١٧٠/٦ (٣٦٥٧) من طريق شعبة به.
- (٢) ابن أبي شيبة ٦٦/٢، ٦٧ - ومن طريقه البيهقي ٢١٦/٢ - وأخرجه أحمد ٢٩٩/٣٧ (٢٢٦١١)، والبخاري (٧٤٧١)، والنسائي في الكبرى (١١٤٤٨) من طريق هشيم به.

وذكره البخاري<sup>(١)</sup>، عن عمران بن ميسرة، عن محمد بن فضيل، عن  
 حصين بإسناده مثله. وفي حديثه زيادة: «يا بلال، قم فأذن للناس بالصلاة». فتوضأ، فلما ارتفعت الشمس وابتاضت، قام فصلّى.

وأما حديث ابن عباس، فحدثناه عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا  
 قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا ابن الأصبهاني،  
 قال: حدثنا عبيدة بن حميد، عن يزيد بن أبي زياد، عن تميم ابن سلمة،  
 عن مسروق، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ في سفر، فعزّسوا  
 من الليل، فلم يستيقظوا حتى طلعت الشمس، فأمر بلالاً فأذن، ثم  
 صلّى ركعتين. قال ابن عباس: فما يشرني بها الدنيا وما فيها. يعني  
 الرخصة<sup>(٢)</sup>.

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا محمد بن غالب،  
 قال: حدثنا حرمي بن حفص، قال: حدثنا صدقة بن عبادة الأسدي، قال:  
 حدثني أبي، عن ابن عباس، أنهم كانوا مع النبي ﷺ في سفر، فعقلوا عن  
 صلاة الغداة حتى طلعت الشمس، فأمر النبي ﷺ مؤذناً، فأذن كما  
 كان يؤذن كل يوم، فصلّى ركعتي الفجر كما كان يصلى كل يوم، ثم

(١) البخاري (٥٩٥).

(٢) أخرجه أبو يعلى (٢٣٧٥)، والطبراني (١٢٢٢٥)، وفي الأوسط (٥٥٥٦) من طريق عبيدة بن  
 حميد به، وتقدم ص ٢٤٦.

صَلَّى بِهِمُ الْغَدَاةَ كَمَا كَانَ يَصَلِّي كُلَّ يَوْمٍ<sup>(١)</sup> .

وَأَمَّا حَدِيثُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، فَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ خُشَيْشُ بْنُ أَصْرَمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلْمَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي سَفَرِهِ لَهُ : « مَنْ يَكْلُونَا اللَّيْلَةَ ؟ لَا تَرُقُدْ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ » . فَقَالَ بِلَالٌ : أَنَا . فَاسْتَقْبَلَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ ، فَضَرَبَ عَلَى آذَانِهِمْ حَتَّى أَيْقَظَهُمْ حُرُّ الشَّمْسِ ، فَقَامُوا ، فَقَالَ : « تَوَضَّؤُوا » . ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ، وَصَلَّوْا رَكَعَتِي الْفَجْرِ ، ثُمَّ صَلَّوْا الْفَجَرَ<sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي مَرْيَمَ ، فَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرُهُ ، عَنْ جَرِيرٍ ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ السَّائِبِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، فَقَالَ : نَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصُّبْحِ ، فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، فَلَمَّا اسْتَيْقِظَ ، أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ فَأَذَّنَ ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ ، فَصَلَّى الْفَجَرَ<sup>(٣)</sup> .

(١) أخرجه البزار (٣٩٨- كشف) من طريق حرمي بن حفص به .

(٢) النسائي (٦٢٣) . وأخرجه أحمد ٣١١/٢٧ (١٦٧٤٦) ، وأبو يعلى (٧٤١٠) من طريق حماد ابن سلمة به .

(٣) في م : « يزيد » . وينظر تهذيب الكمال ٥٢/٤ .

(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١٥١٠) ، والطبراني ٢٧٥/١٩ (٦٠٢) ، والعسكري في تصحيقات المحدثين ٥٠٧/٢ من طريق جرير بن عبد الحميد به .

وأما حديث عمرو بن أمية ، فحدثنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن ، قال : التمهيد  
 حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا الحارث بن أبي أسامة ، قال : حدثنا أبو عبد  
 الرحمن المقرئ ، قال : حدثنا حيوة بن شريح ، قال : أخبرنا عياش بن عباس <sup>(١)</sup> ،  
 أن كليب بن صبح حدثه ، أن الزبير فأن حدثه ، عن عمه عمرو بن أمية الضمري ،  
 قال : كنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره ، فنام ولم يُصلِّ الصبح حتى  
 طلعت الشمس ، فلم يستيقظ رسول الله ﷺ ولا أحد من أصحابه حتى آذاهم  
 حرُّ الشمس ، فأمر رسول الله ﷺ أن يتنحوا عن ذلك المكان ، ثم أمر بلالاً  
 فأذن ، ثم صلى رسول الله ﷺ ركعتي الفجر ، وأمر أصحابه فصلوا ركعتي  
 الفجر ، ثم أمر بلالاً فأقام الصلاة ، فصلَّى رسول الله ﷺ <sup>(٢)</sup> .

وذكره أبو داود <sup>(٣)</sup> ، عن عباس العنبري وأحمد بن صالح المصري جميعاً ،  
 عن عبد الله بن يزيد أبي عبد الرحمن المقرئ ، بإسناده نحو معناه ، وذكر الأذان  
 وركعتي الفجر .

وأما حديث عمران بن حصين ، فحدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن  
 سفيان ، قالا : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا إسماعيل بن إسحاق  
 القاضي ، قال : حدثنا علي بن المديني ، قال : حدثنا عبد الأعلى ، قال : حدثنا  
 هشام ، عن الحسن ، عن عمران بن حصين ، قال : أسرنا مع رسول الله ﷺ في

(١) في م : « عياش » . وينظر تهذيب الكمال ٢٢ / ٥٥٥ .

(٢) أخرجه أحمد ٢٨ / ٤٨٨ ، ٣٧ / ١٤٧ ، (١٧٢٥١ ، ٢٢٤٨٠) عن أبي عبد الرحمن المقرئ به .

(٣) أبو داود (٤٤٤) .

عَزَاةٌ ، فلما كان من آخرِ السَّحْرِ عَرَسْنَا ، فما استَيْقَظْنَا حتى أَيْقَظَنَا حُرُّ الشَّمْسِ ، فجعل الرجلُ يَيْبُ دَهْشًا فَرِعًا ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ : « اركبوا » . فركب ورَكبنا ، فسار حتى ارتفعتِ الشَّمْسُ ، ثم نَزَلَ ، فأمرَ بلالًا فأذُنَ ، وقضى القومُ من حاجاتهم وتَوَضَّئُوا ، وصلينا الركعتين قبلَ العداةِ ؟ ثم أقام فصلى بنا ، فقلنا : يا رسولَ اللهِ ، ألا نَقْضِيها لوقتها من الغدِ ؟ فقال : « لا ينهاكم ربكم عن الربا وَيَقْبَلَهُ مِنْكُمْ » <sup>(١)</sup> .

حدَّثنا سعيدُ بنُ نصيرٍ ، حدَّثنا قاسمُ بنُ أصبغٍ ، حدَّثنا محمدُ بنُ وضَّاحٍ ، حدَّثنا أبو بكرٍ بنُ أبي شيبةٍ ، قال : حدَّثنا أبو أسامةٌ ، عن هشامٍ ، عن الحسنِ ، عن عمرانَ بنِ حصينٍ ، قال : أسرينا مع رسولِ اللهِ ﷺ ليلةً ، ثم عَرَسَ بنا من آخرِ الليلِ . قال : فاستيقظنا وقد طلعتِ الشمسُ . قال : فجعل الرجلُ مَنًا يثورُ إلى طهوره دَهْشًا فَرِعًا ، فقال النبيُّ ﷺ : « ارمحلوا » . فارتحلنا حتى إذا ارتفعتِ الشمسُ نزلنا ، فقضينا من حوائجنا وتَوَضَّأْنَا ، ثم أمرَ بلالًا فأذُنَ ، فصلينا ركعتين ، ثم أمرَ بلالًا فأقام ، فصلى بنا النبيُّ ﷺ ، فقلنا : يا رسولَ اللهِ ، أنقضِها لميقاتها من الغدِ ؟ فقال : « لا ينهاكم اللهُ عزَّ وجلَّ عن الربا ويأخذُه منكم » <sup>(٢)</sup> .

وحدَّثنا عبدُ الوارثِ وأحمدُ بنُ قاسمٍ ، قال : حدَّثنا قاسمُ بنُ أصبغٍ ، قال :

(١) أخرجه ابن حبان (٢٦٥٠) من طريق عبد الأعلى به .

(٢) أخرجه أحمد ١٧٨/٣٣ (١٩٩٦٤) ، وابن خزيمة (٩٩٤) ، وابن حبان (١٤٦١ ، ٢٦٤٣) من طريق هشام به .

حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا رُوْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ  
الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: سِرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ. أَوْ  
قَالَ: فِي سَرِيَةٍ. ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ <sup>(١)</sup>.

وَذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup>، عَنْ وَهَبِ بْنِ بَقِيَّةَ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ  
الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ أَيْضًا، عَنْ ابْنِ الْمَدِينِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَابِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ  
يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ مِثْلَهُ <sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي جُحَيْفَةَ الشَّوَائِيِّ، فَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ، قَالَ:  
حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ  
دُكَيْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَبَّاسِ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ،  
عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرِهِ الَّذِي نَامُوا فِيهِ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى  
طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ: «إِنَّكُمْ كُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ أَرْوَاحَكُمْ؛ مَنْ نَامَ  
عَنِ صَلَاةٍ، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا اسْتَيْقَظَ، وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا  
ذَكَرَ» <sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه أحمد ١٧٨/٣٣ (١٩٩٦٤)، وابن المنذر في الأوسط (١١٢٧، ١١٨٥)، والطحاوي  
في شرح المعاني ٤٠٠/١، والدارقطني ٣٨٥/١ من طريق روح بن عبادة به.

(٢) أبو داود (٤٤٣).

(٣) أخرجه الشافعي في السنن المأثورة (٧٥)، والدارقطني ٣٨٣/١ من طريق عبد الوهاب به.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٦٤/٢، وأبو يعلى (٨٩٥)، والطبراني ١٠٧/٢٢ (٢٦٨) من طريق  
الفضل بن دكين به.

وأما حديثُ ذِي مِخْيَرٍ، فَذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُ . وَهُوَ يَدْوُرُ عَلَى حَرِيزِ<sup>(٢)</sup>  
ابنِ عُثْمَانَ الرَّحْبِيِّ ؛ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِيهِ : فَقَوْمٌ قَالُوا : عَنْهُ عَنِ صُلَيْحِ الرَّحْبِيِّ . كَذَا  
قَالَ أَبُو الْمُغِيرَةِ . وَقَوْمٌ قَالُوا : عَنْهُ عَنِ يَزِيدَ بْنِ صُلَيْحٍ . وَقَالَ آخَرُونَ : عَنْهُ عَنِ يَزِيدَ  
ابنِ صَالِحٍ . وَالحَدِيثُ شَامِيٌّ مَشْهُورٌ بِمَعْنَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْآثَارِ سِوَاءِ .

قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سُفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ :  
حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، قَالَ :  
حَدَّثَنَا حُجَّاجُ الْبَاهِلِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
عَنِ الرَّجُلِ يَرْقُدُ عَنِ الصَّلَاةِ ، أَوْ يَغْفُلُ عَنْهَا . قَالَ : « كَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا  
ذَكَرَهَا »<sup>(٣)</sup> .

(١) أبو داود (٤٤٥، ٤٤٦) .

(٢) في النسخ : « جرير » . وينظر تهذيب الكمال ٥/٥٦٨ .

(٣) أخرجه النسائي (٦١٣) ، وابن ماجه (٦٩٥) من طريق يزيد بن زريع بـ .

## النهي عن الصلاة بالهجرة

٢٦- حدثني يحيى ، عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، [٦٦] أن رسول الله ﷺ قال : « إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ » . وقال : « اشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا ، فَقَالَتْ : يَا رَبِّ ، أَكَلْتُ بَعْضِي بَعْضًا . فَأُذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ فِي كُلِّ عَامٍ ؛ نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ ، وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ » .

مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، أن رسول الله ﷺ قال : التمهيد  
« إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ » . وقال :  
« اشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا ، فَقَالَتْ : يَا رَبِّ ، أَكَلْتُ بَعْضِي بَعْضًا . فَأُذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ  
فِي كُلِّ عَامٍ ؛ نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ ، وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ » <sup>(١)</sup> .

باب النهي عن الصلاة بالهجرة<sup>(٢)</sup>

هذا وقت أنشأته الحاجة ورخصت فيه الشريعة رفعا للمشقة ، وليس له تحديد في الشريعة إلا ما ورد في حديث ابن مسعود ، أن النبي ﷺ كان يُصَلِّي الظهْرَ فِي الصَّيْفِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْدَامٍ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْدَامٍ ، وَفِي الشِّتَاءِ مِنْ خَمْسَةِ أَقْدَامٍ إِلَى سِتَّةِ أَقْدَامٍ ، وَذَلِكَ بَعْدَ طَرْحِ ظِلِّ الزَّوَالِ . أَمَا إِنَّهُ وَرَدَتْ فِيهِ إِشَارَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ فِي الْحَدِيثِ : كُنَّا نُصَلِّي الْجُمُعَةَ وَنُصَلِّي لِلْحَيْطَانِ ظِلًّا . فَلَعَلَّ الْإِبْرَادَ كَانَ رَيْثَمَا يَكُونُ لِلْجِدَارِ ظِلًّا يَأْوِي إِلَيْهِ الْمُجْتَازُ ، وَهُوَ وَقْتُ يَخْتَصُّ بِالْجَمَاعَةِ ، فَأَمَّا الْقُدُّ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا أَوَّلُ الْوَقْتِ . وَيَخْتَصُّ<sup>(٣)</sup> الظهْرُ بِصَلَاةِ الْهَاجِرَةِ لَيْسَ لِلْعَصْرِ فِيهِ حَظٌّ ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا اخْتَلَفَ فِيهِ ابْنُ الْقَاسِمِ

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٨) .

(٢) في ج ، م : « في الهجرة » .

(٣) في م : « يخص » .

قال أبو عمر: هذا الحديث يتصل من وجوه كثيرة ثابتة؛ منها حديث مالك<sup>(١)</sup>، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. ومن حديثه أيضاً عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. إلا أنه ليس في حديثه عن أبي الزناد قوله: «اشتكت النار». إلى آخر الحديث.

رواه<sup>(٣)</sup> عن أبي هريرة جماعة؛ منهم همام بن منبه<sup>(٤)</sup>، وأبو صالح السمان<sup>(٥)</sup>، والأعرج، وأبو سلمة، وسعيد بن المسيب<sup>(٦)</sup>، وعطاء بن أبي

القيس وأشهب، فإن موضع العضر إبرادها.

فائدة لغوية: قوله: «أبردوا عن الصلاة». كلام قليق في الظاهر. ونظامه البيّن: أبردوا الصلاة. يقال: أبرد الرجل. إذا دخل زمان البرد أو مكانه، ولكنه مجازاً عبر فيه

(١) سيأتي في الموطأ (٢٧).

(٢ - ٢) سقط من: ص ٤. وسيأتي في الموطأ (٢٨).

(٣) في ص ٤: «ورواه».

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٢٠٥١)، وأحمد ٥٣٢/١٣ (٨٢٢١)، ومسلم (١٨٣/٦١٥).

(٥) أخرجه أحمد ٤٧٨/١٤، ٤٧٩، ١٠٣/١٥ (٨٩٠٠، ٩١٩٢).

(٦) أخرجه أحمد ٥٤/١٣ (٧٦١٣)، ومسلم (٦١٥)، وأبو داود (٤٠٢) من طريق أبي سلمة

وسعيد بن المسيب معاً، وأخرجه أحمد ١٨٨/١٢ (٧٢٤٦)، والبخاري (٥٣٦) من طريق سعيد

وحده، وأخرجه أحمد ٣٠٢/١٦ (١٠٥٠٦)، والنسائي في الكبرى (١٤٨٧) من طريق أبي سلمة

وحده.

رباح<sup>(١)</sup> ، وغيرهم .

وقد رواه عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة ؛ منهم أبو ذر<sup>(٢)</sup> ، وأبو موسى الأشعري<sup>(٣)</sup> ، وهو حديث صحيح مشهور ، فلا معنى لذكر الأسانيد فيه ، إذ هو عند مالك متصل كما ذكرنا ، ومشهور في المسانيد والمصنفات كما وصفنا . وفيه دليل على أن الظاهر يُعجل بها في غير الحر ، ويُردُّ بها في الحر . ومعنى الإبراد : التأخير حتى تزول شمس<sup>(٤)</sup> الهاجرة . وهذا معنى اختلاف الفقهاء فيه ؛

بأحد قسمي الجواز وهو التسيب حسب ما بيناه في أصول الفقه ، فكنتي عن الشيء القيس بثمرته وهو التأخير ، وكأنه قال : تأخروا عن الصلاة ؛ صيانة لها عن أن يُنأط بها التأخير لفظاً فكيف فعلاً ، وقد قال النبي ﷺ لعمر : «أخِرْ عَنِّي يَا عَمْرُ»<sup>(٥)</sup> . يعني : نفسك<sup>(٦)</sup> .

نكتة أصولية : قال : «اشتكت النار إلى ربها» . اختلف الناس : هل<sup>(٧)</sup> هذه الشكوى حقيقة بكلام أم هي مجازٌ عبر فيها<sup>(٨)</sup> بلسان الحال عن لسان المقال ، كما قال الراجز<sup>(٩)</sup> :

(١) أخرجه أحمد ٢٤٤/١٤ (٨٥٨٤) .

(٢) أخرجه أحمد ٣٠٢/٣٥ (٢١٣٧٦) ، والبخاري (٥٣٩) ، ومسلم (٦١٦) .

(٣) أخرجه النسائي (٥٠٠) ، والطحاوي في شرح المعاني ١٨٧/١ .

(٤) في ص ٤ : «الشمس» .

(٥) البخاري (٤٦٧١) .

(٦) في ج ، م : «نفسه» .

(٧) في د : «على» .

(٨) في ج : «فيه» .

(٩) البيتان بدون نسبة في الكتاب ٣٢١/١ ، ومعاني القرآن ٥٤/٢ ، ١٥٦ ، وجمهرة أمثال العرب ١٠٨/١ .

فأما مذهب مالك في ذلك ، فذكر إسماعيل بن إسحاق ، وأبو الفرج عمرو بن محمد ، أن مذهبه في الظهر وحدها أن يُبرَدَ بها ، وتؤخَّرُ في شدَّةِ الحرِّ ، وسائر الصلوات تُصلَّى في أوائل أوقاتها . قال أبو الفرج : اختار مالك رحمه الله لجميع الصلوات أول أوقاتها ، إلا الظهر في شدَّةِ الحرِّ ؛ لقوله ﷺ : « إذا اشتدَّ الحرُّ فأبردوا عن الصلاة » .

قال أبو عمرو : الحجَّةُ لهذا القولِ الحديثُ المذكورُ في هذا الباب ، مع ما قدَّمنا في الباب الذي قبله من فضل الصلاة في أول وقتها<sup>(١)</sup> . وتقدير الآثار في ذلك ، كأنه ﷺ قال : صلُّوا الصلوات في أوائل أوقاتها ، لمن اتبغى الفضل ، إلا الظهر في شدَّةِ الحرِّ ، فإنَّ الإبرادَ بها أفضل . وهذا تقديرٌ محتملٌ ، واستثناءٌ صحيحٌ إن شاء الله . وقد نزع أبو الفرج بأن جبريلَ صلَّى بالنبيِّ ﷺ في الوقت

يَشْكُو<sup>(٢)</sup> إِلَى جَمَلِي طَوْلَ الشَّرِي<sup>(٣)</sup>

القبس

صَبْرًا جَمِيلًا فِكِلَانَا مُبْتَلَى<sup>(٤)</sup>

وفي الحديث أن النبيَّ ﷺ قال : « من كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا بَيْنَ عَيْنَيْ جَهَنَّمَ مَقْعَدًا » . قالوا : يا رسولَ الله ، أو لجهنَّمَ عينان ؟ قال : « أو ما سمعتم إلى قوله تعالى : ﴿ إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغِيْطًا وَزَفِيرًا ﴾ »<sup>(٤)</sup> [الفرقان : ١٢] .

وفي الخبر الصحيح عن يوم القيامة : « فيخرج عُقُوقٌ مِنَ النَّارِ ، فَتَلْقُطُ الْكُفَّارَ لَقَطًا

(١) ينظر ما تقدم ص ١٠١ - ١٠٦ .

(٢ - ٢) في ج : « إليه قلبى طول الشوق » .

(٣ - ٣) سقط من : د ، وفي ج : « فقلت له صبرًا جميلًا » .

(٤) أخرجه الطبراني (٧٥٩٩) ، وابن الجوزي في الموضوعات ٩٥/١ من حديث أبي أمامة .

التمهيد المختار في اليوم الأول، وصلّى به في اليوم الثاني، ليُعَلِّمَهُ بالسَّعَةِ في الوقتِ والرخصةِ فيه. وأما ابنُ القاسمِ، فحكى عن مالكٍ أنَّ الظُّهْرَ تُصَلَّى إذا فاءَ الفَيْءُ ذراعًا في الشتاءِ والصيفِ، للجماعةِ والمنفردِ، على ما كَتَبَ به عمرُ إلى عُمالِهِ<sup>(١)</sup>. وقال ابنُ عبدِ الحكمِ وغيرُه من أصحابِنَا: إنَّ معنى ذلك مساجدُ الجماعاتِ، وأمَّا المنفردُ، فأولُ الوقتِ أولى به. وهو الذي مال إليه أهلُ النَّظَرِ من المالكيِّينَ البغداديينَ، وتَرَكَوا روايةَ ابنِ القاسمِ في المنفردِ. وقال الليثُ بنُ سعيدٍ: تُصَلَّى الصلواتُ كُلُّهَا، الظُّهْرُ والعصرُ وغيرُهُما<sup>(٢)</sup>، في أولِ الوقتِ، في الشتاءِ

الطيرِ حَبَّ السَّمْسِمِ<sup>(٣)</sup>. يعنى: يَفْصِلُهُم عن الخَلْقِ في المعرفةِ كما يَفْصِلُ الطائرُ حَبَّ السَّمْسِمِ من التربةِ. وليس من شرطِ الكلامِ عندنا والعلمِ في القيامِ بالجَسْمِ إلا الحياةُ، فأما الهيئَةُ واللِّسانُ والبَلَّةُ<sup>(٤)</sup> فليس من شرطه، وليس أيضًا من شرطِ<sup>(٥)</sup> وجودِ الحياةِ بالجَسْمِ وجودُ بِنِيَّةٍ ولا بَلَّةٍ<sup>(٦)</sup>، وسمِعْتُ شيخنا أبا بكرٍ الفهريَّ<sup>(٧)</sup> يقولُ بالمسجدِ الأَقْصَى: أما قولُه: «اشتكتُ النَّارُ». إذا قلنا: إنه حَقِيقَةٌ. فليس يحتاجُ إلى أكثرَ من

(١) تقدم في الموطأ (٥).

(٢) (٢ - ٢) في م: «غيرها».

(٣) أخرجه ابن المبارك في الزهد (٣٥٣ - زوائد نعيم) مطولاً من حديث ابن عباس موقوفاً.

(٤) في م: «البلة». والبلة: نضارة الشباب. والغنى بعد الفقر. ينظر اللسان (ب ل ل).

(٥) في م: «شرطه».

(٦) في م: «بله».

(٧) محمد بن الوليد القرشي أبو بكر الفهري، المعروف بابن زُنْدَقَةَ الطرطوشي الإسكندري، شيخ المالكية، له تآليف مفيدة منها «سراج الملوك» و«مختصر تفسير الثعالبي» وكتاب كبير في مسائل الخلاف، وغير ذلك، توفي سنة عشرين وخمسمائة بالإسكندرية. سير أعلام النبلاء ١٩/٤٩٠، وشجرة النور الزكية ١/١٢٤.

والصيف وهو أفضل . وكذلك قال الشافعي ، إلا أنه استثنى فقال : إلا أن يكون إمام جماعة يُنتاب<sup>(١)</sup> من المواضع البعيدة ، فإنه يُبرِدُ بالظهر . وقد روى عنه أن ذلك إنما يكون بالحجاز حيث شدة الحر ، وكانت المدينة ليس فيها مسجدٌ غير مسجد رسول الله ﷺ ، وكان يُنتاب من بُعد . ومن حُجَّتهم أن عمرَ كتب إلى أبي موسى الأشعري : أن صلُّ الظهرَ حينَ تزيغُ الشمسُ . وهو حديثٌ متصلٌ ثابتٌ عن عمرَ ، رواه<sup>(٢)</sup> مالكُ ، عن عمه أبي سهيلِ بنِ مالكِ ، عن أبيه<sup>(٣)</sup> . وقد لقي عمرَ وعثمانَ . والحديثُ المذكورُ فيه عن عمرَ إلى عماله : أن صلُّوا الظهرَ إذا

وجود الكلام في الجسم .

وأما قوله : « تحاجت الجنة والنار »<sup>(٤)</sup> . فلا بُدَّ من وجود العلم مع الكلام ؛ لأن الحاجة تقتضي التفطن لوجه الدلالة ، قال لنا الإمام أبو سعيد<sup>(٥)</sup> الشهيد الزنجاني : ألا ترى إلى قول الهدد : ﴿ وَجَدْتُمَا قَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ الآية ، إلى قوله : ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [النمل : ٢٤ ، ٢٥] . فلم يُدرِك حديثَ الشمسِ ، وزخرقة الشيطان ، وصدوف الخلق عن الحق ، ووجود الإله ، ومعرفة الخفيا ، واستواءه على العرش العظيم - إلا بالعلم ؛ وهذا هو التوحيد كله .

تتميم : قوله : « فأذن لها في كل عام بنفسين » . إشارة إلى أنها مُطبَّقة محاط عليها بجسمٍ يكتنفها<sup>(٦)</sup> من جميع نواحيها ، لم يُتصوَّر باضطرابها أن تشقه ، كما

(١) بعده في م : « إليه » .

(٢) بعده في م : « عن » .

(٣) تقدم في الموطأ (٦) .

(٤) البخاري (٤٨٥٠) ، ومسلم (٣٥/٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة .

(٥) في م : « سعيد » . وينظر الديباج المذهب ٢٥٣/٢ .

(٦) سقط من : م .

فأف الفى ذراعًا . منقطع . رواه مالك ، عن نافع ، عن <sup>(١)</sup> عمر <sup>(٢)</sup> . ونافع لم يلق التمهيد  
عمر .

وقال العراقيون : تُصَلَّى الظهْرُ في الشتاء والصيف في أول الوقت . واستثنى  
أصحاب أبي حنيفة شدة الحر ، فقالوا : تُؤخَّرُ في ذلك حتى يبرّد . والاختلاف  
في هذا قريب جدًا .

وقد احتج من لم يبر الإبراد بالظهر في الحرّ بحديث خباب بن الأرت ، قال :  
شكونا إلى رسول الله ﷺ حرّ الرمضاء فلم يشكنا . يقول : فلم يُعِدزنا . وتأول  
من رأى الإبراد في قول خباب هذا : فلم يشكنا . أى : لم يُحَوِجنا إلى

فعل <sup>(٣)</sup> كلُّ رابٍ <sup>(٤)</sup> في مُجَوِّفٍ ، حتى النبات في الصخرة الملساء ، وكانت الحكمة  
في التنفيس <sup>(٥)</sup> عنها إعلام الخلق بأموذج منها ؛ فأشد ما يوجد الحر من حرها ، وأشد ما  
يوجد البرد من بردها .

فإن قيل : وهل في النار من برود ؟ قلنا : هي دار عذاب ، وعذاب الأبدان هو  
ابتلاؤها بما يلائمها <sup>(٦)</sup> ، والحر عند الإفراط يُمزق الجلد كما يُمزقه البرد ، ولهذا سميت  
الأطباء نبتًا يقطع اللحم : النار الباردة . وعبر عن نوعي العذاب جميعًا بأحدهما كما  
تفعله العرب كثيرًا .

(١) بعده في ص ٤ : « ابن » .

(٢) تقدم في الموطأ (٥) .

(٣) في ج ، م : « يفعل » .

(٤) في ج ، م : « رأى » . والرأي : الزائد ، من ربا الشيء يربو ربوا ورباء : زاد ونما . اللسان

( ر ب و ) .

(٥) في ج : « التنفس » ، وفي م : « النفس » .

(٦) في م : « يؤلمها » .

الشكوى؛ لأنه رخص لنا في الإبراد. وذكر أبو الفرج أن أحمد بن يحيى ثعلباً<sup>(١)</sup> فسّر قوله: فلم يُشكنا. على هذا المعنى، أي: لم يُخوِجنا إلى الشكوى.

قرأت على أبي القاسم يعيـش بن سعيد بن محمد وأبي القاسم عبد الوارث ابن سفيان، أن قاسم بن أصبغ حدّثهما، قال: حدّثنا محمد بن غالب التَّمْتَامُ، قال: حدّثنا علي بن ثابت الدهان، قال: حدّثنا زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، عن خباب، قال: شكونا إلى رسول الله ﷺ حرّ الرمضاء فلم يُشكنا. قال زهير: فقلت لأبي إسحاق: في تعجيل الظهر؟ قال: نعم في تعجيل الظهر<sup>(٢)</sup>.

وحدّثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدّثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدّثنا بكر بن حماد، قال: حدّثنا مُسَدَّدٌ، قال: حدّثنا يحيى - يعني القطان - عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، عن خباب، قال: شكونا إلى رسول الله ﷺ حرّ الرمضاء فما أشكنا<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عمر: روى هذا الحديث الأعمش، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن

(١) في النسخ: «ثعلب». وهو أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني أبو العباس، إمام النحو، له كتاب «اختلاف النحويين» و«القراءات»، و«معاني القرآن»، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين. طبقات النحويين واللغويين ص ١٤١، وسير أعلام النبلاء ٥/١٤، وبغية الوعاة ١/٣٩٦.

(٢) أخرجه مسلم (١٩٠/٦١٩)، والنسائي (٤٩٦) من طريق زهير به.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٢٠٥٥)، والحميدي (١٥٢)، وأحمد ٥٤٢/٣٤ (٢١٠٦٣) من طريق

مُضَرَّبٍ ، عن خباب<sup>(١)</sup> . والقولُ عندهم قولُ الثورِيِّ وزهيرٍ ، على ما ذكرنا عن التمهيد  
أبي إسحاق ، عن سعيدِ بنِ وهبٍ ، عن خبابٍ ، واللهُ أعلمُ .

أخبرنا عبدُ اللهِ بنُ محمدِ الجهنِّي ، قال : أخبرني حمزةُ بنُ محمدِ بنِ العباسِ  
الكِنَانِي ، قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ شعيبِ النَّسَوِي ، قال : أخبرني كثيرُ بنُ عُبيدٍ ،  
قال : حدَّثنا محمدُ بنُ حربٍ ، عن الزُّبيديِّ ، عن الزُّهريِّ ، قال : أخبرني أنسُ  
ابنُ مالكٍ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ خرجَ حينَ زاغَتِ الشمسُ ، فصلَّى بهم صلاةَ  
الظُّهرِ<sup>(٢)</sup> .

وفي حديثِ أبي برزةِ الأسلميِّ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يُصلِّي الظُّهرَ حينَ  
تروُلُ الشمسُ<sup>(٣)</sup> . وروى جابرٌ ، عن النبيِّ ﷺ معناه<sup>(٤)</sup> .

وأخبرنا عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ عبدِ المؤمنِ ، قال : أخبرنا محمدُ بنُ بكرِ بنِ  
عبدِ الرزاقِ ، قال : أخبرنا سليمانُ بنُ الأشعثِ ، قال : أخبرنا عثمانُ بنُ أبي  
شيبَةَ ، قال : أخبرنا عبيدةُ بنُ حميدٍ ، عن أبي مالكِ الأشجعيِّ سعيدِ<sup>(٥)</sup> بنِ طارقٍ ،  
عن كثيرِ بنِ مُدريكٍ ، عن الأسودِ ، أنَّ عبدَ اللهِ بنَ مسعودٍ قال : كان قد رُصِّدَ صلاةَ

(١) أخرجه الحميدي (١٥٣) ، وابن ماجه (٦٧٥) ، والبخاري (٢١٣٦) ، والشاشي (١٠١٧) ،  
والطبراني (٣٦٧٦) من طريق الأعمش به .

(٢) النسائي (٤٩٥) ، وفي الكبرى (١٤٨٤) .

(٣) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (٢٦٠) من الموطأ .

(٤) تقدم تخريجه ص ٢٥ - ٢٨ .

(٥) في م : « عن سعيد » . وينظر تهذيب الكمال ١٠ / ٢٦٩ .

رسول الله ﷺ الظهر في الصيف ثلاثة أقدام إلى خمسة ، وفي الشتاء خمسة أقدام إلى سبعة<sup>(١)</sup> .

وذكر النسوي<sup>(٢)</sup> ، عن أبي عبد الرحمن الأذرمي ، عن عبيدة بن حميد ، بإسناده مثله سواء .

وحدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : أخبرنا أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا عبد الله بن سعيد ، قال : حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم ، قال : أخبرنا خالد بن دينار أبو خلدة قال : سمعت أنس بن مالك قال : كان رسول الله ﷺ إذا كان الحرُّ أبردَ بالصلاة ، وإذا كان البردُ عَجَل<sup>(٣)</sup> .

وأخبرنا عبد الله ، حدثنا عبد الحميد ، حدثنا الخضر ، أخبرنا الأثرم ، قال : قلت لأبي عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - : أي الأوقات أعجب إليك ؟ قال : أوّل الأوقات أعجب إليّ في الصلوات كلها ، إلا في صلاتين ؛ صلاة العشاء الآخرة ، وصلاة الظهر ، في الحرِّ يُرَدُّ بها ، وأما في الشتاء فيعجلُ بها .

وأما قوله : « فأذن لها بنفسين ؛ نفس في الشتاء ، ونفس في الصيف » . فيدلُّ على أن نفسها في الشتاء غير الشتاء ، ونفسها في الصيف غير الصيف . وفي رواية جماعة من الصحابة زيادة في هذا الحديث ، وذلك قوله : « فما تزون

(١) أبو داود (٤٠٠) . وأخرجه النسائي في الكبرى (١٤٩٢) ، والمزي في تهذيب الكمال ١٥٧/٢٤ من طريق عبيدة بن حميد به .

(٢) النسائي (٥٠٢) ، وفي الكبرى (١٤٩٢) .

(٣) النسائي (٤٩٨) ، وفي الكبرى (١٤٨٦) .

من شدة البرد، فذلك من زهريرها، وما ترون من شدة الحر، فهو من التمهيد  
سَمُومِهَا». أو قال: «من حرّها»<sup>(١)</sup>. وهذا أيضًا ليس على ظاهره، وقد فسره  
الحسنُ البصرى في روايته، فقال: اشتكتِ النارُ إلى ربِّها، فقالت: يا ربِّ،  
أكل بعضى بعضًا، فخفف عني. قال: فخفف عنها، وجعل لها كلَّ عامٍ  
نفسين؛ فما كان من بردٍ يُهلكُ شيئًا، فهو من زهريرها، وما كان من سَمُومٍ  
يُهلكُ شيئًا، فهو من حرّها.

وقوله في هذا الحديث: زهريرُ يُهلكُ شيئًا - وحرُّ يُهلكُ شيئًا. تفسيرُ ما  
أشكَل من ذلك. والله أعلم.

وفي هذا الحديث أيضًا دليلٌ على أن الجنة والنار مخلوقتان لا تبيدان. ومما  
يدلُّك على أن النار والجنة قد خلقتا، ما حدثناه خلف بن القاسم وعبد الرحمن  
ابن مزوان، قالوا: أخبرنا الحسن بن رَشِيْق، قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن  
يونس، قال: أخبرنا أبو شَرْحَبِيل عيسى بن خالد الحِمصي، قال: أخبرنا أبو  
اليمان، قال: أخبرنا إسماعيل بن عيَّاش، عن عُمارة بن عَزِيْة، أنه سمع حميد  
ابن عبيد مولى المعلّى يقول: سمعتُ ثابتًا البُنانيُّ يحدثُ عن أنس بن مالك، عن  
رسولِ اللهِ ﷺ أنه قال لجبريل عليه السلام: «لم أَر ميكَائِلَ ضاحكًا قط». فقال:  
ما ضحك ميكَائِلُ منذ خلقتِ النارُ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه أحمد ٦٤/١٥ (٩١٢٦)، والبخارى (٣٢٦٠)، ومسلم (١٨٥/٦١٧) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه أحمد ٥٥/٢١ (١٣٣٤٣)، والآجری فی الشريعة (٩٣٢) من طريق أبي اليمان به. وأخرجه أبو الشيخ في العظمة (٣٨٤) من طريق إسماعيل بن عيَّاش به.

قال : وأخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس أبو<sup>(١)</sup> يعقوب ، قال : أخبرنا داود ابن رشيد وعبد الله بن مطيع ، قالا : أخبرنا إسماعيل بن جعفر ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لما خلق الله الجنة دعا جبريل فأرسله إليها ، فقال : انظر إليها ، وإلى ما أعددت لأهلها . فرجع إليه ، فقال : وعزتك لا يسمعُ بها أحدٌ إلا دخلها . فحجبت بالملكاره . فقال : ارجع إليها فانظر . فرجع فنظر إليها ، فقال : وعزتك لقد خشيتُ ألا يدخلها أحدٌ . ثم أرسله إلى النار ، فقال : اذهب فانظر إليها ، وإلى ما أعددت لأهلها . فذهب ورجع ، فقال : وعزتك لا يدخلها أحدٌ . فحجبت بالشهوات . ثم قال : عُدْ إليها . فعاد ثم رجع ، فقال : وعزتك لقد خشيتُ ألا يبقى أحدٌ إلا دخلها »<sup>(٢)</sup> .

فلهذه الأحاديث وما كان مثلها ، قال أهل السنة : إن الجنة والنار مخلوقتان ، وإنهما لا تبيدان ؛ لأنهما إذا كانتا لا تبيدان حتى تبيد الدنيا ، ومعلوم أن الدنيا إذا انقضت بقيام الساعة جاءت الآخرة ، والآخرة غير خالية من جهنم ، كما أنها غير خالية من الجنة ؛ لأن الجنة رحمة الله تعالى ، والنار عذابه ، يُصيبُ بها من يشاء من عباده . وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « اختصمت النار والجنة ؛ فقالت الجنة : ما لي يدخلني الضعفاء والمساكين ! وقالت النار :

(١) في ص ٤ : « بن » . وينظر تهذيب الكمال ٢/٣٩٢ .

(٢) أخرجه أحمد ٤٤٨/١٤ (٨٨٦١) من طريق إسماعيل بن جعفر به ، وأخرجه أحمد

١٢٥/١٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، (٨٣٩٨ ، ٨٦٤٨) ، والترمذي (٢٥٦٠) ، والنسائي (٣٧٧٢) من طريق

محمد بن عمرو به .

التمهيد  
مالي يدخلني الجبارون والمتكبرون ! فقال الله للجنة : أنتِ رحمتي ، أُصيبُ بكِ من أشاء . وقال النار : أنتِ عذابي أُصيبُ بكِ من أشاء . وقد زوى هذا المعنى من حديث مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .  
حدّث به عن مالك ، إسحاق بن محمد الفروي .

ومما يدلُّ على أنَّ النار مخلوقةٌ دائمةٌ ، قولُ الله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ [غافر : ٤٥ ، ٤٦] .  
وقولُ رسولِ الله ﷺ : « إذا مات أحدكم عُرض عليه مقعده بالغدوة والعشي ؛ إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة ، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار ، يقال له : هذا مقعدك حتى يبعثك الله إليه يوم القيامة » <sup>(١)</sup> . وهو الذي عليه جماعة أهل السنة والأثر ، أنَّ الجنة والنار مخلوقتان لا تبيدان .  
وبالله التوفيق .

وأما قوله في هذا الحديث : « اشتكت النار إلى ربها ، فقالت : يا رب ، أكل بعضي بعضاً » الحديث . فإنَّ قومًا حملوه على الحقيقة ، وأنها أنطقها الذي أنطق كلُّ شيء . واحتجوا بقولِ الله عزَّ وجلَّ : ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ ﴾ [النور : ٢٤] . وبقوله : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ﴾ [الإسراء : ٤٤] .  
وبقوله : ﴿ يَنْجِبَالُ أَوْيِ مَعَهُ ﴾ [سبا : ١٠] . أى : سبّحى معه . وقال : ﴿ يُسَبِّحُنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإشْرَاقِ ﴾ [ص : ١٨] . وبقوله : ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾ [ق : ٣٠] . وما كان من مثل هذا ، وهو في القرآن كثير . حملوا ذلك

كله على الحقيقة لا على المجاز، وكذلك قالوا في قوله عز وجل: ﴿إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّطًا وَزَفِيرًا﴾ [الفرقان: ١٢]. و﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْطِ﴾ [الملك: ٨]. وما كان مثل هذا كله.

وقال آخرون في قوله عز وجل: ﴿سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّطًا وَزَفِيرًا﴾ [الفرقان: ١٢]. و﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْطِ﴾. هذا تعظيم لشأنها، ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الكهف: ٧٧]. فأضاف إليه الإرادة مجازًا. وجعلوا ذلك من باب المجاز والتَّمثِيل في كل ما تقدّم ذكره، على معنى أن هذه الأشياء لو كانت مما تنطق أو تفعل<sup>(١)</sup>، لكان هذا نطقها وفعلها. وذكروا قول حسان بن ثابت<sup>(٢)</sup>:

لو أنّ اللّؤم يُنسبُ كان عبدًا قبيح الوجهِ أعورَ من ثقيفٍ  
وسئل المبرّد<sup>(٣)</sup> عن قول المَلِكِ: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَمْ تَسْعُ وَتَسْعُونَ نَجْمَةً وَلِي نَجْمَةٌ  
وَاحِدَةٌ﴾ [ص: ٢٣]. وهم الملائكة لا أزواج لهم؟ فقال: نحن طول النهار نفعل  
مثل هذا، نقول: ضرب زيد عمراً. وإنما هو<sup>(٤)</sup> تقديراً، كأن المعنى إذا وقع  
هذا<sup>(٥)</sup>، فكيف الحكم فيه؟ وذكروا قول عدى بن زيد للنعمان: أتدرى ما تقول

(١) في م: «تعقل».

(٢) ديوانه ص ١٧١.

(٣) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي أبو العباس البصرى، إمام النحو، صاحب «الكامل»، توفي سنة ست وثمانين ومائتين. تاريخ العلماء النحويين ص ٥٣، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٥٧٦.

(٤) في ص ٤: «كان هذا».

(٥) في م: «هكذا».

هذه الشجرة أيها الملك؟ قال : وما تقول؟ قال : تقول<sup>(١)</sup> :

رُبُّ ركبٍ قد أناخوا حولنا يشربون الحمرَ بالماءِ الزُّلالِ  
ثم أضحوا لعبِ الدَّهْرِ بهم وكذاك الدَّهْرُ حالاً بعد حالٍ  
وقولِ عنترة<sup>(٢)</sup> :

\* وشكاً إلى بعبرةٍ وتحمحم \*

وقولِ الآخر<sup>(٣)</sup> :

شكاً إلى جملى طولِ الشرى  
صبوا جميلاً فكلانا مُبتلى

ومثل هذا قولُ الحارثي<sup>(٤)</sup> :

يريدُ الرُّمَحُ صدرَ أبي براءٍ ويرعُبُ عن دماءِ بنى عَقِيلِ  
وقال غيره<sup>(٥)</sup> :

رُبُّ قومٍ غبروا من عيشهم فى سرورٍ ونعيمٍ وغدقٍ  
سَكَتَ الدَّهْرُ زماناً عنهم ثم أبكاهم دماً حينَ نطقٍ  
وقال آخر<sup>(٦)</sup> :

(١) البيتان فى عيون الأخبار ٢/٣٠٤، والأغانى ٢/٩٦.

(٢) ديوانه ص ١٢٨.

(٣) تقدم تخريجهما ص ٣١١.

(٤) البيت فى مجاز القرآن ١/٤١٠.

(٥) البيتان فى عيون الأخبار ٢/٣٠٣، وبهجة المجالس ٢/٣٢٣.

(٦) الأبيات فى ديوان أبى نواس ص ١٩٩، ووردت فى ديوان أبى العتاهية ص ٧٨، ٧٩ باختلاف

فى الألفاظ. وينظر بهجة المجالس ٢/٣٣٩.

وَعَظَّتْكَ أَجْدَاثُ صُمْتُ      وَنَعَتَكَ أَزْمِنَةٌ حُفْتُ  
 وَتَكَلَّمْتُ عَنْ أَوْجِهِ      تَبَلَى وَعَنْ صَوْرِ سُثْتُ<sup>(١)</sup>  
 وَأَرْتِكَ قَبْرَكَ فِي الْقَبْرِ      وَرِ وَأَنْتَ حَيٌّ لَمْ تَمُتْ  
 وَقَالَ آخِرُ:

فَتَكَلَّمْتُ تِلْكَ الدِّيَارُ وَلَمْ تُكُنْ      تِلْكَ الدِّيَارُ تَكَلَّمُ الزُّوَارَا  
 قَالَتْ بَرِغَمِي بَانَ أَهْلِي كُلَّهُمْ      وَبَقِيَتْ تَكْسُونِي الرِّيَاحُ غُبَارَا  
 وَلَوْ اسْتَطَعْتُ لَمَا فُجِعْتُ بِسَاكِنِي      وَالدهرُ لَا يُبْقِي لَنَا عُمَارَا  
 والشعرُ في هذا المعنى كثيرٌ جداً، ومعناه أنَّ الديارَ لو كانت ممَّن يصحُّ لها  
 نطقٌ وقالت، لكانَ هذا قولها وكلامها، وكذلك القبورُ، لو كان لها قولٌ في  
 الحقيقة، لكان هكذا. ومثلُ هذا مما أنشدوا في هذا قولَ القائلِ<sup>(٢)</sup>:

قَدِ قَالَتِ الْأَنْسَاعُ لِلْبَطْنِ الْحَقِي<sup>(٣)</sup>

وَقَوْلُ الْآخِرِ<sup>(٤)</sup>:

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي

وهو كثيرٌ، ومعناه كلُّه ما ذكرناه. فمَنْ حَمَلَ قَوْلَ النَّارِ وشكواها على هذا،

(١) في م وديوان أبي نواس: «سبت» .  
 (٢) هو أبو النجم، والرجز في اللسان (ح ن ق) .  
 (٣) الأنساع، جمع نسع، وهو سير مضمفور تشد به الرحال، ولحق البطن لحوقاً: ضمير. اللسان  
 (ن س ع، ل ح ق) .  
 (٤) أمالي ابن السجري ١/٣١٣، ومجالس ثعلب ص ١٨٩، واللسان (ق ط ط، ق و ل) .

احتج بما وصفنا ، ومن حمل ذلك على الحقيقة ، قال : جائز أن يُنطقها الله كما تنطق الأيدي والجلود والأرجل يوم القيامة . وهو الظاهر من قول الله عز وجل : ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾ [ق : ٣٠٠] . ومن قوله : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ﴾ [الإسراء : ٤٤] . و ﴿ قَالَتْ نَمَلَةٌ يَتَأْتِيهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ ﴾ [النمل : ١٨] . وقال في قوله عز وجل : ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ ﴾ [الملك : ٨] . أى : تتقطع عليهم غيظاً <sup>(١)</sup> ، كما تقول : فلان يتقد عليك غيظاً . وقال عز وجل : ﴿ إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ سَبَعُوا لَهَا تَغِيظًا وَزَفِيرًا ﴾ [الفرقان : ١٢] . فأضاف إليها الرؤية والتغيظ إضافة حقيقية . وكذلك كل ما في القرآن مثل ذلك . واحتجوا بقول الله عز وجل : ﴿ يَحْصُ الْحَقُّ ﴾ [الأنعام : ٥٧] .

ومن هذا الباب عندهم قوله : ﴿ فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ﴾ [الدخان : ٢٩] . و ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا ﴾ [مريم : ٩٠] . و ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ [فصلت : ١١] . ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَلْبِطُ مِنْ حَشِيَّةِ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٧٤] . قالوا : جائز أن تكون للجلود إرادة لا تشبه إرادتنا ، كما للجماوات تسبيح وليس كتسبيحنا ، وللجبال والشجر سجود وليس كسجودنا . والاحتجاج لكلا القولين يطول ، وليس هذا موضع ذكره ، وحمل كلام الله تعالى وكلام نبيه ﷺ على الحقيقة أولى بدوى الدين والحق ، لأنه يقص الحق ، وقوله الحق <sup>(٢)</sup> ، تبارك وتعالى غلوا كبيرا .

(١) فى ص ٤ : « تغيظا » .

(٢) سقط من : ص ٤ .

٢٧- وحَدَّثَنِي عن مالك، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان،

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن  
أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا اشتدَّ الحرُّ فأبردوا عن الصلاة،  
فإنَّ شدَّةَ الحرِّ من فيح جهنم». وذكر أن النَّارَ اشْتَكَّتْ إلى ربِّها، فأذِنَ لها

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قال: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ  
وضاح، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عن  
الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ:  
«اشتكت النَّارُ إلى ربِّها، فقالت: ربِّ، أكل بعضي بعضًا. فجعل لها نفسين؛  
نفسًا في الشتاء، ونفسًا في الصيف، فشدَّة ما تجدون من البرد من زمهريرها،  
وشدَّة ما تجدون في الصيف من الحرِّ من سُمومها»<sup>(١)</sup>.

وأما قوله: «فيح جهنم». فالفيح سطوع الحرِّ. هكذا قال صاحب العين.  
فكانَّ المعنى والله أعلم: شدَّة الحرِّ المؤذي من حرِّ جهنم ولهيبها، أجازنا الله  
برحمته وعفوه منها.

مالك، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان<sup>(٢)</sup>، عن أبي سلمة بن  
عبد الرحمن وعن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة، أن رسول  
الله ﷺ قال: «إذا كان الحرُّ فأبردوا عن الصلاة، فإنَّ شدَّةَ الحرِّ من فيح

(١) ابن أبي شيبة ١٣/١٥٨- ومن طريقه ابن ماجه (٤٣١٩). وأخرجه الترمذى (٢٥٩٢) من طريق الأعمش به. وينظر ص ٣١٠، ٣١١.

(٢) قال أبو عمر: «هكذا قال مالك: مولى الأسود بن سفيان. وروى عنه أبو أويس، فقال: عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن عبد الأسود الخزومي. وروى عنه عبد الرحمن بن إسحاق، قال: عن عبد الله بن يزيد =

جَهَنَّمَ» . وذكر أنَّ النَّارَ اشْتَكَّتْ إِلَى رَبِّهَا ، فَأُذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ ؛ نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ ، وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ<sup>(١)</sup> .

وقد مضى القول في معنى هذا الحديث في باب زيد بن أسلم ، من كتابنا هذا<sup>(٢)</sup> ، والذي عليه الجماعة أهل السنة أن الجنة والنار مخلوقتان بعد ، إحداهما رحمة الله لمن شاء من خلقه ، والأخرى عذابه ونقمته لمن شاء أن يُعَذَّبَ به من خلقه .

أخبرنا أحمد بن سعيد بن بشر ، قال : حدَّثنا محمد بن عبد الله بن أبي دؤيب ، قال : حدَّثنا محمد بن وُضَّاح ، قال : سألت يحيى بن معين عن الجنة

= مولى آل سفيان بن عبد الأسد ، فالصواب ما قاله مالك ؛ وهو مولى الأسود بن سفيان بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، وكان لعبد الأسد ثلاثة بنين : عبد الله - وهو أبو سلمة زوج أم سلمة - رضى الله عنها ، وقد ذكرناه في كتابنا في «الصحابة» بما فيه كفاية . والأسود ابن عبد الأسد ، قتل يوم بدر كافراً ، قتله حمزة . وسفيان بن عبد الأسد . قال العدوي : وكان له قدر . ولسفيان هذا ابن يسمى الأسود بن سفيان ، وكان له بنون لهم قدر ، وهم موالى عبد الله بن يزيد هذا شيخ مالك ؛ والذي قاله مالك وعبد الرحمن بن إسحاق فيه هو الصواب عند أهل العلم بالنسب والله أعلم . وما قاله أبو أويس فليس بمنكر ، لأنه نسب الأسود إلى جده ، وعبد الله بن يزيد هذا ثقة حجة فيما نقل . ذكر العقيلي : حدَّثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، قال : سألت أبي عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان ، فقال : ثقة . وسألت عنه يحيى بن معين ، فقال : ثقة ، حدث عنه مالك ، والليث ابن سعد . قال أبو عمر : لمالك عنه من مرفوعات «الموطأ» خمسة أحاديث شركه في أحدها أبو النضر والله الموفق للصواب . تهذيب الكمال ٣١٨/١٦ .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٨٣) ، وبرواية أبي مصعب (٣٩) . وأخرجه أحمد ٣٧/١٦ ، ٣٨ (٩٩٥٥) ، ومسلم (١٨٦/٦١٧) من طريق مالك به .

(٢) تقدم ص ٣١١ - ٣٢٦ .

والنَّارِ ، فقال : مخلوقتانِ لا تبيدان .

قال أبو عمرو : الدلائلُ مِنَ الآثارِ كثيرةٌ على أَنَّ الجنةَ مخلوقةٌ بعدُ ، والنَّارُ مخلوقةٌ بعدُ ، فَمِنْ ذلكِ قولُهُ ﷺ : « إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ ، يُقَالُ لَهُ : هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » <sup>(١)</sup> . وقال اللهُ عزَّ وجلَّ في آلِ فرعونَ : ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ الآية [ غافر : ٤٦ ] . وقال رسولُ اللهِ ﷺ : « أَطْلَعْتُ فِي النَّارِ ، فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ ، وَأَطْلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ ، فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْمَسَاكِينَ » <sup>(٢)</sup> . وقال رسولُ اللهِ ﷺ : « إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ ، فَتَحَّتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ » <sup>(٣)</sup> .

وقولُهُ : « اشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا » . هذا الحديثُ أُبَيِّنُ شَيْءًا فِي أَنَّهَا قَدْ خُلِقَتْ ، وَأَنَّهَا بَاقِيَةٌ شَتَاءً وَصَيْفًا .

أخبرنا خلفُ بنُ القاسمِ ، قال : أخبرنا أبو قُتَيْبَةَ ، قال : حدَّثنا إبراهيمُ بنُ هاشمٍ ، قال حدَّثنا أبو نصرٍ التَّمَّارُ ، قال : حدَّثنا حمادُ بنُ سلمَةَ ، عن محمدِ بنِ عمرو بنِ علقمةَ ، عن أبي سلمَةَ بنِ عبدِ الرحمنِ ، عن أبي هريرةَ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْجَنَّةَ قَالَ : يَا جَبْرِيْلُ ، اذْهَبْ فَانظُرْ إِلَيْهَا . قَالَ : فَذَهَبَ فَانظَرَ إِلَيْهَا ، فَقَالَ : يَا رَبِّ ، وَعَزَّتْكَ لَا يَسْمَعُ بِهِذِهِ أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَهَا . ثُمَّ

(١) سيأتي في الموطأ (٥٦٨) .

(٢) أخرجه أحمد ٥٠٦/٣ (٢٠٨٦) ، ومسلم (٢٧٣٧) ، والترمذى (٢٦٠٢) من حديث ابن عباس .

(٣) سيأتي في شرح الحديث (٦٩٨) من الموطأ .

التمهيد : ثم قال له : اذْهَبْ فَانظُرْ إِلَيْهَا . فَذَهَبَ فَانظَرَ إِلَيْهَا ، فَقَالَ : يَارَبِّ ، وَعَزَّتِكَ لَقَدْ خَشِيتُ أَلَّا يَدْخُلَهَا أَحَدٌ . فَلَمَّا خَلَقَ النَّارَ ، قَالَ : يَا جَبْرِيْلُ ، اذْهَبْ فَانظُرْ إِلَيْهَا . فَانظَرَ إِلَيْهَا ، فَقَالَ : يَا رَبِّ ، وَعَزَّتِكَ لَا يَسْمَعُ بِهَا أَحَدٌ فَيَدْخُلُهَا . فَحَفَّهَا بِالشَّهَوَاتِ ، وَقَالَ : اذْهَبْ فَانظُرْ إِلَيْهَا . فَانظَرَ إِلَيْهَا ، فَقَالَ : يَارَبِّ ، لَقَدْ خَشِيتُ أَلَّا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا يَدْخُلُهَا <sup>(١)</sup> .

وَقَرَأْتُ عَلَى خَلْفِ بْنِ الْقَاسِمِ ، أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُمْ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يُوْسُفُ بْنُ يَزِيدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحِجَابِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَزْرُقِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمِيْرٍ ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ دَعَا جَبْرِيْلَ ، فَأَرْسَلَهُ إِلَى الْجَنَّةِ ، فَقَالَ : انظُرْ إِلَيْهَا ، وَانظُرْ إِلَى مَا أَعَدَدْتُ لِأَهْلِهَا . فَرَجَعَ ، فَقَالَ : وَعَزَّتِكَ لَا يَسْمَعُ بِهَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَهَا . فَحَفَّتْ بِالْمَكَارِهِ ، فَقَالَ : ارْجِعْ فَانظُرْ إِلَيْهَا . فَرَجَعَ ، فَقَالَ : وَعَزَّتِكَ لَقَدْ خَشِيتُ أَلَّا يَدْخُلَهَا أَحَدٌ . ثُمَّ أَرْسَلَهُ إِلَى النَّارِ ، فَقَالَ : اذْهَبْ إِلَى النَّارِ فَانظُرْ مَا أَعَدَدْتُ لِأَهْلِهَا فِيهَا . فَرَجَعَ ، فَقَالَ : وَعَزَّتِكَ لَا يَدْخُلُهَا أَحَدٌ يَسْمَعُ بِهَا . فَحَفَّتْ بِالشَّهَوَاتِ ، ثُمَّ قَالَ : عُذِّ إِلَيْهَا فَانظُرْ . فَرَجَعَ ، فَقَالَ : وَعَزَّتِكَ لَقَدْ خَشِيتُ أَلَّا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَهَا <sup>(٢)</sup> .

وَأَخْبَرَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو قَتَيْبَةَ سَلَمٌ <sup>(٣)</sup> بْنُ الْفَضْلِ ، حَدَّثَنَا

(١) أخرجه ابن حبان (٧٣٩٤) ، والبيهقي في البعث (١٨٥) من طريق أبي نصر التمار به ، وأخرجه أبو داود (٤٧٤٤) ، والحاكم ٢٦٦/١ ، ٢٧ ، والبيهقي في البعث (١٨٥) من طريق حماد به .  
 (٢) تقدم تخريجه ص ٣٢٠ .  
 (٣) في ص ١٦ : « مسلم » . وينظر تاريخ بغداد ١٤٨/٩ .

عبدُ اللهِ بنُ محمد بنِ ناجيةَ ، قال : حدثنا محمودُ بنُ غيلانَ ، قال : حدثنا مؤمِلُ ابنُ إسماعيلَ ، قال : حدثنا حمادُ بنُ سلمةَ ، عن ثابتِ البنانيِّ ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرةَ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « إن لله ملائكةَ فضلاً سَيَّارةً ، يَلْتَمِسُونَ مجالسَ الذِّكرِ ، فإذا مَرُّوا بقومٍ يذكرونَ اللهَ ، يَحْفُونَهُمْ بأجنحتِهِمْ ، فإذا انصَرَفُوا ، عَرَجَتِ الملائكةُ إلى السَّماءِ ، فيقولُ لهم ربُّنا تبارك وتعالى ، وهو أعلمُ : مِن أين جئتم ؟ فيقولون : مِن عندِ عبادِكَ ؛ يُسَبِّحُونَكَ ، وَيَحْمَدُونَكَ ، وَيَهْلِلُونَكَ ، وَيَسْأَلُونَكَ ، وَيَسْتَجِيرُونَكَ . فيقولُ وهو أعلمُ : وما يسألون ؟ فيقولون : يسألونكَ الجنَّةَ . فيقولُ : وهل رأوها ؟ فيقولون : لا . فيقولُ : كيف لو رأوها ! ويقولُ : ومِمَّ يَسْتَجِيرُونَ ؟ وهو أعلمُ ، فيقولون : مِن النارِ . فيقولُ : وهل رأوها ؟ فيقولون : لا . فيقولُ : كيف لو رأوها ؟ ثم يقولُ : فإنِّي أُشهِدُكم أني قد أعطيتُهُم ما سألوا ، وأجرتُهُم مما استجاروا . فيقولون : أي ربِّ ، فيهم عبدُكَ الخطَّاءُ ليس منهم ، إنَّما مرَّ بهم فجلَّسَ إليهم . فيقولُ : وفلانٌ قد غفرتُ له ، هم القومُ لا يَشْقَى بهم جليشُهُم » <sup>(١)</sup> .

وروى سهيلُ بنُ أبي صالحٍ ، عن أبيه ، عن أبي هريرةَ ، عن النبيِّ ﷺ مثله سواءً <sup>(٢)</sup> .

وروى الأعمشُ ، عن أبي صالحٍ ، عن أبي هريرةَ ، عن النبيِّ ﷺ مثله ، إلا

(١) أخرجه أحمد ٢١٧/١٤ (٨٥٣٨) ، والنسائي في الكبرى - كما في تحفة الأشراف ٣٨٧/١٠ (١٤٦٥٨) - من طريق حماد بن سلمة به .

(٢) أخرجه الطيالسي (٢٥٥٦) ، وأحمد ٣٩٢/١٢ (٧٤٢٦) ، ومسلم (٢٦٨٩) من طريق سهيل

أنه قال في آخره: «هم المُجَلَسَاءُ لَا يَشْقَى<sup>(١)</sup> جَلِيسُهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

والآثارُ في خلقِ الجنةِ والنارِ كثيرةٌ جدًّا صحاحٌ ثابتةٌ يجبُ الإيمانُ بها والتسليمُ لما جاء منها . وباللَّهِ التوفيقُ .

حدَّثنا محمدُ بنُ عبدِ المَلِكِ ، قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ محمدِ بنِ زيادٍ ، قال : حدَّثنا الزُّعْفَرَانِيُّ ، قال : حدَّثنا شَبَابَةُ ، قال : حدَّثنا وِرْقَاءُ ، عن أبي الزُّنَادِ ، عن الأَعْرَجِ ، عن أبي هريرةَ ، عن النبيِّ ﷺ قال : «حُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ ، وَحُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ»<sup>(٣)</sup> .

وحدَّثناهُ عبدُ اللَّهِ بنُ محمدِ بنِ يوسفَ ، قال : حدَّثنا ابنُ أبي غالبٍ عُبيدُ اللَّهِ بنُ محمدٍ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ محمدِ الباهليُّ ، قال : حدَّثنا رزقُ اللَّهِ بنُ موسى ، قال : حدَّثنا وِرْقَاءُ ، عن أبي الزُّنَادِ ، عن الأَعْرَجِ ، عن أبي هريرةَ ، عن النبيِّ ﷺ مثله .

وَرَوَاهُ الأَعْمَشُ ، عن أبي صالحٍ ، عن أبي هريرةَ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ الْجَنَّةَ حُفَّتْ بِالْمَكَارِهِ ، وَإِنَّ النَّارَ حُفَّتْ بِالشَّهَوَاتِ »<sup>(٤)</sup> .

وأما قولُهُ : « اشتكتِ النارُ إلى ربِّها » . فحملهُ قومٌ على المجازِ ، كقولِ

(١) بعده في ص ١٧ ، م : « بهم » .

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٠٨) ، وابن حبان (٨٥٧) ، والطبراني في الدعاء (١٨٩٥) من طريق الأعمش به .

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٢٣) ، وابن حبان (٧١٩) من طريق شباية به ، وأخرجه أحمد ٤٩٧/١٢ (٧٥٣٠) ، من طريق ورقاء به .

(٤) أخرجه البزار (٣٢٠٣) ، وابن عدى ١٧٩٦/٥ من طريق الأعمش به .

\* شكَا إلى جَمَلِي طُولَ الشَّرَى \*

وكقولِ عنترة<sup>(١)</sup> :

\* وشكَا إلى بَعْبَرَةَ وتَحْمُحِم \*

وكقولِ القائل<sup>(٢)</sup> :

امتلاً الحوضُ وقال قَطْنِي

مهلاً زُوَيْدًا قد ملأت بَطْنِي

وكقولِ العربِ : قالت السماءُ فَهَطَلَتْ ، <sup>(٣)</sup> وقال الحائطُ فَمَالَ <sup>(٣)</sup> ، وقالت

رجلي فخريرث . ونحو هذا . وكقولِ عروة بنِ جِزَامٍ حينَ جعل القولَ لمن لا  
يوجدُ منه قولٌ <sup>(٤)</sup> :

ألا يا عُرابِي دِمْنَةَ الدَّارِ بَيْنَا      أبا الصَّرْمِ مِنْ عَفْرَاءٍ تَنْتَجِبَانِ

فإن كان حَقًّا ما تَقُولانِ فأنهضَا      بلحيمي إلى وكريكما فكلاني

وكقولِ ذِي الرُّمَّةِ <sup>(٥)</sup> :

(١) تقدم تخريجه ص ٣٢٣ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٢٤ .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) البيتان في الشعر والشعراء ٢/٦٢٤ ، ونوادر القالي ص ١٦٠ .

(٥) تفسير القرطبي ٢/٣٥٦ ، والنهاية ٤/١٢٤ ، واللسان (ق ول) ، وينظر ديوان ذِي الرمة ٢/١١٦٨ .

فَقَالَتْ لِي الْعَيْنَانِ سَمْعًا وَطَاعَةً  
وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ الْقَائِلِ <sup>(١)</sup> :

كَمْ أَنَا فِي نَعِيمٍ عُمُرُوا <sup>(٢)</sup> فِي ذُرَى مُلْكٍ تَعَالَى فَبَسَقُ  
سَكَتَ الدَّهْرِ زَمَانًا عَنْهُمْ ثُمَّ أَبْكَاهُمْ دَمَا حِينَ نَطَقُ  
وهذا ومثله كثير في أشعار العرب ولغاتها، وقد زدنا هذا المعنى بياناً في باب  
زيد بن أسلم <sup>(٣)</sup> .

وقال جماعة من أهل العلم: إن ذلك على الحقيقة، وإنها تنطق، يُنطقها الله  
الذي يُنطق الجلود وكل شيء، ولها لسان كما شاء الله عز وجل. فاستشهدوا  
بقوله عز وجل: (يَوْمَ يَقُولُ <sup>(٤)</sup> لِحَبَّتِهِمْ هَلْ أَمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ). وبقوله:  
﴿ سَمِعُوا لَهَا تَغِيظًا وَزَفِيرًا ﴾ [الفرقان: ١٢]. وبما جاء من نحو هذا في الآثار  
الثابتة، نحو قوله: «فتقول: قَطُ، قَطُ» <sup>(٥)</sup>. وتقول: «وَكُلْتُ بِكُلِّ جَبَّارٍ  
عَنِيدٍ» <sup>(٦)</sup>. وهذا ونحوه في القرآن والأحاديث كثير جداً، وحملوا ما في القرآن

(١) عيون الأخبار ٣٠٣/٢، وبهجة المجالس ٣٢٣/٢ غير منسوب فيهما، ورواية البيت الأول فيهما:  
رب قوم غبروا من عيهم في نعيم وسرور وغدق

(٢) في ص ١٦: «غبروا».

(٣) ينظر ما تقدم ص ٣١١ - ٣٢٦.

(٤) هي قراءة نافع وأبي بكر، وقرأ الباقون بالنون. النشر ٢٨١/٢.

(٥) أخرجه أحمد ١٥٠/١٣ (٧٧١٨)، والبخاري (٤٨٤٩، ٧٤٤٩)، ومسلم (٢٨٤٦) من  
حديث أبي هريرة.

(٦) أخرجه أحمد ١٥٢/١٤ (٨٤٣٠)، والترمذي (٢٥٧٤) من حديث أبي هريرة.

٢٨- وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ » .

والآثار من مثل هذا على الحقيقة . واحتجوا بقول الله عز وجل : ﴿ يَنْقُصُ الْحَقُّ ﴾ [الأنعام: ٥٧] . وقوله : ﴿ وَالْحَقُّ أَقْوَلُ ﴾ [ص: ٨٤] . ونحو هذا . ولكلا القولين وجه يطول الاعتلال له . والله الموفق للصواب .

مالك ، عن أبي الزُّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ » <sup>(١)</sup> .  
لم يُخْتَلَفَ عَنْ مَالِكٍ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ وَلَفْظِهِ ، كُلُّهُمْ يَقُولُ فِيهِ : « إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ » . هكذا .

وقد حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْعَفَّارِ الْبِرَّازِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مِقْدَامُ بْنُ دَاوُدَ وَبَكْرُ بْنُ سَهْلٍ الدَّمِيَّاطِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ الرَّعِنِيِّ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَبْرِدُوا بِصَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الْيَوْمِ الْحَارِّ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ » .

قد مَضَى الْقَوْلُ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ ، وَمَا لِلْعُلَمَاءِ فِيهِ ، فِي بَابِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، مِنْ كِتَابِنَا هَذَا <sup>(٢)</sup> ، فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَةِ ذَلِكَ هَلُنَا .

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٠) . وأخرجه أحمد ٣٨/١٦ (٩٩٥٦) وابن ماجه (٦٧٧) من حديث مالك به .

(٢) تقدم ص ٣١١ - ٣٢٦ .

الموطأ

## النهي عن دخول المسجد بريح الثوم وتغطية الفم في الصلاة

٢٩- حدثني يحيى ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ قال : « من أكل من هذه الشجرة ، فلا يقرب مساجدنا ، يؤذينا بريح الثوم » .

التمهيد

مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ قال : « من أكل من هذه الشجرة ، فلا يقرب مساجدنا ، يؤذينا بريح الثوم » <sup>(١)</sup> .

هكذا هو في «الموطأ» عند جميعهم ، مُرْسَلٌ . إلا ما رواه محمد بن معمر ، عن روح بن عبادة ، عن صالح بن أبي الأخضر ومالك بن أنس ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، مرة موصولاً . وقد وصله معمر ، ويونس ، وإبراهيم ابن سعيد ، عن ابن شهاب . فأما رواية معمر ، فذكرها عبد الرزاق <sup>(٢)</sup> ، عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من أكل من هذه الشجرة - يعني الثوم - فلا يؤذينا في مسجدنا » <sup>(٣)</sup> . وذكره ابن

القبس

## باب النهي عن دخول المسجد بريح الثوم

ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « من أكل ثوماً أو بصلاً أو كزاً فلا يقرب مساجدنا » <sup>(٣)</sup> .

ورود الحديث في الصحيح من طريق ابن عمر ، وجابر ، وأنس ، وأبي سعيد ،

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٩٢٠) ، ورواية أبي مصعب الزهري (٤١) . وأخرجه البيهقي

في المعرفة (١٤٥٤) من طريق مالك به .

(٢) عبد الرزاق (١٧٣٨) .

(٣) سيأتي تخريجه ص ٣٤٥ .

وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب كذلك سواءً مستنداً .

وحدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا مسلمة بن القاسم ، قال : حدثنا أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل الحمالمي ببغداد ، قال : حدثنا فضل الأعرج ، قال : حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعيد ، قال : حدثني أبي ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « من أكل من هذه الشجرة فلا يؤذينا في مسجدنا » . يعني الثوم . قال يعقوب : وذكر أبي ، عن أبيه ، أنه ذكر معه الكراث والبصل<sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : روى النهي عن أكل الثوم بألفاظ متقاربة المعاني ، عن النبي ﷺ جماعة ؛ منهم عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وحذيفة ،

ووقع طرف منه في حديث سلمة بن الأكوع ، وهو قوله : أصابتنا مَخْمَصَةٌ<sup>(٢)</sup> بخبير<sup>(٣)</sup> . لأن النبي ﷺ كان قد نهى عن أكل الثوم والبصل ، فأصابتهم جماعة بخبير ، فوقعوا في زراعة بصل فأكلوها من الجوع ، فقال النبي ﷺ : « من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مساجدنا » . فقال الناس : حُرِّمَتْ حُرِّمَتْ . فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فقام ﷺ فخطب الناس ، فقال : « أيها الناس ، ليس لي تحريم ما أحل الله ، ولكنها شجرة أكره ريحها » .

وذكر النبي ﷺ في ذلك ثلاث عليل ؛ قوله : « يؤذينا بريح الثوم » . وقوله : « فإن الملائكة تتأذى بما يتأذى منه بنو آدم » . وذلك يدل على أنهم مَرَكِبُونَ من ريش

(١) أخرجه أحمد ٢٧/١٣ (٧٥٨٣) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد به ، وأخرجه أحمد ٢٧/١٣

(٢) (٧٥٨٣) ، وأبو عوانة (١٢٢٦) ، والدارقطني في اللعل ١٩٤/٩ من طريق إبراهيم بن سعد به .

(٢) المخمصة : الجوع . صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٧/١٢ .

(٣) البخاري (٤١٩٦) ، ومسلم (١٨٠٢) .

وابنُ عمرَ، وجابرُ، وأنسُ، وأبو سعيدٍ، والمغيرةُ بنُ شعبةَ، ومَعْقِلُ بنُ يَسَارٍ<sup>(١)</sup>، وأُمُّ أيوبَ . فأما حديثُ ابنِ عمرَ، فرواهُ عُبيدُ اللَّهِ بنُ عمرَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال في غزوةِ خيبرَ: « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يَعْنِي الثُّومَ - فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا » .

ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>، عَنْ مَسَدِّدٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ .

قال البخاريُّ<sup>(٣)</sup>: وَحَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ أُنْسَ بْنَ مَالِكٍ: مَا سَمِعْتَ<sup>(٤)</sup> نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ<sup>(٥)</sup> فِي الثُّومِ؟

وَجِسْمٍ، لَا كَمَا تَقُولُ الْفَلَاسِيفَةُ: إِنَّهُمْ بَسَائِطُ<sup>(٦)</sup>، إِنَّهُمْ<sup>(٧)</sup> يَفُورُونَ وَيَكْبُرُونَ حَتَّى يَمْلَأَ أَحَدُهُمُ الْأَفْقَ، وَيَضْعُرُونَ حَتَّى يَصِيرَ أَحَدُهُمْ كَالْوَضْعِ<sup>(٨)</sup>. وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِصَاحِبِهِ: « كُلُّ مِنَ الْقَدْرِ الَّذِي فِيهِ الْخُضْرَاوَاتِ فَإِنِّي أَنَا جِي مِنْ لَا تُنَاجِي » .  
إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمَلِكَ يَأْتِيهِ مِنْ غَيْرِ وَعَدٍ، فَوَيْمًا وَجَدَهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ . وَفِي الْآثَارِ الْمَوْسَلَةِ: « أَنَّ الرَّجُلَ يَكْذِبُ الْكَذْبَةَ فَيَتْبَاعُهُ عَنِ الْمَلِكِ مِنْ نَشْنِ رِيحِهِ »<sup>(٩)</sup>. وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي الشَّرِيعَةِ . وَالْعَلَّةُ الثَّلَاثَةُ: قَوْلُهُ: « فَلَا يَقْرَبُ مَسَاجِدَنَا »، وَ« مَسْجِدَنَا » . فَذَكَرَ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٥١٠، ٨/١١٣، وأحمد ٤١٨/٣٣ (٢٠٣٠٢)، والطحاوي في شرح المعاني ٤/٢٣٨، والفسوي في المعرفة ١/٣١٠، والخطيب في الموضع ١/٢٠٥ - ٢٠٧، والطبراني ٢٢٣/٢٠ (٢٥٠).

(٢) البخاري (٨٥٣).

(٣) البخاري (٨٥٦).

(٤) بعده في م: «من».

(٥) سقط من: م.

(٦) بعده في ج، م: «وتقول».

(٧ - ٧) سقط من: ج، م.

(٨) في ج: «الرضيع»، وفي م: «الرضيع». والوضغ، بالسكون ويحرك: طائر أصغر من

العصفور، وقيل: هو الصغير من المصافير. التاج (و ص ع).

(٩) الترمذي (١٩٧٢) بنحوه.

فقال : قال النبي ﷺ : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ ، فَلَا يَقْرُبْنَا ، وَ<sup>(١)</sup> لَا يُصَلِّينَ معنا » .

وحدَّثنا عبدُ اللَّهِ بنُ محمدٍ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ بكرٍ ، قال : حدَّثنا أبو داودَ ، قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ حنبلٍ ، قال : حدَّثنا يحيى ، عن عبيدِ اللَّهِ ، عن نافعٍ ، عن ابنِ عمرَ ، أن النبي ﷺ قال : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ الْمَسْجِدَ »<sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر : اختلف العلماء في معنى هذا الحديث ؛ فقال بعضهم : إنما خرج النهي عن مسجد النبي ﷺ من أجل جبريل عليه السلام ونزوله فيه على النبي عليه السلام . وقال آخرون ، وهم الأكثرون : مسجد النبي ﷺ وسائر المساجد غيره<sup>(٣)</sup> في ذلك سواء ، وملائكة الوحي في ذلك<sup>(٤)</sup> وغيرها<sup>(٥)</sup> سواء ؛ لأنه قد أُخبر أنه يتأذى منه<sup>(٥)</sup> بنو آدم ، وقال : « إن الملائكة تتأذى بما يتأذى منه بنو آدم »<sup>(٦)</sup> . وقال : « يؤذينا بريحِ الثوم » . ولا يجلُّ أذى الجليس المسلم حيث كان .

الصفة في الحكم وهي المسجدية ، وذكر الصفة في الحكم تَغْلِيلٌ ؛ لأن الأسماء التي عُلقَت عليها الأحكام على قسمين ؛ أحدهما : مُشْتَقٌّ . والآخر : جامدٌ . فإذا عُلِقَ الحكم على اسم مشتق أفاد الحكم والعلة ؛ كقوله : أكرمِ العالم . ومعناه لعلمه . وإذا كان الاسم جامداً لم يُفد إلا ما تفيده<sup>(٧)</sup> الإشارة وهو بيانُ المحلِّ ، كقوله : أكرمِ زَيْدًا .

(١) في مصنف التخریج : « أو » .

(٢) أخرجه البيهقي ٧٥/٣ من طريق محمد بن بكر به ، وهو عند أبي داود (٣٨٢٥) ، وأحمد ٢٣٦/٨

(٣) (٤٦١٩) ، وأخرجه مسلم (٦٨/٥٦١) من طريق يحيى به .

(٣) زيادة من : م .

(٤ - ٤) زيادة من : م .

(٥) سقط من : م .

(٦) سيأتي تخریجه ص ٣٤٥ من حديث جابر .

(٧) في د : « يفيد » ، وفي م : « قيده » . والمثبت من ج موافق لنسخة في حاشية د .

قال أبو عمر: في هذا الحديث من الفقه معرفة كون البقول والخضر بالمدينة، فلما لم ينقل أحد عن النبي ﷺ أنه أخذ منها الزكاة، دل على أن الزكاة ساقطة عن الخضر، وعمّا أخرجت الأرض غير القوت المدخر. وقد أوضحنا هذه المسألة، وذكرنا وجوهها واختلاف العلماء فيها في أول بلاغات مالك، وذلك قوله؛ إنه بلغه عن سليمان بن يسار وبشر بن سعيد، أن رسول الله ﷺ قال: «فيما سقت السماء العشر»<sup>(١)</sup> الحديث.

وفي هذا الحديث أيضًا من الفقه أن أكل الثوم ليس بمحرّم؛ لأن الحرام لا يقال فيه: من فعله فلا يفعل كذا. لشيء غيره؛ لأن هذا لفظ إباحة لا لفظ منع، وليس هذا من باب ما روى عنه ﷺ: «من شرب الخمر فأيشقّص»<sup>(٢)</sup>

وعلى القسم الأول جاء قوله: سهى فسجد، وزنا فزجم وقتل فقتل. وهذا يدل على مسألة حسنة من أصول الفقه، وهي تعلق الحكم الشرعي بعلي كثيرة؛ كالامتناع من وطء الحائض المخرمة الصائمة، بخلاف العلي العقلية، فإن الحكم لا يتعلق منها إلا بواحدة.

ترجمة: فائدة إدخال مالك هذا الباب في هذا الموضع؛ أنه لما بين أوقات الصلوات للواحد والجماعات، وذكر التحضيض<sup>(٣)</sup> عليها وعلم أنها تتعلق بمحلين؛ زمان، وهو الذي بين، ومكان، وهو المسجد - أراد أن يفيدك أن صلاة الجماعة ليست بفروض، إذ لو كانت فرضًا لما جاز أن يتخلف عنها بأكل الثوم.

(١) سيأتي في الموطأ (٦١٢).

(٢) فليشقص معناه: فليستحل أكلها، والتشقيص يكون من وجهين؛ أحدهما، أن يذبحها بالمشقص، وهو نصل عريض. والآخر، أن يجعلها أشقاصًا وأعضاء بعد ذبحها. ومعنى الكلام إنما هو تأكيد التحريم والتغليظ فيه. معالم السنن للخطابي ١٣٤/٣.

(٣) في ج، م: «التخصيص».

«الخنزير»<sup>(١)</sup>. في شيء؛ لأن شرب الخمر وتشقيص الخنازير كلاهما محرّم. وقد اختلف العلماء في أكل الثوم؛ فذهبت طائفة من أهل الظاهر القائلين بوجوب الصلاة في الجماعة فرضاً إلى تحريم أكل الثوم في وقت يوجد ريح منه في المسجد، وقالوا: نهى رسول الله ﷺ عن أكل الثوم نهى تحريم، فلا يجوز لأحد أكله؛ لأنه لا يجوز لأحد التأخر عن صلاة الجماعة إذا كان قادراً على شهودها، ولا يحل له التخلف عنها إذا سمع النداء بها مع الاستطاعة على المشي إليها. قالوا: وكل ما<sup>(٢)</sup> منع من إتيان الفرض والقيام به، فحرام عمله والتشاغل به، كما أنه حرام على الإنسان فعل كل ما يمنعه من مشاهدة الجمعة. واحتجوا بأن رسول الله ﷺ قد سماها خبيثة، والله عز وجل قد وصف نبيه عليه الصلاة والسلام بأنه يحرم الخبائث. وذكروا حديث يحيى بن سعيد، عن

القيس: لا يمتنع أن يسقط المباح الفرض، كالسفر يسقط الصوم وشطر الصلاة. قلنا: السفر لم يسقط الصوم ولا الصلاة، وإنما نقلها إلى بدل، بخلاف أكل الثوم فإنه يسقط الجماعة رأساً، فدل على أنها ليست بفرض.

إلحاق<sup>(٣)</sup>: قوله: «يؤذينا بريح الثوم». المساجد على ضربين؛ مختطة كصلى العيدين ومصلى المسافرين إذا نزلوا، ومبنية كسائر المساجد، فإن كانت المساجد مختطة تعلق الحكم بعلتين؛ إذابة الملائكة، وإذابة الإنس؛ لأن المسجد المختط لا حزمة له، إنما الحزمة للمختط المبنى؛ ولذلك قلنا: إنه لا يدخل آكل الثوم مجالس العلم ولا مشاهد الرأي والمشورة في الحرب، نعم، ولا الأسواق

(١) أخرجه الطيالسي (٧٣٥)، وأحمد ١٥٤/٣٠ (١٨٢١٤)، وأبو داود (٣٤٨٩) من حديث المغيرة بن شعبه.

(٢) سقط من: م.

(٣) في م: «الحق».

نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الخَيْبَةِ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا»<sup>(١)</sup>. وقوله: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ الخَيْبَتَيْنِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا»<sup>(٢)</sup>.

وذهب جماعة فقهاء الأمصار وجمهور علماء المسلمين من أهل الفقه

المُخْتَلَطَةُ<sup>(٣)</sup> التي لا يمكن أن ينفصل أحدٌ من موضعه إلا بتبديد تجارتِه . والدليل على صحة ذلك قولُ عمر بن الخطاب في الصحيح: كان النبي ﷺ إذا وجد ريحها من أحدٍ أمر به فأُخرج إلى البقيع .

تحقيق لغوي شزعي: قوله: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الخَيْبَةِ» . الخَيْبَةُ<sup>(٤)</sup> في اللغة: عبارة عن كلِّ ما لا يلائم الحاسِّين؛ السُّمِّ والذُّوقِ، ويُستعارُ في غير ذلك<sup>(٥)</sup>. والخَيْبَةُ في الشريعة: عبارة في الأطعمة عن المُحَرَّمِ. وهو معنى قوله: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. يريد: يُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْمُحَرَّمَاتِ، أَى: يُبَيِّنُهَا<sup>(٦)</sup>.

وقال غيرُ مالكٍ من العلماء: معنى الخبائث ههنا كلُّ مُسْتَكْرَهٍ. وقد بيَّنا تحقيق الآيَةِ في «كتاب الأحكام» .

(١) في م: «مساجدنا» .

(٢) أخرجه أحمد ١٨٠/٢٦ (١٦٢٤٧)، وأبو داود (٣٨٢٧)، والنسائي في الكبرى (٦٦٨١) من حديث قرة المزني .

(٣) في م: «المختلطة» .

(٤) في ج، م: «الخبث» .

(٥) ينظر اللسان (خ ب ث) .

(٦) في ج، م: «بعينها» .

(٧) بعده في د: «تم المجلس الثالث بحمد الله وعونه» .

والحديث إلى إباحة أكل الثوم، لدلائل؛ منها حديث علي بن أبي طالب .

أخبرنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن، قال: حدثنا قاسم بن أضرع، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا أبو النضر، قال: حدثنا إسرائيل، عن مسلم الأعور، عن حبة العزني، عن علي رضي الله عنه قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نأكل الثوم، وقال: «لولا أن الملك ينزل علي لأكلته»<sup>(١)</sup>. فقد بان بهذا الحديث أنه ليس بمحرّم، وأنه مباح، وأن النهي عنه إنما ورد من أجل أن الملك كان يتأذى به .

ومنها أيضًا حديث أبي سعيد الخدري، ذكره عبد الرزاق<sup>(٢)</sup>، عن معمر، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة - يعني الثوم - فلا يقربن مسجدنا، ولا يأتينا بمسح جبهته». قال: فقلت: يا أبا سعيد، أحرام هي؟ قال: لا، إنما كرهها النبي ﷺ من أجل ريحها. وهذا نص عن صاحب عرف مخرج النهي .

ومثله حديث جابر، ذكره البخاري<sup>(٣)</sup>، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا أبو عاصم، قال: أنبأنا ابن جريج، قال: أخبرني عطاء، قال: سمعت جابر بن عبد الله قال: قال النبي ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة - يريد الثوم -

(١) أخرجه السهمي في تاريخ جرجان ص ٦٣ من طريق أبي النضر به، وأخرجه أحمد بن منيع - كما في المطالب (٤٢٨) - والبخاري (٧٤٨)، والطحاوي في شرح المعاني ٤/٢٤٠، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (١٠٢٤)، والطبراني في الأوسط (٢٥٩٩)، وابن عدى ٢/٨٣٥، وأبو نعيم في الحلية ٨/٣٥٨، ١٠/٣١٦، من طريق إسرائيل به، وأخرجه الخطيب ٤/٣٤٩ من طريق مسلم الأعور به .

(٢) عبد الرزاق (١٧٣٩) .

(٣) البخاري (٨٥٤) .

فلا يَغْشَانَا فِي مَسَاجِدِنَا» . قُلْتُ : مَا يَعْنِي بِهِ ؟ قَالَ : مَا أَرَاهُ يَعْنِي إِلَّا نِيَّتهُ . قَالَ : التمهيد  
وقال مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ ، عن ابنِ جُرَيْجٍ : إِلَّا نَتْنُهُ .

قال<sup>(١)</sup> : وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيْرٍ ، قال : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عن يونسَ ، عن ابنِ شِهَابٍ ، عن عطاءِ ، أن جابِرَ بنَ عبدِ اللَّهِ زَعَمَ أن النبيَّ ﷺ قال : « مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا ، أَوْ فَلْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا » . وَأَنَّ النبيَّ ﷺ أَتَى بِقَدْرِ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ ، فوجد لها ريحًا . قال : فَأُخْبِرَ بما فِيها مِنَ البُقُولِ ، فقال : « قَرَّبُوها » . إلى بعضِ أصحابه كان معه ، فَلَمَّا رَأَهُ كَرِهَ أَكْلَها ، قال : « كُلْ ، فَإِنِّي أَنَا جِي مِنْ لَأ تَنَاجِي » .

قال أبو عمر : هذا يبيِّن في الخُصُوصِ له والإباحة لمن سواه . وهذا الحديثُ ذَكَرَهُ أبو داود<sup>(٢)</sup> ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ، قال : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قال : أَخْبَرَنِي يونسُ ، عن ابنِ شِهَابٍ ، قال : حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبِيعٍ ، أن جابِرَ بنَ عبدِ اللَّهِ قال : إن رسولَ اللَّهِ ﷺ قال : « مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا » . فَذَكَرَهُ سِوَاءَ إلى آخِرِهِ .

قال أبو داود<sup>(٣)</sup> : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ، قال : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قال : أَخْبَرَنِي عمرو ، أن بكرَ بنَ سِوادةَ حَدَّثَهُ ، أن أبا التَّجِيبِ مَوْلَى عبدِ اللَّهِ بنِ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ ، أن أبا سَعِيدِ الخُدْرِيِّ حَدَّثَهُ ، أنه ذَكَرَ عندَ رسولِ اللَّهِ ﷺ الثُّومَ والبَصَلَ ،

(١) البخارى (٨٥٥) .

(٢) أبو داود (٣٨٢٢) .

(٣) أبو داود (٣٨٢٣) .

وقيل : يا رسول الله ، وأشدُّ ذلك كله الثوم ، أفُتَحَرَّمُهُ ؟ فقال النبي ﷺ : « كُلُّوهُ ، وَمَنْ أَكَلَهُ مِنْكُمْ فَلَا يَقْرَبْ هَذَا الْمَسْجِدَ حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهُ مِنْهُ »

ومثلُ هذا أيضًا حديثُ أمِّ أيوبَ الأنصاريَّةِ ؛ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التُّرَيْمِذِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبِي ، أَنَّ أُمَّ أَيُوبَ الْأَنْصَارِيَّةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ : نَزَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَتَكَلَّفْنَا لَهُ طَعَامًا فِيهِ بَعْضُ هَذِهِ الْبَقُولِ ، فَكَرِهَهُ ، وَقَالَ لِأَصْحَابِهِ : « إِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ ، فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أُوذِيَ صَاحِبِي » . قَالَ الْحُمَيْدِيُّ : قَالَ سَفِيَانُ : وَ<sup>(١)</sup> رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي النَّوْمِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي تُحَدِّثُ بِهِ أُمَّ أَيُوبَ عَنْكَ : « أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى بِمَا يَتَأَذَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ » ؟ قَالَ : حَقٌّ<sup>(٢)</sup> .

ومثلُ هذا حديثُ مالكٍ ، عن ابنِ شِهَابٍ ، عن سليمانَ بنِ يسارٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَأْكُلُ الثُّومَ وَلَا الْكُرَّاتَ وَلَا الْبَصَلَ ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَأْتِيهِ ، وَمِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يُكَلِّمُ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ . رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ ، وَالْقَعْنَبِيُّ ، وَطَائِفَةٌ عَنْ مَالِكٍ<sup>(٣)</sup> فِي « الْمُوطَأِ » هَكَذَا .

ورواه محمدُ بنُ إسحاقَ البَكْرِيُّ ، عن يحيى بنِ يحيى النَّيسَابُورِيِّ ، عَنْ مَالِكٍ<sup>(٣)</sup> ، أَنَّهُ قَرَأَ عَلَيْهِ : عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ

(١) سقط من : م .

(٢) الحميدى (٣٣٩) . وأخرجه أحمد ٤٥/٤٣٠ (٢٧٤٤٢) ، والترمذى (١٨١٠) ، وابن ماجه

(٣٣٦٤) ، وابن خزيمة (١٦٧١) ، وابن حبان (٢٠٩٣) من طريق سفيان بن عيينة به .

(٣ - ٣) سقط من : ص ٤ .

رسول الله ﷺ كان لا يأكل الثوم ولا الكراث ولا البصل؛ من أجل أن الملائكة تأتيه، وأنه يكلّم جبريل عليه السلام<sup>(١)</sup>. قال الدارقطني: هذا مما انفرد به محمد بن إسحاق البكري بهذا الإسناد، وهو ضعيف، وما جاء به وهم؛ لأنه في «الموطأ» عن الزهري، عن سليمان بن يسار مؤسلاً<sup>(٢)</sup>.

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أنبأنا إسحاق بن منصور، قال: أنبأنا يحيى، عن ابن جريج، قال: حدثنا عطاء، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة - قال أول يوم: «الثوم». ثم قال: «الثوم والبصل والكراث» - فلا يقرّبنا في مساجدنا؛ فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه الإنس»<sup>(٣)</sup>.

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا شيبان<sup>(٤)</sup> بن فروخ، قال: حدثنا أبو هلال، قال: حدثنا حميد بن هلال، عن أبي بريدة، عن المغيرة بن شعبة، قال: أكلت ثوماً، فأتيت مصلي رسول الله ﷺ وقد سبقت بركعة، فلما دخلت المسجد وجد رسول الله ﷺ ریح الثوم، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال: «من أكل من هذه

(١) أخرجه الخطيب ٢/٢٦٥ من طريق محمد بن إسحاق البكري به.

(٢) النسائي (٧٠٦)، وفي الكبرى (٧٨٦). وأخرجه الترمذي (١٨٠٦) من طريق إسحاق بن منصور به، وأخرجه مسلم (٧٤/٥٦٤)، وأبو عوانة (١٢٢٨)، وابن خزيمة (١٦٦٥)، وابن حبان (١٦٤٤) من طريق يحيى به.

(٣) في م: «سفيان». وينظر تهذيب الكمال ١٢/٥٩٨.

الشجرة فلا يقرّبنا حتى يذهب ريحها». فلما قضيت الصلاة جئت إلى رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، والله لتعطيني يدك. قال: فأدخلت يده في كم قميصي إلى صدري، فإذا أنا معصوب الصدر. فقال: «إن لك عذرا»<sup>(١)</sup>.

قال أبو داود<sup>(٢)</sup>: وحدثنا مسدد، قال: حدثنا الجراح أبو وكيع، عن أبي إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي، قال: نهى رسول الله ﷺ عن أكل الثوم إلا مطبوخا.

وحدثنا عبد الوارث وسعيد، قالا: حدثنا قاسم بن أضرع، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق وبكر، قالا: حدثنا مسدد، قال: حدثنا أبو وكيع، عن أبي إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي. فذكره.

قال أبو عمر: ففي هذه الأحاديث أوضح الدلائل على أن أكل الثوم ليس به بأس، وأنه مباح. وقد أكله جماعة من الصحابة والتابعين، وأجاز أكله جمهور علماء المسلمين.

أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، أن أباه أخبره، قال: أنبأنا أحمد بن خالد، قال: أنبأنا الحسن بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن عبيد،

(١) أبو داود (٣٨٢٦). وأخرجه أحمد ١١٢/٣٠ (١٨١٧٦) والطحاوي في شرح المعاني ٤/٢٣٨، والطبراني ٤١٧/٢٠ (١٠٠٣) من طريق أبي هلال الراسي به، وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/٥١٠، وأحمد ١٤٣/٣٠ (١٨٢٠٥)، وابن حبان (٢٠٩٥) من طريق حميد بن هلال به.

(٢) أخرجه البيهقي ٧٨/٣ من طريق محمد بن بكر به، وهو عند أبي داود (٣٨٢٨)، وأخرجه الترمذي (١٨٠٨) من طريق مسدد به، وأخرجه البزار (٨٠٥)، والطحاوي في شرح المعاني ٤/٢٣٧، ٢٣٨ من طريق أبي إسحاق به. وينظر علل الدارقطني ٣/٢٤٢، ٢٤٣.

قال : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي صَدْقَةَ - وَقَدْ ذَكَرَهُ أَيُّوبُ ،  
عَنْ مُحَمَّدٍ - أَنَّ ابْنَ عَمَرَ سُئِلَ عَنِ الثُّومِ وَالْبَصْلِ ، فَقَالَ : اذْهَبُوا واقطعوا عنكم  
ريحها بالثُّصَجِ <sup>(١)</sup> .

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ  
خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ حِسَابٍ ،  
قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ ابْنَ عَمَرَ أَصَابَهُ  
بُهِرٌ <sup>(٢)</sup> زَمَنَ أَذْرِيحَانَ ، فَتَعَتَ لَهُ الثُّومُ ، فَكُنَّا نَنْظِمُهُ فَتَجَعَلَهُ فِي حِسَاءٍ لَهُ <sup>(٣)</sup> .

وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ الدِّينَوْرِيُّ ،  
قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ ، قَالَ :  
حَدَّثَنَا أَبِي ، وَشُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِي ، قَالَ : قُلْتُ  
لِنَافِعٍ : هَلْ كَانَ ابْنُ عَمَرَ يَأْكُلُ الثُّومَ فِي اللَّحْمِ ؟ قَالَ : نَعَمْ <sup>(٣)</sup> .

فَهَذَا ابْنُ عَمَرَ قَدَرَوَى الْحَدِيثَ فِي الثُّومِ ، وَكَانَ يَأْكُلُهُ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ  
الْمُرَادَ ، وَعَرَفَ الْمَقْصِدَ .

أَخْبَرَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، أَنبَأَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمَوْتِ ، حَدَّثَنَا أَبُو  
صَالِحٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو يُونُسَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَجَّاجِ ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١١٣/٨ من طريق محمد بن سيرين به . ووقع عنده : « عمر » بدلاً من :  
« ابن عمر » وهو خطأ .

(٢) البُهِرُ : الرُّبُو . التَّاج ( ب ه ر ) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١١٢/٨ من طريق نافع به بنحوه .

حدثنا الأوزاعي ، عن أبي عبيد ، عن نعيم بن سلامة ، قال : دخلت على عمر بن عبد العزيز ، فوجدته يأكل ثوماً مسلوقاً بماءٍ وملحٍ وزيتٍ <sup>(١)</sup> .

ولو ذكرنا الآثار عن العلماء في ذلك لَطَوَّلْنَا وَأَمَلْنَا ، والأمر الواضح لا وَجْه للتطويل فيه .

وفي هذا الحديث من الفقه أيضاً أن حضور الجماعة ليس بفرض ؛ لأنه لو كان فرضاً ما كان أحدٌ ليُبَاحَ له ما يخبِسه عن الفرض ، وقد أباحَتِ السُّنَّةُ لِأَكْلِ الثُّومِ التَّأَخَّرَ عن شُهودِ الجماعةِ ، وقد بيَّنَّا أن أكله مُبَاحٌ ، فَدَلَّ ذلك على ما وصفنا ، وباللهِ عِصْمَتُنَا . ألا تَرَى أن الجُمُعَةَ إذا نُودِيَ لها ، حَرَّمَ على المسلمين <sup>(٢)</sup> « من أهلِ الحَضَرِ » كُلُّ ما يخبِشُ عنها من يَبِيعِ وَقُغُوذٍ وَرُقَادٍ وَصَلَاةٍ ، وَكُلُّ ما يَشْتَقِلُ به المَرْءُ عنها . وكذلك مَنْ كانَ من أهلِ المِصْرِ حاضِراً فيه ، لا عُذْرَ له في التَّخَلُّفِ عن الجُمُعَةِ ؛ أَنَّهُ لا يَجِلُّ له أن يُدْخَلَ على نَفْسِهِ ما يخبِشه عنها ، فلو كانت الجماعةُ فَرَضاً ، لكانَ أَكْلُ الثُّومِ في حينِ وَقْتِ الصَّلَاةِ حَرَاماً ، وقد ثَبَّتَتْ إِباحَتُهُ ، فَدَلَّ ذلك على أن حُضُورَ الجماعةِ ليس بفَرَضٍ . واللهُ أَعْلَمُ . وإِنَّمَا حُضُورُها سُنَّةٌ وَفَضِيلَةٌ وَعَمَلٌ بِرٌّ . وَمِمَّا يَدُلُّ على أن حُضُورَ الجماعةِ ليس بفَرَضٍ ، قولُ رسولِ اللهِ ﷺ : « إِذا حَضَرَ العِشاءَ ، وَسَمِعْتُمُ الإِقامَةَ بالصَّلَاةِ ، فابْدِءُوا بالعِشاءِ » <sup>(٣)</sup> .

وفي الحديث المذكور أيضاً من الفقه أن أَكَلَ الثُّومِ يُعَدُّ مِنَ المَسْجِدِ وَيُخْرِجُ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١١٢/٨ من طريق عيسى بن يونس به .

(٢) - ٢) سقط من : م .

(٣) تقدم تخريجه ص ٧٧ .

عنه ؛ لأن رسول الله ﷺ قال : « لَا يَقْرَبُ مَسْجِدَنَا - أَوْ مَسَاجِدَنَا - لِأَنَّهُ يُؤْذِنُنَا بِرِيحِ الثُّومِ » . وإذا كانتِ العِلَّةُ في إخراجِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ أَنَّهُ يُتَأَذَى بِهِ ، ففي القياس أن كُلَّ ما يُتَأَذَى بِهِ جِيرَانُهُ فِي الْمَسْجِدِ ؛ بَأَنَّ<sup>(١)</sup> يَكُونُ ذَرْبُ اللِّسَانِ<sup>(٢)</sup> ، سَفِيهَا عَلَيْهِمْ فِي الْمَسْجِدِ مُسْتَطِيلًا ، أَوْ كَانَ ذَا رِيحَةٍ قَبِيحَةٍ لَا تَرِيحُهُ<sup>(٣)</sup> لِسُوءِ صِنَاعَتِهِ ، أَوْ عَاهَةِ مُؤْذِنِيَةِ كَالْجُدَامِ<sup>(٤)</sup> وَشِبْهِهِ ، وَكُلُّ ما يُتَأَذَى بِهِ النَّاسُ إِذَا وُجِدَ فِي أَحَدِ جِيرَانِ الْمَسْجِدِ ، وَأَرَادُوا الْإِخْرَاجَ عَنِ الْمَسْجِدِ وَإِعَادَهُ عَنْهُ ، كَانَ ذَلِكَ لَهُمْ ما كَانَتْ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةً فِيهِ حَتَّى تَزُولَ ، فَإِذَا زَالَتْ يَافِقَةٌ أَوْ تَوْتِيَةٌ أَوْ بَأْيٌّ وَجِهَ زَالَتْ ، كَانَ لَهُ مُرَاجَعَةُ الْمَسْجِدِ . وَقَدْ شَاهَدْتُ شَيْخَنَا أَبَا عَمَرَ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ هَاشِمٍ<sup>(٥)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَقْتَى فِي رَجُلٍ شَكَاهُ جِيرَانُهُ ، وَأَثْبَتُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ يُؤْذِيهِمْ فِي الْمَسْجِدِ بِلِسَانِهِ وَيَدِهِ ، فَشُورَ فِيهِ ، فَأَقْتَى بِإِخْرَاجِهِ عَنِ الْمَسْجِدِ وَإِعَادِهِ عَنْهُ ، وَأَلَّا يُشَاهِدَ مَعَهُمُ الصَّلَاةَ ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ مَعَ جُنُونِهِ وَاسْتِطَالَتِهِ إِلَى السَّلَامَةِ مِنْهُ ، فَذَكَرْتُهُ يَوْمًا أَمْرَهُ ، وَطَالَبْتُهُ بِالذَّلِيلِ فِيمَا أَقْتَى بِهِ مِنْ ذَلِكَ ، وَرَاجَعْتُهُ فِيهِ الْقَوْلَ ، فَاسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ الثُّومِ ، وَقَالَ : هُوَ عِنْدِي أَكْثَرُ أَذَى مِنْ آكِلِ الثُّومِ ، وَصَاحِبِهِ يُمْتَنِعُ مِنْ شُهُودِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا وُجِدَ مِنْ أَحَدٍ رِيحُ ثُومٍ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُخْرِجَ عَنْهُ ، وَرُبَّمَا أُبْعِدَ حَتَّى يُبْلَغَ بِهِ الْبَقِيْعُ .

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ

(١) فِي ص ٤ : « أَنَّهُ » .

(٢) ذَرْبُ اللِّسَانِ : سَلِيطُ اللِّسَانِ . الْقَامُوسُ الْمَحِيْطُ ( ذ ر ب ) .

(٣) لَا تَرِيحُهُ : لَا تَبْرِحُهُ .

(٤) الْجُدَامُ : دَاءٌ يَصِيبُ الْجِلْدَ وَالْأَعْصَابَ الطَّرْفِيَّةَ ، يَسَبِّبُ فَقْدًا بَقَعِيًّا ، وَقَدْ تَسَاقَطَ مِنْهُ الْأَطْرَافُ .

الْوَسِيْطُ ( ج ذ م ) .

(٥) فِي ص ٤ : « هَاشِمٌ » .

عبد الرحمن، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمد بن المنثري، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا هشام، قال: حدثنا قتادة، عن سالم ابن أبي الجعد، عن معاذ بن أبي طلحة، أن عمر بن الخطاب قال: إنكم أيها الناس تأكلون من شجرتين ما أراهما إلا خبيثتين؛ هذا البصل والثوم، ولقد رأيت نبي الله ﷺ إذا وجد ريحها<sup>(١)</sup> من الرجل، أمر به فأخرج إلى البقيع، فمن أكلهما فليميثهما طبعًا<sup>(٢)</sup>.

فهذا عمر بن الخطاب يُجيزُ أكل البصل والثوم مطبوخين على حسب ما ذكرنا، وهذا هو الصحيح في هذا الباب، والله الموفق للصواب.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا عفان بن مسلم، قال: حدثنا هشام بن يحيى، قال: حدثنا قتادة، عن سالم بن أبي الجعد العطفاني، عن معاذ بن أبي طلحة اليعمرى<sup>(٣)</sup>، أن عمر قام على المنبر يوم الجمعة، فحمد الله، وأثنى عليه. ثم ذكر الحديث بمعنى ما تقدم سواء إلى آخره<sup>(٤)</sup>.

(١) كذا في النسخ، وهو موافق لنسخة من السنن الكبرى، وفي المجتبى ونسخة من السنن الكبرى: «ريحهما». (٢) النسائي (٧٠٧)، وفي الكبرى (٧٨٧). وأخرجه مسلم (٥٦٧)، والبخاري (٣١٤) من طريق محمد بن المنثري به، وأخرجه أحمد ٣١٧/١ (١٨٦)، وأبو يعلى (١٨٤) من طريق يحيى القطان به، وأخرجه الطيالسي (٥٣) من طريق هشام به.

(٣) في م: «العمري»، وفي ص ٤: «المعمرى». والمثبت من مصادر التخريج، وينظر الأنساب ٦٩٩/٥، وتهذيب الكمال ٢٨/٢٥٦.

(٤) أخرجه أحمد ٢٤٩/١ (٨٩) عن عفان به، وأخرجه ابن سعد ٣/٣٣٥، ٣٣٦ من طريق همام به.

٣٠ - وحدثني عن مالك، [٦ظ] عن عبد الرحمن بن المُجَبَّر، أنه الموطأ  
كان يرى سالم بن عبد الله إذا رأى الإنسان يُعْطَى فاه وهو يُصَلِّي، جَبَدَ  
الثَّوبَ عن فيه جَبْدًا شديدًا حتى يَنْزِعَهُ عن فِيهِ .

وروى جريز بن عبد الحميد وزهير بن معاوية، عن مُطَرِّف بن طريف، عن التمهيد  
أبي الجهم، عن أبي القاسم مولى أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: لما أَفْتِيَحَتْ  
خبيزُ أَكَلوا مِنَ الثَّومِ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ البَقْلَةِ الخَيْبَةِ،  
فلا يَقْرَبَنَّ مسجدنا حتى يذهب ريحها من فيه » <sup>(١)</sup> .

مالك، عن عبد الرحمن بن المُجَبَّر، أنه كان يرى سالم بن عبد الله إذا رأى الاستذكار  
الإنسان يغطّي فاه وهو يصلي، جَبَدَ الثَّوبَ عن فيه جَبْدًا شديدًا حتى يَنْزِعَهُ عن  
فيه <sup>(٢)</sup> .

عبدُ الرحمن المُجَبَّرُ هو عبدُ الرحمن بنُ عبدِ الرحمن بنِ عمر بنِ الخطابِ،  
وإنما قيلَ لاینه: عبدُ الرحمن المُجَبَّرُ؛ لأنَّهُ سَقَطَ فَتَكَسَّرَ فَجُبِرَ، فقيلَ له:  
المُجَبَّرُ. وقد قيلَ: إنه كان يُقالُ له: المَكْسَرُ. فقالت حفصةُ: بل هو  
المُجَبَّرُ. وقيلَ: إنما قيلَ له: المُجَبَّرُ؛ لأنَّ أباه تُوفِّيَ وهو في بطنِ أمِّه، فسَمَّته  
حفصةُ المُجَبَّرُ؛ لعلَّ اللهَ يَجْبِرُهُ. وقال فيه الزبير بنُ بكارٍ: المُجَبَّرُ. وسائرُ الناسِ  
يقولون بتحريرِ الجيمِ وتشديدِ الباءِ. وكان ابنُ مَعِينٍ يَضَعُفُ عبدَ الرحمنِ

القبس

(١) أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه - كما في الإصابة ٣٢٦/٧ من طريق مطرف به، والطبراني  
في الأوسط (٦١٣) من طريق مطرف بن طريف عن أبي الجهم عن أبي القاسم عن أبي بكر  
الصديق. وينظر علل الدارقطني ١/٢٨٨.  
(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٢). وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٤٦/٢ من طريق مالك به.

الاستدكار المجبّر هذا ، وليس قوله بشيء ؛ لأنه لا يُحفظُ له حديثٌ منكرٌ أتى به .

وأما تغطية الفم والأنف في الصلاة فمكروهة لمن أكل ثوماً ، وإنما أصل الكراهية فيه ؛ لأنهم كانوا يتلثمون ويصلّون على تلك الحال ، فنهوا عن ذلك .

ذكر ابن وهب قال : أخبرني الوليد بن المغيرة أن وهب بن عبد الله المعأويّ حدّثه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يضعن أحدكم ثوبه على أنفه وهو في الصلاة ، فإن ذلك خطم الشيطان » .

قال ابن وهب : وكرهه أن يغطى الإنسان أنفه في الصلاة . وقال ابن عبد الحكم : لا يغطى أنفه في الصلاة . وقال ابن الجهم : معنى ذلك : لياشير الأرض بأنفه عند سجوده ، كما يياشرها بجهته . وكره التلثم في الصلاة عبد الله ابن عمر ، وسعيد بن المسيّب ، وعكرمة ، وطاوس ، وإبراهيم ، والحسن ، وزوي عن عليّ . وقال حميد بن عبد الرحمن الرقاشي ، قال : حدّثنا بكير<sup>(١)</sup> بن عامر ، قال : كان إبراهيم والشعبي يكرهان أن يغطى الرجل فاه في الصلاة<sup>(٢)</sup> .

(١) في ص ، م : « بكر » . وينظر تهذيب الكمال ٤ / ٢٤٠ .

(٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢ / ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

## كتابُ الطهارة العملُ في الوضوءِ

٣١- حدّثني يحيى ، عن مالك ، عن عمرو بن يحيى المازني ، عن أبيه ، أنه قال لعبد الله بن زيد بن عاصم ، وهو جدُّ عمرو بن يحيى ، وكان من أصحابِ رسولِ الله ﷺ : هل تستطيع أن تُريني كيف كان رسولُ الله ﷺ يتوضأُ ؟ فقال عبدُ الله بنُ زيد : نعم . فدعا بوضوءي ،

مالك ، عن عمرو بن يحيى المازني<sup>(١)</sup> ، عن أبيه ، أنه قال لعبد الله بن زيد بن عاصم ، وهو جدُّ عمرو بن يحيى ، وكان من أصحابِ رسولِ الله ﷺ : هل تستطيع أن تُريني كيف كان رسولُ الله ﷺ يتوضأُ ؟ فقال عبدُ الله بنُ زيد :

## المجلسُ الرابعُ العملُ في الوضوءِ

ذَكَرَ مالِكٌ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ، وَرَوَى وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمَاعَةً ، مِنْهُمْ ؛ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا وَعَثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٌ ، هَؤُلَاءِ أَصُولُهُمْ . وَالْوَضُوءُ أَصْلٌ فِي الدِّينِ ، وَطَهَارَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَخَصِيصَةٌ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ فِي الْعَالَمِينَ . وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَقَالَ : « هَذَا وَضُوءِي وَوَضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي وَوَضُوءُ خَلِيلِي

(١) قال أبو عمر : « وهو عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي حسن المازني الأنصاري ، مدني ، ثقة ، روى عنه مالك ، وشعبة ، وخالد الواسطي ، والثوري ، وهيب ، وسليمان بن بلال ، وابن عيينة ، وغيرهم من الأئمة . وروى عنه من فوق هؤلاء ؛ يحيى بن سعيد الأنصاري ، وعبيد الله بن عمر . وأبوه يحيى بن عمار ، تابعي ، ثقة ، روى عنه محمد بن يحيى بن حبان ، وغيره . وتوفي عمرو بن يحيى سنة أربعين ومائة ، والله أعلم . » تهذيب الكمال ٢٢/٢٩٥ .

فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ، فغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ تَمَضَّمَصَ وَاسْتَنْشَرَ ثَلَاثًا ،  
ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ، ثُمَّ  
مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ ؛ بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا  
إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ، ثُمَّ غَسَلَ  
رِجْلَيْهِ .

نعم . فدعا بوضوءٍ ، فأفرغ على يديه ، فغسل يديه مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ، ثم تمضمض  
واستنشر ثلاثاً<sup>(١)</sup> ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يديه مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إلى المرفقين ،  
ثم مسح رأسه بيديه ، فأقبل بهما وأدبر ؛ بدأ بمقدم رأسه ، ثم ذهب بهما إلى  
قفاه ، ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه ، ثم غسل رجليه<sup>(٢)</sup> .

لم يختلف على مالك في إسناد هذا الحديث ولا في لفظه ، إلا أن ابن وهب

إبراهيم<sup>(٣)</sup> . وهذا لا يصح ، وهو مشروع في الدين على ستة أقسام ؛ وضوء للدعاء ،  
وضوء لرد السلام ، وضوء للنوم ، وضوء لقراءة القرآن عن ظهر قلب ، وضوء  
للدخول على الأمراء ، وضوء للفضيلة وتجديد العبادة ، والأصل وضوء الحديث ، قال  
الله عز وجل : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ  
وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] .

(١) بعده في ص ١٦ ، ص ٢٧ : «ثلاثاً» .

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٣) . وأخرجه أحمد ٣٦٠/٢٦ ، ٣٦٨ ، ٣٧٢ ، (١٦٤٣١) ، (١٦٤٣٨) ،

(١٦٤٤٣) ، والبخارى (١٨٥) ، ومسلم (٢٣٥) ، وأبو داود (١١٨) ، والترمذى (٣٢) ، والنسائي

(٩٧) ، (٩٨) ، وابن ماجه (٤٣٤) ، وابن خزيمة (١٥٥) ، (١٥٧) ، (١٧٣) من طريق مالك به .

(٣) أخرجه ابن ماجه (٤١٩) . من حديث ابن عمر .

رواه في «موطئه» عن مالك، عن عمرو بن يحيى بن عمارة المازني، عن أبيه، عن التمهيد عبد الله بن زيد بن عاصم المازني، عن رسول الله ﷺ. فذكر معنى ما في «الموطأ» مختصراً، ولم يقل: وهو جد عمرو بن يحيى.

وذكره شحنون<sup>(١)</sup> في «المدونة»<sup>(٢)</sup>، عن مالك، عن عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني، عن أبيه يحيى، أنه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد بن عاصم. ولم يقل: وهو جد عمرو بن يحيى. ولا ذكر عمّن رواه عن مالك.

وقال أحمد بن خالد: لا نعرف هذه الرواية عن مالك، إلا أن تكون لعلي بن

وقد اختلفت آراء علمائنا في<sup>(٣)</sup> هذه الأقسام<sup>(٤)</sup> اختلافاً طال معه الكلام، والذي القيس يرتبط<sup>(٥)</sup> فيه المرام، أن الرجل إذا توضأ بنية رفع الحديث الطارئ عليه فإنه يجوز له أن يفعل كل شيء كان الحدث مانعاً منه، ولا خلاف فيه بين علمائنا، إلا أنه قد ذكر القاضي أبو الحسن بن القصار<sup>(٥)</sup>، أن رفع الحديث إن كان مطلقاً صح هذا القول، وإن

(١) عبد السلام بن حبيب بن حسان بن هلال أبو سعيد، يلقب بسحنون، فقيه المغرب، وقاضي القيروان، وصاحب «المدونة»، كان موصوفاً بالعقل والديانة والورع، توفي سنة أربعين ومائتين. سير أعلام النبلاء ٦٣/١٢.

(٢) المدونة الكبرى ٣/١.

(٣ - ٣) في ج، م: «هذا التقسيم».

(٤) في ج، م: «يرتبط».

(٥) علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن البغدادي، ابن القصار، شيخ المالكية، كان أصولياً نظاراً، ولي قضاء بغداد، قال أبو إسحاق الشيرازي: له كتاب في مسائل الخلاف، لا أعرف للمالكين كتاباً في الخلاف أحسن منه. توفي سنة ثمان - وقيل سنة سبع - وتسعين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء ١٠٧/١٧، والديباج ١٠٠/٢.

زياد ، وليس هذا الحديث في نُسَخَةِ القَعْنَبِيِّ ، فَإِنَّمَا أَسْقَطَهُ ، وَإِنَّمَا سَقَطَ لَهُ ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ رِوَاةِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ : وَهُوَ جَدُّ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى . إِلَّا مَالِكٌ وَحَدَهُ ، وَلَمْ يُتَابِعْهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ ، فَإِنْ كَانَ جَدُّهُ ، فَعَسَى أَنْ يَكُونَ جَدُّهُ لِأُمَّهُ .

وَمَنْ رَوَاهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى ؛ سَلِيمَانَ بْنِ بِلَالٍ ، وَوَهَيْبٌ <sup>(١)</sup> بْنُ خَالِدٍ ، وَابْنُ عِينَةَ ، وَخَالِدُ الْوَاسِطِيُّ ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ ، وَغَيْرُهُمْ ، لَمْ يَقُلْ فِيهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ : وَهُوَ جَدُّ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى . وَقَدْ نَسَبْنَا عَمْرَو بْنَ يَحْيَى بِمَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ <sup>(٢)</sup> .

وَذَكَرَ ابْنُ سَنَجَرٍ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى الْمَازِنِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كَانَ عَمِّي يُكَيِّرُ مِنَ الْوُضُوءِ ، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ : أَخْبِرْنِي كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ ؟ فَدَعَا بِتَوْرٍ <sup>(٣)</sup> مِنْ

كَانَ مُقَيَّدًا بِفَعْلٍ لَمْ يَجْزُ إِلَّا ذَلِكَ الْفَعْلُ ، مِثْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ لِلظُّهْرِ ، قَالَ : فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصَلِيَ بِهِ الْعَصْرَ . وَهَذَا قَوْلٌ سَاقِطٌ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ بِمَحْسُوسٍ وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ الْمَنْعُ ، وَإِذَا زَالَ الْمَنْعُ لَمْ يَعُدْ إِلَّا بَعْدَ سَبَبِهِ .

وَأَمَّا الْوُضُوءُ بِنِيَّةِ الْأَقْسَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ وَأَمْثَالَهَا مِمَّا يَمْتَنِعُ الْحَدِيثُ مِنْهُ ، تَجُوزُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَوَضَّأَ لِيَكُونَ عَلَى أَكْمَلِ الْأَحْوَالِ ، فَيَقُولُ فِي النَّوْمِ : أَلْقَى رَبِّي عَلَى طَهَارَةٍ إِنْ مِتُّ . وَيَقُولُ فِي الدُّخُولِ عَلَى الْأَمِيرِ : لَا أَدْرِي قَدْرَ مَا أَحْتَبِسُ ، فَرَبَّمَا تَحْيِينُ الصَّلَاةِ فَتَجِدُنِي طَاهِرًا . وَأَمَّا ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ؛ فَيَقُولُ : لَا أَتَكَلَّمُ بِهِ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ . فَأَيُّ خِلَافٍ

(١) فِي م : « وَهَب » .

(٢) يَنْظُرُ ص ٣٥٣ .

(٣) التور : هُوَ إِيْنَاءٌ مِنْ ضَفْرِ أَوْ حِجَارَةٍ كَالْإِجَانَةِ . يَنْظُرُ النِّهَايَةَ ١ / ١٩٩ .

ماء<sup>(١)</sup> . وذكر معنى حديث مالك .

قال ابن سنجر: وحدثنا موسى بن إسماعيل قال: حدثنا وهيب قال: حدثنا عمرو بن يحيى، عن أبيه قال: شهدت عمي<sup>(٢)</sup> ابن أبي حسين سأل عبد الله بن زيد

يُتصورُ في هذا لولا الغفلة عن وجوه النظر. يبقى وضوء الفضيلة؛ قال سُحنونُ القيس ومحمد بن عبد الحكم<sup>(٣)</sup>: لا يُصلَى به، إن كان تبين أنه كان مُحدثًا. وقال أشهب: يُجزئه. وقد روى<sup>(٤)</sup> الوجهان عن مالك رحمة الله عليه، والصحيح أنه لا يُجزئه؛ لأنه لم يتو الطهارة والإباحة، وإنما نوى الكمال والفضيلة.

وهم وتبينة وقع في «الموطأ»: مالك بن أنس، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، أنه قال لعبد الله بن زيد بن عاصم؛ وهو جد عمرو بن يحيى. وهذا وهم قبيح من يحيى بن يحيى وغيره. وأعجب منه أنه سُئل عنه ابن وضاح - وكان من الأئمة - فقال: هو جدُّه لأمه. ورحم الله من انتهى إلى ما سمع ووقف دون ما لا يعلم، وكيف جاز هذا على ابن وضاح. والصواب في «المدونة» التي كان يقرئها ويرويها عن سُحنون، وهي بين يديه ينظر في كل حين فيها. وصواب الحديث: مالك، عن عمرو ابن يحيى المازني، عن أبيه، أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد، وهذا الرجل هو عمارة بن

(١) أخرجه البخاري (١٩٩)، ومسلم (٢٣٥) من طريق خالد بن مخلد به.

(٢) في المصادر: «عمرو». وكلاهما واحد. ينظر تهذيب الكمال ٢٢/٢٩٥، وهدي الساري ص ٢٥٤، وفتح الباري ١/٢٩١.

(٣) محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث أبو عبد الله المصري الفقيه، عالم الديار المصرية مع الزني، قال ابن خزيمة: كان أعلم من رأيت على أديم الأرض بمذهب مالك. له تصانيف كثيرة، منها: كتاب «أحكام القرآن»، و«أدب القضاة»، وغيرهما، توفي سنة ثمان وستين ومائتين. سير أعلام النبلاء ١٢/٤٩٧، الديباج المذهب ٢/١٦٧.

(٤) في د، ج: «رويت».

عن وضوء رسول الله ﷺ . قال : فدعا بتؤرٍ من ماءٍ ، فتوضأُ لهم وضوء رسول الله ﷺ ، فأكفأ على يديه من التؤر فغسل يديه ثلاثاً ، ثم أدخل يده في التؤر ، فتمضمض واستنثر من ثلاثِ عُرفاتٍ ، ثم أدخل يده فغسل وجهه ثلاثَ مرَّاتٍ ، ثم أدخل يده فغسل يديه مرَّتينِ مرَّتينِ إلى المرفقين . ثم ذكر مثلَ حديثِ مالك<sup>(١)</sup> .

ورواه ابنُ عُيينةَ ، عن عمرو بنِ يحيى<sup>(٢)</sup> ، فأخطأ فيه في موضعين ؛ أحدهما ،

أبى حسن المازني جدُّ عمرو بنِ يحيى .

الوضوء<sup>(٣)</sup> يكونُ في خمسةِ أَعْضَاءٍ ؛ العَضُوءُ<sup>(٤)</sup> الأَوَّلُ : الكَفَّانِ ، وليسَ غَسَلُهُمَا مشروعاً لنفسه ، وإنما هو للتأهّبِ للوضوءِ به ، قال النبي ﷺ : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناءِ حتى يغسلها ثلاثاً فإنَّ أحدكم لا يدري أين باتت يده » . فأمرَ بغسلها استظهاراً وقد كُنَّا نقولُ كما قال أحمدُ وإسحاقُ : إنَّ غَسَلَهُمَا<sup>(٥)</sup> واجبٌ . إلا أن النبي ﷺ أعقب الأمرَ الأوَّلَ في الحديثِ بقوله : « فإنَّ أحدكم لا يدري أين باتت يده » . فعلَّلَ بالشُّكِّ ، والشُّكُّ لا يُوجبُ حكماً في الدِّينِ ، بيدَ أنه لما واطب عليها النبي ﷺ في جميعِ وُضُوئِهِ ، وبدأ بها في كُلِّ حالٍ من أحواله ، عدَّها العلماءُ من جُملةِ الوُضُوءِ وحسبوا من جُملةِ الأَعْضَاءِ ؛ اقتداءً بفعلِ النبي ﷺ فيها ، ومحافظةً عليها حتى قال علماؤنا : لو أن رجلاً غسَلَ يَدَيْهِ ووجهه ثم طرأ<sup>(٦)</sup> عليه

(١) بعده في ص ١٧ : «ورواه عن عمرو بن يحيى جماعة كما رواه مالك سواء» .

والحديث أخرجه البخاري (١٨٦) من طريق موسى بن إسماعيل به ، وأخرجه البخاري (١٩٢) ،

ومسلم (٢٣٥) ، وابن حبان (١٠٧٧) ، والبيهقي ١/٥٠ ، ٨٠ من طريق وهيب به .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٣٦٢ .

(٣) في ج ، م : « والوضوء » .

(٤) سقط من : م .

(٥) في ج ، م : « غسلها » .

(٦) في ج ، م : « عرض » .

أنه قال فيه : عن عبد الله بن زيد بن عبد ربّه . وهذا خطأ ، وأما هو عبد الله بن زيد التمهيد ابن عاصم ، وقد نسبناهما في كتاب « الصحابة »<sup>(١)</sup> ، وأوضحنا أمرهما . وأما عبد الله بن زيد بن عبد ربّه ، فهو الذي أرى الأذان في النوم ، وليس هو الذي يروى عنه يحيى بن عماره هذا الحديث في الوضوء وغيره . وعبد الله بن زيد بن عاصم

الحديث في أثناء الوضوء ، وجب عليه أن يتدّى الوضوء . واستحبوا له أن يعود إلى غسل يديه ؛ لأنهما من جملة .

العضو الثاني : الوجه ، قال الله تعالى : ﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ . واختلف العلماء هل يتناول هذا الأمر باطن الفم والأنف أم لا ؟ فذهب أحمد بن حنبل وإسحاق وغيرهما إلى وجوب ذلك ، وقال عامة الفقهاء : لا يجب ذلك . لأن الأمر إنما يتناول الظاهر دون الباطن ، والعرب لا تُسمى وجهها إلا ما وقعت به المواجهة ، ولكن النبي ﷺ واظب عليهما<sup>(٢)</sup> بالمضمضة والاستنشاق ، فكان ذلك مأخوذاً من فعله ، وقد قال النبي ﷺ للأعرابي : « توضأ كما أمرك الله تعالى »<sup>(٣)</sup> . فأحاله على القرآن .

العضو الثالث : البدان ، وقد ذكرهما الله تعالى في كتابه وحدّهما بتحديديه فقال : ﴿ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ . واختلف الناس في دخول المرافق في التّحديد وأطالوا في ذلك الكلام ، وما فهم أحد مقطّع المسألة إلا القاضي أبو محمد عبد الوهاب<sup>(٤)</sup> فإنه قال : إن قوله تعالى : ﴿ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ . حدّ للمتروك من اليدين لا للمغسول منهما .

(١) الاستيعاب ٣/٩١٢ ، ٩١٣ .

(٢) في ج : « عليهما » .

(٣) أخرجه أبو داود (٨٥٧ ، ٨٥٨) ، والنسائي (١١٣٥) ، وابن ماجه (٤٦٠) من حديث رفاعة بن رافع .

(٤) عبد الوهاب بن علي بن نصر أبو محمد البغدادي ، القاضي شيخ المالكية صنف في المذهب كتاب « التلفين » ، وشرح « المدونة » ، وغيرها ، توفي سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة . سير أعلام النبلاء ١٧/٤٢٩ ، والديباج ٢/٢٦ .

هو عمُّ عباد بن تميم، وهو أكثرُ رواية عن النبي ﷺ من عبد الله بن زيد بن عبد ربّه. وقد كان أحمدُ بنُ زهير<sup>(١)</sup> يزعمُ أنَّ إسماعيلَ بنَ إسحاقَ وهِمَ فيهما فجعلهما واحداً، فيما حكى قاسمُ بنُ أصبغَ عنه، والغلطُ لا يسلمُ منه أحدٌ، وإذا

وبذلك تدخلُ المرافقُ في الغسلِ . القيس

**العضو الرابع : الرأس ، وهو رأسُ في مسائلِ الوضوء .** اختلف العلماءُ في تقدير مسجِه على أحدَ عشرَ قولاً ؛ ثلاثةٌ لأبي حنيفةً ، وقولانٍ للشافعيّ ، وستةٌ أقوالٍ لعلمائنا ، والصحيحُ منها واحدٌ ، وهو وجوبُ تعميميه ؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ كما<sup>(٢)</sup> قال : ﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ . فوجبَ غَسْلُ الجميعِ بظاهرِ القرآنِ بذلك<sup>(٣)</sup> - قال : ﴿ وَأَمْسَحُوا رُءُوسِكُمْ ﴾ فوجبَ مسحُ جميعِ الرأسِ بظاهرِ القرآنِ أيضاً . فإن قيل : فما فائدةُ دخولِ الباءِ ههنا ؟

فمن ذلك جوابان ؛ أحدهما ، أننا نقولُ : فائدتها ههنا فائدتها في قوله في التيميم : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ ﴾ [النساء : ٤٣ ، المائة : ٦] . فلو كان مقتضاها التبعضُ لأفادته في ذلك الموضع<sup>(٤)</sup> ، وهذا قاطعٌ لهم في كلِّ جوابٍ يُحاولونه . الثاني ، أن أحداً من المحققين لم يخطر بباله أن الباءَ للتبعضِ ، لكن أفادت ههنا فائدةً بديعةً ، وهي أن الغسلَ لغةً يقتضى مغسولاً به ، والمسحَ لغةً لا يقتضى ممسوحاً به . فلو قال : امسحوا رُءُوسكم . لم يُفد ذلك ممسوحاً به ، ولأجزأ مسحَ اليدِ على الرأسِ كذلك مطلقاً . فدخلت الباءُ لتفيد معنى متعلقاً به ، وهو الممسوحُ به وهو الماءُ ، فيكونُ

(١) أحمد بن زهير أبي خيشمة صاحب «التاريخ الكبير» الكثير الفائدة ، كان ثقة عالماً متفتناً حافظاً بصيراً بأيام الناس ، راوية للأدب ، توفي سنة تسع وسبعين ومائتين . تاريخ بغداد ٤/١٦٢ ، وسير أعلام النبلاء ١١/٤٩٢ .

(٢) في ج ، م : « لما » .

(٣) في م : « لذلك » ، ومطموس في ج .

(٤) في ج ، م : « الموقع » .

كان ابنُ عُيينةَ مع جلالته يغلطُ في ذلك ، فإسماعيلُ بنُ إسحاقَ<sup>(١)</sup> أين يقع من ابنِ التمهيد عُيينةَ ؟ لأن المتأخرين أوسعُ علماً وأقلُّ عُذراً .

وأما الموضعُ الثاني الذي وهم ابنُ عُيينةَ فيه في هذا الحديثِ ، فإنه ذكر فيه

تقديرها : وامسحوا برؤوسكم الماء ، وذلك فصيحٌ في اللغةِ على وجهين ؛ إِمَّا على القلبِ كما أنشدوا<sup>(٢)</sup> :

كَنَوَاحِ رِيَشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتُ بِاللَّتَيْنِ عَصْفَ الْإِيْمِدِ<sup>(٣)</sup>  
وَإِمَّا على الاشتراكِ في الفعلِ والتساوي في نسبته كقولِ الشاعرِ<sup>(٤)</sup> :

«مِثْلُ الْقَنَاظِدِ» هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بُلُغْتَ سَوَاتِيهِمْ هَجْرًا<sup>(٥)</sup>

فإن قيل : فقد زوى أن النبي ﷺ مسح بناصيته<sup>(٦)</sup> . قلنا : هذه حكايةٌ حالٍ وقضيةٌ عين ، وحكاياتُ الأحوالِ لا تُحملُ على العمومِ ولا يُحتجُّ بها في الإطلاقِ ، ولعلَّ النبي ﷺ فعل ذلك لُعْذِرٍ ، بدليلِ أن كلَّ من وُصفَ وُضوءه في جميعِ الأحوالِ ذَكَرَ عَمومَ الرَّأْسِ في المَسْحِ ، لا سِيَّما وكان هذا الفعلُ منه ﷺ في السَّفْرِ ، وهو مَظِنَّةٌ

(١) إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد أبو إسحاق المالكي ، قاضي بغداد ، صنف «المسند» و «علوم القرآن» و «أحكام القرآن» وغيرها ، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين . تاريخ بغداد ٢٨٤/٦ ، وسير أعلام النبلاء ٣٣٩/١٣ .

(٢) البيت لخفاف بن نذبة السلمى كما نسبه سيبويه في الكتاب ٢٧/١ .

(٣) الإئمد : حجر الكحل ، وعصف الإئمد : مسحوقه . التاج (ث م د) .

(٤) البيت في ديوان الأخطل ص ١٧٨ .

(٥ - ٥) في الديوان : «على العيارات» .

(٦) القناظد : جمع قنفذ وهو دويبة من الثدييات ذات شوك حاد ، وهداجون : من هذج إذا اضطرب مشيه من الكبر . اللسان (ه د ج) ، والوسيط (قنفذ) .

(٧) أخرجه البخارى (١٨٢) بنحوه ، ومسلم (٨١/٢٧٤ - ٨٣) من حديث المغيرة بن شعبة .

مسح الرأسِ مرتين ، ولم يذكر فيه أحدٌ مرتين غير ابنِ عُيينة . وأظنه والله أعلم ،  
 تأوّل الحديث ؛ قوله : فمسح رأسه بيديه ، أقبَل<sup>(١)</sup> بهما وأدير . وما ذكرناه عن  
 ابنِ عُيينة ، فمن رواية مُسَدِّدٍ ، ومحمد بن منصور<sup>(٢)</sup> ، وأبي بكر بن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> ،  
 كلهم ذكر فيه عن ابنِ عُيينة ما حكيناه عنه . وأمّا الحميدى<sup>(٤)</sup> ، فإنه ميّر ذلك ،  
 فلم يذكره ، أو حفظ عن ابنِ عُيينة أنه رجع عنه ، فذكر فيه عن ابنِ عُيينة : ومسح  
 رأسه وغسّل رجليه . فلم يصفِ المسح ، ولا قال : مرتين . وقال فى الإسناد : عن

الأعداءِ وموضع الاستعجالِ والاختصارِ ، وحذف كثيرٍ من الفرائضِ لأجلِ المشقاتِ  
 والأخطارِ .

والعضوُ الخامسُ : الرجلان ، وقد اتفقت الأمة على وجوبِ غسلهما ، وما  
 علمتُ من ردِّ ذلك إلا الطبريُّ من فقهاء المسلمين والرافضة من غيرهم ، وتعلّق  
 الطبريُّ بقراءة الحفّض . وقد قرئت هذه الآية على ثلاثة أوجه ؛ فرفع اللام نافع  
 وحفّضها غيره ، ونصبها أيضًا نافع وغيره<sup>(٥)</sup> ، ولكل واحدٍ منهما فى العربية وجهٌ  
 ظاهرٌ . وكنا نأخذُ كيفية طهارة الرجلين من هذه القراءات ، لولا أن السنة قد  
 أوضحت شأنهما فغسّل النبي ﷺ رجليه دائماً ، ورأى قوماً تلوح أعقابهم<sup>(٦)</sup> فقال :

(١) فى الأصل : «ثم أقبِل» ، وفى م : «فأقبِل» .

(٢) أخرجه النسائي (٩٩) ، وفى الكبرى (٨٦ ، ١٧١) - ومن طريقه الدارقطنى ٨٢/١ .

(٣) ابن أبي شيبة ٨/١ - ومن طريقه الدارقطنى ٨٢/١ .

(٤) الحميدى (٤١٧) .

(٥) قراءة الرفع هى قراءة الحسن البصرى ، والمشهور عن نافع قراءة النصب . وبالحفّض قرأ ابن كثير  
 وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر . ينظر السبعة لابن مجاهد ص ٢٤٢ ، والبحر المحيظ ٣/٤٣٨ ، وإتحاف  
 فضلاء البشر ص ١١٩ .

(٦) فى ج ، م : «عراقبهم» .

عبد الله بن زيد . لم يزد ، لم يقل : ابن عاصم ، ولا ابن عبد ربّه . فتخلّص . التمهيد  
 وروى عبد العزيز بن أبي سلمة<sup>(١)</sup> هذا الحديث قال : أخبرني عمرو بن يحيى ،  
 عن أبيه ، عن عبد الله بن زيد<sup>(٢)</sup> قال : أتانا رسول الله ﷺ فأخبرنا له ماءً في تور من  
 صُفْرٍ<sup>(٣)</sup> ، فتوضأ فغسل وجهه ثلاثاً ، ويديه مرتين مرتين ، ومسح برأسه فأقبل به  
 وأدبر ، وغسل رجله<sup>(٤)</sup> . فزاد عبد العزيز بن أبي سلمة فيه ذكر تور الصُفْرِ .

ورواه خالد بن عبد الله الواسطي ، عن عمرو بن يحيى المازني ، عن أبيه ،  
 عن عبد الله بن زيد بن عاصم . فذكره ، وقال فيه : فمضمض واستنشق من كف  
 واحدة ، ففعل ذلك ثلاث مرّات<sup>(٥)</sup> . ثم ذكر معنى حديث مالك .

ورواه ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، أن حبان بن واسع حدّثه ، أن أباه  
 حدّثه ، أنه سمع عبد الله بن زيد بن عاصم المازني يذكر أنه رأى رسول الله ﷺ .  
 فذكر وضوءه ، قال : فمضمض واستنثر ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويده اليمنى  
 ثلاثاً ، والأخرى ثلاثاً ، ومسح برأسه بماءٍ غير فضلي يديه ، وغسل رجله حتى

« ويل للأعقاب<sup>(٥)</sup> »<sup>(٦)</sup> ويطون الأقدام<sup>(٦)</sup> من النار<sup>(٦)</sup> . ولم يبق مع هذا إشكال مع الطبري . القيس

تكلمة : إذا ثبت هذا فكل من وصف وضوء رسول الله ﷺ اختلفوا في نقله ؛  
 فمنهم من قال : إنه توضأ مرة . ومنهم من قال : إنه توضأ مرتين . ومنهم من قال : إنه

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) الصفر : النحاس . ينظر اللسان ( ص ف ر ) .

(٣) أخرجه البخاري (١٩٧) .

(٤) أخرجه البخاري (١٩١) ، ومسلم (١٨/٢٣٥) .

(٥) في ج : « للعراقب » .

(٦ - ٦) سقط من : ج ، م .

أنقأهما<sup>(١)</sup>.

ترَكْنَا ذَكَرَ الْأَسَانِيدِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ لِلِاخْتِصَارِ ، وَكَذَلِكَ اخْتَصَرْنَا الْمَتُونَ إِلَّا  
مَوْضِعَ الْاِخْتِلَافِ الْمَوْلِدِ لِلْحَكْمِ وَالزَّائِدِ فِي الْفَقْهِ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَأَمَّا مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْمَعَانِي ، فَأَوَّلُ ذَلِكَ غَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا  
فِي الْإِنَاءِ مَرَّتَيْنِ ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا فِي الْإِنَاءِ ، وَمَا  
لِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْاِسْتِحْبَابِ وَالْإِجَابِ ، وَمَا لِلرُّوَاةِ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ مَرَّتَيْنِ أَوْ  
ثَلَاثًا ، مُسْتَوْعِبًا مُمَهَّدًا ، فِي بَابِ أَبِي الزُّنَادِ<sup>(٢)</sup> ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : ثُمَّ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَرَ ثَلَاثًا . فَالْثَلَاثُ فِي ذَلِكَ وَفِي سَائِرِ أَعْضَاءِ  
الْوُضُوءِ أَكْمَلُ الْوُضُوءِ وَأَتَمُّهُ ، وَمَا زَادَ فَهُوَ اعْتِدَاءٌ ، مَا لَمْ تَكُنِ الزِّيَادَةُ لِتَمَامِ  
تُقْصَانِ ، وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ . وَالْمَضْمُضَةُ مَعْرُوفَةٌ ، وَهِيَ أَخَذُ الْمَاءِ بِالْفَمِّ مِنْ  
الْيَدِ ، وَتَحْرِيكُهُ فِي الْفَمِّ ؛ هِيَ الْمَضْمُضَةُ ، وَلَيْسَ إِدْخَالُ الْإِصْبَعِ ، وَدَلِكُ الْأَسْنَانِ  
بِهَا مِنَ الْمَضْمُضَةِ مِنْ شَيْءٍ ، فَمَنْ شَاءَ فَعَلَ ، وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ . وَقَدْ مَضَى مَا  
لِلْعُلَمَاءِ فِي الْمَضْمُضَةِ مِنَ الْأَقْوَالِ فِي الْإِجَابِ وَالِاسْتِحْبَابِ ، وَالِاعْتِلَالِ لِذَلِكَ ،  
بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ وَبَيَانٌ ، فِي بَابِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنِ الصَّنَابِحِيِّ<sup>(٣)</sup> ،

تَوْضُؤًا ثَلَاثًا . وَهَذَا كُلُّهُ صَحِيحٌ نَقَلَهُ ، ثَابِتَةٌ رِوَايَتُهُ .

القبس

وَرُوي : « مِنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ زَادَ فَقَدْ تَعَدَّى أَوْ ظَلَمَ »<sup>(٤)</sup> . وَهَذَا لَمْ يَصِحَّ .  
وَحَذَارِ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ الَّذِينَ نَقَلُوا وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَنَّهُمْ أَخْبَرُوا

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٣٦) .

(٢) يَنْظُرُ مَا سَيَأْتِي ص ٤٢٦ وَمَا بَعْدَهَا .

(٣) سَيَأْتِي فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (٥٩) مِنَ الْمَوْطَأِ .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٣٥) ، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٢٢) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو .

ومضى هناك أيضًا القول في الاستنشاق والاستنثار، وما للعلماء في ذلك من التمهيد المذاهب والاختيار، وزدنا ذلك بيانا بالآثار<sup>(١)</sup> في باب أبي الزناد، والحمد لله .  
وأما غسل الوجه ثلاثا، فهو الكمال، والغسلة الواحدة إذا عمّت تجزئ بإجماع من<sup>(٢)</sup> العلماء؛ لأن رسول الله ﷺ توضأ مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثا ثلاثا، وهذا أكثر ما فعل من ذلك ﷺ، وتلقيت الجماعة ذلك من فعله على الإباحة والتخيير وطلب الفضل في الثنتين والثلاث، لا على أن شيئا من ذلك نسخ لغيره منه، فقف على إجماعهم فيه .

والوجه مأخوذ من المواجعة، وهو من منابت شعر الرأس إلى العارض والذقن والأذنين وما أقبل من اللحيين .

وقد اختلف في البياض الذي بين الأذنين والعارض في الوضوء؛ فروى ابن

بذلك عن إسباغ وضوئه فيها أو تكملة طهارته لها<sup>(٣)</sup>، فإن هذا شيء باطن لا يعلمه أحد إلا الله،<sup>(٤)</sup> فإنه لا<sup>(٥)</sup> يصح لأحد من البشر أن يطلع عليه إلا من قبل صاحبه، وإنما نقلوا أعداد العرفات فيحتمل أن يكون عم النبي ﷺ بواحدة أو اثنتين، والثانية في الثانية، والثالثة في الثالثة فضل، ويحتمل أن يكون عم بالجميع بحسب اختلاف أحوال الأعضاء في قبولها للماء وثبوتها عنه، وبحسب كبر العرقة وصغرها، وبحسب وصولها كاملة إلى العضو أو يصيبها شيء من تبديد في الحمل؛ ولذلك روى عنه أنه غسل وجهه ثلاثا ويديه مرتين، بحسب أن الوجه ذو عضون<sup>(٦)</sup> وجوانب

(١) سقط من : م .

(٢) في ج ، م : « بها » .

(٣ - ٣) في ج ، م : « فلا » .

(٤) الغضن : كل نقر في ثوب أو جلد أو درع أو غيرها . التاج (غ ض ن) .

وهب ، عن مالك ، قال : ليس ما خلف الصدغ الذي من وراء شعر اللحية إلى الأذن من الوجه .  
التمهيد

وقال الشافعي : يغسل المتوضئ وجهه من منابت شعر رأسه إلى أصول أذنيه ، ومنتهى اللحية إلى ما أقبل من وجهه وذقنه ؛ فإن كان أمرد ، غسل بشرة وجهه كلها ، وإن نبتت لحيته وعارضاه ، أفاض على لحيته وعارضيه ، وإن لم يصل الماء إلى بشرة وجهه التي تحت الشعر ، أجزأه إذا كان شعره كثيرا .

قال أبو عمر : قد أجمعوا أن المتيمم ليس عليه أن يمسح ما تحت شعر عارضيه ، فقضى إجماعهم في ذلك على مراد الله منه ؛ لأن الله أمر المتيمم بمسح وجهه ، كما أمر المتوضئ بغسله . وهذا الذي ذكرته لك عليه جماعة العلماء .  
وقال أحمد بن حنبل : غسل الوجه من منابت شعر الرأس إلى ما انحدر من اللحيين والذقن ، وإلى أصول الأذنين ، ويتعاهد المفصل ما بين اللحية والأذن .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : البياض الذي بين العذار وبين الأذن من الوجه ، وغسله واجب .

مختلفة كالبياض المتصل بالأذن والمارن<sup>(١)</sup> وأجفان العينين من كلا<sup>(٢)</sup> الجهتين ، وذلك يحتاج إلى المر بالماء عليه وحمله إليه ، بخلاف اليد والرجل ، فإنهما سطح يستن الماء<sup>(٤)</sup> عليهما استناتا واحدا ، وتبعه اليد فلا يفتقر إلى مزيد تكليف .  
القبس

(١) في م : « اللحيين » .

(٢) المارن : ما لان من الأنف منحذرا عن العظم وفضل عن القصبية ، وقيل : طرفه . اللسان ( م ر ن ) .

(٣) في ج ، م : « كل » .

(٤) يستن الماء : جاء دفعة واحدة . ينظر اللسان ( س ن ن ) .

قال أبو عمر: لا أعلم أحدًا من فقهاء الأمصار قال بما رواه ابن وهب عن مالك في ذلك، ولقد قال بعض أهل المدينة، وبعض أهل العراق: ما أقبل من الأذنين فمن الوجه، وما أدبر منهما فمن الرأس، فما دون الأذنين إلى الوجه أخرى بذلك. وقد ذكرنا حكم الأذنين عند العلماء، في باب زيد بن أسلم، والحمد لله.

حدثنا محمد بن عبد الله بن حكيم قراءة مني عليه، أن محمد بن معاوية بن عبد الرحمن حدثهم، قال: حدثنا الفضل بن الحباب القاضي بالبصرة، قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، قال: حدثنا قيس بن الربيع، عن جابر، عن هُرْمُز، قال: سمعتُ عليًّا رضي الله عنه يقول: يُبلَغُ بالوضوء مقاصُ الشَّعْرِ.

واختلف العلماء في تخليل اللحية والذقن؛ فذهب مالك، والشافعي، والثوري، والأوزاعي، إلى أن تخليل اللحية ليس بواجب في الوضوء. وقال مالك وأصحابه وطائفة من أهل المدينة: ولا في غسل الجنابة لا يجب تخليل اللحية.

وقال الشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهما، والثوري، والأوزاعي، والليث، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، وداود، والطبري، وأكثر أهل العلم: تخليل اللحية في غسل الجنابة واجب. ولا يجب ذلك عندهم في الوضوء، وأظنهم فرَّقوا بين ذلك، والله أعلم، لقوله ﷺ: «تَحَتَّ كُلُّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٍ، فَبَلُّوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا البَشْرَةَ»<sup>(١)</sup>. وأظن مالكًا ومن قال بقوله ذهبوا إلى أن

(١) أخرجه أبو داود (٢٤٨)، والترمذي (١٠٦) من حديث أبي هريرة، وقال أبو داود: الحارث بن وجيه حديثه منكر، وهو ضعيف.

الشَّعْرَ لَا يَمْنَعُ وَصَوْلَ الْمَاءِ لِرِقَّةِ الْمَاءِ ، وَتَوْصِيلَهُ إِلَى الْبَشْرَةِ مِنْ غَيْرِ تَخْلِيلٍ إِذَا كَانَ هُنَاكَ تَحْرِيكٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقد ذكر ابنُ عبدِ الحكمِ ، عن مالكٍ قال : ويُحرِّكُ اللَّحِيَةَ فِي الْوُضُوءِ إِذَا كَانَتْ كَثِيرَةً وَلَا يُخَلِّلُهَا ، وَأَمَّا فِي الْغُسْلِ فَلْيُحَرِّكْهَا وَإِنْ صَغُرَتْ ، وَتَخْلِيلُهَا أَحَبُّ إِلَيْنَا . وَذَكَرَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ مَالِكٍ قَالَ : يُحَرِّكُ الْمُتَوَضِّئُ ظَاهِرَ لِحْيَتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُدْخِلَ يَدَهُ فِيهَا . قَالَ : وَهِيَ مِثْلُ أَصَابِعِ الرَّجْلِ . يَعْنِي أَنَّهَا لَا تُخَلَّلُ .

وقال محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحكمِ : تَخْلِيلُ اللَّحِيَةِ وَاجِبٌ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ .

وَأَخْبَرَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زِيَادٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو قُرَّةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ مَالِكَاً رَحِمَهُ اللَّهُ يَذْكُرُ تَخْلِيلَ اللَّحِيَةِ فَيَقُولُ : يَكْفِيهَا مَا يَمْسُهَا مِنَ الْمَاءِ مَعَ غَسْلِ الْوَجْهِ . وَيَحْتَجُّ فِي ذَلِكَ بِحَدِيثِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ وَضُوءِ<sup>(١)</sup> رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَرَاهُ الرَّجُلَ الَّذِي سَأَلَهُ عَنْهُ . لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ تَخْلِيلَ اللَّحِيَةِ . وَكَانَ الْأَوْزَاعِيُّ يَقُولُ : لَيْسَ تَحْرِيكُ الْعَارِضِينَ وَتَخْلِيلُ اللَّحِيَةِ بِوَاجِبٍ .

قال أبو عمر: روى عن النبي ﷺ أنه خلل لحيته في وضوئه من وجوه كلها ضعيفة<sup>(٢)</sup> ، وأما الصحابة والتابعون ، فروى عن جماعة منهم تخليل اللحية ،

(١) ليس في: الأصل ، ص ١٦ ، ص ١٧ .

(٢) أخرجه أحمد ١١٩/٤٣ (٢٥٩٧٠) من حديث عائشة ، وأخرجه أبو داود (١٤٥) من حديث

أنس ، وأخرجه الترمذى (٢٩ ، ٣١) من حديث عمار وعثمان . وينظر التلخيص الحبير ٨٧/١ .

وأكثرهم لم يُفرِّقوا بين الوضوء والجنابة ، ورُوي عن جماعة منهم الرخصة في ترك تخليل اللحية . وإيجاب غسل ما تحت اللحية إيجاب فرض ، والفرائض لا تبيح إلا يقين لا اختلاف فيه ، ومن احتاط وأخذ بالأوثق فهو أولى في خاصيته ، وأما الفتوى بإيجاب الإعادة ، فما ينبغي أن يكون إلا عن يقين ، وبالله التوفيق .

وذكر ابن خوزينداده أن الفقهاء اتفقوا على أن تخليل اللحية ليس بواجب في الوضوء ، إلا شيء روي عن سعيد بن جبير .

قال أبو عمر : الذي روي عن سعيد بن جبير قوله : ما بال الرجل يغسل لحيته قبل أن تنبت ، فإذا نبت لم يغسلها ؟ وما بال الأمرد يغسل ذقنه ، ولا يغسله ذو اللحية<sup>(١)</sup> ؟

وقال الطحاوي : التيمم واجب فيه مسح البشرة قبل نبات اللحية ، ثم سقط بعدها عند جميعهم ، فكذاك الوضوء .

وقال سُحنون عن ابن القاسم : سمعت مالكا يُسأل : هل سمعت بعض أهل العلم يقول : إن اللحية من الوجه ، فليُمِرَّ عليه الماء ؟<sup>(٢)</sup> قال : نعم . قال مالك : وتخليها في الوضوء ليس من أمر الناس . وعاب ذلك على من فعله . قيل لسُحنون : رأيت من غسل وجهه ولم يُمرَّ الماء على لحيته ؟ قال : هو بمنزلة من لم يمسح رأسه ، وعليه الإعادة .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٥٠/١ ، وابن جرير في تفسيره ١٧٥/٨ .  
 (٢ - ٢) ليس في : الأصل ، ص ١٧ ، م . وينظر تفسير القرطبي ٨٣/٦ .

واختَلَفَ قولُ الشافعيِّ فيما ينسدُّ من شَعْرِ اللِّحْيَةِ ؛ فقال مرَّةً : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُمِرَّ المَاءُ على ما سَقَطَ من اللِّحْيَةِ عن الوَجْهِ . فإن لم يفعلْ ففيها قولان ؛ قال : يُجْزِئُهُ في أَحَدِهِمَا . ولا يُجْزِئُهُ في الآخرِ .

قال المزنبي : يُجْزِئُهُ أشَبَهُ بقوله ؛ لأنَّه لا يجعلُ ما سَقَطَ - يعني ما انسَدَلَ عن منابتِ شعرِ الرَّأسِ - من الرَّأسِ ، فكذلك يلزَمُهُ ألا يجعلُ ما سَقَطَ عن منابتِ شعرِ الوجهِ من الوجهِ .

قال أبو عمر : مَنْ جعلَ غَسَلَ اللِّحْيَةِ كُلِّهَا واجبًا ، جعلها وجهًا ، واللَّهِ قد أمرَ بِغَسْلِ الوَجْهِ أمرًا مُطلقًا ، لم يُخصَّ صاحبَ لِحْيَةٍ من أمرَدَ ، فكلُّ ما وَقَعَ عليه اسمُ وجهٍ فواجبٌ غَسْلُهُ ؛ لأنَّ الوجهَ مأخوذٌ من المواجهية ، وغيرُ مُمتنعٍ أن تُسَمَّى اللِّحْيَةُ وجهًا ، فوجبَ غَسْلُهَا بعمومِ الظَّاهِرِ ؛ لأنَّها بدلٌ من البَشْرَةِ ، ومَنْ لم يُوجِبْ غَسْلَ ما انسَدَلَ من اللِّحْيَةِ ، ذهبَ إلى أن الأصلَ المأمورَ بِغَسْلِهِ البَشْرَةُ ، وإِنَّمَا وجِبَ غَسْلُ اللِّحْيَةِ لأنَّها ظَهَرَت فوقَ البَشْرَةِ ، وصارتِ البَشْرَةُ باطنًا ، وصارَ الظَّاهِرُ هو اللِّحْيَةُ ، فصارَ غَسْلُهَا بدلًا من البَشْرَةِ ، وما انسَدَلَ من اللِّحْيَةِ ليسَ تحتَه ما يلزَمُ غَسْلُهُ ، فيكونَ غَسْلُ اللِّحْيَةِ بدلًا منه ، كما أنَّ جلدَ الرَّأسِ مأمورٌ بمسحِهِ ، فلمَّا نَبَتَ عليه الشُّعْرُ ، نابَ مسحُ الشُّعْرِ عن مسحِ الرَّأسِ ، لأنَّه ظاهرٌ بدلٌ من الرَّأسِ الباطنِ تحتَه ، وما انسَدَلَ من الرَّأسِ وسَقَطَ ، فليسَ تحتَه بَشْرَةٌ يلزَمُ مسحُها ، ومعلومٌ أنَّ الرَّأسَ إِنَّمَا سُمِّيَ رأسًا لعلَّوهُ ونباتِ الشُّعْرِ فيه ، وما سَقَطَ من شَعْرِهِ وانسدَل ، فليسَ برأسٍ ، فكذلك ما انسَدَلَ من اللِّحْيَةِ ، فليسَ بوجهٍ ، واللَّهِ أعلمُ . ولأصحابِ مالِكٍ أيضًا في هذه المسألة قولان ، كأصحابِ الشافعيِّ

سواءً . والله المستعان .

وأما غَسْلُ اليدين ، فقد أجمعوا أَنَّ الأفضَلَ أَنْ يغسَلَ اليمينَ قبلَ اليسرى ، وأجمعوا<sup>(١)</sup> أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كذلك كَانَ يتوضَّأُ ، وكان ﷺ يُحِبُّ التَّيْمَانَ فِي أمرِهِ كُلِّهِ ؛ فِي وُضُوئِهِ وَاِنْتَعَالِهِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِ<sup>(٢)</sup> . وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا أَنَّ مَنْ غَسَلَ يَسْرَى يَدَيْهِ قَبْلَ يَمِينَاهُ أَنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ . وَرُوِينَا عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُمَا قَالَا : لَا تَبَالِي بِأَيِّ يَدَيْكَ بَدَأْتَ<sup>(٣)</sup> . وَقَالَ مَعْنُ بْنُ عَيْسَى : سَأَلْتُ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ إِجَالَةِ الْخَاتَمِ عِنْدَ الْوُضُوءِ ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ ضَيْقًا فَأَجْلِهِ ، وَإِنْ كَانَ سَلَسًا فَأَقْرَهُ .

وأما إِدْخَالَ المرفقين فِي الغَسْلِ ، فعلى ذلك أَكْثَرُ العُلَمَاءِ . وَهُوَ مَذْهَبُ مالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ إِلَّا زُفْرَ ، فَإِنَّهُ اخْتَلَفَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ ؛ فَرُوي عَنْهُ أَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ المرفقين مع الذراعين ، وَرُوي عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ ذَلِكَ . وَبه قَالَ الطَّبْرِيُّ ، وَبعضُ أَصْحَابِ داوَدَ ، وَبعضُ المالكِيِّينَ أَيضًا . وَمِنْ أَصْحَابِ داوَدَ مَنْ قَالَ بِوجوبِ غَسْلِ المرفقين مع الذراعين ، فَمَنْ لَمْ يُوجِبْ غَسْلَهُمَا ، حَمَلَ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المِرْفَاقِ ﴾ [المائدة : ٦] . عَلَى أَنَّ «إِلَى» هَلْهُنَا غَايَةٌ ، وَأَنَّ المرفقين غَيْرُ داخِلين فِي الغَسْلِ مع الذراعين ، كَمَا لَا

(١) بعده فِي ص ١٦ ، ص ١٧ : «على» .

(٢) أخرجه أحمد ١٧٤/٤١ (٢٤٦٢٧) ، والبخارى (١٦٨) ، ٤٢٦ ، ٥٣٨٠ ، ٥٨٥٤ ،

(٥٩٢٦) ، ومسلم (٢٦٨) ، وأبو داود (٤١٤٠) ، والترمذى (٦٠٨) ، والنسائى (١١٢) ، ٤١٩ ،

(٥٢٥٥) من حديث عائشة .

(٣) مصنف ابن أبى شيبة ٣٩/١ .

يَجِبُ دُخُولُ اللَّيْلِ فِي الصَّيَامِ ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْيَتْلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] . وَمَنْ أَوْجَبَ غَسْلُهُمَا جَعَلَ «إِلَى» فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِمَعْنَى الْوَاوِ أَوْ بِمَعْنَى «مَعَ» ، كَأَنَّهُ قَالَ : فَاغْسِلُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ وَالْمِرْفَاقَ . أَوْ : مَعَ الْمِرْفَاقِ . وَ«إِلَى» بِمَعْنَى الْوَاوِ وَبِمَعْنَى «مَعَ» مَعْرُوفٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ مَنْ أَنْصَارِيَّةً إِلَى اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٥٢] . أَيْ : مَعَ اللَّهِ . وَكَمَا قَالَ : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ [النساء: ٢] . أَيْ : مَعَ أَمْوَالِكُمْ . وَأَنْكَرَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنْ تَكُونَ «إِلَى» هَلْهُنَا بِمَعْنَى الْوَاوِ وَبِمَعْنَى «مَعَ» ، وَقَالَ : لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ غَسْلُ الْيَدِ كُلِّهَا ، وَالْيَدُ عِنْدَ الْعَرَبِ مِنْ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ إِلَى الْكَتِفِ . وَقَالَ : لَا يَجُوزُ أَنْ تَخْرُجَ «إِلَى» عَنْ بَابِهَا . وَيَذَكِّرُ أَنَّهَا بِمَعْنَى الْغَايَةِ أَبَدًا . قَالَ : وَجَائِزٌ أَنْ تَكُونَ «إِلَى» هَلْهُنَا بِمَعْنَى الْغَايَةِ ، وَتَدْخُلُ الْمِرْفَاقُ مَعَ ذَلِكَ فِي الْغَسْلِ ؛ لِأَنَّ الثَّانِي إِذَا كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ كَانَ مَا بَعْدَ «إِلَى» دَاخِلًا فِيمَا قَبْلَهُ ، نَحْوَ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِلَى الْمِرْفَاقِ ﴾ . فَالْمِرْفَاقُ دَاخِلَةٌ فِي الْغَسْلِ ، وَإِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا لَيْسَ مِنَ الْأَوَّلِ ، فَلَيْسَ بِدَاخِلٍ فِيهِ ، نَحْوَ : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْيَتْلِ ﴾ .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو : يَقُولُ : إِنَّهُ لَيْسَ اللَّيْلُ مِنَ النَّهَارِ ، فَلَمْ يَدْخُلِ الْحَدُّ فِي الْمَحْدُودِ ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ الْحَدُّ فِي الْمَحْدُودِ إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسِهِ ، وَالْمِرْفَاقُ مِنْ جِنْسِ الْأَيْدِي وَالْأَذْرَعِ ، فَوَجِبَ أَنْ يَدْخُلَ الْحَدُّ مِنْهَا فِي الْمَحْدُودِ ؛ لِأَنَّ هَذَا أَصْلُ حُكْمِ الْمَحْدُودِ وَالْمَحْدُودَاتِ عِنْدَ أَهْلِ الْفَهْمِ وَالتَّنْظِيرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَمَنْ غَسَلَ الْمِرْفَقَيْنِ مَعَ الذَّرَاعَيْنِ ، فَقَدْ أَدَّى فَرْضَ طَهَارَتِهِ وَصَلَاتِهِ بَيِّقِينَ ، وَالْيَقِينُ فِي آدَاءِ الْفَرَائِضِ وَاجِبٌ .

وأما المسح بالرأس ، فقد أجمعوا أن من مسح برأسيه كله فقد أحسن وفعل التمهيد  
 أكمل ما يلزمه ؛ وكلهم يقول : يمسح الرأس مسحة واحدة موعبة كاملة لا يزيد  
 عليها ، إلا الشافعي ، فإنه قال : أكمل الوضوء أن يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ، كلها  
 سابعة ، ويمسح برأسيه ثلاثاً . وروى مسح الرأس ثلاثاً عن أنس ، وسعيد بن  
 جبير ، وعطاء<sup>(١)</sup> ، وغيرهم . وكان ابن سيرين يقول : يمسح رأسه مرتين<sup>(٢)</sup> .  
 وكان مالك يقول في مسح الرأس : يبدأ بمقدم رأسه ، ثم يذهب بيديه إلى  
 مؤخره ، ثم يردهما إلى مقدمه . على حديث عبد الله بن زيد هذا . وبحديث  
 عبد الله بن زيد هذا يقول أيضاً الشافعي ، وأحمد . وكان الحسن بن حي يقول :  
 يبدأ بمؤخر الرأس . وروى عن ابن عمر أنه كان يبدأ من وسط رأسه<sup>(٣)</sup> . ولا  
 يصح . وفي حديث عبد الله بن زيد : بدأ بمقدم رأسه . وهذا هو النص الذي  
 ينبغي أن يُمتثل ويُحتَمَل عليه . وروى معاوية والمقدام بن معديكرب ، عن النبي  
 ﷺ في مسح الرأس مثل رواية عبد الله بن زيد سواء .

تمهيد : اختلف الناس في تكرار مسح الرأس فرأى مالك وأبو حنيفة أنه لا يُكرَّر ،  
 ورأى الشافعي تكراره ، وقد مهَّدت ذلك في « مسائل الخلاف » ، والمعول<sup>(٤)</sup> عليه  
 ههنا أن كل من روى وضوء رسول الله ﷺ إنما نقل مسح الرأس مرة واحدة . فإن  
 قيل : قد روى عن عثمان أنه نقل مسحه ثلاثاً . قلنا : ذلك لم يصح<sup>(٥)</sup> عن عثمان ؛ قال

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٣) ، ومصنف ابن أبي شيبة ١/١٥١ ، ١٦ .

(٢) ذكره ابن المنذر في الأوسط ١/٣٩٦ ، والقرطبي في تفسيره ٦/٨٩ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٧) ، وابن أبي شيبة ١/١٦ .

(٤) طمس في : ج ، وفي م : « المعمول » .

(٥) طمس في : ج ، وبعده في م : « نقله » .

وأما قوله في حديث عبد الله بن زيد : ثم مسح رأسه بيديه ، فأقبل بهما . فقد توهم بعض الناس أنه بدأ بمؤخر رأسه ؛ لقوله : فأقبل بهما . وتوهم غيره أنه بدأ من وسط رأسه ، فأقبل بيديه وأدبر . وهذه كلها ظنون لا تصح . وفي قوله : بدأ بمقدم رأسه . ما يرفع الإشكال لمن فهم ، وهو تفسير قوله : فأقبل بهما وأدبر . وتفسيره أنه كلام خرج على التقديم والتأخير ، كأنه قال : فأدبر بهما وأقبل . لأن الواو لا توجب الرفع ، وإذا احتمل الكلام التأويل ، كان قوله : بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه - تفسير ما أشكل من ذلك .

أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا محمود بن خالد ويعقوب بن كعب الأنطاكي ، قال : حدثنا الوليد بن مسلم ، عن حريز<sup>(١)</sup> بن عثمان ، عن عبد الرحمن بن ميسرة ، عن

أبو داود<sup>(٢)</sup> : أحاديث عثمان الصحاح كلها أن مسح الرأس<sup>(٣)</sup> مرة واحدة .

واختلفت الرواية أيضا في صفة مسحه فزوى : مسح رأسه فأقبل بيديه وأدبر . وزوى : فأدبر بيديه وأقبل .

ووجه الجمع بينهما ينبتى على مسألة من اللغة ؛ وهو أن الفعل يُسمى بأوله ، وهل يُسمى بآخره أم لا ؟ ذلك كثير فيها كتسمية الظل في أول النهار فيما ، وتسمية القافلة في خروجها قافلة ، إلى كثير من أمثال هذا . فإذا وضع يديه على ناصيته وأخذ بهما إلى قفاه ، كان هذا إقبالا ؛ لأنه ابتداء من القبل ، وصح أن يُسمى إدارا بمثل ذلك

(١) في م : « جري » .

(٢) أبو داود عقب الحديث (١٠٨) .

(٣) بعده في د : « كلها » .

المقدم بين معديكرب ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ، فلما بلغ مسح رأسه ، وضع كفيه على مقدم رأسه ، فأمرهما حتى بلغ القفا ، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه <sup>(١)</sup> .

وروى معاوية أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ مثل ذلك سواء <sup>(٢)</sup> .

وأما قول الحسن بن حي : يبدأ بمؤخر رأسه . فإنه قد روى في حديث الربيع بنت معوذ بن عفراء ، أنها وصفت وضوء رسول الله ﷺ قالت : ومسح رأسه مرتين ؛ بدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه ، وبأذنيه ظهورهما وبطنيهما . وهو حديث مختلف في ألفاظه ، وهو يدور على عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن الربيع . وهذا لفظ بشر بن الفضل والحسن بن صالح ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل <sup>(٣)</sup> . وعبد الله بن محمد بن عقيل ليس بالحافظ <sup>(٤)</sup> عندهم ، وقد اختلف عنه في هذا <sup>(٥)</sup> .

التقدير إذا بدأ بالمسح من القذال راجعاً ، ولما خفي هذا على بعض علمائنا أنشأ في صفة مسح الرأس هيئة غريبة ، فقال : يضع يديه على الفودين <sup>(٦)</sup> مع القمحدوة <sup>(٧)</sup> ثم يمشی بهما ، كذلك الرأس كله ، ثم يعود حتى يرجع إلى المكان الذي بدأ منه . وهذا لا معنى له ، ويردّه قوله في الحديث : فبدأ بمقدم رأسه . وهذا نص .

(١) أخرجه البيهقي ٦٥/١ من طريق محمد بن بكر به ، وهو عند أبي داود (١٢٢) ، وأخرجه ابن ماجه (٤٤٢ ، ٤٥٧) من طريق الوليد بن مسلم به .

(٢) أخرجه أحمد ٦٨/٢٨ (١٦٨٥٤) ، وأبو داود (١٢٤) .

(٣) أخرجه أبو داود (١٢٦) ، والترمذي (٣٣) من طريق بشر بن الفضل به ، وأحمد ٥٦٨/٤٤ (٢٧٠١٩) ، وأبو داود (١٣١) ، وابن ماجه (٤٤١) من طريق الحسن بن صالح به .

(٤) في ص ١٧ : « بالقوى » .

(٥) بعده في ص ١٧ : « اللفظ » .

(٦) الفود : معظم شعر الرأس مما يلي الأذن . التاج (ف و د) .

(٧) طمس في : ج ، وفي م : « القمحدوة » . والقمحدوة : ما خلف الرأس . التاج (ق ح د) .

وروى طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده قال: رأيت النبي ﷺ يمسح رأسه مسحة واحدة حتى بلغ القذال - وهو أول القفا - بدأ من مقدمه إلى مؤخره، حتى أخرج يديه من تحت أذنيه<sup>(١)</sup>. وأصح حديث في هذا الباب حديث عبد الله بن زيد المذكور فيه.

واختلف الفقهاء فيمن مسح بعض الرأس؛ فقال مالك: الفرض مسح جميع الرأس، وإن ترك شيئاً منه كان كمن ترك غسل شيء من وجهه. هذا هو المعروف من مذهب مالك. وهو قول ابن علقمة، قال ابن علقمة: قد أمر الله بمسح الرأس في الوضوء، كما أمر بمسح الوجه في التيمم، وأمر بغسله في الوضوء، وقد أجمعوا أنه لا يجوز غسل بعض الوجه في الوضوء، ولا مسح بعضه في التيمم، فكذا مسح الرأس. قال: وقد أجمعوا على أن الرأس يمسح كله، ولم يقل أحد: إن مسح بعضه سنة وبعضه فريضة. فلما أجمعوا أن ليس مسح بعضه

مزيد بيان: كل من روى وضوء رسول الله ﷺ من الصحابة، رضوان الله عليهم، قد ذكر مسح الرأس وسكتوا عن الأذنين إلا ابن عباس والربيع بنت معوذ ابن عفراء، أما ابن عباس فرواها مطلقاً. فقال: فمسح رأسه وأذنيه. وأما الربيع فقيدت وقالت: فمسح رأسه وأمسك مسبحتيه لأذنيه. وقد اختلف العلماء في تجديد الماء لهما أو مسحهما بماء الرأس اختلافاً أوجب سكوت الصحابة عن نقلها، والصحيح وجوب تجديد الماء لهما؛ لأنهما ليستا من الرأس لا في الصفة، ولا في الحكم، وقد استوفينا ذلك في «مسائل الخلاف».

(١) في ص ١٦، ص ١٧: «مسح».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦/١، وأبو داود (١٣٢)، والبيهقي ٦٠/١، والطحاوي في شرح المعاني ٣٠/١.

سنة ، دل على أنه كله فريضة مسحة ، والله أعلم .

واحتج إسماعيل وغيره من أصحابنا لوجوب الغموم في مسح الرأس بقول الله عز وجل : ﴿ وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج : ٢٩] . وقد أجمعوا أنه لا يجوز الطواف ببعضه ، فكذا مسح الرأس ، وقوله عز وجل : ﴿ وَأَمْسَحُوا رُءُوسِكُمْ ﴾ [البقرة : ٦٦] . معناه عندهم : امسحوا رؤوسكم . ومن مسح بعض رأسه فلم يمسح رأسه . ومن الحجية أيضا لهم أن الفرائض لا تؤدى إلا بيقين ، واليقين ما أجمعوا عليه من مسح جميع الرأس . هذا هو المشهور من مذهب مالك ، لكن أصحابه اختلفوا في ذلك ؛ فقال أشهب : يجوز مسح بعض الرأس . وذكر أبو الفرج المالكي قال : اختلف متأخرو أصحابنا في ذلك ؛ فقال بعضهم : لا بد أن يمسح كل الرأس أو أكثره ، حتى يكون الممسوح أكثر الرأس فيجزئ ترك سائره .

قال أبو عمر : هذا قول محمد بن مسلمة ، وزعم الأبهري أنه لم يقله غيره من المالكيين .

قال أبو الفرج : وقال آخرون : إذا مسح الثلث فصاعداً أجزأه ، وإن كان المتروك هو الأكثر . قال : وهذا أشبه القولين عندي وأولاهما ، من قبلي أن الثلث فما فوقه قد جعله في حيز الكثير في غير موضع من كتبه ومذهبه . وزعم الأبهري أنه لم يقل أحد من أصحاب مالك ما ذكره أبو الفرج عنهم ، وأن المعروف لمحمد ابن مسلمة ومن قال بقوله أن الممسوح من الرأس إذا كان الأكثر ، والمتروك منه الأقل ، جاز على أصل مالك في أن الثلث يسير مستندز عنده في كثير من أصول

مسائله ومذهبه .

قال أبو عمر : ما ذكره أبو الفرج خارج على أصل مالك في أن الثلث كثير في مسائل كثيرة من مذهبه ، وكذلك ما ذكره الأبهري أيضا ؛ لأن الثلث عنده في أشياء كثيرة ، وفي أشياء قليل ، وليس هذا موضع ذكرها .

وأما الشافعي فقال : الفرض مسح بعض الرأس . ولم يحد . وهو قول الطبري ، وقد زوى عنهما : إن مسح ثلث الرأس فصاعداً أجزاء . قال الشافعي : احتمال قول الله عز وجل : ﴿ وَأَمْسَحُوا رُءُوسِكُمْ ﴾ . مسح بعض الرأس ومسح جميعه ، فدللت السنة أن مسح بعضه يُجزئ . وقال في موضع آخر : فإن قيل : قد قال الله عز وجل في التيمم : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ ﴾ [النساء : ٤٣] . أي جزئ بعض الوجه في التيمم ؟ قيل له : مسح الوجه في التيمم بدل من عموم غسله ، فلا بد أن يأتي بالمسح على جميع موضع الغسل فيه <sup>(١)</sup> ، ومسح الرأس أصل ، فهذا فرق ما بينهما ، وعفا الله عز وجل في التيمم عن الرأس والرجلين ، ولم يعف عن الوجه واليدين ، فلا بد من الإتيان بذلك على كماله وأصله .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن مسح المتوضئ رُبع رأسه أجزاء ، ويبدأ بمقدم رأسه إلى مؤخره .

واختلف أصحاب داود ؛ فقال بعضهم : مسح الرأس كله واجب فرضاً . كقول مالك ، وقال بعضهم : المسح ليس شأنه في اللسان الاستيعاب ، والبعض يُجزئ .

(١) في ص ١٦ ، ص ١٧ ، ص ٢٧ : « منه » .

وقال الثوري، والأوزاعي، والليث: يجزئ بعض<sup>(١)</sup> مسح الرأس، ويمسح المقدم. وهو قول أحمد. وقد قدمنا عن جميعهم أن مسح جميع الرأس أحب إليهم. وكان ابن عمر وسلمة بن الأكوح يمسحان مقدم رءوسيهما<sup>(٢)</sup>. وعن جماعة من التابعين إجازة مسح بعض الرأس.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا إسماعيل بن علية، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن عمرو بن وهب، قال: كُتبا عند المغيرة بن شعبة، فقال: مسح نبي الله ﷺ بناصيته<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عمر: بين ابن سيرين وبين عمرو بن وهب في هذا الحديث رجل، كذلك قال حماد بن زيد عن أيوب<sup>(٤)</sup>.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن سليمان التيمي، قال: أخبرنا بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ

(١) سقط من: م.

(٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ١٦/١.

(٣) أخرجه الشافعي ٢٦/١، وابن أبي شيبة ٢٤/١، وأحمد ٥٩/٣٠، ١١٩ (١٨١٣٤)،

١٨١٨٢، والنسائي في الكبرى (١٦٨) من طريق ابن علية به.

(٤) أخرجه الطبراني ٤٢٩/٢٠ (١٠٣٩)، والبيهقي ٥٨/١ من طريق حماد بن زيد به.

توضاً ومسح بناصيته . ثم ذكر : فوق العمامة<sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : النَّاصِيَةُ مُقَدَّمُ الرَّأْسِ .

وأخبرنا عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ ، قال : أخبرنا محمدُ بنُ بكرٍ ، قال : حدَّثنا أبو داودَ ، قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ صالحٍ ، قال : حدَّثنا ابنُ وهبٍ ، قال : حدَّثني معاويةُ بنُ صالحٍ ، عن عبدِ العزيزِ بنِ مُسلمٍ ، عن أبي مَعْقِلٍ ، عن أنسِ بنِ مالكٍ قال : رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يتوضأُ وعليه عمامةٌ قِطْرِيَّةٌ<sup>(٢)</sup> ، فأدخلَ يده من تحتِ العمامةِ ، فمسحَ مُقَدَّمَ رأسِهِ ولم يَنْقُضِ العمامةَ<sup>(٣)</sup> .

وأجازَ الثوريُّ ، والشافعيُّ ، مسحَ الرأسِ بِإصْبَعٍ واحدةٍ . وقال أبو حنيفةَ : إن مسحَ رأسه أو بعضه بثلاثةِ أصابعٍ فما زادَ أجزأه ، وإن مسحَ بأقلِّ من ذلك لم يُجزئهُ .

والمرأةُ عندَ جميعِ العلماءِ في مسحِ رأسِها كالرجلِ سواءً ، كلُّ على أصلِهِ .  
وأما غَسَلَ الرجلينِ ، ففي حديثِ عبدِ اللهِ بنِ زيدِ بنِ عاصمٍ : ثم غَسَلَ رجلِيهِ . ولم يَحُدِّ ، وفي حديثِ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ إِذْ وَصَفَا وَضُوءَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ عَنْهُمَا : ثم غَسَلَ رجلِيهِ ثلاثًا . وفي بعضها : ثم غَسَلَ رجلِيهِ

(١) أبو داود (١٥٠) . وأخرجه ابن حبان (١٣٤٦) ، والطبراني ٣٧٩/٢٠ (٨٨٦) من طريق مسدد به ، أخرجه أحمد ١٧١/٣٠ (١٨٢٣٤) ، ومسلم (٨٣/٢٧٤) ، والترمذي (١٠٠) ، والنسائي (١٠٧) من طريق يحيى به .

(٢) القِطْرِيَّةُ : ضرب من البرود فيه حمرة ولها أعلام فيها بعض الحشونة . وقيل : لخلل جياذ تحمل من البحرين من قرية تسمى قَطْرًا . عون المعبود ٥٧/١ .

(٣) أبو داود (١٤٧) . وأخرجه ابن ماجه (٥٦٤) والبيهقي ٦١/١ من طريق ابن وهب به .

حتى أنقاهما . وفي بعضها : ثم غسل رجليه . فقط ، وكذلك في بعض الروايات عن عثمان : ثم مسح رأسه ثلاثاً . وفي أكثرها : ثم مسح رأسه . فقط ، وفي بعضها : مسح رأسه مرة واحدة . والوضوء كله ثلاثاً ثلاثاً<sup>(١)</sup> .

وأجمع العلماء أن غسلة واحدة سابعة في الرجلين وسائر الوضوء تُجزئ . وكان مالك لا يحد في الوضوء واحدة ولا اثنتين ولا ثلاثاً ، وكان يقول : إنما هو الغسل ، وما عم من ذلك أجزأ ، والرجلان وسائر الأعضاء سواء .

والقول عند العلماء على ما قدمنا في أصولهم في دخول المرفقين في الذراعين ، كذلك القول عندهم في دخول الكعبين في غسل الرجلين . وجملة قول مالك وتحصيل مذهبه ، أن المرفقين إن بقي شيء منهما مع القطع غسلاً . قال : وأما الكعبان فهما باقيان مع القطع ، ولا بد من غسلهما مع الرجلين . هذا هو المختار من المذهب .

والكعبان هما التأتان في أصل الساق . وعلى هذا مذهب الشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وداود بن علي ، في الكعبين . وأما العرقوب ، فهو منجمع مفصل الساق والقدم .

وقال أبو جعفر النحاس<sup>(٢)</sup> : كل مفصل عند العرب كعب .

(١) أخرجه أبو داود (١٠٦ - ١١٦) من حديث عثمان وعلي .  
 (٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر المصري النحوي ، له «إعراب القرآن» ، و «الناسخ والمنسوخ» ، وغيرهما ، مات غريقاً سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة . طبقات النحويين واللغويين ص ٢٢٠ ، وسير أعلام النبلاء ٤٠١ / ١٥ .

وقال أبو جعفر الطحاوي: للناس في الكعبين ثلاثة أقوال؛ فالذي يذهب إليه محمد بن الحسن أن في القدم كعباً، وفي الساق كعباً، ففي كل رجل كعبان. قال: وغيره يقول: في كل قدم كعب، وموضعه ظهر القدم مما يلي الساق. قال: وآخرون يقولون: الكعب هو الدائر بمغز الساق، وهو مجتمع الغروقي من ظهر القدم إلى العرايب. قال: والعرب تقول: الكعبان هما الغرقيبان.

قال أبو عمر: قد ذكرنا في باب بلاغات مالك، عند قوله ﷺ: «ويل للأعقاب من النار». أحكام غسل الرجلين، وإبطال قول من قال بمسحهما، وذكرنا الحجة في ذلك من جهة الآثار والنظر، وذكرنا القول المختار عندنا في الكعبين هناك<sup>(١)</sup>. والحمد لله.

واتفق مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهم، أن الرأس لا يُجزئ مسحه إلا بماء جديد يأخذه المتوضئ له، كما يأخذه لسائر الأعضاء، ومن مسح رأسه بماء فضل من البلل في يديه عن غسل ذراعيه، لم يُجزئه. وقال الأوزاعي وجماعة من التابعين: يُجزئ.

وقد مضى القول في الوضوء بالماء المستعمل، في باب زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن الضنابحي<sup>(٢)</sup>.

وليس في حديث عبد الله بن زيد هذا ذكر مسح الأذنين. وقد ثبت عن

(١) ينظر ما سيأتي ص ٤٠١ - ٤١٦.

(٢) سيأتي في شرح الحديث (٥٩) من الموطأ.

٣٢- وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ،  
عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « إذا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي  
أَنْفِهِ ، ثُمَّ لَيْسُزْ ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ » .

النبي ﷺ من وجوه أنه كان يمسح أذنيه في وضوئه . وقد مضى القول في مسح  
الأذنين وما في ذلك من الحكم والاختيار لفقهاء الأمصار ، في باب زيد بن  
أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن الصنابحي أيضاً من كتابنا هذا ، ومضى هناك  
أيضاً ذكر المضمضة والاستنثار ، والحمد لله كثيراً لا شريك له .

مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ  
قال : « إذا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ ، ثُمَّ لَيْسُزْ <sup>(١)</sup> ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ  
فَلْيُوتِرْ <sup>(٢)</sup> » .

هكذا رواه يحيى : « فليجعل في أنفه ثم ليسز <sup>(٣)</sup> » . ولم يقل : ماء . وهو  
مفهوم من الخطاب ، وهكذا وجدناه عند جماعة شيوننا ، إلا فيما حدثناه  
أحمد بن محمد ، عن أحمد بن مطرف ، عن عبيد الله بن يحيى ، عن أبيه ، فإنه  
قال فيه : « فليجعل في أنفه ماء » .

حديث : قال أبو هريرة : قال رسول الله ﷺ : « من تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ وَمَنْ اسْتَجَمَرَ  
فَلْيُوتِرْ » . عقب مالك حديث عبد الله بحديث أبي هريرة ليبين تأكيد المضمضة  
والاستنشاق ، وأن النبي ﷺ كما فعلهما فعلاً فكذلك أمر بهما قولاً . وقد اختلف

(١) في الأصل ، ص ١٧ ، م : « ليستثر » ، وفي ص : « ليستثره » .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦) ، وبرواية أبي مصعب (٤٤) . وأخرجه أحمد ١٣/١٧١

(٧٧٤٦) ، والبخارى (١٦٢) من طريق مالك به .

(٣) في ص ١٧ ، م : « ليستثر » .

وأما القعنبى فلم يقل: ماء. فى رواية على بن عبد العزيز، عن القعنبى. ورواه أبو داود<sup>(١)</sup>، عن القعنبى فقال فيه: «فليجعل فى أنفه ماء». وكذلك رواية ابن بكير، ومعنى<sup>(٢)</sup>، وجماعة، عن مالك: «فليجعل فى أنفه ماء». وعند أكثر الرواة هو هكذا: «فليجعل فى أنفه ماء»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو خليفة<sup>(٤)</sup> الفضل بن الحباب القاضى البصرى، عن القعنبى فى هذا الحديث: «فليجعل فى أنفه الماء»<sup>(٥)</sup>. وهذا كله معنى واحد، والمراد مفهوم. ورواية ورقاء لهذا الحديث عن أبى الزناد كما روى يحيى، عن مالك، لم يقل: ماء.

قرأت على عبد الله بن محمد بن يوسف، أن عبدة الله بن محمد بن أبى غالب حدثهم، قال: حدثنا محمد بن محمد بن بدر الباهلى، قال: حدثنا رزق الله ابن موسى، قال: حدثنا شبابة، قال: حدثنا ورقاء بن عمر<sup>(٦)</sup> الشكرى، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال: «إذا أحدكم

عن النبى ﷺ، فزوى عنه أنه تمضمض واستنشق من غرفة واحدة. وذلك كما بيناه يختلف بحسب اختلاف كثرة الماء وقتله، وحاجة العضو إلى النظافة واستغناؤه، لأن التعديدهما سنة كما توهمه بعض الناس.

(١) أبو داود (١٤٠).

(٢) أخرجه النسائى (٨٦) من طريق معن به.

(٣) أخرجه ابن الجارود (٣٩)، وأبو عوانة (٦٧١)، والطحاوى فى شرح المعانى ١٢٠/١ من طريق روح بن عباد وابن وهب وابن زياد عن مالك به.

(٤) فى ص: «حنيفة». وينظر سير أعلام النبلاء ٧/١٤.

(٥) أخرجه ابن حبان (١٤٣٩) عن أبى خليفة به.

(٦) فى ص: «محمد». وينظر تهذيب الكمال ٤٣٣/٣٠.

توضُّباً ، فليجعلُ في أنفه ثم يستنثرُ » .

قال أبو عمر: في هذا الحديث الأمر بالاستنثار بالماء عند الوضوء ، وذلك دفع الماء بريح الأنف بعد الاستنشاق ، والاستنشاق أخذ الماء بريح الأنف من الكف ، والاستنثار دفعه ، ومحال أن يدفعه من لم يأخذه ، ففي الأمر بالاستنثار أمر بالاستنشاق ، فافهم . وعلى ما وصفت لك في الاستنشاق والاستنثار جمهور العلماء ، وأصل هذه اللفظة في اللغة القذف ، يُقال : نثر واستنثر . بمعنى واحد . وذلك إذا قذف من أنفه ما استنشق ، مثل الامتخاط . ويُقال : الجراد نثره حوت . أى : قذف به من أنفه . وقد روى ابن القاسم وابن وهب ، عن مالك قال : الاستنثار أن يجعل يده على أنفه ، ويستنثر . قيل لمالك : أيستنثر من غير أن يضع يده على أنفه ؟ فأنكر ذلك ، وقال : إنما يفعل ذلك الحمام . وسئل مالك عن المضمضة والاستنثار : امرأة أم مرتين أم ثلاثاً ؟ فقال : ما أبالي أى ذلك فعلت . وكل ذلك <sup>(١)</sup> واسع و <sup>(٢)</sup> جائز عند مالك وجميع أصحابه ، أن يتمضمض ويستنثر من غرفة واحدة .

قال أبو عمر : أما لفظ الاستنشاق ، فلا يكاد يوجد الأمر به إلا في رواية همام ، عن أبي هريرة <sup>(٣)</sup> ، وفي حديث أبي رزين العقيلي - واسمه لقيط بن صبرة <sup>(٤)</sup> - ويوجد أن رسول الله ﷺ تمضمض واستنشق ، من حديث

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٣٨٨ .

(٣) سيأتي تخريجه ص ٣٨٦ ، ٣٨٧ .

التمهيد عثمان<sup>(١)</sup>، وعلي<sup>(٢)</sup>، وعائشة<sup>(٣)</sup>، وغيرهم، من وجوه.

وأما لفظ الاستنثار، فمحموظ الأمر به من حديث ابن عباس<sup>(٤)</sup>، ومن طريق أبي هريرة، من رواية أبي إدريس الخولاني<sup>(٥)</sup>، والأعرج، وعيسى بن طلحة<sup>(٦)</sup>، وغيرهم، عن أبي هريرة. وقد ذكرنا خبر أبي إدريس الخولاني في باب ابن شهاب، من كتابنا هذا، وذكرنا هناك الحكم في الاستجمار، وما للعلماء في ذلك من الوجوه<sup>(٧)</sup> والاختيار، وذكرنا أقوالهم في الاستنثار في باب زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن الصنابحي<sup>(٨)</sup>، من كتابنا هذا، ونزيد القول ههنا بياناً في ذلك إن شاء الله.

حدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن كثير، عن عاصم بن قبيط، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله، أخبرني عن الوضوء؟ قال: «أسبغ الوضوء، وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون

(١) سيأتي في الموطأ (٥٨).

(٢) تقدم في ص ٣٨٠، ٣٨١.

(٣) أخرجه النسائي (٢٤٣) والبيهقي ١/١٧٤.

(٤) سيأتي تخريجه الصفحة القادمة.

(٥) سيأتي في الموطأ (٣٣).

(٦) أخرجه أحمد ١٤/٢٧٠ (٨٦٢٢)، والبخاري (٣٢٩٥)، ومسلم (٢٣٨/٢٣) من طريق عيسى بن طلحة به.

(٧) في ص، ص ١٦، ص ١٧: «الوجوب». وينظر ما سيأتي ص ٣٩٠ - ٤٠١.

(٨) سيأتي في شرح الحديث (٥٩) من الموطأ.

ورواه الثوري، عن أبي هاشم، عن عاصم بإسناده مثله<sup>(٢)</sup>.  
ورواه ابن جريج، عن إسماعيل بن كثير بإسناده مثله<sup>(٣)</sup>.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو إسماعيل الترمذي، قال: حدثنا نعيم بن حماد، قال: حدثنا ابن المبارك، قال: أخبرنا أبو ذئب، عن قارظ بن شيبه، عن أبي غطفان، قال: دخلت على ابن عباس فوجدته يتوضأ، فمضمض واستنثر، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «استنثروا اثنتين بالغتین أو ثلاثاً»<sup>(٤)</sup>.

وذكره أبو داود<sup>(٥)</sup>، عن إبراهيم بن موسى، عن وكيع، عن ابن أبي ذئب، عن قارظ، عن أبي غطفان، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «استنثروا مرتين بالغتین».

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ<sup>(٦)</sup>، قال: حدثنا أحمد بن زهير<sup>(٦)</sup>، قال: حدثنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا سفيان الثوري،

(١) النسائي (٨٧). وأخرجه أبو داود (١٤٢، ٢٣٦٦) من طريق قتيبة به، وابن حبان (١٠٥٤)، (١٠٨٧) من طريق يحيى بن سليم به.

(٢) أخرجه أحمد ٣٠٦/٢٦ (١٦٣٨٠)، والنسائي (٨٧) من طريق الثوري به.

(٣) أخرجه أحمد ٣٠٩/٢٦، ٣٨٨/٢٩ (١٦٣٨٤، ١٧٨٤٦)، وأبو داود (١٤٤) من طريق ابن جريج به.

(٤) أخرجه النسائي في الكبرى (٩٧) من طريق ابن المبارك به.

(٥) أبو داود (١٤١).

(٦ - ٦) ليس في الأصل.

عن منصور، عن هلال بن يساف، عن سلمة بن قيس، قال: قال لى  
رسول الله ﷺ: «إذا استنشقت فائثر، وإذا استجمرت فأؤيز»<sup>(١)</sup>.

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أبو إسماعيل، قال:  
حدثنا نعيم، قال: حدثنا ابن المبارك، قال: أخبرنا معمر، عن همام بن منبه،  
عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا توضأ أحدكم فليستنشق بمنخره من  
الماء ثم ليثثره»<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عمر: هذا أيُّ حديث في الاستنشاق والاستنثار، وأصحها  
إسناداً، وأجمع المسلمون طراً أن الاستنشاق والاستنثار من الوضوء، وكذلك  
المضمضة ومسح الأذنين.

واختلفوا فيمن ترك ذلك ناسياً أو عامداً؛ فكان أحمد بن حنبل يذهب  
إلى أن من ترك الاستنثار في الوضوء ناسياً أو عامداً، أعاد الوضوء والصلاة. وبه  
قال أبو ثور، وأبو عبيد، في الاستنثار خاصة. وهو قول داود في الاستنثار خاصة  
أيضاً. وكان أبو حنيفة، والثوري، وأصحابهما، يذهبون إلى إيجاب المضمضة  
والاستنشاق في الجنابة دون الوضوء. وكانت طائفة توجبهما في الوضوء  
والجنابة. وقد تقدم ذكرهم في باب زيد بن أسلم<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه الفسوى في المعرفة ١/٣٤٤، وابن قانع ١/٢٧٦، والطبراني (٦٣٠٧) من طريق الفضل  
ابن دكين به، وأخرجه أحمد ١١٥/٣١ (١٨٨١٧)، وابن حبان (١٤٣٦) من طريق الثوري به.  
(٢) أخرجه أبو نعيم في مستخرجه (٥٦١) من طريق ابن المبارك به، وأخرجه أحمد ١٣/٥١٧  
(٨١٩٤)، ومسلم (٢١/٢٣٧) من طريق معمر به.  
(٣) سيأتي في شرح الحديث (٥٩) من الموطأ.

وأما مالك، والشافعي، والأوزاعي، وأكثر أهل العلم، فإنهم ذهبوا إلى أن لا فرض في الوضوء واجب إلا ما ذكره الله عز وجل في القرآن، وذلك غسل الوجه واليدين إلى المرفقين، ومسح الرأس، وغسل الرجلين، وقد مضى القول في أحكام المضمضة والاستنشاق، ومسح الأذنين، مستوعباً ممهّداً بعلمه، وأوضحنا وجوه الأقاويل فيه عند ذكر حديث الصنابحي في باب زيد بن أسلم<sup>(١)</sup>، وذكرنا أحكام الاستجمار والاستنجاء بالأحجار في باب ابن شهاب، عن أبي إدريس، من كتابنا هذا، والحمد لله. والذي يتحصّل من مذهب مالك أن الوتر في الاستجمار ليس بواجب، ولكنه مندوب إليه سنة. وقد تابع مالكاً على هذا جماعة قد ذكرناهم في باب ابن شهاب، عن أبي إدريس،<sup>(٢)</sup> من هذا الكتاب<sup>(٣)</sup>، وذكرنا الحجّة من جهة الأثر والنظر لهم ولمن خالفهم هناك، والحمد لله. وقد كان ابن عمر يستحب الوتر في تجمير ثيابه<sup>(٤)</sup>، وكان يستعمل العموم في قوله ﷺ: «ومن استجمر فليوتر». فكان يستجمر بالأحجار وترًا، وكان يُجمر ثيابه وترًا؛ تأسياً بالنبي ﷺ. ومستعملًا عموم الخطاب والله الموفق للصواب. وقد جاء في الأثر المرفوع: «إن الله وتر يحب الوتر»<sup>(٥)</sup>.

(١) سيأتي في شرح الحديث (٥٩) من الموطأ.

(٢ - ٢) ليس في: الأصل، ص ١٦.

(٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ١٥٦/٢، ومسند أحمد ١١٩/١٠ (٥٨٨٠).

(٤) أخرجه أحمد ٤٦٩/١٢ (٧٥٠٢)، والبخاري (٦٤١٠)، ومسلم (٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة.

٣٣- وحديثي مالك، عن ابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي هريرة، أن [٧] رسول الله ﷺ قال: «من تَوَضَّأَ فَلَيْسَتْ تُرْتُو، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ». »

قال يحيى: سمعتُ مالكا يقولُ في الرجلِ يَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْتِرُ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

مالك، عن ابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «من تَوَضَّأَ فَلَيْسَتْ تُرْتُو، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ»<sup>(١)</sup>.

قال أبو عمر: لا يصح عن مالك ولا عن ابن شهاب في هذا الحديث غير هذا الإسناد، وقد وهم فيه عثمان الطرائفي عن مالك.

أخبرنا محمد، حدثنا علي بن عمر، حدثنا أبو محمد الحسين بن أحمد بن صالح، حدثنا عبد الله بن محمد بن ناجية، حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل، حدثنا عثمان بن عبد الرحمن، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من تَوَضَّأَ فَلَيْسَتْ تُرْتُو، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ».

وأما قوله: «من استجمَرَ فَلْيُوتِرْ». فإنه يعني بذلك أن يكون بحجرٍ واحدٍ أو ثلاثةٍ أو خمسةٍ، ولا يكون بالشفع؛ فإن النبي ﷺ كان يُحبُّ الوترَ في أفعاله كلها. وقد روى مسلم: «الاستجمارُ تَوُّ والطَّوافُ تَوُّ»<sup>(٢)</sup>. يعني وترًا. واختلَفَ الناسُ

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٧)، وبرواية أبي مصعب (٤٦). وأخرجه أحمد ١٥٤/١٢، ١٦٢/١٣ (٧٢٢١، ٧٧٣٠)، ومسلم (٢٢/٢٣٧)، والنسائي (٨٨)، وابن ماجه (٤٠٩)، وابن خزيمة (٧٥) من طريق مالك به.  
(٢) مسلم (١٣٠٠).

قال أبو الحسن علي بن عمر: هذا وهم، ولا يصح فيه عن مالك ولا عن الزهري غير حديث أبي إدريس الخولاني، وقد رواه أسيد بن عاصم، عن بشر بن عمر، عن مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وذلك أيضاً خطأ، والصواب ما في «الموطأ».

وقد مضى القول في الاستنثار وحكمه، وما للعلماء في ذلك من الأقوال، في باب حديث زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن الصنابحي<sup>(١)</sup>.

وأما الاستجمار فهو الاستطابة بالأحجار، ومعناه إزالة الأذى من المخرج بالأحجار. قال ابن الأنباري<sup>(٢)</sup>: معنى الاستجمار التمشيح بالأحجار، والجماز عند العرب الحجارة الصغار، وبه سُميت جماز مكة. قال: ومنه الحديث الذي يروى: «إذا توضأت فانثر، وإذا استجمرت فأوتز».

في التطيب هل هو مثله أم لا؟ فكان مالك إذا أراد أن يتجمّر طيباً كسر العود ثلاث كسرات حتى يكون وتراً. وروى بعض أصحابه أن أعرابياً قال له: إنا نسمى استعمال الحجارة في العاطط استجماراً. فرجع إليه، ومالك كان أوسع حوصلَةً من أن يكون ذلك الأعرابي يلقنه أن استعمال الحجارة هناك يُسمى استجماراً، وإنما أصغى إليه مالك؛ لأنه رآه يقتصر على ذلك الموضع<sup>(٣)</sup>، ولم يفهم حمله على العموم للفظة المشتركة في الطيب والحجارة، وكله نظافة واستطابة<sup>(٤)</sup>.

(١) سيأتي في شرح الحديث (٥٩) من الموطأ.

(٢) محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر بن الأنباري، المقرئ اللغوي، له كتاب «الوقف والابتداء»، و«الأضداد»، و«المشاكل» وغيرها، توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. تاريخ العلماء النحويين ص ١٧٨، وسير أعلام النبلاء ١٥/٢٧٤.

(٣) في ج، م: «الوضع».

(٤) بعده في د: «كامل الإملاء الرابع».

قال أبو عمر: هذا اللفظ يرويه منصور، عن هلال بن يساف، عن سلمة بن قيس الأشجعي، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>.

قال ابن الأنباري: ومعنى الوتر عندهم أن يُوترَ من الجمار، وهي الحجارة الصغار، يقال: قد جُمِرَ الرجلُ يُجْمَرُ تجميرا. إذا رمى جمار مكة، قال عمر بن أبي ربيعة<sup>(٢)</sup>:

فلم أرَ كالتجميرِ منظرَ ناظرٍ ولا كلياى الحجِّ أفلتن<sup>(٣)</sup> ذا هوى  
أفلتن، يعنى: أهلكن، والقلتُ بفتح اللام: الهلاك، ومنه قيل: المسافرُ على قلتٍ إلا ما وقى الله منه<sup>(٤)</sup>.

قال أبو عمر: ويروى: أفتنن ذا هوى<sup>(٥)</sup> و: يفتنن ذا هوى.

وهذا شعرٌ عرضت فيه قصة طريفة لعمر بن أبي ربيعة مع سليمان بن عبد الملك<sup>(٦)</sup>، وهي حكاية عجيبة، حدثنيها عبد الله بن محمد بن يوسف، قال:

(١) تقدم تخريجه ص ٣٨٨.

(٢) شرح ديوانه ص ٤٥٩.

(٣) فى ي، م، فى هذا الموضع والموضع بعدها، ومصدر التخرىج: «أفلتن». بالفاء. والمثبت من غريب الحديث للخطابي ٨١/٣، وينظر اللسان (ق ل ت).

(٤) ينظر النهاية ٩٨/٤، وكشف الحفاء ٢٥٣/١.

(٥) الحيوان ١٢٦/٥.

(٦) سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي الخليفة، بويع له بعد أخيه الوليد سنة ست وتسعين، وكان دينا فصيحاً مفوها عادلاً محباً للغزو، توفى سنة تسع وتسعين. سير أعلام

النبلاء ١١١/٥.

أَبَانَا الْعَائِدِيُّ<sup>(١)</sup> ، قَالَ : أَبَانَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ الْفَرَّغَانِيِّ ، التمهيد  
 قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرِ بْنِ عَمَّارِ الثَّقَفِيِّ الْبَغْدَادِيُّ ،  
 قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ ، عَنْ مَصْعَبِ الزُّبَيْرِيِّ ، عَنْ  
 الضَّحَّاكِ بْنِ عَثْمَانَ ، أَنَّ سَلِيمَانَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ حَجَّ فِي خِلَافَتِهِ ، فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ  
 ابْنِ أَبِي رَيْعَةَ ، فَأَتَاهُ فَقَالَ لَهُ : أَنْتَ الْقَائِلُ :

وَكَمْ مِنْ قَتِيلٍ لَا يُبَاءُ بِهِ دَمٌ      وَمِنْ غَلَقِي رَهْنًا إِذَا ضَمَّهُ مِنِّي  
 وَمِنْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ      إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضُ كَالدَّمِيِّ  
 يُسْحَبِينَ أَذْيَالَ الْمُرُوطِ بِأَسْوَقِي      خِدَالٍ<sup>(٢)</sup> إِذَا وَلَّيْنَ أَعْجَازَهَا رَوِي  
 أَوَانِسُ يَسْلُبُنِ الْحَلِيمَ فَوَادَهُ      فَيَا طَوْلَ مَا شَوْقِي وَيَا حُسْنَ مُجْتَلِي  
 فَلَمْ أَرَ كَالْتَّجْمِيرِ مَنْظَرَ نَاطِرٍ      وَلَا كِلْيَالِي الْحَجِّ أَقْلَتِنِ ذَا هَوِي<sup>(٣)</sup>  
 قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : لَا جَرَمَ ، وَاللَّهِ لَا تَشْهَدُ الْحَجَّ مَعَ النَّاسِ الْعَامَ . وَأَخْرَجَهُ إِلَى  
 الطَّائِفِ .

وَذَكَرَ هَذَا الْخَبَرَ مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ<sup>(٤)</sup> وَكَيْعٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زَهْرِيٍّ ،  
 قَالَ : حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَجَّ سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَهُوَ خَلِيفَةٌ ،  
 فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ بْنِ أَبِي رَيْعَةَ ، فَقَالَ لَهُ : أَلَسْتَ الْقَائِلُ :

(١) في النسخ : « العائدي » . وهو يحيى بن مالك بن عائذ . ينظر جذوة المقتبس ص ٣٧٩ ، وبغية  
 الملتبس ص ٥٠٧ .

(٢) في م : « خوال » . والخدال : المتلفة الضخمة . ينظر القاموس المحيط (خ د ل) .

(٣) تنظر هذه الأبيات في شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٤٥٩ .

(٤) بعده في النسخ : « أبانا » . ومحمد بن خلف هو القاضي أبو بكر المعروف بوكيع . تاريخ بغداد ٥ / ٢٣٦ .

فكم من قتيلٍ لا يُبَاءُ به دمٌ ومن غليقٍ رهناً إذا ضمَّه مِنى  
فذكر الأبيات والخبر سواءً، إلا أنه قال :

يُسْحَبْنَ أَذْيَالَ المروطِ بِأسوقِ خِدَالٍ وَأعجازٍ مَاكِمَهَا<sup>(١)</sup> روى  
ولم يذكر الضحاك بن عثمان .

وعرضت له فيه أيضاً مع عمر بن عبد العزيز قصةً يليقُ بأهلِ الدين الوقوفُ  
عليها .

ذكر الزبير بن بكار قال : حدَّثني محمد بن كُناسةً ، عن أبي بكر بن عياش ،  
أن عمر بن أبي ربيعة قال هذا الشعر في أم عمر بنت مزوان في خير ذكره .

قال الزبير : وحدَّثني مصعب بن عثمان ، أن عمر بن عبد العزيز لما ولي  
الخِلافة لم يكن له همٌّ إلا عمر بن أبي ربيعة والأحوص ، فكتب إلى عامله  
بالمدينة : إنِّي قد عرفتُ عمرَ والأحوصَ بالحبِّ والشَّرِّ ، فإذا أتاك كتابي هذا  
فاشدُّهما واحمِلهما إليَّ . فلما أتاه الكتابُ حملهما إليه ، فأقبل على عمر ، ثم  
قال : هيه !

فلم أر كالتَّجميرِ منظرَ ناظرٍ ولا كليلي الحجِّ أَقلَّتَنَ ذا هوى  
ومن مالئ عينيهِ من شيءٍ غيره إذا راح نحوَ الجمرِ البيضِ كالدمى

(١) المآكم ، جمع المآكم ، والمآكمة بفتح الكاف وكسرهما : لحمه على رأس البورك ، وهما اثنتان ، أو  
لحمتان وصلتا بين العجز والمثنين . القاموس المحيط ( أ ك م ) .

أما والله لو اهتَمَمْتَ بحجِّكَ لم تنظُرْ إلى شيءٍ غيرِكَ ، فإذا لم يفلتِ الناسُ منك في هذه الأيام ، فمتى يفلتُونَ . ثم أمرَ بنفِيهِ ، فقال : يا أميرَ المؤمنين ، أو خيرٌ من ذلك ؟ قال : ما هو ؟ قال : أعاهدُ اللهَ عزَّ وجلَّ على ألا أعودَ لمثلِ هذا الشُّعْرِ ، ولا أذكرَ النساءَ في شعري أبداً ، وأجددُ توبةً على يدِكَ . قال : أو تفعلُ ؟ قال : نعم . فعاهدَ اللهَ على توبتهِ وخَلَّاهُ ، ثم دعا بالأحوصِ فقال : هيه !

اللَّهُ بَيْنِي وَبَيْنَ قِيَمِهَا يَهْرُبُ مِنِّي بِهَا وَأَتَّبِعُ<sup>(١)</sup>  
بِاللَّهِ بَيْنَ قِيَمِهَا وَبَيْنَكَ . ثم أمرَ بنفِيهِ ، فكلَّمه فيه رجالٌ من الأنصارِ فأبى ، وقال : والله لا أزدُهُ ما دامَ لي سلطانٌ ، فإنه فاسقٌ مجاهرٌ<sup>(٢)</sup> .

والتَّجْمِيرُ أَيضاً في لسانِ العربِ أن يُرمى بالجنْدِ في ثَغْرِ من ثغورِ المسلمين ، ثم لا يُؤذَنُ لهم في الرجوعِ ، قال حميدُ الأرقطُ<sup>(٣)</sup> :

فاليومَ لا ظلمَ ولا تجميرُ<sup>(٤)</sup> ولا لغازٍ إن غزا تجميرُ  
وقال بعضُ الغزاةِ المُجمِّرينَ<sup>(٥)</sup> :

مُعَاوَى إِمَّا أَنْ تُجَمِّرَ<sup>(٦)</sup> أَهْلَنَا إِلَيْنَا وَإِمَّا أَنْ نَنْتُوبَ مُعَاوِيَا

(١) شعر الأحوص الأَنْصَارِي ص ١٤٤ .

(٢) ينظر تفسير القرطبي ١٣/١٤٩ ، ١٥٠ .

(٣) الحيوان ٥/١٢٦ .

(٤) في مصدر التخرِيج : «تتبير» .

(٥) الحيوان ٥/١٢٦ ، واللسان (ج م ر) .

(٦) في الحيوان : «تجهز» .

أجمرتنا إجمار كسرى جئوده ومنيتنا حتى مللنا الأمانيا  
واختلف العلماء في إزالة الأذى من المخرج بالماء أو بالأحجار ، هل هو فرض  
واجب أم سنة مسنونة ؟ فذهب مالك وأبو حنيفة وأصحابهما إلى أن ذلك ليس  
بواجب فرضاً ، وأنه سنة لا ينبغي تركها ، وتاركها عمداً مفسىء ، فإن صلى  
كذلك فلا إعادة عليه ، إلا أن مالكا يستحب له الإعادة في الوقت ، وعلى ذلك  
أصحابه . والإعادة في الوقت ليست بواجبة عنده ، ولا عند كل من قال كقوليه ،  
وإنما هو استدراك لما فاته من السنة في الوقت ، ولو وجب في السنن أن تُعاد بعد  
الوقت لكانت كالفرائض في وجوبها .

وقال الشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وأبو ثور ، والطبري : الاستنجاء واجب ،  
لا تجزئ صلاة من صلى دون أن يستنجى بالأحجار أو بالماء .  
وموضع المخرج مخصوص عند الجميع بالأحجار ، وأما سائر البدن والثياب  
فلا مدخل للأحجار فيها .

ويجوز عند مالك ، وأبي حنيفة وأصحابه ، الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار  
إذا ذهب النجس ؛ لأن الوتر يقع على الواحد فما فوقه " من الوتر " . والوتر  
عندهم مستحب وليس بواجب . وإذا كان الاستنجاء عندهم ليس بواجب ،  
فالوتر فيه أحرى بالأل يكون واجبا ، وقد روى عن النبي ﷺ في ذلك : « من فعل  
فقد أحسن ، ومن لا فلا حرج » .

وحدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ ، حدَّثنا محمدُ بنُ بكرٍ ، حدَّثنا أبو داودَ ، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ موسى ، حدَّثنا عيسى بنُ يونسَ ، عن ثورِ بنِ يزيدَ ، عن الحُصَيْنِ الحُبْرَانِيِّ<sup>(١)</sup> ، عن أبي سعيدٍ ، عن أبي هريرةَ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « من استجمرَ فليوترهُ ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ ، وَمَنْ لَا فَلَاحَ حَرْجٍ » . الحديث<sup>(٢)</sup> .

وقال الشافعيُّ : لا يجوزُ أن يُقتَصَرَ على أقلِّ من ثلاثةِ أحجارٍ . وهو قولُ أحمدَ بنِ حنبلٍ . وإلى هذا ذهب أبو الفرج المالكِيُّ .

ومن الحجَّةِ لهذا القولِ ما حدَّثناه محمدُ بنُ إبراهيمٍ ، حدَّثنا محمدُ بنُ معاويةَ ، قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ شعيبٍ ، قال : أنبأنا إسحاقُ بنُ إبراهيمٍ ، قال : حدَّثنا أبو معاويةَ ، عن الأعمشِ ، عن إبراهيمٍ ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ يزيدَ ، عن سلمانَ قال : قال له رجلٌ : إنَّ صاحبِكُم ليُعلمُكم حتى الخِرَاءَةَ . قال : أجلُّ ؛ نهانا أن نستقبلَ القبلةَ لغائطٍ أو بولٍ ، أو نستنجيَ بأيماننا ، أو<sup>(٣)</sup> نكتفيَ بأقلِّ من ثلاثةِ أحجارٍ<sup>(٤)</sup> .

قال : وأخبرنا يعقوبُ بنُ إبراهيمٍ ، قال : حدَّثنا يحيى بنُ سعيدٍ ، عن محمدٍ

(١) في ي : « الحُرَانِيُّ » ، وفي م : « الحُرَايِيُّ » . والمثبت من مصدر التخريج ، ويقال فيه أيضا : الحميرى . وينظر تهذيب الكمال ٦ / ٥٥٠ .

(٢) أبو داود (٣٥) . وأخرجه أحمد ٤٣٢/١٤ (٨٨٣٨) من طريق عيسى بن يونس به ، وأخرجه الدارمي (٦٨٩) وابن ماجه (٣٣٧) من طريق ثور بن يزيد به .

(٣) في م : « و » .

(٤) النسائي (٤١) وفي الكبرى (٤٠) . وأخرجه أحمد ١٢٤/٣٩ (٢٣٧١٩) ، ومسلم (٢٦٢) ، وأبو داود (٧) ، والترمذى (١٦) من طريق أبي معاوية به .

ابن عجلان، قال: أخبرنا القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «أنا لكم مثل الوالد أعلمكم، فإذا ذهب أحدكم إلى الخلاء فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها، ولا يستنجي<sup>(١)</sup> يمينه». وكان يأمر بثلاثة أحجار، وينهى عن الروث والرمة<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك، وأبو حنيفة، والشافعي، وأصحابهم: كل ما قام مقام الأحجار من سائر الأشياء الطاهرة فجايز أن يستنجى به ما لم يكن مأكولاً. وقال الطبري: كل طاهر وكل نجس أزال النجس أجزاء<sup>(٣)</sup>. وقال داود وأهل الظاهر: لا يجوز الاستنجاء بغير الأحجار الطاهرة.

والأحجار عندهم مخصوصة بتطهير المخرج، كما أن المخرج مخصوص بأن يطهر بالأحجار، فتجزئ فيه عن الماء دون ما عداه. وقال مالك، وأبو حنيفة، وأصحابهما: إن استنجى بعظم أجزاءه، وبمس ما صنع. وقال الشافعي: لا تجزئ؛ لأن رسول الله ﷺ نهى عن الروث والرمة، ونهى أن يستنجى بعظم والرمة العظام، فلما طابق النهى لم يجز.

(١) هكذا بإثبات الباء، وينظر إعراب الحديث النبوي ص ١٠١.

(٢) النسائي (٤٠). وأخرجه أحمد ٣٧٢/١٢ (٧٤٠٩) وابن خزيمة (٨٠)، وابن حبان (١٤٤٠) من طريق يحيى بن سعيد به، وأخرجه أحمد ٣٢٦/١٢ (٧٣٦٨)، وأبو داود (٨)، وابن ماجه (٣١٢، ٣١٣) من طريق ابن عجلان به.

(٣) في ي: «أجزاء».

(٤) في ي: «من».

وذكر أبو داود<sup>(١)</sup> ، عن أحمد بن حنبل ، قال : حدثنا روح بن عبادة ، قال : التمهيد  
 حدثنا زكريا بن إسحاق ، حدثنا أبو الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : نهى  
 رسول الله ﷺ أن يمسحَ بعظم أو بعير .

ولا فرق عند مالك ، وأبي حنيفة ، وأصحابهما ، في مخرج البول والغائط  
 بين المعتادات وغير المعتادات ، أن الحجارة تُجزئُ فيها في السبيلين جميعاً . وهو  
 المشهور من قول الشافعي . وقد روي عن الشافعي أنه لا يُجزئُ فيما عدا الغائط  
 والبول إلا الماء . قال : وكذلك ما عدا المخرج وما حوله مما يمكن التحفظ منه ، فإنه  
 لا يُجزئُ فيه الأحجار ، ولا يُجزئُ فيه إلا الماء .

وسأتي القول في المذي وحكم غسل الذكر منه في باب أبي النضر<sup>(٢)</sup> إن  
 شاء الله .

وعند أصحاب مالك أن ما حول المخرج مما لا بُد منه في الأغلب والعادة لا  
 يُجزئُ فيه إلا الماء . وهكذا حكى ابن خوارزمي عنهم . وقد قالت طائفة : إن  
 الأحجار تُجزئُ في مثل ذلك ؛ لأن ما لا يمكن التحفظ منه من الشرح حكمه  
 حكم المخرج . قال : واختلف أصحاب الشافعي ؛ فقالوا مرة : يُجزئُ فيه  
 الأحجار . ومرة مثل قولنا . وأما أبو حنيفة وأصحابه ، فعلى أصلهم أن النجاسة  
 إذا لم تكن رطبة تزول بكل ما أزال عينها وأذهبها غير الماء . وقد روي الدرهم معفو  
 عنه أصلاً عند جميع العراقيين . وقال داود : النجاسة لا يُزيلها غير الماء ، وإذا

(١) أبو داود (٣٨) .

(٢) سيأتي في شرح الحديث (٨٣) من الموطأ .

زالت بأى وجه زالت أجزاء . ولا يخذ<sup>(١)</sup> قدر الدرهم . قال مالك : تجوز الصلاة بالاستنجاء بالأحجار . والماء أحب إليه ، ويغسل ما هنالك فيما يستقبل .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : يستنجى بثلاثة أحجار ، فإن لم تُنقى زاد حتى يُنقى ، وإن أنقاه حجر واحد أجرأه ، وكذلك غسله بالماء ، إن أنقاه بغسلة واحدة ، وذلك فى المخرج ، وما عدا المخرج فإنما يُغسل بالماء . وهذا كله قول مالك وأصحابه . وقال الأوزاعي : تجوز ثلاثة أحجار ، والماء أطهر . وقال الشافعي : يجوز بالأحجار ما لم يعد المخرج ، فإن عدا المخرج لم يجز إلا الماء ، والمهاجرون كانوا لا يستنجون بالماء . وهو قول سعيد بن المسيب . وروى عن حذيفة أنه سُئل عن الاستنجاء بالماء فقال : إذن لا تزال يدي فى نثني<sup>(٢)</sup> . وأما الأنصار فكانوا يُبغون الأحجار بالماء ، وأثنى الله عز وجل بذلك على أهل قباء .

والماء عند فقهاء الأمصار<sup>(٣)</sup> أطهر وأطيب ، والأحجار رخصة تُجرى ، ومن العلماء من جعل الاستنجاء واجباً ، وسائر العلماء يستحبون الوتر . وقد روى ثور بن يزيد الشامي ، عن الحصين الحبراني<sup>(٤)</sup> ، عن أبي سعيد<sup>(٥)</sup> ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « من اكتحل فليوتر ، من فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا حرج ، ومن استجمر فليوتر ، ومن فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا حرج » . وذكر

(١) فى ى : « نحد » .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٤١٧ .

(٣) فى م : « الأنصار » .

(٤) فى النسخ : « الجوانى » . وينظر ما تقدم ص ٣٩٧ .

(٥) فى النسخ : « معبد » . وينظر تهذيب الكمال ٣٣/٣٥٣ .

٣٤- وحدثني عن مالك ، أنه بلغه أن عبد الرحمن بن أبي بكرٍ الموطأ  
دخل على عائشة زوج النبي ﷺ يوم مات سعد بن أبي وقاص ، فدعا  
بوضوءه ، فقالت له عائشة : يا عبد الرحمن ، أسبغ الوضوء ، فإنني  
سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ : « ويلٌ للأعقابِ مِنَ النَّارِ » .

الحديث<sup>(١)</sup> . وهو حديثٌ ليس بالقوي ؛ لأنَّ إسناده ليس بالقائم ، فيه مجهولون . التمهيد  
ذكره أبو داود ، عن إبراهيم بن موسى الرازي ، عن عيسى بن يونس ، عن ثور .  
وحدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال : حدثنا محمد بن بكرٍ  
الثمار ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا محمد بن العلاء ، قال : حدثنا معاوية  
ابن هشام ، عن يونس بن الحارث ، عن إبراهيم بن أبي ميمونة ، عن أبي صالح ،  
عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « نزلت هذه الآية في أهل قباء . ﴿ فِيهِ رِجَالٌ  
يُحِبُّونَ أَنْ يَنْظَهُرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ ﴾ » [التوبة : ١٠٨] . قال : وكانوا  
يستنجون بالماء<sup>(٢)</sup> .

مالك ، أنه بلغه أن عبد الرحمن بن أبي بكرٍ دخل على عائشة يوم مات سعد  
ابن أبي وقاص ، فدعا بوضوءه ، فقالت له عائشة : يا عبد الرحمن ، أسبغ  
الوضوء ، فإنني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ : « ويلٌ للأعقابِ مِنَ النَّارِ »<sup>(٣)</sup> .  
هذا الحديثُ يرويه سالمُ الدوسي ، وهو سالمُ بنُ عبدِ الله مولى دوس ،

القبس

(١) تقدم تخريجه ص ٣٩٧ .

(٢) أبو داود (٤٤) . وأخرجه الترمذي (٣١٠٠) ، وابن ماجه (٣٥٧) من طريق محمد بن العلاء به .

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٥) .

ويقال: مولى النصرين. ويقال: مولى مالك بن أوس بن الحدّانِ النصرى. وهو سالم سبلان، فاختلف عليه فيه، وقيل: بل الاختلاف على يحيى بن أبى كثير فى حديثه عن عائشة. وهو حديث مدنى حسن، روى عن النبى ﷺ من وجوه شتى.

فأما حديث عائشة، فحدّثناه عبد الوارث بن سفيان، قال: حدّثنا قاسم ابن أصبغ، قال: حدّثنا محمد بن شاذان الجوهرى، قال: حدّثنا عاصم بن عليّ، قال: حدّثنا ابن أبى ذئب، عن عمران بن بشير، عن سالم سبلان، قال: خرّجنا مع عائشة رحِمها الله إلى مكة، وكانت تخرُجُ معها بأبى يحيى التيمىّ يُصلّى بها. قال: فأدركها عبد الرحمن بن أبى بكر، فأساء عندها الوُضوء، فقالت عائشة: يا عبد الرحمن، أسبغ الوُضوء، فإنى سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ويلٌ للأعقابِ من النار»<sup>(١)</sup>.

وروى هذا الحديث يحيى بن أبى كثير، عن سالم الدوسى، فاختلف فيه على يحيى؛ فرواه عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبى كثير، قال: حدّثنى أبو سلمة، قال حدّثنى سالم مولى المهريّ، قال: سمعتُ عائشة تُنادى عبدَ الرحمن: أسبغ الوُضوء، فإنى سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ويلٌ للأعقابِ من النار»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه الخطيب فى الموضح ٢٨٤/١ من طريق عاصم بن على به، وأخرجه الطيالسى (١٦٥٦)، وأحمد ٣١٧/٤١ (٢٤٨١٣) من طريق ابن أبى ذئب به.

(٢) أخرجه أبو عبيد فى الطهور (٣٧٧)، وابن جرير فى تفسيره ٢٠٢/٨، والخطيب فى الموضح ٢٨٤/١ من طريق عكرمة بن عمار به.

وذكره مسلم<sup>(١)</sup> من رواية عكرمة أيضًا، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن سالم مولى المهرى قال: خرجت أنا وعبد الرحمن بن أبي بكر في جنازة سعد بن أبي وقاص، فمررنا على باب حجرة عائشة. فذكر الحديث.

ورواه أيوب بن عتبة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن معيقب<sup>(٢)</sup>، قال: قال رسول الله ﷺ: «ويل للأعقاب من النار»<sup>(٣)</sup>.

وهذا خطأ والله أعلم، والصواب في هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير ما رواه عنه الأوزاعي<sup>(٤)</sup>، وحرث بن شداد<sup>(٥)</sup>، وحسين المعلم<sup>(٤)</sup>، وشيبان<sup>(٦)</sup>، فإنهم اتفقوا فيه، فرووه عن يحيى، عن سالم، عن عائشة، لا ذكر فيه لأبي سلمة، وليس حديث عكرمة بن عمار مما يدفع<sup>(٧)</sup>؛ لأنه قد يجوز أن يكون يحيى ابن أبي كثير سمعه من أبي سلمة، عن<sup>(٨)</sup> سالم، عن عائشة، ثم سمعه من سالم، فحدث به عنه عن عائشة. فإن قال قائل: إن المقبري رواه عن أبي سلمة،

(١) مسلم (٢٤٠).

(٢) في م: «معيقب».

(٣) أخرجه أحمد ٢٤/٢٦٩، ٢٣/٣٩ (١٥٥١٠، ٢٣٦١١)، والترمذي في العلل الكبير (٢٤) من طريق أيوب بن عتبة به.

(٤) سيأتي تخريجه ص ٤٠٥.

(٥) أخرجه أبو عوانة (٦٢١)، والطحاوي في شرح المعاني ١/٣٨، وابن عدى ٢/٨٢٢، ٨٢٣، وعبد الغنى الأزدي في الأوهام التي في مدخل الحاكم ص ٩٤.

(٦) سيأتي تخريجه ص ٤٠٥، ٤٠٦.

(٧) في م: «يرفع».

(٨) في م: «من».

عن عائشة . قيل له : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو سَلْمَةَ أَرْسَلَهُ عَنْ عَائِشَةَ ، وَهُوَ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ سَالِمٍ عَنْهَا . فَإِنْ قِيلَ : إِنَّ ابْنَ عَجْلَانَ يَقُولُ فِيهِ : عَنْ الْمُقْبِرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ : يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، أَسْبِغِ الْوُضُوءَ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » . قِيلَ لَهُ : لَمْ يُقَلِّ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ مَنْ يُوثِقُ بِحَفِظِهِ .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ ، حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ ، حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : تَوَضَّأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عِنْدَ عَائِشَةَ ، فَقَالَتْ لَهُ : يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، أَسْبِغِ الْوُضُوءَ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » <sup>(١)</sup> .

فهذه الرواية عن ابن عجلان تدلُّ والله أعلم على أنه لم يسمعه أبو سلمة من عائشة .

وأما رواية أيوب بن عتبة ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن مُعَيْقِبِ ، فخطأً لاشكَّ فيه والله أعلم ، وأيوب بن عتبة ضعيفٌ جدًّا . والصوابُ فيه ما رواه الأوزاعيُّ ومَن تابعه ، ورواية عكرمة بن عمارٍ غيرُ مدفوعةٍ <sup>(٢)</sup> في هذا ، والله أعلم .

(١) الحميدى (١٦١) . وأخرجه الشافعى فى مسنده ٩٦/١ (٨٢ - شفاء العي) ، وعبد الرزاق (٦٩) ، وأحمد ٤٠/١٤٩ (٢٤١٢٣) ، وابن جرير فى تفسيره ٢٠٣/٨ ، وابن حبان (١٠٥٩) ، من طريق سفيان بن عيينة به .  
(٢) فى م : « مرفوعة » .

التمهيد : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَكِيمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاويةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي حَسَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ حَبِيبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ سَالِمِ الدُّوسِيِّ ، قَالَ : دَخَلْتُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرِ عَلَى عَائِشَةَ ، فَدَعَا بَوْضُوءٍ ، فَقَالَتْ : يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، أَسْبِغِ الوُضُوءَ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » <sup>(١)</sup> .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ المَعْلَمُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ البِرْتَمِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَسِينٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سَالِمٌ - زَادَ عَبْدُ الوَارِثِ : ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، ثُمَّ اتَّفَقَا : الدُّوسِيُّ - قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرِ عَلَى عَائِشَةَ ، فَدَعَا بَوْضُوءٍ ، قَالَتْ : يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، أَسْبِغِ الوُضُوءَ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » <sup>(٢)</sup> .

وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَعَبْدُ الوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ

(١) بعده في ر : « ويطون الأقدام من النار » .

والحديث أخرجه عبد الغنى الأزدي في الأوهام التي في مدخل الحاكم ص ٩٥ من طريق هشام ابن عمار به ، وأخرجه أبو عبيد في الطهور (٣٧٥) ، وأحمد ٩١/٤١ (٢٤٥٤٣) ، والترمذي في العلال الكبير (٢٣) . من طريق الأوزاعي به .

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٢٠٢/٨ من طريق يزيد بن زريع به .

أصْبَغَ ، قال : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ ، قال : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ، عن يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عن سَالِمِ مَوْلَى دُوسٍ ، أنه سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ . فَذَكَرَ مِثْلَهُ <sup>(١)</sup> .

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ حَيُّوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ ، قال : أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ ، أن أبا عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى شَدَادِ بْنِ الْهَادِي حَدَّثَهُ ، أنه دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَعِنْدَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ . فَذَكَرَ الْحَدِيثَ <sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَبُو هُرَيْرَةَ ، من حَدِيثِ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عن أَبِيهِ ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ <sup>(٣)</sup> . ومن حَدِيثِ شُعْبَةَ ، عن مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ .

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ بْنِ عَيْسَى ، قال : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبَابَةَ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عن مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ ، قال : سَمِعْتُ أبا هُرَيْرَةَ ، وكان يَمُرُّ بنا والنَّاسُ يَتَطَهَّرُونَ مِنَ الْمِطْهَرَةِ ، فيقولُ : أَسْبِغُوا الوُضُوءَ ، فإنَّ <sup>(٤)</sup> أبا الْقَاسِمِ

(١) أخرجه عبد الغنى الأزدي في الأوهام التي في مدخل الحاكم ص ٩٦ ، والخطيب في الموضح ٢٨٤/١ من طريق شيبان النحوي به .

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٠) ، وابن جرير في تفسيره ٢٠٤/٨ من طريق حيوة بن شريح به .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٦٣) ، وأحمد ٢٠٣/١٣ ، ١٨/١٥ (٧٧٩١ ، ٩٠٤٦) ، ومسلم (٣٠/٢٤٢) من طريق سهيل به .

(٤ - ٤) في الأصل ، ر ٢ ، م : «رسول الله» .

عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : « وَيَلُّ لِلْعَقَبِ <sup>(١)</sup> مِنَ النَّارِ » <sup>(٢)</sup> .

ورواه جابرٌ من حديثِ أبي إسحاقَ ، عن عبدِ اللهِ بنِ خليفةَ وعبدِ <sup>(٣)</sup> اللهِ بنِ مرثدٍ ، أو <sup>(٤)</sup> ابنِ أبي مرثدٍ ، وسعيدِ بنِ أبي كَربٍ <sup>(٥)</sup> ، عن جابرٍ ، عن النبيِّ ﷺ <sup>(٦)</sup> . إلا أنه اختلفَ فيه عن أبي إسحاقَ ؛ فطائفةٌ ترويه عنه ، عن عبدِ اللهِ بنِ خليفةَ ، وطائفةٌ عن عبدِ <sup>(٣)</sup> اللهِ بنِ أبي مرثدٍ ، وطائفةٌ عن سعيدِ بنِ أبي كَربٍ ، وكلُّهم ليس بالمشهورِ .

ورواه عبدُ اللهِ بنُ الحارثِ بنِ جَزِيءِ الزُّبَيْدِيِّ من حديثِ الليثِ وابنِ لهيعةَ ، عن حيوةَ بنِ شريحٍ ، عن عقبَةَ بنِ مسلمٍ ، سمعَ عبدَ اللهِ بنَ الحارثِ صاحبَ النبيِّ ﷺ يقولُ : « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ وَيُطَوِّنُ الْأَقْدَامَ مِنَ النَّارِ » .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُطَرِّفٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَثْمَانَ ، وَسَعِيدُ بْنُ حَمِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا

(١) في ر ١ : « للأعقاب » .

(٢) البغوي في الجعديات (١١٣١) . وأخرجه أحمد ١٨/١٢ ، ٢٨٢/١٦ ، (٧١٢٢ ، ١٠٤٥٩) ، والبخاري (١٦٥) ، ومسلم (٢٩/٢٤٢) من طريق شعبة به .

(٣) في النسخ : « عبيد » . وينظر الإكمال ٧/٢٣٠ ، وتمجيل المنفعة ١/٧٦٤ .

(٤) في ر ١ : « و » .

(٥) في م : « كريب » . وينظر تهذيب الكمال ١١/٤٢ .

(٦) أخرجه أحمد ٢٣/٣٩٠ (١٥٢٢٦) من طريق أبي إسحاق ، عن سعيد بن أبي كرب وعبد الله ابن مرثد به . وينظر ما سيأتي ص ٤٠٩ .

يحيى بن عبد الله بن بكير، عن الليث . فذكره <sup>(١)</sup> .

وحدثنا عبد الوارث وأحمد بن قاسم، قالوا : حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا الحارث بن أبي أسامة، حدثنا الحسن بن موسى، قال : حدثنا عبد الله بن لهيعة، قال : حدثني حيوة بن شريح، عن عقبة بن مسلم، قال : سمعت عبد الله بن الحارث صاحب النبي ﷺ يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ويل للأعقابِ وبطونِ الأقدامِ من النارِ » <sup>(٢)</sup> .

ورواه ابن أبي مریم، عن نافع بن يزيد <sup>(٣)</sup> والليث، فلم يذكر فيه : « وبطونِ الأقدامِ » .

حدثناه خلف بن قاسم، حدثنا الحسن بن جعفر، حدثنا يوسف بن يزيد، حدثنا سعيد بن أبي مریم، أخبرنا نافع بن يزيد والليث بن سعيد، قالوا : حدثنا حيوة بن شريح، عن عقبة بن مسلم، عن عبد الله بن الحارث بن جزء، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ويل للأعقابِ من النارِ » <sup>(٤)</sup> .

ورواه عبد الله بن عمرو من حديث منصور، عن هلال بن يساف، عن أبي

(١) أخرجه ابن خزيمة (١٦٣)، والطحاوي في شرح المعاني ٣٨/١ من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير به .  
 (٢) الحارث بن أبي أسامة (٧٤ - بقية) . وأخرجه أحمد ٢٤٨/٢٩ (١٧٧١٠) عن الحسن بن موسى به، وأخرجه ابن عبد الحكم في فتوح مصر ص ٢٩٩، والطحاوي في شرح المعاني ٣٨/١ من طريق ابن لهيعة به .

(٣) في م : « بريد » . وينظر تهذيب الكمال ٢٩٦/٢٩ .

(٤) أخرجه أبو عبيد في الطهور (٣٧٣)، وابن عبد الحكم في فتوح مصر ص ٢٩٩ من طريق ابن أبي مریم به .

يحیی ، عن عبد الله بن عمرو . رواه الثوري وغيره ، عن منصور . ورؤی أيضا من حديث أبي بشر ، عن يوسف بن ماهك ، عن عبد الله بن عمرو ، عن النبي ﷺ . ورؤی من حديث جابر ، وأبي ذر<sup>(١)</sup> وأبي أمامة<sup>(٢)</sup> ، عن النبي ﷺ . وفيها ضعف .

حدَّثنا خلف بن قاسم ، حدَّثنا أحمد بن محمد بن عبيد بن آدم ، حدَّثنا أبو معن ثابت بن نعيم ، حدَّثنا آدم بن أبي إياس ، حدَّثنا إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن سعيد بن أبي كريب<sup>(٣)</sup> ، عن جابر بن عبد الله قال : رأى رسول الله ﷺ في قدم رجل نحو الدرهم لم يغسله ، فقال : « ويل للأعقاب من النار »<sup>(٤)</sup> .

اختُلف فيه على أبي إسحاق . وأصح حديث في هذا الباب من جهة الإسناد حديث أبي هريرة ، وحديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي ، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاصي ، ثم حديث عائشة ، فهو مدني حسن .

أخبرنا محمد بن إبراهيم ، قال : حدَّثنا محمد بن معاوية ، قال : حدَّثنا أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا عمرو بن علي ، قال : حدَّثنا عبد الرحمن ، قال : حدَّثنا سفيان ، عن منصور ، عن هلال بن يساف ، عن أبي يحيى ، عن عبد الله

- (١) أخرجه عبد الرزاق (٦٤) .  
 (٢) أخرجه الروياني (١٢٤٤) ، وابن جرير في تفسيره ٢٠٧/٨ ، ٢٠٨ ، والطبراني (٨١١٠ ، ٨١١٥) .  
 (٣) في م : « كريب » .  
 (٤) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٣٨/١ من طريق إسرائيل به ، وأخرجه الطيالسي (١٩٠٦) ، وأحمد ٢٢٠/٢٣ (١٤٩٦٥) ، وابن ماجه (٤٥٤) من طريق أبي إسحاق به .

ابن عمرو، قال: رأى رسول الله ﷺ قوماً يتوضؤون، فرأى أعقابهم تلوح، فقال: «ويلٌ للأعقاب من النار، أسيغوا الوضوء»<sup>(١)</sup>.

التمهيد

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن يوسف بن ماهك، عن عبد الله بن عمرو قال: تخلف رسول الله ﷺ في سفرة سافرها<sup>(٢)</sup>، فأدركنا وقد أرهقتنا الصلاة<sup>(٣)</sup> صلاة العصر، ونحن نتوضأ، فجعلنا نتمسح على أرجلنا، فنادى بأعلى صوتيه: «ويلٌ للأعقاب من النار». مرتين أو ثلاثاً<sup>(٤)</sup>.

قال أبو عمر: في هذا الحديث من الفقه إيجاب غسل الرجلين، وفي ذلك تفسير لقول الله عز وجل: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]. وبيان أنه أراد الغسل لا المسح، وإن كانت قد قرئت: (وأرجلكم)<sup>(٥)</sup>. بالجزم، فذلك معطوف على اللفظ دون المعنى، والمعنى فيه الغسل على التقديم والتأخير، فكأنه قال عز وجل: إذا قمتم إلى الصلاة، فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق

القبس

(١) النسائي (١١١)، وفي الكبرى (١١٤). وأخرجه أحمد ٤١٢/١١ (٦٨٠٩)، وابن جرير في تفسيره ٢٠٦/٨ من طريق عبد الرحمن بن مهدي به، وأخرجه مسلم (٢٦/٢٤١)، وأبو داود (٩٧) وابن ماجه (٤٥٠) من طريق سفيان به.

(٢) في الأصل: «سافرها».

(٣) أرهقتنا الصلاة، أي: دنا وقتها، ويروى: أرهقتنا الصلاة. أي: أخرناها. شرح السنة للبغوي ٤٢٩/١.

(٤) أخرجه البخاري (٩٦)، والبغوي في شرح السنة (٢٢٠) من طريق مسدد به، وأخرجه أحمد ٥٥٨/١١.

٦٧٢ (٦٩٧٦، ٧١٠٣)، والبخاري (١٦٣، ٦٠)، ومسلم (٢٧/٢٤١) من طريق أبي عوانة به.

(٥) ينظر ما تقدم ص ٣٦٢، ٣٦٣.

وأرجلكم إلى الكعبين ، وامسحوا برءوسكم . والقراءتان بالنصبِ والجرِّ التمهيد صحیححتان مستفیضتان ، والمسحُ ضدَّ الغسلِ ومخالفٌ له ، وغیرُ جائزٍ أن تُبطلَ إحدى القراءتین بالأخرى ما وُجدَ إلى تخريجِ الجمعِ بینهما سبیلٌ ، وقد وجدنا العربَ تخفیضُ بالجوارِ ، كما قال امرؤ القیس<sup>(١)</sup> :

\* کبیرُ أناسٍ فی بجادٍ<sup>(٢)</sup> مزملٍ \*

فخفَضُ بالجوارِ ، وإنما المزملُ الرجلُ ، وإعرابه ههنا الرفعُ .  
وكما قال زهير<sup>(٣)</sup> :

لعب الزمانُ بها وغيَّرها بَعْدِي سَوافِي المَورِ والقَطْرِ<sup>(٤)</sup>

قال أبو حاتم : كان الوجهُ « القطرُ » بالرفعِ ، ولكن جرَّه على جوارِ المورِ ، كما قالت العربُ : هذا مُحجَرُ ضَبِّ خربٍ . فجرَّته ، وإنما هو رفعٌ ،<sup>(٥)</sup> وخفَضُه بالمجاورة<sup>(٦)</sup> . ومن هذا قراءةُ أبي عمرو : ( يُرْسَلُ عليكما سُواظٌ من نارٍ ونُحاسٍ )<sup>(٦)</sup> . بالجرِّ ؛ لأنَّ النحاسَ الدخانُ . فعلى ما ذكرنا يكونُ معنى القراءةِ بالجرِّ النصبُ ، ويكونُ الخفضُ على اللفظِ للمجاورةِ ، والمعنى الغسلُ . وقد يُرادُ

(١) عجز بيت في ديوانه ص ٢٥ .

(٢) البجاد : كساء مخطط . القاموس المحيط ( ب ج د ) .

(٣) شرح ديوانه ص ٨٧ . وفيه : « الرياح » بدلا من : « الزمان » .

(٤) السوافي : ما تسفى الريح . والمور : التراب تثيره الريح . ينظر المصدر السابق ، واللسان ( م و ر ) .

(٥ - ٥) ليس في : الأصل ، ر ، وفي ر ١ : « فخفَضه بالمجاورة » .

(٦) وبها قرأ ابن كثير وروح ، وقرأ الباقون بالرفع . ينظر النشر ٢ / ٢٨٥ .

بلفظ المسح الغسل عند العرب ، من قولهم : تَمَسَّحْتُ للصلاة . والمراد الغسل .  
 و<sup>(١)</sup> يَشُدُّ هَذَا<sup>(١)</sup> التَّأْوِيلَ كُلَّهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » . وعلى  
 هذا القول والتأويل جمهور علماء المسلمين ، وجماعة فقهاء الأمصار بالحجاز  
 والعراق والشام من أهل الحديث والرأي ، وإنما زوى مسخ الرجلين عن بعض  
 الصحابة وبعض التابعين ، وتعلق به الطبري ، وذلك غير صحيح في نظري ولا أثر ،  
 والدليل على وجوب غسل الرجلين قوله ﷺ : « وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » .  
 فحَوْفُنَا بِذِكْرِ النَّارِ مِنْ مَخَالَفَةِ مَرَادِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، ومعلوم أنه لا يُعَدَّبُ بِالنَّارِ إِلَّا  
 عَلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ ، ألا ترى إلى ما في حديث عبد الله بن عمرو<sup>(٢)</sup> : فرأى أعقابنا  
 تُلَوِّحُ فَقَالَ : « وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » . وأوضح من هذا ما في حديث عبد الله  
 ابن الحارث : « وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ وَبَطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ »<sup>(٣)</sup> . ومعلوم أن المسح  
 ليس شأنه الاستيعاب ، ولا خلاف بين القائلين بالمسح على الرجلين أن ذلك على  
 ظهورهما لا على بطونهما ، فتيين بهذا الحديث بطلان قول من قال بمسح  
 القدمين ، إذ لا مدخل لمسح بطونهما عندهم ، وأن ذلك إنما يدرك بالغسل لا  
 بالمسح ، ودليل آخر من الإجماع ، وذلك أنهم أجمعوا على أن من غسل قدميه  
 فقد أدى الواجب الذي عليه ، واختلّفوا فيمن مسح قدميه ، فاليقين ما أجمعوا  
 عليه دون ما اختلفوا فيه ، وقد اتفقوا أن الفرائض إنما يصح أداؤها باليقين ، وإذا  
 جاز عند من قال بالمسح على القدمين أن يكون من غسل قدميه قد أدى الفرض

(١ - ١) في ر : « يشهد لهذا » ، وفي م : « يشير إلى هذا » .

(٢) في ر ، م : « عمر » . وحديث ابن عمرو تقدم تخريجه ص ٤١٠ .

(٣) تقدم تخريجه ص ٤٠٨ .

عنده ، فالقولُ في هذا <sup>(١)</sup> الحالِ بالاتفاقِ <sup>(٢)</sup> هو اليقينُ ، مع قوله ﷺ : « ويلٌ للأعقابِ من النارِ » . وقد قيل : إن من قرأ : ( وأرجلكم ) . بالخفضِ أراد به المسحَ على الخفين . مع ما روى في ذلك من الآثارِ ، والله أعلم .

وذكر أشهبُ عن مالكٍ أنه سُئل عن قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ : ﴿ وَأَرْجَلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ . في آيةِ الوضوءِ : أبالنصبِ أم بالخفضِ ؟ فقال : هو الغسلُ ولا يُجزئُ المسحُ <sup>(٣)</sup> .

قال أبو عمر : من قرأ بالنصبِ فصلَ بينَ المسحِ والغسلِ بالإعرابِ ، فكأنه قال : اغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافقِ وأرجلكم إلى الكعبين . وكان ذلك أشبهُ بفعلِ النبي ﷺ وبأمره ؛ فأما فعله ، فما نقلَ الجمهورُ كافةً عن كافةٍ عنه ﷺ أنه كان يغسلُ رجله في وضوئه مرةً واثنين وثلاثاً حتى يُنقيهما . وأما أمره ، فقوله ﷺ : « ويلٌ للأعقابِ من النارِ » . وقد جاء عنه ﷺ : « ويلٌ للأعقابِ وبطونِ الأقدامِ من النارِ » . و « ويلٌ للعراقيبِ من النارِ » . ولو لم يكن الغسلُ واجباً ما خوَّفَ من لم يغسلِ عقبه وعرقوبه بالنارِ ؛ لأن المسحَ ليس من شأنه الاستيعابُ ، ولا يُبلغُ به العراقيبُ ولا الأعقابُ .

قال أبو عمر : العرقوبُ هو مَجْمَعُ مَفْصِلِ الساقِ والقدمِ ، والكعبُ هو الناتئُ في أصلِ الساقِ ، يُدْلكُ على ذلك حديثُ النعمانِ بنِ بشيرٍ قال : أقبل علينا

(١) في ر ، ر ، ا : « هذه » .

(٢) بعده في ر ، ر ، ا : « و » .

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٩٤/٨ من طريق أشهب به .

رسول الله ﷺ بوجهه فقال: « أقيموا صفوفكم ». قال: فرأيت الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه<sup>(١)</sup>.

والعقب هو مؤخر الرجل تحت العرقوب. وقد ذكرنا اختلاف العلماء في الكعبين، وأوضحنا المذاهب عن العرب وأهل العلم في العرقوب والكعب في باب عمرو بن يحيى، والحمد لله<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن وهب عن مالك: ليس على أحد تخليل أصابع رجله في الوضوء ولا في الغسل، ولا خبز في الجفاء والغلو. قال ابن وهب: تخليل أصابع رجله في الوضوء مرغبت فيه، ولا بُد من ذلك في أصابع اليدين، وأما أصابع رجله فإن لم يُخللها فلا بُد من إيصال الماء إليها.

وقال ابن القاسم عن مالك: من لم يُخلل أصابع رجله فلا شيء عليه.

وقال محمد بن خالد، عن ابن القاسم، عن مالك فيمن توضأ على نهر فحرك رجله: إنه لا يُجزئه حتى يغسلهما بيديه. قال ابن القاسم: وإن قدر على غسل إحداهما بالأخرى أجزأه.

قال أبو عمر: يلزم من قال: إن الغسل لا يكون إلا بمرور اليدين. أن يقول: إنه لا يُجزئه إن غسل إحداهما بالأخرى. ويلزمه أن يقول بتخليل أصابع اليدين والرجلين؛ لأن الأمر بغسلهما واحد. وقد روى عن النبي ﷺ أنه كان إذا توضأ

(١) أخرجه أبو داود (٦٦٢)، وابن خزيمة (١٦٠) من حديث النعمان بن بشير.

(٢) ينظر ما تقدم ص ٣٨١، ٣٨٢.

يَدُلُّكَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخَنْصِرِهِ . وَهَذَا عِنْدَنَا عَلَى الْكَمَالِ .

وقد مضى في صفة العُسلِ من الجنابة في باب هشام بن عروة من هذا الكتاب ما يُستدلُّ به على معنى هذا الباب<sup>(١)</sup> ، ومضى في باب عمرو بن يحيى من هذا الكتاب أيضاً القولُ في عَسَلِ المرفقين مع اليدين ، والكعبين مع الرجلين ، فلا معنى لإعادة ذلك ههنا<sup>(٢)</sup> . وقد كان مالكٌ رحمه الله في آخرِ عمرِه يدُلُّكَ أصابعَ رجليه بأصابعِ يديه ؛ لحديثِ حدّثه ابنُ وهبٍ .

ذَكَرَ أَبُو بَشِيرِ الدُّوَلَابِيُّ قَالَ : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَمِي عَبْدِ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، قَالَ : سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ تَخْلِيلِ أَصَابِعِ الرَّجْلَيْنِ فِي الْوُضُوءِ فَقَالَ : لَيْسَ<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ . فَأَمَهَلْتُهُ حَتَّى خَفَّ النَّاسُ عَنْهُ ، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، سَمِعْتُكَ تُفْتِي فِي مَسْأَلَةٍ عِنْدَنَا فِيهَا سَنَةٌ . قَالَ : وَمَا هِيَ ؟ قُلْتُ : حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ وَاللَيْثُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرٍو المَعْفَرِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحُبُلِيِّ ، عَنِ المُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَادِ القَرَشِيِّ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ فَيَخْلُلُ بِخَنْصِرِهِ مَا بَيْنَ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . قَالَ : فَقَالَ لِي مَالِكٌ : إِنَّ هَذَا لِحَسَنٌ ، وَمَا سَمِعْتُ بِهِ قَطُّ إِلَّا السَّاعَةَ . قَالَ ابْنُ وَهَبٍ : ثُمَّ سَمِعْتُهُ بَعْدَ

(١) سيأتي في شرح الحديث (١١٥) من الموطأ .

(٢) ينظر ما تقدم ص ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٨٠ - ٣٨٢ .

(٣) في الأصل ، م : « أليس » .

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح ٣١/١ ، ٣٢ ، والبيهقي ٧٦/١ ، ٧٧ من طريق أحمد بن عبد الرحمن به ، وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٣٦/١ من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة - وحده - به ، وأخرجه أحمد ٥٣٧/٢٩ (١٨٠١٠) من طريق ابن لهيعة به .

٣٥- وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَخْلَاءَ ، عَنْ  
عِثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَتَوَضَّأُ  
بِالْمَاءِ وَضَوْءًا لَمَّا تَحْتَ إِزَارِهِ .

ذَلِكَ يُسْأَلُ عَنْ تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ فِي الْوَضُوءِ فَيَأْمُرُ بِهِ . وَرَوَى غَيْرُهُ عَنْ ابْنِ وَهَبٍ :  
فَرَأَيْتَهُ يَعْمَلُ بِهِ . وَلَمْ يَقُلْ : «يَأْمُرُ بِهِ» .

مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَخْلَاءَ ، عَنْ عِثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ  
أَبَاهُ حَدَّثَهُ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَتَوَضَّأُ بِالْمَاءِ وَضَوْءًا لَمَّا تَحْتَ إِزَارِهِ . يُرِيدُ  
الاسْتِنْجَاءَ<sup>(٢)</sup> .

يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ طَخْلَاءَ مَدِينِيُّ مَوْلَى لَبْنَى لَيْثٍ ، وَرَوَى عَنْهُ وَعَنْ أَخِيهِ  
يَعْقُوبَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَخْلَاءَ الْحَدِيثُ . وَيَحْيَى قَلِيلُ الْحَدِيثِ جَدًّا .

وَأَمَّا عِثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَمَدِينِيُّ أَيْضًا قَرَشِيُّ تَيْمِيُّ ، وَهُوَ عِثْمَانُ بْنُ  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عِثْمَانَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، يَجْتَمِعُ مَعَ طَلْحَةَ فِي عُبَيْدِ اللَّهِ .

أَدْخَلَ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ فِي «الْمَوْطَأِ» رَدًّا عَلَى مَنْ قَالَ عَنْ عَمْرٍ : إِنَّهُ كَانَ لَا  
يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ ، وَإِنَّمَا كَانَ اسْتِنْجَاؤُهُ هُوَ وَسَائِرُ الْمُهَاجِرِينَ بِالْأَحْجَارِ . وَذَكَرَ قَوْلَ  
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ فِي الْاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ : إِنَّمَا ذَلِكَ وَضُوءُ النِّسَاءِ . وَقَوْلَ حَذِيفَةَ : لَوْ  
اسْتَنْجَيْتُ بِالْمَاءِ لَمْ تَزَلْ يَدِي فِي نَثْنٍ .

(١ - ١) فِي م : «يَأْمُرُهُ» .

(٢) الْمَوْطَأُ بِرَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ (١٠) ، وَبِرَوَايَةِ أَبِي مَصْعَبٍ (٤٧) . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي  
الْأَوْسَطِ (٣٠٨) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ .

ذكر أبو بكر بن أبي شيبة<sup>(١)</sup>، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الاستاذكار عن همام، عن حذيفة، أنه سئل عن الاستنجاء بالماء، فقال: إذن لا تزال يدي في ثنين. وهو مذهب معروف عن المهاجرين.

وأما الأنصار فمشهور عنهم أنهم كانوا يتوضعون بالماء، ومنهم من كان يجمع بين الطهارتين، فيستنجي بالأحجار، ثم يتبع آثار الأحجار الماء.

قال الشعبي: لما نزلت: ﴿ فِيهِ رَجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا اللَّهَ مِثْلًا لِيَوْمِ الْحُكْمِ ﴾ [التوبة: ١٠٨]. قال رسول الله ﷺ: « يا أهل قباة، ما هذا الشاء الذي أتتى الله عليكم؟ ». قالوا: ما منّا أحدٌ إلّا وهو يستنجي في الخلاء بالماء<sup>(٢)</sup>.

وعن محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام مثل هذا المعنى سواء في أهل قباة، وزاد: إنا لنجدّه مكتوباً عندنا في التوراة: الاستنجاء بالماء<sup>(٣)</sup>.

ولا خلاف أن قوله تعالى: ﴿ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا اللَّهَ مِثْلًا لِيَوْمِ الْحُكْمِ ﴾ نزلت في أهل قباة؛ لاستنجائهم بالماء، وذكر فيه أبو داود حديثاً مسنداً ذكرناه في « التمهيد »<sup>(٤)</sup>.

وروت معاذة العدوية، عن عائشة قالت: مؤن أزواجك أن يغسلوا أثر الغائط والبول بالماء؛ فإن رسول الله ﷺ كان يفعله<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن أبي شيبة ١٥٤/١.

(٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ١٥٣/١.

(٣) تقدم ص ٣٩٧، ٤٠٠، ٤٠١.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ١٥٢/١، وأحمد ١٨٢/٤١ (٢٤٦٣٩)، والترمذي (١٩)، والنسائي.

(٥) (٤٦).

قال يحيى : سئِلَ مالِكُ عن رَجُلٍ تَوَضَّأَ فَنَسِيَ ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَمَضَّمَضَ ، أَوْ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُغْسِلَ وَجْهَهُ ، فَقَالَ : أَمَّا الَّذِي غَسَلَ وَجْهَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَمَضَّمَضَ ، فَلْيَتَمَضَّمَضْ وَلَا يُعِدْ غَسْلَ وَجْهِهِ ، وَأَمَّا الَّذِي غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ قَبْلَ وَجْهِهِ ، فَلْيُغْسِلْ وَجْهَهُ ثُمَّ لِيُعِدْ غَسْلَ ذِرَاعَيْهِ ، حَتَّى يَكُونَ [٧ظ] غَسْلُهُمَا بَعْدَ وَجْهِهِ ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي مَكَانِهِ ، أَوْ بِحَضْرَةِ ذَلِكَ .

قال يحيى : وَسئِلَ مَالِكُ عن رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يَتَمَضَّمَضَ وَيَسْتَشْتِرَ حَتَّى صَلَّى . قَالَ : لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ صَلَاتَهُ ، وَلِيَتَمَضَّمَضَ وَيَسْتَشْتِرَ مَا يَسْتَقْبِلُ ، إِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يُصَلِّيَ .

والماء عند فقهاء الأمصار أطهر وأطيب ، وكلهم يجيز الاستنجاء بالأحجار على ما مضى في هذا الكتاب عنهم ، والحمد لله<sup>(١)</sup> .

قال يحيى : سئِلَ مالِكُ عن رجلٍ تَوَضَّأَ فَنَسِيَ ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَمَضَّمَضَ ، أَوْ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُغْسِلَ وَجْهَهُ ، فَقَالَ : أَمَّا الَّذِي غَسَلَ وَجْهَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَمَضَّمَضَ ، فَلْيَتَمَضَّمَضْ وَلَا يُعِدْ غَسْلَ وَجْهِهِ ، وَأَمَّا الَّذِي غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ قَبْلَ وَجْهِهِ فَلْيُغْسِلْ وَجْهَهُ ، ثُمَّ لِيُعِدْ غَسْلَ ذِرَاعَيْهِ ، حَتَّى يَكُونَ غَسْلُهُمَا بَعْدَ وَجْهِهِ ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي مَكَانِهِ ، أَوْ بِحَضْرَةِ ذَلِكَ .

قوله هذا يدل على أن الترتيب عنده لا يُراعَى في المسنون مع المفروض ، وإنما يُراعَى في المفروض من الوضوء ، إلا أن مراعاته لذلك ما دام في مكانه ، فإن بُعد

(١) ينظر ما تقدم ص ٣٩٦ - ٤٠١ .

.....  
 شيئاً استأنف الوضوء ، ولو صلى لم يُعَدَّ صلاته . وكذلك ذكر ابن عبد الحكم الاستدكار  
 وابن القاسم وسائر أصحابه عنه إلا على بن زياد ، فإنه حكى عن مالك أنه قال :  
 من نكس وضوءه يعيدُ الوضوء والصلاة . ثم رجع فقال : لا إعادة عليه في  
 الصلاة .

وحكى ابن حبيب عن ابن القاسم : من نكس من مفروض وضوئه شيئاً  
 أصلح وضوءه بالحضرة ، فأخّر ما قدّم ، وغسل ما بعده ، وإن كان قد تناول  
 غسل ما نسي وحده .

قال ابن حبيب : لا يعجبني ذلك ؛ لأنه إذا فعل ذلك فقد أخّر من الوضوء ما  
 ينبغي أن يقدّم ، والصواب غسل ما بعده إلى تمام الوضوء . قال : وكذلك قال لي  
 ابن الماجشون ومطرف .

وجملة قول مالك في هذه المسألة أنه يُستحب لمن نكس وضوءه ولم يصل  
 أن يستأنف الوضوء على نسق الآية ثم يصلي ، فإن صلى ثم ذكر ذلك لم نأمره  
 بإعادة الصلاة ، لكنه يُستحب له استئناف الوضوء على النسق لما يستقبل ، ولا  
 يرى ذلك واجباً عليه .

وقال المتأخرون من المالكيين : ترتيب الوضوء عند مالك<sup>(١)</sup> سنة لا ينبغي  
 تركها . ولا يُفسدون صلاة من صلى بوضوء منكوس .

وبمثل قول مالك قال أبو حنيفة ، وأصحابه ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث

ابن سعيد ، والمزني صاحب الشافعي ، وداود بن علي ، كلهم يقولون : من غسل ذراعيه أو رجليه قبل أن يغسل وجهه ، أو قدم غسل رجليه قبل غسل يديه ، أو مسح رأسه قبل غسل وجهه ، عامداً أو غير عامد ، فذلك <sup>(١)</sup> يُجزئُه إذا أراد بذلك الوضوء الصلاة <sup>(٢)</sup> .

وحجتهم أن الواو لا توجب التعقيب <sup>(٣)</sup> ، ولا تعطى رتبة عند جماعة البصريين من النحويين . وقالوا في قول العرب : أعط زيدا وعمرا دينارا دينارا : إن ذلك إنما يوجب الجمع بينهما في العطاء ، ولا يوجب تقديمه زيد على عمرو في العطاء . قالوا : فقوله تعالى : ﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة : ٦] . إنما يوجب ذلك الجمع بين الأعضاء المذكورة في الغسل ، ولا يوجب النسق ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] . فبدأ بالحج قبل العمرة ، وجائز عند الجميع أن يعتمر الرجل قبل أن يحج ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة : ٤٣] . وجائز لمن وجب عليه إخراج زكاته في حين صلاة أن يبدأ بإخراج الزكاة ، ثم يصلي الصلاة في وقتها عند الجميع ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّنْهُ مَوْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ [النساء : ٩٢] . لا يختلف العلماء أنه جائز لمن وجب عليه في قتل الخطأ إخراج الدية وتحرير الرقبة أن يُخرج الدية ويسلمها قبل أن يحرز الرقبة ، وهذا منسوق بالواو ، وهذا كثير في

(١) بعده في ص : ( لا ) .

(٢) في ص : ( للصلاة ) .

(٣) في ص : ( الترتيب ) .

القرآن . فدل ذلك أن الواو لا توجب رتبة . قالوا : ولسنا ننكر - إذا صحب الواو الاستدكار بيان يوجب التقديم - أن ذلك كله لموضع البيان ، كما ورد البيان بالإجماع في قوله : ﴿ أَرْكَعُوا وَأَسْجُدُوا ﴾ [الحج : ٧٧] . وقوله عليه السلام في الصفا والمروة : « نبدأ بما بدأ الله به » <sup>(١)</sup> . وإنما قلنا : إن حق الواو في اللغة التسوية لا غير حتى يأتي البيان بغير ذلك فنحفظه . قالوا : ولو كانت الواو توجب الرتبة ما احتاج النبي عليه السلام أن يبين الابتداء بالصفا ، وإنما يبين ذلك إعلاماً لمراد الله من الواو بذلك الموضع ، ولم يختلف في أنه ينبغي أن يبدأ بما بدأ الله به ، وإنما التنازع في من لم يفعل ما دل عليه .

وقد زوى عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود أنهما قالا : لا نبالي بأى أعضائنا بدأنا في الوضوء إذا أتممت وضوئي . وهم أهل اللسان ، ولم يبين لهم من الآية إلا معنى الجمع لا معنى الترتيب ، وقد قال الله تعالى : ﴿ يَتَمَرِّمُ أَقْبَتِي رَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ [آل عمران : ٤٣] . ومعلوم أن السجود بعد الركوع ، وإنما أراد الجمع لا الرتبة ، وليس وضوؤه عليه السلام على نسق الآية - أبداً بياناً لمراد الله من آية الوضوء كبيانه لركعات الصلوات ؛ لأن آية الوضوء بيّنة مستغنية عن البيان ، والصلوات مجملة مفتقرة إليه .

هذه جملة ما احتج به كثير من القائلين بقول مالك والكوفيين في مسألة تنكيس الوضوء .

وقال الشافعي وسائر أصحابه إلا المزني ، وأحمد بن حنبل ، وأبو عبيد القاسم

ابن سلام ، وإسحاق بن رَاهُوِيَه ، وأبو ثور ، كلهم يقول : مَنْ نَكَسَ وَضُوءَهُ عَامِدًا  
أَوْ نَاسِيًا لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَلَا تُجْزِئُهُ صَلَاةٌ حَتَّى يَكُونَ وَضُوؤُهُ عَلَى نَسَقِ الْآيَةِ .

وإلى هذا ذهب أبو مصعب صاحب مالك وذكره عن أهل المدينة ، ومعلوم  
أن مالكاً منهم وإمام فيهم . قال أبو مصعب : من قدم في الوضوء يديه على وجهه  
ولم يتوضأ على ترتيب الآيه ، فعليه الإعادة لما صلى بذلك الوضوء .

واحتج القائلون بهذا القول من الشافعيين وغيرهم بأن قالوا : الواؤ توجب  
الرتبة والجمع جميعاً . وذكروا ذلك عن الكسائي والبراء وهشام بن معاوية ،  
قالوا : وذلك زيادة في فائدة الخطاب في قول القائل : أعط زيدا وعمرا . قالوا :  
ولو كانت الواؤ توجب الرتبة أحيانا كما قال : ﴿ أَرْكَعُوا وَأَسْجُدُوا ﴾  
[الحج : ٧٧] . ولا توجبها أحيانا كما قال : ﴿ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي ﴾ [آل عمران : ٤٣] .  
لكان في فعل رسول الله بيان لمراد الله تعالى من ذلك ؛ لأنه لم يتوضأ قط منذ  
افترض الله عليه الوضوء للصلاة إلا على نسق الآيه ، فصار ذلك فرضا ، كما كان  
بيانه لعدد ركعات الصلوات ومقادير الزكوات فرضا .

وضعفوا الحديث المذكور عن علي وابن مسعود ، وقالوا : هذا منقطع لا  
يصح ؛ لأن حديث علي انفرد به عبد الله بن عمرو الجملي ، ولم يسمع من  
علي ، وحديث ابن مسعود إنما يرويه مجاهد عن ابن مسعود ، ومجاهد لم  
يسمع من ابن مسعود . والمنقطع من الحديث لا تجب به حجة . قالوا : علي  
أن حديث ابن مسعود ليس فيه من صحيح النقل إلا قوله : ما أبالي باليمنى

بدأت أو باليسرى<sup>(١)</sup>. وهذا ما لا تنازع فيه إلا ما في الابتداء باليمنى من الاستدكار الاستحباب رجاء البركة، ولأن رسول الله ﷺ كان يحب التيامن في أمره كله. قالوا: وقد روى عن علي أنه قال: أنتم تقرؤون الوصية قبل الدين، وقضى رسول الله ﷺ أن الدين قبل الوصية. وهو مشهور ثابت عن علي<sup>(٢)</sup>. قالوا: فهذا علي قد أوجبته عنده «أو» التي هي في أكثر أحوالها بمعنى الواو - القبل والبعد، فالواو عنده أحزى بهذا. وقد قال ابن عباس: ما ندمت على شيء لم أكن عميت به ما ندمت على المشي إلى بيت الله ألا أكون مشيت؛ لأنى سمعت الله تعالى يقول: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ [الحج: ٢٧]. فبدأ بالرجال.

فهذا ابن عباس قد صرح بأن الواو توجب عنده القبل والبعد والترتيب.

وعن عون بن عبد الله في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ يَتَوَلَّوْنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩]. قال: ضج والله القوم من الصغائر قبل الكبائر. فهذا أيضاً مثل ما تقدم عن ابن عباس. وقد ذكرنا الخبرين عنهما بأسانيدهما في «التمهيد»<sup>(٣)</sup>.

- (١) أخرجه ابن أبي شيبة ١/ ٣٩، وابن المنذر في الأوسط ١/ ٤٢٢، وأبو عبيد في الطهور ١/ ٣٥٣.  
 (٢) أخرجه أحمد ٢/ ٣٣١، ٣٣١، ٣٩٢، (٥٩٥، ١٠٩١، ١٢٢٢)، والدارمي (٢٩٨٤)،  
 والترمذي (٢٠٩٤)، وابن ماجه (٢٧١٥، ٢٧٣٩).  
 (٣) سيأتي تخريجهما في شرح الحديث (٨٤٢) من الموطأ.

قالوا : وحروف العطف كلها قد أجمعوا على أنها توجب الرتبة إلا الواو ، فإنهم قد اختلفوا فيها ، فالواجب أن يكون حكمها حكم أخواتها من حروف العطف .

وأما قوله تعالى : ﴿ يَمْرِيئُ أَقْنِي لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِبِينَ ﴾ [آل عمران : ٤٣] . فجائز أن تكون عبادتها في شريعتها السجود قبل الركوع . وإن صح أن ذلك ليس كذلك ، فالوجه فيه أن الله تعالى أمرها بالقنوت وهو الطاعة ، ثم السجود وهو الصلاة بعينها ، كما قال تعالى : ﴿ وَأَذْبَرَ السُّجُودَ ﴾ [ق : ٤٠] . يريد أذبار الصلوات . ثم قال : ﴿ وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِبِينَ ﴾ [آل عمران : ٤٣] . أى : اشكرى مع الشاكرين . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَحَرَ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴾ [ص : ٢٤] . أى : سجد شكرًا لله . وكذلك قال ابن عباس : إنها سجدة شكر .

قالوا : وقد قال الله تعالى : ﴿ أَرْكَعُوا وَأَسْجُدُوا ﴾ [الحج : ٧٧] . فأجمعوا أن السجود بعد الركوع ، واحتجوا أيضًا بقوله عليه السلام : « نبدأ بما بدأ الله به » . فبدأ بالصفاء ، وقال : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنَ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ١٥٨] .

قالوا : ومن الدليل على الترتيب فى أعضاء الوضوء دخول المسح بين الغسلين ؛ لأنه لو قدم ذكر الرجلين وأخر المسح ، لَمَا فُهِمَ المراد من تقديم المسح ، فأدخل المسح بين الغسلين ليعلم أنه قُدِّم على الرجلين ؛ ليثبت ترتيب الرأس قبل الرجلين . ولولا ذلك لقال : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وأرجلكم

إلى الكعبين ، وامسحوا برؤوسكم . ولما احتاج أن يأتي بلفظٍ ملتبسٍ محتاجٍ إلى الاستدكار التأويل لولا فائدة الترتيب في ذلك .

ألا ترى أن تقديم الرأس ليس من جعل الرجلين ممسوحتين؟ فالفائدة وجوب الترتيب ؛ ولهذا وردت الآية بدخول المسح بين الغسلين . والله أعلم .

قالوا : وليس الصلاة والزكاة في التقديم من هذا الباب في شيء ؛ لأنها فرضان مختلفان ؛ أحدهما في بدن ، والآخر في بدن ، وقد يجب أحدهما على من لا يجب عليه الآخر . وكذلك الدية والرقة شيان لا يحتاج فيهما إلى الترتيب . وأما الطهارة ففرض واحد مرتبط بعضه ببعض كالركوع والسجود ، وكالصفاء والمروة اللذين أميزنا فيهما بالترتيب .

قالوا : والفرق بين جمع زيد وعمرو في العطاء وبين أعضاء الوضوء ، أنه ممكن أن يجمع بين زيد وعمرو في عطية ، وليس ذلك ممكناً في أعضاء الوضوء إلا على الترتيب . فالواجب ألا يُقدّم بعضها على بعض ؛ لأن رسول الله ﷺ لم يفعل ذلك قط ، ولو جاز لفعله ؛ لأنه كان إذا خيّر بين أمرين أتاهما وربما اختار أيسرهما ، فلما لم يفعل ذلك دل على أن الترتيب في الوضوء كهي في الركوع والسجود المجتمع عليهما . والله أعلم .

ورجّحوا قولهم بالاحتياط الواجب في أداء الفرائض ، قالوا : لأن من توضأ على النسق وصلّى ، كانت صلاته تامة بإجماع . هذا جملة ما احتج به أصحاب الشافعي لهذه المسألة ، ولهم إدخالا واعتراضات ، وعليهم مثلها يطول الكتاب بذكرها ، ولا معنى للإتيان بها . والله أعلم .

## وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة

٣٦ - حدثني يحيى ، عن مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه ، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » .

التمهيد

مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه ، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » <sup>(١)</sup> .

لم تختلف الرواية عن مالك في حديث أبي الزناد هذا في قوله : « فليغسل يده قبل أن يدخلها » . بغير توقيت ولا تحديد في الغسلات ، وكذلك رواية الأعرج ، فيما علمت ، عن أبي هريرة ، في هذا الحديث بغير توقيت ، كما قال

القبس

## وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة

قال أبو هريرة : قال رسول الله ﷺ : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده <sup>(٢)</sup> قبل أن يدخلها <sup>(٣)</sup> في وضوئه ، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » .

ففي هذا الحديث فوائد كثيرة ، أمهاتها ثلاثة ؛ أحدها ، ما تقدم من أنه روى في بعض ألفاظه : « فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه » بلفظ الأمر . وروى : « فلا

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٩) ، وبرواية أبي مصعب (٥٠) . وأخرجه أحمد ٥٧/١٦

(٩٩٩٦) ، والبخارى (١٦٢) ، وابن حبان (١٠٦٣) من طريق مالك به .

(٢) في ج ، م : « يديه » .

(٣) في م : « يدخلها » .

مالك عن أبي الزنادِ سِوَاءَ .

وروى الليثُ بنُ سعيدٍ ، عن جعفرِ بنِ ربيعةَ ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ هُرْمَزِ الأَعْرَجِ ، عن أبي هريرةَ رَفَعَهُ قال : « إذا استيقظَ أحدُكم من منامِهِ فلا يُدخِلُ يَدَهُ في الإناءِ حتى 'يَغْسِلَ يَدَهُ' <sup>(١)</sup> أو يُفْرغَ فيها ، فإنه لا يدري أينَ باتت يَدُهُ » .

وكذلك رواه عمارُ بنُ أبي عَمَّارٍ ، عن أبي هريرةَ . ذَكَرَ <sup>(٢)</sup> حمَّادُ بنُ سلمةَ ، عن عَمَّارِ بنِ أبي عَمَّارٍ ، قال : سمعتُ أبا هريرةَ يقولُ : « إذا استيقظَ أحدُكم من نومه فلا يَضَعُ يَدَهُ في الإناءِ حتى يَغْسِلَهَا ، فإنه لا يدري علامَ باتت يَدُهُ » . فقال له قَيْنٌ <sup>(٣)</sup> : رأيتَ إذا أتينا مَهْرَاسِكُمْ <sup>(٤)</sup> هذا بالليلِ ، فكيفَ نَصْنَعُ ؟ فقال :

يَغْمِسُ يَدَهُ في الإناءِ حتى يَغْسِلَهَا ثلاثاً » .

والأمرُ عندنا على الوجوبِ ، والنهيُّ يَقْتَضِي الحَظْرَ ، إلّا أنا قد بيّنا أنه عَقِبَ في آخرِ الحديثِ بما ردَّ الأمرَ مِنَ الوجوبِ إلى الاستحبابِ ، وردَّ النهيَّ مِنَ الحَظْرِ إلى الكراهةِ وهو قوله : « فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لا يدري أينَ باتت يَدُهُ » . فَمِنْ علمائنا مَنْ قال : إنَّ هذا شكٌّ ، والشكُّ لا يوجبُ حكماً في الشرعِ بإجماعٍ . ومِنْ علمائنا مَنْ قال : إنَّه ظاهرٌ ، فَإِنَّ الغالبَ مِنَ الإنسانِ أن تجوَلَ يَدُهُ في نومه على جسدهِ ومغابِنِهِ <sup>(٥)</sup> ومنافِذِهِ وخاصةً مَنْ لا يَسْتَنجِي ، والأصلُ في اليَدِ الطهارةُ . وهذا الغالبُ ، والظاهرُ قد طرأ

(١ - ١) في ص ١٦ : « يغسلها » .

(٢) في ص ، ص ١٦ ، ص ١٧ : « ذكره » .

(٣) في ص ١٦ : « قيس » . وانظر الإصابة ٥/٥٦٧ .

(٤) الجهراس : حجر مستطيل منقور يُتوضأُ منه ، وهو حجر ضخم لا يقبله الرجال ، ولا يحركونه ، يسع ماءً كثيراً . التاج ( ه ر س ) .

(٥) المغين : الإبط والأرقاع ؛ وهى بواطن الأفضاخ عند الحوالب . اللسان ( غ ب ن ) .

التمهيد أعوذ بالله من شرك يا قَيْن ، هكذا سمعتُ النبي ﷺ يقول<sup>(١)</sup> .

وكذلك رواية هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا سِوَاءَ بَغْيِرِ تَوْقِيَتٍ .

ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هَمَامُ بْنُ مُنَبِّهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ،  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ ، فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي وُضُوئِهِ  
حَتَّى يَغْسِلَهَا ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ »<sup>(٢)</sup> .

وكذلك رواه ثابت مولى عبد الرحمن بن زيد ، عن أبي هريرة ، بغير تحديد .  
ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ ثَابِتِ مَوْلَى  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
« إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ نَائِمًا ثَمَّ اسْتَيْقَظَ ، فَأَرَادَ الْوُضُوءَ ، فَلَا يَضَعُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى

عليه ، فأنشأ ذلك مسألة أصولية ، وهي إذا تعارض أصل وظاهر . وقد اختلف علماؤنا  
أيهما يُقدَّمُ . وقد بيَّناه في موضعه ، فإنه<sup>(٣)</sup> مختلف المآخذ ، متباين المباني ، يفترق إلى  
مزيد تفهيم<sup>(٤)</sup> ، واحتفال في الاهتبال<sup>(٥)</sup> . سمعتُ أبا بكر الفهرري بالمسجد الأقصى -  
طهره الله - يقول : خرجتُ من الأندلس وقد تفقَّهتُ بالباغي<sup>(٦)</sup> ، ولزمتُه مدَّةً ،

(١) أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٥٠٩٩) من طريق حماد بن سلمة به ، بدون ذكر قصة قين مع أبي هريرة .

(٢) أخرجه أحمد ٥١١/١٣ (٨١٨٢) ، ومسلم (٨٨/ ٢٧٨) من طريق عبد الرزاق به .

(٣) في ج ، م : « لأنه » .

(٤) في ج ، م : « تفهم » .

(٥) في ج ، م : « الاهتبال » .

(٦) سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي ، القاضي صاحب التصانيف النفيسة منها ، كتاب «الاستفتاء» ، و «مختصر المختصر في مسائل المدونة» ، وغيرها كثير . توفي سنة أربع وسبعين وأربعمائة . سير أعلام النبلاء ٥٣٥/١٨ ، الديباج المذهب ٣٧٧/١ .

يَضْبُ عَلَى يَدِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيَّنَ بَأْتَتْ يَدَهُ <sup>(١)</sup> .

واختلّف في هذا اللفظ عن ابن سيرين ؛ فزوى عنه هذا الحديث عن أبي هريرة بغير توقيت <sup>(٢)</sup> ، كرواية الأعرج ومن تابعه . وزوى عنه فيه غسل اليدين ثلاثاً <sup>(٣)</sup> . وكذلك روى هذا الحديث سعيد بن المسيّب ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وأبو صالح ، وأبو رزين ، عن أبي هريرة ، فقالوا فيه : « حتى يغسلها ثلاثاً » . وبعضهم قال فيه : « مرّتين أو ثلاثاً » .

حدّثنا أحمد بن سعيد بن بشر ، قال : حدّثنا وهب بن مسرة ، قال : حدّثنا أحمد بن إبراهيم الفرضي ، قال : حدّثنا عمرو بن محمد بن بكير الناقد ، قال : حدّثنا سفيان بن عُيينة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وسعيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في وضوئه حتى يغسلها ثلاثاً ، فإنه لا يدري حيث باتت يده » .

ودخلت بغداد فأتيت المدرسة ، وكان النائب حينئذ في إقامة التدريس بها أبا سعيد المتولّي ، فسمعتُه يقول : مسألة ؛ إذا تعارض أصلٌ وظاهرٌ بأيّهما يُحكّم ؟ فما علمتُ ما يقول ولا ذريتُ إلى ماذا يُشير ، ثم لزمته حتى فتح الله ، وبلغ ما بلغ . الفائدة الثانية ، أن لفظ الحديث ، وإن كان غسل اليدين فيه منوطاً بالقيام من النوم ، فإنه محمولٌ على المقصود به من جَوْلانِ اليدين في البدن ، وتصرفها في الأغراض المُستكرهة والمستقدرة ،

(١) أخرجه أحمد ١٣/١٠٤ (٧٦٧٤) ، ومسلم (٨٨/٢٧٨) من طريق عبد الرزاق به .

(٢) أخرجه أحمد ١٥/٧١ ، ١٦/٣٤٦ (٩١٣٩ ، ١٠٥٨٩) ، ومسلم (٨٨/٢٧٨) من طريق ابن سيرين به .

(٣) أخرجه ابن قتيبة في غريب الحديث ١/١٥٧ ، والطبراني في الأوسط (٩٤٥) من طريق ابن سيرين به .

ورواه ابنُ أبي عمَرَ، عن ابنِ عُيينَةَ، عن الزهريِّ، عن أبي سلمَةَ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن أبي هريرةَ، أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدُكم من نومه فلا يغمس يده في وضوئه حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدرى أين باتت يده». قيل لسفيان: يعني مسَّ الذكْر؟ قال: نعم، ولم يأت فيه شيء أشدُّ منه<sup>(١)</sup>.  
ورواه الأوزاعيُّ، عن الزهريِّ بإسناده مثله، إلا أنه قال فيه: «مرتين أو ثلاثاً»<sup>(٢)</sup>.

وروى هذا الحديث ابنُ لهيعةَ، عن أبي الزبيرِ، عن جابرٍ، عن أبي هريرةَ، أنه أخبره عن رسولِ اللهِ ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدُكم من منامه فليُفرغ على يده<sup>(٣)</sup> ثلاثَ مراتٍ قبل أن يُدخلها الإناء»<sup>(٤)</sup>.

ورواه محمدُ بنُ عمرو، عن أبي سلمَةَ، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ

وهذا يقتضي غَسْلَ اليد عند محاولة الوضوء، سواء كان قائماً من النوم أو مُقبلاً على وضوئه عن شغلٍ؛ لوجود العِلَّةِ فيهما. وأعجب لأحمد بن حنبلٍ رحمه الله، مع سعةِ علمه، يقول: إن هذا مخصوصٌ بنوم الليل<sup>(٥)</sup>. والقول الذي ورد على نوم الليل هو آيةُ الوضوء، فأما الحديث المتقدم فهو مطلقٌ. الفائدةُ الثالثةُ، وهي بديعةٌ، قال علماءنا

(١) أخرجه أحمد ٢٢٧/١٢ (٧٢٨٢)، ومسلم (٢٧٨)، والدارمي (٧٩٣)، والنسائي (١) من طريق ابن عيينة به.

(٢) أخرجه الترمذی (٢٤)، وابن ماجه (٣٩٣)، والبيهقي ٢٤٤/١ من طريق الأوزاعي به، وأخرجه النسائي (٤٤٠) والطحاوي في شرح المعاني ٢٢/١، وفي شرح المشكل (٥٠٩٣)، (٥٠٩٤) من طريق الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب - وحده - به.  
(٣) في الأصل، ص ١٦: «يديه».

(٤) أخرجه أحمد ١٣٠/١٥ (٩٢٣٨)، وأبو يعلى (٥٨٦٣) من طريق ابن لهيعة به.

(٥) تنظر المسألة في المغني لابن قدامة ١٤٠/١ - ١٤١.

قال: « إذا قام أحدكم من النوم فليفرغ على يديه <sup>(١)</sup> من إنائه ثلاث مرّات ، فإنه لا يدرى أين باتت يده ». قال قين الأشجعي: فإذا جئت مهرانكم هذا ، كيف أصنع؟ فقال أبو هريرة: أعاذنا الله من شرك يا قين <sup>(٢)</sup> . وكذلك رواه أبو مریم ، عن أبي هريرة .

حدّثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ ، قال : حدّثنا محمدُ بنُ بكرٍ ، قال : حدّثنا أبو داودَ ، قال : حدّثنا أحمدُ بنُ عمرو بنِ السّرحِ ومحمدُ بنُ سلّمةَ المرّاديّ ، قالوا : حدّثنا ابنُ وهبٍ ، عن معاويةَ بنِ صالحٍ ، عن أبي مریمٍ ، قال : سمعتُ أبا هريرةَ يقولُ : سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يُدخِلْ يده في الإناءِ حتى يغسلها ثلاثَ مرّاتٍ ، فإنَّ أحدكم لا يدرى أين باتت يده ، أو <sup>(٣)</sup> أين كانت تطوفُ يده » <sup>(٤)</sup> .

رحمةُ اللهِ عليهم : في هذا الحديث أصلٌ من أصولِ الشريعةِ <sup>(٥)</sup> ؛ وهي الفرقُ بين أن يردَّ الماءُ على النجاسةِ ، أو تردَّ النجاسةُ على الماءِ . فاقترضى هذا الحديثُ أن الماءَ إذا وردَ على النجاسةِ أذهبها ، كما أنه أفادَ أيضًا أن النجاسةَ إذا وردت على الماءِ أثرت فيه ، والملاقاةُ

(١) في ص ، ص ١٧ ، م : « يده » .

(٢) أخرجه أحمد ٢٤٥/١٤ ، ٥٢٤ (٨٥٨٦ ، ٨٩٦٥) ، وأبو يعلى (٥٩٧٣) ، والطحاوي في شرح المشكل (٥١٠١) من طريق محمد بن عمرو به ، ولم يذكر أحمد في الموضع الأول قصة قين الأشجعي .

(٣) في الأصل ، ص ١٦ ، م : « و » .

(٤) أخرجه البيهقي ٤٦/١ من طريق محمد بن بكر به ، وهو عند أبي داود (١٠٥) ، وأخرجه ابن حبان (١٠٦١) ، والدارقطني ٥٠/١ من طريق عبد الله بن وهب به .

(٥) في ج ، م : « الشرع » .

ورواه عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا معاوية بن صالح، عن أبي مريم، عن أبي هريرة، عن النبي عليه السلام مثله سواء. قال: «حتى يغسلها ثلاث مرات، فإنه لا يدري أين باتت يده». ولم يزيد. وأما رواية أبي صالح وأبي رزين لهذا الحديث، فحدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الله العنسي، قال: حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رفعه قال: «إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يده». هكذا قال عن وكيع، لم يذكر أبو رزين مع أبي صالح<sup>(١)</sup>.

وكذلك رواه عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. لم يذكر أبو رزين، وقال: «مرتين أو ثلاثاً». ذكره أبو داود<sup>(٢)</sup>، عن مسدد، عن عيسى بن يونس.

وقد حدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا موسى بن معاوية، قال: حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن أبي

القبس واحدة، إلا أن الشرع لما رأى أن الضرورة داعية إلى إفراغ الماء على النجاسة قُصد إزالتها ألغى حكمها.

تفسير: إذا ثبت أن النجاسة تؤثر في الماء باتفاق من العلماء، فإنهم اختلفوا في

(١) أخرجه أحمد ٤٠٨/١٢ (٧٤٣٨)، وأبو عوانة (٧٣٠) من طريق الأعمش به.

(٢) أبو داود (١٠٤).

صالح وأبي رزین ، عن أبي هريرة<sup>(١)</sup> يرفعه . فذكر الحديث كما تقدم لو كعب التمهيد سواء . وذكر أبا رزین مع أبي صالح ، وهو صحيح .

حدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن أبي رزین وأبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا قام أحدكم من الليل فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات ، فإنه لا يدرى أين باتت يده »<sup>(٢)</sup> .

وروى هذا الحديث سفيان بن عيينة ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، فقال فيه : « حتى يغسلها ثلاثاً »<sup>(٣)</sup> . وهو عندي وهم في حديث أبي الزناد ، وأظنه حملة على حديث الزهري . والله أعلم .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا

تفصيل ذلك ؛ فقال العراقيون ، وإمامهم أبو حنيفة : كل موضع تحققتنا وصول القيس النجاسة من الماء إليه نجس<sup>(٤)</sup> ، كثيراً كان أو قليلاً . إلا أن أصحابه حدوه عنه بالبركة<sup>(٥)</sup>

(١) أخرجه أحمد ٤٠٩/١٢ ، ١٠٧/١٦ ، (٧٤٣٩ ، ١٠٠٩١) ، ومسلم (٨٧/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٧٣٢) من طريق وكيع به - وهو في نسخة وكيع عن الأعمش (١٨) ، وأخرجه البيهقي ٤٥/١ ، ٤٦ من طريق وكيع به ، بدون ذكر أبي صالح .

(٢) أبو داود (١٠٣) .

(٣) أخرجه الشافعي ٢٤/١ ، والحميدي (٩٥٢) ، وأبو عوانة (٧٢٧) ، والبيهقي في المعرفة (١٥٢) من طريق ابن عيينة به .

(٤) في ج ، م : « يختبر » .

(٥) البركة : شبه الحوض يحفر في الأرض لا يجعل له أعضاء فوق صعيد الأرض . اللسان (ب رك) .

ابنُ وضَّاح ، قال : حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ يَحْيَى ، قال : حَدَّثَنَا سَفِيَّانٌ ، عن الزهريِّ ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في وضوئه حتى يغسلها ثلاثاً ، فإنه لا يدري أين باتت يده »<sup>(١)</sup> .

هكذا قال حامدٌ ، عن سفيانَ ، عن الزهريِّ ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة . لم يذكرُ سعيداً . وكذلك رواه قتيبةُ بنُ سعيدٍ ، عن ابنِ عُيينة ، عن الزهريِّ ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة . ولم يذكرُ سعيداً<sup>(٢)</sup> .

ورواه الأوزاعيُّ ، عن الزهريِّ ، عن أبي سلمة و<sup>(٣)</sup> سعيدِ بنِ المسيَّبِ ، عن أبي هريرة ، عن النبيِّ ﷺ ، كما تقدّم ذكرنا له<sup>(٤)</sup> .

وقد حدّث به معمرٌ ، عن الزهريِّ مرةً ، عن سعيدٍ ، عن أبي هريرة ، ومرةً عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة<sup>(٥)</sup> . فدلَّ على أنَّ الحديثَ صحيحٌ لهما عن أبي هريرة ،

التي إذا حرّكت أحدَ طرفيها ، فإن تحركَ الطرفَ الآخرُ فهو يسيرٌ فينجسُ بما وقع فيه من النجاسة ، وإن لم يتحركَ الطرفَ الآخرُ لم ينجسُ بوقوعِ النجاسة فيه ، وفي

(١) تقدم تخريجه ص ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

(٢) النسائي (١) عن قتيبة به .

(٣) في م : « عن » .

(٤) تقدم تخريجه ص ٤٣٠ .

(٥) أخرجه الدارقطني ٧٩/٨ من طريق معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وسعيد به ، وأخرجه النسائي

(١٦١) من طريق معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة - وحده - به ، وأخرجه أحمد ٤٢/١٣ ، ٢٢٠ ،

(٧٦٠٠ ، ٧٨١٥) ، ومسلم (٢٧٨) ، وأبو عوانة (٧٣١) ، والدارقطني في اللعل ٧٩/٨ من طريق

معمر ، عن الزهري ، عن سعيد - وحده - به .

وكذلك هو صحيح<sup>(١)</sup> لكل من ذكرنا من زواته في هذا الكتاب عن أبي هريرة ، التمهيد  
وهو حديثٌ مُجْتَمَعٌ عَلَى صِحَّتِهِ عِنْدَ أَهْلِ النِّقْلِ .

وأما رواية ابن عيينة لحديث أبي الزناد ، فحدثنا عبد الوارث بن سفيان ،  
قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا ابن وضاح ، قال : حدثنا حامد بن  
يحيى ، قال : حدثنا سفيان ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن  
النبي ﷺ : « إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْسِمْ يَدَهُ فِي الْمَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا  
ثَلَاثًا ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » .

قال أبو عمر : احتج بعض أصحاب الشافعي لمذهبيهم في الفرق بين ورود  
الماء على النجاسة وبين ورودها عليه بهذا الحديث ، وقالوا : ألا ترى أن رسول الله  
ﷺ لما خاف على النائم المستيقظ من نومه القائم منه إلى وضوئه أن تكون في يده  
نجاسة ، أمره بطرح الماء من الإناء على يده ليغسلها ، ولم يأمره بإدخال يده في  
الإناء ليغسلها فيه ، بل نهاه عن ذلك .<sup>(٢)</sup> قال : فدلنا ذلك على أن النجاسة إذا  
وردت على الماء القليل أفسدته ومنعت من الطهارة به وإن لم تُغَيِّرْهُ . قال : ودلنا  
ذلك أيضًا على أن ورود الماء على النجاسة لا تضره ، وأنه بوروده عليها مُطَهَّرٌ

« المجموعة » نحو منه . وأما إن كان الماء يسيرًا فإنه ينجس بوقوع النجاسة فيه - عند  
ابن القاسم - مطلقًا ، وعند الشافعي مقيدًا بأقل من قلتين . وتعلق الشافعي بحديث  
مداره على ابن جريج : « إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ »<sup>(٣)</sup> . وهو حديث لم

(١) بعده في ص ، ص ١٧ ، م : « لهما و » .

(٢ - ٣) في ص ، ص ١٧ : « فدل » .

(٣) أخرجه الشافعي ٤/١ من طريق ابن جريج به .

التمهيد لها ، وهي غيرُ مُفسِدةٍ له ؛ لأنها لو أفسدته مع وُروده عليها لم تَصِحَّ طهارةُ أبدًا في شيءٍ من الأشياءِ . واحتجُّوا أيضًا بنهيه ﷺ عن البولِ في الماءِ الدائمِ <sup>(١)</sup> ، وبحديثِ وُلُوغِ الكلبِ في الإناءِ <sup>(٢)</sup> ، وبنحوِ ذلكِ مِنَ الآثارِ ، مع أمرِهِ بالصَّبِّ على بولِ الأعرابيِّ <sup>(٣)</sup> .

قال أبو عمر : أما لو لم يأتِ عن النبي ﷺ في الماءِ غيرُ هذا الحديثِ ، لسأغ في الماءِ بعضُ هذا التأويلِ ، ولكنْ قد جاء عن النبي ﷺ في الماءِ أنه لا يُنجِّسُهُ شيءٌ <sup>(٤)</sup> ، يريدُ إلا ما غَلَبَ عليه ، بدليلِ الإجماعِ على ذلكِ . وهذا الحديثُ مُوافقٌ لما وَصَفَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ به الماءَ في قوله : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ [الفرقان : ٤٨] . يعني : لا يُنجِّسُهُ شيءٌ <sup>(٥)</sup> إلا أنْ يغلبَ عليه . وقد أجمَعوا معنا على أن وُروِدَ الماءِ على النجاسةِ لا يَضُرُّهُ ، وأنه مطهُرٌ لها وطاهرٌ في

القبس يصحُّ . وروى عن مالك - وهو اختيارُ العراقيين - أن الماءَ لا يُنجِّسُهُ إلا التغييرُ . وروى بعضُ المدنيين عن مالك أنه إن لم يتغيرِ وكان يسيرًا إنه مشكوكٌ فيه ؛ منهم عبدُ الملكِ ، ومحمدُ بنُ مسلمةَ ، والصحيحُ الذي يدانُ اللهُ به أن الماءَ لا يُنجِّسُهُ إلا ما غيرُ صفاتِهِ ، وأنه ما دام باقيا على ما خُلِقَ فيه من الصفاتِ فإنه على أصلِهِ في الطهارةِ ؛ لأنه إنما

(١) أخرجه البخارى (٢٣٩) ، ومسلم (٩٥/٢٨٢) من حديثِ أبى هريرة .

(٢) سيأتي في الموطأ (٦٤) .

(٣) أخرجه أحمد ٢٠٩/١٣ (٧٧٩٩) ، والبخارى (٢٢٠ ، ٦١٢٨) ، والنسائي (٥٦ ، ٣٢٩) ، وابن حبان (١٣٩٩) من حديثِ أبى هريرة .

(٤) أخرجه أحمد ١٩٠/١٧ (١١١١٩) ، وأبو داود (٦٦) ، والترمذى (٦٦) ، والنسائي (٣٢٥)

من حديثِ أبى سعيد .

(٥ - ٥) فى ص ، ص ١٧ : (لا) .

ذاته ، إن لم يتغيَّرَ بها طعمه أو لونه أو ريحُه ، فإن <sup>(١)</sup> بذلك صححة قولنا ، وعَلَّمْنَا التمهيد  
بكتابِ اللهِ وسنةِ رسوله أن أمره ﷺ القائم من نومه ألا يغمس يده في وضوئه ،  
إِذَا كَانَ ذَلِكَ نَذْبًا وَأَدَبًا وَسُنَّةً قَائِمَةً لِمَنْ كَانَتْ يَدُهُ طَاهِرَةً وَغَيْرَ طَاهِرَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ  
بِذَلِكَ النَجَاسَةَ لَأَمَرَ بِغَسْلِ الْمَخْرُجِينَ أَوْلَى ، وَلِقَالَ : إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَنْظُرْ  
يَدَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا نَجَاسَةٌ ، أَدْخَلَهَا فِي وَضُوئِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِهِ نَجَاسَةٌ  
غَسَلَهَا قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا . هَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ جَعَلَ قَوْلَهُ ﷺ : « فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيَّنَ  
بَاتَتْ يَدُهُ » . عِلَّةُ احتياطِ خَوْفِ إِصَابَتِهِ بِهَا نَجَاسَةً ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَنْجُونَ  
بِالْأَحْجَارِ مِنْ غَيْرِ مَاءٍ ، فَالْأَحْجَارُ لَا بَدَأَ أَنْ يَبْقَى فِيهَا أَثَرٌ ، فربما حَكَّهُ أَوْ مَسَّهُ  
بِيَدِهِ ، فَأَمَرُوا بِالاحتياطِ فِي ذَلِكَ . وَمَنْ جَعَلَ ذَلِكَ نَدْبًا وَسُنَّةً مَسْنُونَةً قَالَ : الْيَدُ  
عَلَى طَهَارَتِهَا ، وَلَيْسَ الشُّكُّ بِعَامِلٍ فِيهَا ، وَالْمَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقد أجمع جمهور العلماء على أن الذي يبيت في سراويله وبنام فيها ، ثم  
يقوم من نومه ذلك ، أنه مندوب إلى غسل يده قبل أن يدخلها في إناء وضوئه .  
ومنهم من أوجب عليه مع حاله هذه غسل يده فرضاً على ما نذكره في هذا  
الباب ، إن شاء الله . ومعلوم أن من بات في سراويله لا يخاف عليه أن يمس

كان ماء بما هو عليه من الصفات ، طهوراً كما <sup>(٢)</sup> أنزل من السماء ، فما غيره هو الذي  
القبس يسلبه حكمه ، حتى لقد غلا في ذلك بعض المدنيين فروى ابن نافع عن مالك ، أن  
يسير النجاسة إذا وقع في كثير من المائعات ؛ كالزيت واللبن ، فإنه لا يُنجسهما . وهذا  
قول ضعيف من وجهين ؛ أحدهما ، أنه ساوى بين الماء والمائعات ولا مساواة بينهما .

(١) في م : « فإن » .

(٢) في ج ، م : « كماء » .

بيده<sup>(١)</sup> نجاسة في الأغلب من أمره ، فعلمنا بهذا كله أن المراد بهذا الحديث ليس كما ظنه أصحاب الشافعي . والله أعلم . وقد نقضوا قولهم في ورود الماء على النجاسة ؛ لأنهم يقولون : إذا ورد الماء على نجاسة في إناء أو موضع ، وكان الماء دون القلتين ، أن النجاسة تُفسدُه ، وأنه غير مُطَهَّر لها . فلم يُفَرِّقوا هل هنا بين ورود الماء على النجاسة وبين ورودها عليه ، وشرطهم أن يكون ورود الماء صبيًا مُهْرَاقًا تحكُّم لا دليل عليه . والله أعلم . وقد أوضحنا مذهبنا في الماء في باب إسحاق من هذا الكتاب . والحمد لله<sup>(٢)</sup> .

وفي هذا الحديث من الفقه إيجاب الوضوء من النوم ، وهو أمرٌ مُجْتَمَعٌ عليه في النائم المضطجع الذي قد استقل نومًا . وقال زيد بن أسلم وغيره في تأويل قول الله عز وجل : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ [المائدة : ٦] . قال : إذا قمتم من المضاجع . يعنى النوم<sup>(٣)</sup> . وكذلك قال السدي<sup>(٤)</sup> . وزوى عن عمر ، وعلي ، ما

والثاني : أنه صدم الحديث الصحيح ؛ وهو قوله ﷺ : « إذا وقعت الفأرة في سمن أحدكم ، فإن كان جامدًا فألقوها وما حولها »<sup>(٥)</sup> . الحديث إلى آخره .

إذا ثبت أن الماء لا يؤثر فيه إلا التغيير ، فإنه يتركب فيه على هذا الأصل عشر صور :

(١) بعده في ص ١٦ : « موضع » .

(٢) سيأتي ص ٥٠٤ - ٥١٨ .

(٣) سيأتي في الموطأ (٣٨) .

(٤) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة أبو محمد السدي ، الحجازي المفسر ، حدث عن أنس

ابن مالك وابن عباس ، قال إسماعيل بن أبي خالد : كان السدي أعلم بالقرآن من الشعبي . توفي سنة

سبع وعشرين ومائة . سير أعلام النبلاء ٥ / ٢٦٤ .

(٥) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٨٨٤) .

يدلُّ على أن الآية غُني بها تجديدُ الوضوءِ في وقتِ كل صلاةٍ إذا قامَ المرءُ إليها . التمهيد  
 رَوَاهُ أَنَسٌ عَنْ عُمَرَ ، وَعِكْرَمَةُ عَنْ عَلِيٍّ . وَعَنْ ابْنِ سِيرِينَ مِثْلَ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> . وَهَذَا  
 مَعْنَاهُ أَنَّ يَكُونُ الْوُضُوءُ عَلَى الْمُحْدِثِ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَاجْتِبَا ، وَعَلَى غَيْرِ الْمُحْدِثِ  
 نَدْبًا وَفَضْلًا . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ، وَأَبِي مُوسَى  
 الْأَشْعَرِيِّ ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَعَبِيدَةَ السَّلْمَانِيَّ <sup>(٢)</sup> ، وَأَبِي الْعَالِيَةِ ، وَسَعِيدَ بْنَ  
 الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنِ ، وَعَنْ السَّدِّيِّ أَيْضًا ، وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ،  
 أَنَّ الْآيَةَ غُنيَ بِهَا حَالُ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ <sup>(٣)</sup> ، وَهَذَا أَمْرٌ مُجْتَمِعٌ  
 عَلَيْهِ . وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : هَذَا أَمْرٌ مِنَ اللَّهِ لِنَبِيِّهِ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ ، ثُمَّ نُسِخَ  
 بِالتَّخْفِيفِ <sup>(٤)</sup> . وَهَذَا يُشْبِهُهُ مَذْهَبٌ مِنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ السُّنَّةَ تَنْسَخُ الْقُرْآنَ .

وقال أبو عمر: قد ثبت عن النبي ﷺ أنه صلى الصلوات كلها بوضوء

القيس الصورة الأولى: أن يكون معه إناء وشك هل وقعت فيه نجاسة أم لا؟ فعلى القول  
 بأنه ظاهر، يتوضأ به <sup>(٥)</sup> ويصلي. وعلى القول بأنه نجس <sup>(٦)</sup>، يتوضأ به عندنا؛ لأنَّ  
 الشك لا يوجب حكماً. وعلى قول ابن شهاب ونظرائه قال: هذا ماء، وفي  
 القلب <sup>(٧)</sup> منه شيء. يتوضأ به ويتيمم.

(١) ينظر تفسير ابن جرير ١٥٧/٨، ١٥٨.

(٢) عبدة بن عمرو السلماني الفقيه المرادي الكوفي، كان أحد أصحاب ابن مسعود الذين يقرءون ويفتون، توفي سنة اثنتين وسبعين. سير أعلام النبلاء ٤/٤٠.

(٣) ينظر تفسير ابن جرير ١٥٢/٨ - ١٥٦.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٥٩/٨.

(٥) سقط من: ج، م.

(٦) في ج، م: «مشكوك».

(٧) في ج، م: «النفس».

واحد، وأجمعت الأمة على أن ذلك جائز، وفي ذلك كفاية عن كل قول .

التمهيد

حدثنا عبد الوارث بن سفيان وسعيد بن نصر، قالا : حدثنا قاسم بن أصبغ، قال : حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال : حدثنا محمد بن كثير، قال : أخبرنا سفيان بن سعيد، عن عمرو بن عامر<sup>(١)</sup>، عن أنس بن مالك قال : كان رسول الله ﷺ يتوضأ لكل صلاة . قلت : فأنتم ؟ قال : إنا لتجتري بوضوء واحد ما لم نُحدث<sup>(٢)</sup> .

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال : حدثنا محمد بن بكر، قال : حدثنا أبو داود، قال : حدثنا محمد بن عيسى، قال : أخبرنا شريك، عن عمرو بن عامر البجلي - قال محمد : هو أبو أسد بن عمرو<sup>(٣)</sup> - قال : سألت أنس بن مالك عن

القبس

الصورة الثانية : أن يتحقق وقوع النجاسة فيه ، لكنها لم تغيّره ؛ فعلى القول الأول ، وهو أنه طاهر ، يتوضأ به ، وعلى القول بأنه نجس يتيّم ويتزكّه ، وقيل : يتوضأ به و يتيّم . لما تقدّم من المعنى . وإذا قلنا بذلك ، فهل يبدأ بالوضوء أو بالتيّم ؟ اختلف فيه علماؤنا ، والصحيح عندي أنه يبدأ بالتيّم ؛ لأنه إن كان هذا ماء نجسا فقد تيمّم وصلى بأعضاء طاهرة ، وإن كان ماء طاهرا فقد جازت بعد ذلك صلاته به .

الصورة الثالثة : إذا كان معه إناءان أحدهما طاهر ، والآخر نجس ، ففيهما خمسة أقوال ؛ الأول : أنه يتوضأ بهما ، ويصلى صلاتين ، على تفصيل . والثاني : أنه

(١) في ص ١٧ : « عطاء » . وينظر تهذيب الكمال ٣/٣٥٣ .

(٢) أخرجه أحمد ١٩/٣٥٠ ، ٣٦٤ ، (١٢٣٤٦ ، ١٢٣٦٤) ، والبخاري (٢١٤) ، والترمذي (٦٠) من طريق سفيان به .

(٣ - ٣) في ص ، ص ١٧ : « ابن أسد عن » ، وفي ص ١٦ : « ابن أسيد بن » .

التمهيد الوضوء، فقال: كان النبي ﷺ يتوضأ لكل صلاة، وكنا نُصلي الصلوات<sup>(١)</sup> بوضوء واحد .

وحدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ، قال: حدَّثنا محمدُ بنُ بكرٍ، قال: حدَّثنا أبو داودَ، قال: حدَّثنا مسدَّدٌ، وحدَّثنا عبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ، قال: حدَّثنا قاسمُ ابنُ أصبغٍ، قال: حدَّثنا محمدُ بنُ عبدِ السلامِ، قال: حدَّثنا محمدُ بنُ بشارٍ، قالوا: حدَّثنا يحيى، عن سفيانَ، قال: حدَّثني علقمةُ بنُ مرثدٍ، عن سليمانَ بنِ بُريدةَ، عن أبيه، قال: صَلَّى رسولُ اللهِ ﷺ يومَ الفتحِ خَمَسَ صلواتٍ بوضوءٍ واحدٍ، ومسحَ على خُفَّيه، فقال له عمرُ: إني رأيتك صنعتَ شيئاً لم تكن صنعتَه، قال: «عمداً صنعتُه»<sup>(٢)</sup>.

وحدَّثنا عبدُ الوارثِ، قال: حدَّثنا قاسمُ بنُ أصبغٍ، قال: حدَّثنا محمدُ بنُ عبدِ السلامِ، قال: حدَّثنا محمدُ بنُ المثنيِّ، قال: حدَّثنا عبدُ الرحمنِ، عن سفيانَ، عن علقمةَ بنِ مرثدٍ، عن سليمانَ بنِ بُريدةَ، عن أبيه، أن رسولَ اللهِ ﷺ كان يتوضأ لكل صلاةٍ، فلما كان يومَ الفتحِ توضأ ومسحَ على خُفَّيه، وصلى الصلواتِ بوضوءٍ واحدٍ، فقال له عمرُ: يا رسولَ اللهِ، إنك فعلتَ شيئاً لم تكن

يدعُهما ويتمُّ . الثالثُ: أنه يتحرى فيهما ويجتهدُ؛ فإذا أداه اجتهداهُ إلى الطاهرِ<sup>(٣)</sup> القبسِ توضأ به . الرابعُ: مثل ما تقدّم، زاد: ويُريقُ الثاني . الخامسُ: أن الأواني إن كانت يسيرةً تحرى فيها، وإن كانت كثيرةً سقطَ عنه التحريُّ للمشقّةِ فيه، وتوضأُ بأيّها شاء .

(١) أبو داود (١٧١) . وأخرجه أحمد ٣١/٢٠ (١٢٥٦٥) ، وابن ماجه (٥٠٩) من طريق شريك به .  
(٢) أبو داود (١٧٢) ، وأخرجه ابن خزيمة (١٢) من طريق ابن بشار به ، وأخرجه أحمد ٦٥/٣٨ (٢٢٩٦٦) ، ومسلم (٢٧٧) ، والنسائي (١٣٣) من طريق يحيى بن سعيد به .  
(٣) في ج : «الظاهر» .

التمهيد تفعله؟ قال: «إني عمدًا فعلته يا عمر»<sup>(١)</sup>.

حدَّثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدَّثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدَّثنا بكر بن حماد، قال: حدَّثنا مسدد، قال: حدَّثنا عيسى بن يونس، قال: حدَّثنا عبد الرحمن بن زياد، عن أبي غطفان<sup>(٢)</sup>، قال: كنا عند ابن عمر في مجلس في داره، فلما نُودي بالظهر دعا بقاء فتوضأ، ثم خرج إلى الصلاة، فلما صلى رجع إلى مجلسه، فلما نُودي بالعصر دعا بوضوء فتوضأ، ثم خرج إلى الصلاة، فلما صلى رجع إلى مجلسه، فلما نُودي بالمغرب دعا بوضوء فتوضأ، فقلتُ له: أسئتُ ما نراك تصنع<sup>(٣)</sup>؟ فقال: وقد فطنتُ لذلك مني؟ قلتُ: نعم. قال: لا، وإن كان وضوئي للصبح لكافٍ للصلاة كلها ما لم أحدث، ولكنني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «من توضأ على طهرٍ كُتِبَ له عشرُ حسناتٍ». فإِذَا رَغِبْتُ في ذلك يا ابنَ أخي<sup>(٤)</sup>.

القبس قاله القاضي أبو الحسن.

وجه الأول: أنه لما شك في الطاهر<sup>(٥)</sup> منهما وجب عليه استعمالهما، حتى يحصل له الطاهر<sup>(٥)</sup> ييقين. وجه الثاني: أنه يتزكهما لئلا يواقع المحذور. وجه الثالث: أنه

(١) أخرجه ابن خزيمة (١٢) من طريق محمد بن المثني به، وأخرجه أحمد ١٣٤/٣٨ (٢٣٠٢٩)، والترمذي (٦١) من طريق عبد الرحمن بن مهدي به.

(٢) في ص، ١٦: «عطيف». وينظر تهذيب الكمال ١٧٨/٢٤.

(٣) في ص ١٦، ١٧: «تفعل».

(٤) أخرجه أبو داود (٦٢) - ومن طريقه البيهقي ١٦٢/١ - عن مسدد به، وأخرجه ابن جرير في تفسيره ١٦٣/٨ من طريق عيسى بن يونس به، وأخرجه أبو داود (٦٢)، وابن ماجه (٥١٢)، والترمذي (٥٩) من طريق عبد الرحمن بن زياد به.

(٥) في ج: «الظاهر».

قال أبو عمر: فقد تبين بهذه الأحاديث أن الوضوء للصلاة ليس بواجب التمهيد على القائم إليها إذا كان على وضوء، وأن دخول الوقت وحضور الصلاة لا يوجبان على من لم يحدث وضوءاً، وعلماء المسلمين متفقون على ذلك، فبان بهذا تأويل قول الله عز وجل ومُرَّاهُ مِنْ كَلَامِهِ، حيث يقول: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ الآية [المائدة: ٦]. وصح أن المراد بذلك من لم يكن على وضوء، ومن كان على وضوء فإمّا هو مندوبٌ إلى ذلك، له فيه فضلٌ كاملٌ، تأسيًا برسولِ اللهِ ﷺ.

وثبت عن النبي ﷺ في قوله: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يَدخُلْ يده، أو يغمس يده، في وضوئه» الحديث. ما يدل على أن على القائم من النوم الوضوء. واختلف العلماء في النوم، هل هو حدثٌ كسائر الأحداث، أم له حكمٌ منفردٌ في ذلك؟ فجملةٌ مذهب مالِك أن كلَّ نائمٍ استثقل نومًا، وطالَ نومه، على أيِّ حالٍ كان، فقد وجب عليه الوضوء. وقال مالِك: من نام

يتحرى ويجتهد؛ لأن الاجتهاد والتعويل على العلامات والأمارات أصلُ الشريعة في القبس المشكلات، وهو المفزع في الأمر والنهي والحلال والحرام، فمسألتنا<sup>(١)</sup> بذلك أولى، إذ هي مثل ما ذكرنا أو أدنى. وأما من قال: يُريقه. فقصد إزالة الشك<sup>(٢)</sup> لئلا يعود ثانية. وأما من فرق بين القلة والكثرة فلا معنى له؛ لأنه سواء كثرت الشبهات في المشكلات أو قلت، فإنما المعول فيها على الدلالات والأمارات إلا أن يخرج الأمر عن حدِّ الحصر فيسقط فيه التكليف.

(١) في م: «تمسكنا».

(٢) في ج، م: «الإشكال».

مُضْطَجِعًا أَوْ سَاجِدًا فَلْيَتَوَضَّأْ ، وَمَنْ نَامَ جَالِسًا فَلَا وُضوءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَطْوَلَ . وَهُوَ قَوْلُ الزَّهْرِيِّ ، وَرَبِيعَةَ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ فِي رِوَايَةِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، قَالُوا <sup>(١)</sup> : مَنْ نَامَ قَلِيلًا لَمْ يَنْتَقِضْ وُضوءُهُ ، فَإِنْ تَطَاوَلَ ذَلِكَ تَوَضَّأَ . وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ .

وَرَوَى الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابِ الزَّهْرِيِّ عَنِ الرَّجُلِ يَنَامُ جَالِسًا حَتَّى يَسْتَقِيلَ ، قَالَ : إِذَا اسْتَقِيلَ نَوْمًا ، فَإِنَّا نَرَى أَنْ يَتَوَضَّأَ ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ نَوْمُهُ غِرَارًا ، يَنَامُ وَيَسْتَقِظُ ، وَلَا يَغْلِبُهُ النَّوْمُ ، فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ قَدْ كَانَ يَنَالُهُمْ ذَلِكَ ، ثُمَّ لَا يَقْطَعُونَ صَلَاتَهُمْ وَلَا يَتَوَضَّعُونَ مِنْهُ . قَالَ الْوَلِيدُ : وَسَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو - يَعْنِي الْأَوْزَاعِيَّ - يَقُولُ : إِذَا اسْتَقِيلَ نَوْمًا تَوَضَّأَ .

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ : لَا وُضوءَ مِنَ النَّوْمِ ، وَإِنْ تَوَضَّأَ فَفَضْلٌ أَخَذَ بِهِ ، وَإِنْ تَرَكَ فَلَا حَرَجَ . وَلَمْ يُذَكِّرْ عَنْهُ الْفَصْلُ بَيْنَ أَحْوَالِ النَّائِمِ . وَسُئِلَ الشَّعْبِيُّ عَنِ النَّوْمِ فَقَالَ : إِنْ كَانَ غِرَارًا لَمْ يَنْقُضِ الطَّهَارَةَ .  
قَالَ أَبُو عَمْرٍو : الْغِرَارُ هُوَ الْقَلِيلُ مِنَ النَّوْمِ ، قَالَ جَرِيرٌ <sup>(٢)</sup> :

الصُّورَةُ الرَّابِعَةُ : إِذَا كَانَ مَعَهُ إِنَاءَانِ ؛ أَحَدُهُمَا <sup>(٣)</sup> طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ ، وَالْآخَرُ بِنَاءٍ <sup>(٤)</sup> مُسْتَعْمَلٍ ، فَإِنَّهُ يَتَوَضَّأُ بِهِمَا جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُمَا مَاءَانِ مُطْلَقَانِ لَا نَجَاسَةَ فِيهِمَا عِنْدَنَا ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ : إِنَّهُ يَتَرَكُهُمَا جَمِيعًا . رَوَاهُ أَبُو يُونُسَ . وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي « مَسَائِلِ الْخِلَافِ » .

(١) فِي م : « قَالَ » .

(٢) شَرْحُ دِيوَانَ جَرِيرٍ ص ٢٢٦ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ج ، م .

(٤) فِي ج ، م : « مِنْ مَاءٍ » .

ما بَالَ نَوْمِكَ بِالْفِرَاشِ غِرَارًا لَوْ كَانَ قَلْبُكَ يَسْتَطِيعُ لَطَارًا  
وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا وُضوءَ إلا على مَنْ نام مضطجِعًا أو مُتَوَرِّكًا .  
وقال أبو يوسف : إنَّ تَعَمَّدَ النَوْمَ فِي السُّجُودِ فَعَلِيهِ الوُضُوءُ . وقال الثوري ،  
والحسن بن حنبلٍ : لا وُضوءَ إلا على مَنْ اضْطَجَعَ . وهو قول حماد ، والحكم ،  
وإبراهيم <sup>(١)</sup> . وجاء عن عمر بن الخطاب : إذا نامَ أحدُكم مضطجِعًا  
فليتوضأ <sup>(٢)</sup> . وروى أبو خالد يزيد <sup>(٣)</sup> الدالاني ، عن قتادة ، عن أبي العافية ، عن  
ابن عباس ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال : « إِنَّمَا الوُضُوءُ على مَنْ نامَ مضطجِعًا » <sup>(٤)</sup> .  
وهو عندهم حديثٌ مُنكَرٌ ، لم يروِه أحدٌ من أصحابِ قتادة الثقات ؛ وإنما انفرد  
به أبو خالد الدالاني وأنكره <sup>(٥)</sup> عليه ، وليس بحجة فيما نقل .

الصورة الخامسة : إذا كان معه إناءان ؛ أحدهما ماءً ، والآخر ماءً وَرِدَ ، فشكَّ  
أيضًا فيهما ، توضأ بكل واحدٍ منهما وصلَّى صلاةً <sup>(٦)</sup> ؛ لأنَّهما طاهران .

الصورة السادسة : إذا كانا رجلين و <sup>(٧)</sup> معهما إناءان مُشْتَبِهان <sup>(٨)</sup> فاجتهدا ، فإن  
اتفقَ اجتهدا على واحدٍ استعملاه وأراقا الثاني ، وأمَّ كلُّ واحدٍ منهما بصاحبه ،

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤٨٨) ، ومصنف ابن أبي شيبة ١/١٣٣ ، وسنن الترمذى ١/١١٣ ،  
والأوسط لابن المنذر ١/١٤٨ .

(٢) سيأتى فى الموطأ (٣٧) .

(٣) بعده فى ص ١٧ : « بن » . وينظر تهذيب الكمال ٢٣/٤٩٨ .

(٤) أخرجه أحمد ٤/١٦٠ (٢٣١٥) ، وأبو داود (٢٠٢) ، والترمذى (٧٧) ، وأبو يعلى (٢٤٨٧) ،  
وابن عدى ٧/٢٧٣١ من طريق أبي خالد به .

(٥) فى م : « أنكره » .

(٦) فى م : « صلته » .

(٧ - ٧) فى ج : « كانا إناءين » .

وقال الليثُ بنُ سعيدٍ : إذا تصبَّحَ للنومِ جالسًا فعليه الوضوءُ ، ولا وضوءَ على القائمِ ، والجالسُ <sup>(١)</sup> إذا غلبه النومُ توضعاً . وقال الشافعيُّ : على كُلِّ نائمٍ الوضوءُ إلا الجالسَ وحده ، فكلُّ من زال عن حدِّ الاستواءِ ونام ، فعليه الوضوءُ ، وسواءً نامَ قاعداً ، أو ساجداً ، أو قائماً ، أو راكعاً ، أو مضطجعاً . وهو قولُ الطبريِّ ، وداودُ بنِ عليٍّ .

وزُوي عن عليٍّ ، وابنِ مسعودٍ ، وابنِ عمرَ ، أنهم قالوا : من نام جالساً فلا وضوءَ عليه <sup>(٢)</sup> .

وزُوي عن ابنِ عباسٍ أنه قال : وجب الوضوءُ على كُلِّ نائمٍ إلا من خفق برأسيه خفقةً أو خفتين . رواه هشيمٌ ، عن يزيدَ بنِ أبي زيادٍ ، عن مِقْسَمٍ ، عن ابنِ عباسٍ . ورواه الثوريُّ ، عن يزيدَ ، عن مِقْسَمٍ ، عن ابنِ عباسٍ قال : وجب الوضوءُ على كُلِّ نائمٍ إلا من خفق خفقةً برأسيه <sup>(٣)</sup> .

فإن أذى اجتهاذ كل واحد منهما إلى إناءٍ غير الذي رآه الآخرُ عَمِلَ كل واحدٍ منهما القيس بموجبِ اجتهاذه ، ولم يؤمَّ واحدٌ منهما بصاحبه ، وصلَّى <sup>(٤)</sup> .

الصورةُ السابعةُ و <sup>(٥)</sup> الصورةُ الثامنةُ : أن تكونَ الأواني ثلاثةً والرجالُ اثنين <sup>(٦)</sup> ،

(١) بعده في ص ١٦ : « و » .

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٩) ، ومصنف ابن أبي شيبة ١/١٣٢ ، والمعجم الكبير للطبراني (٩٢٢٥) ، وسنن البيهقي ١/١٢٠ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٤٧٩) ، وابن المنذر في الأوسط (٣٧) ، والبيهقي ١/١١٩ من طريق الثوري به .

(٤) في ج ، م : « هي » .

(٥) سقط من : ج ، وفي د : بياض بمقدار حرف الواو .

(٦) في النسخ : « اثنان » .

وقال الحسن، وسعيد بن المسيب: إذا خالط النوم قلب أحدكم، التمهيد واستحق<sup>(١)</sup> نوماً، فليتوضأ<sup>(٢)</sup>.

وروى ذلك عن أبي هريرة، وابن عباس، وأنس بن مالك<sup>(٣)</sup>. وبه قال إسحاق، وأبو عبيد. وهو معنى قول مالك. وكان عبد الله بن المبارك يقول: إن نام ساجداً في صلاته فلا وضوء عليه، وإن نام ساجداً في غير صلاته فعليه الوضوء، وكذلك إن تعمد النوم جالساً وهو في صلاة، فعليه الوضوء. وروى عن أبي موسى الأشعري ما يدل على أن النوم عنده ليس يحدث على أي حال كان حتى يحدث النائم حدثاً غير النوم؛ لأنه كان ينام ويؤكل من يحرسه<sup>(٤)</sup>. وروى عن عبيدة نحو ذلك<sup>(٥)</sup>. وروى عن سعيد بن المسيب أنه كان ينام مراوياً مضطجماً ينتظر الصلاة، ثم يصلي ولا يعيد الوضوء للصلاة<sup>(٦)</sup>.

أو ثلاثاً، فاختلف اجتهادهم،<sup>(٧)</sup> وجب لكل<sup>(٨)</sup> واحد منهم أن يتوضأ بالإناء الذي يراه القبس طاهراً ويؤثمهم أحدهم، فإذا حانت الصلاة الثانية<sup>(٩)</sup> جاز أن يؤثمهم الآخر، ولا يجوز أن يكون الثالث إماماً لهم؛ لأنه إذا أم الأول احتل أن يكون النجس وقع في قسم أحد

(١) في ص ١٧، م: «استحلى».

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤٧٨)، ومصنف ابن أبي شيبة ١٣٤/١.

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤٨١)، ومصنف ابن أبي شيبة ١٣٣/١، والأوسط لابن المنذر

(٤٠)، وسنن البيهقي ١١٩/١.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ١٣٣/١، وابن المنذر في الأوسط (٤٦).

(٥) سيأتي تخريجه في الصفحة التالية.

(٦) ذكره ابن المنذر في الأوسط ١٥٥/١.

(٧ - ٧) في ج، م: «فيلزم كل».

(٨) في ج، م: «الأخيرة».

وقال المزنبي صاحب الشافعي: النوم حدث، وقليله وكثيره يُوجب الوضوء كسائر الأحداث.

قال أبو عمر: حجة من ذهب مذهب المزنبي في النوم حديث صفوان بن عسال، مع القياس على ما أجمعوا عليه في أن غلبة النوم وتمكثه توجب الوضوء، إلا شيء روى عن أبي موسى وعبيدة مُحتمل للتأويل.

ذكر عبد الرزاق<sup>(١)</sup>، عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين قال: سألت عبيدة: أيتوضأ الرجل إذا نام؟ قال: هو أعلم بنفسه.

وأما حديث صفوان بن عسال، فحدثناه محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمد بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا خالد، قال: حدثنا شعبة، عن عاصم، أنه سمع زر بن حبيش يحدث، قال: أتينا رجلاً يدعى صفوان بن عسال، فقعدت على بابه،

المؤمنين، وإذا أمّ الثاني يقول الثالث: يجوز أن يكون النجس وقع في حقي، فصلاة إمامي صحيحة. وإذا أمّ الثالث لم يبق من تعلق به الإناء النجس، فلم يجز. وهكذا فرغ أبداً، متى زادت الأواني أو زاد عدد الرجال، فإذا بقي واحد طاهر جازت الإمامة أبداً حتى يبقى واحد فقيسه عليه.

الصورة التاسعة: فإن أمّ أحدهما بالآخر وقد اختلفت اجتهادهما في الأواني، فقد اتفق علماء الأمصار على أن أحدهما لا يجوز أن يؤمّ الثاني. وقال أبو ثور: يجوز لكل واحد منهما أن يكون إمام صاحبه؛ لأن خطأه عنده ليس بيقين وإنما هو باجتهاد، وهو يرى أن صلاة صاحبه في نفسه صحيحة يلزمه حكمها ولا يجوز له العمل

(١) عبد الرزاق (٤٩١).

فخرج ، فقال : ما شأنك ؟ قلت : أطلب العلم . قال : إن الملائكة تَضَعُ أجنحتها لتمهيد لطلب العلم رضا بما يطلب . قال : عن أي شيء تسأل ؟ قلت : عن الخفيين . قال : كنا إذا كنا مع رسول الله ﷺ في سفرٍ ، أمرنا ألا ننزع خفافنا ثلاثا إلا من جنابة ، ولكن من غائط وبول ونوم<sup>(١)</sup> .

قالوا : ففي هذا الحديث التسوية بين الغائط والبول والنوم . قالوا : والقياس أنه لما كان كثيره وما غلب على العقل منه حدثا ، وجب أن يكون قليله حدثا .

قال أبو عمر : هذا قولٌ شاذٌ غير مستحسن ، والجمهور من العلماء على خلافه ، والآثار كلها عن الصحابة تدفعه<sup>(٢)</sup> ، وقد يحتمل قوله : لكن من غائط وبول ونوم ثقيل غالب على النفس . والله أعلم .

وكذلك ما روى عن أبي موسى أنه كان يوكُّل من يحرسه إذا نام ، فإن لم يخرج منه حدث قام من نومه وصلى . قولٌ شاذٌ أيضا ، والناس على خلافه .

وقد يمكن أن يحتج من ذهب<sup>(٣)</sup> هذا المذهب<sup>(٣)</sup> بحديث علي بن أبي طالب وحديث معاوية ، عن النبي ﷺ .

حدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو

بغيرها ؛ فلذلك يجوز له أن يؤمَّ فيها . وهي مسألة عظيمة الموقع مُستمدَّة من بحر القيس تصويب المجتهدين وتخطيبتهم ، وقد بيَّناها في موضعها فلا يحتملها هذا الإملاء<sup>(٤)</sup> .

(١) النسائي (١٥٨) ، وفي الكبرى (١٣٢) . وأخرجه الطبراني (٧٣٥٥) من طريق شعبة به .

(٢) في م : « ترفعه » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) بعده في د : « تم المجلس الخامس » .

داود، قال: حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ فِي آخِرِينَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، قال: حَدَّثَنَا الْوَضِيُّ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ مَحْفُوظِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِدِ الْأَزْدِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: «وَكَاءُ السَّهِّ الْعَيْنَانِ<sup>(١)</sup>، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»<sup>(٢)</sup>.

وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفَّى، قال: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ. فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ<sup>(٣)</sup>.

وبهذا الإسناد عن بَقِيَّةَ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفِيَانَ، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّهِّ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنُ اسْتَطَلَّقَ الْوِكَاءُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) قال ابن الأثير: جعل اليقظة للاستكالوكاء للقربة، كما أن الوكاء يمنع ما في القربة أن يخرج، كذلك اليقظة تمنع الاست أن تحدث إلا باختيار، وكنى بالعين عن اليقظة، لأن النائم لا عين له تبصر. النهاية ٥/٢٢٢.

(٢) أبو داود (٢٠٣). وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٦٥٦) من طريق حيوة به، وأخرجه أحمد ٢٢٧/٢ (٨٨٧)، وابن المنذر في الأوسط (٣٦)، والطحاوي في شرح المشكل (٣٤٣٢)، والطبراني في مسند الشاميين (٦٥٦)، والحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١٣٣ من طريق بقية به. (٣) أخرجه ابن ماجه (٤٧٧) عن ابن المصنفى به.

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٣٤٣٤) من طريق حيوة به، وأخرجه الدارمي (٧٤٩)، وأبو يعلى (٧٣٧٢)، والطحاوي في شرح المشكل (٣٤٣٣)، من طريق بقية به، وأخرجه عبد الله ابن أحمد في زوائد المسند ٩٢/٢٨ (١٦٨٧٩)، والطبراني ٣٧٢/١٩ (٨٧٥) من طريق أبي بكر ابن أبي مريم به.

قال أبو عمر: هذان الحديثان ليسا بالقويين، وأصح ما في هذا الباب من التمهيد جهة الإسناد والعمل ما حدثناه عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ شغل عنها ليلة - يعنى العشاء - فأخرها حتى رقدنا فى المسجد، ثم استيقظنا، ثم رقدنا، ثم استيقظنا، ثم خرج علينا، فقال: «ليس أحد ينتظر الصلاة غيركم»<sup>(١)</sup>.

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا شاذ بن فياض، قال: أخبرنا هشام الدستوائى، عن قتادة، عن أنس، قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق رءوسهم، ثم يُصلون ولا يتوضئون<sup>(٢)</sup>.

قال أبو داود: ورواه شعبة، عن قتادة، وزاد فيه: كنا على عهد رسول الله ﷺ. ورواه ابن أبي عروبة، عن قتادة بلفظ آخر، وشعبة بلفظ آخر.

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو

(١) أبو داود (١٩٩)، وأحمد ٤٣٤/٩ (٥٦١١)، وعبد الرزاق (٢١١٥) ومن طريقه أخرجه البخارى (٥٧٠)، ومسلم (٢٢١/٦٣٩)، وابن خزيمة (٣٤٧)، وابن حبان (١٠٩٩).  
 (٢) أخرجه البيهقى ١١٩/١، ١٢٠ من طريق محمد بن بكر به، وهو عند أبى داود (٢٠٠)، وأخرجه ابن أبى شيبة ١٣٢/١، وابن المنذر فى الأوسط (٤٥)، والدارقطنى ١٣١/١ من طريق هشام به.

داود، قال: حَدَّثَنَا موسى بْنُ إِسْمَاعِيلَ وداودُ بْنُ شَيْبِيبٍ، قالا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عن ثابتِ البُنَانِيِّ، عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قال: أَقِيمت صلاةُ العِشاءِ، فقامَ رجلٌ فقال: يا رسولَ اللهِ، إِنَّ لى حاجةً. فجعلَ يناديه حتى نَعَسَ القومُ، أو بعضُ القومِ، ثم صَلَّى بهم، ولم يذكُرْ وُضوءًا<sup>(١)</sup>.

فهذه الآثُرُ كُلُّها تدلُّ على أَنَّ النَوْمَ إذا عَرَضَ لِلإنسانِ وهو جالسٌ لا يَنْقُضُ وُضوءَهُ. ويحتمِلُ مع هذا أن يكونَ ذلك النَوْمُ كان خَفِيفًا، والنَوْمُ الذى رُوى عن رسولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ كان ينامُ فى صَلاتِهِ حتى يَنْفُخَ، ثم يَصَلُّى ولا يتوضَّأُ، رُوى عنه أَنَّهُ كان فى سُجُودِهِ، وكان ابنُ عَباسٍ يُنكِرُ أن يكونَ كان ذلك منه وهو ساجِدًا، وقال: كان النَوْمُ منه ﷺ وهو جالسٌ. كذلك حَكَى يحيى بنُ عَبادٍ، عن سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عن ابنِ عَباسٍ.

قال أبو عمرو: ليس بنا حاجةٌ إلى هذا فى النَبِيِّ ﷺ؛ لأنَّه محفوظٌ مخصوصٌ بأن تنامَ عيناه ولا ينامَ قلبُهُ ﷺ<sup>(٢)</sup>، وإِنما النَوْمُ المُوجِبُ للوُضوءِ ما غَلَبَ على القلبِ أو خالَطَهُ.

وقد رُوى عن أبى هريرة قال: مَنْ استَحَقَّ النَوْمَ فعليه الوُضوءُ<sup>(٣)</sup>. وأبو هريرة هو الراوى للخبرِ عن النَبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قال: «إذا استيقظَ أحدُكم من نومِهِ فلا

(١) أخرجه البيهقى ١٢٠/١ من طريق محمد بن بكر به، وهو عند أبى داود (٢٠١)، وأخرجه أحمد ٨٠/٢٠، ٣٣٢/٢١، (١٢٦٣٣، ١٣٨٣٢)، وعبد بن حميد (١٣٢٢ - منتخب)، ومسلم (١٢٦/٣٧٦)، وابن حبان (٤٥٤٤) من طريق حماد به.

(٢) سيأتى فى الموطأ (٢٦٣).

(٣) تقدم تخريجه ص ٤٤٧.

يَغْمِسُ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ .»

وذكر عبد الرزاق<sup>(١)</sup> ، عن ابن جريج قال : قال عطاء : إذا ملكك النوم فتوضأ ، قاعدًا أو مضطجعًا . وعن معمر ، عن قتادة ، عن أنس قال : لقد رأيت أصحاب النبي ﷺ يُوقظون للصلاة وإنني لأسمع لبعضهم غطيًا - يعني وهو جالس - وما يتوضأ . قال معمر : فحدثت به الزهري ، فقال رجلٌ عنده : أو خطيًا . فقال الزهري : لا ، قد أصاب ، غطيًا<sup>(٢)</sup> .

وذكر عبد الرزاق<sup>(٣)</sup> ، عن عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان ينام وهو جالس فلا يتوضأ ، وإذا نام مضطجعًا أعاد الوضوء . وعن معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر مثله<sup>(٤)</sup> .

فهذا عبد الله بن عمر قد فرق بين النوم جالسًا ومضطجعًا .

وعبد الرزاق<sup>(٥)</sup> ، عن الثوري ، عن الأعمش ، عن ثابت بن عبيد<sup>(٦)</sup> ، قال : انتهيت إلى ابن عمر وهو جالس ينتظر الصلاة ، فسلمت ، فاستيقظ ، فقال : أثابت ؟ قلت : نعم ، قال : أسلمت ؟ قلت : نعم . قال : إذا سلمت فأسمع ، وإذا ردوا عليك فليسمعوك . قال : ثم قام فصلى ، وكان محتبًا قد نام .

(١) عبد الرزاق (٤٧٥) .

(٢) عبد الرزاق (٤٨٣) .

(٣) عبد الرزاق (٤٨٤) ، وسيأتي في الموطأ (٣٩) .

(٤) عبد الرزاق (٤٨٥) .

(٥) عبد الرزاق (٤٨٦) .

(٦) في ص ، ص ١٧ : «عبيد الله» . وينظر تهذيب الكمال ٤ / ٣٦٢ .

وعبدُ الرزاق<sup>(١)</sup>، عن ابنِ جريج، عن إبراهيم بن ميسرة، أنَّ طاووسًا رقدَ يومَ الجمعةِ والضُّحَاكُ يخطُبُ الناسَ. قال: فلما صلَّينا وخرَجنا قال: ما قال حينَ رقدتُ؟

فهذه الآثارُ كُلُّها تدلُّ على أنَّ مَنْ نامَ جالسًا لا شىءَ عليه، وقد تأوَّل بعضهم قوله ﷺ في حديثِ هذا الباب: «فإنَّ أحدكم لا يدري أين باتت يده». أنَّ ذلك على نومِ الليلِ، والمعروفُ منه في الأغلبِ الاضطجاعُ والاستئصالُ، فعلى<sup>(٢)</sup> هذا خرَج الحديثُ. واللَّهُ أعلمُ.

وأما قوله في هذا الحديث: «فلا يغمس يده في وضوئه». فإنَّ أكثرَ أهلِ العلمِ ذهبوا إلى أنَّ ذلك منه ندبٌ لا إيجابٌ، وسنةٌ لا فرضٌ، وكان مالكٌ رحمه الله يستحبُّ لكلِّ مَنْ أرادَ الوضوءَ أن يغسلَ يده قبلَ أن يُدخِلها الإناءَ، وسواءً كان على وضوءٍ أو على غيرِ وضوءٍ. ولقد روى عنه أشهبُ في ذلك تأكيدًا واستحبابًا. وروى ابنُ وهبٍ، وابنُ نافعٍ، عن مالكٍ في المتوضئِ يخرجُ منه ريحٌ بحدَثانٍ وضوئه ويده طاهرةٌ، قال: يغسلُ يده قبلَ أن يُدخِلها الإناءَ أحبُّ إلىَّ. قال ابنُ وهبٍ: وقد كان قال لي قبلَ ذلك: إن كانت يده طاهرةً فلا بأسَ أن يُدخِلها في الوضوءِ قبلَ أن يغسلَها. ثم قال لي: أحبُّ إلىَّ أن يغسلَ يده إذا أحدثَ قبلَ أن يُدخِلها في وضوئه وإن كانت يده طاهرةً.

وذكرَ ابنُ عبدِ الحكيمِ، عن مالكٍ قال: مَنْ استيقظَ من نومه، أو مسَّ

(١) عبد الرزاق (٤٨٧).

(٢) في م: «لعلي».

فرجه ، أو كان جُنُبًا ، أو امرأة حائض ، فأدخَلَ أحدُهم يده في وضوئه ، فليس التمهيد ذلك يضره ، إلا أن تكون في يده نجاسة ، كان ذلك الماء قليلاً أو كثيراً ، ولا يُدخِلُ أحدٌ منهم يده في وضوئه حتى يغسلها .

قال أبو عمر : الفقهاء على هذا ، كلُّهم يستحبون ذلك ويأمرون به ، فإن أدخَلَ يده أحدٌ بعد قيامه من نومه في وضوئه قبل أن يغسلها ، ويده نظيفة لا نجاسة فيها ، فليس عليه شيء ، ولا يضر ذلك وضوءه ، وعلى ذلك أكثر أهل العلم ، فإن كانت في يده نجاسة ، نظر إلى الماء ، ورَجَعَ كلُّ واحدٍ من الفقهاء حيثُذ إلى أصله في الماء ، على ما قدَّمنا عنهم في باب إسحاق من كتابنا هذا <sup>(١)</sup> .

وكان الحسنُ البصريُّ فيما روى عنه أشعثُ يقول : إذا استيقظ أحدكم من النوم فغمس يده في الإناء قبل أن يغسلها ، أهرأق الماء <sup>(٢)</sup> . وإلى هذا ذهب أهل الظاهر ، فلم يجيزوا الوضوء به ؛ لأنه عندهم ماءٌ منهى عن استعماله . هذا معنى النهي عن غمس اليد فيه عندهم ، كأنه قال : إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يُدخِلُ يده في إناءٍ وضوئه ، فإن فعل ، فلا يتوضأ بذلك الماء . وإلى هذا المعنى ذهب بعض أصحاب داود <sup>(٣)</sup> . وتحصيلُ مذهب داود وأكثر أصحابه ، أن فاعل ذلك <sup>(٤)</sup> عاص ، إذا كان بالتهني عالماً ، والماء طاهرٌ ، والوضوء به جائزٌ ما لم تظهُر فيه نجاسة .

(١) سيأتي في شرح الحديث (٦١) من الموطأ .

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣٠٧) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٨٢ / ١ ، والأوسط لابن المنذر ٣٧٢ / ١ .

(٣ - ٣) في ص ، ص ١٧ : « وأكثرهم على أنه » .

وقد روى هشام، عن الحسن قال: من استيقظ فغمس يده في وضوئه، فلا يُهْرِيقُهُ<sup>(١)</sup>. وعلى هذا جماعة الفقهاء، إلا أن من أدخل يده في الإناء إذا استيقظ من نومه قبل أن يغسلها، فقد أساء عندهم إذا كان عالماً بالخبر في ذلك، ووُضُوؤُهُ بذلك الماءِ جائزٌ، وليس عليه أن يُهْرِيقَهُ إذا كانت يده طاهرةً.

واختلف عن الحسنِ البصرى أيضاً في الفرقِ بين نومِ الليلِ والنَّهارِ؛ فذكر المَرْوزى، عن إسحاق بن راهويه، عن سهل بن يوسف، عن بعض أصحابه، عن الحسن، أنه كان يُساوِي بين نومِ الليلِ والنَّهارِ في غَسْلِ اليَدِ. قال المَرْوزى: وقد رَوينا عن الحسنِ خلافَ هذا بأثبت من هذا الإسنادِ. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قال: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، قال: حَدَّثَنَا أَشْعَثُ، عن الحسن، أنه كان لا يجعلُ نومَ النَّهارِ مثلَ نومِ الليلِ، يقول: لا بأس إذا استيقظ من نومِ النَّهارِ أن يَغْمِسَ يَدَهُ في وَضُوئِهِ<sup>(٢)</sup>. وإلى هذا ذهب أحمدُ بنُ حنبلٍ.

ذكر أبو بكر الأثرم، قال: سَمِعْتُ أبا عبدِ اللهِ - يعنى أحمدَ بنَ حنبلٍ - يُسألُ عن الرجلِ يَسْتَيْقِظُ من نومه فيَغْمِسُ يَدَهُ في الإناءِ قبلَ أن يَغْسِلَها، فقال: أمَّا بالنَّهارِ فليس به عندي بأسٌ، وأمَّا إذا قامَ من النومِ بالليلِ، فلا يُدْخِلُ يَدَهُ في الإناءِ حتى يَغْسِلَها؛ لأنَّه قال: « لا يَدْرِى أين باتت يَدُهُ ». قال: فالميِّتُ إنما يكونُ بالليلِ. قيلَ لأبى عبدِ اللهِ: فما يصنعُ بذلكِ الماءِ؟ قال: إن صبَّ الماءُ وأبدلَهُ، فهو أحسنُ وأسهلُ.

(١) أخرجه ابن أبى شيبة ٨٢/١ عن هشام، عن الحسن بلفظ: إن شاء توضحاً وإن شاء أهرأه.

(٢) ينظر الأوسط لابن المنذر ٣٧٣/١.

قال أبو عمر: أمَّا المَيْتُ فَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ مَا قَالَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ صَحِيحًا فِيهِ؛ لِأَنَّ الحَلِيلَ قَالَ فِي كِتَابِ «العَيْنِ»<sup>(١)</sup>: البَيْتُوتَةُ دَخُولُكَ فِي اللَّيْلِ، وَكَوْنُكَ فِيهِ بِنَوْمٍ وَبغَيْرِ نَوْمٍ. قَالَ: وَمَنْ قَالَ: بَتُّ. بِمَعْنَى: نِمْتُ. وَفَسَّرَهُ عَلَى النَّوْمِ، فَقَدْ أخطأ. قَالَ: أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: بَتُّ أُرَاعِي النَّجْمَ. مَعْنَاهُ: بَتُّ أَنْظُرُ إِلَى النَّجْمِ. قَالَ: فَلَوْ كَانَ نَوْمًا كَيْفَ كَانَ يَنَامُ وَيَنْظُرُ، إِنَّمَا هُوَ: ظَلَمْتُ أُرَاعِي النَّجْمَ. قَالَ: وَتَقُولُ: أَبَاتَهُمُ اللَّهُ إِبَاتَةً حَسَنَةً، وَبَاتُوا بَيْتُوتَةً صَالِحَةً، وَأَبَاتَهُمُ الْأَمْرُ بَيَاتًا. كُلُّ ذَلِكَ دَخُولُ اللَّيْلِ، وَلَيْسَ مِنَ النَّوْمِ فِي شَيْءٍ.

وقال إسحاق بن راهويه: لا ينبغي لأحدٍ استيقظ ليلاً أو نهاراً إلا أن يغسل يده قبل أن يدخلها الوضوء. قال: والقياسُ في نومِ النهارِ أنَّه مثلُ نومِ الليلِ. قال: فإذا كان النَّائمُ ليلاً يجبُ عليه أن يغسلَ يده قبلَ أن يدخلها الإناءَ؛ لِما وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ، فَنَوْمُ النَّهَارِ مِثْلُ نَوْمِ اللَّيْلِ فِي الْقِيَاسِ.

قال أبو عمر: لا أعلمُ أحداً قال بقولِ الحَسَنِ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ غَيْرَهُمَا، وَالنَّاسُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا عَنْ إِسْحَاقَ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ نَوْمِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَإِنْ أَدخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ وَهِيَ طَاهِرَةٌ لَا نَجَاسَةَ فِيهَا، لَمْ يَضُرَّهُ عِنْدَهُمْ ذَلِكَ. وَعَلَى هَذَا جَمَهُورُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَاقِ<sup>(٢)</sup>، عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُدخِلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِي الْمَاءِ وَهُمْ جُنُبٌ، وَالنِّسَاءُ حُيْضٌ، فَلَا يُفْسِدُ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

(١) العين ١٣٨/٨.

(٢) عبد الرزاق (٣١٠) عن معمر عن جابر به.

وعبدُ الرزاق<sup>(١)</sup> ، عن عمر بنِ ذرِّ قال : رأيتُ إبراهيمَ النَّخَعِيَّ قُرْبَ له وَضوءُهُ ، فأَدْخَلَ يَدَهُ فِي وَضوءِهِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا ، فقالَ له أباي<sup>(٢)</sup> : أمثلكَ يَفْعَلُ هذا يا أبا عمرانَ ؟ فقالَ إبراهيمُ : ليسَ حيثُ تذهبُ يا أبا عمرَ ، رأيتُ المهراسَ الذي كانَ أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ يتوضئونَ فيه ، كيفَ كانوا يصنعونَ به ؟

قالَ أبو عمرَ : هذا عندنا على أنَّ وَضوءَهُ ذلكَ كانَ في مِطْهَرَةٍ وشبهِها مَأْمَلٌ يُمكنُهُ أَنْ يَضِبَّ مِنْهُ على يَدِهِ ، فلذلكَ أَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ . واللهُ أعلمُ .

وقد ذَكَرَ عبدُ الرزاقِ ، عن الثوريِّ وابنِ عيينَةَ ، عن الصلتِ بنِ بهرامَ ، قالَ : رأيتُ إبراهيمَ النَّخَعِيَّ يَؤُلُ ، ثمَّ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي المِطْهَرَةِ . ومعمَرُ ، عن قتادةَ ، عن ابنِ سيرينَ ، أنَّه كانَ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي وَضوءِهِ وقد حَرَجَ مِنَ الكَنيفِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا .

وابنُ المُباركِ ، عن هشامِ ، عن ابنِ سيرينَ مثلهُ .  
وأبوُّ ، عن ابنِ سيرينَ ، عن عبيدةَ مثلهُ .

وروى عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ أسماءَ ، قالَ : حدَّثنا مهديُّ بنُ ميمونٍ ، قالَ : حدَّثنا إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ ، قالَ : رأيتُ سالمَ بنَ عبدِ اللهِ بالَ ، فأَتَى بِرُكُوعِ فِيهَا ماءً ، فغمَسَ يَدَهُ فِي جوفِ الرُّكُوعِ يَغْسِلُهَا .

وعبدُ الرزاقِ ، عن ابنِ جُريجٍ ، عن عطائِ قالَ : إذا غَسَلْتُ كَفِّي قَبْلَ أَنْ أَدْخِلَهَا<sup>(٣)</sup> الإِناءَ ، لمَ أَغْسِلْهَا<sup>(٤)</sup> معَ الذُّراعينِ . قالَ : وإنَّ غَمَسْتَ كَفِّيكَ فِي

(١) عبد الرزاق (٢٤١) عن الثوري ، عن الأعمش ، عن إبراهيم مقتصرًا على ذكر وضوء أصحاب رسول الله ﷺ من المهراس دون ذكر القصة .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : «أدخلها» .

(٤) في م : «أغسلها» .

الوضوء قبل أن تغسلها فتوضأت ثم ذكرت ، فلا تعدّ لوضوئك ، وحسبك ، التمهيد  
لعمرى أنا لئنسى ذلك كثيراً ، ثم لا تزيد على ذلك الماء .

وعن ابن جريج ، عن عطاء قال : إن أمنت أن يكون بكفئك أذى أو  
قشْب<sup>(١)</sup> ، فلا يضرك أن تدخلهما في وضوئك قبل أن تغسلهما .

قال أبو عمر : من جعل ترتيب الوضوء واجباً ؛ عضواً بعد عضو ، فلا  
يتحصّل على أصله إلا أن يكون غسل اليدين قبل إدخالهما في الوضوء بدءاً<sup>(٢)</sup> ،  
وأما من أجاز تقديم غسل اليدين على الوجه ، فيجىء على أصله ما قال عطاء ، أنه  
لا يُعيد غسل كفيه مع ذراعيه .

قال أبو عمر : ورؤينا عن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، والبراء  
ابن عازب ، وجريير بن عبد الله ، أنهم كانوا يتوضئون من المطاهر التي يتوضأ منها  
العوام ، ويدخلون أيديهم فيها ولا يغسلونها<sup>(٣)</sup> .

وذكر وكيع ، عن سفيان ومسعر ، عن مزاحم بن زفر ، قال : قلت للشعبي :  
أكوزٌ مخمّرٌ أحب إليك أن أتوضأ<sup>(٤)</sup> به ، أو<sup>(٥)</sup> من المطهرة التي يدخل فيها الجزأ  
يده ؟ قال : لا ، بل المطهرة التي يدخل فيها الجزأ يده<sup>(٦)</sup> .

(١) القشْب : المستقذر . القاموس المحيط (ق ش ب) .

(٢) فى ص ١٦ : « ندباً » .

(٣) ينظر الطهور لأبى عبيد (٢٣٧) ، ومصنف ابن أبى شيبة ١/١٢٩ .

(٤) فى ص ، ص ١٦ : « تتوضأ » .

(٥) فى ص ، ص ١٧ ، م : « أم » .

(٦) أخرجه ابن أبى شيبة ١/١٢٩ عن وكيع عن سفيان - وحده - به .

وذكر أبو عبيد القاسم بن سلام بعض هذه الأحاديث في الوضوء من المطاهر، ثم قال: هذا كله قول أهل الحجاز والعراق، أن هذه المطاهر لا يُنجسها وضوء الناس منها. وقال أبو عبد الله المروزي<sup>(١)</sup>: وكذلك القول عندنا. قال: ومعنى المطاهر هذه السقايات التي تكون فيها الحياض، فيتوضأ منها الصادر والوارد، وإنما أراد العلماء من هذا أنهم رأوا أن إدخالهم أيديهم في الماء لا يُفسدُه. قال: وعلى هذا أمر المسلمين، أن رجلاً لو أدخل يده في الإناء قبل غسلها، لم يُنجس ذلك ماءه، إلا أنه مُسِيءٌ في ترك غسلها؛ لأنَّ الشنَّة أن يبدأ بغسلها قبل أن يُدخلها الإناء.

وذكر المروزي، عن إسحاق، عن عبد الله بن ثمير، عن الأشعث، عن الشعبي قال: النَّائِمُ والمُسْتَيْقِظُ سواء إذا وجب عليه الوضوء لم يُدخِلْ يده في الإناء حتى يغسلها.

قال: وحدثنا إسحاق، قال: حدثنا المعتمر، عن سالم، عن الحسن قال: لا تغمسوا أيديكم في الإناء حتى تغسلوها.

وذكر عبد الرزاق، عن معمر وابن جريج، عن ابن طاوس، عن أبيه، أنه كان يغسل يديه قبل أن يُدخلهما الماء.

عبد الرزاق، عن ابن جريج قال: حدثنا نافع، عن ابن عمر، أنه كان يغسلُ

(١) محمد بن نصر أبو عبد الله المروزي، كان من أعلم الناس باختلاف الصحابة ومن بعدهم في الأحكام، له كتاب «تعظيم قدر الصلاة»، وكتاب «رفع اليدين» وغيرهما، توفي سنة أربع وتسعين ومائتين. سير أعلام النبلاء ٣٣/١٤.

يديه قبل أن يُدخِلَهما الوضوءَ .

ورواه عيسى بن يونس ، عن ابن جريج ، عن نافع ، عن ابن عمر<sup>(١)</sup> ، أنه كان لا يُدخِلُ يده الإناءَ حتى يغسلها .

وذكر الحارث بن مسكين ، عن ابن وهب ، قال : سمعتُ مالكا وسئل عن الرجلٍ يخزُجُ منه الحدُّ وهو طاهرٌ ، أَيْغسلُ يده إذا أرادَ الوضوءَ ؟ فقال : نعم . وقد كان قال لي قبلَ ذلك : إن كانت يده طاهرةً ، فلا بأسَ أن يُدخِلَها الوضوءَ قبلَ أن يغسلها . قال : وسئل عن المهراسِ الذي كان الناسُ يتوضَّعون فيه . فقال : لم يكن يومئذٍ مهراسٌ ؟ قال : وقال مالكٌ في الذي قال لأبي هريرةَ : كيف بالمهراسِ ؟ فقال مالكٌ : أكرهُ أن يُعارضَ مثلُ هذا من قولِ رسولِ اللهِ ﷺ .

وقال الحارثُ ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ القاسمِ ، عن مالكٍ ، أنه قيل له : يا أبا عبدِ اللهِ ، فالمهراسُ ؟ قال : أيُّ مهراسٍ ؟ قيل : إن قومًا يتحدَّثون أنهم أدركوه ، ويذكرون أنه كان مهراسٌ يتوضَّأُ فيه الرجالُ والنساءُ . فأنكر أن يكون ثمَّ مهراسٌ ، ورأيتُه يستحبُّ أن يُفرِّغوا على أيديهم قبلَ أن يُدخِلُوا أيديهم في الماءِ . وقال : ما أرى الناسَ إلا وقد كان لهم القَدْحُ وغيرُ ذلك .

وذكر الحارثُ ، قال : حدَّثنا أبو زُرعةَ ، قال : حدَّثنا الفضلُ بنُ دُكينٍ ، قال : رأيتُ سفيانَ يتوضَّأُ من مطهرةِ المسجدِ ونحن في جنازةٍ .

الصورة العاشرةُ : إذا اشْتبه عليه إناءٌ ماءٍ وإناءٌ بولٍ ، وتُصوِّرُ هذه المسألةُ في القبسِ إناءٍ فيه ماءٌ تغيَّرَ بطولِ المُكثِ حتى أْجِنَ<sup>(٢)</sup> ، ثم اشْتبه بعدَ ذلك بإناءٍ بولٍ ، فقال الشافعيُّ وأبو حنيفةُ : لا يتحرَّى فيهما ويتزكهما . وقال أبو زيد المُلقي<sup>(٣)</sup> ، من أصحابِ

(١) سقط من : م .

(٢) أجن الماء : تغير طعمه ولونه ورائحته . ينظر اللسان ( أ ج ن ) .

(٣) المُلقي : لقب يُطلق على من كان يتولى الإلقاء والإعادة عن الأستاذ في مجلسه .

٣٧ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : إِذَا نَامَ أَحَدُكُمْ مُضْطَجِعًا فَلْيَتَوَضَّأْ .

وَذَكَرَ مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : إِذَا نَامَ أَحَدُكُمْ مُضْطَجِعًا فَلْيَتَوَضَّأْ<sup>(١)</sup> .

الشافعيّ : يتحرّى فيهما . وهو الذي تقتضيه أصولنا وبه أقول .

تَمِيمٌ : ذَكَرَ مَالِكٌ وُضُوءَ النَّائِمِ ؛ لِأَنَّ النَّوْمَ يُوجِبُ الْوُضُوءَ ، وَاحْتِلَافٌ هَلْ هُوَ حَدِيثٌ أَوْ سَبَبٌ لِلْحَدِيثِ ؟ فَعِنْدَ الْمُزَنِيِّ وَأَبِي الْفَرَجِ : إِنَّهُ حَدِيثٌ فِي نَفْسِهِ . وَهِيَ قَوْلَةٌ ضَعِيفَةٌ ، لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنَامُونَ ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّأُونَ<sup>(٢)</sup> . وَالْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ مَشْهُورَةٌ .

وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فَلِلنَّائِمِ ثِنْتَا عَشْرَةَ حَالَةً ؛ قَائِمٌ ، وَمَاشٍ ، وَرَاكِعٌ ، وَمُسْتِنِدٌ<sup>(٣)</sup> ، وَرَاكِعٌ ، وَسَاجِدٌ ، وَجَالِسٌ ، وَمُحْتَبٍ ، وَمُضْطَجِعٌ ، وَمُسْتِنِدٌ قَائِمٌ ، وَمُسْتِنِدٌ جَالِسٌ ، فَهَذِهِ إِحْدَى عَشْرَةَ حَالَةً ، وَالضَّابِطُ لِلْمَذْهَبِ فِيهَا ؛ أَنَّ مَنْ اسْتَقْبَلَ نَوْمًا فَعَلِيهِ الْوُضُوءُ ، وَإِذَا كَانَتِ السُّنَّةُ وَالْحَقِيقَةُ<sup>(٤)</sup> ؛ فَلَا وُضُوءَ عَلَيْهِ ، وَيُرَاعَى أَيْضًا إِذَا كَانَ الْمَنْفَعْدُ مُنْفَرِّجًا أَوْ مُنْضَغَطًا ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : مَنْ نَامَ قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا أَوْ جَالِسًا فَلَا وُضُوءَ عَلَيْهِ . وَنَحْوُهُ لِابْنِ حَبِيبٍ<sup>(٥)</sup> ، إِلَّا فِي السُّجُودِ ، وَاحْتَجَّ بِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا أَوْ جَالِسًا ، وَإِنَّمَا الْوُضُوءُ

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٤٨٢) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١/١٣٢ ، ١٣٤ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١/١١٩ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ .

(٢) مُسْلِمٌ (١٢٥/٣٧٦) .

(٣) فِي حَاشِيَةِ د : « لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ مُتَكَبِّرٌ » .

(٤) حَقِيقٌ فَلَان : إِذَا حَرَكَ رَأْسَهُ إِذَا نَعَسَ ، وَقِيلَ : هُوَ إِذَا نَعَسَ نَعْسَةً ثُمَّ تَنَبَّهَ . التَّاجُ (خ ف ق) .

(٥) عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ هَارُونَ ، أَبُو مَرْوَانَ الْأَنْدَلُسِيَّ الْمَالِكِيَّ ، كَانَ مَوْصُوفًا بِالْحَدِيقِ فِي الْفِقْهِ ، كَبِيرُ الشُّأْنِ بَعِيدُ الصِّيتِ ، كَثِيرُ التَّصَانِيفِ ، مِنْهَا ؛ كِتَابُ « الْوَاضِحَةِ » ، وَكِتَابُ « الْجَامِعِ » . تَوَفَى

سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ . سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٢/١٠٢ ، وَالدِّيْبَاعُ الْمَذْهَبِ ٨/٢ .

٣٨ - وحَدَّثني عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، أن تفسير هذه الآية : **﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾** [المائدة : ٦] . أن ذلك إذا قُمْتُمْ مِنَ الْمَضَاجِعِ ، يَعْنِي النَّوْمَ .

وعن زيد بن أسلم ، أن تفسير هذه الآية : **﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾** الآية . يعنى : إذا قُمْتُمْ مِنَ الْمَضَاجِعِ ، يعنى النوم<sup>(١)</sup> .

واختلف العلماء فيما يُوجِبُ الوُضوءَ مِنَ النومِ ؛ فقال مالك : مَنْ نام مُضطَجِعًا أو ساجدًا فليَتَوَضَّأْ ، وَمَنْ نام جالسًا فلا وُضوءَ عليه إلا أن يطولَ نومُه . وهو قولُ الزهرى ، وربيعة ، والأوزاعي في رواية الوليد بن مسلم عنه ، قال : مَنْ نام قليلًا لم يَتَقَضَّ وضوؤه ، فإن تطاولَ ذلك تَوَضَّأْ . وبه قال أحمدُ بن حنبلٍ . وروى الوليدُ بنُ مسلم ، عن الأوزاعي ، أنه سأل ابنَ شهابِ الزهرى عن

على مَنْ نام مضطجعًا فإنه إذا نام مضطجعًا استرخت مفاصله . وهذا حديثٌ منكرو يرويه أبو خالد الدالانى<sup>(٢)</sup> عن قتادة عن أبى العالية ، فهو باطلٌ ومنقطعٌ . وأبو حنيفة : لا يتحرى فيهما ويتزكهما . وقال أبو زيد الملقى ، من أصحاب الشافعى : يتحرى فيهما . وهو الذى تقتضيه أصولنا وبه أقول . وتعلقوا أيضًا بما روى أن النبى ﷺ قال : « إذا نام العبدُ فى سُجُودِهِ باهى الله به ملائكته يقول : يا ملائكتى ، انظروا إلى عبدى رُوِّحَهُ عِنْدى وبدنُه فى طاعتى »<sup>(٣)</sup> . وهذا أيضًا ضعيفٌ لا أصلَ له ، على أنه يحتجُّل أن يكونَ اللهُ سبحانه

(١) الموطأ برواية أبى مصعب (٥١) . وأخرجه ابن جرير فى تفسيره ١٥٦/٨ ، والبيهقى ١١٧/١ من طريق مالك به .

(٢) سقط من : م .

(٣) أخرجه ابن المبارك فى الزهد (١٢١٣) ، ومحمد بن نصر فى تعظيم قدر الصلاة (٢٩٨) . =

الرجل ينام جالساً حتى يستثقل ، قال : إذا استثقلَ نومًا فإنما<sup>(١)</sup> نرى أن يتوضأ ،  
وأما إن كان نومه غرارًا ؛ ينام ويستيقظ ولا يغلبه النوم ، فإن المسلمين قد كان  
ينالهم ذلك ، ثم لا يقطعون صلاتهم ، ولا يتوضئون منه .

قال الوليدُ : سمعتُ أبا عمرو الأوزاعي يقولُ : إذا استثقلَ نومًا توضأ .

وروى محمد بن خالد ، عن الأوزاعي ، قال : لا وضوءَ من النوم ، وإن توضأ  
ففضلٌ أخذته ، وإن ترك فلا حرج . ولم يُذكر عنه الفصلُ بين أحوالِ النائِمِ .

وسئل الشعبي عن النومِ فقال : إن كان غرارًا لم ينقضِ الطهارة .

قال أبو عمر : الغرارُ : القليلُ من النومِ . قال جريرٌ<sup>(٢)</sup> :

مَا بَالُ نَوْمِكَ بِالْفِرَاشِ غِرَارًا      لَوْ كَانَ قَلْبُكَ يَسْتَطِيعُ لَطَارًا  
وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا وضوءَ إلا على مَنْ نامَ مُضْطَجِعًا أو مُتَوَرِّكًا .

أبقى عليه الأجر بعد النوم ؛ لأن رُوحه قبضت على طهارة وفي طاعة . وأما الحالة الثانية  
عشرة : وهي إذا استنفر<sup>(٣)</sup> وارتبط ثم نام ، فكان شيخنا أبو بكر الفهرري يقول : الذي  
يجيء على المذهب أنه لا وضوءَ عليه . وكذلك قال الجويني<sup>(٤)</sup> من أصحاب  
الشافعي .

= كلاهما من قول الحسن .

(١) في ص : « فإنى » .

(٢) تقدم تخريجه ص ٤٤٤ .

(٣) في د : « استنفر » ، وفي م : « استلقى » . واستنفر الشخص بثوبه : اتزر به ثم رد طرف إزاره من بين  
رجليه فغرز في حجزته من ورائه . المصباح المنير ( ث ف ر ) .

(٤) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله أبو المعالي الجويني ، شيخ الشافعية ، إمام الحرمين .  
له كتاب « غياث الأمم » في الإمامة ، و« نهاية المطلب في المذهب » ، وغيرها . توفي سنة ثمان  
وسبعين وأربعمائة . سير أعلام النبلاء ١٨ / ٤٦٨ ، وطبقات الشافعية ٥ / ١٦٥ .

قال يحيى : قال مالك : الأمرُ عندنا أنه لا يتوضأُ من رُعافٍ ، ولا من دمٍ ، ولا من قيح يسيلُ من الجسدِ ، ولا يتوضأُ إلا من حدثٍ يخرجُ من ذُكْرٍ ، أو دُبُرٍ ، أو نومٍ .

الاستدكار

وقال أبو يوسف : إن تعمّدَ النومَ في السجودِ فعليه الوضوءُ .

وقال الثوريُّ والحسنُ بنُ حنّ : لا وضوءَ إلا على من اضطَجَعَ . وهو قولُ حمادِ بنِ أبي سليمانَ ، والحكمِ بنِ عُتَيْبَةَ ، وإبراهيمَ النَّحْعَمِيِّ ، وهو ظاهرُ قولِ عمرَ ؛ لأنّه خصَّ المُضْطَجِعَ ، فوجبَ أن يكونَ ما عداه بخلافه .

وروى أبو خالدٍ الدالانيُّ ، واسمه يزيدُ ، عن قتادةَ ، عن أبي العالِيَةِ ، عن ابنِ عباسٍ أن رسولَ اللهِ ﷺ قال : « إنما الوضوءُ على من نام مُضْطَجِعًا » <sup>(١)</sup> . وهو

القبس

إكمالٌ : قال اللهُ تبارك وتعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ . إلى قوله : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ . فجمع اللهُ سبحانه في هذه الآية أسبابَ الوضوءِ كُلِّهَا ، وقد بيّنا ذلك في كتابِ « أحكامِ القرآنِ » <sup>(٢)</sup> مستوفىً ، فما خرجَ عنها فليس من أسبابِ الوضوءِ ؛ ولأجلِ هذا لما ذكرَ مالكُ الآيةَ في هذا البابِ أعقبها بقوله : لا يتوضأُ من رُعافٍ ولا من دمٍ ولا من قيحٍ . إلى قوله : أو نومٍ .

واختلفَ العلماءُ في ذلك على ثلاثةِ أقوالٍ ؛ فمنهم من راعى الخارجَ النَّجَسِ من أىٍّ مخرجٍ كان ، وبه قال أبو حنيفةَ . وراعى الشافعيُّ الخارجَ المعتادَ من أىٍّ مخرجٍ كان ، ووفقَّ اللهُ مالكا فراعى الخارجَ المعتادَ من المخرجِ المعتادِ ، وعنه روايةٌ أنه

(١) تقدم تخريجه ص ٤٤٥ .

(٢) أحكام القرآن ٥٦٢/٢ ، ٥٦٣ .

عند أهل الحديث مُنكَرٌ لم يَزِوهُ مَرْفُوعًا عن النبي عليه السلام غير أبي خالد الدالاني عن قتادة بإسناده .

وقال الليث بن سعيد : إذا اتَّضَعُ لِلنَّوْمِ جَالِسًا فعليه الوضوءُ ، ولا وضوءَ على القائمِ والجالسِ ، وإذا غلبه النومُ تَوَضَّأَ .

وقال الشافعي : على كلِّ نائمٍ الوضوءُ إلا الجالسَ وحده ، فكلُّ من زال عن حدِّ الاستواءِ ونام فعليه الوضوءُ ، وسواءٌ نام قاعدًا أو ساجدًا أو قائمًا أو راكعًا أو مضطجعًا . وهو قول الطبري وداود بن علي .

وروي عن علي بن مسعود وابن عمر <sup>(١)</sup> أنهم قالوا <sup>(٢)</sup> : من نام جالسًا فلا وضوءَ عليه . وروي عن ابن عباس <sup>(٣)</sup> ، أنه قال <sup>(٤)</sup> : وجب الوضوءُ على كلِّ نائمٍ <sup>(٥)</sup> إلا من <sup>(٤)</sup> خَفَقَ برأسيه خَفَقَاتٍ . وروي عنه : خَفَقَةً أو خَفَقَتَيْنِ . والخبرُ عنه بإسناده في « التمهيد » <sup>(٥)</sup> .

ينتفِضُ الوضوءُ بالخارجِ النادرِ مِنَ المخرجِ <sup>(٦)</sup> المعتادِ . والصحيحُ اعتبارُ الخارجِ والمخرجِ المعتادين ، وعلى ذلك تدلُّ الآيةُ ؛ لأنها <sup>(٧)</sup> خارجةٌ عن العادة فتُحْمَلُ عليها .

(١ - ١) في ص : « أنه قال » .

(٢ - ٢) سقط من : ص .

(٣) في م : « عمر » . والمثبت مما تقدم ص ٤٤٦ .

(٤ - ٤) سقط من النسخ . والمثبت مما تقدم ص ٤٤٦ .

(٥) تقدم تخريجه ص ٤٤٦ .

(٦) في ج ، م : « الخارج » .

(٧) في م : « لا أنها » .

وقال الحسنُ وسعيدُ بنُ المسيَّبِ : إذا خالطَ النومُ قلبَ أحدِكم واستغرقَ<sup>(١)</sup> نومًا فليتوضأ . وروى ذلك أيضًا عن ابنِ عباسٍ وأبي هريرةَ وأنسِ بنِ مالكٍ . وبه قال إسحاقُ وأبو عبيدٍ ، وهو معنى قولِ مالكٍ .

ورؤينا عن أبي عبيدٍ أنه قال : كنتُ أفتى أن من نام جالسًا لا وضوءَ عليه حتى خرجَ إلى جنبى يومَ الجمعةِ رجلٌ فنام ، فخرجتُ منه ريحٌ ، فقلتُ له : قم فتوضأ . فقال : لم أتم . فقلتُ : بلى ، وقد خرجتُ منك ريحٌ تنقضُ الوضوءَ ، فجعلَ يحلفُ أنه ما كان ذلك منه ، وقال لى : بلْ منك خرجت . فتركتُ<sup>(٢)</sup> ما كنتُ أعتقدُ فى نومِ الجالسِ ، وراعيتُ غلبَةَ النومِ ومخالطَتَهُ للقلبِ .

وكان عبدُ الله بنُ المباركٍ يقولُ : إن نام جالسًا أو ساجدًا فى صلاتِهِ فلا وضوءَ عليه ، وإن نام ساجدًا فى غيرِ الصلاةِ فعليه الوضوءُ ، وكذلك إن تعمَّدَ النومَ جالسًا وهو فى صلاةٍ فعليه الوضوءُ .

وروى عن أبى موسى الأشعريِّ ما يدلُّ على أن النومَ ليس عندهُ بحديثٍ على أىِّ حالٍ كان ، حتى يُحدثَ النائِمُ حدثًا غيرَ النومِ ؛ لأنَّه كان ينامُ ويؤكِّلُ مَنْ يَحْرُسُهُ .

وروى عن عبيدةَ نحو ذلك ، وهو يُشبهه ما نزعَ إليه أصحابُ مالكٍ ، إلا أنَّهم يُوجبون الوضوءَ مع الاستئصالِ ؛ من أجلِ ما يُدْخِلُهُ مِنَ الشكِّ .

وروى عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ أنَّه كان ينامُ مرارًا مضطجعًا ينتظرُ الصلاةَ ، ثم

(١) فى ص : « استحق » .

(٢) فى ص : « وتركت » .

يصلّى .

وقال المزنّي صاحبُ الشافعيّ: النومُ حَدَثٌ كسائرِ الأحداثِ ، قليلهُ وكثيره يُوجِبُ الوضوءَ . وحُجَّتُه حديثُ صفوانَ بنِ عَسَّالِ المراديّ ، قال : كُنَّا مع رسولِ الله ﷺ في سَفَرٍ ، فأمرنا ألا نَنزِعَ خِفَافَنَا من غَائِطٍ أو بولٍ أو نومٍ ، ولا نَنزِعَهَا إلَّا من جنَابَةِ . وقد ذَكَرناه بإسنادِهِ في « التمهيدِ »<sup>(١)</sup> . قال : ففى هذا الحديثِ التسويةُ بَيْنَ الغَائِطِ والبولِ والنومِ ، مع القياسِ على ما أجمَعوا عليه فى أن غلبَةَ النومِ وتمكّنهُ حَدَثٌ يوجبُ الوضوءَ ، فوجبَ أن يكونَ قليلهُ حَدَثًا كما أن كثيره عندَ الجمهورِ حَدَثٌ .

وليس فيما ذكرنا عن الأشعريّ وعبيدةَ ما يخرِقُ الإجماعَ . وقد بيّنا ذلك فى « التمهيدِ » ، وكذلك بيّنا الحجةَ على المزنّي هُنالك أيضًا .

واحتجَّ مَنْ ذهبَ إلى فِعْلِ الأشعريّ وقولِ عبيدةَ بحديثِ يُروى عن النبيّ عليه السلامُ من حديثِ عليّ وحديثِ معاويةَ أَنَّهُ قال : « العينانِ وكاءُ السَّهِّ ، فإذا نامَتِ العينانِ استطلَّقَ الوكاءُ » . وقد احتجَّ بهذا الحديثِ أصحابنا لملكٍ أيضًا ، وهما حديثانِ ضعيفانِ لا حُجَّةَ فيهما من جهةِ الثَّقَلِ ، وقد ذَكَرْتُهُما فى « التمهيدِ »<sup>(٢)</sup> .

وأصحُّ ما فى هذا البابِ من جهةِ الإسنادِ حديثُ ابنِ عمرَ قال : سُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن العِشاءِ ليلَةً ، فأخَرها حتى رَقَدْنَا فى المسجدِ ، ثم استيقَظْنَا ، ثم رَقَدْنَا ، ثم استيقَظْنَا ، ثم خرجَ علينا فقال : « ليس أحدٌ ينتظرُ الصلاةَ

(١) تقدم تخريجه ص ٤٤٨ ، ٤٤٩ .

(٢) تقدم تخريجهما ص ٤٥٠ .

٣٩ - وحَدَّثني عن مالكٍ ، عن نافعٍ ، أن ابنَ عمرَ كان ينامُ جالسًا ،  
الموطأ  
ثم يُصَلِّي ولا يتوضَّأُ .

الاستذكار

غيركم<sup>(١)</sup> .

ومثله حديثُ أنسٍ ، قال : كان أصحابُ رسولِ اللهِ ينتظرون العشاءَ الآخرةَ  
حتى تخفُقَ رؤوسُهُم ، ثم يُصلُّون ولا يتوضَّئون .

وقد ذكرنا هذين الحديثين مع سائر الأحاديث الواردة في النوم ، عن النبيِّ  
عليه السلام في « التمهيد »<sup>(٢)</sup> ، وكذلك عن الصحابة والتابعين ، وكلُّها تدلُّ  
على أن من نام جالسًا لا شيء عليه .

ومثله حديثُ مالكٍ ، عن نافعٍ ، عن ابنِ عمرَ ، أنه كان ينامُ جالسًا ، ثم  
يصلِّي ولا يتوضَّأُ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو عمرَ : في قوله عليه السلام : « فإنَّ أحدكم لا يندري أين باتت  
يده » . ما يدلُّ على نوم الليل وشبهه .

ومعلومٌ منه في الأغلب الاضطجاع والاستتقال . فعلى هذا خرج الحديث ،  
والله أعلم .

وأما قوله في الحديث : « فليغسل يده قبل أن يذخلها في وضوئه » . فإن أكثر

القبس

(١) تقدم تخريجه ص ٤٥١ .

(٢) تقدم ص ٤٤٣ - ٤٥٤ .

(٣) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٨٠) ، وبرواية أبي مصعب (٥٨) . وأخرجه الشافعي في الأم  
١٢/١ ، ٢٤٩/٧ ، والبيهقي ١٢٠/١ من طريق مالك به .

أهل العلم ذهبوا إلى أن ذلك نَدْبٌ لا إيجابٌ ، وسنةٌ لا فرضٌ ، وكان مالكٌ يشتحبُ لكلِّ من كان على غيرِ وضوءٍ - سواءً قام من نومٍ أو غيره - أن يغسلَ يدهُ قبلَ أن يُدخِلَها في وضوئِهِ ، وروى أشهبُ عنه <sup>(١)</sup> في ذلك تأكيداً واستحباباً .

وروى ابنُ وهبٍ وابنُ نافعٍ عن مالكٍ في المتوضئِ يخرجُ منه ريحٌ لحِذْثانٍ <sup>(٢)</sup> وضوئِهِ ويدهُ طاهرةٌ ، قال : يغسلُ يدهُ قبلَ أن يُدخِلَها في الإناءِ أحبُّ إلى .

قال ابنُ وهبٍ : وقد كان قبلَ ذلك يقولُ : إن كانت يدهُ طاهرةٌ فلا بأسَ أن يُدخِلَها في الوضوءِ قبلَ أن يغسلَها . ثم قال : أحبُّ إلى أن يغسلَ يدهُ ، إذا أُحْدِثَ ، قبلَ أن يُدخِلَها في وضوئِهِ ، وإن كانت طاهرةٌ .

وذكرَ ابنُ عبدِ الحكمِ عنه ، قال : من استيقظَ من نومه ، أو مسَّ فرجه ، أو كان جُبْتاً ، أو امرأةً حائضاً ، فأدخَلَ أحدهم يدهُ في وضوئِهِ ، فليس ذلك يضرُّه ، كان الماءُ قليلاً أو كثيراً ، إلا أن تكونَ في يدهُ نجاسةٌ . قال : ولا يُدخِلُ أحدهم يدهُ في وضوءٍ قبلَ أن يغسلَها .

قال أبو عمر : الفقهاءُ على هذا ، كلُّهم يشتحبون ذلك ويأمرون به ، فإن أدخلَ أحدٌ يدهُ بعدَ قيامِهِ من نومه في وضوئِهِ قبلَ أن يغسلَها ويدهُ نظيفةٌ لا نجاسةٌ فيها فلا شيءَ عليه ، ولا يضرُّ ذلك وضوءَهُ . وقد ذكرنا في « التمهيد » <sup>(٣)</sup> عن جماعةٍ من الصحابةِ والتابعينَ أنَّهم كانوا يتوضَّعون من المظاہِرِ <sup>(٤)</sup> . وفي ذلك ما

(١) سقط من : ص .

(٢) حذثان الشيء : أوله . اللسان ( ح د ث ) .

(٣) تقدم تخريجه ص ٤٥٩ .

(٤) المظهرة : الإناء الذي يتوضأ به ويتطهر به . اللسان ( ط ه ر ) .

يدلُّك على أن إدخال اليد السَّالِمَةَ من الأذى في إناءِ الوضوءِ لا يضرُّه ذلك . الاستدكار

وقد كان الحسنُ البصرىُّ فيما روى عنه أشعثُ الحُمُرانيُّ يقولُ : إذا استيقظَ أحدُكم من النومِ فَعَمَسَ يَدَهُ في الإناءِ قَبْلَ أن يغسِلَها هَرَّاق ذلك الماءِ ، وإلى هذا ذهب أهلُ الظَّاهرِ ، فلم يُجِيزوا الوضوءَ به ؛ لأنَّه عندهم ماءٌ مَنهِيٌّ عن استِعمالِه ؛ لأنَّ عندهم <sup>(١)</sup> المَنهِيٌّ عنه <sup>(٢)</sup> لا معنَى له إلا هذا ، كأنَّه قال : فلا يُدخَلُ يَدَهُ ، فإن فَعَلَ لم يتوضَّأُ بِذلك الماءِ . وإلى هذا المعنَى ذهب بعضُ أصحابِ داوَدَ . ومحصَّلُ مذهِبِ داوَدَ عند أكثرِ أصحابِه أن فاعَلَ ذلك عاصٍ إذا كان بالنتهيِّ عالِماً . والماءُ طاهرٌ ، والوضوءُ به جائزٌ ما لم تظْهر فيه نجاسةٌ .

وروى هشامٌ ، عن الحسنِ قال : من استيقظَ من نومه فَعَمَسَ يَدَهُ في وضوئِهِ فلا يُهَرِّقُهُ <sup>(٣)</sup> . وعلى هذا جماعةُ الفقهاءِ .

واختلِفَ أيضًا عن الحسنِ البصرىُّ في الفرقِ بينَ نومِ الليلِ والنهارِ في ذلك : فرَوَى عنه أنَّه كان يُسوِّى بينَ نومِ الليلِ والنهارِ في غَسْلِ اليَدِ ، ورَوَى عنه أنه كان لا يجعلُ نومَ النهارِ مثلَ نومِ الليلِ ، ويقولُ : لا بأسَ إذا استيقظَ من نومِ النهارِ أن <sup>(١)</sup> يغمسَ يَدَهُ في وضوئِهِ .

وإلى هذا ذهب <sup>(١)</sup> أحمدُ بنُ حنبلٍ . وقد ذكرنا الإسنادينَ والرَّوایتينِ عن

(١) سقط من : ص .

(٢) بعده في الأصل : «هم» .

(٣) تخريجه ص ٤٥٦ .

الاستدكار الحسن في « التمهيد » (١).

وذكر أبو بكر الأثرم قال : سمعتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ يُسألُ عن الرجلِ يَسْتَقِظُ من نومِهِ فيَغْمِسُ يدهُ في الإناءِ قبلَ أن يَغْسِلَها ، فقال : أما بالنهارِ فليس به عندي بأسٌ ، وأما إذا قام من النومِ بالليلِ فلا يُدْخِلُ يدهُ في الإناءِ حتى يَغْسِلَها . قيل لأحمدَ : فما يصنَعُ بذلك ؟ قال : إن صبَّ الماءَ وأبدله فهو أحسنُ وأسهلُ .

قال أبو عمر : إنما خَرَجَ ذَكَرُ المَيِّتِ على الأَغلبِ ، ونومُ النهارِ في معنى نومِ الليلِ في القياسِ ؛ لأنَّه نومٌ كُلُّهُ . وفي قولهم : بِتُّ أراعى النجومَ . دليلٌ على أن المَيِّتَ غيرُ النومِ ، وأنه يكونُ بنومٍ وبغيرِ نومٍ .

واحتجَّ بعضُ أصحابِ الشافعيِّ لمذهبه في الفرقِ بينَ وُرودِ الماءِ على النجاسةِ وبينَ وُرودِها عليه بحديثِ أبي هريرةَ هذا ، قال : ألا ترى أن رسولَ اللهِ ﷺ لما خاف على النَّائمِ المُسْتَقِظَ من نومِهِ أن تكونَ في يدهِ نجاسةٌ أمره بطرحِ الماءِ من (٢) الإناءِ على يدهِ ليَغْسِلَها ، ولم يأمره (٣) بإدخالِ يدهِ في الإناءِ ليغسلها فيه ، بل نهاه عن ذلك ؟ فدلَّنا ذلك - (٤) مع نهيه (٤) عن البولِ في الماءِ الدائمِ ، وحديثِ وُلُوغِ الكلبِ في الإناءِ ، وأمره بالصَّبِّ على بولِ الأعرابيِّ - على أنَّ النجاسةَ إذا وردت على الماءِ أفسدته ، وإذا وردَ الماءُ عليها طهرَّها ، إلا أن تغلبَ عليه ؛ لأنها لو أفسدته مع وُروده عليها لم تصحَّ طهارَةٌ أبداً في شيءٍ من الأشياءِ . وشرطوا أن يكونَ

(١) تقدم ص ٤٥٦ .

(٢) في ص : « عن » .

(٣) في م : « يأمر » .

(٤ - ٤) في ص : « من نهيه عن النهي » .

ورود الماء على النجاسة<sup>(١)</sup> صبًّا مُهْرَاقًا .

قال أبو عمر: هذا خلاف أصلهم: أن الشك لا يُوجب شيئًا، وأن كل شيء على أصل حاله حتى يتبين خلافه. وينبغي أن تكون اليد على طهارتها حتى تتبين فيها النجاسة، وهذا عين الفقه، وعليه الفقهاء، لأن غسل اليد ههنا هو عندهم ندب واستحسان واحتياط، لا لعلية<sup>(٢)</sup> كما زعم من قال: إن ذلك كان منه عليه السلام لأنهم كانوا يشتنجون بالأحجار، فيبقى للأذى هناك آثار، فرجما جالت اليد فأصابت ذلك الأذى، فنذبوا إلى غسل اليد قبل إدخالها في الإناء لذلك.

وقد يجوز أن يكون الأصل في مخرج النهي ما ذكر، ثم ثبت الندب في ذلك لمن استنجى بالماء قياسًا على المحدث النائم.

ويستقض على الشافعي أصله في ورود الماء على النجاسة وورودها عليه باعتبار القلتين<sup>(٣)</sup>؛ لأن النجاسة عنده لو ورد الماء عليها فيما<sup>(٤)</sup> دون القلتين أفسدته إلا أن تكون غسلًا وصبًّا مُهْرَاقًا، وسيأتي القول في حكم الماء في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله.

وأما معنى قول الله تعالى: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ [المائدة: ٦]. فقال

(١) بعده في ص: «أن يكون».

(٢) في م: «علة».

(٣) القلَّة: الحُب (الجرة) العظيم وهي معروفة بالحجاز. ينظر النهاية ٤/١٠٤، والقاموس المحيط

(ق ل ل).

(٤) في ص: «ما».

الاستدكار زيد بن أسلم ، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي : إن ذلك القيام من النوم .  
 وزوى عن عمر وعلي ما يدل على أن الآية غني بها تجديد الوضوء لكل صلاة<sup>(١)</sup> ، فيكون على هذا الوضوء لمن قام إلى الصلاة وهو مُحَدِّثٌ واجبًا ، وعلى غير مُحَدِّثٍ نَدْبًا وفضلًا .

وكان رسول الله ﷺ يتوضأ لكل صلاة ، إلا يومًا واحدًا عام الفتح ، وكان جماعة من الصحابة يفعلون ذلك ، وقد ذكرنا الآثار بذلك كله في « التمهيد »<sup>(٢)</sup> .

وزوى عن ابن عباس ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبي موسى الأشعري ، وجابر ابن عبد الله ، وعبيدة السلماني ، وأبي العالية الرياحي ، وسعيد بن المسيب ، والأسود بن يزيد<sup>(٣)</sup> ، والحسن البصري ، وإبراهيم النخعي ، والشدي أيضًا ، أن الآية غني بها حال القيام إلى الصلاة على غير الطهر<sup>(٤)</sup> . وهذا أمرٌ مجتمَعٌ عليه ، لا خلاف بين الفقهاء فيه ، والحمد لله .

وزوى سفيان الثوري ، عن علقمة بن مرثد ، عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه ، أن النبي عليه السلام كان يتوضأ لكل صلاة ، فلما كان يوم الفتح صلى خمس صلوات بوضوء واحد ، فقال له عمر : يا رسول الله ، فَعَلْتَ شيئًا لم تكن تَفْعَلُهُ ! فقال : « عَمْدًا فَعَلْتُهُ يَا عَمْرُ »<sup>(٤)</sup> . أي : ليعلم الناس ذلك .

(١) تقدم تخريجه ص ٤٣٩ .

(٢) تقدم ص ٤٤١ ، ٤٤٢ .

(٣) في م : « زيد » .

(٤) تقدم تخريجه ص ٤٤١ ، ٤٤٢ .

١) ومن الدليل أن الأمر بالوضوء على من وجب عليه القيام إلى الصلاة في الاستدكار قوله عز وجل: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الآية . ليس بواجب إلا إن كان محدثاً على غير وضوء - ما ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يجمع بين الصلاتين في أسفاره ولا يتوضأ إلا للأولى منهما ، وكذلك فعل بعرفة والمزدلفة في جمعه بين الصلاتين بهما .

ومن الدليل على ذلك أيضاً ما روى في الآثار الصحاح أنه ﷺ أكل كَيْفَا مَسْتَهَا النَّازُ ، وطعاماً مسته الناز ، وقام إلى الصلاة ولم يتوضأ . وإنما ذكرنا هذا ؛ لأننا قد أوضحنا اختلاف العلماء في الوضوء مما غيرت الناز في موضعه من هذا الكتاب ، وأتينا بالآثار المروية في إيجاب الوضوء على من أكل ما غيرته الناز من الطعام<sup>(٢)</sup> ، وبالله التوفيق<sup>(١)</sup>

وكان ابن عمر يتوضأ لكل صلاة ، ف قيل له في ذلك : فقال<sup>(٣)</sup> : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « من توضأ على طُهرٍ كُتِبَ له عشرُ حسناتٍ »<sup>(٤)</sup> . وهذا كله يدلُّك على معنى<sup>(١)</sup> الفرض وموضع الفضل . وهذا أمرٌ مُجمَعٌ عليه ، فسقط القول فيه . وفي هذا الحديث من الفقه أيضاً الفرق<sup>(١)</sup> بين ورود النجاسة على الماء وبين ورود الماء عليها ؛ لأن النبي عليه السلام نهى القائم إلى وضوئه من نومه أن

(١ - ١) سقط من : ص .

(٢) سيأتي في الموطأ (٤٧ - ٥٥) .

(٣) سقط من : ص .

(٤) تقدم تخريجه ص ٤٤٢ .

يغمس يده في الإناء؛ لئلا يكون فيها من النجاسة ما يفسد الماء عليه، وأمره بصب الماء على يده وغسلها ببعض ماء الإناء الذي نهاه أن يغمس يده فيه. فدل على أن الماء يُطهّر النجاسة بأن يُصب عليها حتى تزول، بقليل الماء زالت أو كثيره على حسب المعهود عند الناس من تطهير الأنجاس. ولم تُعتَبَر في ذلك قلة ولا كثرة ولا مقدار كما قال عليه السلام في الماء الذي ترد عليه النجاسة، وهذا بيّن لمن وفق. وبالله التوفيق.

قال مالك: الأمر عندنا أنه لا يتوضأ من رُعافٍ ولا من دمٍ ولا من قيحٍ يسيل من الجسد، ولا يتوضأ إلا من حدثٍ يخرج من ذكرٍ أو من دُبُرٍ أو نوم.

أما قوله: الأمر عندنا. إلى آخر كلامه، فإنه لم يُرِد الأمر المُجتمَع عليه؛ لأن الخلاف موجود بالمدينة في الرُعاف. وكلامه هذا ليس على ظاهره عند جميع أصحابه؛ لأنهم لا يختلفون في الملامسة مع اللذة، والقُبلة مع اللذة، أن ذلك يوجب الوضوء، وكذلك مس الذكر. وسيأتي ذكر ذلك كله في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله.

وأما الدم السائل والقصد والحجامة فجمهور أهل المدينة على أن لا وضوء في شيء من ذلك. وبه قال الشافعي، وهو الحق؛ لأن الوضوء المُجتمَع عليه لا يجب أن ينتقض إلا بسنة أو إجماع.

وإنما أوجب العراقيون الوضوء في ذلك قياساً على المستحاضة؛ لقول النبي عليه السلام: «إنما ذلك عزوق وليس بالحَيْضَة»<sup>(١)</sup>. ثم أمرها بالوضوء لكل

الاستذكار الصلاة . والكلام عليهم يأتي عند ذكرنا حديث المستحاضة إن شاء الله .

وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن حي : الفصد والحجامة والرغاف وكل نجس يخرج من الجسد من أى موضع يوجب الوضوء .

وقال الأوزاعي : إذا كان دمًا غيظًا فعليه الوضوء ، وإن كان مثل دم اللحم فلا وضوء فيه .

وأما قوله : ولا يتوضأ إلا من حدث يخرج من قُبُلٍ أو دُبُرٍ أو نوم . فإنه أراد ما كان من الأحداث معتادًا ، وهو البول والرجيع ، ففيهما وردت الكناية ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ ﴾ [المائدة : ٦] ، ولا وضوء عنده في الدم الخارج من الدُبُرِ ولا في الدُّودِ ، إلا أن يخرج معهما شيء من الأذى ؛ لأن ذلك ليس من معنى ما قصد بذكر الحجى من الغائط .

وذكر ابن عبد الحكم عن مالك قال : من خرج من دُبُرِهِ دُودٌ أو دَمٌ فلا وضوء عليه .

وقال سحنون : من خرج من دُبُرِهِ دُودٌ فعليه الوضوء ؛ لأنها لا تسلم من بَلَّةٍ .

وقال الشافعي : كل ما خرج من السبيلين - الذَّكْرُ والدُّبُرُ - من دودٍ أو حِصَاةٍ أو دَمٍ أو غير ذلك ففيه الوضوء ؛ لإجماعهم على أن <sup>(١)</sup> المذَى والوَدَى فيهما الوضوء ، وليس من المعتادات التي يُقصدُ الغائطُ لهما ، وكذلك ما يُخرجه الدُّوَاءُ ليس معتادًا ، وفيه الوضوء بإجماع ، وقد أجمعوا على أن الريح الخارجة من

الاستدكار الدُّبْرِ حَدَّثَ يوجبُ الوضوءَ ، واجتمعوا على أن الجُشاءَ ليس فيه وضوءٌ يجمع .  
وقد أجمعوا على أن الريحَ الخارجةَ مِنَ الدُّبْرِ حَدَّثَ ، فدَلَّ ذلك على مُراعاةِ  
المُخرجين فقط . وبقولِ الشافعيِّ في ذلك كله يقولُ ابنُ عبدِ الحكمِ .

قال الشافعيُّ : والدودُ والدمُ إذا خرَجَا من غيرِ المَخْرَجِ فلا وضوءٌ في شيءٍ  
منهما ، ووافقهُ أبو حنيفةَ وأصحابُهُ في الدُّودِ ، وخالفوه في الدَّمِ على ما قدَّمنا  
عنهم .

وعن الأوزاعيِّ في الدودِ روايتان ؛ إحداهما كقولِ الشافعيِّ ، والأخرى  
كقولِ مالكٍ .

والقيحُ والدمُ عندَ مالكٍ سواءٌ ، وقد رَخَّصَ في القيحِ بعضُ العلماءِ .  
وأما النومُ فقد مضى حُكْمُهُ فيما تقدَّم ، ويأتى ذِكْرُ القَلَسِ والرُّعافِ في  
موضِعِهِ<sup>(١)</sup> إن شاء اللهُ .

(١) سيأتي في شرح الأحاديث (٧٦ - ٧٨) من الموطأ .

## بَابُ الطَّهْوْرِ لِلْوُضُوءِ

الموطأ

٤٠ - حَدَّثَنِي يَحْيَى [٥٨] ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ شَائِمٍ ، عَنْ

مَالِكٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ شَلِيمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ ، مِنْ آلِ بَنِي الْأَزْرَقِيِّ ، عَنْ

التمهيد

القبس

## الطَّهْوَرُ لِلْوُضُوءِ

هذه الترجمة تحتل أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون الطاء من الطهور والواو من الوضوء مرفوعتين .

والثاني : أن تكونا منصوبتين .

والثالث : أن تكون الطاء مرفوعة ، والواو منصوبة .

والرابع : بعكسه ، وهو حرف لم تضبطه الرواة ، إما عن جهالة وإما عن غفلة لمن كان يتقن .

وقد اختلف أرباب اللغة في معانها على هذا الضبط اختلافا كثيرا ، والأشهر ، والذي استقام على الأمثلة واستمر ، أن يكون الفعل ، بضم الفاء للفعل ويفتحها للمفعول به ، وهي الآلة ، فالطهور والوضوء بفتح الطاء والواو للماء وبضمهما للفعل ، فعلى هذا يكون مساق الترجمة الطهور بفتح الطاء والوضوء بضم الواو .

حديث "أبي هريرة" : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إنا

(١ - ١) في ج ، م : « قال أبو هريرة رضي الله عنه » .

الموطأ سعيد بن سلمة من آل بنى الأزرق ، عن المغيرة بن أبي بُردة وهو من بنى عبد الدار ، أنه سَمِعَ أبا هريرة يقول : جاء رجلٌ إلى رسولِ اللهِ ﷺ فقال : يا رسولَ اللهِ ، إنَّا نركبُ البحرَ ونَحْمِلُ معنا القليلَ من الماءِ ، فإن تَوَضَّأنا به عَطِشْنَا ، أَفَتَوَضَّأُ به ؟ فقال رسولُ اللهِ ﷺ : « هو الطَّهْرُ ماؤه ، الحِلُّ مَيْتُهُ » .

التمهيد المغيرة بن أبي بُردة ، وهو من بنى عبد الدار ، أنه أخبره أنه سَمِعَ أبا هريرة يقول : جاء رجلٌ إلى رسولِ اللهِ ﷺ فقال : يا رسولَ اللهِ ، إنَّا نركبُ البحرَ ، ونَحْمِلُ معنا القليلَ من الماءِ ، فإن تَوَضَّأنا به عَطِشْنَا ، أَفَتَوَضَّأُ من ماءِ البحرِ ؟ فقال رسولُ اللهِ ﷺ : « هو الطَّهْرُ ماؤه ، الحِلُّ مَيْتُهُ » <sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : قد مضى ذكر صفوان بن سليم وحاله في أوَّلِ بابِه <sup>(٢)</sup> . وأمَّا سعيد بن سلمة ، فلم يرو عنه فيما علمتُ إلا صفوان بن سليم . والله أعلم . يقال : إنه مخزومي ، من آل ابن الأزرق ، أو بنى الأزرق . ومَن كانت هذه حاله ،

القبس نركبُ البحرَ ... الحديث إلى آخره . وهو حديثٌ لم يروه أحدٌ عن رسولِ اللهِ ﷺ إلا أربعة ؛ أبو هريرة ، وجابر ، والفراسي <sup>(٣)</sup> ، والعركي . وأمثلها حديثُ أبي هريرة <sup>(٤)</sup> بهذا في المشهور <sup>(٤)</sup> .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٤٦) ، ورواية أبي مصعب (٥٣) . وأخرجه أحمد ١٢ / ١٧١ ، ٣٤٩ / ١٤ ، ٥٠ / ١٥ ، (٧٢٣٣ ، ٨٧٣٥ ، ٩١٠٠) ، والدارمي (٧٥٦ ، ٢٠٥٤) ، والبخاري في تاريخه ٣ / ٤٧٨ ، وأبو داود (٨٣) ، وابن ماجه (٣٨٦ ، ٣٢٤٦) ، والترمذي (٦٩) ، والنسائي (٥٩ ، ٣٣١ ، ٤٣٦١) من طريق مالك به .

(٢) سيأتي في شرح الحديث (٢٢٧) من الموطأ .

(٣) بعده في حاشية د ، وفي م : « وابن عمر وأبو بكر وعلى وعبد الله بن عمرو » .

(٤ - ٤) في ج ، م : « هذا » .

هو مجهول لا تقوم به حجة عندهم . وأما المغيرة بن أبي بردة ، فهو المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة ، قيل : لأنه غير معروف في حملة العلم كسعيد بن سلمة . وقيل : ليس بمجهول . قال أبو حاتم الرازي<sup>(١)</sup> : روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري ، وروى صفوان بن سليم ، عن سعيد بن سلمة ، عنه ، وروى الجلاح ، عن عبد الله بن سعيد المخزومي ، عنه .

قال أبو عمر : المغيرة بن أبي بردة وجدت ذكره في مغازي موسى بن نصير بالمغرب ، وكان موسى يستعمله على الخيل ، وفتح الله له في بلاد البربر فتوحات في البر والبحر .

وقد سأل أبو عيسى الترمذي محمد بن إسماعيل البخاري عن حديث مالك هذا عن صفوان بن سليم ، فقال : هو عندي حديث صحيح<sup>(٢)</sup> . قال أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي : فقلت للبخاري<sup>(٣)</sup> : هُشيم يقول فيه : المغيرة بن أبي برزة ؟ فقال : وهم فيه ، إنما هو المغيرة بن أبي بردة . قال : وهُشيم ربما وهم في الإسناد ، وهو في المقطعات أحفظ<sup>(٤)</sup> .

قال أبو عمر : لا أدري ما هذا من البخاري رحمه الله ؟ ولو كان عنده صحيحاً ؛ لأخرجه في « مُصنّفه » الصحيح عنده ، ولم يفعل ؛ لأنه لا يعول<sup>(٥)</sup>

تنبية : لما لم يكن هذا الحديث من<sup>(٥)</sup> شرط البخاري ، بوب عليه فقال : باب القبس

(١) الجرح والتعديل ٢١٩/٨ .

(٢) (٢ - ٢) في ن : « قلت » .

(٣) علل الترمذي الكبير (٣٣) .

(٤) في ق : « يعلل » .

(٥) في م : « على » .

في « الصحيح » إلا على الإسناد ، وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل  
إسناده ، وهو عندي صحيح ؛ لأن العلماء تلقوه بالقبول له والعمل به ، ولا  
يخالف في جملته أحد من الفقهاء ، وإنما الخلاف بينهم<sup>(١)</sup> في بعض معانيه ،  
على ما نذكره إن شاء الله .

من أجاب السائل بأكثر مما سأل عنه . وأدخل حديث ابن عمر : سئل رسول الله ﷺ  
عما يليس المحرم<sup>(٢)</sup> . وإنما قصد التنبيه على هذا الحديث الذي فيه جواب السائل  
بأكثر مما سأل عنه في موضعين ؛ الأول : قوله : « هو الطهور ماؤه » . فإنه لو قال له :  
نعم . لكان جواباً محالاً على السؤال ، وكان يقتضى ألا يجوز الوضوء بماء البحر إلا  
عند خوف العطش وقلة الماء ، فأطلق النبي ﷺ القول إطلاقاً ؛ ليبين أنه طهور مطلق  
وحكم عام . الموضع الثاني : قوله : « الحل ميتته » . وكأن النبي ﷺ فهم من السائل  
استنكافاً من البحر فأراد النبي ﷺ أن يبين له أنه بركة كله ؛ ماؤه طهور ، وميته  
حل<sup>(٣)</sup> ، وظهره منجأ ، وقعره جواهر ودرر ، وقد قال جماعة منهم أبو حنيفة : لا تحل  
ميتة البحر . وتعلق في ذلك بعموم قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ ﴾  
[المائدة : ٣] . وهذا عموم ظاهر ، وما قلناه أصح لثلاثة أدلة ؛ أحدها : هذا الحديث  
الذي تلوناه آنفاً . الثاني : حديث أبي عبيدة ، حين ألقى لهم البحر حوتاً يقال له :  
العنبر . فأكلوه<sup>(٤)</sup> ، فإن قيل : كانت تلك حال ضرورة . قلنا - وهو الدليل الثالث<sup>(٥)</sup> - :

(١) ليس في : الأصل ، ن ، م .

(٢) بعده في ج ، م : « من الثياب » . وحديث ابن عمر سيأتي في الموطأ (٧٢٣) .

(٣) في ج ، م : « حلال » .

(٤) سيأتي تخريجه ص ٤٩٢ ، ٤٩٣ .

(٥) سقط من : د .

حدثنا أبو عثمان سعيد بن نصر وأبو عثمان سعيد بن عثمان النحوي، قال: التمهد  
حدثنا أبو عمر أحمد بن دحيم بن خليل، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن  
إبراهيم الديلمي، قال: حدثنا أبو عبيد الله سعيد بن عبد الرحمن المخزومي،  
قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن رجل من أهل المغرب  
يقال له: المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة. أن ناساً من بني مدليج أتوا رسول الله  
ﷺ فقالوا: يا رسول الله، إننا نركب أرماتاً<sup>(١)</sup> في البحر، ويحمل أحدنا مؤيها  
لسقيه، فإن توضأنا به عطشنا، وإن توضأنا بماء البحر وجدنا في أنفسنا؟ فقال  
رسول الله ﷺ: «هو الطهور ماؤه، الحبل ميثته»<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عمر: أرسل يحيى بن سعيد الأنصاري هذا الحديث عن المغيرة بن  
أبي بردة، لم يذكر أبا هريرة، ويحيى بن سعيد أحد الأئمة في الفقه والحديث،  
وليس يُقاس به سعيد بن سلمة ولا أمثاله، وهو أحفظ من صفوان بن سليم. وفي  
رواية يحيى بن سعيد لهذا الحديث ما يدل على أن سعيد بن سلمة لم يأت إلا  
بمعروف من الحديث عند أهله.

القيس قد أكل القوم منه وشبعوا وأذهنوا وتزودوا، ولو كانت حال ضرورة ما جاز شيء من  
ذلك، وقد وافقنا أبو حنيفة على أكل ما صاده المجوسي من السمك، فلو كان  
الصيد تذكياً كما زعموا ما جاز من المجوسي؛ لأنه ليس من أهل الذكاة.

(١) في الأصل: «أرماتا»، وفي ق: «أزمانا». والأرمات: جمع رمت، وهو خشب يُضم بعضه  
إلى بعض ثم يُشَدُّ ويُركَّب في الماء، ويسمى الطوف، وهو فعل بمعنى مفعول، من: رمث الشيء.  
إذا لمفته وأصلحته. النهاية ٢/٢٦١.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣٢١) عن ابن عيينة به، وأبو عبيد في الطهور (٢٣٤) من طريق يحيى بن  
سعيد به.

وقد رُوى هذا الحديث عن يحيى بن سعيد ، عن المغيرة بن عبد الله بن أبي  
بُرْدَةَ ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup> . والصواب فيه عن يحيى بن سعيد ما رواه عنه  
ابن عيينة مرسلًا كما ذكرنا . والله أعلم .

وقد رُوى هذا الحديث عن النبي ﷺ ، من حديث الفِرَاسِيِّ رجلٍ من بنى  
فِرَاسٍ مذكورٍ في الصحابة .

حدَّثنا خلفُ بنُ قاسمٍ ، قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ الحسينِ بنِ عتبةِ الرازِئِ  
بمصرَ ، قال : حدَّثنا أبو الزُّبَاعِ رُوْحُ بنُ الفرجِ القطَّانُ ، قال : حدَّثنا يحيى بنُ  
عبدِ اللهِ بنِ بُكَيْرٍ ، قال : حدَّثني الليثُ بنُ سعيدٍ ، عن جعفرِ بنِ ربيعةَ ، عن بكرِ  
ابنِ سوادَةَ ، عن مسلمِ بنِ مَخْشِيٍّ ، أَنَّهُ حَدَّثَ أَنَّ الفِرَاسِيَّ قال : كُنْتُ أَصِيدُ  
فِي البَحْرِ الأَخْضَرِ عَلَى أَرْمَاطٍ ، وَكُنْتُ أَحْمِلُ قِرْبَةً فِيهَا مَاءٌ ، فَإِذَا لَمْ أَتَوْضَأْ مِنْ  
القِرْبَةِ رَفَقَ ذَلِكَ بِي وَبَقِيَتْ لِي ، فَجِئْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ  
ذَلِكَ ، وَقُلْتُ : أَتَتَوْضَأُ مِنْ مَاءِ البَحْرِ يَا رَسولَ اللهِ ؟ فقال : « هُوَ الطَّهَورُ  
مَأْوُهُ ، الحِلُّ مَيْتُهُ »<sup>(٢)</sup> .

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٢٨١٨) ، والطحاوي في شرح المشكل (٤٠٣١) ،  
والحاكم ١/ ١٤١ ، ١٤٢ من طريق يحيى بن سعيد به .

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٤٠٣٧) من طريق يحيى به ، وفي (٤٠٣٨) من طريق  
الليث به ، وأخرجه أبو عبيد في الطهور (٢٣٧) ، والطحاوي (٤٠٣٩) من طريق جعفر بن ربيعة  
به . وأخرجه ابن ماجه (٣٨٧) من طريق يحيى به ، ووقع عنده : « ابن الفِرَاسِيَّ » . قال البوصيري :  
الظاهر أنه - أى الفِرَاسِيَّ - سقط من هذه الطريق . مصباح الزجاجة ١/ ١٦١ ، وينظر علل الترمذی  
ص ٤١ ، والإصابة ٥/ ٣٦٠ ، والتلخيص الحبير ١/ ١١ .

وقد أجمع جمهور العلماء، وجماعة أئمة الفتيا بالأمصار من الفقهاء، أن البحر طهور ماؤه، وأن الوضوء جائز به، إلا ما روى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاصي، فإنه روى عنهما أنهما كرها الوضوء من ماء البحر<sup>(١)</sup>، ولم يتابعهما أحد من فقهاء الأمصار على ذلك، ولا عرج عليه ولا التفت إليه؛ لحديث هذا الباب عن النبي ﷺ، وهذا يدل على اشتهاير الحديث عندهم، وعملهم به وقبولهم له، وهذا أولى عندهم من الإسناد الظاهر الصحة بمعنى ترده الأصول. وبالله التوفيق.

واتفقت الصحابة على جواز الوضوء بماء البحر إلا ما روى عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو. وكان عبد الله بن عمرو يقول: هو طبق جهنم. وروى عنه أنه قال: هو ناز. وكأن هذا إشارة إلى أنه ماء سخط وعذاب فلا يتوضأ به، كما نهى النبي ﷺ عن الوضوء بماء ثمود، وحض على الوضوء بماء بئر صالح التي كانت تردّها الناقة<sup>(٢)</sup>. وهذا ضعيف، فإنه لو كان ماء سخط وماء عذاب لما أذن النبي ﷺ في ركوبه، فكيف بأن يمدح راكبه، وكيف لا يتوضأ به وهو منزل من السماء مخرج بالقدرة إلى التهيو للمنفعة، وليس فيه أكثر مما أنه لا يصلح للشفة<sup>(٣)</sup>، وذلك لا يمنع من جواز الوضوء؛ كالماء الأجاج، وقد ركب الصحابة البحر في عهد النبي ﷺ ركوبًا طويلًا مرارًا، فما روى عن أحد منهم أنه احتمل ترابًا للتييم.

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣١٨)، والطهور لأبي عبيد (٢٤٧، ٢٤٨)، ومصنف ابن أبي شيبة ١٣١/١، والأوسط لابن المنذر (١٦٣، ١٦٤)، وسنن البيهقي ٣٣٤/٤، والأبطليل والمناكير للجوزقاني ٣٤٥/١.

(٢) البخاري (٣٣٧٩)، ومسلم (٢٩٨١).

(٣) في م: « للشرب ».

وقد خالفهما ابن عباس ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ  
إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَامِعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ مُوسَى  
ابنِ خَلِيفِ الْعُمِّيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَلْمَةَ الْهَدَلِيِّ ،  
قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْوُضُوءِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ، فَقَالَ : هُمَا الْبَحْرَانِ ، فَلَا تُبَالِ  
بِأَيِّهِمَا تَوَضَّأْتَ <sup>(١)</sup> .

وفى حديث هذا الباب من الفقه إباحة ركوب البحر ؛ لأنَّ رسولَ اللهِ ﷺ  
لو كرهه ركوبه لنهى عنه الذين قالوا : إِنَّا نرَكِبُ الْبَحْرَ . وقولهم هذا يدلُّ على أنَّ  
ذلك كان كثيرًا ما يركبونه ؛ لطلب الرزق من أنواع التجارة وغيرها ، وللجهاد ،  
وسائر ما فيه إباحة أو فضيلة ، والله أعلم ، فلم ينههم عن ركوبه . وهذا عندي  
إنما يكون لمن سهل ذلك عليه ولم يشقَّ عليه ويصعبُ به ، كالمائد <sup>(٢)</sup> المُفْرِطِ  
المَيِّدِ ، أو مَنْ لا يقدرُ معه على أداءِ فروضِ الصلاة ونحوها من الفرائضِ ، ولا  
يجوزُ عندَ أهلِ العلمِ ركوبُ البحرِ في حين ارتجاعه ، ولا في الزمنِ الذي  
الأغلبُ منه عدمُ السلامة فيه والعطبُ والهلاكُ ، وإنما يجوزُ عندهم ركوبه في  
زمانٍ تكونُ السلامةُ فيه الأغلبُ . والله أعلم .

وفى قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ : ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ [يونس : ٢٢] .

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣٢٤) ، وأبو عبيد في الطهور (٢٤٣) ، ومسدد - كما في المطالب (٢) -  
وابن أبي شيبة ١٣٠/١ من طرق عن ابن عباس .  
(٢) المائد : الذي يركب البحر فتغشى نفسه من نتن ماء البحر حتى يدار به ويكاد يُغشى عليه ،  
فيقال : ماد به البحر يميد به ميذاً . اللسان (م ي د) .

وقوله تعالى: ﴿وَالْفُلْكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾ [البقرة: ١٦٤]. ما التمهيد فيه كفاية ودلالة واضحة في إباحة ركوب البحر، إذا كان كما وصفنا. وبالله توفيقنا.

وأما ما جاء عن عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز، وغيرهما من السلف، أنهم كانوا ينهون عن ركوب البحر<sup>(١)</sup>، فإنما ذلك على الاحتياط وترك التفرير بالمهجع في طلب الاستكثار من الدنيا، والرغبة في المال. والله أعلم. وإذا جاز ركوب البحر في الجهاد، وطلب المعيشة، فركوبه للحج في أداء الفرض أجوز لمن قدر على ذلك وسهل عليه. وقد روى عن الشافعي رحمه الله أنه قال: ما يبين لي أن أوجب الحج على من وراء البحر، ولا أدري كيف استطاعته؟

قال أبو عمر: قد أجمع العلماء على أن من بينه وبين مكة من اللصوص والفتن ما يقطع الطريق، ويخاف منه في الأغلب ذهب المهجة أو المال، فليس ممن استطاع إليه سبيلاً، فكذلك أهوال البحر. والله أعلم.

وفي هذا الحديث أيضاً من الفقه أن المسافر إذا لم يكن معه من الماء إلا ما يكفيهِ لشربه، وما لا غنى به عنه لشفتيه، أنه جائز له أن يتيمم ويترك ذلك الماء لنفسه حتى يجد الماء.

(١) ينظر الجهاد لابن المبارك ص ١٦١، ومصنف عبد الرزاق (٩٦٢٥)، وطبقات ابن سعد ٣/ ٢٨٤، ٢٨٥، وفتح الباري ١١/ ٧٧.

وأما قوله ﷺ: « الْجِلُّ مَيْتُهُ » - يقال: جِلُّ وحلالٌ، وحِرْمٌ وحرامٌ، بمعنى واحد - فإن العلماء اختلفوا في ذلك؛ فقال مالكٌ: يُؤكل ما في البحر من السمك والدوابِّ وسائر ما في البحر من الحيوان، وسواءً اصطيدَ أو وُجد ميتاً طافياً وغير طافٍ. قال: وليس شيءٌ من ذلك يحتاج إلى ذكاة؛ لقول رسول الله ﷺ: « هو الطَّهْرُ ماؤُهُ، الْجِلُّ مَيْتُهُ ». وكره مالكٌ خنزيرَ الماء من جهة اسمه ولم يُحرِّمه، وقال: أنتم تقولون: خنزيرٌ. وقال ابنُ القاسم: أنا أتقيهِ، ولا أراه حراماً.

وقال ابنُ أبي ليلى: لا بأس بأكل كلِّ شيءٍ يكون في البحر من الضُّفدِعِ، والسرطان<sup>(١)</sup>، وحيَّةِ الماء، وغير ذلك. وهو قولُ الثوريِّ في رواية الأشجعيِّ. وروى عنه أبو إسحاق الفزاريُّ أنه قال: لا يُؤكل من صيد البحر إلا السمك. وقال أبو حنيفةٌ وأصحابه: لا يُؤكل السمك الطافي، ويُؤكل ما سواه من السمك، ولا يُؤكل شيءٌ من حيوان البحر إلا السمك.

وقال الأوزاعيُّ: صيدُ البحر كله حلالٌ. ورواه عن مجاهدٍ. وكره الحسنُ ابنُ حمٍ أكلَ الطافي من السمك. وقال الليثُ بنُ سعيدٍ: ليس بميتة البحر بأسٌ. قال: وكذلك كلبُ الماء وتُرْسُ الماء<sup>(٢)</sup>. قال: ولا يُؤكل إنسانُ الماء ولا خنزيرُ الماء. وقال الشافعيُّ: ما يعيش في الماء فلا بأس بأكله، وأخذُه ذكاته،

(١) السرطان: حيوان بحري من القشريات العشرييات الأرجل. الوسيط (س ر ط).

(٢) ترس الماء: السلحفاة. ينظر المدونة ١/٤٤٦، وحاشية الدسوقي ١/٤٩.

ولا بأس بخنزير الماء .

قال أبو عمر: قال الله عز وجل: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَلَعًا لَكُمْ ﴾ [المائدة: ٩٦] . فزوى عن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وزيد بن ثابت ، وأبي هريرة ، قالوا : طعامه ما ألقى وقذف<sup>(١)</sup> . وزوى عن ابن عباس أنه قال : طعامه ميتته<sup>(٢)</sup> . وهو في ذلك المعنى ، وزوى عنه أنه قال : طعامه ملبخه<sup>(٣)</sup> .

وزوى عن أبي بكر الصديق قال : كل دابة في البحر فقد ذبحها الله لكم . ذكر عبد الرزاق<sup>(٤)</sup> : أخبرنا معمر ، عن أيوب ، عن أبي الزبير ، عن مولى لأبي بكر ، عن أبي بكر قال : كل دابة في البحر قد ذبحها الله لك ؛ فكلها . قال<sup>(٥)</sup> : وأخبرنا الثوري ، عن عبد الملك بن أبي بشير ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : أشهد على أبي بكر أنه قال : السمكة الطافية حلال لمن أراد أكلها . وزوى عن علي بن أبي طالب ، أنه كره الطافية من السمك . وزوى عنه أنه كره أكل الجرثي<sup>(٦)</sup> ، من وجه لا يثبت ، وزوى عنه أنه لا بأس بأكل ذلك كله ،

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٨٦٥٢ ، ٨٦٦٤ ، ٨٦٦٥) ، ومصنف ابن أبي شيبة (٣٨١/٥) ، وسنن سعيد بن منصور (٨٣٦ - تفسير) ، وتفسير ابن جرير ٧٢٦/٨ - ٧٢٩ ، وتفسير ابن أبي حاتم ١٢١١/٤ ، وسنن البيهقي ٢٥٤/٩ ، ٢٥٥ .

(٢) ابن جرير ٧٢٧/٨ .

(٣) ابن جرير ٧٣١/٨ .

(٤) عبد الرزاق (٨٦٥٥) عن مولى أبي بكر ، وليس فيه أبو بكر .

(٥) عبد الرزاق (٨٦٥٤) .

(٦) الجرثي بالكسر والتشديد : نوع من السمك يشبه الحية . النهاية ١/ ٢٦٠ .

التمهيد وهو أصح عنه .

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَاقِ<sup>(١)</sup> ، عَنِ الثَّوْرِيِّ ، عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ أَبِيهِ ، عَنِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : الْجَرَادُ وَالْحَيْتَانُ ذَكَايُ كُلَّهُ .

فَعَلَيَّْ مُخْتَلَفٌ عَنْهُ فِي أَكْلِ الطَّافِي مِنَ السَّمَكِ ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ كَرِهَ أَكْلَ الطَّافِي مِنَ السَّمَكِ<sup>(٢)</sup> ، وَهُوَ قَوْلُ طَاوَيْسٍ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، وَجَابِرِ ابْنِ زَيْدٍ<sup>(٣)</sup> ، وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ . وَاحْتَجَّ لَهُمْ مِنْ أَجَازِ ذَلِكَ بِمَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدَةَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيُّ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ ، عَنِ أَبِي الزَّبِيرِ ، عَنِ جَابِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا أَلْقَى الْبَحْرُ أَوْ جَزَرَ<sup>(٤)</sup> عَنْهُ فَكُلُوهُ ، وَمَا مَاتَ فِيهِ وَطَفَا فَلَا تَأْكُلُوهُ »<sup>(٥)</sup> . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ ، وَحَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ ، عَنِ أَبِي الزَّبِيرِ ،

(١) عبد الرزاق (٨٦٦٣) .

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٨٦٦٢) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٧٩/٥ ، وشرح المشكل ٢١٢/١٠ ، ٢١٣ ، وسنن الدارقطني ٢٦٩/٤ .

(٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٣٨٠/٥ ، وتفسير ابن جرير ٧٣٣/٨ .

(٤) في ص : « حسر » . وجزر الماء جزرا : انحسر . التاج ( ج ز ر ) .

(٥) أخرجه البيهقي ٢٥٥/٩ ، ٢٥٦ من طريق محمد بن بكر به ، وهو في سنن أبي داود (٣٨١٥) - ومن طريقه الدارقطني ٢٦٨/٤ ، وأخرجه ابن ماجه (٣٢٤٧) ، والطحاوي في شرح المشكل (٤٠٢٨) من طريق أحمد بن عبدة به ، وأخرجه ابن عدى ٢٦٧٦/٧ من طريق يحيى بن سليم به .

عن جابر<sup>(١)</sup> موقوفاً من قوله لم يُسندوه<sup>(٢)</sup>. قال: وقد أُسند هذا الحديث من وجه التمهيد  
ضعيف عن<sup>(٣)</sup> ابن أبي ذئب، عن<sup>(٤)</sup> أبي الزبير، عن جابر<sup>(٥)</sup>.

وحجة مالك والشافعي في هذا الباب، قوله ﷺ في البحر: «هو الطهور ماؤه، الحِلُّ ميتته». وأصح ما في هذا الباب من جهة الإسناد مما هو حجة لمالك والشافعي، حديث ابن عمر وحديث جابر.

حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا أبو ثابت المدني، قال: حدثنا عبد الله بن وهب، قال: حدثني عمر بن محمد، أن نافعا حدثه، أن ابن عمر قال: غزونا ففجغنا حتى إننا لنقسيم التمرة والتمرتين، فبينما نحن على شاطئ البحر إذ رمى البحر بحوت ميتة، فاقتطع الناس منه ما شاءوا من شحم ولحم، وهو مثل الظرب<sup>(٥)</sup>، فبلغني أن الناس لما قدموا على النبي ﷺ أخبروه، فقال: «هل معكم منه شيء؟»<sup>(٦)</sup>.

(١ - ١) ليس في: الأصل، م.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٨٦٦٢) والطحاوي في المشكل ٢١٢/١٠ - ٢١٣ من طريق سفيان به، وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٩/٥، ٣٨١، وابن حزم ٧٤/٨ من طريق أيوب به، وذكره الدارقطني ٢٦٨/٤ عن حماد به.

(٣ - ٣) سقط من: ق.

(٤) أخرجه الترمذي في العلل الكبير (٤٣٩)، والخطيب ١٤٨/١٠ من طريق ابن أبي ذئب به.

(٥) الظرب: الجبل المنبسط أو الصغير. القاموس المحيط (ظ ر ب).

(٦) أخرجه الدارقطني ٢٦٦/٤ من طريق ابن وهب به.

وأما حديث جابر، فحدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث، قالا: حدثنا قاسم ابن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: <sup>(١)</sup> حدثنا سليمان بن حرب، قال: <sup>(٢)</sup> حدثنا حماد بن زيد، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: بعثنا رسول الله ﷺ سرية، وأمر علينا أبا عبيدة بن الجراح، وزودنا جراباً من تمر، فكان يقسمه بيننا قبضة قبضة، ثم أقام ذلك حتى صار تمره تمره، فلما فقدناها وجدنا فقدناها، فمررنا بساحل البحر، فإذا حوت يقال له: العنبر. مئث، فأردنا أن نجاوزه، ثم قلنا: نحن جيش رسول الله. فأقمنا عليه عشرين ليلة نأكل منه، وأدهننا من ذلك الشحم، ولقد قعد في عينه ثلاثة عشر رجلاً منا، فلما قدمنا ذكرنا ذلك للنبي ﷺ فقال: «رزق ساقه الله إليكم، فهل عندكم منه شيء؟» <sup>(٣)</sup>

ففي هذا الحديث - وهو من أثبت الأحاديث - دليل على أن ما قذف البحر أو مات فيه من دابة وسمكة حلال كله، ولهذا الحديث طرق كثيرة، قد ذكرنا كثيراً منها في غير هذا الموضع، وفيه ما يصحح حديث صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة، وأن حديث سعيد بن سلمة له أصل في رواية الثقات.

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا الثفيلي، حدثنا زهير، قال: حدثنا أبو الزبير، عن جابر، قال: بعثنا رسول الله

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) بعده في م: «في».

(٣) أخرجه أبو عوانة (٧٦٢١، ٧٦٢٢) من طريق سليمان بن حرب، وفيه حماد بن زيد عن أيوب عن أبي الزبير به، وهو الصواب، وينظر تهذيب الكمال ٢٣٩/٧.

٤١ - وحديثي عن مالك ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ،  
عن حميدة بنت أبي عبيدة بن فزوة ، عن خالتها كبشة بنت كعب بن  
مالك ، وكانت تحت ابن أبي قتادة الأنصاري ، أنها أخبرتها أن أبا قتادة

التمهيد  
ﷺ وأمر علينا أبا عبيدة بن الجراح<sup>(١)</sup> نتلقى غير القريش ، وزودنا جراباً من تمر لم  
يجد لنا غيره ، فكان أبو عبيدة<sup>(٢)</sup> يعطينا تمر<sup>(٣)</sup> تمر ، كنا نمضها كما يمض  
الصبي ، ثم نشرب عليها من الماء ، فتكفينا يوماً<sup>(٤)</sup> إلى الليل ، وكنا نضرب  
بعضيتنا الحبط<sup>(٥)</sup> ، ثم نبثه بالماء فأكله . قال : فانطلقنا على ساحل البحر ، فرفع  
لنا كهية الكثيب الضخم ، فأتيناه فإذا هو داية تدعى العنبر ، فقال أبو عبيدة :  
ميتة ، ولا تجل لنا . ثم قال : لا ، بل نحن رسل رسول الله ﷺ ، وفي سبيل  
الله ، وقد اضطررتم فكلوا . فأقمنا عليها شهراً ونحن ثلاثمائة حتى سمئنا ، فلما  
قدمنا إلى رسول الله ﷺ ذكرنا ذلك له ، فقال : « هو رزق أخرجه الله لكم ،  
فهل معكم من لحمه شيء فتعطونا ؟ » . فأرسلنا إلى رسول الله ﷺ منه فأكل<sup>(٥)</sup> .

مالك ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن حميدة بنت أبي عبيدة  
ابن فزوة ، عن خالتها كبشة بنت كعب بن مالك ، وكانت تحت ابن أبي قتادة ،

القبس  
حديث : قول رسول الله ﷺ : « إنها ليست بنجس ، إنما هي من الطوائف » .

الحديث .

(١ - ١) ليس في : الأصل ، م .

(٢) في الأصل ، ق : « مرة » .

(٣) في الأصل ، ق : « يوماً » .

(٤) الحبط : اسم لورق الشجر المتناثر . ينظر النهاية ٧/٢ .

(٥) أبو داود (٣٨٤٠) .

الموطأ  
 دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا ، فَجَاءَتْ هِرَّةٌ لِتَشْرَبَ مِنْهُ ، فَأَصْغَى لَهَا  
 الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ ، قَالَتْ كَبْشَةُ : فَرَأْنِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : أَتَعْجِبِينَ يَا  
 ابْنَةُ أَخِي ؟ قَالَتْ : فَقُلْتُ : نَعَمْ . فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : «إِنَّهَا  
 لَيْسَتْ بِنَجْسٍ ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ - أَوْ الطَّوَافَاتِ» .  
 قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : لَا بَأْسَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَرَى عَلَى فِيهَا نَجَاسَةً .

التسميد  
 أَنَّهَا أَخْبَرَتْهَا ، أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ ، دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا ، فَجَاءَتْ هِرَّةٌ لِتَشْرَبَ  
 مِنْهُ ، فَأَصْغَى لَهَا الْإِنَاءَ<sup>(١)</sup> حَتَّى شَرِبَتْ ، قَالَتْ كَبْشَةُ : فَرَأْنِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ ، فَقَالَ :  
 أَتَعْجِبِينَ يَا ابْنَةُ أَخِي ؟ قَالَتْ : فَقُلْتُ : نَعَمْ . فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :  
 «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجْسٍ ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ - أَوْ الطَّوَافَاتِ»<sup>(٢)</sup> .

هكذا قال يحيى : حُمَيْدَةُ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ فَرَوَةَ . وَلَمْ يُتَابِعْهُ أَحَدٌ عَلَى قَوْلِهِ  
 ذَلِكَ ، وَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا يَقُولُ الرَّوَاةُ لـ «الموطأ» كُلُّهُمْ : ابْنَةُ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ .  
 إِلَّا أَنَّ زَيْدَ بْنَ الْحُبَابِ قَالَ فِيهِ عَنْ مَالِكٍ : حُمَيْدَةُ بِنْتُ عُبَيْدِ بْنِ رَافِعٍ . وَالصَّوَابُ  
 رِفَاعَةُ : وَهُوَ رِفَاعَةُ بْنُ رَافِعِ الْأَنْصَارِيِّ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِنَا فِي  
 «الصَّحَابَةِ»<sup>(٣)</sup> .

القبس  
 قَدْ رَوَى الدارقطني أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دُعِيَ إِلَى دَارِ قَوْمٍ فَأَجَابَ ، وَدُعِيَ إِلَى دَارِ آخَرِينَ

(١) أصغى الإناء: أماله ليسهل عليها الشرب منه . ينظر النهاية ٣/ ٣٣٠ .  
 (٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٥٤) . وأخرجه أحمد ٣٧/ ٢٧٢ ، ٣١٦ (٢٢٥٨٠ ، ٢٢٦٣٦) ،  
 والدارمي (٧٦٣) ، وأبو داود (٧٥) ، والترمذي (٩٢) ، والنسائي (٦٨ ، ٣٣٩) ، وابن ماجه  
 (٣٦٧) ، وابن خزيمة (١٠٤) من طريق مالك به .  
 (٣) الاستيعاب ٢/ ٤٩٧ .

واختلف الرواة عن مالك في رفع الحاء ونصبها من حميدة ؛ فبعضهم قال : التمهيد  
حميدة . بفتح الحاء وكسر الميم . وبعضهم قال : حميدة . بضم الحاء وفتح  
الميم .

وحميدة هذه هي امرأة إسحاق . ذكر ذلك يحيى القطان ، ومحمد بن  
الحسن الشيباني<sup>(١)</sup> في هذا الحديث عن مالك .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا  
بكر بن حماد ، قال : حدثنا مُسَدَّدٌ ، قال : حدثنا يحيى ، عن مالك ، قال :  
حدثني إسحاق بن عبد الله ، قال : حدثني امرأتي حميدة ، قالت : حدثتني  
كَبِشَةُ ابنة كعب بن مالك ، قالت : رأيت أبا قتادة تَوْضُّأً ، ثم أصغى إناؤه للهِرَّةِ .  
قالت : فنظر إلي فقال : أتعجبين ؟ سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ : «إنها ليست  
بَنَجَسٍ ، إنها من الطَّوَافِ عَلَيْكُمْ والطَّوَافِينَ» .

ورواه ابن المبارك ، عن مالك ، عن إسحاق ، بإسناده ، مثله . إلا أنه قال :  
كَبِشَةُ امرأة أبي قتادة . وهذا وهم منه ، وإنما هي امرأة ابن أبي قتادة .

<sup>(٢)</sup> وانفرد يحيى بقوله : عن خالتها . وسائر رواة «الموطأ» يقولون : عن  
كَبِشَةَ . ولا يذكرون أنها خالتها<sup>(٣)</sup> .

وأما حميدة ، فامرأة إسحاق ، وكُنيتها أم يحيى .

فلم يُجِبْ ، فقليل له في ذلك ، فقال : «إن في دار بني فلان - يعني التي لم يُجِبْ إليها -  
القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٩٠) .

(٢ - ٢) ليس في : الأصل ، م .

وفى هذا الحديث أَنَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ، النِّسَاءَ وَالرِّجَالَ فِيهِ سَوَاءٌ، وَإِنَّمَا الْمُرَاعَاةُ فِي ذَلِكَ؛ الْحِفْظُ وَالْإِتْقَانُ وَالصَّلَاحُ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْأَثَرِ.

وفيه إِبَاحَةٌ اتِّخَاذِ الْهَرِّ، وَمَا أُبَيِّحُ اتِّخَاذَهُ لِلانْتِفَاعِ بِهِ، جَازَ بَيْعُهُ وَأَكْلُ ثَمَنِهِ، إِلَّا أَنْ يَخُصَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ دَلِيلٌ فَيُخْرِجُهُ عَنْ أَصْلِهِ.

وفيه أَنَّ الْهَرَّ لَيْسَ يُنَجِّسُ مَا شَرِبَ مِنْهُ، وَأَنَّ سُورَةَ طَاهِرٍ. وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ، وَالشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَأَبِي يُوْسُفَ الْقَاضِي، وَالْحَسَنِ ابْنِ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ.

وفيه دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا أُبَيِّحُ لَنَا اتِّخَاذَهُ، فَسُورَةَ طَاهِرٍ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الطَّوَافِينِ عَلَيْنَا، وَمَعْنَى الطَّوَافِينِ عَلَيْنَا؛ الَّذِينَ يُدَاخِلُونَنَا وَيُخَالِطُونَنَا، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْأَطْفَالِ: ﴿طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النور: ٥٨]. وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ فِي الْهَرِّ: إِنَّهَا مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ.

القبس  
كلبًا. فقيل له: وفي دارِ بنى فلانٍ - يعنى<sup>(١)</sup> التى أجاب إليها - هرٌّ<sup>(٢)</sup>. فقال: «الهرَّةُ سَبْعٌ»<sup>(٣)</sup>. يعنى أنها تسبَعُ<sup>(٤)</sup> المؤذياتِ للآدميين من الفأرِ والخشاشِ<sup>(٥)</sup>؛ ولهذا قال فى الحديث: «إنها من الطَّوَافِينِ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ». فَأَشَارَ ﷺ إِلَى أَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا

(١) بعده فى ج، م: «الدار».

(٢) فى م: «الهررة».

(٣) سنن الدارقطنى ٦٣/١.

(٤) فى م: «سبع». وسبع الذئب الغنم: فرسها فأكلها. التاج (س ب ع).

(٥) الخشاش: الحشرات. اللسان (خ ش ش).

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَاجِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُطَيْسٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ شُبَيْوَةَ السَّجْسُجِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، أَوْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : الْهَيْرُ مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ ، وَالطَّوَّافُ <sup>(١)</sup> الْخَادِمُ <sup>(٢)</sup> .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلِدَانٌ ﴾ [الواقعة : ١٧] . أَيْ : يَخْدُمُهُمْ وَلِدَانٌ ، وَيَتَرَدَّدُونَ عَلَيْهِمْ بِمَا يَشْتَهُونَ .

وِطْهَارَةُ الْهَيْرِ تُدَلُّ عَلَى طَهَارَةِ الْكَلْبِ ، وَأَنْ لَيْسَ فِي حَيْئِ نَجَاسَةٍ سِوَى الْخِنْزِيرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ؛ لِأَنَّ الْكَلْبَ مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْنَا ، وَمِمَّا أُبِيحَ لَنَا اتِّخَاذُهُ فِي «مَوَاضِعَ لِأُمُورٍ» <sup>(٣)</sup> ، وَإِذَا كَانَ حَكْمُهُ كَذَلِكَ فِي تِلْكَ الْمَوَاضِعِ ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ سُورَةَ فِي غَيْرِ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ كَسُورِهِ فِيهَا ؛ لِأَنَّ عَيْنَهُ لَا تَنْتَقِلُ .

وَدَلٌّ مَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى أَنَّ مَا جَاءَ فِي الْكَلْبِ مِنْ غَسْلِ الْإِنَاءِ مِنْ وُلُوغِهِ سَبْعًا ، أَنَّهُ تَعَبُّدٌ وَاسْتِحْبَابٌ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ فِي الْهَيْرِ : «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجْسٍ ، إِنَّهَا <sup>(٤)</sup> مِنْ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ» . بَيَانٌ أَنَّ الطَّوَّافِينَ عَلَيْنَا لَيْسُوا بِنَجْسٍ فِي طَبَاعِهِمْ وَخِلْقَتِهِمْ ،

أَسْقَطَتِ الْإِعْتِبَارَ <sup>(٥)</sup> فِي نَجَاسَةِ سُورِهَا ؛ رَفْعًا لِلْحَرَجِ وَتَنْبِيْهًا عَلَى أَصْلِ مِنْ أَصُولِ الْقَبْسِ ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَا دَعَتِ الضَّرُورَةُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَحْظُورِ ، فَإِنَّهُ سَاقِطُ الْإِعْتِبَارِ عَلَى حَسَبِ الْحَاجَةِ وَبِقَدْرِ الضَّرُورَةِ .

(١) بعده في م : (و) .

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣٥٨) ، والطهور لأبي عبيد (٢١٠) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣١ / ١ .

(٣ - ٣) في : الأصل ، م : «مواضع الأمور» .

(٤) في ق : «إنما يعنى» .

(٥) في ج ، م : «اعتبار حالها» .

وقد أُبيح لنا اتِّخاذه الكلبِ للصيدِ والغنمِ والزُّرعِ أيضًا ، فصارَ من الطَّوافينَ علينا ، والاعتبارُ أيضًا يقضى بالجمعِ بينهما لعلَّة أنْ كُلَّ واحدٍ منهما سَبَّحَ يَفْتَرِسُ ويأْكُلُ المَيْتَةَ ، فإذا جاءَ نَصٌّ في أحدهما كانَ حُكْمُ نَظِيرِهِ حُكْمَهُ ، ولَمَّا فارقَ غسلُ الإناءِ مِنْ وُلُوغِ الكلبِ سائرَ غسلِ النَّجاساتِ كُلِّها ، عَلِمْنَا أنَّ ذلكَ ليسَ لِنَجاسَةٍ ، ولو كانَ لِنَجاسَةٍ سَلِكَ به سَبِيلُ النَّجاساتِ في الإنقاءِ مِنْ غيرِ تَحديدِ .

وأما قولُ مَنْ قال : إنَّه ليسَ في حديثِ أبي قتادةَ ما يدلُّ مِنْ قولِ رسولِ اللهِ ﷺ على طَهارةِ الهِرِّ . وزَعَمَ أنَّ أبا قتادةَ هو القائلُ : «إنَّها ليستَ بَنَجسٍ» . ثم قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : «إنَّها مِنَ الطَّوافينَ عليكم» . فَإِنَّهُ سُبِّهَ <sup>(١)</sup> عليه بِروايةٍ مِنْ رَوَى هذا الحديثَ ، عن إسحاقَ وغيرِهِ ، فقال فيه : عن أبي قتادةَ : إنَّها ليستَ بَنَجسٍ . وقال : قال أبو قتادةَ : قال رسولُ اللهِ ﷺ : «هي مِنَ الطَّوافينَ عليكم» . قال : وقد يَكُونُ الطَّوافُونَ علينا يُنَجِّسُونَ الماءَ . قال : فقولُ أبي قتادةَ : إنَّها ليستَ بَنَجسٍ . لم يُضِفْهُ إلى رسولِ اللهِ ﷺ ، وإنَّما أَضَافَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ قوله : «إنَّها مِنَ الطَّوافينَ» .

قال أبو عمرو : هذا اعتلالٌ لا معنى له ؛ لأنَّ حديثَ مالكٍ ، وهو أصحُّ الناسِ له نَقلاً عن إسحاقَ ، فيه أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال : «إنَّها ليستَ بَنَجسٍ ، إنَّها مِنَ الطَّوافينَ عليكم» . وفي هذا بيانٌ جهله بحديثِ مالكٍ . ثم نقولُ : إنَّ ذلكَ لو كانَ كما ذَكَرَ مِنْ قولِ أبي قتادةَ ولم يكنْ مرفوعًا ، لكنَّا أسعدُ بالتأويلِ منه ؛ لأنَّ

(١) في : الأصل ، م : «شبهه» .

أبا قتادة إنما خاطبها بما فهمه عن رسول الله ﷺ في الهر، ومن شهد القول وعرف مخرجه سلم له في التأويل .

والنجاسة في الحيوان أصلها مأخوذ من التوقيف لا من جهة الرأي، فاستحال أن يكون ذلك رأى أبي قتادة، مع أن رواية مالك في طهارة الهر مرفوعة، ومن خالف مالكا فوقفها، ليس بحجة فيما قصّر عنه على مالك، ومالك عليه حجة عند جميع أهل النقل إن شاء الله .

وما أعلم أحداً<sup>(١)</sup> أسقط من حديث أبي قتادة هذا قوله عن النبي عليه السلام: «إنها ليست بنجس». إلا ما ذكره أسد بن موسى، عن حماد بن سلمة، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أبي قتادة، أنه كان يصغي الإناء للسُّنُور فيلغ فيه، ثم يتوضأ منه ويقول: قال رسول الله ﷺ: «هي من الطوافين والطوافات عليكم»<sup>(٢)</sup>. وما رواه أيضاً أسد، عن قيس بن الربيع، عن كعب بن عبد الرحمن، عن جدّه أبي قتادة<sup>(٣)</sup> نحوه. وهذان لا يحتج بهما؛ لانقطاعهما وقسادهما، وتقصير روايتهما عن الإتقان في الإسناد والتمتين.

وقد روى هذا الحديث جماعة عن إسحاق كما رواه مالك؛ منهم همام بن

(١) بعده في م: «قط» .

(٢) ذكره الدارقطني في اللعل ١٦٢/٦ عن حماد بن سلمة به .

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٩/١ من طريق أسد بن موسى به .

يحيى<sup>(١)</sup>، وحُسينُ المُعَلَّم<sup>(٢)</sup>، وهشامُ بنُ عروة<sup>(٣)</sup>، وابنُ عُيينة<sup>(٤)</sup>. وإن كان هشامُ وابنُ عُيينة لم يُقيما إسنادَه، وهؤلاء كلُّهم يقولون في هذا الحديث: عن النبي ﷺ، أنه قال: «إنها ليست بِنَجسٍ». وإن كان بعضهم يُخالِفُ في إسنادِه؛ فمالكٌ ومن تابعه قد أقامَ إسنادَه وجوِّده، وقد روى إسحاقُ بنُ راهويه، عن الدرَّاوردي، عن أسيدِ بنِ أبي أسيد، عن أمِّه، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ مثله، قال: «إنها ليست بِنَجسٍ، إنها من الطَّوافينَ عليكم»<sup>(٥)</sup>. ومن أسقطَ من حديثِ أبي قتادة عن النبي ﷺ قوله: «إنها ليست بِنَجسٍ». فلم يَحْفَظْ، وقد ثبت ذلك بنقلِ الحُفَاطِ الثقاتِ، وبالله التوفيقُ. وقد روى عن عائشة، عن النبي ﷺ، أنه كان يُمُرُّ به الهِرُّ، فيصغى لها الإناءَ فتشربُ، ثم يتوضَّأُ بفضليها<sup>(٦)</sup>.

وفي إصغاءِ الإناءِ لها فائدتان؛ إحداهما: طَلَبُ الأجرِ في ذى الكَبِدِ الرُّطْبَةِ. والثانية: الابتداءُ بتمكييها من الماءِ؛ إشارةً إلى أن طهارةَ سُورِها أصليةٌ، وأن ما يَعْرِضُ من حالتِها المتوهِّمةِ بأكلِها للنجاسةِ ساقطُ الاعتبارِ، وهذا ما لم تَرَفِ فِيهَا

(١) أخرجه البيهقي ١/٢٤٥، ٢٤٦.

(٢) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده - كما في النكت الظراف ٩/٢٧٢ - وأبو يعلى في مسنده - كما في التلخيص الحبير ١/٤١ - والبيهقي ١/٢٤٥.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٣٥٢)، وابن أبي شيبة ١/٣٢.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٣٥١)، والحميدي (٤٣٠)، وأبو عبيد في الطهور (٢٠٥)، وفي الغريب ١/٢٧٠، وأحمد ٣٧/٢١١ (٢٢٥٢٨).

(٥) أخرجه الدارقطني في الأفراد - كما في التلخيص الحبير ١/٤١ - من طريق الدرَّاوردي، عن أسيد، عن أبيه، عن أبي قتادة به.

(٦) أخرجه ابن منيع - كما في الإتحاف بذيل المطالب ١/٣٧٣ - والبخاري (٢٧٥)، والبرز (٢٧٦) - كشف)، والطحاوي في شرح المعاني ١/١٩، والدارقطني ١/٦٦، ٦٧.

وممن رُوينا عنه أن الهِرَّ ليس بنجس ، وأنه لا بأس بفضله سُورِه للوضوءِ  
والشُّربِ ؛ العباسُ بنُ عبدِ المطلبِ ، وعليُّ بنُ أبي طالبٍ ، وابنُ عباسٍ ، وابنُ  
عمرَ ، وعائشةُ ، وأبو قتادةَ ، والحسنُ ، والحسينُ ، وعَلَقَمَةُ ، وإبراهيمُ ،  
وعكرمةُ ، وعطاءُ بنُ يسارٍ<sup>(١)</sup> . واختلفَ في ذلك عن أبي هريرةَ والحسينِ  
البصريِّ ؛ فرَوَى عطاءُ ، عن أبي هريرةَ ، أنَّ الهِرَّ كالكلبِ ، يُغسلُ منه الإناءُ  
سبعًا<sup>(٢)</sup> . ورَوَى أبو صالحٍ ذكوانُ ، عن أبي هريرةَ ، قال : السُّورُ من أهلِ  
البيتِ<sup>(٣)</sup> . ورَوَى أشعثُ ، عن الحسنِ ، أنه كان لا يَرى بأسًا بسُّورِ السُّورِ .  
ورَوَى يونسُ ، عن الحسنِ ، أنه قال : يُغسلُ الإناءُ من وُلُوغِهِ مرَّةً<sup>(٤)</sup> . وهذا  
يَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ رأى في فيه أذى ، ليصعَّ مخرجُ الروائينِ عنه ، ولا نعلمُ  
أحدًا من أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ رَوَى عنه في الهِرِّ أنه لا يَتَوَضَّأُ بِسُّورِهِ إِلَّا أبَا  
هريرةَ ، على اختلافٍ عنه .

وأما التَّابِعُونَ ، فرُوينا عن عطاءِ بنِ أبي رباحٍ ، وسعيدِ بنِ المسيَّبِ ، ومحمدِ

أذى أو تمشى على عينك من النجاسة إلى الماءِ ، فإن ذلك لا يجوزُ حتى تغيبَ عنك  
فتعودَ إلى أصلها الذي حَكَمَ لها به النبي ﷺ .

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٠)، والطهور لأبي عبيد  
(٢١١، ٢١٢)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣١/١، ٣٢، وسنن الدارقطني ٧٠/١، وسنن البيهقي ١/٢٤٧،  
والمطالب العالية (٢٢، ٢٣) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٢/١ - ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط (٢١٨) .

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١/٢٠، وفي شرح المشكل ٧/٧٥، ٧٦، والدارقطني ١/٦٨ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ١/٣٢ .

ابن سيرين ، أنهم أمرُوا بِإِرَاقَةِ مَا <sup>(١)</sup> وَلَغ فِيهِ الْهَرُّ ، وَغَسَلَ الْإِنَاءَ مِنْهُ <sup>(٢)</sup> . وَسَائِرُ التَّابِعِينَ بِالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ يَقُولُونَ فِي الْهَرِّ : إِنَّهُ طَاهِرٌ ، لَا بِأَسِّ الْوُضُوءِ بِشُورِهِ .

وَرَوَى الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنِ ، أَنَّهُمَا كَرِهَا الْوُضُوءَ بِفَضْلِ الْهَرِّ <sup>(٣)</sup> . قَالَ الْوَلِيدُ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، فَقَالَا : تَوَضُّأُ بِهِ ، فَلَا بِأَسِّ بِهِ وَإِنْ وَجَدْتَ غَيْرَهُ .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو : الْحُجَّةُ عِنْدَ التَّنَازُعِ وَالِاخْتِلَافِ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ فِي هَذَا الْبَابِ مَا ذَكَرْنَا . وَعَلَيْهِ اعْتِمَادُ الْفُقَهَاءِ فِي كُلِّ مِصْرٍ ، إِلَّا أَبَا حَنِيفَةَ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيُّ : الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ جُلُّ أَهْلِ الْفَتْوَى مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَثَرِ وَالرَّأْيِ جَمِيعًا ، أَنَّهُ لَا بِأَسِّ بِشُورِ السُّنُورِ اتِّبَاعًا لِلْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْنَا . يَعْنِي : عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ ؛ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ فِيمَنْ وَافَقَهُ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ فِي أَهْلِ الشَّامِ ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِيمَنْ وَافَقَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ . قَالَ : وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ <sup>(٤)</sup> ،

(١) فِي م : « مَا » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي الطُّهُورِ (٢١٨) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٧٧/١ .

(٣) أَخْرَجَهُ الطُّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَعَانِي ١/٢٠ ، وَفِي شَرْحِ الْمَشْكَلِ ٧٧/٧ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ بِهِ . وَيَنْظُرُ مُصَنِّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٣٤٥) ، وَالطُّهُورُ لِأَبِي عُبَيْدٍ (٢١٨ ، ٢١٩) ، وَمُصَنِّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٧٧/١ ، ٣٣ ، وَسَنَنُ الدَّارِقَطْنِيِّ ١/٦٧ .

(٤) فِي م : « عُبَيْدَة » .

وجماعة أصحاب الحديث . قال : وكان الثعمان يكره سُورَه ، وقال : إن التمهيد كان <sup>(١)</sup> تَوْضُأً به أجزأه . وخالفه أصحابه فقالوا : لا بأس به .

قال أبو عمر : ما حكاها المروزي عن أصحاب أبي حنيفة فليس كما حكاها عندنا ، وإنما خالفه من أصحابه أبو يوسف وحده ، وأما محمدٌ وزُفَرٌ والحسنُ بنُ زيادٍ فيقولون بقوله ، وأكثرهم يروون عنه أنه لا يُجزئُ الوضوءُ بفضْلِ الهِرِّ ، ويحتجون لذلك ، ويروون عن أبي هريرة وابن عمر أنهما كرها الوضوءُ بسُورِ الهِرِّ <sup>(٢)</sup> . وهو قولُ ابنِ أبي ليلى . وأما الثوريُّ ، فقد اختلف عنه في سُورِ الهِرِّ ، فذكر في « جامعِهِ » أنه <sup>(٣)</sup> يكره سُورَ ما لا يؤكلُ لحمه ، وما يؤكلُ لحمه فلا بأس بسُورِهِ . وهو ممن يكره أكلَ الهِرِّ . وذكر المروزيُّ قال : حدَّثنا عمرو بنُ زُرارة ، قال : حدَّثنا أبو النَّضرِ ، قال : حدَّثني الأشجعيُّ ، عن سُفيانَ ، قال : لا بأس بفضْلِ السُّنُورِ .

قال أبو عمر : لا أعلم لمن كره سُورَ الهِرِّ حُجَّةً أحسنَ من أنه لم يبلغه حديثُ أبي قتادة ، وبلغه حديثُ أبي هريرة في الكلبِ ، ففاسَ الهِرُّ على الكلبِ ، وقد فرقتِ السُّنَّةُ بينَ الهِرِّ والكلبِ في بابِ التَّعبُدِ ، وجمعتُ بينهما على حَسَبِ ما قدَّمنا ذِكرَه من بابِ الاعتبارِ والنَّظيرِ ، ومن حَجَّتْهُ السُّنَّةُ حَصَمَتْهُ ، وما خالفها

(١) زيادة من : م .  
 (٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٤) ، والطهور لأبي عبيد (٢١٦ ، ٢١٧) ،  
 والأوسط لابن المنذر (٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٨) ، وشرح المعاني ١/٢٠ ، وسنن الدارقطني ١/٦٧ .  
 وينظر ص ٥٠١ .  
 (٣) بعده في ق : « كان » .

التمهيد مطروح . وبالله التوفيق .

ومن حُجَّتِهِمْ أَيْضًا مَا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « طُهُورُ الْإِنَاءِ إِذَا وَلَّغَ فِيهِ الْهَرُّ أَنْ يُغْسَلَ مَرَّةً - أَوْ مَرَّتَيْنِ » <sup>(١)</sup> . شَكُّ قُرَّةُ . وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَرْفَعْهُ إِلَّا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ ، وَقُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ ثِقَةٌ ثَبَتَتْ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَيُرْوَاهُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَوْلَهُ <sup>(٢)</sup> .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ ، مِنْ رَأْيِ أَبِي قَتَادَةَ ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الْيَسِيرَ تَلَحُّقُهُ النَّجَاسَةُ ، أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ : أَتَعْجِبِينَ يَا ابْنَةَ أَخِي ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَيْسَتْ بِنَجَسٍ » . فَذَلِكَ هَذَا أَنَّ الْهَرَّ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ بَابِ النَّجَاسَاتِ لِأَفْسَدِ الْمَاءِ ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى أَنْ يُصْغَى لَهَا الْإِنَاءُ طَهَارَتُهَا ، وَلَوْ كَانَتْ مِمَّا تُنَجِّسُ لَمْ يَفْعَلْ ، فَذَلِكَ هَذَا عَلَى أَنَّ الْمَاءَ عِنْدَهُ تُفْسِدُهُ النَّجَاسَةُ وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ فِيهِ ؛ لِأَنَّ شُرْبَ الْهَرِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ فِي الْإِنَاءِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي فَمِهِ أَذَى مِنْ غَيْرِهِ ، لَيْسَ تُرَى مَعَهُ نَجَاسَةٌ فِي الْإِنَاءِ .

وَهَذَا الْمَعْنَى اخْتَلَفَ فِيهِ أَصْحَابُنَا وَسَائِرُ الْعُلَمَاءِ ؛ فَذَهَبَ الْمَصْرِيُّونَ <sup>(٣)</sup> مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ إِلَى أَنَّ قَلِيلَ الْمَاءِ يُفْسِدُهُ قَلِيلُ النَّجَاسَةِ ، وَأَنَّ الْكَثِيرَ لَا يُفْسِدُهُ إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ رِيحَهُ مِنَ الْمَحْرُومَاتِ ، وَمَا غَلَبَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الطَّاهِرَةِ

(١) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٩/١، وفي شرح المشكل (٢٦٤٩)، والدارقطني ٦٧/١،

٦٨ من طريق قره به . وأخرجه البيهقي ٢٤٧/١ من طرق عن قره به موقوفا .

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٢٠/١، وفي شرح المشكل ٧٠/٧ من طريق هشام بن

حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قوله .

(٣) في ق: « البصريون » .

أَخْرَجَهُ مِنْ بَابِ التُّطْهِيرِ وَأَبْقَاهُ عَلَى طَهَارَتِهِ . وَلَمْ يَحُدُّوا بَيْنَ الْقَلِيلِ مِنَ الْمَاءِ الَّذِي يُفْسِدُهُ قَلِيلُ النَّجَاسَةِ ، وَبَيْنَ الْكَثِيرِ الَّذِي لَا يُفْسِدُهُ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَيْهِ - حَدًّا يُوقَفُ عِنْدَهُ ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ رَوَى عَنْ مَالِكٍ فِي الْجَنْبِ يَغْتَسِلُ<sup>(١)</sup> فِي حَوْضٍ مِنَ الْحِيَاضِ الَّتِي تُسْقَى فِيهَا الدَّوَابُّ ، وَلَمْ يَكُنْ غَسَلَ مَا بِهِ مِنَ الْأَذَى ، أَنَّهُ قَدْ أَفْسَدَ الْمَاءَ . وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ فِي الْجَنْبِ يَغْتَسِلُ<sup>(٢)</sup> فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الْكَثِيرِ ، مِثْلَ<sup>(٣)</sup> الْحِيَاضِ الَّتِي تَكُونُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ ، وَلَمْ يَكُنْ غَسَلَ مَا بِهِ مِنَ الْأَذَى ، أَنَّ ذَلِكَ لَا يُفْسِدُ الْمَاءَ . وَهَذَا مَذْهَبُ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَأَشْهَبُ ، وَابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ ، وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ مِنْ أَصْحَابِهِمِ الْمِصْرِيِّينَ ، إِلَّا ابْنَ وَهَبٍ فَإِنَّهُ قَالَ فِي الْمَاءِ بِقَوْلِ الْمَدَنِيِّينَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ ، وَقَوْلُهُمْ مَا حَكَاهُ أَبُو الْمُصْعَبِ عَنْهُمْ وَعَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنَّ الْمَاءَ لَا تُفْسِدُهُ النَّجَاسَةُ الْحَالَّةُ فِيهِ ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا ، إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ فِيهِ النَّجَاسَةُ وَتُغَيَّرَ مِنْهُ طَعْمًا أَوْ رِيحًا أَوْ لَوْنًا . وَكَذَلِكَ ذَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ الْمَعْدَلِ<sup>(٤)</sup> أَنَّ هَذَا قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِي الْمَاءِ .

وَذَكَرَ ابْنُ وَهَبٍ ، عَنْ ابْنِ لَهَيْعَةَ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ ، أَنَّهُ سَأَلَ الْقَاسِمَ ابْنَ مُحَمَّدٍ وَسَأَلَ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَاءِ الرَّائِدِ الَّذِي لَا يَجْرِي تَمُوثٌ فِيهِ الدَّائِمَةُ ، أَيَشْرَبُ مِنْهُ<sup>(٥)</sup> وَيَغْتَسِلُ<sup>(٦)</sup> وَيَغْسِلُ مِنْهُ الثِّيَابَ ؟ فَقَالَا : انظُرْ بَعَيْنِكَ فَإِنْ رَأَيْتَ مَاءً لَا

- (١ - ١) سقط من : ق .  
 (٢) في ق : « من » .  
 (٣) أحمد بن المعذل بن غيلان بن حكيم ، أبو العباس العبدي البصري شيخ المالكية وشيخ إسماعيل القاضي ، تفقه بعبد الملك بن الماجشون ومحمد بن مسلمة ، وكان من بحور الفقه ، صاحب تصانيف وبيان . سير أعلام النبلاء ٥١٩/١١ .  
 (٤ - ٤) سقط من : م .

يُدْنُسُهُ مَا وَقَعَ فِيهِ ، فَتَرْجُو أَلَّا يَكُونَ بِهِ <sup>(١)</sup> بَأْسٌ .

قال : وأخبرني يونس ، عن ابن شهاب قال : كُلُّ مَاءٍ فِيهِ فَضْلٌ عَمَّا يُصْبِيهِ مِنَ الْأَدَى ، حَتَّى لَا يُغَيِّرَ ذَلِكَ طَعْمَهُ وَلَا لَوْنَهُ وَلَا رِيحَهُ ، فَهُوَ طَاهِرٌ يَتَوَضَّأُ بِهِ <sup>(٢)</sup> .

قال : وأخبرني عبد الجبار بن عمر ، عن ربيعة ، قال : إِذَا وَقَعَتِ الْمَيْتَةُ فِي الْبُحْرِ فَلَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهَا وَلَا لَوْنُهَا وَلَا رِيحُهَا ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهَا وَإِنْ رَأَى فِيهَا <sup>(٣)</sup> الْمَيْتَةَ <sup>(٤)</sup> . قال : فَإِنْ تَغَيَّرَتْ نَزَعٌ مِنْهَا قَدَرَ مَا يُذْهِبُ الرَّائِحَةَ عَنْهَا .

وهو قول ابن وهب . وإلى هذا ذهب إسماعيل بن إسحاق ، ومحمد بن بكير <sup>(٥)</sup> ، وأبو الفرج ، والأبهري ، وسائر المُنْتَحِلِينَ لمذهب مالك من البغداديين . وروى هذا المعنى عن عبد الله بن عباس ، وابن مسعود ، وسعيد بن المسيب ، على اختلافٍ عنه ، وسعيد بن جبير <sup>(٦)</sup> . وهو قول الأوزاعي ، والليث ابن سعيد ، والحسين بن صالح ، وداود بن علي . وهو مذهب أهل البصرة أيضا ،

(١) سقط من : م .

(٢) موطأ ابن وهب - كما في التعليق ١٤١/٢ ، وأخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (١١١٦) - مسند ابن عباس ( من طريق ابن وهب به .

(٣) في : الأصل ، م : فيه .

(٤) أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (١١١٧) - مسند ابن عباس ( من طريق ابن وهب به .

(٥) محمد بن بكير بن واصل أبو الحسين البغدادي نزيل أصبهان ، روى عن عبد الله بن وهب ، وثقه يعقوب بن شيبة وابن حبان ، وقال أبو حاتم : صدوق يغلط أحيانا . توفي بعد سنة عشرين ومائتين . تاريخ بغداد ٩٥/٢ ، وتهذيب الكمال ٥٤٣/٢٤ .

(٦) ينظر مصنف عبد الرزاق (٢٧٥) ، والظهور لأبي عبيد (١٥٧ ، ١٧٧ ، ١٧٩) ، والدارقطني

وهو الصحيح في النظر وجيد الأثر .

وأما الكوفيون ، فالنجاسة عندهم تُفسد قليل الماء وكثيره إذا حلت فيه ، إلا الماء المستبجر<sup>(١)</sup> الكثير الذي لا يقدر آدمي على تحريك جميعه ؛ قياساً على البحر الذي قال فيه رسول الله ﷺ : « هو الطهور ماؤه ، الحِلُّ مَيْتُهُ »<sup>(٢)</sup> .

وأما الشافعي ، فمذهبه في الماء نحو مذهب المصريين من أصحاب مالك ، وروايتهم في ذلك عن مالك أن قليل الماء يُفسده قليل النجاسة ، ولا يفسد كثيره إلا ما غلب عليه فغير طعمه أو رائحته أو لونه . إلا أن مالكاً في هذه الرواية عنه لا يحدُّ حدًّا بين قليل الماء الذي تلحقه النجاسة وبين كثيره الذي لا تلحقه النجاسة إلا بالعلبة عليه ، إلا ما غلب على النفوس أنه قليل ، وما الأغلب عند الناس أنه كثير . وهذا لا يضبط ؛ لاختلاف آراء الناس وما يقع في نفوسهم .

وأما الشافعي ، فحدّد في ذلك حدًّا بين القليل والكثير ؛ لحديث ابن عمر ، عن النبي ﷺ : « إذا كان الماء قَلْتين لم تلحقه نجاسة » . أو : « لم يحمل خبثًا » . وهو حديث يرويه محمد بن إسحاق والوليد بن كثير جميعاً ، عن محمد بن جعفر بن الزبير . وبعض رواة الوليد بن كثير يقول فيه : عنه ، عن محمد بن عباد بن جعفر<sup>(٣)</sup> . ولم يختلف عن الوليد بن كثير أنه قال فيه : عن عبد الله بن

(١) في ق : « المستبجر » ، وفي م : « المستجد » .

(٢) تقدم في الموطأ (٤٠) .

(٣) أخرجه أبو داود (٦٣) ، والنسائي (٥٢) ، وابن الجارود (٤٤) ، والطحاوي في شرح المشكل

(٢٦٤٥) ، وابن حبان (١٢٥٣) من طريق الوليد به .

عبد الله بن عمر، عن أبيه يرفعه<sup>(١)</sup>. ومحمد بن إسحاق يقول فيه: عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه مرفوعاً<sup>(٢)</sup> أيضاً. فالوليد يجعله عن عبد الله بن عبد الله، ومحمد بن إسحاق يجعله عن عبيد الله ابن عبد الله. ورواه عاصم بن المنذر<sup>(٣)</sup>، فاختلف فيه عليه أيضاً؛ فقال فيه حماد بن سلمة: عن عاصم بن المنذر، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه<sup>(٥)</sup>. وقال فيه حماد بن زيد: عن عاصم بن المنذر، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن عبد الله بن عمر<sup>(٦)</sup>. وقال حماد بن سلمة فيه: «إذا كان الماء قُلتين أو ثلاثاً لم يُنجسه شيء». وبعضهم يقول فيه: «إذا كان الماء قُلتين لم يحمِل<sup>(٧)</sup> الخبث». وهذا اللفظ مُحتمِلٌ للتأويل، ومثل هذا الاضطراب في الإسناد

- (١) بل أخرجه الدارمي (٧٥٩)، وابن خزيمة (٩٢)، والطحاوي في شرح المعاني ١٥/١، وفي شرح المشكل (٢٦٤٤)، والدارقطني ١٨/١، ١٩ من طريق الوليد، عن محمد بن جعفر، عن عبيد الله بن عبد الله، عن عبد الله به.
- (٢) أخرجه أحمد ٨/٢١١، ٤٢٢ (٤٦٠٥، ٤٨٠٣)، وأبو داود (٦٤)، والترمذي (٦٧)، وابن ماجه (٥١٧) من طريق محمد بن إسحاق به.
- (٣) بعده في م: «عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه».
- (٤) ليس في: الأصل، م.
- (٥) أخرجه الطيالسي (٢٠٦٦)، وأحمد ٨/٣٧٤ (٤٧٥٣)، وعبد بن حميد (٨١٦ - منتخب)، وأبو داود (٦٥)، وابن ماجه (٥١٨) من طريق حماد بن سلمة به.
- (٦) ذكره الدارقطني ١/٢١، ٢٢. وقال أبو داود عقب الحديث (٦٥): حماد بن زيد وقفه عن عاصم.
- (٧) في م: «يحصل».

يُوجِبُ التَّوَقُّفَ عَنِ الْقَوْلِ <sup>(١)</sup> بِهَذَا الْحَدِيثِ ، إِلَّا <sup>(٢)</sup> أَنَّ الْقُلْتَيْنِ غَيْرُ مَعْرُوفَتَيْنِ ، وَمَحَالٌّ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ عِبَادَهُ بِمَا لَا يَعْرِفُونَهُ . <sup>(٣)</sup> وَالْقُلْتَانِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ نَحْوُ خَمْسِمِائَةِ رَظْلٍ ، عَلَى مَا قَدَّرَهُمَا بَعْضُ رِوَاةِ الْحَدِيثِ ، وَاعْتَمَدَ فِيهِ عَلَى قَوْلِ ابْنِ جَرِيرٍ وَهُوَ أَحَدُ أُمَّةِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَالتَّفْسِيرِ ، قَالَ فِيهِ : قُلْتَانِ مِنْ قَلَالٍ هَجَرَ <sup>(٤)</sup> .

وَأَمَّا حَدِيثُ «لُؤُغِ الْكَلْبِ فِي الْإِنَاءِ» <sup>(٥)</sup> ، وَحَدِيثُ النَّهْيِ عَنِ إِدْخَالِ الْيَدِ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا لَمَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ نَوْمِهِ <sup>(٦)</sup> ، وَحَدِيثُ النَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الرَّائِدِ <sup>(٧)</sup> ، فَقَدْ عَارَضَهَا مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهَا . وَالْأَصْلُ فِي الْمَاءِ الطَّهَارَةُ ، فَالْوَجِبُ الْأَلَّا يُقْضَى بِنَجَاسَتِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ لَا تَنَازُعَ فِيهِ وَلَا مَدْفَعٌ لَهُ ، وَنَحْنُ نَذَكُرُ مَا نَخْتَارُهُ مِنَ الْمَذَاهِبِ <sup>(٨)</sup> فِي الْمَاءِ هَلْهَنَا ، وَنَذَكُرُ مَعْنَى حَدِيثِ «لُؤُغِ الْكَلْبِ» ، وَغَسْلِ الْيَدِ فِي بَابِ أَبِي الزِّنَادِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ لَا يَفْسُدُ إِلَّا بِمَا ظَهَرَ فِيهِ مِنَ النِّجَاسَةِ ، أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ سَمَّاهُ طَهُورًا ، فَقَالَ : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ [الفرقان : ٤٨] . وَفِي طَهُورٍ مَعْنَيَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ طَهُورًا بِمَعْنَى طَاهِرٍ ، مِثْلَ صَبُورٍ وَصَابِرٍ ، وَشَكُورٍ وَشَاكِرٍ ، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ . وَالْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى

(١) فِي ق : « الْعَمَل » .

(٢) فِي م : « إِلَى » .

(٣ - ٤) لَيْسَ فِي : الْأَصْل ، م .

(٤) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (٦٤) .

(٥) تَقَدَّمَ فِي الْمَوْطَأِ (٣٦) .

(٦) تَقَدَّمَ تَخْرِيجه ص ٤٣٦ .

(٧) فِي ق : « الْمَذْهَب » .

فَعُولٍ ، مثل قَتُولٍ وَضَرْوٍ ، فيكونَ فيه مَعْنَى التَّعَدَى وَالتَّكْثِيرِ ؛ يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ وَيُنزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ﴾ [الأنفال : ١١] .

وقد أجمعت الأمة أن الماء مُطَهِّرٌ لِلنَّجَاسَاتِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ كَسَائِرِ المَائِعَاتِ الطَّاهِرَاتِ ، فَتَبَّتْ بِذَلِكَ هَذَا التَّأْوِيلُ ، وَمَا كَانَ طَاهِرًا مُطَهِّرًا ، اسْتِحَالَ أَن تَلْحَقَهُ النَّجَاسَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَحِقَتْهُ النَّجَاسَةُ لَمْ يَكُنْ مُطَهِّرًا أَبَدًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطَهِّرُهَا إِلَّا بِمُضَامَاةِ جَبْتِهَا ، وَاسْتِحْلَاطِهَا ، فَلَوْ أَفْسَدَتْهُ النَّجَاسَةُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَغْلِبَ عَلَيْهِ ، وَكَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ سَائِرِ المَائِعَاتِ الَّتِي تَنْجُسُ بِمُضَامَاةِ النَّجَاسَةِ لَهَا ، لَمْ تَحْصُلْ لِأَحَدٍ طَهَارَةٌ ، وَلَا اسْتَنْجَى أَبَدًا . وَالسُّنَنُ شَاهِدَةٌ لِمَا قُلْنَا بِمِثْلِ مَا شَهِدَ بِهِ النَّظَرُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَمِنْ ذَلِكَ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَن يُصَبَّ عَلَى بَوْلِ الأَعْرَابِيِّ دَلْوٌ مِنْ مَاءٍ ، أَوْ ذَنْوُبٌ مِنْ مَاءٍ ، وَهُوَ أَصْحَحُ حَدِيثٍ يُرَوَى فِي المَاءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ البَوْلَ إِذَا صُبَّ عَلَيْهِ المَاءُ مَازَجَهُ ، وَلَكِنَّهُ إِذَا غَلَبَ المَاءُ عَلَيْهِ طَهَّرَهُ وَلَمْ يَضُرَّهُ مُضَامَاةُ البَوْلِ لَهُ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ المَبَارَكِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَالَ فِي المَسْجِدِ ، فَتَارَ النَّاسَ إِلَيْهِ لِيَمْنَعُوهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « دَعُوهُ ، وَأَهْرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ ذَنْوُبًا مِنْ مَاءٍ - أَوْ قَالَ : سَجَلًا مِنْ مَاءٍ - فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُبَسِّرِينَ ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ » <sup>(١)</sup> .

(١) أخرجه ابن خزيمة (٢٩٧) من طريق ابن المبارك به ، وأخرجه أحمد ٢١٠/١٣ (٧٨٠٠) ، =

وهكذا رواه شعيب بن أبي حمزة ومحمد بن الوليد الزبيدي، عن  
 الزهري<sup>(١)</sup>، كما رواه يونس بن يزيد بإسناده. وكذلك رواه الثعمان بن راشد  
 بهذا الإسناد<sup>(٢)</sup>، ورواه ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي  
 هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>، وتابعه سفیان بن حسين على هذا الإسناد<sup>(٤)</sup>، عن  
 الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة<sup>(٥)</sup>. ورواه محمد بن أبي حفصة، عن  
 الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وكل ذلك  
 صحيح؛ لأنه ممكن أن يكون الحديث عند ابن شهاب، عن عبيد الله وسعيد  
 وأبي سلمة، فحدث به مرة عن هذا، ومرة عن هذا، وربما جمعهم، وهذا  
 موجود لابن شهاب، معروف له، كثير جداً، وقد روى أنس بن مالك قصة  
 الأعرابي هذا، وسند كثر طرق حديثه في ذلك، في باب مُرسَل يحيى بن سعيد  
 من كتابنا هذا<sup>(٥)</sup> إن شاء الله.

- = وابن حبان (١٤٠٠) من طريق يونس بن يزيد به .
- (١) أخرجه البخاري (٢٢٠، ٦١٢٨)، والبيهقي ٤٢٨/٢ من طريق شعيب به، وأخرجه النسائي  
 (٣٢٩، ٥٦)، وابن حبان (١٣٩٩) من طريق محمد بن الوليد به .
- (٢) أخرجه الدارقطني في العلل ٢٩٥/٧ من طريق الثعمان به .
- (٣) أخرجه الحميدي (٩٣٨)، وأحمد ١٩٨/١٢ (٧٢٥٥)، وأبو داود (٣٨٠)، والترمذي  
 (١٤٧)، والنسائي (١٢١٦)، وابن خزيمة (٢٩٨) من طريق ابن عيينة به .
- (٤ - ٤) سقط من : م .
- وأخرجه ابن خزيمة (٢٩٨) من طريق سفیان به مختصراً. وتحرف في المطبوع منه «حسين»  
 إلى: «حصين» .
- (٥) سيأتي في شرح الحديث (١٤٠) من الموطأ .

ومن ذلك أيضًا قوله ﷺ إذ سُئِلَ عن بئرِ بُضَاعَةَ فَقِيلَ له : إِنَّه يُطْرَحُ فِيهَا لُحُومُ الْكِلَابِ وَالْعَذِيرَةُ وَأَوْسَاخُ النَّاسِ . فَقَالَ : « الْمَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ » . يعنى : ما لم يُعَيِّرْهُ أو يَظْهَرُ فِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْهُ ﷺ : « الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَيْهِ فغَيَّرَ طَعْمَهُ أو لَوْنَهُ أو رِيحَهُ » <sup>(١)</sup> . وهذا إجماعٌ فى الْمَاءِ الْمُتَغَيَّرِ بِالنَّجَاسَةِ ، وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا ، فَقَدْ زَالَ عَنْهُ اسْمُ الْمَاءِ مُطْلَقًا . وَحَدِيثُ بئرِ بُضَاعَةَ ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ <sup>(٣)</sup> ، قَالَ : حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا

تَفْسِيرٌ : إِذَا ثَبِتَ أَنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُ إِلَّا بِمَا غَيَّرَ صِفَاتِهِ ، لَكِنَّهُ يُسْتَحَبُّ صِيَانَتُهُ قَلِيلًا عَنِ النَّجَاسَاتِ ؛ لِأَنَّهُ أَكْمَلُ فِي الطَّهَارَةِ وَأَقْوَى لِلنَّظَافَةِ وَأَطْيَبُ عَلَى النَّفْسِ ، فَأَمَّا الْمِيَاهُ الْكَثِيرَةُ ؛ كَالْأَبَارِ الْعِظَامِ وَالْأَنْهَارِ الْكَبِيرِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ رَمَى النَّجَاسَاتِ وَالْأَفْذَارِ فِيهَا قَصْدًا ، وَعَلَى ذَلِكَ هِيَ <sup>(٤)</sup> الْأُمَّةُ كُلُّهَا فِي الْبِلَادِ الَّتِي تَكُونُ عَلَى الْأَنْهَارِ . وَقَدْ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ بئرِ بُضَاعَةَ وَقِيلَ لَهُ : إِنَّه يُطْرَحُ فِيهَا الْحَيْفُ وَالتُّثْنُ وَمَا يُنْجَى <sup>(٥)</sup> النَّاسُ . فَقَالَ : « الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ » .

(١) أخرجه ابن ماجه (٥٢١)، والبيهقى ٢٥٩/١ من حديث أبى أمامة . وينظر علل ابن أبى حاتم

٤٤/١، والتلخيص الحبير ١٥/١ .

(٢) أبو داود (٦٦، ٦٧) .

(٣) أحمد ٥٠٥/٣٧ (٢٢٨٦٠) .

(٤) فى م : « هذه » .

(٥) فى د : « بنحى » ، وفى م : « ينحى » ، وما ينحى الناس ، أى : ما يلتقونه من العذرة ، يقال :

أُنْحَى يَنْحَى ، إِذَا أَلْقَى نَجْوَاهُ . وَقِيلَ : إِزَالَتُهُ عَنْ بَدَنِهِ بِالغَسْلِ وَالْمَسْحِ . ينظر النهاية ٢٦/٥ .

الفضيل، يعنى ابن سليمان، قال: حدثنا محمد بن أبي يحيى، عن أمه قالت: التمهيد  
سمعت سهل بن سعيد الساعدي يقول: سقيت رسول الله ﷺ بيدي من بئر  
بضاعة.

وذكره إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا أبو ثابت محمد بن  
عبيد الله، قال: حدثني حاتم بن إسماعيل، عن محمد بن أبي يحيى،  
عن أمه قالت: دخلنا على سهل بن سعيد في نسوة، فقال: لو أنني  
سقيتكم من بئر بضاعة لكرهتم ذلك، وقد والله سقيت رسول الله ﷺ  
بيدي منها<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أيضاً قوله ﷺ إذ سُئِلَ عن ماءٍ اغتسلت منه امرأةٌ من نسائه وهي  
جُنُبٌ، فقال: «الماء لا يُنجسُهُ شيءٌ». رواه جماعة عن سمالك، عن عكرمة،  
عن ابن عباس؛ منهم شعبة والثوري، إلا أن جُلَّ أصحاب شعبة يروونه  
عنه، عن سمالك، عن عكرمة مُرسلاً<sup>(٢)</sup>، ووصله عنه محمد بن بكر<sup>(٣)</sup>،  
وقد وصله جماعة عن سمالك؛ منهم الثوري، وحسبك بالثوري حفظاً  
وإتقاناً.

- (١) أخرجه الروياني (١١٢١)، والطحاوي في شرح المعاني ١٢/١ من طريق حاتم بن إسماعيل به.  
(٢) أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (١٠٣٧ - مسند ابن عباس) من طريق محمد بن جعفر،  
عن شعبة، عن سمالك، عن عكرمة.  
(٣) أخرجه البزار (٢٥٠ - كشف)، وابن خزيمة (٩١)، والحاكم ١٥٩/١ من طريق محمد بن  
بكر به.

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ سَمَاكِ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اغْتَسَلَتْ مِنْ جَنَابِهِ ، فَاغْتَسَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَتَوَضَّأَ مِنْ فَضْلِهَا ، وَقَالَ : « الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ »<sup>(١)</sup> . وَهَكَذَا رَوَاهُ أَبُو الْأَحْوَصِ وَشَرِيكٌ ، عَنْ سَمَاكِ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا<sup>(٢)</sup> . وَكُلُّ مَنْ أَرْسَلَ هَذَا الْحَدِيثَ فَالثَّوْرِيُّ أَحْفَظُ مِنْهُ ، وَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ<sup>(٣)</sup> وَمَنْ تَابَعَهُ عَلَى إِسْنَادِهِ .

وَذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي ، عَنِ الْحِمَّانِيِّ ، عَنْ شَرِيكِ ، عَنِ الْمُقَدَّامِ ابْنِ شُرَيْحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « الْمَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ »<sup>(٤)</sup> .

قَالَ : وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ

(١) أخرجه أحمد ١٣/٤ ، ٢٢/٥ (٢١٠١ ، ٢٨٠٦) ، وابن ماجه (٣٧١) ، وابن خزيمة (١٠٩) من طريق وكيع به . وأخرجه أحمد ١٤/٤ ، ٣٤٣ ، ٢١/٥ (٢١٠٢ ، ٢٥٦٦ ، ٢٨٠٥) ، والدارمي (٧٦٢) ، والنسائي (٣٥٤) ، وابن خزيمة (١٠٩) من طريق الثوري به .  
 (٢) أخرجه أبو داود (٦٨) ، وابن ماجه (٣٧٠) ، والترمذي (٦٥) من طريق أبي الأحوص به ، وأخرجه أحمد ٢٢٨/٥ (٣١٢٠) من طريق شريك به .  
 (٣) بعده في ق : « قول » .

(٤) أخرجه أبو يعلى (٤٧٦٥) عن الحماني به ، وأخرجه البزار (٢٤٩ - كشف) ، وابن جرير في تهذيب الآثار (١٠٦٠ - مسند ابن عباس) ، والطبراني في الأوسط (٢٠٩٣) من طريق شريك به .

توبة العنبري، أنه سمع<sup>(١)</sup> سلمى بن عتاب<sup>(٢)</sup> يحدث عن جدّه، قال: سألت أبا هريرة قلت: إنا نرى<sup>(٣)</sup> الحوض يكون فيه الشؤر من الماء، فيلغ فيه الكلب، ويشرب منه الحماز، فقال: الماء لا يحرمه شيء<sup>(٤)</sup>.

قال أبو عمر: حسبك بجواب أبي هريرة في هذا الباب، وهو الذي روى حديث ولوغ الكلب في الإناء، وحديث غسل اليد قبل إدخالها فيه، وروى عن ابن عباس من وجوه، أن الماء لا ينجسه شيء<sup>(٥)</sup>. وقال ابن عباس: الماء يطهر ولا يطهر<sup>(٦)</sup>. وقال سعيد بن المسيب: الماء طهور لكل ما أصاب. وعن عبد الرحمن بن أبي ليلي وجماعة من التابعين: الماء لا ينجسه شيء<sup>(٧)</sup>. وروى شعبة، عن يزيد الرثك، عن معاذة<sup>(٨)</sup>، عن عائشة: الماء لا ينجسه شيء. وعن عبد الله بن مسعود، مثله<sup>(٩)</sup>. وروى حماد بن سلمة،

(١ - ١) في الأصل، م: «سلم بن غياث»، وفي ق: «سلمان بن غياث»، وفي تهذيب الآثار لابن جرير: «سلمان بن عتاب». والمثبت من التاريخ الكبير ١٩٧/٤، والجرح والتعديل ٣١٢/٤.

(٢) في: الأصل، م: «نرد».

(٣) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير عن علي بن المديني به، وأخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (١٠٨٢ - مسند ابن عباس) من طريق محمد بن جعفر به.

(٤) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣٩٧، ١١٤٤)، ومصنف ابن أبي شيبة ١٤٣/١، وتهذيب الآثار (١٠٤٠، ١٠٤١ - ١٠٤٤ - مسند ابن عباس).

(٥) مصنف عبد الرزاق (٢٥٦، ١١٤٢).

(٦) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ١٤٣/١.

(٧) في م: «معاذ». وينظر تهذيب الكمال ٣٥/٣٠٨.

(٨) ينظر مصنف عبد الرزاق (٢٦٢).

عن حماد، عن سعيد بن جبيرة، في ماء الحمام يَغْتَسِلُ فِيهِ الْجُنُبُ وَغَيْرُ  
الطَّاهِرِ، قَالَ: الْمَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ<sup>(١)</sup>. وحماد بن سلمة، عن داود بن أبي  
هند، عن سعيد بن المسيب<sup>(٢)</sup> في قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾  
[الفرقان: ٤٨] قَالَ: لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ<sup>(٣)</sup>. قَالَ دَاوُدُ: وَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ  
الْمُسَيَّبِ<sup>(٤)</sup> عَنِ الْعُدْرِ<sup>(٥)</sup> الَّتِي فِي الطَّرِيقِ تَلْعُ فِيهَا الْكِلَابُ، وَتَبُولُ فِيهَا  
الدَّوَابُّ، أَيْبُوضًا مِنْهَا؟ فَقَالَ: الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ<sup>(٥)</sup>.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فِي سُورِ الْهَجْرِ  
أَنَّهُ كَرِهَهُ، لَمْ يَكُنْ إِلَّا لِشَيْءٍ ظَهَرَ فِي الْمَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: فِيمَا بَالَتْ  
فِيهِ الدَّوَابُّ مِنَ الْمَاءِ، أَنَّهُ طَهُورٌ. مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الْبَوْلَ لَمْ يَظْهَرْ فِي الْمَاءِ مِنْهُ  
طَعْمٌ وَلَا لَوْنٌ وَلَا رِيحٌ.

أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ  
مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرِيَابِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَحِيمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا

(١) ينظر الطهور لأبي عبيد (٢٥٢)، ومصنف ابن أبي شيبة ١/١٢٩، ١٤٣، وتهذيب الآثار  
(١٠٧٠، ١٠٧١ - مسند ابن عباس).

(٢ - ٣) سقط من: م.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١/١٤٣، والدارقطني ١/٢٩، والبيهقي ١/٢٥٩ من طريق داود به.

(٤) العُدْرُ جمع غدِير، وهو القطعة من الماء يغادرها السيل، أى يتركها. اللسان (غ د ر).

(٥) أخرجه أبو عبيد في الطهور (١٥٧)، وابن أبي شيبة ١/١٤٣، وابن جرير في تهذيب الآثار  
(١٠٦٤ - ١٠٦٨ - مسند ابن عباس)، والدارقطني ١/٢٩، والبيهقي ١/٢٥٩ من طريق داود بن

أبي هند به.

الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، في الغدير تقع فيه الدابة فتموت، قال: التمهيد  
الماء طهور ما لم تُنجس الميتة طعمه أو ريحه<sup>(١)</sup>.

وأما ما ذهب إليه الشافعي من حديث القلتين، فمذهب ضعيف من جهة النظر، غير ثابت في الأثر؛ لأنه حديث قد تكلم فيه جماعة من أهل العلم بالنقل، ولأن القلتين لم يُوقف على حقيقة مبلغهما في أثر ثابت ولا إجماع، ولو كان ذلك حدًا لازماً لوجب على العلماء البحث عنه ليقفوا على حد ما حرّمه رسول الله ﷺ وما أحلّه من الماء؛ لأنه من أصل دينهم وفرصهم، ولو كان ذلك كذلك ما ضيّعوه، فلقد بحثوا عمّا هو أدق من ذلك والطف، ومحال في العقول أن يكون ماءً إن أحدهما يزيد على الآخر بقدر أو رطل، والتنجاسة غير قائمة ولا موجودة في واحد منهما؛ أحدهما نجس، والآخر طاهر. وكذلك كل من قال بأن قليل الماء يفسده قليل التنجاسة دون كثيره وإن لم تظهر فيه ولم تُغيّر منه شيئاً وحد<sup>(٢)</sup> في ذلك الماء المستبجر<sup>(٣)</sup> بغير أثر يشهد له، فقولُه مدفوع بما ذكرنا من الآثار المرفوعة في هذا الباب، وأقويل علماء أهل الحجاز فيه.

(١) أخرجه البيهقي ٢٥٩/١ من طريق الوليد به.

(٢) في م: « وجد ».

(٣) في م: « المستجد ».

وأما ما ذهب إليه المصنفون من أصحاب مالك في أن قليل الماء يفسد بقليل النجاسة، من غير حدّ حدّوه في ذلك، وما قالوه من أجوبة مسائلهم في البئر تقع فيها الميتة، من استحباب نزع بعضها وتطهير ما مسّه ماؤها، وفي إناء الوضوء يسقط فيه مثل رعوس الإبر من البول، وفي سُورِ النَّصْرَانِيّ والمَخْمُورِ، وسُورِ الدجاجة المُخَلَّاة، وغير ذلك من مسائلهم، في هذا الباب، فذلك كلّهُ على التَّنْزُهِ والاستِحْبَابِ، هكذا ذكّره إسماعيل بن إسحاق، وهو الصواب عندنا، وبالله التوفيق.

حدّثنا عبد الوارث بن سفيان، حدّثنا قاسم بن أصبغ، حدّثنا أحمد<sup>(١)</sup> بن

فأما أشار السباع إذا ورّدت مياة الفلاة فإنها ساقطة الاعتبار أيضا بعلّة أنه لا يمكن الاحتراز منها، وقد ثبت أن النبي ﷺ سُئِلَ عن المياة ترّدها السباع فقال: «لها ما حملت في بطونها، ولنا ما بقي شرابا وطهورا»<sup>(٢)</sup>. ويُخالف هذا الدواجن التي تكون في البيوت، فإنه يُمكن الاحتراز منها ولا تدعو الحاجة إليها، ويخالف سُورِ النَّصْرَانِيّ وشارب الخمر؛ لأن ذلك معصية لا رخصة فيها ولا اعتبار بها. ويتركب على<sup>(٣)</sup> هذه المسألة<sup>(٣)</sup> مسألة<sup>(٤)</sup> أشار النساء<sup>(٤)</sup>؛ قال جماعة منهم أحمد بن حنبل: لا يتوضأ بشُورِ المرأة. لحديث رواه ولم يصحّ، وقد ثبت في «الصحيح» مخالطة الرجال والنساء والوضوء معهن وبما يفضّل عنهن.

(١) في ق: «محمد».

(٢) ابن ماجه (٥١٩).

(٣ - ٣) في النسخ: «هذا». والمثبت من حاشية د.

(٤ - ٤) في د: «أشار إليها».

زُهَيْرٍ ، حَدَّثَنَا الْحَوْطِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ ، قَالَ : قُلْتُ لِلأَوْزَاعِيِّ : جُبَّ كَانَ يُعَصَّرُ فِيهِ العَصِيرُ ، فَلَمَّا فَرَعُوا بَقِيَّتَ فِي أَسْفَلِهِ بَقِيَّةٌ فَصَارَتْ خَمْرًا ، ثُمَّ جَاءَتْ الأَمْطَارُ فَمَلَأَتِ الجُبَّ ، مَا تَقُولُ فِي الوُضوءِ مِنْهُ ؟ قَالَ : تَجِدُ لَهُ طَعْمًا أَوْ رِيحًا ؟ قُلْتُ : لا . قَالَ : لا بَأْسَ بِالوُضوءِ مِنْهُ .

<sup>(١)</sup> حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ أَبِي سَيِّئَةَ الحَلْبِيِّ بِحَلَبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنِ أَبِيهِ ، عَنِ سَهْلِ بْنِ سَعِيدِ السَّاعِدِيِّ ، قَالَ : قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا نَتَوَضَّأُ مِنْ بَثْرِ بُضَاعَةٍ ، وَفِيهَا مَا يُنَجِّجِي النَّاسَ وَالمَحَائِضُ وَالجَنُبُ <sup>(٢)</sup> . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « المَاءُ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ » <sup>(٣)</sup> . وَهَذَا اللَّفْظُ غَرِيبٌ فِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعِيدٍ ، وَمَحْفُوظٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ الخَدْرِيِّ ، لَمْ يَأْتِ بِهِ فِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعِيدٍ غَيْرُ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ قَاسِمٌ : هُوَ مِنْ أَحْسَنِ شَيْءٍ فِي بَثْرِ بُضَاعَةٍ <sup>(٤)</sup> .

وَلَمَّا ثَبَتَتِ السُّنَّةُ فِي الهِرِّ ، وَهُوَ سَبْعٌ يَفْتَرَسُ وَيَأْكُلُ المَيْتَةَ ، أَنَّهُ لَيْسَ بِنَجِّسٍ ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كُلَّ حَيٍّ لَا نَجَاسَةَ فِيهِ ، فَكَانَ الكَلْبُ وَالجِمَارُ وَالبَعْلُ

(١ - ١) ليس في: الأصل، م.

(٢) كذا في ق، وفي الحلبي: « الجيف »، وفي التلخيص الحبير: « الخبث ».

(٣) أخرجه قاسم بن أصبغ في مصنفه - كما في التلخيص الحبير ١٣/١ - وأخرجه عبد الملك بن أيمن في مستخرجه على سنن أبي داود - كما في التلخيص الحبير ١٣/١ - ومن طريقه ابن حزم ٢٠٣/١ - عن محمد بن وضاح به.

وسائر الحيوان كله لا نجاسة فيه ما دام حيًا ، ولا بأس بشوره للوضوء والشرب ، حاشا الخنزير المحرم العين ، فإنه قد اختلف فيه ، فقيل : إنه إذا ماس الماء وهو حتى أفسده . وقد قيل : إن ذلك لا يفسده على ظاهر حديث عمر في السباع<sup>(١)</sup> ، وظاهر قوله ﷺ : « الماء لا ينجسه شيء » . وهذا هو المذهب الذي إليه يذهب أكثر أصحابنا ، وبه نقول .

وكذلك الطير كله ، لا بأس بشوره ، إلا أن يكون في فيه أذى يغير الماء ؛ اعتبارًا بشنة رسول الله ﷺ في الهر وفي الماء أنه لا ينجسه إلا ما ظهر فيه من النجاسة . وقد روى ابن عمر أن الكلاب كانت تقبل وتدبر<sup>(٢)</sup> وتبول<sup>(٣)</sup> في مسجد رسول الله ﷺ فلا يغسل شيء من أثرها ولا يرش<sup>(٤)</sup> . وهذا يدل على أنه ليس في حتى نجاسة ، والله أعلم . وإنما النجاسة في الميتة وفيما ثبتت معرفته عند الناس من النجاسات المجتمع عليها ، والتي قامت الدلائل بنجاستها ؛ كالبول والغائط والمذي والخمر . وقد يكون من الميتة ما ليس بنجس ، وهو كل شيء ليس له دم سائل ؛ مثل بنات وردان<sup>(٥)</sup> ، والزنبور<sup>(٥)</sup> ،

(١) سيأتي في الموطأ (٤٢) .

(٢ - ٣) ليس في : الأصل ، م .

(٣) أخرجه أحمد ٢٨٧/٩ (٥٣٨٩) ، والبخاري (١٧٤) معلقًا بصيغة الجزم ، وأبو داود (٣٨٢) . وعند أحمد دون قوله : وتبول .

(٤) بنات وردان : دويجة نحو الخنفساء حمراء اللون ، وأكثر ما تكون في الحمامات والكثف الوسيط (ورد) .

(٥) الزنبور والزنبار : حشرة أليمة اللسع من الفصيلة الزنبورية ، واحدها زنبارة . الوسيط (زنب) .

والعقرب، والجعلان<sup>(١)</sup>، والصرار، والخنفساء<sup>(٢)</sup>، وما أشبه ذلك، والأصل  
 في ذلك حديث رسول الله ﷺ في الذباب.

حدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا  
 أحمد بن شعيب، قال: حدثنا عمرو بن علي، قال: حدثنا يحيى بن سعيد،  
 قال: حدثنا ابن أبي ذئب، قال: حدثنا سعيد بن خالد، عن أبي سلمة، عن أبي  
 سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ  
 فَلْيَمْسُقْهُ»<sup>(٣)</sup>.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا ابن السكن، قال: حدثنا محمد  
 ابن يوسف، قال: حدثنا البخاري، قال: حدثنا قتيبة، قال: حدثنا إسماعيل  
 ابن جعفر، عن عتبة<sup>(٤)</sup> بن مسلم، عن عبيد بن حنين مولى بنى زريق، عن أبي  
 هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَمْسُقْهُ كُلَّهُ»

(١) الجمل: حيوان كالخنفساء يكثر في المواضع التديّة، والجمع جعلان. الوسيط (ج ع ل).  
 (٢) الخنفساء: حشرة سوداء، مغمدة الأجنحة، أصغر من الجمل، متنتة الريح. الوسيط (خنفس).  
 (٣) فليمسقه، أى: يغمسه، يقال: مقلت الشيء أمقله مقلًا. إذا غمسته في الماء ونحوه. النهاية  
 ٣٤٧/٤.

والحديث عند النسائي (٤٢٧٣) وفي الكبرى (٤٥٨٨). وأخرجه أحمد ٢٨٤/١٧  
 (١١١٨٩)، وأبو يعلى (٩٨٦)، وابن حبان (١٢٤٧) من طريق يحيى بن سعيد به. وأخرجه  
 الطيالسي (٢٣٠٢)، وأحمد ١٨٦/١٨ (١١٦٤٣)، وابن ماجه (٣٥٠٤) من طريق ابن أبي ذئب  
 به.

(٤) فى ق: «قتيبة»، وفى م: «عقبة». وينظر تهذيب الكمال ٣٢٣/١٩.

ثم ليطرخه ، فإن في أحد جناحيه شفاءً ، وفي الآخر داءً»<sup>(١)</sup> .

وروي هذا الحديث من وجوه كثيرة عن أبي سعيد وأبي هريرة ، كلها ثابتة ، ومعلوم أن الذباب إذا غمس في الطعام الحار أو البارد أن الأغلب عليه مع ضعف خلقه الموت ، فلو كان موته في الماء أو الطعام يفسده ، لم يأمر رسول الله ﷺ بغمسه فيه ، وإذا لم ينجس الطعام بموته ، فليس ينجس على حال البتة .

وحكم كل<sup>(٢)</sup> ما لا دم له حكمه ؛ من أنه لا يفسد ما مات فيه من الطعام ، وقد رخص قوم في أكل دود التين ، وما في الفول وسائر الطعام من الشوس ؛ واستجازوا ذلك لعدم النجاسة فيه . وكرة أكل ذلك جماعة من أهل العلم ، وقالوا : لا يؤكل شيء من ذلك ؛ لأنه ليس له خلق ولا<sup>(٣)</sup> لبة فيذكي ، ولا هو من صيد الماء فيحل بغير الذكاة . واحتجوا بقول رسول الله ﷺ في الذباب : « فليغمسه ، ثم ليطرخه » . قالوا : ولو كان أكله مباحا لم يأمر بطرحه .

وأما القملة والبرغوث ، فأكثر أصحابنا يقولون : لا يؤكل طعام مات فيه قملة أو برغوث ؛ لأنهما نجسان ، وهما من الحيوان الذي عيشه من دم الحيوان ، لا عيش لهما غير الدم ، فهما نجسان ، ولهما دم . وكان سليمان بن

(١) البخاري (٥٧٨٢) ، وأخرجه أحمد ٨٨/١٥ (٩١٦٨) من طريق إسماعيل به .

(٢) ليس في الأصل ، م .

٤٢ - وحَدَّثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن يحيى بن عبد [٨ظ] الرحمن بن حاطب، الموطأ

سالم القاضي الكندي<sup>(١)</sup>، من أهل إفريقية<sup>(٢)</sup> يقول: إن مَاتت القملة في الماء طرِح ولم يُشرب، وإن وَقعت في الدقيق ولم تخرُج في الغرْبال لم يُؤكَل الخُبز، وإن مَاتت في شيء جامد طرَحَتْ وما حَوْلها كالفأرة. التمهيد

وقال غيره من أصحابنا وغيرهم: إنَّ القملة كالذبابِ سواء. فأما الماء، فالأصل فيه عندنا ما ذكرنا وأوضَحنا في هذا الباب، وقد عَلِمَ أَنَّ الذبابَ يعيش من الدَّم، ويتناول من الأقدارِ ما لا تتناولُ القملة، وفيه من الدَّم مثلُ ما في القملة أو أكثر، وقد حَكَم فيه رسولُ الله ﷺ بما تقدَّم ذكرنا له. وهذا ما لم يكن فيه دم؛ لأنَّ الحديثَ إنَّما يدلُّ على أَنَّ النَّجسَ من الحيوانِ ما له دمٌ سائلٌ، وكذلك قال إبراهيم: ما ليس له نفسٌ سائلةٌ فليس بنجسٍ<sup>(٣)</sup>. يعني بالنفسِ الدَّم.

مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن الاستدكار يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، أن عمر بن الخطاب خَرَج في رَكبٍ، فيهم

القيس

(١) سليمان بن سالم الكندي أبو ربيع القاضي، المعروف بابن الكحلة، من أصحاب سحنون ولي القضاء بصقلية وعنه انتشر الفقه بين أهلها، له تأليف في الفقه، يعرف بكتاب السليمانية، مضافة إليه، توفي سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومائتين. طبقات الفقهاء ص ١٥٨، والديباج المذهب ٣٧٤/١، وينظر طبقات علماء إفريقية وتونس ص ١٠٩، ١١٠، ١١٣، ٢١٠.

(٢) في ق: «صقلية».

(٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٥٩/١، وسنن الدارقطني ٣٣/١، وسنن البيهقي ٢٥٣/١.

أَنَّ عَمْرُ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ فِي رَكْبٍ فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ حَتَّى وَرَدُوا حَوْضًا، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ لِمُصَاحِبِ الْحَوْضِ: يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ، هَلْ تَرِدُ حَوْضَكَ السَّبَاعُ؟ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ: يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ، لَا تُخْبِرُنَا؛ فَإِنَّا نَرِدُ عَلَى السَّبَاعِ وَتَرِدُ عَلَيْنَا.

عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، حَتَّى وَرَدُوا حَوْضًا، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ لِمُصَاحِبِ الْحَوْضِ: يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ، هَلْ تَرِدُ حَوْضَكَ السَّبَاعُ؟ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ: يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ، لَا تُخْبِرُنَا؛ فَإِنَّا نَرِدُ عَلَى السَّبَاعِ وَتَرِدُ عَلَيْنَا<sup>(١)</sup>. وهذا يدلُّ على أن الماءَ إذا لم تظهروا فيه نجاسةً فهو طاهرٌ، ويدلُّ على أن الحيوانَ لا نجاسةً فيه، ويدلُّ على أن السؤالَ فيما لا يُحتاج إليه يجبُ إنكاره والاحتجاجُ عليه.

وقال<sup>(٢)</sup> غيره: إنما رَدَّ عَمْرُو عَلَى عَمْرٍو قَوْلَهُ أَنَّهُ فِي سَعَةِ مِنْ تَرِكِ السُّؤَالِ<sup>(٣)</sup>.

وقالوا: إنما نهى عَمْرُو صَاحِبَ الْحَوْضِ عَنِ الْخَبْرِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَهُ بِوُجُودِهَا وَوَلَوْغَهَا ضَاقَ عَلَيْهِ. وَذَكَرُوا مَا رَوَاهُ ابْنُ عُثَيْمَةَ وَغَيْرُهُ عَنِ ابْنِ عَوَيْنَ، قَالَ: قُلْتُ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَرَأَيْتَ الْغَدِيرَ يَلْغُ فِيهِ الْكَلْبُ وَيَشْرَبُ مِنْهُ الْحَمَارُ؟ قَالَ: يَنْتَظِرُ أَحَدُنَا إِذَا انْتَهَى إِلَى الْغَدِيرِ حَتَّى يَسْأَلَ: أَيُّ كَلْبٍ وَلَغَ فِيهِ، وَأَيُّ حَمَارٍ

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٤٥)، وبرواية أبي مصعب (٥٥). وأخرجه عبد الرزاق (٣٨٨)، والبيهقي ١/٢٥٠، وفي المعرفة (٣٨٨)، من طريق مالك به.  
(٢ - ٣) في الأصل: «... أنه لا يلزمه السؤال عن ما سأل عنه إذ لم ير شيئاً ينكره وأنه ...».

٤٣ - وحدثني عن مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان  
يقول: إن كان الرجال والنساء في زمان رسول الله ﷺ ليتوضئون  
جميعاً.

الاستدكار

شرب منه؟! أي: ليس علينا أن نسأل عن ذلك<sup>(١)</sup>.

قال أبو عمر: المعروف من عمر في احتياطه للدين أنه لو كان ولوغ السباع  
والحُمُرِ والكلاب يُفسيدُ ماءَ الغديرِ لسأل عنه، ولكنه رأى ذلك لا يضرُّ الماءَ<sup>(٢)</sup>.  
والله أعلم.

مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه كان يقول: إن كان الرجال  
والنساء ليتوضئون جميعاً في زمن رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>.

رواه هشام بن عمار، عن مالك، فقال فيه: من إناءٍ واحدٍ.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا علي بن الحسن بن علي الحرائي، حدثنا  
محمد بن المعافى ومحمد بن محمد، وحدثنا خلف، حدثنا عبد الله بن عمر  
ابن إسحاق، حدثنا أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، قالوا: حدثنا  
هشام بن عمار، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كان الرجال

القبس

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٤٣/١، عن ابن عليه به.

(٢) سقط من: ص، م.

(٣) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٣٥)، ورواية أبي مصعب (٥٦). وأخرجه أحمد ١٥٥/١٠

(٥٩٢٨)، والبخاري (١٩٣)، وأبو داود (٧٩)، والنسائي (٧١، ٣٤١)، وابن خزيمة (٢٠٥) من

طريق مالك به.

التمهيد والنساء يتوضئون على عهد رسول الله ﷺ من إناء واحد<sup>(١)</sup>. ليس في «الموطأ»: من إناء واحد. والمعنى في ذلك سواء.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا أحمد بن محمد بن الحسين العسكري، حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا الشافعي، أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله ابن عمر، أنه كان يقول: إن الرجال والنساء كانوا يتوضئون في زمن رسول الله ﷺ جميعاً<sup>(٢)</sup>.

في هذا الحديث دليل واضح على إبطال قول من قال: لا يتوضأ بفضيل المرأة؛ لأن المرأة والرجل إذا اغترفا جميعاً من إناء واحد في الوضوء، فمعلوم أن كل واحد منهما متوضئ بفضيل صاحبه. وقد وردت آثار في هذا الباب مرفوعة بالنهي عن أن يتوضأ الرجل بفضيل المرأة، وزاد بعضهم في بعضها: ولكن ليغترفا جميعاً؛ فقالت طائفة: لا يجوز أن يغترف الرجل مع المرأة في إناء واحد؛ لأن كل واحد منهما متوضئ حينئذ بفضيل صاحبه. وقال آخرون: إنما كره من ذلك أن تنفرد المرأة بالإناء، ثم يتوضأ الرجل بعدها بفضيلها.

وكل واحد منهم روى لما<sup>(٣)</sup> ذهب إليه آثراً، ولم أر لذكر تلك الآثار وجهها في كتابي هذا؛ لأن الصحيح عندي ما روى مما يصادها ويخالفها، مثل حديث هذا الباب، وحديث عائشة في أنها كانت تغتسل هي ورسول الله ﷺ من

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٨١) عن هشام به.

(٢) سقط من: ي، م.

والحديث أخرجه البيهقي في المعرفة (٢٨٧) من طريق الربيع به، وهو في الأم للشافعي ٨/١.

(٣) في ي، م: (بها).

إناءٍ واحدٍ هو الفَرْقُ<sup>(١)</sup>. والذي ذهب إليه جمهور العلماء، وجماعة فقهاء الأمصار، أنه لا بأس أن يتوضأ الرجل بفضل المرأة، وتوضأ المرأة بفضله، انفردت بالإناء أولم تنفرد، وفي مثل هذا آثار كثيرة عن النبي ﷺ صحاح، والذي يذهب إليه أن الماء لا يُنجسه شيء، إلا ما ظهر فيه من النجاسات، أو غلب عليه<sup>(٢)</sup> منها، فلا وجه للاستغفال بما لا يصح من الآثار والأقوال. والله المستعان.

قرأت على عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كان الرجال والنساء يتوضؤون على عهد رسول الله ﷺ من الإناء الواحد<sup>(٣)</sup>.

وهذا على عموميه يجمع الأفراد وغير الأفراد. والله أعلم.

وروى سفيان وشريك، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن ميمونة، قالت: اغتسلت من الجنابة، فجاء النبي ﷺ ليغتسل، فقلت: إني اغتسلت منه. فقال: «ليس على الماء جنابة، الماء لا يُنجسه شيء»<sup>(٤)</sup>.

(١) الفرق: مكيال يسع ستة عشر رطلاً، وهي اثنا عشر مدًا، أو ثلاثة أصع عند أهل الحجاز. النهاية ٤٣٧/٣. وسيأتي الحديث في الموطأ (٩٨).

(٢) في ي، م: «عليها».

(٣) أخرجه أبو داود (٧٩) عن مسدد به، وأخرجه البغوي في الجعديات (٣٠٥٠) من طريق حماد به. وأخرجه البغوي في الجعديات (٣٠٥١)، وأحمد ٦٠/٨ (٤٤٨١)، وابن خزيمة (٢٠٥) من طريق أيوب به.

(٤) أخرجه أحمد ٣٨٦/٤٤ (٢٦٨٠١)، وابن ماجه (٣٧٢) من طريق شريك به، وأخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (١٠٣٦ - مسند ابن عباس) من طريق سفيان به، وفيه: «عن بعض أزواج النبي ﷺ».

## ما لا يجب منه الوضوء

٤٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِمَارَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أُمِّ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلْمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَتْ : إِنِّي امْرَأَةٌ أُطِيلُ ذَيْلِي وَأَمْشِي فِي

وهذا صحيح في الأصول ؛ لأن المؤمن ليس بنجس ، وإنما هو مُتَعَبَّدٌ بالوضوء والاعتسال في حالٍ دُونَ حالٍ ، وقد دللنا على طهارة سؤر الحائض والجُنب فيما سلف من هذا الكتاب ، وإذا جاز وضوء الجماعة معاً ، رجالاً ونساءً ، ففي ذلك دليل على أنه لا تحديد ولا توقيف فيما يقتصِرُ عليه المُغتَسِلُ من الماء ، إلا الإتيان منه بما أمر الله من غسلٍ ومسحٍ ، ورُبَّ ذِي رِفْقٍ يَكْفِيهِ التيسيرُ ، وذِي خُرْقٍ<sup>(١)</sup> لا يَكْفِيهِ الكثيرُ ، وقد مضى معنى هذا الباب في باب ابن شهابٍ أيضاً<sup>(٢)</sup> ، والحمدُ لله .

التمهيد

مَالِكٌ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ<sup>(٣)</sup> ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أُمِّ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلْمَةَ ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَتْ : إِنِّي امْرَأَةٌ أُطِيلُ ذَيْلِي ، وَأَمْشِي فِي الْمَكَانِ الْقَدِيرِ ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلْمَةَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يُطَهِّرُهُ مَا بَعْدَهُ »<sup>(٤)</sup> .

القبس

(١) في م : « فرق » . والخرق : نقيض الرفق . اللسان (خ ر ق) .

(٢) سيأتي في شرح الحديث (٩٨) من الموطأ .

(٣) قال أبو عمر : وهو محمد بن عمار بن عمرو بن حزم الأنصاري . وينظر تهذيب الكمال

. ١٦٧/٢٦

(٤) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٩٩) ، ورواية أبي مصعب (٥٧) . وأخرجه الدارمي =

المكانِ الْقَدِيرِ؟ قالتُ أمُّ سلمةُ: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «يُطَهَّرُهُ ما بَعْدَهُ». الموطأ

قال أبو عمر: هكذا هذا الحديثُ في «الموطأ» عند جماعةِ زواته، فيما علمت، وقد رواه الحسينُ بنُ الوليد، عن مالك، فأخطأ فيه.

حدَّثناهُ خَلْفُ بنُ القاسمِ، حدَّثنا الحسنُ بنُ رشيقٍ، حدَّثنا أحمدُ بنُ شُعَيْبٍ، أَخْبَرنا أحمدُ بنُ نَصْرِ، حدَّثنا الحسينُ بنُ الوليد، حدَّثنا مالكٌ، عن محمدِ بنِ عُمارةَ، عن محمدِ بنِ إبراهيمِ بنِ الحارثِ، عن حُمَيْدَةَ، أنها سألت عائشةَ، فقالت: إني امرأةٌ أُطِيلُ ذَنْبِي، وأُمُرُ بِالْمَكَانِ الْقَدِيرِ. فقالت: سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ عن ذلك فقال: «يُطَهَّرُهُ ما بَعْدَهُ». هذا خطأ، وإنما هو لأمِّ سلمةَ لا لعائشةَ. وكذلك رواه الحُفَاطُ في «الموطأ» وغير «الموطأ» عن مالكٍ.

ورواه إسحاقُ بنُ سليمانَ الرازِي، عن مالكٍ، عن محمدِ بنِ عُمارةَ، عن محمدِ بنِ إبراهيمِ، عن أمِّ ولید لهُودِ بنِ إبراهيمِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ. وهذا خطأ، والصوابُ ما في «الموطأ»، والله أعلم.

حدَّثنا أحمدُ بنُ قاسمِ بنِ عيسى المُقْرِي، قال: حدَّثنا عُبيدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ إسحاقِ بنِ حَبَابَةَ بَيْغَدَادَ، قال: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ عبدِ العزيزِ البَغَوِي، قال: حدَّثنا خَلْفُ بنُ هشامِ البِزْأِ سنةَ ستِّ وعشرينَ ومائتينَ، قال: قيلَ لمالكِ بنِ أنسٍ، وأنا أسمعُ: أَحَدْتُكَ محمدُ بنُ عُمارةَ، عن محمدِ بنِ إبراهيمِ، عن أمِّ ولید لإبراهيمِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عَوْفٍ، أنها سألت أمَّ سلمةَ

القبس

= (٧٦٩)، وأبو داود (٣٨٣)، وابن ماجه (٥٣١)، والترمذی (١٤٣) وغيرهم، من طريق مالك

.٤

زوج النبي ﷺ ، فقالت : إني امرأةٌ أُطِيلُ دَئِلِي ، وأُنْشِي فِي الْقَدْرِ . فقالت : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « يُطَهِّرُهُ مَا بَعْدَهُ » . قَالَ خَلْفٌ : قَالَ مَالِكٌ : نَعَمْ ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ مِنْ سُنَّةِ الْمَرْأَةِ فِي لَيْسَتِهَا <sup>(١)</sup> أَنْ تُطِيلَ دَئِلَهَا ، فَلَا تُنْكَشِفَ قَدَمَاهَا ؛ لِأَنَّهِنَّ كُنَّ لَا يَلْبَسْنَ الْحُفَيْنِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ أَخْبَرَتْ بِأَنَّهَا تُطِيلُ دَئِلَهَا ، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> عَلَيْهَا . وَفِي حَدِيثِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ نَافِعٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ صَفِيَّةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، أَنَّ الْمَقْدَارَ الَّذِي لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ذِرَاعٌ <sup>(٣)</sup> .

وقد مضى القول في قدم المرأة ؛ هل هي عَوْرَةٌ أم لا ؟ في بابِ ابنِ شِهَابٍ <sup>(٤)</sup> . وَجَرَّ الْمَرْأَةُ الْحُرَّةَ <sup>(٥)</sup> دَئِلَهَا مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ . قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَانَ بْنِ ثَابِتٍ فِي آيَاتٍ لَهُ <sup>(٦)</sup> :

كُتِبَ الْقَتْلُ وَالْقِتَالُ عَلَيْنَا وَعَلَى الْمُحْصَنَاتِ <sup>(٧)</sup> جَرُّ الدُّيُولِ

اِخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي طَهَارَةِ الذَّيْلِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ؛ فَقَالَ مَالِكٌ : مَعْنَاهُ فِي الْقَشْبِ الْيَابِسِ ، وَالْقَدْرِ الْجَافُّ الَّذِي لَا يَتَعَلَّقُ مِنْهُ بِالثَّوْبِ

(١) فِي ي : « لِبَسَاهَا » .

(٢) سَقَطَ مِنْ ي .

(٣) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (١٧٦٦) .

(٤) سَيَأْتِي فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (٣١٨) مِنَ الْمَوْطَأِ .

(٥) سَقَطَ مِنْ م .

(٦) الْبَيْتُ فِي بَهْجَةِ الْمَجَالِسِ ٥٤/٢ ، ٥٥ مَنْسُوبًا لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَانَ بْنِ ثَابِتٍ ، وَهُوَ أَيْضًا فِي

مُلْحَقَاتِ دِيْوَانَ عَمْرِ بْنِ أَبِي رَيْعَةَ ص ٤٩٨ ، وَفِي الْكَامِلِ ٢٤٦/٣ ، وَالْعَقْدُ الْفَرِيدُ ٤٠٧/٤ ، ١١٨/٦

مَنْسُوبًا لِعَمْرِ بْنِ أَبِي رَيْعَةَ .

(٧) فِي الْأَصْلِ ، م ، وَالْعَقْدُ الْفَرِيدُ : « الْغَانِيَاتِ » .

شيء، فإذا كان هكذا، كان ما بعده من المواضع الطاهرة حينئذٍ تطهيراً له، وهذا عنده<sup>(١)</sup> على أنه ليس تطهيراً من نجاسة؛ لأن النجاسة عنده لا يُطهَرُها إلا الماء، وإنما هو تنظيف؛ لأن القَشْبَ اليابس ليس يُنَجِّسُ ما مَسَّه، ألا تَرَى أَنَّ المسلمينَ مُجْمِعُونَ على أَنَّ ما سَفَتِ الرِّيحُ من يَابِسِ القَشْبِ والعَذِرَاتِ التي قد صارت عُباراً، على ثيابِ الناسِ ووجوهِهِم، لا يُزَاعُونَ ذلك، ولا يَأْمُرُونَ بِغَسَلِهِ، ولا يَغْسِلُونَهُ لَأَنَّهُ يَابِسٌ، وإنما النجاسة الواجبُ غَسْلُها ما لَصِقَ منها وتعلَّقَ بالثوبِ أو<sup>(٢)</sup> بالبدنِ، فعلى هذا المحمَلِ حملَ مالكٌ وأصحابه حديثَ طهارة ذَيْلِ المرأةِ.

وأصلهم أَنَّ النِّجَاسَةَ لا يُزِيلُها إِلا الماءُ، وهو قولُ زُفَرِ بْنِ الهُدَيْلِ، والشافِعِيِّ وأصحابه، وأحمد وغيره، أَنَّ النِّجَاسَةَ لا يُطَهَّرُها إِلا الماءُ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى سَمَّاهُ طَهُورًا، ولم يَقُلْ ذلك في غيره.

قال أبو بكرٍ الأثرمُ: سمعتُ أبا عبدِ الله - يَعْنِي أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ - سُئِلَ عن حديثِ أُمِّ سَلَمَةَ: «يُطَهَّرُ ما بعده». قال: ليس هذا عندي على أنه أصابه بولٌ، فمَرَّ بعده على الأَرْضِ، أنها تُطَهَّرُ؛ ولكنه يَمُرُّ بالمكانِ يَتَقَدَّرُ<sup>(٣)</sup> فيمُرُّ بمكانٍ أَطْيَبَ منه، فيطَهَّرُ<sup>(٤)</sup> هذا ذلك<sup>(٥)</sup>، ليس على أنه يُصِيبُهُ شيءٌ.

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) في م: (و).

(٣) في ي: (يقدره).

(٤) في ي، م: (فيطهره).

(٥) في ي: (دليل).

وقال أبو حنيفة: يجوزُ غسلُ النجاسةِ بغيرِ الماءِ، وكلُّ ما زال به عَيْئُها فقد طَهَّرَها. وهو قولُ داودَ. وبه قال جماعةٌ مِنَ التابعينَ. ومِن حُجَّتِهِم الحديثُ المذكورُ في هذا البابِ، في دَئِلِ المَرَأَةِ.

ومِن حُجَّتِهِم أيضًا ما حَدَّثَنَا عبدُ اللّهِ بنُ محمّدٍ، قال: حَدَّثَنَا محمّدُ بنُ بكرٍ، قال: حَدَّثَنَا أبو داودَ، قال: حَدَّثَنَا «عبدُ اللّهِ بنُ محمّدٍ<sup>(١)</sup> الثَّقَلِينِ وأحمدُ ابنُ يونسَ، قالا: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، قال: حَدَّثَنَا عبدُ اللّهِ بنُ عيسى، عن موسى بنِ عبدِ اللّهِ بنِ يَزِيدَ، عن امرأةٍ مِن بنى عبدِ الأشهلِ، قالت: قلتُ: يا رسولَ اللّهِ، إِنَّ لَنَا طريقًا إلى المسجدِ مُتَبَتَّةً، فكيف نَفْعَلُ إذا مُطِرْنَا؟<sup>(٢)</sup>.

قال: «أليس بعدها طريقٌ أطيّبُ منها؟» قالت: قلت: بلى. قال: «فهذه بهذه»<sup>(٣)</sup>.

وحدَّثَنَا سعيدُ بنُ نصيرٍ، قال: حَدَّثَنَا قاسمُ بنُ أصبَغٍ، قال: حَدَّثَنَا محمّدُ ابنُ وضّاحٍ، قال: حَدَّثَنَا أبو بكرٍ بنُ أبي شَيْبَةَ، قال: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عن عبدِ اللّهِ ابنِ عيسى، عن موسى بنِ عبدِ اللّهِ بنِ يَزِيدَ، عن امرأةٍ مِن بنى عبدِ الأشهلِ، أنّها سألتُ النّبِيَّ ﷺ: إِنَّ بَيْنِي وَبَيْنَ المسجدِ طريقًا قَدِيرًا؟ قال: «فبعدها طريقٌ

(١ - ١) في م: «محمّد بن عبد اللّهِ». وينظر تهذيب الكمال ١٦/٨٨، وسنن أبي داود (٣٨٤).  
 (٢) بعده في النسخ: «أو تطهرنا». والمثبت من مصادر التخريج.  
 (٣) أبو داود (٣٨٤). وأخرجه أحمد ٤٤٣/٤٥ (٢٧٤٥٢)، وابن الجارود (١٤٣)، والبيهقي ٤٣٤/٢ من طريق زهير به.

أَنْظَفُ مِنْهَا؟» قالت : نعم ! قال : « فهذه بهذه »<sup>(١)</sup> .

وَمِنْ حُجَّتِهِمْ أَيْضًا قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِحُفْيَيْهِ - أَوْ قَالَ : بِنَعْلَيْهِ - فِي الْأَذَى ، فَطَهَّرُوهُمَا التُّرَابَ » . أَوْ قَالَ : « التُّرَابُ لِهَمَا طَهْرٌ » . وَهُوَ حَدِيثٌ مُضْطَرِبُ الْإِسْنَادِ ، لَا يَبْتُئُ ، اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ عَلَى الْأَوْزَاعِيِّ وَعَلَى سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ اخْتِلَافًا يُشَقِّطُ الْاِحْتِجَاجَ بِهِ<sup>(٢)</sup> .

وَمِنْ حُجَّتِهِمْ أَيْضًا قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَتَوَضَّأُ مِنْ مَوْطِئٍ<sup>(٣)</sup> . وَهَذَا أَيْضًا مُحْتَمِلٌ لِلتَّأْوِيلِ لَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ ، وَيَلْزَمُ دَاوُدَ عَلَى أَضْلِهِ أَنَّ النَّجَاسَةَ الْمُجْتَمَعَةَ عَلَيْهَا لَا يُحَكِّمُ بِزَوَالِهَا وَلَا بِطَهَارَةِ مَوْضِعِهَا إِلَّا بِإِجْمَاعٍ ، وَلَا إِجْمَاعٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا بِمَا قَالَهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ ، مِنَ الْمَاءِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ طَهْرًا ، وَخَصَّهُ بِذَلِكَ ، فَهَذَا وَجْهُ النَّظَرِ عِنْدِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَالْعَصْمَةُ .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا الْأَرْضُ تُصَيِّبُهَا النَّجَاسَةُ ؛ هَلْ يُبَيِّمُ عَلَيْهَا أَوْ يُصَلِّي إِذَا ذَهَبَ أَثَرُ النَّجَاسَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُطَهَّرَ بِالْمَاءِ ؟  
فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ ؛ فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُمَا ، وَهُوَ قَوْلُ

- (١) ابن أبي شيبة ٥٦/١ ، ومن طريقه ابن ماجه (٥٣٣) . وأخرجه ابن الجارود (١٤٣) من طريق شريك به .  
(٢) ينظر علل الدارقطني ٨/١٥٩ ، ١٦٠ (١٤٧٩) ، والخلافات لليهقي ١/١٣٧ - ١٤٣ (٨ - ١١) .  
(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٠١) ، وابن أبي شيبة ٥٦/١ ، وأبو داود (٢٠٤) ، وابن ماجه (١٠٤١) ، وابن المنذر في الأوسط (٧٣٧) .

زُقِرَ: لا يُطَهَّرُهَا إِلَّا الْمَاءُ إِذَا عَلِمَ بِنَجَاسَتِهَا. وَهِيَ عِنْدَهُمْ مَحْمُولَةٌ عَلَى الطَّهَارَةِ حَتَّى يُسْتَيْقَنَ<sup>(١)</sup> نَجَاسَتُهَا، فَإِذَا اسْتَوْقَنَتِ النِّجَاسَةَ فِيهَا لَمْ<sup>(٢)</sup> يُطَهَّرْهَا إِلَّا الْمَاءُ، وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا وَلَا التَّيْمُمُ، إِلَّا أَنَّ مَالِكًا قَالَ: مَنْ تَيَمَّمَ عَلَيْهَا أَوْ صَلَّى، أَعَادَ فِي الْوَقْتِ. وَقَدْ قَالَ: يُعِيدُ أَبَدًا.

وَكذَلِكَ اِخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُعِيدُ أَبَدًا مَنْ تَيَمَّمَ عَلَى مَوْضِعٍ نَجِسٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ لَا غَيْرَ<sup>(٣)</sup>.

وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ فِيمَنْ صَلَّى بِثَوْبٍ نَجِسٍ، أَوْ عَلَى مَوْضِعٍ نَجِسٍ سَاهِيًا، أَنَّهُ يُعِيدُ صَلَاتَهُ مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ. وَاسْتَخْلَفُوا فِيمَنْ صَلَّى عَامِدًا عَلَى ثَوْبٍ نَجِسٍ؛ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: يُعِيدُ أَبَدًا. وَقَالَ أَشْهَبُ: لَا يُعِيدُ إِلَّا فِي الْوَقْتِ. لِأَنَّ وَجوبَ غَسْلِ النِّجَاسَةِ عِنْدَهُمْ بِالسَّنَةِ؛ لِحَدِيثِ أَسْمَاءَ وَمِثْلِهِ فِي غَسْلِ النِّجَاسَةِ، لَا<sup>(٤)</sup> لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَيَأْتِيكَ فَطَهَّرْ﴾ [المدثر: ٤]. لَيْسَتْ تَدْرِكُ فَضْلَ السَّنَةِ فِي الْوَقْتِ.

وَاسْتَخْتَلَفَ قَوْلُهُمْ فِيمَنْ تَيَمَّمَ عَلَى مَوْضِعٍ نَجِسٍ؛ فَقَالَ أَكْثَرُهُمْ: يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾

(١) فِي الْأَصْلِ: «يَتَبَيَّن».

(٢) فِي م: «لَنْ».

(٣) بَعْدَهُ فِي ي، م: «هَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي نَجَاسَةٍ لَمْ تَظْهَرْ فِي التُّرَابِ، فِيمَا لَمْ تَغْيِرْهُ النِّجَاسَةُ، وَأَمَّا مَنْ تَيَمَّمَ عَلَى نَجَاسَةٍ يَرَاهَا، فَهُوَ تَوْضِئًا بِمَاءٍ تَغْيِرَتْ أَوْصَافَهُ أَوْ بَعْضُهَا بِنَجَاسَةٍ، فَإِنَّهُ يَعِيدُ أَبَدًا. وَكَذَلِكَ عِنْدَ جُمْهُورِ أَصْحَابِ مَالِكٍ مِنْ تَعَمُّدِ الصَّلَاةِ بِالثَّوْبِ النِّجِسِ أَبَدًا».

(٤) سَقَطَ مِنْ: ي، م. وَحَدِيثِ أَسْمَاءَ سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (١٣٢).

[النساء: ٤٣، المائة: ٦] يَعْنِي طَاهِرًا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِلَّا فِي الْوَقْتِ. وَهُوَ قَوْلُ التَّمْهِيدِ أَشْهَبَ، قِيَاسًا عَلَى مَنْ صَلَّى بِثَوْبٍ نَجِسٍ لَيْسْتَ تَدْرِكُ فَضْلَ السَّنَةِ فِي الْوَقْتِ، فَإِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ، لَمْ يَسْتَدْرِكْ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، أَلَا تَرَى أَنَّ إِعَادَةَ الصَّلَاةِ فِي جَمَاعَةٍ سُنَّةٌ لِمَنْ صَلَّى وَحْدَهُ؟ فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا صَلَّى وَحْدَهُ فِي الْوَقْتِ، ثُمَّ وَجَدَ جَمَاعَةً يُصَلُّونَ تِلْكَ الصَّلَاةَ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ، لَمْ يُؤْمَرْ بِاللَّدْخُولِ مَعَهُمْ. وَلَوْ كَانُوا يَجْمَعُونَ فِي وَقْتِ تِلْكَ الصَّلَاةِ، وَأُقِيمَتْ عَلَيْهِ، لَأُمِرَ بِاللَّدْخُولِ مَعَهُمْ؛ لَيْسْتَ تَدْرِكُ فَضْلَ السَّنَةِ فِي الْوَقْتِ، وَلَا يُؤْمَرُ بِذَلِكَ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَرَفُؤُ،<sup>(٢)</sup> وَالطَّبْرِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ مَنْ تَيَمَّمَ عَلَى مَوْضِعٍ نَجِسٍ أَوْ صَلَّى عَلَيْهِ، أَوْ بِثَوْبٍ نَجِسٍ. وَأَكْثَرُ عُلَمَاءِ التَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ وَغَيْرِهَا لَا يَزُونُ إِعَادَةَ عَلَى مَنْ صَلَّى بِثَوْبٍ نَجِسٍ فِي وَقْتٍ وَلَا غَيْرِهِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا هُمْ فِي بَابِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ<sup>(٤)</sup>.

وَقَوْلُ رَيْبَعَةَ فِي ذَلِكَ كَقَوْلِ مَالِكٍ؛ يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ: إِذَا يَبَسَتْ الْأَرْضُ، وَذَهَبَ مِنْهَا أَثَرُ النِّجَاسَةِ، جَازَتْ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا، وَأَمَّا التَّيَمُّمُ، فَلَا يُتَيَمَّمُ عَلَيْهَا أَلْبَتَّةَ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: إِذَا جَفَّ، فَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ. وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ: لَا

(١) فِي م: «بِذَلِكَ».

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ: ي.

(٣ - ٣) لَيْسَ فِي: الْأَصْلِ، ي. وَسَيَأْتِي فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (١٣٢) مِنَ الْمَوْطَأِ.

يُصَلِّي عَلَيْهِ حَتَّى يَغْسِلَهُ ، وَإِنْ صَلَّى قَبْلَ ذَلِكَ ، لَمْ يُجْزِهِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِذَا بَالَ الرَّجُلُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْأَرْضِ ، صُبَّ عَلَيْهِ ذَنْوَبٌ مِنَ الْمَاءِ ، وَإِنْ بَالَ اثْنَانِ لَمْ يُطَهَّرْهُ إِلَّا ذَنْوَابَانِ . قَالَ : وَلَوْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ الْمَوْضِعُ النَّجِسُ مِنَ الْأَرْضِ ، تَيَمَّمْ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَحَرَّى .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : اخْتِلَافُهُمْ فِي قَدْرِ النِّجَاسَةِ الَّتِي يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الْأَرْضِ أَوْ الثَّوْبِ ، وَفِي الْحُفِّ يُصِيبُهُ الرُّوْثُ أَوْ الْبَوْلُ ، وَفِي إِحَادَةِ الصَّلَاةِ لِمَنْ صَلَّى بِثَوْبٍ نَجِسٍ ، أَوْ عَلَى مَوْضِعٍ نَجِسٍ ، وَفِي الثَّوْبِ تُصِيبُهُ النِّجَاسَةُ يَخْفَى مَكَانُهَا - يَطْوُلُ ذِكْرُهُ ، وَسَنَذَكُرُ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعٍ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَمِنْ حُجَّةٍ مَنْ رَأَى أَنَّ <sup>(١)</sup> الْأَرْضَ تَطْهَرُ إِذَا بَيْسَتْ ، مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي حَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ عَمَرَ : كُنْتُ أَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ فِي <sup>(٢)</sup> عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَكُنْتُ فَتَى شَابًّا عَزَبًا <sup>(٣)</sup> ، وَكَانَتْ الْكِلَابُ تَبُولُ وَتُقْبِلُ وَتُدْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ ،

(١) سقط من : م .

(٢) في ي ، م : «على» .

(٣) سقط من : ي .

فلم يَكُونُوا يَرُشُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر: روى عُبيدُ الله بنُ عمرَ وغيره، عن نافع، عن ابن عمر <sup>(٢)</sup> من هذا الحديث <sup>(٣)</sup> مبيته في مسجد رسول الله ﷺ وهو شاب <sup>(٤)</sup> ولم يذُكُرْ إقبال الكلاب ولا إدارها وبولها في المسجد، ولم يذُكُرْ إلا مبيته خاصة <sup>(٥)</sup> ومن حجة من قال: إن الأرض لا يطهرها إلا الماء، أن رسول الله ﷺ أمر بصبِّ ذنوب من ماء على بول الأعرابي <sup>(٦)</sup>، ولو طهرها يُسبها لتزكها - والله أعلم - حتى تبيس، ومما يدلُّ على أن الثوب يتنجس <sup>(٧)</sup> إذا باشر النجاسة الرطبة - أمر رسول الله ﷺ أسماء بعسل دم المَحِيضِ من ثوبها، وسيأتي حديثها في موضعه من كتابنا هذا، وذلك في باب هشام بن عُزوة، ونذُكُرُ هناك ما للعلماء في ذلك من المذاهب والأقوال والآثار والاعتلال <sup>(٨)</sup> إن شاء الله تعالى.

- (١) أبو داود (٣٨٢) - ومن طريقه البغوي (٢٩٢). وأخرجه ابن حبان (١٦٥٦)، والبيهقي ٤٢٩/٢ من طريق ابن وهب به. وأخرجه ابن خزيمة (٣٠٠) من طريق يونس به.  
 (٢ - ٢) سقط من: م.  
 (٣) أخرجه أحمد ٢١٦/٨، ٢١٧ (٤٦٠٧)، والبخاري (٤٤٠)، ومسلم ٢٤٧٩ - عقب الحديث (١٤٠) من طريق عبيد الله بن عمر به.  
 (٤) سيأتي في الموطأ (١٤٠).  
 (٥) سقط من: م، وفي م: «ينجس».  
 (٦) سيأتي في شرح الحديث (١٣٢) من الموطأ.

٤٥ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ رَأَى رِبِيعَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقْلِسُ  
مَرَارًا وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا يَنْصَرِفُ وَلَا يَتَوَضَّأُ حَتَّى يُصَلِّيَ . قَالَ يَحْيَى :  
وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ قَلَسَ طَعَامًا ، هَلْ عَلَيْهِ وَضوءٌ ؟ فَقَالَ : لَيْسَ عَلَيْهِ  
وضوءٌ ، وَلَيْتَمَضَّمَضٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَلْيَغْسِلْ فَاهُ .

مَالِكٌ ، أَنَّهُ رَأَى رِبِيعَةَ بْنَ أَبِي <sup>(١)</sup> عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقْلِسُ <sup>(٢)</sup> مَرَارًا وَهُوَ فِي  
الْمَسْجِدِ ، فَلَا يَنْصَرِفُ وَلَا يَتَوَضَّأُ حَتَّى يُصَلِّيَ <sup>(٣)</sup> .

قَالَ يَحْيَى : سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ قَلَسَ طَعَامًا ، هَلْ عَلَيْهِ وَضوءٌ ؟ قَالَ : لَيْسَ  
عَلَيْهِ وَضوءٌ ، وَلَيْتَمَضَّمَضٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَلْيَغْسِلْ فَاهُ .

قَالَ : وَسُئِلَ مَالِكٌ ، هَلْ فِي الْقَيْءِ وَضوءٌ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَيْتَمَضَّمَضٌ ،  
وَلْيَغْسِلْ فَاهُ .

وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا وَضوءَ إِلَّا مِمَّا يَخْرُجُ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ دُبُرٍ ، أَوْ  
نَوْمٍ <sup>(٤)</sup> . يَعْنِي ثَقِيلًا .

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَمَا فِيهِ لِمَالِكٍ وَلِسَائِرِ الْعُلَمَاءِ ، إِلَّا  
الْقَيْءَ وَالْقَلَسَ ، فَذَكَرَهُ هُنَا بِمَا فِيهِ مِنَ التَّنَازُعِ ؛ أَمَّا مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ  
وَأَصْحَابُهُمَا فَلَا وَضوءَ فِي الْقَيْءِ وَالْقَلَسِ عِنْدَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ . وَقَالَ

(١) سقط من : م .

(٢) قَلَسَ : خَرَجَ مِنْ بَطْنِهِ طَعَامٌ أَوْ شَرَابٌ إِلَى الْفَمِ ، وَسِوَاءَ أَلْفَاهُ أَوْ أَحَادَهُ إِلَى بَطْنِهِ إِذَا كَانَ مَلَأَ الْفَمَ  
أَوْ دُونَهُ ، فَإِذَا غَلَبَ فَهُوَ قَيْءٌ . الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ ( ق ل س ) .

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٦٠) .

(٤) تقدم في الموطأ عقب الحديث (٣٨) .

أبو حنيفة ومحمد: في القيء والقلس كله الوضوء إذا ملأ الفم إلا البلغم. وقال أبو يوسف: وفي البلغم أيضًا إذا ملأ الفم. وقال الثوري، والحسن بن حنبل، وزفر: في قليل القلس والقيء وكثيره الوضوء إذا ظهر على اللسان. وقال الأوزاعي: لا وضوء فيما يخرج من الجوف إلى الفم من الماء<sup>(١)</sup> والبرص<sup>(٢)</sup>، إلا الطعام؛ فإن في قليله الوضوء. وهو قول ابن شهاب: في القيء الوضوء.

وحجة من أوجب الوضوء في القيء حديث ثوبان أن رسول الله ﷺ قال: فتوضأ، قال: وأنا صبيبت له وضوءه<sup>(٣)</sup>.

وهذا حديث لا يثبت عند أهل العلم بالحديث، ولا في معناه ما يوجب حكماً؛ لأنه يحتمل أن يكون وضوؤه هل هنا غسل فيه ومضمضته، وهو أصل لفظ الوضوء في اللغة، وهو مأخوذ من الوضأة. والنظر يوجب أن الوضوء المجتمع عليه لا ينتقض إلا بسنة ثابتة لا مدفع فيها، أو إجماع ممن تجب الحجج بهم. ولم يأمر الله تعالى بإيجاب الوضوء من القيء، ولا ثبت به سنة عن رسوله ﷺ، ولا اتفق الجميع عليه.

- (١ - ١) سقط من: ص، م. والمره هي المادة التي في المرارة وهي الصفراء، وهي تساعد على هضم المواد الدهنية. ينظر اللسان والوسيط (م ر ر).
- (٢) أخرجه أحمد ٣٦/٣١ (٢١٧٠١)، وأبو داود (٢٣٨١)، والترمذي (٨٧)، والنسائي في الكبرى (٣١٢٠).

٤٦ - وحدثني عن مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر حنط ابناً لسعيد بن زيد وحمله، ثم دخل المسجد فصلى ولم [٩] يتوضأ، قال يحيى: وسئل مالك: هل في القيء وضوء؟ قال: لا، ولكن ليتمضمض من ذلك وليغسل فاه، وليس عليه وضوء.

مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر حنط ابناً لسعيد بن زيد وحمله، ثم دخل المسجد، فصلى ولم يتوضأ<sup>(١)</sup>.

وإنما أدخل مالك هذا الحديث إنكاراً لما زُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «من غسل ميتاً فليغتسل، ومن حمّله فليتوضأ». وهو حديث يرويه ابن أبي ذئب، عن صالح مولى التوءمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>، ويرويه ابن عيينة<sup>(٣)</sup> عن سهيل بن أبي صالح<sup>(٤)</sup>، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(٥)</sup>. وقد جاء من غير هذا الوجه أيضاً<sup>(٥)</sup>،

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٣١٥)، وبرواية أبي مصعب (٥٩)، وذكره الحافظ ابن حجر في تعليق التعليق ٤٦٠/٢.

(٢) أخرجه الطيالسي (٢٤٣٣)، وابن أبي شيبة ٢٦٩/٣، وأحمد ٣٦٨/١٥، ٥٣٤، ١١٥/١٦ (٩٦٠١، ٩٨٦٢، ١٠١٠٨)، من طريق ابن أبي ذئب به.

(٣ - ٣) سقط من: ص، م.

والحديث أخرجه أبو نعيم في الحلية ١٥٨/٩ من طريق ابن عيينة به، وينظر علل الدارقطني ١٦٢/١٠.

(٤ - ٤) تأكل في الأصل، والمثبت من مصادر التخريج.

(٥) ينظر علل الدارقطني ٢٩٣/٩، ١٦٢/١٠، والتلخيص الحبير ١٣٦/١ - ١٣٨.

## ترك الوضوء مما مسته الناؤ

٤٧ - حدَّثني يحيى عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن

الاستذكار

وإعلاماً<sup>(١)</sup> أن العملَ عندهم بخلافه .

ولم يختلف قولُه أنه لا وضوءَ على مَنْ حملَ ميتاً ، واختلف قولُه في الغسلِ  
من غسلِ الميتِ ، وسيأتي ذكرُ ذلك في الجنائزِ إن شاء الله .

ومعنى الحديثِ المذكورِ عن أبي هريرة - والله أعلم - أن مَنْ حملَ ميتاً  
فليُكُنْ على وضوءٍ ؛ لثلاثِ تفوته الصلاةُ عليه وقد حملَه وشيعه ، لأنَّ حملَه حدَّث  
يوجبُ الوضوءَ . فهذا تأويلُه ، والله أعلم .

التمهيد

مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن عبد الله بن عباس ، أن

القبس

وليس من جملة نواقض الوضوءِ أكلُ ما غيرتِ الناؤ . وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه  
يُوضأُ من لحومِ الإبلِ ، ولا يوضأُ من لحومِ الغنمِ . وقد جاء مالك في هذا الباب بأصلِ  
بديع ، فقال : تركُ الوضوءِ مما مسَّتِ الناؤ . ثم أدخل اختلافَ الأحاديثِ ، ثم أدخل عملَ  
الخلفاءِ بتزك الوضوءِ مما مسَّتِ الناؤ ، وهي مسألة من أصولِ الفقه ؛ إذا اختلفتِ الأحاديثُ  
عن النبي ﷺ فما عملَ بها الخلفاءُ أرجحُ ، وما زوى أن النبي ﷺ قُرب إليه خبزٌ ولحمٌ  
فأكلَ منه ثم توضأَ وصلَّى ، فحكايةُ حالِ وقضيةُ عَيْنِ ونقلُ صورة ، ولم يكنِ الوضوءُ من  
الأكلِ ، وإنما كان الوضوءُ من سببه الموجبِ له لأجلِ الصلاةِ ، وقد أنكرَ أبي ابنُ كعبٍ  
وأبو طلحةُ على أنسٍ مسألته التي جاء بها من سفرته ؛ وهي الوضوءُ مما مسَّتِ الناؤ ، فتندم  
أنسٌ ورجع عن قوله . والمسألة اليوم ساقطةُ الاعتبارِ ؛ لإجماعِ علماءِ الأمصارِ<sup>(٢)</sup> عليها .

(١) معطوف على قوله : إنكاراً .

(٢) في ج ، م : « الأعمار » .

يسارٍ، عن عبد الله بن عباسٍ، أن رسول الله ﷺ أكل كيف شاء، ثم صلى ولم يتوضأ.

رسول الله ﷺ أكل كيف شاء، ثم صلى ولم يتوضأ<sup>(١)</sup>.

عند عطاء بن يسار في هذا الباب أيضًا حديث عن أم سلمة، عن النبي ﷺ، ذكره عبد الرزاق<sup>(٢)</sup>، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: حدثني محمد بن يوسف، أن عطاء بن يسار أخبره، أن أم سلمة زوج النبي ﷺ أخبرته، أنها قرئت لرسول الله ﷺ جنبًا مشويًا، فأكل منه، ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ. وليس هذا باختلاف<sup>(٣)</sup> على عطاء بن يسار في الإسناد<sup>(٤)</sup>، وهما حديثان صحيحان.

قال أبو عمر: زوى عن النبي ﷺ أنه قال: «توضئوا مما غيرت النار». و: «توضئوا مما مسّت النار». وذهب بعض من تكلم في تفسير حديث النبي عليه السلام إلى أن قوله عليه السلام: «توضئوا مما مسّت النار». أنه عني به غسل اليد؛ لأن الوضوء مأخوذ من الوضاعة، وهي النظافة، فكأنه قال: نظفوا أيديكم من غمير<sup>(٤)</sup> ما مسّت النار، ومن دسّم ما مسّت النار. وهذا لا معنى له عند أهل العلم، ولو كان كما ظنّ هذا القائل لكان دسّم ما لم تمسه النار وودك ما لم تمسه النار لا يتنظف منه، ولا تغسل منه اليد، وهذا لا يصح عند

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٣٠)، وبرواية أبي مصعب (٦٢). وأخرجه أحمد ٤٤٦/٣ (١٩٨٨)، والبخاري (٢٠٧)، ومسلم (٣٥٤)، وأبو داود (١٨٧)، والنسائي في الكبرى - كما في تحفة الأشراف ١٠٦/٥ (٥٩٧٩)، وابن خزيمة (٤١) من طريق مالك به.

(٢) عبد الرزاق (٦٣٨).

(٣) (٣ - ٣) سقط من: ك ١.

(٤) الغمير: ما يعلق باليد من دسم اللحم. ينظر التاج (خ م ر).

ذِي لُبٍّ ، وتَأْوِيلُهُ هَذَا يُدُلُّ عَلَى ضَعْفِ نَظَرِهِ وَقَلَّةِ عِلْمِهِ بِمَا جَاءَ عَنِ السَّلَفِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقوله ﷺ : «تَوَضَّعُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» . أَمْرٌ مِنْهُ بِالْوُضُوءِ الْمَعْهُودِ لِلصَّلَاةِ لَمَنْ أَكَلَ طَعَامًا مَسَّتَهُ النَّارُ ، وَذَلِكَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ <sup>(١)</sup> مَنْسُوخٌ بِأَكْلِهِ ﷺ طَعَامًا مَسَّتَهُ النَّارُ ، وَصَلَاتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ دُونَ أَنْ يُحَدِّثَ وَضُوءًا ، فَاسْتَدَلَّ الْعُلَمَاءُ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ أَمْرَهُ بِالْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ مَنْسُوخٌ .

وَأَشْكَلَ ذَلِكَ عَلَى طَائِفَةٍ كَثِيرَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَدِينَةِ وَالْبَصْرَةِ ، وَلَمْ يَقِفُوا عَلَى النَّاسِخِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَنْسُوخِ ، أَوْ لَمْ يَعْرِفُوا مِنْهُ غَيْرَ الْوَجْهِ الْوَاحِدِ ، فَكَانُوا يُوجِبُونَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ ، وَيَتَوَضَّعُونَ مِنْ ذَلِكَ . وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ ذَلِكَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ <sup>(٢)</sup> ، وَأَبُو مُوسَى ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَعَائِشَةُ وَأُمُّ حَبِيبَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ <sup>(٣)</sup> . وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ ، وَعَنِ ابْنِ عَمْرٍ ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ <sup>(٤)</sup> . وَبِهِ قَالَ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَابْنُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَنَكِّدِ ، وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَابْنُ شَهَابِ الزَّهْرِيِّ ، فَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ

(١) بعده في م : «وعند جماعة أئمة الفقهاء» .

(٢) بعده في م : «وابن عمرو» .

(٣) ينظر الطيالسي (٢٤٩٨) ، وعبد الرزاق (٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٩ ، ٦٧٤) ، وابن أبي شيبة ١ / ٥٠ ، ٥١ ، وأحمد ١٣ / ٤٧ ، ١٠٥ ، ٣١٨ / ١٥ ، ٧٦٠٥ ، ٧٦٧٥ ، ٩٥١٩) ، ومسلم (٣٥٢) ، وابن المنذر (١٠٨ ، ١٠٩) ، والطحاوي ١ / ٦٢ ، ٦٣ .

(٤) ينظر عبد الرزاق (٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٣) ، وابن أبي شيبة ١ / ٥١ ، وابن المنذر (١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٠) ، والطحاوي ١ / ٦٢ .

مدنيون<sup>(١)</sup> .

وقال به من أهل العراق أبو قلابة، وأبو مجلز<sup>(٢)</sup>، والحسن البصري، ويحيى ابن يعمر، وهؤلاء كلهم بصريون<sup>(٣)</sup> .

وكان ابن شهاب رحمه الله قد عرف الوجهين جميعاً في ذلك، وروى الحديثين المتعارضين في هذا الباب، وكان يذهب إلى أن قوله ﷺ: «توضّئوا مما غيرت الناز» . ناسخ لفعليه المذكور في حديث ابن عباس هذا ومثله . وهذا مما غلط فيه الزهري مع سعة علمه، وقد ناظره أصحابه في ذلك، فقالوا: كيف يذهب الناسخ على أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وهم الخلفاء الراشدون؟! فأجابهم بأن قال: أغيا الفقهاء أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه .

<sup>(٤)</sup> حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثنا ضمرة، عن<sup>(٥)</sup> رجاء بن أبي سلمة، عن أبي رزين، قال: سمعت الزهري يقول: أغيا الفقهاء وأعجزهم

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٦٧٢)، ومصنف ابن أبي شيبة ١/٥١، والاعتبار للحازمي ص ٣٤.

(٢) في النسخ: «مخلد». وينظر الأوسط لابن المنذر ١/٢١٥، والاعتبار للحازمي ص ٣٢.

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (٦٦٩)، ومصنف ابن أبي شيبة ١/٥١، ٥٢، والأوسط لابن المنذر

١/٢١٥، والاعتبار للحازمي ص ٣٢.

(٤ - ٤) سقط من: ك ١.

(٥) في مصدر التخريج: «بن». وينظر تهذيب الكمال ٩/١٦١.

(١) أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه (٢) .

وزوى أبو عاصم النبيل - وهو الضحاك بن مخلد - عن ابن أبي ذئب ،  
عن ابن شهاب ، عن عبد الملك بن أبي بكر ، عن خارجة بن زيد بن ثابت ،  
عن أبيه زيد بن ثابت ، قال : قال رسول الله ﷺ : « تَوَضَّعُوا مِمَّا غَيَّرَتِ  
النَّارُ » (٣) .

وجاء عن أبي هريرة في هذا الباب نحو مذهب ابن شهاب ؛ لأن أبا  
هريرة ممن روى عن النبي ﷺ أنه قال : « تَوَضَّعُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ » . وزوى  
عنه أيضاً أنه أكل كيف شاة ، فمضمض ، وغسل يديه ، وصلى ، فكان أبو  
هريرة يتوضأ مما مسَّتِ النار ، فدل ذلك على أن مذهبه ومذهب ابن شهاب  
في ذلك سواء ، وأنه اعتقد أن الناسخ قوله ﷺ : « تَوَضَّعُوا مِمَّا مَسَّتِ  
النَّارُ » .

فأما حديثه في الرخصة في ذلك ، فرواه سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن  
أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ أكل كيف شاة ، فمضمض ، وغسل يديه ،  
وصلى . ذكره الأثرم ، قال : حدَّثنا عفان ، قال : حدَّثنا وهيب ، قال : حدَّثنا  
سهيل (٤) .

(١ - ١) سقط من : ك ١ .

(٢) أخرجه الحازمي في الاعتبار ص ٢ من طريق هارون بن معروف به .

(٣) أخرجه الطبراني (٤٨٣٣) من طريق أبي عاصم به .

(٤) أخرجه أحمد ١٩/١٥ ، ٢٠ (٩٠٤٩ ، ٩٠٥٠) عن عفان به .

وذكر عبد الرزاق<sup>(١)</sup>، عن ابن جريج، عن محمد بن يوسف، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة، أنه كان يتوضأ مما مسّت النار.

وأخبرنا أحمد بن عبد الله وأحمد بن سعيد، قالوا: حدثنا مسلمة<sup>(٢)</sup> بن القاسم، قال: حدثنا أبو الحسن العباس بن محمد الجوهري ببغداد، قال: حدثنا عمي القاسم بن محمد، قال: حدثنا سعيد بن سليمان، قال: حدثنا فليح بن سليمان، قال: سألتنا الزهري عن الوضوء مما غيرت النار، فذكر فيه عن أبي هريرة، وخارجة بن زيد، وعمر بن عبد العزيز، وعبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن، وغيرهم، أنهم كانوا يتوضئون مما غيرت النار، فقلت له: إن ههنا شيخاً من قریش يقال له: عبد الله بن محمد بن عقيل. يُحدث عن جابر بن عبد الله، يقول: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى أهل سعد بن الربيع، فأتينا بخبز ولحم، فأكل وأكلنا، فصلّى رسول الله ﷺ ولم يتوضأ. وأنه رجع مع أبي بكر الصديق في خلافته بعد المغرب، فأتى أهله فابتغى عشاء، فقيل: ما عندنا عشاء، إلا أن هذه الشاة ولدت. فاحتلب لنا من لبنها ثم طبخ، فأكل وأكلنا، فقال لي: ما قال لك؟ يعني النبي ﷺ. قال: قال لي: «إذا جاءنا مال أعطيناك هكذا وهكذا وهكذا». فحفن لي ثلاث حففات، ثم قمنا إلى الصلاة، فصلينا ولم يمس أحدنا ماء. وكان عمر بن الخطاب ربما صنع لنا في ولايته الخبز واللحم، فأكل<sup>(٣)</sup> وما يتوضأ أحدنا. فقال الزهري: أهذا تريدون؟ حدثني

(١) عبد الرزاق (٦٤٢).

(٢) في النسخ: «مسلم». وينظر سير أعلام النبلاء ١٦/١١٠.

(٣) كذا في النسخ، ولعل صوابها: «فأكل».

علي بن عبد الله بن عباس ، أن أباه أخبره ، أنه رأى رسول الله ﷺ أكلَ عُضْوًا ، وصلى ولم يتوضأ . قال : وحدثني جعفر بن عمرو بن أمية الضمري ، عن أبيه ، أنه رأى رسول الله ﷺ أكلَ عُضْوًا ، وصلى ولم يتوضأ . فقلت للزهري : فما بعد هذا ؟ قال : إنه يكون الأمر ، ثم يكون بعده الأمر<sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : فهذا يدلُّك على أن ابن شهاب كان يذهب إلى أن الناسخ في هذا الباب أمره ﷺ بالوضوء مما مسَّت النار ، وأظنه<sup>(٢)</sup> كان يقول : إن أمهات المؤمنين لا يخفى عليهنَّ الآخِر من فعله ﷺ . فهذا استدلال - والله أعلم - على أنه الناسخ ، وقد كان عنده في ذلك ما ذكره عبد الرزاق<sup>(٣)</sup> ، عن معمر وابن جريج ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي سفيان بن المغيرة ابن الأخنس ، أنه دخل على أم حبيبة فسقته سويقا ، ثم قام يصلي ، فقالت : توضأ يابن أخي ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « توضؤوا مما مسَّت النار » . قال معمر : قال الزهري : وبلغني أن زيد بن ثابت وعائشة كانا يتوضأان مما مسَّت النار .

قال أبو عمر : وجاء عن عائشة رضي الله عنها مثل مذهب ابن شهاب في أن الناسخ أمره بالوضوء مما مسَّت النار .

(١) أخرجه الحازمي في الاعتبار ص ٣٤ من طريق سعيد بن سليمان به ، وأخرجه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (١٧٥٤) من طريق فليح به .  
(٢) في ك ١ : « لكنه » .  
(٣) عبد الرزاق (٦٦٥ ، ٦٦٦) .

قرأت على خلف بن القاسم ، أن عبد الله بن جعفر بن الورد حدثهم ، قال :  
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي ، قال : حدثنا عبد الله بن  
 يوسف ، قال : حدثنا سعيد بن عبد العزيز ، عن عبد العزيز بن عمران ، عن ابن  
 لعبد الرحمن بن عوف ، عن عائشة ، قالت : كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ  
 الوضوء مما مسّت النار . فهذا كله يعضد مذهب ابن شهاب في هذا الباب .

ذكر ابن وهب ، عن يونس بن يزيد ، وعبد الرزاق ، عن معمر ، جميعاً عن  
 ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ، أنه كان يتوضأ مما مسّت النار<sup>(١)</sup> .

وذكر عبد الرزاق ، عن معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مثله .  
 وعن ابن جريج ، قال : أخبرني نافع ، عن ابن عمر ، كان لا يطعم طعاماً - مسّته  
 النار أو لم تمسه - إلا توضأ ، وإن شرب سويقاً توضأ .

قال أبو عمر : كان ابن عمر يتوضأ لكل صلاة ،<sup>(٢)</sup> وقد روي عن ابن عمر  
 ترك الوضوء مما مسّت النار ؛ ذكره أبو بكر بن أبي شيبة ، عن هشيم ، عن  
 حصين ، عن مجاهد ، عن ابن عمر<sup>(٣)</sup> . وعن وكيع ، عن مسعر ،<sup>(٤)</sup> عن جبلة ،  
 عن ابن عمر<sup>(٥)</sup> . ورواية أهل المدينة عنه أصح<sup>(٦)</sup> .

(١) عبد الرزاق (٦٧١) ، ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط (١٠٥) .

(٢ - ٣) سقط من : ك ١ .

(٣) ابن أبي شيبة ٤٩ / ١ .

(٤ - ٥) سقط من : م ، والمثبت من مصدر التخريج ، وينظر تهذيب الكمال ٤ / ٤٩٨ ، ٢٧ / ٤٦١ .

وذكر عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، أنها كانت تتوضأ مما مسّت النار<sup>(١)</sup> .

وعن معمر ، عن الزهري ، أن عمر بن عبد العزيز كان يتوضأ مما مسّت النار ، حتى كان يتوضأ من الشكر . قال عبد الرزاق<sup>(٢)</sup> : وكان معمر والزهري يتوضأان مما مسّت النار . وذكر ابن وهب ، عن يونس بن يزيد ، قال : قال لي ابن شهاب : أظنني وتوضأ مما غيرت النار . فقلت : لا أطيعك وأدع سعيد بن المسيب . فسكت .

أخبرني أبو القاسم خلف بن القاسم الحافظ ، قال : حدّثنا عبد الرحمن ابن عمر بن راشد بدمشق ، قال : حدّثنا أبو زرعة ، قال : حدّثني<sup>(٣)</sup> الوليد بن عتبة ، عن أبي صالح ، عن الليث بن سعيد ، عن يونس ، قال : قال لي ابن شهاب : أظنني وتوضأ مما مسّت النار . قال قلت : لا أطيعك وأدع سعيد ابن المسيب<sup>(٤)</sup> .

وأخبرني خلف بن القاسم ، قال : حدّثنا عبد الرحمن بن عمر ، قال : حدّثنا أبو زرعة ، قال : حدّثنا علي بن عياش<sup>(٥)</sup> ، قال : حدّثنا شعيب بن أبي حمزة ، قال : مسّيت بين الزهري ومحمد بن المنكدر في الوضوء مما مسّت

(١) عبد الرزاق (٦٧٤) . وسقط منه أول السند .

(٢) عبد الرزاق (٦٧٢) .

(٣) بعده في النسخ : «أبو» . والمثبت من مصدر التخريج ، وينظر تهذيب الكمال ٤٦/٣١ .

(٤) أبو زرعة في تاريخه ٤٣٥/١ ، ٦١٥ .

(٥) في النسخ : «عباس» . والمثبت من مصدر التخريج ، وينظر تهذيب الكمال ٨١/٢١ .

النار، وكان الزهري يراه وابن المنكدر لا يراه، واحتج الزهري بأحاديث، فلم أزل أختلف بينهما حتى رجع ابن المنكدر إلى قول الزهري<sup>(١)</sup>.

وأخبرني أبو محمد عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن سليمان بن الحسن النجاشي<sup>(٢)</sup> الفقيه ببغداد، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: كان معمراً يتوضأ ممّا غيرت النار. فقال له ابن جريج: أنت شهائبي يا أبا عروة.

<sup>(٣)</sup> وقد روى عفان، عن همام، عن قتادة، قال: قال لي سليمان بن هشام: إن هذا - يعني الزهري - لا يدعنا<sup>(٤)</sup> نأكل شيئاً إلا أمرنا أن نتوضأ - يعني ممّا مسّت النار - فقلت له: سألت سعيد بن المسيب فقال: إذا أكلته فهو طيب، ليس عليك فيه وضوء، فإذا خرج وجب عليك فيه الوضوء<sup>(٥)</sup>.

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد<sup>(٦)</sup>، قال: حدثنا محمد بن زبّان<sup>(٧)</sup>، قال: حدثنا زكريا بن يحيى كاتب العمري، قال: حدثنا المفضل<sup>(٨)</sup> بن فضالة، عن عياش بن عباس القتيبي، أنه كتب إلى يحيى بن

(١) أبو زرعة في تاريخه ١/٤٣٤، ٦١٥.

(٢) في النسخ: «النجار». وينظر طبقات الخنابلة ٧/٢، وسير أعلام النبلاء ١٥/٥٠٢.

(٣ - ٣) سقط من: ١ك.

(٤ - ٤) في م: «إن كان شيء». والمثبت من مصادر التخريج.

(٥) أخرجه أحمد ٢٣/١٨٦، ١٨٧ (١٤٩٢٠) عن عفان وبهز، عن همام به مطولاً.

(٦) في م: «معيد». وينظر سير أعلام النبلاء ١٦/١٠٤.

(٧) في م: «زيان». وينظر سير أعلام النبلاء ١٤/٥١٩.

(٨) في م: «المفضل». وينظر الجرح والتعديل ٨/٣١٧.

١) سعيد يسأله : هل يتوضأ ممًا مسته النار؟ فكتب إليه : هذا ممًا يُخْتَلَفُ التمهيد فيه ، وقد بلغنا عن أبي بكرٍ وعمرَ أنَّهما أَكَلَا ممًا مستِ النارِ ، ثم صلَّيا ولم يتوضَّأ<sup>(١)</sup> .

وأما عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ ، فإنه كان عنده في هذا البابِ ما رواه معمرُ وابنُ جُريجِ ، عن الزُّهريِّ ، عن عُمرَ بنِ عبدِ العزيزِ ، عن إبراهيمِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ قارظِ ، قال : مررتُ بأبي هريرةَ وهو يتوضأُ ، فقال : أتدري ممَّ أتوضأُ؟ أتوضأُ من أثوارِ أقطِ أَكلتها ؛ لأنِّي سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ : « توضَّئوا ممًا مستِ النارِ »<sup>(٢)</sup> . ولعلَّ عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ لم يُزوِّ في هذا البابِ غيرَ هذا الحديثِ فذهب إليه ، ولعله كان وُضوءُهُ من ذلك ابتغاءَ الفضلِ ، وهو ربًا من الخلافِ ، مع شدَّةِ احتياطِهِ في الدينِ .

قال أبو عمرَ : لقوَّةُ الاختلافِ في هذه المسألةِ بالمدينةِ بينَ علمائها ، أشبعَ مالكٌ رحمهُ اللهُ في « موطئه » هذا البابَ وشدَّه وقوَّاه ، فذكر فيه عن النبيِّ ﷺ من حديثِ ابنِ عباسٍ وشويدِ بنِ الثُّعمانِ<sup>(٣)</sup> ، وهما إسنادانِ صحيحانِ ، وذكر فيه عن أبي بكرٍ ، وعُمرَ ، وعثمانَ ، وعليِّ ، وعبدِ اللهِ بنِ عباسٍ ، وعامرِ بنِ

(١ - ١) سقط من : ك ١ .

(٢) أخرجه أحمد ٤٧/١٣ ، ٣١٨/١٥ ، (٧٦٠٥ ، ٩٥١٩) ، والنسائي (١٧١) ، وابن حبان (١١٤٦) من طريق معمر به ، وأخرجه عبد الرزاق (٦٦٨) ، وأحمد ١٠٥/١٣ (٧٦٧٥) ، وأبو عوانة (٧٤٧) من طريق ابن جريج به .

(٣) سيأتي في الموطأ (٤٨) .

ربيعة، وأبي طلحة الأنصاري، وجابر بن عبد الله، وأبي بن كعب، أنهم كانوا لا يتوضئون ممّا مسّت النار.

وما ذكره مالك في «موطئه»<sup>(١)</sup> عن أبي طلحة يدلّ على أنّ المنسوخ أمرُ النبي ﷺ بالوضوء ممّا مسّت النار؛ لأنّ أبا طلحة روى الأمر بالوضوء من ذلك عن النبي ﷺ، وكان لا يتوضأ، فدلّ ذلك على أنّه منسوخ عنده؛ لأنّه يستحيل أن يأخذ بالمنسوخ ويدعّ الناسخ وقد علّمه.

ورواية أبي طلحة في ذلك ما حدّثناه أحمد بن فتح، قال: حدّثنا حمزة بن محمد، قال: حدّثنا محمد بن عليّ بن القاسم البصريّ بالبصرة، قال: حدّثنا حاتم بن بكير بن بلال بن غيلان، قال: حدّثنا بشر بن عمر الزهرانيّ<sup>(٢)</sup>، قال: حدّثنا همام، عن مطير الوراق، عن الحسن، عن أنس بن مالك، عن أبي طلحة الأنصاريّ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «توضّئوا ممّا غيرت النار»<sup>(٣)</sup>.

وحدّثني خلف بن سعيد، قال: حدّثنا عبدُ الله بن محمد، قال: حدّثنا أحمد بن خالد، قال: حدّثنا عليّ بن عبد العزيز، قال: حدّثنا الحوضيّ أبو عمر حفص بن عمّار، قال: حدّثنا همام، قال: قيل لمطير وأنا عنده: عمّن أخذ الحسنُ الوضوءَ مما غيرت النار؟ فقال: أخذَه الحسنُ عن أنس، وأخذَه أنسُ عن أبي طلحة، وأخذَه أبو طلحة عن رسولِ الله ﷺ<sup>(٤)</sup>.

(١) سيأتي في الموطأ (٥٥).

(٢) في ك: ١: «الزهرى». وينظر تهذيب الكمال ٤/١٣٨.

(٣) أخرجه الروياني (٩٩٣)، والشاشي (١٠٦٤) من طريق بشر بن عمر به.

(٤) أخرجه الشاشي (١٠٦٢)، والطبراني (٤٧١١) عن علي بن عبد العزيز به، وأخرجه الطحاوي =

وهذا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ : عَمَّنْ أَخَذَ الْحَسَنُ الْحَدِيثَ الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ بِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ ؟ فَقَالَ لَهُ : أَخَذَهُ الْحَسَنُ عَنْ أَنَسٍ ، وَأَخَذَهُ أَنَسٌ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ ، وَأَخَذَهُ أَبُو طَلْحَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَلَيْسَ فِي هَذَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ عَمِلَ بِهِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ . هَذَا عَلَى أَنَّ مَطَرًا الْوَرَّاقَ لَيْسَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ . وَيَعْضُدُ هَذَا التَّأْوِيلَ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي « مُوطِئِهِ » <sup>(١)</sup> ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ <sup>(٢)</sup> الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ وَأَبِيَّ بَنَ كَعْبٍ أَنْكَرَا عَلَيْهِ الْوُضُوءَ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ . فَلَوْ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ عِنْدَ أَبِي طَلْحَةَ غَيْرُ مَنْسُوخٍ ، لَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَى أَنَسٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقد رَوَى هَذِهِ الْقِصَّةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ .

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُطَيْسٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَحْرُ بْنُ نَصْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ بَكْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدِ اللَّيْثِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، قَالَ : بَيْنَا أَنَا وَأَبُو طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ وَأَبِيَّ بْنُ كَعْبٍ أُتِينَا بِطَعَامٍ سُخْنٍ ، فَأَكَلْتُ ثُمَّ قَمْتُ فَتَوَضَّأْتُ ،

= فِي شَرْحِ الْمَعْنَى ٦٢/١ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَمْرِو الْحَوْضِيِّ بِهِ .

(١) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (٥٥) .

(٢) فِي الْمَوْطَأِ : « زَيْدٌ » ، وَقَدْ وَرَدَ بِالْوَجْهِينِ ، وَيَنْظُرُ الْجَرْحَ وَالتَّعْدِيلَ ٥/٢٣٣ ، ٢٩٩ .

فقال أحدهما لصاحبه: أعراقية<sup>(١)</sup>؟! ثم انتهراني، فقلت: إنهما أفعه مني<sup>(٢)</sup>.  
 وذكر الطحاوي<sup>(٣)</sup>، قال: حدثنا إبراهيم بن أبي داود، قال: حدثنا سعيد  
 ابن أبي مریم، قال: حدثنا يحيى بن أيوب، قال: حدثنا إسماعيل بن رافع، عن  
 عبد الرحمن بن زيد الأنصاري، عن أنس بن مالك، قال: أكلت أنا وأبو طلحة  
 وأبو أيوب الأنصاري طعاماً قد مسته النار، فقممت لأتوضأ، فقالا لي: أتوضأ  
 من الطيبات؟ لقد جئت بها عراقية.

هكذا ذكر الطحاوي هذا الخبر بهذا الإسناد، فقال فيه: «وأبو أيوب»  
 والمحفوظ من رواية الثقات: «وأبي بن كعب» كما قال مالك والأوزاعي.  
 وأظن الوهم فيه من يحيى بن أيوب، أو من إسماعيل بن رافع، والله أعلم.  
 وقد روى عن أنس أنه لم يكن يتوضأ من الطعام مثل وضوئه للصلاة، وذكر  
 العقيلي قال: حدثنا أحمد بن محمد التوفلي، قال: حدثنا الحسين بن الحسن  
 المروري، قال: حدثنا الهيثم بن جميل<sup>(٤)</sup>، قال: حدثنا غالب بن فرقد، قال:  
 صليت مع أنس بن مالك المغرب، فلما انصرفنا دعا بمائدة فتعشى، ثم دعا  
 بوضوء، فغسل يديه، ومضمض فاه، وغسل يديه وذراعيه ووجهه، ثم جلسنا

- (١) أي: أبالعراق استفدت هذا العلم، وتركت عمل أهل المدينة المتلقى عن النبي ﷺ. شرح  
 الزرقاني ٩٢/١.  
 (٢) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٦٩/١ من طريق بشر بن بكر به.  
 (٣) الطحاوي في شرح المعاني ٦٩/١.  
 (٤) في م: «جبل». وينظر تهذيب الكمال ٣٠/٣٦٥.

حتى حضرت العتمة، فصلّى بذلك الوضوء ولم يغسل رجله . فهذا يدل على  
أن ذلك لم يكن عنده حدثاً ينقض الوضوء .

وروى عن النبي ﷺ ترك الوضوء مما مسته النار: أم سلمة، وميمونة،  
وأبو سعيد الخدري، وابن مسعود، وضباعة ابنة الزبير، وأبو رافع، وجابر،  
وعمر بن أمية، وأم عامر بنت يزيد بن السكن - وكانت من المبايعات - وابن  
عباس، وشويد بن الثعمان،<sup>(١)</sup> وكثير - رجل من الصحابة<sup>(٢)</sup> - كل هؤلاء رَوَوْه  
عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup> . وروى أيضاً من حديث أبي هريرة، وقد ذكرناه .

ومما يستبين به أن الأمر بالوضوء مما غيرت النار منشوخ، أن عبد الله بن  
عباس شهد رسول الله ﷺ أكل لحماً وخبزاً، وصلّى ولم يتوضأ . ومعلوم أن  
حفظ ابن عباس من رسول الله ﷺ متأخر .

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا  
إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن  
زيد، عن أيوب، عن محمد، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ تعرّق<sup>(٣)</sup> كتفاً، ثم

(١ - ١) في م: «و كثير من رجال الصحابة». وينظر معجم الصحابة ٢/ ٣٨٥، والإصابة ٥/ ٥٧٤ .  
(٢) ينظر طبقات ابن سعد ٨/ ٣٢٠، وابن أبي شيبة ١/ ٤٨، وأحمد ٦/ ٣٤١، ٣٤٢، ٤٥/ ٥١، ٣٤٤  
(٣٧٩١ - ٣٧٩٣، ٢٧٠٩٩، ٢٧٣٥٤)، والبخارى (٢٠٨، ٢١٠، ٦٧٥، ٢٩٢٣)، ومسلم  
(٣٥٥ - ٣٥٧)، وأبو يعلى (٥٢٧٤، ٧١٥١)، والطحاوي في شرح المعاني ١/ ٦٦، ومعجم الصحابة  
٢/ ٣٨٥، وابن حبان (١١٤٩)، والطبراني ٢٤/ ٤٤٥، ٤٤٦ (١٠٩٣ - ١٠٩٥) .  
(٣) تعرّق كتفاً: أي أخذ عنه اللحم بأسنانه . ينظر النهاية ٣/ ٢٢٠ .

قامَ فصلَّى ولم يتوضَّأ<sup>(١)</sup> .

وأخبرنا أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ محمدِ بنِ عليٍّ ، أنَّ أباه أخبَره ، قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ خالدٍ ، قال : حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ العزيزِ ، قال : حدَّثنا حجاجُ ، قال : حدَّثنا حمادُ بنُ سلمةَ ، عن محمدِ بنِ إسحاقَ ، عن محمدِ بنِ عمرو بنِ عطاءٍ ، عن ابنِ عباسٍ ، قال : كنا مع رسولِ اللهِ ﷺ في بيتِ ميمونةَ ، فجاء بلالٌ فأذنه بالصلاةِ ، فخرجَ وخرَجنا معه ، فاستقبلتنا هديَّةً من خُبزٍ ولحمٍ ، فرَجَعَ ورَجَعنا معه ، فأكلَ وأكلنا ، ثم خرَجنا إلى الصلاةِ ولم يمس ماءً<sup>(٢)</sup> .

وذكر حمادُ بنُ سلمةَ أيضًا ، عن هشامِ بنِ عروةَ ، عن أبي نعيمٍ وهبِ بنِ كيسانَ ، عن محمدِ بنِ عمرو بنِ عطاءٍ ، عن ابنِ عباسٍ نحوه<sup>(٣)</sup> .

وذكرَ عبدُ الرزاقِ<sup>(٤)</sup> ، عن ابنِ جريجٍ ، قال : سمعتُ محمدَ بنَ إسحاقَ يُحدِّثُ عن خاله<sup>(٥)</sup> ، قال : كان ابنُ عباسٍ يومَ الجمعةِ يُسبِّطُ له في بيتِ خالتهِ ميمونةَ فيحدِّثُ ، فقال له رجلٌ<sup>(٦)</sup> : أخبرني عمَّا مسَّتِ النارُ ؟ فقال

(١) أخرجه الطبراني (١٢٨٦٥) من طريق سليمان بن حرب به ، وأخرجه أحمد ٧١/٤ (٢١٨٨) ، والبخاري (٥٤٠٤) من طريق حماد به .

(٢) أخرجه الطبراني (١٠٧٩٧) عن علي بن عبد العزيز به ، وأخرجه أحمد ٢٠٧/٤ ، ٢٠٨ (٢٣٧٧) من طريق محمد بن إسحاق به .

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٦٤/١ من طريق حماد به ، وأخرجه أحمد ٤٥٥/٣ ، ٣٢٩/٤ ، ٣٣٠ (٢٥٤٥) ، ومسلم (٣٥٤) من طريق هشام بن عروة به .

(٤) عبد الرزاق (٦٤٦) .

(٥) في م : «خاله» .

(٦) سقط من : م .

ابن عباس : لا أخبرك إلا بما رأيت من رسول الله ﷺ ، كان هو وأصحابه في بيته ، فجاءه المؤذن ، فقام <sup>(١)</sup> إلى الصلاة ، حتى إذا كان بالباب لقي بصحفة فيها خبزٌ ولحمٌ ، فزجج بأصحابه ، فأكل وأكلوا ، ثم رجع إلى الصلاة ولم يتوضأ <sup>(٢)</sup> .

يقولون : إن خال محمد بن إسحاق محمد بن عمرو بن خلحلة الدلي . <sup>(٣)</sup> فإن كان كذلك ، فبين محمد بن إسحاق وبين محمد بن عمرو بن عطاء العامري في هذا الحديث محمد بن عمرو بن خلحلة ، ولمحمد بن عمرو ابن خلحلة عن محمد بن عمرو بن عطاء أحاديث <sup>(٤)</sup> .

وذكر عبد الرزاق أيضاً <sup>(٤)</sup> عن ابن جريج ، قال : أخبرني محمد بن يوسف ، أن سليمان بن يسار أخبره ، أنه سمع أبا هريرة وابن عباس ورأى أبا هريرة يتوضأ ،

(١) في ك ١ : «قال» .

(٢) بعده في م : «أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد ، قال : حدثنا بكر بن محمد بن العلاء ، قال : حدثنا عثمان بن عمر ، قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا يحيى عن حسين ، قال : حدثني أبو عون عن عبد الله بن شداد ، قال : قال أبو هريرة : الوضوء مما غيرت النار . قال مروان : كيف نسأل عن هذا وفينا أمهاتنا أزواج النبي ﷺ ؟ فأرسلني إلى أم سلمة فقالت : جاءني رسول الله ﷺ وقد توضأ وضوءه للصلاة فناولته لحماً فأكل ثم خرج إلى الصلاة . حدثنا عبد الله ، قال .. قال : حدثنا مسدد عن جعفر بن محمد ، عن علي بن حسين ، عن زينب بنت أم سلمة أن رسول الله ﷺ أكل كفا فجاء بلال فخرج إلى الصلاة ولم يس ماء» .

(٣ - ٣) في ك ١ : «فإن كان كذلك فقد سمعه من ابن عباس وأخشى أن يكون بينه وبين ابن عباس في ذلك محمد بن عمرو بن عطاء أحاديث» . وينظر تهذيب الكمال ٢٦ / ٢٠٤ ، ٢١٠ .

(٤) عبد الرزاق (٦٤٢) .

ثم قال أبو هريرة: بُنِيَ عَبَّاسٌ، أَتَدْرِي بُنِيَ عَبَّاسٍ مِمَّ أُتَوِّضُ؟ تَوَضَّأْتُ مِنْ أَثْوَارِ أَقِطٍ أَكَلْتُهَا. فقال ابنُ عباسٍ: ما أبالي ممَّا تَوَضَّأْتُ، أَشْهَدُ لِرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ كَتِيفَ لَحْمٍ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَمَا تَوَضَّأَ.

وقد رَوَى هذا الحديثُ عن ابنِ عباسٍ، عطاءُ بنُ يسارٍ، وسليمانُ بنُ يسارٍ، ومحمدُ بنُ عمرو بنِ عطاءٍ، وعُمَرُ<sup>(١)</sup> بنُ عطاءٍ بنِ أبي الخُوَارِ، وابنه عليُّ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ، وعكرمةُ مَولاهُ، ومحمدُ بنُ سيرينَ، وغيرُهُم<sup>(٢)</sup>، إلا أنَّ عكرمةَ ذَكَرَ في هذا الحديثِ لفظَةً زائدةً.

حدَّثنا خَلْفُ بنُ سعيدٍ، قال: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ، قال: حدَّثنا أحمدُ ابنُ خالدٍ،<sup>(٣)</sup> وحدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ بنِ أسيدٍ، قال: حدَّثنا ابنُ جامعٍ<sup>(٤)</sup>، قالوا<sup>(٤)</sup>: حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ العزيزِ، قال: حدَّثنا ابنُ الأصبهانيِّ، قال: حدَّثنا شريكٌ، عن<sup>(٥)</sup> سيمالكٍ، عن عكرمةَ، عن ابنِ عباسٍ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ كَتِيفًا مَهْرِيَّةً - يعني نَضِجَةً - ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ، ثُمَّ صَلَّى<sup>(٦)</sup>.

(١) في ك ١: «عمرو». وينظر تهذيب الكمال ٤٦١/٢١، ومصادر التخريج.

(٢) ينظر ما تقدم في ص ٥٤١، ٥٤٧، ٥٥٥ - ٥٥٧. أما طريق عمر بن عطاء بن أبي الخوار فأخرجه عبد الرزاق (٦٣٧)، وأحمد ٤٥١/٣ (١٩٩٤)، وأبو يعلى (٢٧٣٤).

(٣ - ٣) سقط من: ك ١.

(٤) في ك ١: «قال».

(٥) في: ك ١، م: «بن». والمثبت من مصادر التخريج، وينظر تهذيب الكمال ٤٦٢/١٢.

(٦) أخرجه الطبراني (١١٧٣٨) عن علي بن عبد العزيز به.

هكذا جاء في هذا الحديث تفسيرُ «مهريةً»، وهو أولى ما قيل في ذلك إن شاء الله. وذكر أبو عبيد<sup>(١)</sup> «مؤزبةً» بالهمز، وفسرها أنها مؤفرة، ثم قال: هو مأخوذ من الإرب. يعني العضو.

فهذه طرقُ حديثِ ابنِ عباسٍ أو بعضُها، وهو حديثٌ قد رواه معه من تقدم ذكرنا له من وجوه صحاح كلها، والحمد لله.

وقد قال جابرٌ: إنَّ الناسخَ في هذا البابِ تركُ الوُضوءِ ممَّا مستِ النارُ. وخالفته في ذلك عائشةُ.

أخبرنا خلفُ بنُ القاسمِ، قال: حدَّثنا ابنُ أبي العقبِ بدمشقَ، قال: حدَّثنا أبو زرعةُ عبدُ الرحمنِ بنُ عمرو الدمشقيُّ، قال: حدَّثنا عليُّ بنُ عيَّاشٍ<sup>(٢)</sup>، قال: حدَّثنا شعيبُ بنُ أبي حمزةَ، عن محمدِ بنِ المنكدرِ، عن جابرِ بنِ عبدِ الله، قال: كان آخرُ الأمرينِ من رسولِ الله ﷺ تركُ الوُضوءِ ممَّا غيرتِ النارُ.

وقد ذكرنا حديثَ محمدِ بنِ المنكدرِ بما يجبُ القولُ فيه في كتابنا هذا في بابِ محمدِ بنِ المنكدرِ<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ مالكا أرسله عنه، ووصله غيره، وقد ذكرناه على شرطنا، وبالله التوفيقُ. فهذا وجهُ القولِ في هذا البابِ من جهةِ الآثارِ. وأمَّا طريقُ النَّظَرِ، فإنَّ الأصلَ ألا يُتَّقَضَ وُضوءُ مُجتمَعٍ عليه إلا بحديثِ<sup>(٤)</sup>

(١) غريب الحديث ٢٤/١.

(٢) في ك ١: «عباس». وينظر تهذيب الكمال ٨١/٢١.

(٣) سيأتي في الموطأ (٥٤).

(٤) كذا في النسخ، ولعل الصواب: «بحدَث»، وينظر تعليق المصنف على أثر أنس المتقدم ص ٥٥٤، ٥٥٥.

مُجْتَمِعٍ عَلَيْهِ ، أَوْ بِدَلِيلٍ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ لَا مُعَارِضَ لَهُ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ ، عَنْ رَجَاءٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ الْوَلِيدَ بْنَ هِشَامٍ عَمَّا غَيَّرَ النَّارُ ، فَقَالَ : إِنِّي لَسْتُ بِالَّذِي أُسْأَلُ . قُلْتُ : عَلَيَّ ذَلِكَ . قَالَ : كَانَ مَكْحُولٌ - وَكَانَ أَعْظَمَ فِقْهًا - يَتَوَضَّأُ مِنْهُ ، فَلَقِي مَنْ أَثَبَّتَ لَهُ الْحَدِيثَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ وُضُوءٌ ، فَتَرَكَ الْوُضُوءَ .

<sup>(١)</sup> أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَكْرُ ابْنِ سَهْلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ هِشَامِ الْبَيْرُوتِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ يَقُولُ : سَأَلْتُ ابْنَ شَهَابٍ عَنِ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَ النَّارُ ، فَقَالَ لِي : تَوَضَّأُ . قُلْتُ : عَمَّنْ ؟ قَالَ : عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، وَأَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ ، وَعَائِشَةَ ، وَأُمَّ سَلَمَةَ . قُلْتُ : فَأَبُو بَكْرٍ ؟ قَالَ : لَمْ يَكُنْ يَتَوَضَّأُ . قُلْتُ : فَعَمْرُ ؟ قَالَ : لَمْ يَكُنْ يَتَوَضَّأُ . قُلْتُ : فَعِثْمَانُ ؟ قَالَ : لَمْ يَكُنْ يَتَوَضَّأُ . قُلْتُ : فَعَلِيٌّ ؟ قَالَ : لَمْ يَكُنْ يَتَوَضَّأُ . قُلْتُ : فَابْنُ عَبَّاسٍ ؟ قَالَ : لَمْ يَكُنْ يَتَوَضَّأُ . قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : أَرَأَيْتَ إِنْ سَأَلْتُكَ رَجَالًا مِثْلَ رَجَالِي ؟ فَقَالَ : إِذَا لَأْتَيْتُكَ بِهِمْ .

حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَأَبُو عَثْمَانَ يَعِيشُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْوَرَّاقِ الْإِمَامِ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَكَمٍ ، قَالُوا : أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ الْقُرَشِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو خَلِيفَةَ الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ <sup>(١)</sup>

«الجُمحِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ التَّمِيمِيُّ ابنُ مسلمِ الْقَسَمَلِيُّ ، عن اليَزِيدِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ، عن مَقْسَمٍ ، قال : بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذْ أُتِيَ بِجَفْنَةٍ فِيهَا ثَرِيدٌ ، قال : خُذُوا بِاسْمِ اللَّهِ ، وَكُلُّوا مِنْ نَوَاحِيهَا وَذَرُّوا الدُّرُورَةَ ؛ فَإِنَّ فِي الدُّرُورَةِ الْبَرَكَةَ . فَأَكَلْنَا ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَشَرِبَهُ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَقُلْتُ : يَا بَنَ عَبَّاسٍ ، إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ : إِنَّ فِيمَا غَيَّرَتِ النَّارُ مِنَ الطَّعَامِ الْوُضُوءَ . فَقَالَ : لَوْلَا النَّارُ مَا أَكَلْنَاهُ ، وَمَا زَادَتْهُ النَّارُ إِلَّا طَيِّبًا ، وَإِنَّمَا الْوُضُوءُ فِيمَا يَخْرُجُ ، وَلَيْسَ فِيمَا يَدْخُلُ . وَصَلَّى بِنَا عَلَى بَسَاطٍ<sup>(١)</sup> .<sup>(٢)</sup>»

وَمَنْ قَالَ بِإِسْقَاطِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ ؛ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَعِثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ ، وَأَبِي بَكْرٍ كَعْبٍ ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ ، وَأَبُو أَمَامَةَ . وَقَالَ بِذَلِكَ مِنْ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ : مَالِكٌ ، فَيَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَسَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ ، وَسَائِرُ أَهْلِ الْكُوفَةِ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ فِي أَهْلِ الشَّامِ ، «وَاللَيْثُ بْنُ سَعِيدٍ» ، وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ اتَّبَعَهُ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَدَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ الطَّبْرِيُّ ، وَجَمَاعَةٌ أَهْلِ الْأَثَرِ ، إِلَّا أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَطَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ : مَنْ أَكَلَ لَحْمَ الْجَزُورِ خَاصَّةً فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ ،

القبس

وَإِنَّمَا خَصَّ النَّبِيُّ ﷺ لِحُورَمِ الْإِبِلِ بِذِكْرِ الْوُضُوءِ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ ؛ إِشَارَةً إِلَى غِلْظِهَا وَرُفْهِتِهَا ، وَالصَّلَاةُ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ عَلَى أَكْمَلِ نِظَافَةٍ ، وَلِذَلِكَ<sup>(٣)</sup> شُرِعَتْ فِيهَا الطَّهَارَةُ .

(١ - ١) سقط من : ك .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٦٥٥ ، ٦٥٦) من طريق يزيد به بنحوه .

(٣) في ج ، م : « لأجل ذلك » .

وليس ذلك عليه في شيءٍ مسنته النار غير لحم الجزور.

وقال أحمدُ: فيه حديثان صحيحان؛ حديث البراء، وحديث جابر بن سُمرة. يعني عن النبي ﷺ. وكذلك قال إسحاق بن راهويه. ذكره الأثرم عن أحمد، وذكره إسحاق بن منصور<sup>(١)</sup> الكوسج عن إسحاق.

قال أبو عمر: حديث البراء حدثناه سعيد بن نصير، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله الرازي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، قال: سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل، فقال: «توضئوا منها»<sup>(٢)</sup>.

وحديث جابر بن سُمرة<sup>(٣)</sup> رواه أبو عوانة، عن عثمان بن عبد الله بن موهب، عن جعفر بن أبي ثور، عن جابر بن سُمرة، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: أتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: «إن شئت فتوضأ، وإن شئت فلا تتوضأ». قال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «نعم، توضأ من لحوم الإبل»<sup>(٤)</sup>.

(١) بعده في النسخ: «و». والكوسج لقب إسحاق بن منصور، وينظر تهذيب الكمال ٤٧٤/٢.

(٢) ابن أبي شيبة ٤٦/١ - ومن طريقه ابن ماجه (٤٩٤) - وأخرجه أحمد ٥٠٩/٣٠، ٥١٠.

(٣) (١٨٥٣٨)، وأبو داود (١٨٤)، والترمذي (٨١) من طريق أبي معاوية به.

(٤) بعده في م: «عن النبي ﷺ».

(٤ - ٤) سقط من: ك١.

(٥) أخرجه أحمد ٤٧٠/٣٤، ٥١٥، ٥١٦، ٢٠٩٢٥، ٢١٠١٥) ومسلم (٣٦٠)، وابن خزيمة

(٣١) من طريق أبي عوانة به.

رواه شعبة، وزائدة، عن سماك بن حرب، عن جعفر بن أبي ثور، عن جابر  
ابن سمرة، عن النبي ﷺ نحوه<sup>(١)</sup>.

وحدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن  
يحيى، قال: حدثنا شيبان بن عبد الله بن شيبان، قال: حدثنا محمد بن عبد الله  
ابن سليمان<sup>(٢)</sup> الحضرمي، قال: حدثنا محمد بن عمران بن أبي ليلي، قال:  
حدثنا ابن أبي ليلي، عن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن جابر بن  
سمرة، أن أعرابياً أتى النبي ﷺ فقال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «نعم».  
قال: أصلي في مبارِكها؟ قال: «لا». قال: أتوضأ من لحوم الغنم؟ قال:  
«لا». قال: أصلي في مَرَابِضِها؟ قال: «نعم»<sup>(٣)</sup>.

وممن قال بقول أحمد هذا في لحم الإبل خاصة: إسحاق بن راهويه، وأبو  
ثور، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وأبو خيثمة<sup>(٤)</sup>، وهو قول محمد بن  
إسحاق.

- (١ - ١) سقط من: ك ١.  
(٢) أخرجه الطيالسي (٨٠٣)، وأحمد ٤٤٧/٣٤، ٤٤٨، (٢٠٨٧٧) من طريق شعبة به، وأخرجه  
أحمد ٤٨٤/٣٤، ٥٢٧، (٢٠٩٥٦)، (٢١٠٤٤)، ومسلم (٣٦٠/عقب ٩٧) من طريق زائدة به.  
(٣) في م: «سابق». وينظر تهذيب الكمال ٢٦/٢٢٩، وسير أعلام النبلاء ١٤/٤١.  
(٤) زهير بن حرب بن شداد أبو خيثمة الحرشي النسائي، مولى بني الحريش بن كعب بن عامر بن  
صعصعة، أحد أعلام الحديث، نزل بغداد وجمع وصنف وبرع في هذا الشأن، ولد سنة ستين  
ومائة، وتوفي سنة أربع وثلاثين ومائتين. تهذيب الكمال ٩/٤٠٢، وسير أعلام النبلاء ١١/٤٨٩.

وأما قول مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، والثوري ، والليث ، والأوزاعي ، فكُلُّهم لا يَرَوْنَ في شيءٍ مَسَّتْهُ النَّارُ وَضُوءًا عَلَى مَنْ أَكَلَهُ ، سِوَاءٍ عِنْدَهُمْ لَحْمِ الْإِبِلِ فِي ذَلِكَ وَغَيْرِ الْإِبِلِ ؛ لِأَنَّ فِي الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ خُبْزًا وَلَحْمًا وَأَكَلَ كَيْفًا - وَنَحْوُ هَذَا كَثِيرٌ - وَلَمْ يَخْصَّ لَحْمَ جَزُورٍ مِنْ غَيْرِهِ ، وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ، وَهَذَا نَاسَخٌ رَافِعٌ عِنْدَهُمْ لِمَا عَارَضَهُ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

قال أبو عمر: قد تأوَّل بعض الناس في هذا الحديث في <sup>(١)</sup> قوله ﷺ: «تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ». أَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ غَسْلُ الْيَدِ <sup>(٢)</sup> ، فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَوْلَهُ هَذَا وَرَأَاهُ ﷺ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، ظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ أُرِيدَ بِهِ الْوُضُوءُ لِلصَّلَاةِ .

قال أبو عمر: هذا ليس بشيء، وقد تقدَّم ردُّ هذا القول، ودَفَعُ هذا التَّأْوِيلِ ، وَقَدْ اجْتَلَبْنَا <sup>(٣)</sup> فِي هَذَا الْبَابِ مَا يَبِينُ <sup>(٤)</sup> بِهِ جَهْلُ هَذَا الْمُتَكَلِّفِ فِي تَأْوِيلِهِ هَذَا ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

حدَّثني أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ، قال : حدَّثنا أبو بكرٍ محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري ، قال : حدَّثنا أحمد بن عمير ، قال : حدَّثنا عمرو ، قال : حدَّثنا عُقْبَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ ، قال : حدَّثنا الأوزاعي ، قال : كان

(١) في م : «أن» .

(٢) بعده في م : «قال» .

(٣) في م : «اجتنبنا» .

(٤) في م : «تبيين» .

التمهيد

مَكْحُولٌ يَتَوَضَّأُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ ، حَتَّى لَقِيَ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ فَأَخْبَرَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ أَكَلَ ذِرَاعًا أَوْ كَتِيفًا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ، فَتَرَكَ مَكْحُولٌ الْوُضُوءَ ، فَقِيلَ لَهُ : أَتَرَكَتِ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ ؟ فَقَالَ : لِأَنَّ يَقَعَ أَبُو بَكْرٍ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يُخَالِفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ .

وَذَكَرَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخُلَوَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَارِمٌ وَسَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَيُّوبَ يَقُولُ لِعِثْمَانَ الْبَتِّيِّ : إِذَا سَمِعْتَ 'أَبَدًا خَلَاقًا' عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ بَلَغَكَ ، فَاَنْظُرْ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، فَشُدُّ بِهِ يَدَيْكَ .

قَالَ : وَحَدَّثَنَا عَارِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ ، قَالَ : كَانُوا يَرَوْنَ النَّاسِخَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ حَمَادٌ : وَكَانَ رَأْيُ خَالِدٍ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ حَدِيثِهِ .

قَالَ : وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَ : كَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ أَتَبَعَ النَّاسِ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

<sup>(١)</sup> وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ ، وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ عَمِلَا بِأَحَدِ الْحَدِيثَيْنِ وَتَرَكَمَا الْآخَرَ ، كَانَ فِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ أَنَّ الْحَقَّ فِيمَا عَمِلَا بِهِ <sup>(٢)</sup> .

القبس

(١ - ١) في ك ١ : «أبداء» ، وفي م : «أمرأه» . والمثبت من مطبوعة الاستذكار ١٤٤ / ٢ .

(٢ - ٢) سقط من : ك ١ .

٤٨ - وحدثني عن مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن بُشير بن يسارٍ مولى بنى حارثة ، عن سويد بن النعمان ، أنه أخبره أنه خرج مع رسول الله ﷺ عام خيبر حتى إذا كانوا بالصهباء - وهي من أدنى خيبر - نزل رسول الله ﷺ فصلى العصر ، ثم دعا بالأزواد فلم يؤت إلا بالسويق فأمر به فترى ، فأكل رسول الله ﷺ وأكلنا ، ثم قام إلى

وقد روى عكرش بن دُرَيْب عن النبي ﷺ صفة الوضوء مما غيّرت النار<sup>(١)</sup> ، ولم أرَ لذكره معنى ؛ لأنَّ إسناده ضعيفٌ لا يُحتجُّ بمثله ، وأهل العلم يُنكرونها .

مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن بُشير بن يسارٍ مولى بنى حارثة ، عن سويد ابن النعمان ، أنه أخبره أنه خرج مع رسول الله ﷺ عام خيبر حتى إذا كانوا بالصهباء - وهي من أدنى خيبر - نزل رسول الله ﷺ فصلى العصر ، ثم دعا بالأزواد ، فلم يؤت إلا بالسويق ، فأمر به فترى ، فأكل رسول الله ﷺ وأكلنا ، ثم قام إلى المغرب ، فمضمض ومضمضنا ، ثم صلى ولم يتوضأ<sup>(٢)</sup> .  
وبُشير بن يسارٍ هذا هو بشير بن أبي كيسان مولى بنى حارثة من الأنصار ، مدنيٌّ تابعيٌّ ثقة .

وهذا حديثٌ صحيحٌ إسناده ، ثابتٌ معناه<sup>(٣)</sup> ، أدخله مالكٌ في باب ترك

(١) أخرجه الترمذى (١٨٤٨) ، والطبراني في الأوسط (٦١٢٦) ، وابن الأثير في أسد الغابة ٤ / ٦٩ .  
(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٣٤) ، ورواية أبي مصعب (٦٣) . وأخرجه البخارى (٢٠٩) ، (٤١٩٥) ، والنسائي (١٨٦) ، وابن حبان (١١٥٥) من طريق مالك به .  
(٣) ليس فى : الأصل .

## المغربِ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .

الموطأ

التمهيد

الوضوء مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ ، وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ السَّوِيقَ مِنَ الطَّعَامِ الَّذِي قَدْ مَسَّتَهُ النَّارُ ، وَأَنَّهُ لَا وُضُوءَ فِيهِ ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا هَذَا الْمَعْنَى وَجَوَّدْنَاهُ مِنْ جِهَةِ الْأَثَرِ وَالنَّظَرِ ، وَمَهْدِنَاهُ وَبَسَطْنَاهُ ، وَجَلَبْنَا فِيهِ الْأَخْتِلَافَ وَوَجُوهَ الْأَعْتِلَالِ فِي بَابِ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ <sup>(١)</sup> ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : فَتُرَى . يَعْنِي : بُلٌّ بِالْمَاءِ ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلتَّرَابِ التَّدْيُ : التَّرَى .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّالِحِينَ وَالْفُضَّلَاءَ لَا يَسْتَعْنُونَ عَنِ الزَّادِ فِي سَفَرِهِمْ ، وَهُوَ يُبْطِلُ مَذْهَبَ الصُّوفِيَّةِ الَّذِينَ لَا يَدَّخِرُونَ لِعَدِي .

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ جَمْعَ الْأَزْوَادِ وَاجْتِمَاعَ الْأَيْدِي عَلَيْهَا أَعْظَمُ بَرَكَةً ، وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : جَمْعُ الْأَزْوَادِ فِي السَّفَرِ سُنَّةٌ . وَقَدْ أَجَازَ لَنَا أَبُو ذَرٍّ عَبْدُ بَنِي أَحْمَدَ الْهَرَوِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامِ الرَّفَاعِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : شَكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجَوْعَ ، فَقَالَ : « اجْمَعُوا أَزْوَادَكُمْ » . قَالَ : فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالْحَفْنَةِ مِنَ التَّمْرِ وَالْحَفْنَةِ مِنَ السَّوِيقِ ، وَطَرَحُوا الْأَنْطَاعَ - أَوْ قَالَ : الْأَكْسِيَّةَ - فَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ عَلَيْهَا ، ثُمَّ قَالَ : « كُلُّوْا » . فَأَكَلْنَا وَشَبِعْنَا ، وَأَخَذْنَا فِي مَزَاوِدِنَا ، ثُمَّ قَالَ : « أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ، مَنْ

القبس

(١) تقدم ص ٥٤٣ ، وما بعدها .

قالها غير شاك فقد دخل الجنة»<sup>(١)</sup>.

وقد استدلل بعض الفقهاء بهذا الحديث ؛ لما فيه من أمر رسول الله ﷺ بإخراج أزوادهم للمساواة فيها ، على أنه جائز للإمام عند قلة الطعام وارتفاع السعر وغلاء الأقوات أن يأمر من عنده طعام فوق قوته بإخراجه للبيع ، ويجبره على ذلك ؛ لما فيه من ترميق متهج الناس وإحيائهم والإبقاء عليهم ، وقد رُوينا من طريق منقطع عن النبي ﷺ أنه قال : « من السنة أن يخرج القوم إذا خرجوا في سفر نفقتهم جميعاً ؛ فإن ذلك أطيب لأنفسهم وأحسن لأخلاقهم ». وروينا عن ابن عمر من وجوه أنه قال : من كرم الرجل طيب زاده في سفره<sup>(٢)</sup> . وروينا أن محمد بن إسحاق لما أراد الخروج إلى العراق ، قال له رجل من أصحابه : إنى أحسب السفرة عندك حسيسة يا أبا عبد الله . وكان ابن إسحاق ذلك الوقت قد رقت حالته ، فقال : إن كانت السفرة حسيسة ، فما أخلاقنا بخسيسة ، ولربما قصر الدهر باع الكريم .

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف ، حدثنا الحسن بن إسماعيل الضراب ، حدثنا علي بن جعفر الفريابي ، قال : حدثنا أحمد بن عبد الله الأقطع ، قال : حدثنا أبو زرعة الرازي ، قال : حدثنا سويد بن سعيد ، قال : حدثنا أبو فراس عبد الرحيم بن عبيد ، قال : سمعت ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول : للسفر مروعة ، وللحضر مروعة ، فأما المروعة في السفر ؛ فبذل الزاد ، وقلة

(١) أخرجه الأجرى في الشريعة (١٠٥٤) عن يحيى بن محمد بن صاعد به .

(٢) أخرجه وكيع في تفسيره - كما في تفسير ابن كثير ٣٤٨/١ .

الخلافِ على الأصحابِ ، وكثرةِ الجِزاحِ في غيرِ مَسَاحِطِ اللهِ ، وأما المروءةُ في الحَضِرِ ؛ فالإِدْمَانُ إلى المساجِدِ ، وتلاوةُ القرآنِ ، وكثرةُ الإخْوَانِ في اللهِ عزَّ وجلَّ .

وأتى رجلاً إلى ابنِ عَونٍ يُودِّعانه ويسألانه أن يُوصِيَهُمَا ، فقال لهما : عليكما بكظمِ الغِيْظِ ، وبذَلِ الزَادِ . فرأى أحدهما في المنامِ أن ابنَ عَونٍ أهدى إليهما حُلَّتَيْنِ .

ولبعضِ بنى أسيدٍ ، وقيل : إنها لحاتمِ الطائيِّ <sup>(١)</sup> :

إذا ما رَفِيقِي لم يَكُنْ خَلْفَ نَاقَتِي      له مَرَكَبٌ فَضْلاً فلا حَمَلَتْ رَجُلِي  
ولم يَكُ مِن زَادِي له شَطْرٌ مِزْوَدِي      فلا كُنْتُ ذَا زَادٍ ولا كُنْتُ ذَا فَضْلِي  
شَرِيكَانِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ وَقَدْ أَرَى      عَلِيٌّ له فَضْلاً بَمَا نَالِ مِن فَضْلِي  
وقال آخِرُ <sup>(٢)</sup> :

وإني لأَسْتَحْيِي رَفِيقِي أن يَرَى      مَكَانَ يَدِي مِن جَانِبِ الزَادِ أَقْرَعَا  
أَيْتُ هَضِيمِ الكَشْحِ مُضْطَمِرٌ <sup>(٣)</sup> الحِشَا      مِنَ الجُوعِ أَحْشَى الذَّمَّ أن أَتَضَلَّعَا  
وإنَّكَ إنْ أُعْطِيتَ بَطْنَكَ سؤْلَهُ      وَفَرَجَكَ نالاً مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا

- (١) الأبيات نسبها ابن عبد البر في بهجة المجالس ١/٢٩٣، ٢٩٤ للمغيرة ابن حنبل. ثم قال : ويروى لحاتم الطائي . وليس شيء منها في ديوان الطائي .  
(٢) الأبيات لحاتم الطائي ، ديوانه ص ١٨٢ ، ١٨٣ .  
(٣) في م : مضطرم . والاضطمار الاتعمال من الضُّمْرِ ، وهو الهزال ولحاق البطن . ينظر اللسان (ض م ر) .

٤٩- وحدثني عن مالك ، عن محمد بن المنكدر وعن صفوان بن سليم ، أنهما أخبراه عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي ، عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير ، أنه تعشى مع عمر بن الخطاب ، ثم صلى ولم يتوضأ<sup>(١)</sup> .

٥٠- وحدثني عن مالك ، عن ضمرة بن سعيد المازني ، عن أبان ابن عثمان ، أن عثمان [٩ظ] بن عفان أكل خبزاً ولحمًا ، ثم مضى ، وغسل يديه ، ومسح بهما وجهه ، ثم صلى ولم يتوضأ<sup>(٢)</sup> .

٥١- وحدثني عن مالك ، أنه بلغه أن علي بن أبي طالب وعبد الله ابن عباس كانا لا يتوضأان مما مسّت النار<sup>(٣)</sup> .

٥٢- وحدثني عن مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أنه سأل عبد الله ابن عامر بن ربيعة عن الرجل يتوضأ للصلاة ، ثم يصيب طعاماً قد مسّته النار : أتوضأ ؟ قال : رأيت أبي يفعل ذلك ولا يتوضأ<sup>(٤)</sup> .

٥٣- وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن أبي نعيم وهب بن كيسان ، أنه سمع جابر بن عبد الله الأنصاري يقول : رأيت أبا بكر الصديق

الاستذكار

.....

القيس

.....

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٣١) ، وبرواية أبي مصعب (٦٤) . وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٦٨/١ من طريق مالك به .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٣٢) ، وبرواية أبي مصعب (٦٥) ، وأخرجه ابن المنذر (١١٤) ، والطحاوي في شرح المعاني ٦٨/١ ، والبيهقي ١٥٧/١ من طريق مالك به .

(٣) رواية أبي مصعب (٦٦) .

(٤) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٣٣) ، وبرواية أبي مصعب (٦٧) . وأخرجه البيهقي ١٥٨/١ من طريق مالك به .

أَكَلَ لَحْمًا ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ<sup>(١)</sup> .

الموطأ

٥٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دُعِيَ لَطْعَامٍ ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ خَبِزٌ وَلَحْمٌ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَصَلَّى ، ثُمَّ أَتَى بِفَضْلِ ذَلِكَ الطَّعَامِ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .

التمهيد

مَالِكٌ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دُعِيَ إِلَى طَعَامٍ<sup>(٢)</sup> فَقَرَّبَ إِلَيْهِ خَبِزٌ وَلَحْمٌ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ، ثُمَّ أَتَى بِفَضْلِ ذَلِكَ الطَّعَامِ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو عمر: هكذا هذا الحديث في «الموطأ» عند جميع الرواة - فيما علمت - مُرْسَلًا ، ورواه عمر بن إبراهيم الكوردي ، وخالد بن يزيد العُمَري ، والقُدَامي<sup>(٤)</sup> ، كلُّهم عن مالك ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله مُسْنَدًا ، وكلُّهم ضعيف لا يُحتجُّ بروايته عن مالك ولا عن غيره ؛ لضعفهم ، والصواب فيه عن مالك ما في «الموطأ» مُرْسَلًا ، وقد رواه ثقات عن محمد بن المنكدر ، عن جابر مُسْنَدًا ، وسندكُرُّ ما حضرنا ذكره من ذلك في هذا الكتاب ، إن شاء الله .

وفيه من الفقه أن لا وضوء على من أكل ممًا مسَّته الناؤ . وأما قوله في هذا

القيس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٩) ، ورواية أبي مصعب (٦٩) . وأخرجه البيهقي ١٥٧/١ من طريق مالك به .

(٢ - ٢) سقط من : ي ، وفي م : «لطعام» .

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٦٨) .

(٤) أخرجه ابن عدى ١٥٧٠/٤ من طريق القُدَامي به .

الحديث: فأكل منه ثم تَوَضَّأَ . فذلك - والله أعلم - إنما كان لحدِّثِ عنده أو للفضلِ ؛ فقد كان ﷺ يتوضَّأُ في الأغلبِ من أمرِهِ لكلِّ صلاةٍ ، ويدُلُّكَ على ما ذكرْتُ لك ما ذُكِرَ في هذا الحديثِ ، أَنَّهُ أتَى بفضلِ ذلك الطعامِ فأكلَ منه ، ثم صَلَّى ولم يتوضَّأَ ، فلو كان وُضُوؤُهُ من أجلِ الطعامِ أَوَّلًا لكان قد تَوَضَّأَ آخِرًا مِن بَقِيَّةِ ذلك الطعامِ ؛ إذ الحكمُ فيه واحدٌ ، هذا ما لا يشكُّ فيه ذُو لُبٍّ . وفيه أيضًا أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ لم يكن يتوضَّأُ أحيانًا لكلِّ صلاةٍ .

وفيه أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يَأْكُلُ في اليومِ مرتين ، ورَبَّمَا أَكْثَرَ ، وقد مضى القولُ والآثَارُ وما للعلماءِ في هذا البابِ من التَّنَازُعِ ، وما رُوِيَ فيه عن السلفِ مُسْتَوْعِبًا في بابِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ من كتابِنَا هذا ، فأغتنى ذلك عن إعادته ههنا . وأما روايةٌ من رَوَى هذا الحديثَ عن محمدِ بنِ المنكدرِ مُسْنَدًا مُتَّصِلًا ، فَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ يَحْيَى ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَيْسَى بْنِ الْحَسَنِ الْوَرَّاقُ ، قال : حَدَّثَنَا الْخَضِرِيُّ بْنُ دَاوُدَ ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ هَانِئِ الْأَثَرُمِ الْوَرَّاقُ ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُونُسَ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلْمَةَ ، قال : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ ، عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ، قال : أتَى النَّبِيُّ ﷺ بِشَيْءٍ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ ، فَأَكَلَ وَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ، ثم أَكَلَ بَعْدَ ذَلِكَ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأَ<sup>(١)</sup> .

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ بْنِ

(١) أخرجه محمد بن عبد الواحد الأصبهاني في مجلس إملاء في رؤية الله تبارك وتعالى ٤٠٣/١ من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة به .

داسة<sup>(١)</sup>، قال : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قال : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ الْخَثْعَمِيُّ ، قال : التمهيد  
 حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ، قال ابنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُنْكَدِرِ ، قال : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ  
 يَقُولُ : قُرَّبَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُبْزٌ وَلَحْمٌ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ دَعَا بَوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ  
 صَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ طَعَامِهِ فَأَكَلَ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأَ<sup>(٢)</sup> .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قال : حَدَّثَنَا  
 مُوسَى أَبُو<sup>(٣)</sup> عِمْرَانَ الرَّمْلِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ ، قال : حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ  
 أَبِي حَمْزَةَ ، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قال : كَانَ آخِرَ  
 الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَزُكُّ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ<sup>(٤)</sup> .

قال أبو داود : وهذا اختصارٌ من الحديثِ الأوَّلِ .

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، قال : حَدَّثَنَا  
 أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قال : أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ مَنْصُورٍ ، قال : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ ،

(١) فى : الأصل ، سى : «عبد الرزاق» . وهو محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة . ينظر  
 سير أعلام النبلاء ١٥ / ٥٣٨ .

(٢) أبو داود (١٩١) ، وأخرجه عبد الرزاق (٦٣٩) ، وأحمد ٢٢ / ٣٤٥ (١٤٤٥٣) ، وابن حبان  
 (١١٣٠) ، والبيهقى ١ / ١٥٦ من طريق ابن جريج به .

(٣) فى : الأصل ، سى : «ابن» . وهو موسى بن سهل بن قادم ، أبو عمران الرملى . ينظر تهذيب  
 الكمال ٢٩ / ٧٥ .

(٤) أبو داود (١٩٢) ، وأخرجه ابن خزيمة (٤٣) - وعنه ابن حبان (١١٣٤) - من طريق أبى  
 عمران الرملى به .

قال : حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ - وهو ابنُ أبي حمزة - عن محمدِ بنِ المنكدرِ ، قال : سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ اللهِ قال : كان آخرَ الأمرينِ من رسولِ اللهِ ﷺ تَزُكُّ الوُضوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ<sup>(١)</sup> .

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قال : حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ ، قال : حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبُرَيْثِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قال : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ ، قال : دَخَلْتُ مع النَّبِيِّ ﷺ على امرأةٍ من الْأَنْصَارِ فذَبَحَتْ له شاةً ، فأَكَل ثم صَلَّى ولم يَتَوَضَّأْ ، ودَخَلْتُ على أبي بكرٍ بعدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ فقال : أَيَنْ شَأْنِكُم الْوَالِدُ تُطْبِخُ لَنَا ؟ فأَكَل ثم صَلَّى ولم يَتَوَضَّأْ ، ودَخَلْتُ على عمرَ بعدَ مَوْتِ أبي بكرٍ ، فأَكَل خُبْزًا ولَحْمًا ، ثم صَلَّى ولم يَتَوَضَّأْ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر: قد روى هذا الحديث عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ عبد الله بن محمد بن عقيل، وعطاء بن أبي رباح

(١) النسائي (١٨٥) ، وفي الكبرى (١٨٨) - ومن طريقه الحازمي في الاعتبار ص ٣٢ . وأخرجه ابن الجارود (٢٤) ، والطحاوي ١/٦٦ ، ٦٧ ، وابن المنذر في الأوسط (١٢٩) من طريق علي بن عياش به .

(٢) الحارث بن أبي أسامة (٩٤ - بغية) ، وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١/٦٥ من طريق ابن المنكدر به .

وغيرهما<sup>(١)</sup> ، وإنما ذكرنا في هذا الباب حديث ابن المنكدر خاصة مُسنداً ؛  
توصيلاً لمرسلات مالك وتبياناً لصحتها ، وبالله التوفيق .

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى ، قال : حدثنا محمد بن يحيى بن  
عمر ، قال : حدثنا علي بن حرب الطائفي ، قال : حدثنا سُفيان بن عُيينة ، عن  
محمد بن المنكدر ، عن جابر ، أن النبي ﷺ أكل لحماً فصلَّى ولم يتوضأ ، وأنَّ  
أبا بكر الصديق أكل كَيْفَا فصلَّى ولم يتوضأ ، وأنَّ عمر بن الخطاب أكل لحماً  
فصلَّى ولم يتوضأ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر : فهذه السُّنَّة الثابتة ، وعملُ الخلفاء الراشدين ؛ فلا وجة  
عندي لِمَا خالف ذلك من الآثار والأقوال ، والله المستعان .

حدثنا عبد الوارث بن سُفيان ويعيش بن سعيد ، قال : حدثنا قاسم  
ابن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن الهيثم أبو الأحوص ، قال : حدثنا  
عمر بن عثمان بن كثير بن دينار الحمصي ، قال : حدثنا عُقبة بن  
علقمة البيروتي ؛ معافري ، عن الأوزاعي ، قال : كان مكحول يتوضأ ممَّا

(١) أخرجه الطيالسي (١٧٧٥) ، وأحمد ٢٦٤/٢٣ (١٥٠٢٠) من طريق عبد الله بن محمد بن  
عقيل ، وأخرجه تمام في فوائده (٢٠٢) من طريق عطاء بن أبي رباح ، وأخرجه البخاري (٥٤٥٧)  
من طريق سعيد بن الحارث .

(٢) أخرجه أحمد ٢٠٣/٢٢ (١٤٢٩٩) ، وابن ماجه (٤٨٩) ، والترمذي (٨٠) من طريق ابن عيينة

مَسَّتِ النَّازُ حَتَّى لَقِيَ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رِيَّاحٍ ، فَأَخْبَرَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَكَلَ ذِرَاعًا أَوْ كَثِيفًا ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ، فَقِيلَ لَهُ : أَتَرَكْتَ الْوُضُوءَ ؟ فَقَالَ : لِأَنَّ يَقَعُ أَبُو بَكْرٍ مِنَ السَّمَاءِ فَيَتَقَطَّعُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يُخَالَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ .

قال أبو عمر : بعمل الخلفاء بعد رسول الله ﷺ في هذا الباب يُوقَفُ على الناسخ والمنسوخ ، فافهم . وقد ذَكَرَ مالِكٌ في « الموطأ » <sup>(١)</sup> ، عن أبي نُعَيْمٍ وهبِ ابنِ كَيْسَانَ ، عن جَابِرٍ ، عن أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وعن ابنِ المنكدرِ وصفوانَ بنِ سُلَيْمٍ ، عن مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ ، عن ربيعةَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهُدَيْرِ ، عن عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ ، وعن ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ ، عن أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ ، عن عَثْمَانَ ، وعن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ ، عن أَبِيهِ ، أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَتَوَضَّعُونَ مِمَّا مَسَّتِ النَّازُ ، وَبَلَّغَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، مِثْلَ ذَلِكَ . وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي بَابِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا مَا يَشْفِي النَّازِرَ وَيَكْفِي <sup>(٢)</sup> ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

(١) تقدم في الموطأ (٤٩ - ٥٣) .

(٢) تقدم ص ٥٤٢ ، وما بعدها .

٥٥ - وحدثني عن مالك ، عن موسى بن عُقبة ، عن عبد الرحمن  
ابن يزيد الأنصاري ، أن أنس بن مالك قديم من العراقي ، فدخل عليه أبو  
طلحة وأبي بن كعب ، فقرب لهما طعاماً قد مسته النار ، فأكلوا منه ،  
فقام أنس فتوضأ ، فقال أبو طلحة وأبي بن كعب : ما هذا يا أنس ؟  
أعراقية ؟ فقال أنس : ليّتنى لم أفعل . وقام [ ١٠ و ] أبو طلحة وأبي بن  
كعب ، فصليا ولم يتوضأ<sup>(١)</sup> .

الاستدكار

تم بحمد الله ومنه الجزء الثاني  
ويتلوه الجزء الثالث ،  
وأوله : جامع الضوء

القيس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٧٠) ، وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٦٩/١ ، والبيهقي ١٥٨/١  
من طريق مالك به .



## فهرس الجزء الثانى

- ٥ ..... كتاب وقوت الصلاة
- ٥ ..... وقوت الصلاة
- ٥ ..... ذكرُ ابتدائه
- ١ - أثر ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يوماً ..... ٦ - ٩
- ٦ ..... تنبيه: قال مالك: وقوت الصلاة
- ٧ ..... الإسناد: ذكر مالك حديث صلاة جبريل معددا على خمس
- ٦٧ ..... إشكال وحله:
- إلحاق: كما بينه جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم كذلك بينه رسول الله ﷺ للسائل فى حديث أبى موسى ..... ٨٩
- ٨٩ ..... كشف وإيضاح: نزول جبريل إلى النبي مأمورا مكلفا لا لتعليم النبي ﷺ
- ٨٩ ..... ٢ - حديث عطاء بن يسار أن رجلاً سأل رسول الله - ﷺ - عن وقت صلاة الصبح ..... ٩٥ ، ٩٤
- ٣ - حديث عائشة أنها قالت: إن كان رسول الله ليصلى الصبح فينصرف النساء متلففات بمروطهن ما يعرفن من الغلس ..... ١٠٦
- ٤ - حديث أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس » ..... ١١٣ ، ١١٢
- ١١٤ ..... تفصيل: قوله: « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس »
- استوى هلها وقت الضرورة ووقت الاختيار ..... ١١٤
- ١١٥ ..... استلحاق: لما جعل النبي وقت العذر فى العصر متصلا بغروب الشمس
- وقت الصلاة التى بعدها ، ركب عليه علماؤنا وقت ضرورة العتمة .
- ١١٥ ..... غائلة وإيضاح: جعل النبي أواخر الأوقات الخمس فى الصلوات
- ١١٥ ..... محددا بمشاهد معين

- ٥- أثر نافع مولى عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب كتب إلى  
 عمّاله : إن أهم أموركم عندى الصلاة ..... ١٤٥ ، ١٤٦
- تأصيل : نبه مالك بحديث عمر على أصل كبير من أصول الفقه ؛  
 وهو سكوت باقى القوم على قول بعضهم فإنه يكون إجماعا ..... ١٤٥
- توصيل : التنبيه به أيضًا على أصل آخر من أصول الفقه ؛ وهو اتصال  
 عمل الخلفاء بحديث النبى صلى الله عليه وسلم فتقوى النفس به ..... ١٤٦
- تقدير : قول عمر بن الخطاب : صلوا الظهر إذا كان الفىء ذراعًا ..... ١٤٦
- ٦- كتابة إلى أبى موسى : أن صلّ الظهر إذا زاغت الشمس ..... ١٥٠ ، ١٥١
- مزيد إيضاح للفرق فى كتابة عمر بن الخطاب إلى عمّاله فى إقامة  
 الصلاة وكتابه إلى أبى موسى ..... ١٥٠
- تنبيه : لما رأى مالك فى حديث جبريل فى تقدير الأوقات بالظل لم  
 يصح أدخل حديث أبى مسعود المجل ..... ١٥١
- ٧- أثر عروة أن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبى موسى الأشعري : أن  
 صلّ العصر والشمس بيضاء نقية ..... ١٥٣
- ٨- قول أبى هريرة لعبد الله بن رافع : صل الظهر إذا أظلك مثلك ،  
 والعصر إذا كان ظلك مثليك ..... ١٥٤
- ٩- أثر أنس بن مالك أنه قال : كنا نصلى العصر ثم يخرج الإنسان إلى  
 بنى عمرو بن عوف ..... ١٥٦
- الجواب : من إذا ترك الصلاة عن أول الوقت بعد علمه بها هل  
 يتركها إلى بدل أو يتركها تركا مطلقا؟ ..... ١٥٧
- ١٠- أثر أنس بن مالك أنه قال : كنا نصلى العصر ثم يذهب الذهاب  
 إلى قباء فيأتم والشمس مرتفعة ..... ١٦٣
- ١١- أثر القاسم بن محمد أنه قال : ما أدركت الناس إلا وهم يصلون  
 الظهر بعشئى ..... ١٦٨
- وقت الجمعة ..... ١٦٩

- المجلس الثاني ..... ١٦٩
- ١٢- أثر خروج عمر للجمعة إذا غشى الظلُ طُنْفَسَة عَقِيل المَطْرُوحَة
- إلى جدار المسجد الغربي ..... ١٧٢
- تبيينٌ : ثبت في الصحيح أن النبي كان يصلي الجمعة فينصرف
- وليس للحيطان ظل وهذا يدل على تكبيره بها ..... ١٧٢
- ١٣- أثر عثمان بن عفان أنه صلى الجمعة بالمدينة والعصر بمبلي ١٧٧، ١٧٨
- مَنْ أدرك ركعةً من الصلاة ..... ١٨٠
- ١٤- حديث أبي هريرة : «من أدرك ركعةً من الصلاة ....» ١٨٠-١٨٢
- ١٥- قول ابن عمر : إذا فاتتك الركعة فقد فاتتك السجدة ..... ٢٠٣
- ١٦- قول عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت من أدرك الركعة فقد
- أدرك السجدة ..... ٢٠٤
- ١٧- قول أبا هريرة : من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة ..... ٢٠٤
- ما جاء في ذلوك الشمسِ وغَسَقِ الليلِ ..... ٢٠٧
- ١٨- قول ابن عمر : دلوك الشمس مَيْلُهَا ..... ٢٠٧
- ١٩- قول عبد الله بن عباس : دلوك الشمس إذا فاء الفياء ..... ٢٠٧
- تأصيلٌ : يبين مالك رحمه الله في هذا الباب أصلاً من أصول الفقه ؛
- وهو أن الحكم إذا تعلق باسم له أول وآخر تعلق بأوله ..... ٢٠٨
- جامعُ الوُقُوتِ ..... ٢١٠
- ٢٠- حديث ابن عمر : «الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله» ..... ٢١٠
- ٢١- قول عمر بن الخطاب في رجل لم يشهد صلاة العصر مع
- الجماعة وله عذر ..... ٢٢٣
- ٢٢- أثر مالك عن يحيى بن سعيد أنه كان يقول : إن المُصَلِّي لِيُصَلِّي
- الصلاة وما فاته وقتها ولما فاته من وقتها أعظم من أهله وماله ..... ٢٢٦
- ٢٣- أثر نافع أن عبد الله بن عمر أغمى عليه فذهب عقله فلم
- يقض الصلاة ..... ٢٣٠

- النوم عن الصلاة ..... ٢٣٤
- ٢٤- مرسل ابن المسيب في نوم النبي ﷺ وأصحابه عن صلاة  
الصبح حين قفل من خيبر ..... ٢٣٤ ، ٢٣٥
- حقيقة: خلق الله العبد حيناً ذواكماً مفكراً قادراً ..... ٢٣٥
- فقه: أخر النبي ﷺ الصلاة عند الهبوب من النوم حتى اقتادوا  
لأحد خمسة أو لمجموعها ..... ٢٣٨
- تفرغ: لم يختلف أحد من رواة الحديث في نوم النبي ﷺ  
في «الصحيح» ..... ٢٣٩
- ٢٥- أثر مالك عن زيد بن أسلم أنه قال: عرس رسول الله ﷺ  
ليلة بطريق مكة ..... ٢٥٩ - ٢٦١
- تكملة: قول النبي ﷺ: «إن هذا واد به شيطان» ..... ٢٥٩
- تنية على مقصد: قد بينا أن مالكا رحمه الله قصد في هذا  
الكتاب التبيين لأصول الفقه ..... ٢٦١
- استدراك وتبين باحتجاج النبي ﷺ بها ..... ٢٦٢
- الجلس الثالث ..... ٢٦٣
- فائدة: قال رسول الله ﷺ: «إن الله قبض أرواحنا» ..... ٢٦٣
- مسألة: النفس والروح ليس للشريعة فيها تصريح ..... ٢٦٣
- تلفيق: قال الأستاذ أبو المظفر الإسفرائيني ..... ٢٦٥
- النهى عن الصلاة بالهاجرة ..... ٣٠٩
- ٢٦- حديث عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال: «إن شدة الحر  
من فيح جهنم» ..... ٣٠٩
- باب النهي عن الصلاة بالهاجرة ..... ٣٠٩
- فائدة لغوية: قوله: «أبردوا عن الصلاة» قلقت في الظاهر ..... ٣١٠
- نكتة أصولية: قال: «اشتكت النار إلى ربها». اختلف الناس  
على هذه الشكوى ..... ٣١١

- تَمِيمٌ : قوله : « فأذن لها في كل عام بنفسين » . إشارة إلى أنها مطبقة  
 ٣١٤..... محاط عليها بجسم
- ٢٧- حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا اشتدَّ الحرُّ  
 فأبردوا عن الصلاة » ..... ٣٢٦ ، ٣٢٧
- ٢٨- حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا اشتدَّ الحرُّ  
 فأبردوا عن الصلاة » ..... ٣٣٤
- النهي عن دخول المسجد بريح الثوم وتغطية الفم في الصلاة ..... ٣٣٥
- ٢٩- حديث ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ  
 قال : « من أكل من هذه الشجرة » ..... ٣٣٥
- باب التَّهْيِ عن دخولِ المسجدِ بريحِ الثُّومِ ..... ٣٣٥
- ترجمة : فائدة إدخال مالك هذا الباب في هذا الموضع ..... ٣٣٩
- إلحاق : قوله : « يُؤذينا بريحِ الثُّومِ » ..... ٣٤٠
- تحقيق لغويٍّ شَرَعِيٍّ : قوله : « من أكل من هذه الشجرة الحبيثة » ..... ٣٤١
- ٣٠- أثر عبد الرحمن بن المجبر أنه كان يرى سالم بن عبد الله إذا رأى  
 الإنسان يغطي فاه وهو يصلي جبد الثوب عن فيه ..... ٣٥١
- كتاب الطهارة ..... ٣٥٣
- العمل في الوضوء ..... ٣٥٣
- ٣١- أثر عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد بن  
 عاصم : هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله ﷺ  
 يتوضأ ؟ ..... ٣٥٣ ، ٣٥٤
- الجلس الرابع ..... ٣٥٣
- العمل في الوضوء ..... ٣٥٣
- وهم وتنبية وقع في « الموطأ » ..... ٣٥٧
- تكملة : إذا ثبت هذا فكل من وصف وضوء رسول الله ﷺ  
 اختلفوا في نقله ..... ٣٦٣

- ٣٧٣..... - تميم: اختلف الناس في تكرار مسح الرأس
- مزيد بيان: كل من روى وضوء رسول الله من الصحابة قد ذكر
- ٣٧٦..... مسح الرأس وسكتوا عن الأذنين
- ٣٢- حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: « إذا توضأ أحدكم
- ٣٨٣..... فليجعل في أنفه »
- ٣٩٠- حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: « من توضأ فليستثر »
- ٣٤- حديث عائشة عن الرسول ﷺ ويل للأعقاب من النار
- ٤٠١.....
- ٣٥- أثر عثمان بن عبد الرحمن أن أباه حدثه أنه سمع عمر بن الخطاب
- يتوضأ بالماء وضوء لما تحت إزاره
- ٤١٦.....
- ٤٢٦..... وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة
- ٣٦- حديث رسول الله ﷺ: « إذا استقيظ أحدكم من نومه
- ٤٢٦..... فليغسل يده »
- تفسير: النجاسة التي تؤثر في الماء
- ٤٣٢.....
- ٣٧- أثر عمر بن الخطاب أنه قال: إذا نام أحدكم مضطجعا فليتوضأ
- ٤٦٢.....
- تميم: ذكر مالك وضوء النائم؛ لأن النوم يوجب الوضوء
- ٤٦٢.....
- ٣٨- أثر زيد بن أسلم في تفسير الآية: ﴿يأيتها الذين آمنوا إذا قمتم
- إلى الصلاة﴾
- ٤٦٣.....
- إكمال: قوله تعالى: ﴿يأيتها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة﴾
- ٤٦٥.....
- ٣٩- أثر نافع أن ابن عمر كان ينام جالسا ثم يصلى ولا يتوضأ
- ٤٦٩.....
- ٤٧٩..... الطهور للوضوء
- ٤٠- حديث أبي هريرة في طهوية ماء البحر وحل ميتته
- ٤٧٩ ، ٤٨٠.....
- ٤٨١..... تنبيه على حديث طهوية ماء البحر
- ٤١- حديث أبي قتادة في الهرة أنها ليست بنجس
- ٤٩٣ ، ٤٩٤.....
- ٥١٢..... تفسير استحباب صيانة قليل من الماء عن النجاسات
- ٤٢- حديث عمر: إنا نرد على السباع وترد علينا
- ٥٢٣ ، ٥٢٤.....

- ٤٣- حديث ابن عمر : إن كان الرجال والنساء في زمان رسول الله ﷺ ليتوضئون جميعاً ..... ٥٢٥
- ٥٢٨..... ما لا يجب منه الوضوء
- ٤٤- حديث أم سلمة في إطالة الذيل أنه يطهره ما بعده ..... ٥٢٨، ٥٢٩
- ٤٥- حديث مالك في القلس ..... ٥٣٨
- ٤٦- حديث ابن عمر في تحنيط ابن لسعيد بن زيد ..... ٥٤٠
- ٥٤١..... ترك الوضوء مما مست النار
- ٤٧- حديث ابن عباس في أكل رسول الله ﷺ كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ ..... ٥٤١، ٥٤٢
- ٤٨- حديث سويد بن النعمان في صلاة النبي ﷺ بغير وضوء بعد أكل السويق ..... ٥٦٦، ٥٦٧
- ٤٩- حديث عمر في صلاته بغير وضوء بعد عشائه ..... ٥٧٠
- ٥٠- حديث عثمان في صلاته بغير وضوء بعد أكله خبزاً ولحماً ..... ٥٧٠
- ٥١- حديث علي وابن عباس في عدم الوضوء مما مست النار ..... ٥٧٠
- ٥٢- حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة في عدم الوضوء مما مست النار ..... ٥٧٠
- ٥٣- حديث أبي بكر الصديق في عدم وضوئه بعد أكله لحماً ..... ٥٧٠، ٥٧١
- ٥٤- حديث تقريب الخبز واللحم للنبي ﷺ فأكل وتوضأ وصلى ، ثم أتى بفضل ذلك الطعام فأكل منه ثم صلى ولم يتوضأ ..... ٥٧١
- ٥٥- حديث أبي طلحة وأبي بن كعب في صلاتهما بغير وضوء بعد أكل طعام قد مسته النار ..... ٥٧٧

رقم الإيداع ٢٠٠٤ / ١٩٠١٧

**I . S . B . N . 977 - 256 - 270 - 7**